





٤١٤

ش ح

الشافعية ، لابن الحاجب ، عثمان بن عمر - ٥٦٤٦ هـ . كتبت
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٧٧ ق ٧ س ٩٠ × ١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق ، استكملت الورقة

٦٣٤٥

الأولى بخط حديث ، طبع .

الأعلام ٣٧٤:٤ الظاهرية (علوم اللغة العربية) ٤٨٠

١- الصرف والوضع ، اللغة العربية أ- المؤلف

ب - تاريخ النسخ .

٢١٤٠٧/٦١٢٧

٢١٤٧٧

بفئة
كتاشا
كندومندر

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النوازل
الرقم: ٢٤٥ في ٨٩٧٧/٢
العنوان: الرسالة في
المؤلف: السيد الحاجب، عثمان بن عمر - ٢٤٦ م
تاريخ النشر: القرن الثالث عشر الهجري
اسم الناشر: -
عدد الأوراق: ٧٧
ملاحظات: -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى
آله وصحبه أجمعين وبعد فقد سألتني
من لا يسعني مخالفتها ولا توافقي مطا
مضايقته أن الحق بمقدمتي في

الاعراب

الاعراب مقدمتي في التصريف على نحوها

ومقدمتي في الخط فاجبت سائلا متصفا

أن ينفع بهما كما نفع باختها والله الموفق

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال الأشياء

الكلم التي ليست بأعراب وأبنية الاسم

الأصول ثمانية ورابعة وخامسة وأبنية

الفعل ثمانية ورابعة ويقع عندها

بالغاء واليعين واللام و عارا و بلام عرس

ثانية وثالثة ويعبر عن الزايد بلفظ

الا المبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء

والا المكسر للاحاق او لغيره فانه بتقدته

وان كان من حروف الزيادة لا ابتدئ

ومن ثم كان حلييت فليلا فليلا

وسخون وعشون ففعلول لا فعلون

لذلك ولعمدة وسخون ان صرح الفصح

ففعولون كمدون وهو مختص بالعلم

لذو رفعول وهو ضعيف وخربون

ضعيف وسنمان فعلان وخرعال

تادرو بطنان فعلان وقرطاس

ضعيف مع انه بفيض طهران **شم**

ان كان قلب في الموزون قلبت المزة

مثل كقولك في أو را عقل ويعرف القلب

باصلة كناء يناء من النائي وبامثلة اشتقا

كالجاء والحادي والقيسي وبصحة كس

وبقلة استعمال كآرام وادب وبادب

تركة الى حمزة بن عبد الخليل نحو جاء اوك

منع الحرف بغير علة على الاصح نحو اشياء

فانما لفعاء وقال الكسائي افعال وقيل

الفاء افعاء واصلا افعلاء وكذلك

الحذف كقولك في قاض خارج الا ان بين

فيهما وتنقسم الى صحيح ومعتل فالمعتل

ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه و

المعتل بالفاء مثال وبالعين اوجف

ودو الثلثة وباللام منقوص ودوا

وبالفاء والعين او بالعين واللام

مع

لَفِيفٌ مَقْرُونٌ وَبَالِغٌ وَاللَّامُ مَعْرُوفٌ
وَلَا سَمَ الثَّلَاثِي الْجَزْءُ عَشْرَةُ اَبْنِيَّةٍ
وَالْقِسْمُ الثَّقْنِي اثْنِي عَشَرَ سَقَطٌ
وَفِعْلٌ اسْتَقَالًا وَجَعَلَ الدُّيْلُ مَقُولًا
وَالْحِكْمُ اِنْ بَنَتْ فَعْلِي تَدْخُلُ تَلَفُظَيْنِ
فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ وَهِيَ فُلَسٌ وَفُرْسٌ
وَكَيْفٌ وَعَصْدٌ وَخَبَرٌ وَعَنْبٌ وَابِلٌ

وقفل

وَقَفْلٌ وَصَدٌ وَعَنْفٌ وَقَدِيرٌ
بَعْضُهَا لِي بَعْضُ فَعْلٍ ثَمَانِيَّةٌ حَرْفٌ
خَلَقَ كَفَخَ يَكُو زَفِيهٌ فَخَذٌ وَفَخَذٌ
فَخَذٌ وَكَذَلِكَ الْفَعْلُ كَشَرَهُ وَكَو كَيْفٌ
يَكُو زَفِيهٌ كَيْفٌ وَكَيْفٌ وَكَو عَصْدٌ
يَكُو زَفِيهٌ عَصْدٌ وَكَو عَنْفٌ يَكُو زَفِيهٌ
عَنْفٌ وَكَو اِبِلٌ وَابِلٌ يَكُو زَفِيهٌ اِبِلٌ

وَيُكْرَهُ وَلَا تَأْتِي لَهَا وَكَيْفَ تَقُولُ فِيهِ

قَوْلُ عَلِيٍّ رَأَيْتُ لِمَجِيٍّ عُسْرٌ وَلَيْسَ **وَلَكِنَّ**

الْحَرْفُ وَحَسَنَةٌ جَعَلَ وَزَيْدٌ وَبَشَرٌ

وَدَرْجَةٌ وَتَطْرُقُ زَادَ الْأَشْيَاءُ

كُلُّ حُذْبٍ وَأَمَّا كَلِمَةُ جَنْدَلٍ وَغَلَبَ

فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلًا عَلِيٍّ بَابُ جَاءَ

وَعَلَّابٌ **وَلَكِنَّ** أَرْبَعَةٌ وَتَقُولُ

وَقَرَّطَعِبْ

وَقَرَّطَعِبْ وَجَرَّشٌ وَقَدْ عَلَّمَ **وَلَكِنَّ**

فِي الْبَيْتِ كَثْرَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ

الْأَعْضَادُ وَخَرَّجَ عَيْنًا وَقَرَّطَعِبْ

قَبْعَتِي وَخَذَرْتُ عَلِيٍّ **وَلَكِنَّ** وَاحِدٌ

الْبَيْتِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَالْمَاضِي وَالْمَصْدَرِ

وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ

الْصِّفَةُ الْمَشْتَبِهَةُ وَافْعَلِ الْقَصِيلِ

والمصدر واسمي الزمان والمكان **الالة**

والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء

السالكين والابتداء والوقف وقد يكون

للتوسيع كالمقصود والممدود وذو الزيادة

وقد يكون للمجانسة كالأمال وقد يكون

للاستعجال كتحفيف المهمة والأعمال

والإبدال والادغام والحذف **الماضي**

لثاني

لثاني البحر وثلاثة اينية فعل وفعل

وفعل نحو ضربه وقتله وجلس وعقد

وشربه هو ومعه وفرح وثيق

وكرم **والله** خمسة وعشرون

ماحق **بدا** خرج نحو شغل وتوكل ويطر

وجهور وقلنس وقلسي وماحق **بدا** ج

نحو جلب وجورب ولشيطان وتر

وَمُسْكِنٌ وَتَغَاظٌ وَتَحْكُمٌ وَتَلْحَقُ بِأَخْرَجَ

تَوَاقَعَسَ تَسَّ وَاسْتَلْنِي وَغَيْرَ تَلْحَقُ تَحْوِ

أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَطْلَقَ وَأَقْدَرُ

وَاسْتَرْجَ وَأَشْرَهَابَ وَأَغْدُودًا وَعَلَوًا

وَأَسْكَنَ قِيلَ أَفْتَعَلَ مِنَ السَّكُونِ فَاعْلَمَ

شَاوًا وَقِيلَ اسْتَغْفَلَ مِنْ كَانَ فَاعْلَمَ قَبْلَ

فَفَعَلَ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ بِبَابِ الْمَعَالِيَةِ بِهَيْئَةٍ

عَلَى فَعَلَتْهُ أَفْعَلَهُ تَحْوِ كَارٍ مَنِي تَكْرُمَتُهُ أَكْرَمَهُ

الْأَبَابُ وَخَدَقَ وَبَعَثَ وَرَمَيْتُ فَاثَةً

أَفْعَلَهُ بِأَلْكَسَرِ وَعَنْ أَلْسَانِي فِي تَحْوِ تَعَاثُرَ

فَشَعَرَتْهُ أَشْعَرُهُ بِالْفَتْحِ **وَفَعَلَ** كَثُرَ

فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَخْرَانِ وَاصْدَادُهُمَا كَسَفَتْ

وَمَرَضٌ وَسَلِمٌ وَحَزَنٌ وَفَرَحٌ وَنَجَى

الْأَلْوَانُ وَالْعَيُوبُ وَالْحَلِيٌّ كَلَّمَهَا عَلَيْهِ

وَقَدْ جَاءَ أَدَمُ وَشِمْرُو عَجْفُ وَحَفْ

وَحَرْقُ وَعَجْمُ دُرْعُنُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ

وَفَعْلُ لَا فَعَالَ الطَّبَاعُ وَكَوْصَا كَحَسَنُ

وَقَبْجُ وَكَبْرُ وَصَغُرُ فَمَنْ ثُمَّ كَانَ لَا ذَا

وَشَذَّ رَجَبُكَ الدَّارَ أَيْ رَحَبَتْ

بِكَ الدَّارُ وَأَمَّا بَابُ سُدَّةٍ فَاصْحَمُ

أَنَّ الْقَمَّ بَيَانُ نَبَاتِ الْوَادِ لَا لِلْقَلِّ

وَكَذَلِكَ

وَكَذَلِكَ بَابُ بَعَثَ وَرَاعُوا يَفِي

بَابُ حَفَّتْ بَيَانُ الْبَيْتِ وَأَفْعَلُ

لِلتَّقْدِيرِ غَالِبًا نَحْوُ اجْلَسْتُ وَلِلْيَتَرِ

نَحْوُ ابْعَثْ وَلَصِيرُ وَرَبُّ دَاكِلَا نَحْوِ

نَحْوِ اغْدِ الْبَعِيرُ وَمِنْهُ اخْصِدِ الزَّرْعَ

وَلَوْ جُودَ هِ عَلَيَّ صَفِيَّةٌ نَحْوُ احْمَدْتَهُ

وَالْجَلَّةُ وَاللَّسَلُ نَحْوُ اشْكَيْتَهُ

وبمعنى فعل نحو قلت^١ وأقلت^٢
وفعل للتكثير غالباً نحو غلقت^٣ و
 قطعت^٤ وجولت^٥ وطوفت^٦
 وموت المال وللتعدي نحو جرت^٧
 ومنه فسقت^٨ وللتدب نحو جلدت^٩
 البعير وقرؤت^{١٠} وبمعنى فعل
 كوزلت^{١١} وزيكمت^{١٢} **وفاعل** للنسب^{١٣}

أصله^{١٤} إلى أحوال الأمرين متعلقاً
 بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس
 صفتاً نحو ضاربته^{١٥} وشاركته^{١٦} و
 من ثم جاء غير المتعدي متعدياً
 كوكارمته^{١٧} وشاعرته^{١٨} والمتعدي
 إلى واحد مغاير للمفاعيل متعدياً
 إلى اثنين نحو جاوزته^{١٩} التوب كلها

شائنة أو بمعنى فعل نحو صاعقة

وبمعنى فعل نحو سافرت **وتفاعل**

لمشاركة اثنين فصاعدا في أصله

نحو تشاركا وتصاربا ومن ثم نقص

مفعولا عن فاعل وليدل على أن

الفاعل أظهر من أن أصله حاصل

لـ وهو منقح عنه نحو شاعلت

وتعافت

وتعافت وبمعنى فعل نحو تواريت

ومطارد فاعل نحو باعدته فبناعد

وتفعل مطاوعة فعل نحو كسرت

فكسرت وللتكلف نحو شجج وحكم

لما تحاذى نحو توسد وللجذب نحو تاسم

وكخرج وللعمل المتكرر في مئة نحو

تجرعة ومنه تفرتم وبمعنى استعمل



كَوَسَّعَ وَتَعَظَّمَ **وَأَفْعَلَ** لَأَزِمَ مَطَاوِعَ
 فَعَلَ كَوَسَّعَهُ فَكَسَّرَهُ وَقَدَّحَهُ
 مَطَاوِعَ أَفْعَلَ كَوَسَّعَهُ فَاسْتَفْعَلَ
 وَأَزْعَجَهُ فَانْزَعَجَ قَلِيلًا وَتَحَقَّنَ بِالْعِلَاجِ
 وَالتَّائِبُ مَنْ ثُمَّ يَتَلِ انْعَدَمَ خَطَاؤُهُ
وَنَقَلَ لِلْمَطَاوِعِ غَالِبًا كَوَسَّعَهُ
 فَانْعَمَ كَوَسَّعَهُ لَأَزِمَ كَوَسَّعَهُ وَنَقَلَ

تفاعل

تَفَاعَلَ كَوَسَّعَهُ وَتَفَاعَلَ وَتَفَاعَلَ
 كَوَسَّعَهُ وَتَفَاعَلَ **وَأَفْعَلَ** لِلْمَطَاوِعِ غَالِبًا
 أَمَا صَرَحًا كَوَسَّعَهُ فَاسْتَفْعَلَ وَتَقَدَّرَ
 كَوَسَّعَهُ وَتَفَاعَلَ كَوَسَّعَهُ وَتَفَاعَلَ
 وَأَنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ
 بِمَعْنَى فَعَلَ كَوَسَّعَهُ وَتَفَاعَلَ وَتَفَاعَلَ
الْمَجْرُودُ بِنَاءً وَاحِدًا كَوَسَّعَهُ وَتَفَاعَلَ

وَدَرْجٍ وَلِلْمُرِيدِ فِي ثَلَاثَةِ كَوْنٍ

تَخْرُجُ وَتُخْرَجُ وَتُخْرَجُ وَتُخْرَجُ

لَا زِيَادَةَ فِي الْمَضَارِعِ بِزِيَادَةِ حُرُوفِ

الْمَضَارِعِ عَلَى الْكَافِي فَإِنْ كَانَ

مَجْرُوعًا عَلَى فَعْلٍ كَسِرَتْ عَيْنُهُ

أَوْ ضَمَّتْ أَوْ فَتَحَتْ أَنْ كَانَ الْعَيْنُ

أَوِ الْإِلَاقِ حُرُوفٍ خَلْفَ غَيْرِ الْفِ

وَشَدَّ

وَشَدَّ ابْنِي يَأْتِي وَأَمَّا عَلَى بَعْلِي فَتَعَالَى

وَكُنْ بِرُكْنٍ مِنْ الدَّخْلِ وَلَمْ يَكُنْ

الْقَمُّ فِي الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْمَقْصُوصِ

بِهَا وَالْكَسْرِ فِيهَا بِالْيَاءِ وَمِنْ قَالَ

طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّحَّيْتُ وَتَوَّحَّيْتُ

فَطَوَّحَ يَطْوِجُ وَتَوَّحَّيْتُ شَاوَدَ

عِنْدَهُ أَوْ مِنْ الدَّخْلِ وَلَمْ يَكُنْ

في المثال ووجدت ضعيف
ولم يوافق الضم في المضاعف المتعدد
خوشة وكدة وان كان على
فعل فتح عينه او كسر
ان كان مثالا وطمى تقول في باب
بقي بقي بقي واما فصل
يغضل ونعم نعم فمن الداخل

وان

وان كان على مثل ضمت و
ان كان غير ذلك كسر ما قبل
الاخر ما لم يكن اول ما ضمت تاء
زايدة نحو تعلم وجا همل غلام
او تكن اللام مكررة نحو احمر وا
فقد غم فمن ثم كان اصل مضارع
اقبل يؤقعل الا انه رخص

سأيلزم من توالي هذين في
الملك فحقت في الجميع **وقوله** فانه
اصل لان يؤكده ما شاذ الامر
واسم الفاعل واسم المفعول
وافعل التقضي لقدمت
الصفة المشبهة من نحو فرج علي فرج
غالب وقد جاء معناه في

بعضها

بعضها الفم كونه ندي وحذر و
عجل وجاءت علي سليم
وشكس وخير وضعف وغبور و
من الالوان والعيوب والحال
علي فعل ومن نحو كرم علي
كريم غالب وقد جاءت
علي حسن وحسن وضعف

وَصَدَبٌ وَجَبَانٌ وَشَجَاعٌ
وَوَقُورٌ وَجَنَبٌ وَهَيٌّ مِنْ مَغْضَلٍ
فَلِيلَةٌ وَجَاءٌ كَوْ حَرِيصٍ وَشَتِيبٌ
وَصَنِيقٌ وَبُحْيٌ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى
الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَصَدَحًا عَلَى
مَنْ لَمَانَ كَوْ جَوْعَانٍ وَشَبَعَانٍ
وَعَطَشَانٍ وَرِيَّانٍ ^{وَالْمَصْدَرُ}

من

مِنْ ابْنَةِ الثَّلَاثِي الْمَجْدُ كَثِيرَةٌ كَوْ
تَحَسُّسٌ وَفَسَقٌ وَشُغْلٌ وَرَحْمَةٌ
وَنَشْدَةٌ وَكِدْرَةٌ وَدَعْوَى وَدَكْرٌ
وَبَشَرَكِي وَلَيْسَانٌ وَخَرْمَانٌ وَ
غَفْرَانٌ وَنِيرَوَانٌ وَطَلَبٌ وَ
صِنْفٌ وَصَغِيرٌ وَهَذَكِي وَغَلَبَةٌ
وَأَسْرَقَةٌ وَذَهَابٌ وَصَرَّافٌ

وَسَوَالٍ وَرِجَالٍ وَدِرَائَةٍ
وَدُخُولٍ وَقَبُولٍ وَبَحْرِفٍ وَ
صُرُوبَةٍ وَمُخْلٍ وَمَرْجِعٍ وَ
مَسْعَاةٍ وَمُجْدَةٍ وَنُبَاةٍ وَكَلَامَةٍ
إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فِعْلِ اللَّامِ
يُخْرَجُ عَلَى رُكْعٍ وَفِي الْمُسْتَعْدَى
يُخْرَجُ عَلَى ضَرْبٍ وَفِي الضَّيَاحِ

وَلَوْ

وَلَوْ كُنْتُ كُنْتُ عَلَى كِتَابَةٍ وَفِي
لَا ضَرْبَ ابْنٍ حَفَّتْ عَلَى خَفَقَانٍ
وَفِي الْأَصْوَاتِ كُنْتُ صَرَخٍ عَلَى صَرَخٍ
وَقَالَ الْفَقْرَاءُ إِذَا جَاءَكَ فَتَلَّ
تَمَلَّمْ تَسْمَعُ مُصَدَّرَةً فَأَجْعَلْهُ فَعْدًا
لِلْجَارِ وَفَعُولًا لِلْبَجْدِ وَنَحْوَ هَذِهِ
وَفَرَكِي مُخْتَصَّرًا بِمَنْقُوصٍ وَنَحْوِ تَلْبِ

مَحْصَنٌ بِفِعْلٍ الْأَجَلُ الْخَرَجُ وَالْعَلَبُ

وَفِعْلُ الْأَزْمِ كَوَفْرَجٍ وَالْمُعْتَدِ

كَوَجْهٍ عَلَى جَهْلٍ وَفِي الْأَلْوَانِ وَ

الْعُيُوبِ كَوَسْمٍ وَأَدَمٌ عَلَى سَمَرَةٍ

وَأُدْمَةٌ وَقَعْلٌ كَوَكْرَمٍ عَلَى كَرَامَةٍ

عَالِبٌ وَعَلِمٌ وَكَرِيمٌ كَثِيرٌ **وَالْمُزِيدُ**

نَيْبٌ وَالرَّبَاعِيُّ قِيَاسٌ فَتَجُو الْكَرَمِ عَلَى

الكرام

الكرام وَتَجُو كَرَمٍ عَلَى كَرِيمٍ وَتَكْرِمُ

وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَابٌ وَالتَّشْمُؤُا

الْخُرُفُ وَالْتَقْوِيضُ فِي كَوْتَعْرِيزٍ

وَأَجَازَةٌ وَأَسْجَازَةٌ وَخُضَابٌ

عَلَى مَرْضَارِيَةٍ وَضَرَابٌ غَالِبٌ

وَمِرَّةٌ شَادُوٌ وَجَادُ قِيَالٍ وَخُو

تَكْرَمٌ وَجَادُ تَلَاوَفٍ وَالْبَاقِي

واضح ونحو الترداد والنجوال و
الحبشي والرمي للكثير ويحي
المصدر من التلافي المحبسه
علي مفعيل قبا سا كمقتل ومضرب
واما مكرم ومعون ولا غيرها
فنادران حتى جعلها الفراء
جمع الكثرية ومعونة ومن غيره

علي زنه المفعول المخرج ومخرج
وكذلك الباسي واما ما جاء
علي مفعول كالمستور والمعسور
والجلود والمفتون ففعل
فاعلية كالعافية والعاوية
والكاوية اقل ونحوه خرج
علي وخرجه وخرج بالكسر

و نحو زلزال بالكسر والفتح المقرة
 من السلامي البحر و تالاما وفيه
 على فعلة نحو ضربته و قتلته و كبر
 انفاء للتويع نحو ضربته و قتلته و ما
 عداه فعلى المصدر المستعمل نحو
 انا حية فان لم تكن تاء زدتها
 و ايتية ايتانة و لقيته لقاءه

شاذ و المكان مما مضى
 مفتوح العين و مضموها و من المنقوص
 على مفعيل نحو مشرب و مقش
 و مرمي و من مكسورها و المثال
 على مفعيل نحو مضرب و مؤعد
 و جاء النفسيك و الجزر و الكنت
 و المطلق و المشرق و المغرب

والمفوف والمسطط والمسكن
والمرفف والمسجد والمنجر واما
منجر ففرع كمنين ولا غيرها
و نحو الرظنة والمقبرة فتحة وضم
ليس بقياس وما عداه فعلى
لفظ المفعول على مفعول
ومفعول ومفعول كالمحلب المفتاح

والمكسبة

والمكسبة ونحو المسقط والمختل
والمدق والمدقهن والمكحلة و
المحرضة ليس بقياس
ليبدل على تعليل فالكمل
يضم أوله ويفتح ثانيه وتراو بعد
ياو ساكنه ويكسر ما بعده في
الاربعة الا في ثا والثاني ثبث

والغني التانيث والالف والنون
المشبهتين بهما والفاء فتعال
جئت ولا تيزاؤ علي اربعة فكلت
لم يحي في غيرها الا فعبس وقعبس
وقعبس واذا ضعف الحاسي
علي ضعفه فالاول حذف الخامس
وقبل ما اشبه الزايد نحو تحجر و

تحرش وسبع الا فتن صغير
جل ويزد نحو باب وناب ومنان
وموقفا الي اصله لذهاب
المقتضي لخلاف نحو قائم وراث
واذد وقالوا عبيد لقولهم عباد
فان كانت مرتبة ثانية قالوا
وكي ضويرب في ضارب وويرب

فِي خَيْرِ ابٍ وَالْأَسْمَاءِ عَلَى حَرْفَيْنِ
 يَرُدُّ مَحْذُوفٌ وَقَوْلٌ فِي عَرَضٍ وَكُلٌّ
 اسْمًا وَعَيْنٌ وَأَكْبَلُ وَفِي سِ
 وَمِنْهَا سَمَاءٌ سَمِيحَةٌ وَمُنْبَذٌ وَفِي
 دِيمٌ وَحَرْفٌ دِيمِي وَجَرِّحٌ وَكَذَلِكَ
 بَابُ ابْنٍ وَاسْمٌ وَأُحْتُ بَشْتِ
 وَهَنْتٌ بِخِلَافٍ بَابُ مَمْتٍ

وَمَعَارِ وَفَائِسٍ وَادَاوِيلِي يَا الضَّغِيرَ
 وَادَاوَالْفَ مَنْقَلَبٌ وَأَوْزَانِيضٌ
 قَابِتٌ يَاءٌ وَكَذَلِكَ الْمَهْمَلَةُ الْمَنْقَلَبُ
 بَعْدَهَا نَحْوُ عَمْرِيَّةٍ وَعَصِيَّةٍ وَرُسَيْلَةٍ
 وَتَصَحُّفُهَا فِي بَابِ اسْتِدٍ وَ
 جَذْبٌ قَلِيلٌ فَإِنْ اتَّفَعَتْ اجْتِمَاعٌ
 ثَلَاثٌ يَاءٌ أَيْ حَذَفَتْ الْآخِرَةُ

لشيا على الافصح كقولك في عطاء
واداوت وعاوية ومعاوية
عطى وادية وعوية ومعية وقيا
أخوي أخي غير منصرف عيسى
يصرفه وقل أبو عمر وأخي وسلي
فيس أسير وأخيو ويزاد
المؤنث الثاني بغير تاء

لعينة وأدنية وعيرت وعمرت
شاذ بخلاف الرباعي كعيرت
وقد نمت ووريت شاذ وكوف
الف الثابت المقصورة غير
الرابعة كحبيب وحويلي في تحي
وتولاه وتثبت الممدودة مطلقا
ثبوت الثاني في بعلبك والمدة

الواقعة بعد كسرة التضعير تنقلب
ياؤ ان لم تكن اياها نحو مفتيح وكريد
وؤ والرمادتين غيرها من السلافي
محذوف اقلها فائدة كمطيلات
ومفيليم ومضيرب ومفيدم في
مطلق ومغتسيم ومضارب
ومقدّم فان تساوتما فتح كقلبيسيه

وقليسيه

وقليسيه وجبيط وجبيط وؤ الثلث
غيرها تنفي الفضلي منها كقبيس
في مفتعش ومحذوف زيادة الزيادة
كلها مطلقا غير المدة كقشيعر
مقشعير وحرجيم في احرجام و
بكو والتعويض عن حذف الزيادة
بمدة بعد الكسرة فيما ليست

فِيهِ كُفَيْلِيمُ فِي مُنْتَسِلِمٍ وَيَرْتَدُّ جَمْعُ الْكَلْبَةِ
 لَا اسْمَ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قُلْتُ فِيصَغُرُ
 كَوْعَلِيَّةٌ فِي عِلْمَانِ أَوَّالِي وَاحِدَةٍ
 فِيصَغُرُ لَمْ يَجْعَلْ جَمْعُ السَّلَامَةِ كَوْ
 عِلْمُونَ وَدَوَّيَاتٍ وَمَا جَاءَ
 عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ كَانِيَسِيَانِ وَغَشَّيَّةٍ
 وَأَصْنِيَّةٍ وَأَعْلِيَّةٍ شَاوُ قَوْمٍ

هُوَ أَصْغَرُ مَكَ وَدَوَّيْنِ هَذَا
 وَفَوَّيْنِ وَأَكْ لِقَلْبِلِ مَا بَيْنَهُمَا وَكَوْ
 مَا أَجْسَنَةُ شَاوُ وَالْمَرَادُ
 الْمُنْجَبُ مِنْهُ وَكَوْ جَمْعُ كَعْبِيَّةٍ
 لِقَطَايِرِ بْنِ كَعْبِيَّةٍ
 لِقَطَايِرِ بْنِ كَعْبِيَّةٍ
 لِقَطَايِرِ بْنِ كَعْبِيَّةٍ
 لِقَطَايِرِ بْنِ كَعْبِيَّةٍ
 لِقَطَايِرِ بْنِ كَعْبِيَّةٍ
 لِقَطَايِرِ بْنِ كَعْبِيَّةٍ

بالإشارة والموصول فالحققت
مقبل آخرها ياء وزيدت آخرها
الف فقبل دينا وينا والذنيا
واللتيا واللتيان واللتيان
واللذيون واللتيون ورفضوا
تصغير الضماير ونحو اين ومي
ومن وما وحيث ومثد ومع

وغير

وغير وحسبك والكسم عاملا
عمل الفعل فمن ثم جاز ضووب
زيد وامشع ضووب زيد **الشيء**
الملحق بآخره ياء مشقة للند
على نسبة الى المحر وعنها وجنة
حذف تاء التانيث مطلقا
وزيادة التشية والجمع الاعلى

قد اعرب بالحركات فلذلك
جاء قسري وقسري وفتح
الثاني من نحو عمر والدليل خلاف
تعلبي على الافصح وتحذف
الياء والواو من فعلية وقول
بشرط صحة العين ونفي التضعيف
كقضي ومشي ومن فعلية غير

مضاعفة

مضاعفة كقهي بخلا شديد
وطويبي وسليبي وسليبي في
الاذد وعمر في كلب شاذ
وعبدي وجدي في بني عبيد
وجذبة اشذ وحريبي شاذ
وتقفي وقشري وقضي وسفي
كسنة وملحي في خراوة شاذ

وتحذف الياء من المقتل اللام
من المذكر والمؤنث وتقلب الياء
الآخرة واوا كغنوي وقصوي و
أموي وجاء أمي بحلاف
غنوي وأموي شاذ وأجري
كوي في حية مجري غنوي وأما
كعدو فعدوي اتفاقا وكعدوة

قال

قال المبرور مثله وقال سبورة
عدوي وتحذف الياء الثانية
من نحو سيدي وميتي ومهمتي من
صيم وطائي شاذ فان كان
نحو مهمتي تصغير مأووم فيسكن مهمتي
بالنعوض وتقلب الالف الآخرة
الثالثة والرابعة المنقلبة واوا

كَمْصُوبِي وَرُحُوبِي وَمَلُوبِي وَخُوفِي
غَيْرَهَا كَجَبَلِي وَجَمَزِي وَامْرَأِي
وَقَبْعَتِي وَفَدَجَا فِي نَحْوِ جَبَلِي
جَبَلُوبِي وَجَبَلَاوِي بِخِلَافِ
نَحْوِ جَمَزِي وَتَقَلَّبَ إِلَيَّ الْآخِرَةُ
الثَّالِثَةُ الْمَكْسُورَةُ مَا قَبْلَهَا وَآوَا
وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَعُوبِي وَشُجُوبِي

وَلُحُونِي

وَلُحُونِي الرَّابِعَةُ عَلِي الْأَفْصَحُ كَقَابِ
وَلُحُونِي مَا سِوَاهَا كَمَشْرِئِي وَ
بَابُ مُجِي جَاءَ عَلِي مُجُوبِي وَنَحْوِي
كَمَا مُوبِي وَأَمِيئِي وَنَحْوِ طَبِيئِي قَنِيئِي
وَرُحِيئِي وَغُرُوبِي وَغُرُوبِي شُوبِي
عَلِي الْعِبَاسِ عِنْدَ سَبُوبِهِ وَرُئُوبِي
وَقُرُوبِي شَأْؤُهُ عِنْدَهُ وَقَالَ بُولَسُ

طَبُورِي وَغُرُورِي وَاتَّقَابِي
 بَابِ طِيٍّ وَحِيٍّ تَرْدُ الْأَوَّلِي إِلَى
 أَصْلَهَا وَتَفْتَحُ فَتَقُولُ طُورِي وَحُورِي
 بَخْلَافِ دُورِي وَكُورِي وَنَاخِرِهِ
 بِأَوَّلِ مَشْرِقٍ بَعْدَ مَشْرِقٍ أَنْ كَانَتْ
 فِي نَحْوِ مَرْمِيٍّ فَيَسِلُ مَرْمُورِيٌّ وَأَنْ
 كَانَتْ زَائِدَةً خُذِفَتْ كَكُورِيٍّ

بَخْلَافِي

وَبَخْلَافِي فِي بَخْلَافِي اسْمُ رَجُلٍ وَنَاخِرِهِ
 هَمَزَةٌ بَعْدَ الْفَاءِ أَنْ كَانَتْ لِلثَّانِيَةِ
 قَلْبِيٍّ وَآوَاءُ وَصَنَعًا فِيٍّ وَبَهْرًا فِيٍّ
 وَرَوْحًا فِيٍّ وَحُلُورِيٍّ وَحُرُورِيٍّ
 وَكُرُورِيٍّ فِيٍّ مَشَارِدُ وَأَنْ كَانَتْ
 أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقُرَّيٍّ
 وَالْأَخْلَافُ جِهَانُ كَبَائِيٍّ وَعَلِيَّيٍّ



و باب سقاية سقائي بالهمزة

و باب شقاوة شقاوي بالواو

و باب راي و راية راعي و راي

و راوي و ماكان علي حرفين ان

كان متحرك الاوسط اصلاً و المحذوف

لام لم يعوض همزة وصل او كان

المحذوف فاء و هو متصل اللام



و جب روة كابوي و اخوي و شوي

في است و وشوي في شية و قال

الاعفش و شيتي علي الاصل وان

كانت لامه صحيحة و المحذوف غير

لم يرد كعدي و زني و سمي في

سبه و جاء عدوي و ليس

بردة و ما سواهما يجوز في الامر

كُوْعِدِي وَغَدَوِي وَابْنِي وَنَوِي
وَحَرِي وَحَرِي وَابُو الْحَسَنِ
مَا أَصْلَهُ السَّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِي وَ
وَحَرِي وَآخِثٌ وَبَنِي كَاجٍ وَبَنِي
عَنْدَ سَبُوبٍ وَعَلَيْهِ كَلَوِي وَ قَالَ
يُولَسُ أَخِي وَ عَلَيْهِ كَلَنِي وَ كَلَنَوِي
وَكَلَنَوِي وَ الْمَكْرَبُ يُنْسَبُ

إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِي وَ تَابَعِي وَ خَشِي
فِي خَمْسَةِ عَشَرَ عَلَمًا وَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ
عَدُوٌّ وَ الْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي
مَقْصُودًا أَصْلًا كَابْنِ الثَّرْبِيرِ وَ ابْنِ
عَمْرٍ وَ قَيْسِ زُبَيْرِي وَ عَمْرِي وَ
إِنْ كَانَ كَعَبْدِ مُثَافٍ وَ أَمْرٍ الْقَلْبِ
قَيْسِ عَدِي وَ مَرَمِي وَ أَلْبَجِ يَرَوَاهُ

الواحد فيقال في كُتِبَ وضمحف
ومساجيد وفرايض كتابي ووضيحي
ومستجدي وفرصتي واما مساجيد
علما فمساجيدي كمانصاري وكلماني
وما جاء علي غير ما ذكر فشاؤكثير
وبحي فقال في الحرف كُتِبَات
وعوآج وثواب وجمال وجاء

فاعل

فاعل ايضا بمعنى ذي كذا الكتابين
ولابن ودارع وثايل ومنه
عيشة راضية وطاعم كاس
الجمع الثلثي الغالب في نحو
فلس علي اقلس وفلوس
وباب ثوب علي اثواب
وجاء زباد في غير باب قبل

وَرِيَانٌ وَبَطْنَانٌ وَغُرْدَةٌ وَسَقْفٌ
وَالْجِدَّةُ شَاؤُ وَكُوْجَلٌ عَلِي
أَحْمَالٌ وَتَمُولٌ وَجَاءَ عَلِي قِدْرَاحٌ
وَأَرْجَلٌ وَ عَلِي صِنَوَانٌ وَذُبَابٌ
وَقِرْدَةٌ وَكُوْفَرٌ عَلِي أَقْرَأٌ
وَقُرُوْدٌ وَجَاءَ عَلِي قُرْطٌ وَخَفَافٌ
وَفَلَكٌ وَبَابٌ عُوْدٌ عَلِي عِيدٌ

وَكَا

وَكُوْجَلٌ عَلِي أَحْمَالٌ وَجَمَالٌ وَبَابٌ
تَبَاجٌ عَلِي تَبَاجٌ وَجَاءَ عَلِي دَكُوْرٌ
وَأَزْمِنٌ وَخُرْمَانٌ وَخَلَانٌ وَ
جَبْرِةٌ وَجَلِي وَكُوْفَجِدٌ عَلِي أَفْجَانٌ
فِيهِمَا وَجَاءَ عَلِي كُوْرٌ وَكُوْرٌ
عَجْرٌ عَلِي عَجَارٌ وَجَاءَ سَبَاعٌ وَلَيْسَ
بَجَلَةٌ تَبَكْسِيرٌ وَكُوْعَيْنٌ عَلِي عَيْنَانِ

وَجَاءَ اضْلَعٌ وَضُلُوعٌ وَكُوْابِلٌ

عَلَى ابْنِ فِيهِمَا وَنَحْوُهُ عَلَى صُورَةٍ
بِالتَّعْدَادِ الْكُسْرَى

فِيهِمَا وَجَاءَ عَلَى رَطَابٍ وَرَبَاجٍ

وَنَحْوُهُ عَلَى اَعْنَابٍ فِيهِمَا وَ

امْتَسَعُوا مِنْ اَفْعَالٍ فِي الْمَعْنَى الْعَالِيَةِ

وَأَقْرَبُهَا وَأَتَوْبٌ وَأَعْيَانٌ وَ

أَيْتٌ شَأْوَ امْتَسَعُوا مِنْ

فَعَالٌ

فَعَالٌ فِي الْبَاءِ دُونَ الْوَاوِ كَقَوْلِ

فِي الْوَاوِ دُونَ الْبَاءِ وَفَوْضٌ وَ

سَوْفٌ شَذَائِثٌ كَوْنٌ

وَصَعَةٌ عَلَى قَصَاعٍ وَبُذُورٌ وَبُذُرٌ

وَنُوبٌ وَنَحْوُ كَقِيَّةٍ عَلَى لُحْ غَالِبًا
تَحْمِلُ نُونَهَا

وَجَاءَ عَلَى لِقَاعٍ وَأَنْتَمٌ وَنَحْوُ بَرَقَةٍ

عَلَى بَرَقٍ غَالِبًا وَجَاءَ حُجُوزٌ

وَبَرَأَمَ وَكُوْرُقَةُ عَلَى رِقَابِ
وَجَاءَ عَلَى أَيُّهَا وَيَرْ وَبُذْنِ وَكُوْ
مَعْدُوَّةً عَلَى مَعْدِ غَالِبًا وَكُوْخُ
عَلَى تَحْمٍ وَأَذْأَصَحَ بَابُ كَمَرَةٍ قَبْلَ
كَمَرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْأَسْكَانِ وَضَمٍّ
وَالْمَعْتَلِ **الْمَعْنَى** سَكَنٌ وَهَذِيلٌ
لَسُوْتِي وَبَابُ كَسْرَةٍ عَلَى

كسرات

كَسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالْمَعْتَلِ
الْعَيْنِ وَالْمَعْتَلِ اللَّامُ بِالْوَاوِ يُسْكُنُ
وَيُفْتَحُ وَكُوْخُ جُرَّةً عَلَى جُرَاتٍ بِالضَّمِّ
وَالْفَتْحِ وَالْمَعْتَلِ الْعَيْنِ وَالْمَعْتَلِ
اللَّامُ بِالْيَاوِ يُسْكُنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ
يُسْكُنُ فِي تَحْمٍ فِي جُرَاتٍ وَكَسْرَاتٍ
قَامَا الْمَعْنَى فَسَاكُنٌ فِي الْجَمْعِ وَأَمَّا

الصفات فيما الاسكان وقالوا

لجبات وربعات للمح اسمية

وحكم نحو ارض واصقل وعمرش

وعبر كذلك وباب سنية ج

فيه سنون وعصون وثبون

وقلون وسنوات وعصوات

وثبات وصناعة وجاء ارم

كالم

كالم الصفه نحو صعب علي صعب

غالب وباب شيخ علي اشباح

وجاء ضيفان وخذان وكملان

ورطلان وشيخ ووزو وسحل

وشحان وكو جلف علي اجلاف

كثيرا واجلف نادرا وكو حر علي

علي اصرار وكو بطل علي ابطال

وحسان وراخوان وكرآن و
نصف و كوكب علي الشاد و و جاع
و حش و جاد و جاعي و جاعلي
و حذاربي و كوكب علي الصا
و بابہ النصيح و كوكب جنت
اجتاب و نج و الجع جمع السلا
للعقلاء المذكور و اما مؤنثه

بنالاف

بنالاف و الت و لا غير كوكب
و حذاربي و يعطيات الا كوكب
فانه جاد علي عبال و كاش و قالوا
عليه في جمع علي و ما ربادت
من نالته الكسم منه كوكب
علي ازمنه غالب و جاد قنول و غر
و عنوق و كوكب حمار علي الحرة

لان

غالباً وجاء صبيران وشمايل
 وكو غراب علي اغربيه وجاء
 قرو و غربان و زقان و غلمه
 و ذبب ناد و جاء في موت
 السلافة اعنف و اذراع و اعنف
 و امكن ب و كو و غيف
 علي رغبه و رغب و رغبان

غالب

غالباً وجاء انصبا و فصا ل
 و اخايل و ظلمان قيس و زما
 جاء مضاعفه علي سرير و كو
 عمو و علي اعجدة و محمد غالب
 او جاء قنيدان و افلا و و ناز
 الصفة كو جيان علي جنب و صنع
 و جيان و كو كيار علي كنز حجارة



وَنَحْوُ شَجَاعٍ عَلِيٍّ شَجَاعًا وَشَجْعَانٍ
وَشَجْعَانٍ وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلِيٍّ كَرِيمًا
وَكِرَامٍ وَنَذِيرٍ وَثَنِيَانٍ وَخَسِيَانٍ
وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشْجَحَةٍ
وَنُظَرُوفٍ وَنَحْوُ صَبُورٍ عَلِيٍّ صَبِيرٍ
غَالِبٍ وَغَالِبٍ وَوَدَّادٍ وَاعْدَادٍ
وَفَعِيلٌ مَعْنَى مَفْعُولٍ بِأَيْ فَعَلَى

كِرْتِي

كِرْتِي وَفَعْلِيٍّ وَأَسْرَرِيٍّ وَجَاءُ أَسَارَةٍ
وَعَنْدَ قَتْلَاءٍ وَأَسْرَاءٍ وَلَا يَجْعَلُ جَع
الْمَقْبُوحُ فَلَا تَعَالِ حُرِّيَّوْنُ وَلَا جَرِيَّاتُ
لِيَتَمَيَّزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ وَنَحْوُ مَرِيٍّ
مَحْمُولٍ عَلَى حُرِّيٍّ وَإِذَا حَمَا أَلِيَهُ
نَحْوُ مَعْلَكِيٍّ وَمَوْقِيٍّ وَجَزْمِيٍّ فَمِنْ هَذَا
أَجْدُرُّكَ مَا تَمْلُوا أَيْ أَيْمِيٍّ وَبِنَايِيٍّ عَلِيٍّ

وَجَاءَ وَحْيًا عَلَى الْمُؤْنِثِ كَوْحٍ صَبِيحَةٍ
عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَاحٍ وَجَاءَ خَلْقًا
وَجَعَلَهُ رَجْعَ خَلِيفٍ أُولَى وَكَوْ
عُجُوزَةٍ عَلَى عَجَائِزٍ فَأَعْمَلَ الْأَسْمَ
نَحْوَ كَأَعْمَلَ عَلَى كَوَاثِلٍ وَجَاءَ حُجْرَانٍ
وَجِيَانٍ الْمُؤْنِثِ كَوْكَائِيَّةٍ عَلَى
كَوَاثِلٍ وَكَدَنُكُوا فَأَعْلَا وَمَنْزِلُهُ

فَعَالُوا

فَعَالُوا قَوَامُجٍ وَنَوَافِقُ وَدَوَامُ
وَسَوَابِ الصَّفَةِ كَوْجَاعِلٍ عَلَى
جَهْلٍ وَجَهْلٍ غَالِبٍ وَفَسَقَةٍ كَثِيرٍ
وَعَلَى قَصَاةٍ فِي الْمَعْمَلِ اللَّامُ
عَلَى بَرٍّ وَشَعْرَاءٍ وَصَحْبَانٍ
تَجَارٍ وَقُودٍ وَأَمَّا قَوَارِيسُ فَنَشَاذُ
الْمُؤْنِثِ كَوْنَايِمَةٍ عَلَى نَوَائِمٍ وَنُودُ

وكذلك نحو أبيض وخيض **المؤنث**

بالالف رابعة نحو أنثى على أنثى

ونحو صخر أبا على صخاري والصفحة

نحو عطشي على عطاش ونحو حرقي

على حرامي ونحو بطحاء على بطاح

ونحو عشراء على عشار وفعل **فعل**

نحو الصغرى على الصغير **بالباء**

خامسة نحو خباري على خباريات

افعل الاسم كيف تصرف

نحو أجدل وأصبع وأوص على

أجادل وأصابع وأحوص ونحو

حوص للمح الوصفية والصفحة نحو

أحمر أحمر أن تمر ولا يقال أحمرو

بتمييز عن افعل التفضيل ولا تقرأوا

لانه فرقة و جلاء الحضرة است
 لغية اسما و نحو شيطان و سرخان
 و سلطان علي شياطين و سر اجين
 و سلاطين و جلاء سراج و الصفة
 نحو غضبان علي غضاب و سكارى
 و نجالي و غباري و فليس
 نحو ميت علي اموات و حيا و

و انباء و نحو شرابون و حشاون
 و فيقون و مضرون و مكرمون
 استغني فيها بالصحيح و جلاء عوارض
 و ملاعين و ميامين و مشايخ و مشايخ
 و معاطير و مناكيد و معاطل و
 مشون و الرباعي نحو جعفر
 و غيره علي جلاء قبا و نحو

قَرطاس علي قرا طيس وماكن
علي زنده ملحقا او غير ملحق بمدة
او بها بحر ي مجراه نحو كوكب
و جدول و غير و تصيب و عيش
و قرداح و قراط و مضاج و نحو
جواربه و اشاعته في الابعاد
الخاصة مستقرة كقصيدة خذوف

خامسة و نحو ثمر و حنظل و بطيخ فما
يُميز واحد بالنا ليس بحج علي
الاصح و هو غالب في غير المصنوع
و هو سبعين و لهن و قلش ليس
بقياس و كماء و كم و جباء و
و جباء عكس ثمرة و نحو ركب
و حلق و حامل و سراءة و فرقة

وَعَزِيٍّ وَتَوَّاهٍ لَيْسَ يَجْمَعُ عَلَى الْأَمَةِ
وَكُوَارِصُهُ وَأَبَاطِيلُ وَأَحَادِيثُ
وَأَعَارِضُ وَأَقَاطِيعُ وَأَعْمَالُ
وَلَيَالٍ وَنَحِيرٍ وَأَمَكْنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَحْدِ
وَقَدْ جُمِعَ بِكُلِّ كُوَارِصٍ وَأَحَادِيثٍ
وَجَائِلٍ وَجَمَالِيٍّ وَكَلَامِيٍّ
وَبَيِّنَاتٍ وَخَمْرَاتٍ وَخَزَائِرٍ

النَّعَاءُ

النَّعَاءُ السَّكِينُ بِفَقْرٍ فِي الْوَقْفِ
مُطْلَقًا وَفِي الْمَذْمُومِ قَبْلَهُ لَيْسَ كُوَارِصُ
لَا الْفَضَائِلُ وَخَوَلِيقُهُ وَكُوَارِصُ
وَفِي كُوَارِصٍ وَقَافٍ وَعَيْنُ مَائِيٍّ
لَعْدَمِ التَّكْرِبِ وَقَعًا وَوَصْلًا وَفِي
كُوَارِصٍ خَسَنٍ عِنْدَكَ وَأَيْمَنُ بِلَهٍ
بِمَيْتِكَ لَا لِبَاسٍ وَخَلْقًا بِلَهٍ

شاذ فان كان غير ذلك والوهما
منه حذف خوف وقلوب
والخشين واغزو اواربي واغزو
وارمين والخشي القوم وبغزو الخ
ويروى العرض والحركة في خوف
الله واحشوا الله وحشون و
حشين غير معديها بخلاف نحو

خافا وخافن فان لم يكن مودة
حرك نحو اذهب اذهب و
لم ايكه والملك واحشوا الله
واحشي الله ومن ثم قيل حشون
وحشين لانه كما لمفضل لا في نحو
انطلق ولم يكد ونحو ولم يرك
في ثم تما قر من حركه للتخفيف

محرّك وقراءة محض ولم يقدّر
لبس منه على الاصح والاسهل الكسر
فان خولف فلعارض كوجوب
الضم في ميم الجمع ومذو كما خبا الفتح
في نحو الم الله وكجا از الضم او ان كان
بعده الثاني منها ضمة في اصلته في
كلمته نحو قالت اخرج وقالت

اخرى

اخرى بخلاف ان امرؤ وقالت
ارموا وان الحكم واختاره في نحو
اخشوا اليوم عكس لو استطاعا وجوار
الضم والفتح في نحو رد ولم يؤد خلافا
نحو رد العوم على الاكثر وكوجوب
الفتح في نحو ردّها والضم في
نحو ردّه على الفصح والكسر لغية

وَعَلَى قَلْبٍ فِي حَوَازِ الْفَتْحِ لَكُونَهُ
ضَعِيفًا وَالْفَتْحُ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ الْأَمْرِ
كُنْ مِنْ الرَّجُلِ وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ عَكْسُ
مِنْ أَيْتِكَ وَعَنْ عَلِيٍّ لَا صِلَ وَغَنَ
الرَّجُلُ بِالْفَتْحِ ضَعِيفٌ وَجَاءَ فِي
الْمُعْتَمِدِ النَّقَرُ وَعَنْ النَّقَرِ وَاضْمِرْ
وَوَائِيَّةٌ وَشَائِيَّةٌ بِخِلَافِ كُنْ

تَأْمُرُونَ

تَأْمُرُونَ فِي **الْأَيْتِ** لَا يَنْبَغُ إِلَّا **مَحْذُورٌ**
كَمَا لَا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ كَانَ
كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا وَذَلِكَ فِي
عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ وَعَلَى ابْنِ
وَأَيْتُهُ وَأَيْتُهُمْ وَأَيْتُهُمْ وَأَيْتُهُ
وَأَشَانِ وَأَشْتَانِ وَأَمْرًا وَأَمْرًا
وَأَيْتُهُمْ اللَّهُ وَفِي كُلِّ مَعْدٍ رَجْعٌ

الف فعله الماضي اربعة فضاء
كالافتدار والاستخراج وفي افعال
ملك المصاد ومن ماض وامر و
في صيغة امر التثاني وفي لام التعريف
وميم الحين في الابتداء خاصة
عمره وحيل مكسورة الالف في بعد
ساكن هـ اصلية فاتها نضم نحو

أَقْلُ

أَقْلُ وَأَعَزُّ وَأَعَزِّي بخلاف
أَرْمُوا والالف في لام التعريف
وَأَيُّنَ فاتها نفتح وَاثْنَانِمْ وَصَلَا
لَحْنٌ وَشَدَّةٌ فِي الصَّوْرَةِ وَالزُّنُوفِ
جعلها الف لا بين بين على اللاح
في نحو الْحَسَنِ عِنْدَكَ وَأَيُّنَ
لَمْ يَكُنْكَ لِلْبَيْتِ وَأَمَّا سَكُونُ

معاه وهو ووهي ووهي ووهي
 ووهي معارض فصيح وكذلك
 لام الامر نحو وليتوا وشية به
 امته واهي ووهي ليعضوا ووهي
 يمل وهو قليل **الف** وطلع الكلمة عما
 بعدها وفيه وجوه مختلفة في
 الحسن والمحل فلا سكان المحرور

في

لمع

في قوله
 ووهي معارض
 فصيح وكذلك

في المتحرك والكروم في المتحرك
 وهو في المقنوع قليل **الف** وطلع الكلمة عما
 بعدها وفيه وجوه مختلفة في
 الحسن والمحل فلا سكان المحرور

وجوه
 مختلفة

في قوله
 ووهي معارض
 فصيح وكذلك

في قوله
 ووهي معارض
 فصيح وكذلك

في قوله
 ووهي معارض
 فصيح وكذلك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي خلقنا من طين
فقال يا ابراهيم اني قد جعلتك
نبياً ورسولاً فاعطيتك ما تشاء
فانزل من السماء ماء فاصنع
منه ناقة وركوباً لك فاعطيتك
ما تشاء فاعطيتك ما تشاء
فانزل من السماء ماء فاصنع
منه ناقة وركوباً لك فاعطيتك
ما تشاء فاعطيتك ما تشاء

الالف في المنصوب المنون

في اذ او نحو اخر من خلاف
المرفوع والخ في الواو والياء
على الاصح وبوقف على الف

في باب عصبي ورعي باتفاق

وعليها قلب كل الف حمزة
ضعيف وكذلك قلب الف الف

لأن الهمزة آيس في الوقف
جلى ثم ضعيف كسب
جلى

لأن الف خفيفة خلقته والياء
أيس من الالف والواو ايس
من الالف والواو ايس
من الالف والواو ايس

جلى حمزة او واو او ياو

يدال ناء التانيث الاسمية
عصا في نحو رجمة على الاكثر
بعض العرب يوقف عليها بالياء

ضعيف وعرفات ان فتحت

تاؤه في المنصب فبالها
والا فبالها واما ثلثه اربعة

لأن كسره في فوق الضمد
على انه في الوقف عليه ناء
بعض العرب يوقف عليها بالياء

مطلقا من غير مضل من حوض وحوض قال واذا كان الحامض من
 السوب ملازمه واما مع الجدة المحرمة ان كان السبع في الشاة وكان
 الجدة تحت لا بدوب في ذلك الوقت ولا ينعقد كوز وان
 كان السبع في الضيف فقد امكن بعض مشايخنا وقال لا يجوز على
 كل حال وقال القصة ابو بكر الاسكاف في شيخ سلم اوله في يوم
 السبع باع بعد التسليم كوز السبع وان باعه اوله سلم لا يجوز لو كان
 القصة ابو جعفر يعني ما كوز على كل حال لمعامل الناس وكان القصة
 ابو نصر محمد بن سلام البلخي يقول يجوز السبع بعد التسليم وقبل
 التسليم اذا لم يحلل من السبع ومن التسليم من قوله بان سلم بعد
 السبع في يوم او يومين اما لو سلم بعد ليلة ايام لا يجوز وعلى هذا الترتيب
 مشايخنا وما وراء النهر ثم اذا جاز السبع بسبب التمسك بحدار الدوة
 اذا راها حيا ومع التسليم بان راها بعد وما وقع التسليم فان وقع
 التسليم لتمام ليلة ايام لم يكن له حمار الدوية وان وقع التسليم قبل
 ذلك بقي له حمار الدوية الى تمام ليلة ايام من وقت العقد وفي
 فتاوى **الحلاصة** استعراض الجدة ورايها ولو استعرض في
 الضيف وسلم في الشاة خرج من العهد والجدة من ذوات القيمة
وفي التواريخ سلم ابو جعفر عن رجل اشترى مجلدا
 فبقيتها ولم يرهما فان راها فادار دها قال ان كان راها حين
 سلم اليه لم ينرد دها وان راها بعد ما سلم اليه ليس له ان يرد
 دها لانها عدت عنده **وفي كتاب الشرب** اذا باع الشرب
 وجده لا يجوز واذا باع الشرب مع الارض كوز واذا باع ارضا
 مع شرب ارض اخر لم يترك فخره هذا الفصل وحكي عن الفقيه
 ابي نصر محمد بن سلام انه يجوز مال القصة ابو جعفر ابيه اسرار محمد بن
 الكتاب ولو مال تحت منك هذا الارض بالف درهم وبعد منك
 شربا فكل كوز اختلف المشايخ فيه في شرب السبع الاسلام اذا اشترى
 كذا قربة ما من القنات حازا شيئا اذا كانت القربة بعينها
 لمعامل الناس هذا كوز اذا سن مكان ذمعا كوز شيئا
 كفتكران بيخارا او اشياء ذلك وذكر الحسن بن زياد في المجلد
 عن ابي حنيفة في رجل اشترى من سقا كذا قربة بدرهم من ما دعه
 على ان لو ضاها من منزله كان جائزا اذا كانت قربة وكذلك اذا قل
 لعي كل روس من ما دعه بدرهم على ان لو ضاها من منزلي كما
 ان جائزا وروى ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان
 قدر السبع فاسد واذا مال لحنه اسود واني شربا بدرهم لم يحز
 ولو مال كل شرب كذا قربة هو جائز اذا اراه القربة ولو مال لعين
 اسفاك لا فزحك ما يفتي له من هر وسقا فلا تني له ولو قال اسقي

اسفيك

دوايك من نهر او من حوض كزان فذلك جائز **وفي الحامض** ولو باع
 الجدة او الخطب او العصب او قارا او حارا او حرا لا يجوز **وفي آخر**
 في جملة السبع او الثمن باع حوازي السبع اذا كان بقدر مع التسليم فان كان
 لا يقدر لم يقدر العقد كماله الصبر فان باع صبره معناه ولم يعرف قدر
 كماله ولم ياله عدد البسات المعينة فان باع ابوابا معينة ولم يعرف
 عدد دها **وفي الفتاوى الحلاصة** ولو باع من القصة لا يجوز **وفي**
الوقاية وسعد السبع في الطعام والحبوب كمالا وحرا فان بيع بغير
 حننه ومانا وحرر معن لم يدر مدرا **م** قال فخر في الحامض الصبر رجل
 اشترى من اخر ثوبا كل دراهم ولم يعلم قدره الدرهمان للثوب
 فاعلم بان ثوبه اربع مائة اقدارها في العدد بابت الحماوة كاعظام
 والشياب وصوره اربعة اقدارها في رجل اتي قطيع من الغنم والى
 حرات ففروى وقال لعك كل شاة منها بعشرة او قال لعك كل
 شاة منها بعشرة هذا على ليلة اوجه الاول سن جملة اعداد الا
 عظام او الشياب ولم يسن جملة الثمن فان قال لعك هذا القطيع
 وبي مائة شاة كل شاة منها بعشرة او قال لعك هذا الحراب وهو
 مائة ثوب كل ثوب بعشرة ولم يسن جملة الثمن بان لم يقل
 مائة وفي هذا الوجه ثوب السبع بالاجزاء الوجه الثاني ان يسن
 جملة الثمن ولم يسن عدد الاغنام بان قال لعك هذا الاغنام مائة
 درهم كل غنم منها بعشرة او قال لعك هذا الحراب مائة كل ثوب
 منه بعشرة وفي هذا الوجه كوز السبع ايضا الوجه الثالث اذا لم يسن
 جملة الثمن ولا جملة الاغنام او الشياب وانما يبين حصه كل غنم او
 كل ثوب بان قال لعك هذا القطيع كل شاة منها بعشرة درهم او
 قال لعك هذا الحراب كل ثوب منه بعشرة درهم وفي هذا
 الوجه لا يجوز العقد اصلا وفي الهداية عند ابي حنيفة **م** الا ان يعلم عدد
 الاغنام في المجلس فيقبل العقد جائزا وكان للمشتري الحمار ان
 شا احداهما ظهر له من الثمن وان شا ترك **وفي الهداية** وكذلك
 كل معدود معاوت **م** وعلى قول ابي يوسف وفي هذا العقد جا
 نزه الكل ولا حمار للمشتري ان مدراه **وفي السامع** ولو قال
 بعنكها على انها مائة حان وان وحدها ناقصة لزمت كل شاة بدرهم
 ولا الجزار وان وحدها رابع قدر السبع في الجميع **وفي التواريخ**
 سلم ابو بكر عن رجل باع عنده كرمه قال بعته منك عنف هذا
 الكرم كل وقربكرا فان كان الوقور معروفا عندكم والعنف
 من عنب واخذ فالسبع جائز وان كان العنب احما شامخا فله
 ما ليس فاسدا قال هذا هو الجواب بواني قول ابي حنيفة
 حاصه وعلى قياس قول ابي يوسف ومحمد يعني ان كوز هذا

درهم فان وحدها
 والسبع

وكانت في موضعها
منها ما في موضعها

فيمثل حرك فلانة نقل حركه حركه
القطع كما وصل بخلاف الم الله فانه
كما وصل النبي ساكنان وزياده
الالف في انا ومن ثم وقعت
على لكتنا هو الله رقي باللف
فان الله فليس والحاف هاء
لازم في خوره وقه ومجي

والمعنى في قوله
والمعنى في قوله
والمعنى في قوله

والمعنى في قوله
والمعنى في قوله
والمعنى في قوله

وكانت في موضعها
منها ما في موضعها

ومثل في مجي زم حيث ومثل
م انت وحائز في قول لم يحش
ولم يغيره ولم يرمه وعلا ميسر
وعلا ميه وحانه والامه مما
حركته غير اعرابيه ولا شبيهه
بما كان في وباب ما
فانه مني على الاكبر
ولا ر محرف في كوهها فانه

والمعنى في قوله
والمعنى في قوله
والمعنى في قوله

والمعنى في قوله
والمعنى في قوله
والمعنى في قوله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فَقَدْ كَلَّمَ لَعِينًا وَاَوْمًا لِرَبِّي

۱۹

علا هدا
اد اققا

نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة

بالكلية والجنبي والبطي والبردي

ومنهم من يقول هذا البردي ومن
المنطوق فينبغ والتضعيف في

المنحرف القحيح غير المهرمة

ما قبله مثل جعفر وهو قليل

شاد في ردة ولعل الحركة

سكن صريح الا انقصة الا في

لان الميراث لا تنقل لانها خفيفة فيكون
الاقبل الاخر فيكون الاخرى اليه المهرمة

نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة

نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة

نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة

نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة

المهرمة وهو ايضا قليل مثل هذا كبر

وجودة ومدرست بيلكو وخبني

ورأيت الجناء ولا يقال رأيت

البكر ولا هذا جبر ولا من فعل

وتقال الرود ومن البطي ومنهم

من يفر فينبغ المفسر ما آخره

الف نردة كالعصي والترشي

نقلت فيها كسرة الآخر الا ما قبله من
في الاصل كالعلم بناء وفعل وهو فوه

نقلت فيها كسرة الآخر الا ما قبله من
في الاصل كالعلم بناء وفعل وهو فوه

نقلت فيها كسرة الآخر الا ما قبله من
في الاصل كالعلم بناء وفعل وهو فوه

نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة
نقل من نسخة النسخة

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا كنا لنهتدي لولا
أن هدانا الله

من المقصور ان يكون ما قبل آخر
نظيره من المتعجب فتحة ومن الممدود
ان يكون ما قبله الف فالمتعجب
الاسم من اسما المتعجب من غير
الشا في الجر ومقصود كعطي ومشتري

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

لان نظايرها مكتملة ومشتري
ومقابل اخرها مفتوح
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب
في هذا الموضع من الكتاب

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

والفرف والغراف وناذ والاي

يقصره وجمع فعله وفعله كعربي

وخري لا يظهر فيها قوت

وكذا الاغطاء والرماء والاشجار

والاجنط والمند ووه لا ين

الاكترام والطلائع والاقناع

والاخر حاتم واسماء الاصوات

او المعقل اللام في اسماء

المضموم

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

المضموم اولها كالقواء والسعا لان

نظايرها السناخ والصرار ومفرد

افعله كوكسا وقبا لا يظهر

حما وقداق وانديت شاذ

والسماعي نحو السطح العضو والرم

والحما والاباء مما ليس

بكل عليه والزيادة وحرونها

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

في قوله انما الف تقلب من القلة

ان فاسد فان قطع الساع فمذحانز ودمع الى المشرى وله ان يجمع قال
عشام قلت لمجد لو كان للرجل شاة مذبوحة فاشترى **وفي الخاتمة**
صل الساع او مملو حيا مذبوحا والساع فاجرح على الساع وللمشرى ان
اذا اراد ولو كان بطيخا مملو كان شاة مذبوحة فاجرح على الساع
وفي الشاوي العباس ولو باع الشاة المذبوحة فوجدها مقطوعة الرأس
والعقد لا يجوز له بيع الموجود والمعدوم ولو اشترى شاة على ان لا يحددها
بذمتها ولا حرج راسها وجلدها وكلها لصاحب البدن ولو شرط لا يحددها
راسها وجلدها والاحزنها وجلدها فهو عيني وهذا يجوز بيعه ما لم يطل السعة
تخلف الكسرة في الشاة المذبوحة عن أبي بصير ان كوز بيع راسها واكار
عما ولو باعها امة ح رطنها ولد موصي به لا حرج ما حار الموصي به ولدت بعد
فرض المشرى فلا يبي من الثمن الا اذا مات قبل القبض فلا حرج له
وان ولدت قبل القبض ولم يجر الموصي به او اعيد احد المشرى الاجتهاد
من الثمن ولا يلزم الا حرج بعد الدلالة **وفي شرح الطحاوي** ولو
كانت دارا او ارضيا من رجلين مثلاً عاخر مقسوم مائة احداهما عشرة
سما من يمينه او وطعها من يمينها فالباع لا يجوز له بيعه ولا حرج
صاحبه لان حرجه يمينه يمينه كماله ما اذا باع جميع نصيبه من الدار
والارض فالباع حاز سطره الاصل يدايد و **الاصل** اذا اشترى من
احد كذا مائة من صبر لا يعرف قدره ما قال اسيرت منك مائة الصبر
بعد الدسلة ولا يعرف الباع في الدسلة او قال يوزن هذا الحجر ولا
يعرف وزنه الحجر حاز يدايد **وفي القدر** لا يشرط ذلك وجعل
الحواشي المثلث من الرواة **وفي المبيع** رجل اشترى من احب طحما
على ان يكله يرسلا او ايا الدسلة ليس يكله فقال اسيرت منك مائة
هذا من مائة الصبر يكله ان كان ذلك لا يجوز غدا في حقه واني يوسف
مال ثمة وكذا ان اشترى سبوا يوزن واشتراط وزن صحيح او حرج لا يقع
وزنه هو مثل هذا لانهم رجح ابو يوسف عن هذا وقال اذا كان الا
تالا لم يبيع اذا حرجه الساع الذي كان له ان يوزن وروى ابراهيم عن حماد
اذا اشترى مائة هذا الحواشي بدينهم لم يوزن ذلك الزميل مال الا ان يكون
بابا لا يبيع مائة الساع به ومنه ما ذكره الاصل **وفي القدر** روى محمود على
ما اذا كان شاة كحل الدمان والنقصان كالزبيد والحواشي والعرا
لا يجوز الباع **مسائل الاستئذان** وكذا القدر روى في شرح
ادامع حله واستئذني منه نحو ان تستئذني حراما شاة عا وما لا يبيع الا ان
بالعقد لا يبيع استئذني و **مسائل** عيني من الشاة وكذا سماعه
في نوازل عن حماد اذا قال لعنه اشترى من الدار الاطريقا منها من
هذا الموضع الى باب الدار ووصف طولها وعرضها وشروط لنفسه او لغيره
فالباع حاز الثمن الذي سمي كله مائة من الدار سوى الطريق قال

ثم الا يبي ان من مال اخر امعك هذا العبد على ان لي ربعة فعبد المشرى
المبيع كان له ثلثة ارباع العبد بثلثة ارباع الثمن ولو قال الا ربعة فعبد
المشرى الباع كان للمشرى ثلثة ارباع العبد بثلثة ارباع الثمن **وفي الخاتمة**
وكذلك لو قال امعك هذا الجارية عاها دينار على ان لي عثرها كان للمشرى
مئسة اعشار الثمن ولو قال الا عشرها كان للمشرى مئسة اعشار الثمن
بثلثة ارباع الثمن **وفي الخاتمة** ولو اشترى امة الاحملها فسد الباع والهمية والسيد
قد والنفق والصلح وعن دم العبد لا يطل ما سئل الجمل بل يطل الا
سئل والوصف لا يطل ما سئل حتى يكون الامة وسر والجمل ارنا **وفي**
الهداية ولا يجوز ان يبيع يمينه ويشتري منها ارطالا معلومة خلا فاما ذلك **وفي**
الهداية يرد به اذا باعها على راس الشجر او لو كان محدوا على الا
رض من مائة الف الا ما عا منها يجوز ومثله لو قال امعك هذا القطيع من
الغنم الاشاة منها بعد عينا فالباع فاسد ولو باع اكاره واستسقى
اطرافها لا يجوز الباع **وفي الخاتمة** مع الدار على ان يبيع منها طريقا او
وصف طولها وعرضها لا يجوز واذا قال لعنه اشترى من الدار لعنه
الاف درهم على ان لي هذا البيت فالباع فاسد ولو قال الا هذا البيت
حاز الباع بثلثة ارباع الثمن **وفي الخاتمة** فماسوى البيت **وفي الامالي**
عن حماد اذا قال رجل لعنه اشترى منك هذا العبد مائة درهم الا يصفه فحسب
درهم فالباع حاز جميع العبد بالثمن وحماد وكذا لو قال الا يصفه
حماد درهم فحسب فحسب العبد بثلثة ارباع الثمن واني يوسف عن حماد عن
ابي يوسف وزنا اذا قال لعنه اشترى منك هذا الدار مائة درهم الا
ماه ذراع فالباع فاسد **وفي الخاتمة** ابي يوسف حازوا المشرى ما كان
اذا علم ذراع الدار فان شاة كان الباع شاة معه في الدار ما كانه وان شاة
بذلك **وفي الخاتمة** ولو قال امعك هذا الدار الاشاة واما لا يدخل البنا
في الباع ولو باع ارضا الا من الشجر بعد ما حاز الباع والمشرى ان يبيع
الباع عن نذري اعصان الشجر في ملكه **وفي الخاتمة** امعك هذا الطعام
مائة درهم الا عشرة اقدع منها فالباع فاسد **وفي الخاتمة** ابي يوسف وقال ابو
سيف الباع حازوا المشرى ما كانه او اعزل منه العشرة الا مائة من شاة
خذ ما بقي مما شاة من الثمن وان شاة ترك وروى بشر عن ابي يوسف
اذا قال امعك هذا امانة الشاة عاها درهم على ان يبيع الشاة شاة
لعنه الى مائة فاسد وكذا لو قال ولي هذه الشاة ولو قال الا هذه
الشاة كان مائة درهم ولو قال يمين امانة نك عاها درهم الا يصفه
فان الباع حاز درهم ولو قال ولي يمينها كان الباع حاز درهم
درهما **وفي الامالي** عن حماد اذا قال امعك هذا العبد بالثمن درهم على ان
لي ثمنه مائة درهم او سماء او مال بثلثة ارباع الثمن او مال عاها دينار
فالباع فاسد فلهذا بمنزلة الدار اذا قال لعنه اشترى منك هذا العبد

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على عظمته وجلاله
وآياته وقدرته وإكرامه
لعباده المؤمنين ولعنايته
بهم ولرحمته وبره عليهم
السلام والصلوة والسلام

مودنة بواو بن علي عودنة بواو بن علي
 الاو بن علي عودنة بواو بن علي
 ان العودنة بواو بن علي عودنة بواو بن علي
 عودنة بواو بن علي عودنة بواو بن علي

تسعیل و لولا مجین کسان

ترتيب مع نقل و ترتيب

کوفہ

درة العلم والفهم اوله من
درة لانه لم يات جنونا ليدرك
على زيادة العلم والفهم

ونون قنقرو حفساء وعرفان
 مع النجوج فان خرجنا معا فزاد
 ايضا كنون نرجس وحنظله ووليا
 جندب اذا لم يثبت جندب
 الا ان تشد الزيادة سيم من رجس
 دون لو ما اذا لم تزد اليهم ولا حنة
 ونون برسا واماكن بيل فمثل

خز عيل

خز عيل فان لم يخرج فبالعلمة ^{التصغير}
 في اوصاف مع ثمانية اصول للملك
 وغيره كقود وقرنيس وعصبة
 وقرنيس وعند الاشرار صله
 كجبريل لعدم فليل قال ولذلك
 لم يظهر واو الزيادة في شكرم الثاني
 وقال الخليل الما قول وجوز سيبويه

نموذج



الامر من ولا تضاعف الفا وحدها
و نحو زلزل وصيبت و فرقت
وضوضيت رباعي وليس ككبر
لغا ولا عين للفضل ولا بني
زيادة لاحد حرفي اللين لوضع
وكذلك سلسيل خماسي على الاثر
وقال الكوفيون زلزل من زل



وصير صير من صير و تدم من دم
لاتغاف المعني وكالمهمزة اولا
مع ثلثة اصول فقط فاكل الفعل
والخالف محطلي واصر طبل ففعل
كقصر طعب واليم كذلك
مطرودة في الجاري على الفعل
والياء زبدت مع ثلثة فصلا

الافي اول الرباعي الافيماحي علي
 الفعل ولذلك يستعمل كعضو
 وساحفية فعلية والواو والالف
 زيد نابع ثلثه مضاعف الافي
 الاول ولذلك كان ورثته
 كتحليل والنون كسرت بعد الالف
 اخرا وثالثه ساكنة كتحليل

وعزب

وعزب واطردت في المضارع
 والمطارد والتاء في المضارع
 وكجوه رغبوت والسين اطردت
 في استعملت وتذت في استطاع
 قال سيبويه هو اطلع مضارع
 يطبع بالضم وقال الفراء التاء فتح
 الهامزة وحذف التاء مضارع

بالفتح و قد سبى الكساسة غلطا
 لا لتراهم شين الكساسة واللام
 فقلت كزيد بن عبدل حتى قال
 بعضهم في فليس فليس مع
 في فليس في فليس فليس
 مع صيف في طيسل مع طيس
 لكثير في فح كجفر مع فح واما

الها

لها فكان البسر ولا بعد معا ولا
 يلزمه كوا حشة فانها حرف
 معني كالتنوين ويا ابر ولام
 وانما يلزمه كواميات وكوا
 انتهى حذف والياس في
 وام فغل بدل الامونة حب
 يجوز اصالها بدل ليل تامهت

فكثرون أمراءه فقلته كما بهت هم

حذفت الهاء او هاء اصلان

كدميث ودميث وثرثاير

ولؤلؤ ولايل ويليرف ايضا

لجاءهراق واهراق

ابو الحسن جرجع لاطول من

الجرع للمكان السهل وجميل ^{كقول}

من البلع وحولف وقال الخليل

المهركو له للصحة معقول لانهما

ترك كل في ميثرها وخواف فان

لقد والغالب مع ثلثة اصول

حكم بالزيادة فيها او فيها كتنظي

فان تعين احد هاتين جرحا وجرحا

كقيم مريم و مدين و هجرة ايد

ويا، بنجان ونا، عز وبت
وطا، قوطي "ولام اولو لي دون
الغما لعدم متولي واصفولي واو
دون يائها واول ميسن التقيف
دون الثانية وصره ارونان
دون واوه وان لم يات
الا بنجان فان خر حمار حج

باكثر

باكثر منها كما لتضعيف في تفلن
واو كوالل ولون حطاط وواو
فان لم يخرج فيها راج بالاطار
الشاذ وفيل يشبهه الاشعث
ومن لم اختلف في يائ
وما حج و كوجيب علما يقوي
الضعيف واجيب بوصف

اشفاقه فان ثبت فيها
فبالاظهار انما كذا ال مهدي فان
لم يكن اظهر فبشبهة الاشفاق
يقيم موطن ومعل في تقدم
اغلبها نظره وكذلك قبله
فقال لغلبتها في نحوه فان ثبت
فيها راجح باغلب الوزنين قبل

بما فيها

بما فيها ومن ثم اختلف في
مورد من حرمان فان
نذر الحمل مما كان جوازا فان
فقدت مشبهة الاشفاق
فيها لا تغلب كحكمة افني واو
كان ويم امعه فان نذر الحمل
مما كان طوا ان ثبت افعوال

والا فاعملوا انه لا افعلانه لمحي
 اساطين **الامال** ان تنجي بالفتي
 كوك الكسرت و سببها قصيد الكتاب
 ككسرة او يا او تكون الالف
 منقلبته عن مكسور او يا او فتنا
 يا مفتوحة او تلفوا صلوا لا مال
 قبلها على وجه فالكسرة قبل الالف

كوك

كوك عماد و شمال و كوك دره مان
 سوغه حفاء الهام مع شذوده
 و بعد هان في كوك عالم و كوك من كلام
 قليل لعم و منها خلاف من
 و اير للآراء و ليس معذرها
 الا صلي كلفوا ظمها على الا فصح كجاد
 و جوا و خلاف سكون الوقف

ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن
واو نحو باب و ماله والكلباء شاذ
كما شذ العشاء والمكاء و باب
وصال والنجاح والناس نعيم سبب
واما التراجي فلاجل الرواء والياء
انما تؤثر قبلها في كوسياء شيبان
والمنقلبة عن مكسور نحو خاف

ومن

ومن ياء نحو ناب والترج
وسال وربي والضائبة ياء
مفتوحة نحو دعا وجبلي والعاخذ
جال وحال والقواصل نحو والضح
والامالة نحو ائيب عما و اوقد
مال الف التوفين نحو رائب
زيدا والاستعلاء في غير باب

خاف وطاب وصني مانع
قبلها يلبيها بحرف في كلمتها ^{فيها} وجر
علي راي وبعد ها يلبيها بحرف
في كلمتها وجر فين علي الاكثر والراء
غير المكسورة اذا وليت الالف
قبلها او بعدها منعت ^{المستعينة} منع
وتقلب المكسورة فيما طار و غارم

ومن

ومن حركات فاذا اتباعدت
مكالم عدم في المنع والعلب عند
الاكثر فيمال هذا كافر ويغني مر
بقا دور وبعضهم يعكس ويقل
هو الاكثر وقد يمال ما قبلها
الشائيت في الوقف وحسن
في نحو رحمة وتغني في الراء نحو

كدرة وتوسط في الاستعلاء
 نحو حقة والحروف لا يمال فان
 سمي بها كالكسما و اميل يمي
 ولا تنضمها الجلة وغير الممكن كالحرف
 وانتي و مبي كيلي و اميل عسي لمجا
 عسيبت وقد مال الفتح منفردة
 نحو من الضمير والكبير والحاذر

خفيف

خفيف الغنة يجمع الابدال
 والحذف وبين وبين اي
 بينهما بين حرف حركتها قبل
 او حرف حركتها ما قبلها ونظم
 ان لا يكون متداها وهي ساكنة
 ومتحركة فالتساكنة تبدل بحرف
 حركتها ما قبلها كراس و بيرو و سوف

واللهدي ائينا والذي ائمن
ويقول اذن والمتحرك ان كان
قبلها ساكن وهو واو او ياء
رابدان غير الحاف قلبت اليه
واذ عم فيها كسطية ومقرة وفس
وقولهم التزم في بني وبرية غير
صحح ولكن كثر وان كان الفاء

فبين

فبين المشهور وان كان حرفا
صحح او معقلا غير ذلك نعلت
حركتها اليه وحذفت نحو مسلة
والحب وشي وسو وجيل و
حوبة وابوتوب وذو مرهم
وابتعي مره وقاصوبيك وقد
جاء باب شي وسو ومدعما

بضاً

والنظم ذلك في المتنبي و
نقصوا الف هاء الاشارة
نحو هذا وهذه وهذا ان وهو لا
بخلاف هانا وهاتي لقلته
فان جاءت الكاف دوت
نحو هاذاك وهذا لك لئلا
الكاف ونقصوا الالف من ذلك

واولئك

واولئك ومن التثنية والتثنية
ومن ذلك لكن ولكن نقص
كثيرا الواو من داود وبعضهم الالف
من ابراهيم واسماعيل واسحق
وبعضهم الالف من عثمان وسليمان
ومعوية **والا البعد فاقه**
كتبوا كل الف رابعة فصلا

في اسم او فعيل ياء الا فيما قبلها
 ياء الا في يحيى وربا علما وانما
 فان كانت عن ياء كتبت
 ياء والا بالالف ومنهم من
 يكتب الباب كله بالالف
 وعلي كتبه بالياء فان كان متونا
 فالجاء رانه كذلك وهو قياس



المعرد وقياس المار في بالالف و
 ميسر سيبويه المنسوب بالالف
 وما سواه بالياء وتعرف الياء من
 الواو بالتشبيه كقوتيان وخمسون
 وبالجمع القيات والقوات وبألف
 كقوتية وغزوة وباء الفعل
 الي نفسك كقوتية وغزوة

واما الحروف فكلما كتب

تم الكتاب

مع

بالفصح نحو يرمي ويغزو ويكون
الفاء واو او نحو كوعى ويكون
العين واو او نحو شوي الا ماشد نحو
الغوا والقوا فان جهل فان عليت
فاليا نحو متي وآلا فالالف
وانما كتبوا الذي بالياء لقولهم كتب
وكالا يكتب على الوجهين لا حتماله

واما الحروف

فیضاح صرفجده سی قصیدہ

و و مالک

ماجر

کتاب

تسبیح و لا تقدر

مالک

ورايوسف بالا علمه معه يوم القبض وقال محمد فاطن علمه
 معه يوم اسبيله فكذا اذا كانت الزمان فكذا اذا كانت الزمان من
 حيث السعة وان كانت الزمان من حيث العسر فكذا
 قول محمد ايضا معهما يوم مدهن رجل اسير من اخر عبد اسرا
 فاسدا ومدهن اسير العبد ما دن البائع وبقى الثمن ثم اراد
 البائع ان ياقطه عبد كان للمشري ان يخلص العبد منه الى
 ان يستوفي الثمن فان مات البائع ولا مال له غير العبد كان
 اسيرى احق من العبد من عرما البائع فصاع العبد بحقه فان
 كان الثمن الثاني مثل الثمن الاول احق وان فصل بغير
 الثاني على الثمن الاول فالعبد لغيره البائع وان كان
 الثمن الثاني اقل كان مواساة للغير بغير مواساة بغيره
 صفة مما ظهر له من البركة وان مات العبد بغيره كان علمه
 معه وبما كان وسر ادا ان الفصل ان عده فصل ولو كان
 المشري اسيرى العبد بالف درهم دين كان المشري على البائع
 عبد الشرا فاسدا ومدهن ما دن البائع ثم ان البائع اراد اسير
 داد العبد بحكم فساد البيع واداد المشري حقه عا كان علمه
 من الدين لم يكن له ذلك ولم يذكر محمد هذا الحكم في البيع الحاضر
 واعاد ذكر الحكم في الاقارب بدني سابق للمشري على الاخر
 وفوق من الاقارب الفاسد والحاضر في حق حكم المجلس بالبد
 من السابق للمشري على الاخر فقال في الاقارب الحاضر للمشري
 حرق اخلص انما جاز على الاخر عما كان له من الدين على
 الاخر وقال في الاقارب الفاسد للدين له حق المجلس بذلك
 مال مساحنا ولا فرق بين الاقارب وبين بيع الحاضر فالمر
 وانه في الاقارب يكون رواه في البيع فان مات البائع وعلمه
 ديون كثره والعبد عبد المشري ففما ادا وجه الشرا فاسدا
 لا يكون المشري احق بالعبد وللمشري الثمن من عرما البائع
 والمشري بجلهم ومما ادا وجه الشرا حاضرا يجب ان يكون المشري
 احق بالعبد **في الثاني** ولو كان الدين الفاسد من
 سابق على الدين ثم اراد الراعي ثم اراد الدين الى ان
 سدد له ذلك كلف الصالح ولو كان الدين باطلا مانا
 سدد من الفاسد من له ام وكذا او مدهن ان سدد من
 وهذا الدين ودم المشري او المشري او المشري على العرما
 في الفاسد من حقوق العود كما في طوبى ان كانت دراهم
 الثمن فاعه احداهما وان كانت مستهلكة احد مثلها **في**
الاولى سددوا بغيره عن باع بنا بعد ارهق على ان يترك

المشري اليها بالبيع فاسد ولو باع علوق هذا السفلي من معلوم حاز
 البيع والسطر الاسفل لصاحب الاسفل وبالمشري من القرار فغير
 بناء على حكم **في الثاني** ان صار رجل اسير من اخر عبد اسرا
 سدد على ان البائع منه ما حاز ومدهن المشري العبد من مع الحمار
 ما دن البائع واعلمه من مع الحمار ما سفاطها او عصى الحمار مع اعماقه
 مال في المجلس رجل اسير من اخر عبد اسرا فاسدا بالث درهم و
 ما دن البائع ان البائع اسير العبد بحكم فساد العقد كان للمشري
 ان ياقطه العبد وان وحقا لعينه ولا يكون للبائع ان عنده عنها مال
 ثم لا يرى ان البائع لو مات كان احق بالث هذا الشرا الى ان
 لدراهم والدين من معان في السوء الفاسد ثم محمد اعين رجل
 اسيرى من رجل علام سدا بالف درهم ومدهن المشري ثم
 اسيراه منه البائع عا به دراهم كان الشرا صحيحا قال ان مدهن البائع
 فهو صحيح للبيع الاول وان لم يدهن مدهن مدهن **في الثاني**
 ولو اسيرى علوما ومدهن وبيعة الثاني والثالث فكذا انما سددت
 ثم اسيراه الاول وادعى ثمنه فان كان علوق العلام في ملكه بغيره
 ويطلب الباعا كلها واصله ما ذكر في الجامع الصغير باع حاربه
 حاملا فزوجها المشري ثم ولدت لاقول من سنة اسير مدهن اسيرها
 ثم ادعى البائع ثمن العلام بغير النسب وبطل بغيره وبزوج
 المشري وعن ابي يوسف في البائع انه يطل الباعا
 وان لم يكن العلوق العلام في ملك البائع الاول ولو اسيرى العبد مشرا
 فاسدا ثم باعه من البائع ومدهن مدهن مدهن للبيع الفاسد ولو
 اسيرى من العبد اعدا دون عبد اسرا فاسدا وللعبد وطولاه فسخه
 ان لم يكن عليه دين ولو باعه المشري من بايعه او من مولاة ومدهن
 فهو صحيح ولا يلزم المشري عن الصفان حتى يرون الى مولاة او الى العبد
 البائع وكذا ادا باعه المشري من مضارب البائع او مضارب
 مولا البائع او مضارب او ابنة اعدا دون كان معا حاضرا ولم يكن صفيا
 وكذا لو كان البائع او مولاة او مولاة او مولاة او مولاة او مولاة
 ما لا يملك البائع او مولاة رجل لرايه لم يكن سرا او سرا المشري
 عن الصفان ان علك في يد الوكيل الا ان يكون العبد مولاة او مولاة
 الشرا الوكيل كذا المولى اذا كان علمه دين وكذا اذا خسر البائع الا
 في الطريق قبل البيع او بعد فوضع فيه العبد المبيع وفسد
 البعوض او ارسله البائع في حاضره واستعمله على فطه اسير
 وكذا اذا كان اخضر من المولى في الطريق ولا دين على العبد
 لو كان اخضر فطه داره لم يكن اسير اذا **في الثاني** رجل باع
 حاربه معا فاسدا فقال البائع بعد ما فسخها المشري هي حرة لا

مع عتقها ان
 مع عتقها ان

من حسن ان اكل خلافت الخوارج مفسدين لا يبيع به قال ذلك الخلد عند
 المشتري اماه فان هلك فلما كان عليه صلته وان اضره المشتري بفساد
 من قبل كسب عليه الضمان قال ان صار الخلد حال لا يملكه واشهد
 علي ذلك شاعري فلما شئ عليه **وفي هذا السور** سدر رجل
 ابانكر الاسراف فقال اسررت طاموسا بتمن معلوم قال ان انقص
 بعضه بعد او نوصيه الي السور ورجلها حمله الي منزلي فمات قال
 لا يلزمك شئ من الثمن لان البيع فاسد **ابن سماعه** عن ابي يوسف
 رجل اسرى عبد اسرا فاسدا ووضعه وزوجه امي فمات علي مهر مسمى فله
 حل بها ولم ينفذ المهر ثم خاصه البائع المشتري في فساد البيع وان الثنا
 ضني بظفر فالزمه من النصف ما مضى والمهر بان يبيع فمعه العبد فابا
 بيع ما كان ان يشا احد النصف وسلم العبد الي المشتري وان شافه
 عده ولم يرجع بشئ وان لم يبيع ذلك فمعه احد العبد واحد ما يوصيه
 نفوس علي هذه احواله ويوم ولكن عليه دين والدكاخ حاز علي كل
 حال وان لزم العبد من عند البائع بعد ما يوصي البيع ويرد العبد
 علي البائع وللبيع ان يضمن ما يوصيه العبد وان شارك العبد علي
 البائع وضمن النصف وهذا كله قول ابي يوسف ويجوز علي قياس
 قول ابي حنبله اذا احدث البائع العبد فلا شئ له وفي نادر من
 سماعه عن ابي حنبله وابي يوسف رجل اسرى كسرا فاسدا اسرا
 فاسدا ثم ان المشتري ادن له في النجاء فله من دينه ان البائع حاصم
 المشتري في اسيرداد العبد فانه يرد العبد عليه ولا يسأل للمهر ما عليه
 ويضمن المشتري الاخر من ماله العبد وقتن الدين يعني للجزا
 وعنه ايضا فمن اسرى حارب اسرا فاسدا ووضعه المشتري وزوجه
 من رجل ثم فسد البيع بينهما حكم الفساد واحدها البائع مع ما يوصيه
 السور ثم ان الزوج طلقها قبل الدخول بها كان علي البائع ان يرد
 علي المشتري وما احدث من النقصان قال الاسري انه لو لم يكن يزوج
 ولكن انقص احدى عيبتها في يد المشتري ثم ان المشتري ردها ورد
 معها نصف النصف ثم ذهب البائع وعادته الي احواله الاولى
 فان البائع يرد علي المشتري ما احدث من نقص النصف وطريقه ما قلنا
وفي نادر سماعه رجل مال لعبد اسرى بملك عندك هذا
 هذا العبد الذي في هذا البرق فباعه اياه بملك والرق كحضرتها ففقه
 فادالاشي فمعه وقد مضى المشتري العبد واعده فالحق جائز فانه
 شتاده باليمين ولم يسم ما هو وكذلك لو مال اسرى بملك هذا
 الذئب وشار الي شئ يريه ان يذره ومما يعلم ان انه ليس في ذلك
 الخوض نذب قال محمد في الحامع رجل اسرى من اخر حارب
 اسرا فاسدا وفضله باذن البائع فارد البائع ان اسيردها حكم فساد

ما هو من ماله العبد
 ما هو من ماله العبد
 ما هو من ماله العبد

البيع فاعامه المشتري بشتاده باعه من فلان بكذا فان صدقه البائع فيما
 قال فضمنه فبينها وان كذب البائع بما قال كان للبائع حق اسيرداد
 الحارب فان اسرى الحارب ثم حضر الغائب وصدقه المشتري فمات
 قال كان الذي حضر ان اسيرد الحارب من البائع الاول وان كان
 باع الاول صدقه المشتري فمات قال واحذ النصف ثم حضر الغائب
 لم يكن للبائع الاول اسيرداد الحارب سوا صدق الذي حضر المشتري
 او كذبه ولو قال المشتري بيمينها من رجل ولم يسم وكذبه البائع كان
 للبائع ان اسيرد فمات ان اسيرد البائع ثم جار رجل فقال المشتري
 انما عشت بهذا فان كذب ذلك الرجل المشتري فالاسيرداد
 ما مضى وان صدقه فذلك قال في الكتاب ومو بطر ما لو قال
 المشتري انما للسنن في لا يظلمه حق البائع في الاسيرداد ولو قال
 انما لفلان فان صدقه البائع في ذلك يظلم حق البائع في الاسيرداد
 وان كذبه البائع في ذلك اسيرد العبد فان حضر الخلد وصدق
 المشتري احد الحارب ورجل اسيرداد البائع وان كذبه فالاسيرداد
 ما مضى **في هذا السور** عذله مال باعه المولى مع ماله فان لم يسم مال
 العبد فالبيع فاسد فله معنى قوله ان لم يسم مال العبد ان باع العبد
 مع ماله ولكن لم يسم ماله اما اذا باع العبد وسكت عن ذكر
 المال فالبيع حاز ويكون احوال للبائع ومو الصحيح **الحاوي** عن
 ابي يوسف فمن اسرى ثرايا الصواعين بعد من نلم سحر ونفيا
 ولا يضمنه كان البيع فاسدا وان وجد كان صحيحا لكن لا ياكل ابنا
 بع شتمه ما مضى من متاع الناس الا اذا زاد من متاعهم مقدار ما سقط
 من التراب الحامع الصعر العبابي ولو اسرى ام ولد او مدينه
 وما يت ضمن فمعه عذابي يوسف ويجوز عند ابي حنبله لا يضمن
 المشتري شيئا كما لو باع الخائف وملك في يد المشتري لا يضمن
 شيئا وكذا اذا باع عبد احمته وصدقه العبد ومات في بيع لا يضمن
 وعندهما يضمن **وفي هذا السور** فمعه ام الولد بملكه فمعه الثمن فان التذ
 يرد بوجه نقصان فمعه الرقيق بعد التذ والاسيرداد بعد
 التذ لان ماله الرقيق بملكه انواع البيع والاسيرداد ووقفا من
 المولى اما يضمنه بالاستسغار راد البيع والاستسغار ووصاد من المولى
 لي اما يضمنه بالاستسغار ان مات المولى مذبوا فانه يرد بطل بوعاها
 ومو البيع ونبي النوعان وما لا يستلاد بطل نوعان ومو البيع و
 وصاد من المولى ومعى النوع الواحد ومو الاستسغار ومو ماله
 لم يرد نصف ماله فمعه فمعه الفئوى **السامع** ولو رفع الفساد
 في الساعات فاسد قبل الاستسغار البذل البيع جائزا وا
 ن اسيردها فمعه **في هذا السور**

العاشرة
 الفساد

من سن ان الخلف خلاف المذوج مفتش لا يبيع به قال ذلك الخلف عند
 المشتري اماه فان ملك فلما كان عليه قبل له فان اقره المشتري بفساد
 به قبل بحسب علمه البطلان قال ان صار الخلف كمال لا يملكه واستند
 على ذلك شاعري فلا شئ عليه **في البيع** سدر جل
 ابا بكر الا خلاف فقال اسرست طاو سبب من معلوم قال ان انقص
 بعضه بعد او يوصيه الى السرور فلما جعله الى منزله فمات قال
 لانك ملك شئ من الثمن لان البيع فاسد **ابن سباعه** عن ابي يوسف
 رجل اسرى عبدا فاسدا وفسده وزوجه امي حرة على مهر مسمى قد
 حل بها ولم ينفذ المهر ثم فاضحه البائع المشتري في فساد البيع وان الثاني
 ضنى بطلان فالتزمه من البعثة بما مضى والمهر بان يلع فمعه العبد ما با
 بيع ما كحار ان يشا احد النعمه وسلم العبد الى المشتري وان شاف احد
 عبيد ولم يرجع بشئ وان لم يلع ذلك فمعه احد العبد واحد ما يوصيه
 بنوم على فقه اكله ونوم ولكن عليه دين والديكاح جائز على كل
 حال وان لزم العبد دين عند البائع بعد ما يفسد البيع ويرد العبد
 على البائع وللبيع ان يضمن ما يوصيه العبد وان شارك العبد على
 البائع وضمنه النعمه وقد اكله قول ابي يوسف **في بيع** وحيه او على فاس
 قول ابي حنبله اذا احدث البائع العبد فلا شئ له وحيه نادر من
 سباعه عن ابي حنبله وابي يوسف رجل اشترى كعبا احمر عبدا اشرا
 فاسدا ثم ان اشترى اذن له في التجار فله دين به ان البائع حاصم
 المشتري في اسرته او العبد فانه يرد العبد عليه ولا يسير للغير ما عليه
 ويضمن المشتري الاخر من فمعه العبد وضمن الدين يعني للجزائر
 وعنه ايضا فمن اشترى حاربه اشرا فاسدا وفسدها المشتري وزوجها
 من رجل به فمعه البيع بينهما حكم الفساد واحدها البائع مع ما يفسدها
 السروج ثم ان السروج طلقها قبل الدخول بها كان على البائع ان يرد
 على المشتري وما احدث من البطلان قال الا يرد ان لو لم يكن يزوج
 ولكن ان يفسد احدى عينيه في يد المشتري ثم ان المشتري ردها ورد
 معها نصف النعمه به ذهب الباطن وعادته الى اكله الاولى
 فان البائع يرد على المشتري ما احدث من نصف النعمه وطريقه ما قلنا
في نادر رجل مال بعينه اسرست منك عندك هذا
 هذا الثمن الذي في هذا البرق فباعه اياه بذلك والرق بحضرتها ففقه
 ناد الا شئ منه وقد يفسد المشتري العبد واعده فالحق جائز كانه ا
 شتره بالنسيئ ولم ييسم مامو وكذلك لو مال اسرست منك بهذا
 الثوب واشرا الى شئ يرد ان يرد به ومما لعلم ان ان ليس في ذلك
 الموضع ثوب قال محمد في الحام مع رجل اسرى من اخر حاربه
 شرا فاسدا وفسدها ما اذن البائع فارد البائع ان اسرتهها حكم فساد

ما دام موثقا يضمن له المشتري
 البائع واخره ودرهقه النعمه
 ما دام موثقا يضمن له المشتري

البائع فامام المشتري يضمنه ان يباها من فلان كذا فان صدقه البائع فيما
 مال فضمنه مبيعها وان كذب البائع فمما قال كان للبائع حق اسرته او
 الحاربه فان اسرى الحاربه ثم حضر الغائب وصدقه المشتري فمما
 قال كان الذي حضر ان اسرته الحاربه من البائع الاول وان كان
 باع الاول صدقه المشتري فمما قال واحذ النعمه به حضر الغائب
 لم يكن للبائع الاول اسرته او الحاربه سوا صدق الذي حضر المشتري
 او كذبه ولو قال المشتري بغيرها من رجل ولم ييسم وكذب البائع كان
 للبائع ان اسرته فمما قال اسرته البائع ثم جاز حل فقال المشتري
 انما عشت بهذا فان كذب ذلك الرجل المشتري فلا اسرته او
 ما من وان صدقه فذلك قال في الكتاب وهو بطر ما لو قال
 المشتري انما لست لي لا يظلمه حق البائع في الاسرته او ولو قال
 انما لفلان فان صدقه البائع في ذلك يظلم حق البائع في الاسرته او
 وان كذب البائع في ذلك اسرته العبد فان حضر المقتول وصدق
 المشتري احد الحاربه ووطر اسرته او البائع وان كذب فلا اسرته او
 ما من **في بيع** عند مال باعه المولى مع ماله فان لم ييسم قال
 العبد ما لبيع فاسد فله معنى قوله ان لم ييسم مال العبد ان باع العبد
 مع ماله ولكن لم يسن مبدان اما اذا باع العبد وسكت عن ذكر
 اعماله فالبيع جائز ويكون اعماله للبائع ومما الصحيح **الحاوي** عن
 ابي يوسف فمن اشترى ثوبا بالصواعين بعرض فلم يجد ثوبا
 ولا فوضه كان البيع فاسدا وان وجد كان صحيحا لكن لا ياكل الثبا
 بع ثمنه ما فيه من متاع الناس الا اذا زاد في متاعهم مقدار ما سقط
 من الثياب الحامع الصغر العنابي ولو اشترى ام ولد او مدينه
 وما من ثمن فممن ممتعا عبد ابي يوسف ومحمد وعنده ابي حنبله لا يضمن
 المشتري شئ كما لو باع الخفاش وملك في يد المشتري لا يضمن
 شئ وكذا اذا باع عبدا ممتعا وفسد العبد ومات في بيع لا يضمن
 وعنده ايضا فمن ممتعا عبد ابي يوسف فمعه ام الولد يملكه فمعه النعمه فان التذ
 يرد بوجه الباطن فمعه الرقيق يرد بالثلث والاسلاد يرد ا
 لثلثين لان ممتعه الرقيق يملكه انواع البيع والاسلاد ومقتا دين
 المولى اما يضمنه بالاسلاد راد البيع والاسلاد ومقتا دين المولى
 الى اما يضمنه بالاسلاد ان مات المولى مذنوبا فليد يرد بطلان بيعها
 ومما البيع وبقي النوعان وما لا يضمنه يرد بطلان نوعان ومما البيع و
 مقتا دين المولى وبيع النوع الواحد ومما لا يضمنه ومما يضمنه
 لم يرد نصف قيمته فمعه النعمه فمعه النعمه **في بيع** ولو رفع الفساد
 في الساعات الفاسده قبل الاسلاد يرد الباطن البيع جائزا وا
 ن اسرته او فلام **في بيع** العاصم

في حكم هذا العتق في بيع احد الشريكين في كل شئ كله او بعضه وما
 يكون اياه واما يكون ويدخل في بعض مسائل بيع العاصب
 واد الشري الرجل مثله رجل بعد امره كان ما اشترى لنفسه وان
 احاز الذي اشترى له وصورة اذ قال الساع للمشتري بعد منك
 هذا العتق بكذا افعال المشتري اشترى ونوى بعتك الشرا
 لفلان وقد ابناء على افعال يعرف ان شرا العتقولي انما يقصد
 قتل على الا جان اذ لم يجدنا اذ على المشتري كما لو كان المشتري عبدا
 محجورا عليه او مبيعا محجورا عليه اما اذ وجدنا اذ على المشتري
 بعتك مثله عليه ولم يتوقف وهذا اذا اضاف العتق الى نفسه
 فاما اذا اضيف العتق الى المشتري لم ينعقد على قوله احد ما ان يقول
 الساع بعتك هذا العتق من فلان وقال العتقولي اشترى بعتك فلان
 او قال بعتك فلان او قال اشترى او بعتك ولم يقل
 فلان او قال بعتك فلان او قال اشترى او بعتك وفي هذا لو
 جبه يتوقف ويعمل احاز المشتري له في الثاني ان يقول العتقولي
 لصاحب العتق من فلان بكذا افعال الساع بعتك وقال المشتري
 بعتك فلان او قال اشترى بعتك فلان وفي هذا لو جبه يتوقف ولا
 ينعقد على المشتري والثالث ان يقول صاحب العتق العتقولي
 بعتك هذا العتق لا قبل فلان فيقول العتقولي بعتك او
 او يقول العتقولي لصاحب العتق اشترى منك هذا العتق لا قبل فلان
 فيقول صاحب العتق بعتك وفي هذا الوجه ينعقد العتق على المشتري
 ولا يتوقف وفي الغناوي ابى البشت الحلاصة بالانفاق **والطحاوي**
 هذا اذ لم يسبق من فلان التوكيد والامر ولو سبق فا
 شري التوكيد بعد على التوكيد وان اضاف التوكيد الشرا الى نفسه
 ورأسه موضع اخر لو قال صاحب العتق العتقولي بعتك منك
 هذا العتق بكذا او قال العتقولي بعتك فلان او قال اشترى بعتك فلان
 او بد العتقولي فقال اشترى منك هذا العتق فلان وقال صاحب
 العتق بعتك منك وذكر ان الصحيح ان العتق يتوقف ولا ينعقد على
 العتقولي وفي الغناوي **الحلاصة** لو قال العتقولي اشترى بعتك فلان
 على انه ما حاز بعتك امام يتوقف خلافا لشر العتق الحاز وفي شريح
الطحاوي العتقولي اذ باع مال العتق موهو على وجهين ان باع بعتك
 لا ينعقد ما ينعقد فاما باع الا حاز لتمام الاربع الساع والمشتري
 واما ملك والمبيع بان احاز المالك الساع في حال تمام الاربع حاز الساع
 ويكون الساع كالتوكيد للمحيز والتميز ان كان ماعا وان هلك في
 يد الساع هلك امانه وفي الغناوي **الحماصة** واما المشتري في رواية
 كتاب العتق للمشتري اذ احاز المالك وعن محمد اذا صاح الساع

في حكم هذا العتق في بيع احد الشريكين في كل شئ كله او بعضه وما
 يكون اياه واما يكون ويدخل في بعض مسائل بيع العاصب

المالك على مئة من الاثمان حاز سعة ولو صاح على الارض رطل سعة
م ولا ينعقد لغيره الا حاز اذ اشترى الا حاز في هذا الوجه وهو ما اذا كان
 الممن شيئا ينعقد وكان الثمن ماعا فالتميز يكون للساع دور
 المحذر ويرجع المحذر على الساع بعتك ماله ان كان من دوات البتيم
 ومثله ان كان من دوات الامثال **وفي الغناوي** ومن باع ملك
 عنه ماله ما حاز ان شرا احاز الساع وان شافه في وقال الشافعي
 لا ينعقد **وفي الحماصة** واد امانات المالك لا ينعقد باحاز الوارث وعند
 احاز المالك ملك المشتري مع الزمان التي حدثت بعد الساع انفس
 وملك الساع بغير ان كان ملكه قبل التليم الى المشتري فانه يظل
 العتق وان كان ملكه بعد التليم لا يحوز الا حاز ولذا ملك بعتك
 اهما شان شافه من الساع وان شافه من المشتري ويظل
 الساع والمشتري ان يرجع بالتميز على الساع ولا يرجع عليه بما ضمن
 وان احاز بعتك الساع بغير ان كان بعتك الساع مضمونا
 بعد سعة بعتك وان كان بعتك امانه ماعا فان مضمونا عليه بالتليم
 بعد الساع لا ينعقد سعة وذكر محمد في طاهر الرواية ان لا يحوز
 قبله وجب طاهر الرواية انه يسلم اولا الى المشتري حتى صار مضمونا
 عليه ثم باعه **وفي صاوي ابى البشت** اذ باع ماعا عنده لغيره اذ
 بعتك ما حاز صاحب الساع لا يحوز وفي نوادر من سماعه بعتك
 بغير امانت الرجل بعتك من اخر حواثا وباعه من اخر ما حاز
 منه الساع ولا يعلم ما حال العتق بعتك مال محمد الساع حاز حتى يعلم
 ان بعتك قبل ذلك العتق ابى يوسف الاول ثم رجع سعاد ومال
 الساع ماسد حتى يعلم حيوة فان مال المشتري المبيع كما تمالك
 وقت الاحاز ومال الساع انما مات بعد الاحاز قول قول
 الساع **الحماصة** رجل اشترى عبدا واشهد انه لشربه لفلان وقال
 الساع اشترى بعتك قد رعت ذكر الناطق ان للمشتري ان يبيع
 العتق من فلان لان الشرا وجدنا اذ على العتق ويعد عليه و
 ان سلم المشتري الى فلان كانت العتق للساع على المشتري وهو
 العتق ويكون تسليم المشتري الى فلان عتق له بعتك بعتك
 من المشتري ومن فلان **وفي الحماصة** سئل ابو بكر عن
 صاحب باع عبد العتق بعتك بعتك بعتك بعتك بعتك بعتك
 احاز المولى حاز في الغناوي سئل عن امر عتق بان ساع
 ارضة بعتك الاشجار التي فيها ماعا التوكيد الارض شافه قال
 العتق للموكل ان لم يامر ساع الاشجار ولم يشرى ان ناخذ الارض
 بعتك من الثمن وكذا البناء في هذا الحكم **وفي صاوي ابى البشت**
 رجل باع ثوب عنده لغيره بعتك بعتك بعتك بعتك بعتك بعتك

الثوب السبع حاز ولو قطعته وهاطه لم يحز **وفي الحاشية**
 رجل باع ثوبا من رجل ولم يصفه المشتري حتى باعه البائع من رجل
 آخر فبطلت بيعه وراى ثم احاز المشتري سبع البائع لا يصفه احاز به لانه
 مع ما لم يصفه ولو عصب حازه فباعها ووطعت مدتها احاز الحاص
 منه السبع صححت الاحاز ولو قبلت او ماتت ثم احاز لا يصفه الاحاز
 وحقون العبد من مدين الثمن وعنه عند الاحاز يرجع الى العا
 قد وانما يصف العبد الاحاز يصفه لسبع **وفي نوادر** **سماحة** ادا با
 احد الثوبين نصف الدار مثا عا لم يصف السبع الى نفسه ولو
 باع وصولي نصف الدار المشتري من ابنه يصفه السبع الى
 رصيهما فان احاز احدهما يصف السبع الى نصف الذي يوصى به
 وقد اقول اي يوسف ومال محمد وزفر السبع حازت ربيعها
 ولو وطعت من الدار المشتري للمدين حاز الهبة في رصيه ولو
 وطعت نصف الدار مطلقا يصفه الهبة كما لو وطعت نصف العبد
 المشتري **وفي الذخيرة** الحزن من نادى عن ابني يوسف غلام
 سن رجلين مال احدهما لرجل بعثك نصف هذا الثوب يصفه
 السبع الى النصف الذي موله ولو قال اشترى منك نصفه فهو من
 النصفين **م** فقام عن محمد علام سن رجلين لسايرين
 في الاشياء مال احدهما لصاحبه مد وكلتكم سبع رصتي من هذا الغلام
 فباعهما مورا نصف هذا الغلام بعد هذا القول ولم يسن ان
 النصفين مورا مات العبد بعد تسليم السبع من فقال البائع بعد
 موته مدعت رصتي فالتول قوله حال في الجميع الكسبر رجل باع
 عبد عن رجل اخر صاحب العبد بالثمن وفتله المشتري وباعه
 اخر من رجل اخر بالف درهم بعث ام صاحب العبد فبطلت المشتري
 الثاني يوقف العبد ان يملع المولى ذلك فاحازها نصف العقد
 وكان لكل واحد من المشتريين الخمار وكذلك لو وكل المولى رجلين
 كل واحد منهما سبع العبد فباع كل واحد منهما من رجل على حدة و
 وقع البيعتان جميعا بحكم النصف وكذلك لو كان الذي ولي
 السبع وصولا واحدا والمشتري اثنان فان باع العبد من رجل بالف
 بعد ام المولى وباع من اخر كذلك يملع المولى ذلك فاحازها نصف
 العقد ان كان ابواك من الكرخي يقول يا ولي امك ما ادا حرج
 السبعان معا بان مال الذي ولي السبع يورث من كل واحد منهما
 جميع هذا العبد من هذا بالف فبطلت جميعا احاز المولى السبعين
 فاما اذا حصل ذلك على وجه التقارب فالسبع يصف الاول فاكثر
 مثا نحنا على ما ذكره الكثر ب اصف ولو باع وصولي امه رجل بالف
 درهم وروجهما اخر من رجل عانة ودار يملع المولى ما حازها جاز السبع

وبطل

وبطل النكاح ولو اعقبها رجل بعد امه او كاسها وباعها الاخر فاحاز
 هو المولى مع جاز العقب والكتا وبطل السبع وفي مياوس اهو
 وصولي باع جازة جازة لم يصف ما حازها ملك السبع والام دون
 الولد جاز منها **م** ولو ان رجلا وطعت عبد رجل بغير امه او
 سلمه الى المولى بلسه وباعه اخر من رجل يملع المولى فاحازها كل
 واحد منهما نصف ونصف وكثيرا يصف ولا يحد الموقوف له
 فان احاز المشتري الامضا فالامير باع وان احاز الرد لا يرد
 ذلك النصف على الموقوف له ولو كان مكان العبد في سلة
 الكثر ب دارا وما في السلة بخالها حاز السبع دون الهبة ومن
 هذا المخذل رجل وطعت دار رجل لرجل وسلم ووطعتها لرجل
 حل اخر وسلم ايضا فاحاز صاحب الدار العبد من معاير طلا
 عند اي حصة وحاز عند طها وكذلك الهبة مع الصدقة ولا سبوا لها
 في المعنى ولو باعها رجل من رجل او رصتها اخر من رجل يدين له
 ما حازها صاحبها كله حاز السبع وبطل الرقن ولو كان احدهما
 صدقة او طينة والاخر رصتها فان كان في العبد والهبة والصدقة
 اولى وان كان في الدار رطلا او كانا رطنين في دار او عذو
 لك كله باطل واد اجمع السبع والا حاز في العبد او الدار فالسبع
 اولى هذا اذا كان الدعوى في العبد فان كان في الدار فالهبة
 اولى ايضا واد اجمع الرقن مع الاحاز مالا حاز اولى في العبد
 والدار جميعا مالا حاز اولى مولاها ما ما عند اي حصة مما سوا
 مسعى ان سطلا وقيل الا بل هذا قول الكل **وفي نوادر**
 سماحة عن محمد رجل باع ثوبا لرجل من ابن نفسه لغير امه
 صاحبه وابن صغير ما دون او باعه من عند نفسه والعبد ما
 دون له في النكاح وعلمه دين اولاد من علمه ثم ان البائع اعلم
 رب الثوب انه عبد باع ثوبه ولم يعلم من باعه **وفي الحاشية**
 و احاز املك مال لا يحوز ذلك الا في علة الذبح علمه حين
 مال امراته حات بالف درهم الى رجل ومالت اشترى هذا الثوب
 هذه الدار لاني الصغر فاد اوله لست في ماسر من الرجل الدار
 و احاز والد الصبي ذلك مال محمد الدار المشتري والا حاز باطله
 وما ولد امه اذا اضاف ذلك الرجل العبد الى نفسه رجل ف
 لا حرا شريعت عندك هذا من نفسي بالف درهم والمولى
 حاز رصته مائة الساعه فقال المولى هذا حذرت وسلمت
 مال اعله بها الساعه من بالف درهم ولو قال هذا من نفسي
 ومن ملان يعني امثا فقال المولى هذا رصت لم يحز في شيء
 ولو قال اشترى عندك هذا امس اشترى نصفه من

فاحازها جازة
 فاحازها

وكذا

واذا اشترى العبد والاحاز فاحاز

انفسى بحسبانه وبعده من ثلثان بحسبانه فهو جائز في النصف الذي
 اشتراه من ثلثان يعني اذ مال المولى قد اجرت واذا اشترى عبدا
 ومعه ثلثان لم يفتى العقد فامضاؤه باطل وان فنى القاضي له بالعبد
 فلم يفتى حتى امضى العقد فامضاؤه جائز وكذلك اذا امضاه قبل
 ان يفتى له القاضي بالعبد حار امضاؤه وفي **السيرة** وروى ابو
 يوسف في الامالي عن ابى حنيفة انه قال ان اجاز البيع قبل
 ان يفتى له القاضي حار وان اجاز بعد ما فنى له القاضي لم يحرك البيع
 وقال ابو يوسف كوز اجاره قبل الفضا او بعد ما لم يرفع المير
 على ما عدا المير **الوامعات** رجل اشترى عبدا ما ومعه واسحق
 السنان بالفضا ومعه ثم اجاز البيع فانه لم يرفع المير على
 البائع بالثمن لا يفسخ الاول هو المير فمعه الا حار **الامير**
 ومن عصب عبدا مائة فاعطاه الميرى ثم اجاز المولى البيع فا
 لعقب حار استخرا وطهرت يد العبد ما حار اشترى ثم اجاز البيع بالار
 للميرى وكذا اذا وطهرت يد عبدا اشترى واكثر للبائع ثم
 اخبر الميرى بالارض للميرى وبعده وبعده فاعاد على نصف
 الثمن فان باعه الميرى من اجره اجاز المولى البيع الاول لم
 يحز الثاني قال فان لم يبعه الميرى فمات في يد او قبل ثم اجاز
 البيع لم يحز ومن باع عبدا عن العبد اذن و اقام الميرى البيعة
 على اقرار البائع او رب العبد ان لم يام بالبيع و اراد رب العبد
 لم يفتى بيعة وان اقر البائع بذلك عند القاضي بطل البيع ان
 طلب الميرى ذلك قال وذكر في الروايات الميرى اذا صدق
 مدعيه ثم اقام البيعة على اقرار البائع انه اشترى ليل وفي **الكافي**
 وذكر في العمل في الروايات مع الروايات في بيعات فقال
 عبد له رجل في يد عنده فقال رجل اشترى رب الغلام ببيعة
 مائة فبعده او سكت فباعه او باعه منه اذ اتم حرامه او قال
 عدى او اخذى الميرى ذلك وكونه البائع لا يفتى قوله وسه ولو
 على اقرار ان رب العبد لم يام ببيعة ولو صدق صاحبه في عدم
 الامر كحل ذلك فمضى في بيعها دون رب العبد حتى لو فقه رب
 العبد ومال امر ببيعة طالب وكنته ثم دون الميرى
 عند ابى حنيفة وحده وعند ابى يوسف رباط الميرى بالثمن
 واذا اذ ارفع به على البائع ما عرف ان الوكيل بالبيع اذا ابلغ الميرى
 عن الثمن مع عندهما وضمن الوكيل للموكل مثله وعند ابى يوسف
 لا يفتى الا براء ولو جرد رب العبد عن القاضي وعاب وطلب
 ببيعة الفسخ فمضى القاضي البيع بينهما فان طلب الميرى ببيعة الفسخ

فادى بغيره
 البيعة وقد علم بالبيع
 له القاضي وبقية

لا يجوز

البيع

او كذا

غرة او ادعى
 واستحل له

يلجئ

الخلف الامر على عدم الامر لم يوحى فلو حذر الامر وحلف احد العبد
 وان بطل عاد البيع لثبوت الامر ولو حذر وحذر الامر عند القا
 ضي والميرى عاين لم ياحد العبد والبائع ان يحلف رب العبد
 ما يام امر حتى يبيع العبد فان بطل بيعة امر وان حلف ضمن
 البائع وبعده و لو مات رب العبد قبل فسخه وورثه ببيعة
 وحده الامر وورثه لا يفتى بيعة وان يوفى على اقراره ثم
 لعدم الامر بعد موته قبل خلاف ما لو يوفى على هذا الوجه
 فهو رب العبد فانه لا يفتى وله ورثه البائع وعنده فان ادعى
 غيره فحذو الامر لبيع والميرى ان يحلفه بالثمن لم يعلم ان المولى
 امر ببيعة فان بطل البائع وان حلف احد نصف العبد ورجع
 الميرى على البائع بنصف الثمن وجزءه نصف الاخر هذا اذا
 فدا الميرى بان العبد ملك الامر ولو جرد قول الامر حتى يوفى
 على ملكه واما لو بطل البائع ففسخه و فدا الميرى من العاصب
 اذا اعقب ثم ملك الميرى ببيعة ما اذا الضمان لا يفسخ اعماه عند النصف
 والاصح ان يفسخ **في رواية** سالت ابى يوسف عن
 رجل عصب من رجل عبدا و باعه ثم فاعطى نصف منه وا
 فان البيع قال ان كان فدا الميرى نصف منه على احد العبد فانه
 مضاؤه جائز والا فامضاؤه باطل وان كان فدا عصب بالثمن و
 العبد بالكوخه والغاصب والميرى ببيعة فامضاؤه جائز
 اعطى ببيعة من البيع قال محمد امضاؤه جائز وقال ابو يوسف
 اذا علم انه خي فامضاؤه جائز وان لم يعلم انه خي او مدت فامضاؤه
 باطل وهذا قول ابى يوسف للاخر وقد مر في هذا العمل قبل
 فدا الميرى عن جرد رجلان بينهما جرد من الطعام باع احدهما
 ففدا منه ثم كاله لصاحبه ثم اجاز الاخر اوله كذا ما لبيع جائز ومن
 كذا للبائع وان ضاع ما يبيع من الطعام فمضى ببيعة مع البائع ونصف
 عند ملاسئل له على الميرى وفي **الكافي** ولو لم يكن الميرى
 اجاز البيع حتى ضاع ما يبيع من الطعام ففدا الميرى من الميرى
 نصف الطعام الذي باع **في** ولو عدل ففدا من الميرى او لا ثم
 باع فاماز الميرى ما لثمن بينهما نصفان ولو لم يفتى واخر نصفه
 فادى الميرى ان يرفع عليه تمام الثمن فمضى له ذلك وهو
 ما يحار ان شاخا ففدا نصف الثمن وان شارك اذا مال العبد
 بعينه من ثمن الكنطه وموكلها كرا حارة درهم فان ثمنها
 لبيع وكذلك الثمن والذمت وما يكون له مودع فاما البيعة
 فمضى له عودج واذا باع من اخرها با على انه اربعون ما دام
 اجدوا ربعون ثم باع الميرى على انه اربعون فاجاز

لا يملك نصف منه ما كحل
 مضاؤه خلاف البائع

في هذا

هذا النوع يسمى على عبارتين احدهما ان احدا من المعادين اذا ادعى
 صحت العقد وادعى الآخر فسادا فان كان مدعى الفساد مدعى الفساد
 لا مدعى استحقاق مال نفسه يدعى الفساد لا مدعى دعوى الفساد
 وان كان مدعى استحقاق مال نفسه يدعى الفساد تصديق دعوى
 الفساد واذا ادعت هذا احدهما الى كسب المال فقول مع العين
 اذا ادعى احدا من المعادين الفساد وان ادعى شرط فاسدا فالقول
 من مدعى الصحة وهي **باب** النكاح اذا ادعى احد الزوجين الصحة
 والآخر الفساد فان ادعى احدهما ان النكاح كان بغير شهود وادعى
 الاخر انه كان بشهود وادعى احدهما ان النكاح كان بغير العبر وادعى
 الاخر انه كان بعد العضا الحقة فالقول قول من مدعى الصحة وهي
رب اذا ادعى فساد العقد بان مال لرب المال شرطت لي
 نصف الدخ الا عشرة و **رب** المال مدعى حوز ان الحصار فان حال
 شرطت لك نصف الدخ فالقول قول **رب** المال اذا ادعى فساد
 اعضائه فان مال **رب** المال للحصار شرطت لك نصف الدخ الا
 عشرة واعضائه اذا ادعى حوز ان الحصار فقول **رب** المال
 واذا ادعى **رب** السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد
 منها فالقول قول **رب** السلم استحسن العمان الفاسد ان العمان
 اذا اتفق على وجود عقد واحد واصلها صحة وحضانة فالقول
 من مدعى الصحة كما مع العين اذا ادعى احدهما فساد العقد بان
 ادعى اسير او شرط و فاسد والآخر مدعى الجواز فالقول قول من
 مدعى الجواز وكذلك **باب** النكاح اذا ادعى احدهما فساد العقد
 بان ادعى ان النكاح بغير شهود وما شئت وكذا **باب** الاخر ان النكاح
 كان بشهود فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك **باب**
 السلم اذا ادعى **رب** السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد
 السلم استحسننا و **باب** اعضائه اذا ادعى **رب** المال شرطت
 لك نصف الدخ وقال الحصار شرطت نصف الدخ فالقول
 لرب المال وهي **المستحسن** واذا اختلف البائع والمشتري فقال
 البائع بعثت منك هذا العقد بالف وقال المشتري اشترى منك
 بحسنا او اشترى مع هذا الحار به بالف او اختلفا في قدر السلم
 فيه او صفته ولا يسهل حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فانها
 تكفي عن الحسن لرد دعوى صاحبه فان حلفا صحت الدعوى وانما
 يرد المدعى من الذي سده له الحسن المشتري فان اقام اليه ما
 يبينه بينه المشتري والصحة بينه البائع في الثمن و **باب** الدخ اذا اختلف
 البائع والمشتري في الطوع والكسب قال الصدر الشهيد القول قول من
 مدعى الكسب وهو البائع وهكذا في القاضى امام المفسر الى

هذا النوع يسمى على عبارتين احدهما ان احدا من المعادين اذا ادعى صحت العقد وادعى الآخر فسادا فان كان مدعى الفساد مدعى الفساد لا مدعى استحقاق مال نفسه يدعى الفساد لا مدعى دعوى الفساد وان كان مدعى استحقاق مال نفسه يدعى الفساد تصديق دعوى الفساد واذا ادعت هذا احدهما الى كسب المال فقول مع العين اذا ادعى احدا من المعادين الفساد وان ادعى شرط فاسدا فالقول من مدعى الصحة وهي باب النكاح اذا ادعى احد الزوجين الصحة والآخر الفساد فان ادعى احدهما ان النكاح كان بغير شهود وادعى الاخر انه كان بشهود وادعى احدهما ان النكاح كان بغير العبر وادعى الاخر انه كان بعد العضا الحقة فالقول قول من مدعى الصحة وهي رب اذا ادعى فساد العقد بان مال لرب المال شرطت لي نصف الدخ الا عشرة و رب المال مدعى حوز ان الحصار فان حال شرطت لك نصف الدخ فالقول قول رب المال اذا ادعى فساد اعضائه فان مال رب المال للحصار شرطت لك نصف الدخ الا عشرة واعضائه اذا ادعى حوز ان الحصار فقول رب المال واذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد منها فالقول قول رب السلم استحسن العمان الفاسد ان العمان اذا اتفق على وجود عقد واحد واصلها صحة وحضانة فالقول من مدعى الصحة كما مع العين اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى اسير او شرط و فاسد والآخر مدعى الجواز فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب النكاح اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى ان النكاح بغير شهود وما شئت وكذا باب الاخر ان النكاح كان بشهود فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب السلم اذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد السلم استحسننا و باب اعضائه اذا ادعى رب المال شرطت لك نصف الدخ وقال الحصار شرطت نصف الدخ فالقول لرب المال وهي المستحسن واذا اختلف البائع والمشتري فقال البائع بعثت منك هذا العقد بالف وقال المشتري اشترى منك بحسنا او اشترى مع هذا الحار به بالف او اختلفا في قدر السلم فيه او صفته ولا يسهل حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فانها تكفي عن الحسن لرد دعوى صاحبه فان حلفا صحت الدعوى وانما يرد المدعى من الذي سده له الحسن المشتري فان اقام اليه ما يبينه بينه المشتري والصحة بينه البائع في الثمن و باب الدخ اذا اختلف البائع والمشتري في الطوع والكسب قال الصدر الشهيد القول قول من مدعى الكسب وهو البائع وهكذا في القاضى امام المفسر الى

ان كان المدعى حوزا لرب المال فقول قول حوز ان الحصار فان حال شرطت لك نصف الدخ فالقول قول رب المال اذا ادعى فساد اعضائه فان مال رب المال للحصار شرطت لك نصف الدخ الا عشرة واعضائه اذا ادعى حوز ان الحصار فقول رب المال واذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد منها فالقول قول رب السلم استحسن العمان الفاسد ان العمان اذا اتفق على وجود عقد واحد واصلها صحة وحضانة فالقول من مدعى الصحة كما مع العين اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى اسير او شرط و فاسد والآخر مدعى الجواز فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب النكاح اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى ان النكاح بغير شهود وما شئت وكذا باب الاخر ان النكاح كان بشهود فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب السلم اذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد السلم استحسننا و باب اعضائه اذا ادعى رب المال شرطت لك نصف الدخ وقال الحصار شرطت نصف الدخ فالقول لرب المال وهي المستحسن واذا اختلف البائع والمشتري فقال البائع بعثت منك هذا العقد بالف وقال المشتري اشترى منك بحسنا او اشترى مع هذا الحار به بالف او اختلفا في قدر السلم فيه او صفته ولا يسهل حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فانها تكفي عن الحسن لرد دعوى صاحبه فان حلفا صحت الدعوى وانما يرد المدعى من الذي سده له الحسن المشتري فان اقام اليه ما يبينه بينه المشتري والصحة بينه البائع في الثمن و باب الدخ اذا اختلف البائع والمشتري في الطوع والكسب قال الصدر الشهيد القول قول من مدعى الكسب وهو البائع وهكذا في القاضى امام المفسر الى

ان كان المدعى حوزا لرب المال فقول قول حوز ان الحصار فان حال شرطت لك نصف الدخ فالقول قول رب المال اذا ادعى فساد اعضائه فان مال رب المال للحصار شرطت لك نصف الدخ الا عشرة واعضائه اذا ادعى حوز ان الحصار فقول رب المال واذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد منها فالقول قول رب السلم استحسن العمان الفاسد ان العمان اذا اتفق على وجود عقد واحد واصلها صحة وحضانة فالقول من مدعى الصحة كما مع العين اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى اسير او شرط و فاسد والآخر مدعى الجواز فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب النكاح اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى ان النكاح بغير شهود وما شئت وكذا باب الاخر ان النكاح كان بشهود فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب السلم اذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد السلم استحسننا و باب اعضائه اذا ادعى رب المال شرطت لك نصف الدخ وقال الحصار شرطت نصف الدخ فالقول لرب المال وهي المستحسن واذا اختلف البائع والمشتري فقال البائع بعثت منك هذا العقد بالف وقال المشتري اشترى منك بحسنا او اشترى مع هذا الحار به بالف او اختلفا في قدر السلم فيه او صفته ولا يسهل حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فانها تكفي عن الحسن لرد دعوى صاحبه فان حلفا صحت الدعوى وانما يرد المدعى من الذي سده له الحسن المشتري فان اقام اليه ما يبينه بينه المشتري والصحة بينه البائع في الثمن و باب الدخ اذا اختلف البائع والمشتري في الطوع والكسب قال الصدر الشهيد القول قول من مدعى الكسب وهو البائع وهكذا في القاضى امام المفسر الى

ان كان المدعى حوزا لرب المال فقول قول حوز ان الحصار فان حال شرطت لك نصف الدخ فالقول قول رب المال اذا ادعى فساد اعضائه فان مال رب المال للحصار شرطت لك نصف الدخ الا عشرة واعضائه اذا ادعى حوز ان الحصار فقول رب المال واذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد منها فالقول قول رب السلم استحسن العمان الفاسد ان العمان اذا اتفق على وجود عقد واحد واصلها صحة وحضانة فالقول من مدعى الصحة كما مع العين اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى اسير او شرط و فاسد والآخر مدعى الجواز فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب النكاح اذا ادعى احدهما فساد العقد بان ادعى ان النكاح بغير شهود وما شئت وكذا باب الاخر ان النكاح كان بشهود فالقول قول من مدعى الجواز وكذلك باب السلم اذا ادعى رب السلم الا حل وان سلم اليه بغير ولا يردوا احد السلم استحسننا و باب اعضائه اذا ادعى رب المال شرطت لك نصف الدخ وقال الحصار شرطت نصف الدخ فالقول لرب المال وهي المستحسن واذا اختلف البائع والمشتري فقال البائع بعثت منك هذا العقد بالف وقال المشتري اشترى منك بحسنا او اشترى مع هذا الحار به بالف او اختلفا في قدر السلم فيه او صفته ولا يسهل حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فانها تكفي عن الحسن لرد دعوى صاحبه فان حلفا صحت الدعوى وانما يرد المدعى من الذي سده له الحسن المشتري فان اقام اليه ما يبينه بينه المشتري والصحة بينه البائع في الثمن و باب الدخ اذا اختلف البائع والمشتري في الطوع والكسب قال الصدر الشهيد القول قول من مدعى الكسب وهو البائع وهكذا في القاضى امام المفسر الى

الاستحقاق وهي الامانة ووحدت كخط والذى ان القول العموم يدعى
 الصحة وهي ماوى العسقي ونيفتي ح و ذكره ارضاع اخر ضمان الكفالة
 ان القول مع الكتاب اذا اختلف في الصحة والفساد ان القول قول
 من مدعى الصحة والصحة بينه البائع وعلى ما بينه من العمل كسب ان
 يكون القول في مسألة الطوع والكسب قول من مدعى الطوع والبينة
 بينه مدعى الكسب هذه الحجة ذكرها الصدر الشهيد واما قول على فناس
 العباد البينة القول قول من مدعى الطوع لا البينة الفقه على وجود
 عقد واحد وعلى ما بينه الاولى ان ادعى البائع الاكراه على
 البيع ما حل من البينة فالقول قول البائع وان ادعى البيع على البينة
 فالقول قول من مدعى الطوع وهو المشتري وفي البينة اذا
 ادعى دارا بدين الشان انه ملكه وان اياه باعها منه في حال بلوغه بغير
 ومال صاحب اليد اياك باعها مني في حال صغر ان القول قول
 الاصل انه سكر بطل ملكه وقد قيل القول قول المشتري وانه كسج
 عن عبارتين وهذا القول اقرب الى المواضع عندي و
 ان امام البينة فالبينة بينه الاصل لانه يثبت فساد العقد وان ادعى
 البائع مع الوفا وادعى المشتري مع الباطل فان كان الوفا مشروطا
 في البيع فهذا البيع فاسد وقصار **باب** مسلمانا في الحاصل ان البائع ادعى
 فساد العقد والمشتري ادعى الصحة فان اقام البينة فالبينة بينه
 البائع فانه مدعى امر اختلف الطاهر في بيع الوفا خلاف الظاهر في البينة
 عات وان لم يكن الوفا مشروطا في البيع فالبيع جائز وهو الحصار و
 القول قول من مدعى الوفا والبينة بينه صاحبه و **باب** الا مالي بدو البينة
 عن ابي يوسف رجل اقرانه بغير كذا او موثقتين وامام البينة علم
 ذلك واقام الطالب بینه انه فعل كذا وهو غير ممكن ووصفا وفسا
 ولم يدعيا الا خطا واحدا فالبينة المحقر وان لم يكن لها بينه فالقول
 قول الطالب وذكره كتاب الدعوى رجل اسرى من اخر جا
 ر به وحالت بولده لا علم من سنة اشهر من وقت الشراء فادعاه
 البائع فقال المشتري اصله اكمل لم يكن في ملكك انما اسره منها وهي
 حاملة ومال البائع لا يبل اصله اكمل كان في ملكي فالقول قول البائع
 لانها البينة على انها كانت حاملة في يد البائع والمشتري يدعى بارحاج
 العلوق والبائع سكر ذلك وكان بيني القول قول المشتري لا
 يدعى حوز العقد والبائع مدعى الفساد والكل في الزجينة وذكر
باب الحسني شرع عن ابي يوسف في الا مالي رجل ادعى عبدا في يد
 رجل اسرى من صاحبه اليد بالف درهم وقال صاحب اليد
 بغيره منه بالف درهم وشترت علمه ان لا تسعه او ما شئت ذلك من
 الشد وطالبني بفسد البيع فالقول قول المشتري وان كان

ان يكون

مدعى الشرط مولا كثرى بالقول قول البائع فان مال المدعى الشرا
 اسرى عندك بهذا العبدى هذا وقال البائع بعد منك بالث
 درهم ورطل من جزا او مال بالف درهم وجزر واما بالنسبة فالتس
 نيعة البائع فان ادعى البائع ان العبد كله جزا او جزيرا واما بالنسبة
 فالتسبة كثرى والحاصل اذا العبد سبب البائع وكثرى على
 ما ذكر ما يصلح ثقتا احدهما شرطاً زاد بعد البيع كما اذا ثبت ان البيع
 كان بالف درهم وراد احدهما جزيراً او رطل من جزر فالتسبة الباع
 وادى حلفاً ذكر ما يصلح ثقتا منبت احدهما ما يصلح ثقتا بان
 قال البائع كان البيع بالف درهم او بهذا العبد وانبت الا جز
 ما لا يصلح ثقتا فان مال الثمن كله جزراً وجزر فالتسبة الباع والصحة وان
 لم يكن لها تسبة فبما اذا ادعى احد ما ان يكون الثمن كله جزراً او جزيراً
 لا يكون القول قول من مدعى الصحة وان كان يعقن الثمن الدراهم
 او دنانير والمعتق جزراً او جزيراً بالقول قول من مدعى الصحة
 وذكر اعلى عن ابي يوسف رجل باع من اخذ داراً بعين قال
 بعها بما عا سدا وقال كثرى اشترى بها شرا صحى ماى اقول
 للبائع كيف بعته فان اى ما قول للمشتري كيف اسيرته فان قا
 ل اسيرته بالف ولعدت الثمن حلف البائع على ذلك
 فان حلف فثبت للبائع كيف بعته فان قال بعته على ان يعنى
 طعما ما ربح فيه حلف المشتري ما اشتراه بهذا الشرط فان حلف
 كان البيع صحيحاً وان قال ما اشتريته للبائع بعته كخزير بالقول
 قوله وجع العناوى **الحل** عبيد معدون لرجل باع من اخذ داراً بعين
 ثم قال البائع بعته بعد اربع ايام بالنسبة على اقرار المشتري انه
 باع بعد اربع الايام ولو اراد ان يخلد على ذلك ليس له ذلك وكذا
 لو كان المشتري موالدى مدعى في العقد دون البائع واصل هذا
 ان من يبيع في نفسه ماله لا بعد الا في موضعين احدهما رجل اسرى
 عبداً ومعه ولقد الثمن ثم ادعى ان البائع ماله قبل ذلك من فلان
 العاقب بكذا فثبت له ما اقام الواجب المنة ان كان دبرها او اسبق
 لدها الموقوف وتزوج على الموقوف له ما حاربه والعقد للبائع اذا
 اقام النسبة ان الحاربه التي باعها من فلان ما بعت به البائع ولو ار
 خا فالتساق اولي ولو لم يبقا البيعة بالقول قول المشتري وجع
 لو ادرى سماعة عن جرجر رجل قال لا حركت هذا العبد بالف
 درهم ورطل من جزر وقال كثرى اسيرته بالف درهم لا غير قال
 كان ابو حنيفة يقول في مثل هذا ان القول قول من مدعى الصحة
 وما انا فاقى ان احل القول قول البائع ولو مال بعته بالف

درهم حاله ومال كثرى بالف درهم الى العطاء بالقول قول البائع وان
 اقام النسبة منه كثرى وعن ابي يوسف رجل باع احد ما عا وسله
 الى كثرى ثم احلفا مال كثرى اسيرته بالف درهم وقال البائع
 بعته بالف درهم او مال بانه وسار وراد دعواه امر بالقول البيع
 او شرطاً او ثمن حرام بعد البيع فان البائع حلف على دعوى
 كثرى ومعقن البيع ان حلف وليس على المشتري عمن يدعى
 البائع مال الحاكم ابو الفضل و قد قال في مجلس اخر بعد
 هذا رجل باع عبداً من اخذ و قد اجمعوا انه كان افعال البائع
 بعته اربعة ومال كثرى بعته بعد ما اخذته بالقول قول الذي
 مدعى صحة البيع انهما كانا وكذلك في طابع فان اقام النسبة فالتسبة
 منه الذي مدعى الصحة وجع العناوى **الحل** رجل اشترى د
 بعته اربعة وتسعة والى على ذلك ايام وبى كايث مسدود منه
 مصلح فلما فتح راسن الامة وجد فيها قارص منه وانكر البائع ان
 يكون في بينه بالقول قول البائع رجل باع من اخذ ما فاسدا
 وسله ابي كثرى ثم ان البائع ماله من عنده صحى ومعه كثرى
 الثاني فقال البائع للمشتري الثاني بعته فلان اقبضه من
 كثرى الاول وقل ان يفسد البيع بنى رسته وقال كثرى
 الثاني لا يل بعته منى بعد ما مضى كوصفت البيع الاول بالقول
 قول كثرى الثاني ولا يصدق البائع على ابطال البيع الثاني
 وقد افسد البيع الاول بعد من كثرى الثاني وجع العناوى رجل
 اشترى ماله ثم ادعى انه باعها من البائع ماله مما اشترى قبل بعته
 الثمن وادعى البائع انهما باعاهما بالقول قول كثرى مع كثرى
 اقاله وان كان المدعى من كثرى بعد الثمن كان لكل من البائع
 واحد منهما الثمن على صاحبه دعوى كثرى وكثرى وخلا
 العاقدان اسراهم عن محمد بن رجل اسرى الف من من قطن
 ثم اقصم البائع وكثرى بعد ذلك وجع البائع الف من القطن
 يوم اقصومه فقال البائع لم يكن في ملكي يوم اقصم البائع
 ل قد كان وقد بعته ذلك القطن ولم يكن هذا ملكي يوم البيع
 وانما حدث بعد ذلك بالقول قول البائع انه لم يبيع هذا القطن
 رجل قال لا حركت هذا العبد بالف درهم وقال ذلك الرجل
 لم اشتره منك بالف درهم فهو خاند قال وكذلك في الكفا
 في كل شى يكون لها حصة حق اذ ارجع المالك الى المصدق
 صل ان يصدقه الا حرك على ان كان هو فانه وبكلى يكون الحق
 لواحد من الملهة والصدقة والا حرك ماله بصدقه احدان فيه بعد الكار
 هذا المسئلة من كثرى وجع العناوى **الحل** في الفناوى روى ابو يوسف

ان من زاد في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في
 بالواو والواو في الزيادة في

من كثرى كثرى
 كثرى كثرى
 كثرى كثرى
 كثرى كثرى

بالهلاك فان هناك الربان للمشتري عندي حسبه وعندها يكون
تدافع هذا اذا فعلت الربان قبل التدفن واما اذا حدثت بعد
التدفن اذ كانت الربان مبدله كالسهم والحال على قول ابي حنيفة
وابي يوسف لا يخالفان الا ان يرضى المشتري ان يرد العين مع
ربان وعلى قول محمد بن النعمان واد اوجب الخالف على مذهب
محمد بن النعمان لم يذكر تدافع الكتاب فبعد اختلفت فيه
الحاج مال بعضهم انما سرادان العين رضى المشتري بذلك ام
سخط ومهم يقول ناسها سرادان القسمة الا ان يشاء المشتري ان يرد
العين على البائع مع الربان هذا اذا كانت الربان مبدله فاما اذا
كانت مبدله بغيره من عينها كالولد وولد الحسن كالاربع
والغير بعد التدفن فاما يخالفان عند ابي حنيفة وابي يوسف
ويكون القول قول المشتري مع حسبه رضى المشتري يرد الربان
اولم يرضى بغيره **الطراوي** وبعد محمد بن النعمان وسرادان
القسمه بالاجماع مادام يخالفان وان كانت الربان بدل على المكفوعه
ما بينهما يخالفان بالاجماع مادام يخالفان كان الكسب للمشتري عندهم جميعا
كما لو حصل البيع بالرد بالعيب بعد التدفن او بالافاقه بعد التدفن
فانه يبيع الكسب للمشتري عندهم جميعا هذا اذا عرفت من حيث
الربان واما اذا عرفت من حيث التدفنان ان كان التدفنان
من حيث السعر فانه لا يجمع الخالف عندهم جميعا حصل قبل التدفن
او بعد التدفن مادام ان التدفنان من حيث العين ان كان
لنفوات وصفت ان كان قبل التدفن فانه لا يجمع عندهم جميعا
وان حصل قبل التدفن فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف
لا يخالفان الا ان يرضى البائع ان ياحد العين ما فضا فاما اذا كان
ان التدفنان لسواك لعقب الكسب ان قبل التدفن ما بينهما يخالفان
ان على العام عندهم جميعا وان كان بعد التدفن فالقول قول
المشتري مع العين عندي حسبه الا ان يشاء البائع ان ياحد
العام ولا ياحد مع شيئا على رواه **الحاجم الصغير** وعلى رواه
نه الاصل الا ان يشاء البائع ان ياحد العام فلا ياحد من عين الكسب
شيئا فحينئذ لا يخالف المشتري عندي حسبه فذا هو احسار لعقب الكسب
بح واحسار بعضهم ان يشاء البائع ان ياحد الثاني ولا ياحد مع شيئا من
شئ الكسب على رواه الاصل وعلى رواه **الحاجم الصغير**
على قول ابي يوسف لا ياحد مع محمد بن النعمان في العام وسرادان
العام والقول قول المشتري في الهلاك من العين وما لمحمد
بن النعمان لم سرادان السبع في الحي على العين وفي الهلاك على القسمه
وصورهما قبل اشترى عبيد بن صفه واقره ومعهما ما

وان كان كايه يكون مال التدفنه
فانما يخالفان

ان ما بين يدينا على قول
محمد بن النعمان الا ان
يرضى البائع

ما واخلقا في الثمن فقال المشتري اسير بها ما لي درهم وقال البائع ا
سير بها ما لي درهم فقال اخلقا في الذي ذكر ما كتب ان لعرف اولا
حكمه انما اذا كان المشتري عيدا واحدا وعنده المشتري وما است
اختلفا في الثمن وفي ملكه انما حال الى حسبه وابي يوسف لا يخالفان
لن ان يكون القول قول المشتري مع حسبه وما لمحمد بن النعمان و
هذا اذا كانت السلعه بعد التدفن فاما اذا هلك قبل التدفن
بعد البيع العقد حين هلك السلعه فلا ينعني لا حلا فها اذا لم
يكن الثمن مقبوضا فادع عرفك حكم الخالف في العبد الواحد جميعا
الى العبد من وجه خلاف على ما ذكرنا وابي يوسف يقول الخالف
بعد التدفن عرفك خلاف العباس بالذهب والفضه او ذهب
الخالف بشرط قيام السلعه من كل وجه وان البني عليه السلام
قال والسلعه فاعه فاما بعد هلاك بعق السلعه مبيع على ا
العباس فلم يشرع الخالف بعد هلاكه ويكون القول فيه قول
المشتري مع حسبه لا يمتنع زمان الثمن وبعضهم مالوا بشرط الخالف
عند ابي حنيفة فام جميع المعقود عليه وما لفي الجعد على الهلاك
يكون العام بعق المعقود عليه فلا يوجب الخالف نفوات شرطه
مالم يرضى البائع بان لا ياحد من ثمن الكسب شيئا لا يملكها جميعا
لجعد الهلاك فيكون العام بعق المعقود عليه فلا يوجب الخالف
فاما اذا رضى ان ياحد الحي ولا ياحد من ثمن الكسب شيئا لم يملكها
العقد الهلاك حسبه فباعت العقد الهلاك مبيع شيئا حكما فلا يخالف
لف من حيث الاعتبار لا بشرط صحه فيكون العام حسبه جميع
المعقود عليه يخالفان ويحوز ان يعتبر الجعد مبيع شيئا في الهلاك
من رضى البائع ان لا ياحد من ثمن الكسب شيئا وان كان الهلاك
مالا قبل البيع وقال بعض الحاجج من الخالف عندي حسبه فلا
احد العبد من بعد التدفن فانه لو فعلك احدها قبل التدفن ومعه
المشتري الا فيهم اختلفا كانا يخالفان ثم ذكر في الكتاب ان على
قول ابي يوسف القول قول المشتري في حصه المبتوع ويخالفان
ان وسرادان في العبد العام ولم يذكر كيفه الخالف على مذهب محمد
مشاكتنا من مال بعينه الثمن ادلا على قيمه العبد من مخصص الحي
الف درهم على كسر للبائع وعلى كسر المشتري خمسها اذ كان معها
سوا الخلف للمشتري بالله ما اسير به بالف درهم كما يدعي البائع
ثم خلف البائع بالله ما لعه خمسها كما يدعي المشتري ويخالفان في
العام ثم على حصه ولا يخالفان في حله الثمن فاد الخالف في الثنا
صني العقد على الحي ان طلبا او طلب احدها ذلك ورد المشتري
الحي على البائع وسقط عن المشتري حصه ثم خلف المشتري على

هذا هو المتن الذي
هو في المتن الذي
هو في المتن الذي

على حصه الهالك بائد ما اشترى بالث درهم فان ركب لزمه ما ادعاه
لنا من حصه الهالك وذلك ان درهم ان حلف درهم ما اقربه و
ذلك حسابه درهم ومن اشترى من مال لابل بنى لثان في حمله الثمن
سرادان الحيد في العام على الحين وفي الحديث العبد والعهد ويكون
القول قول المحسوس في مقدار حقه وكسب ان يكون كلفه الحيا
لث على قول ابي حنيفة على هذا الوجه مني رضي البائع ان ماخذ
العام ولا ماخذ من عن الحديث شيئا فخذ بعض المتأخرين في حمله الثمن
في حصه الحى من الوجه الذي ذكرنا وعنده بعضهم بنى لثان في حمله الثمن
م ادا سألنا بعض العبد في الحى فردد الحى على البائع ولا ماخذ البائع
من ثمن الحديث شيئا فذا ادا ايضا في ان يضمنها يوم العبد فحق
الحى يطر الى حقه الكال ويحذر الكال فكا وقول ويكون القول قول
من يوافق حقه الكال واما الهالك ادا اخلت في حقه مال المحسوس كما
نت حقه يوم العبد حسابه ومعه العام الف درهم وقال البائع
على عكس ذلك لم يذكر حقه من الحله في شئ من الكتب ربما وروى
اصحاب المال عن ابي يوسف ان القول قول البائع وكلفه
البيد على قول محمد بن حنفية المحسوس اولا بالله ما اشترى بها
بالعين كما تدعيه البائع فان نظر لزمه الثان وان حلف بخلت
البائع بائد ما يضمنها بالث كما تدعيه المحسوس وان حلف البائع انما
لم يثبت ما ادعاه واحده منها من العين فان ادعى على شئ فباول
وان لم ينفى وطلب احدها او كلاهما العبد عليه البائع في العبد منها
بما اشترى بردد العام ومعه الهالك وان اخلت في حقه الهالك
بالقول قول المحسوس مع حقه وقد ذكر محمد في اقرار الاصل في
باب الاقرار بالسبع بعض المتأخرين على ذلك المحسوس بان باع مثلا
بعض العبد او ما اشترى اخلت في الثمن انهما بنى لثان لا فيما
باع ولا فيما بقي على قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف القول
قول المحسوس مع حقه ولا بنى لثان الا ان يرضى البائع ان يا
خذ ما بقي في ملك المحسوس ويبيع في حصه ما خرج عن ملكه على قول
المحسوس وقال محمد بن لثان على حقه العبد الا ان يرضى البائع ان
ياخذ ما بقي من العبد ومعه ما اشترى المحسوس منه فحسب بنى لثان
في العام العين ومما باع على العبد وفيه ما وصى **الخلاص** رجل
اسرى شاهماش البائع والمحسوس ووقع الاخلت في الثمن
بين الحى وورثة المحسوس ان مات البائع فان كانت السلعة
بالدوره بنى لثان وان كانت السلعة بدار المحسوس بنى لثان
عندها وقال محمد بن لثان وهلاك العاقد عزله المحسود عليه
م ٩٠ المحسوس ادا اسرى حراب محسوس واسهلكت منه ثوبا و

هالك

هالك واخلف في الثمن مال المحسوس ليس للبائع ان ياخذ ما بقي
ولكن ماخذ الثمن الذي اقربه المحسوس ومال ابو يوسف في المحسوس
القول قول المحسوس في حقه وفي الحديث العبد والعهد ويكون
ان ياخذها عا دما البائع وعلى كل واحد منها الثمن على دعوى حيا
حبه وكذلك البائع كلها والعقد والعهد والردع والردع والردع
والنوزن قال محمد بن ابي حنيفة قول ابي يوسف مما اذا اخلت في
معه الثوب الهالك فقال في موضع القول فيها قول المحسوس وما
في موضع القول القول البائع وكذلك قال في موضع اقرار العبد
القول للبائع في الهالك وفي الاصل ادا اشترى عشرين ومعه احد
معه في ذلك قال المحسوس للبائع قد ضيعت عبد الساس وحسبه ذكر
ان القول قول المحسوس مع حقه ولو اكد العبد اخلت في حقه
ومال ما عرفت في ملك كان القول قوله وكذا ادا اقر بدينه العبد
واكر بدينه العبد وكذلك لو اكر بدينه العبد اخلت في حقه
قوله فكذا ادا اكر بدينه العبد اخلت في حقه ولا بنى لثان و
ان اخلت في حقه الثمن ومعه ما اكر بدينه العبد ملا والعين دين ولو
كان المحسوس عبق العبد من مات احدها واما المحسوس بالاف
دينه بالعبد فاخلت في حقه المحسوس فقال البائع كان حقه البائع
وقال المحسوس حقه حسابه كان القول قول البائع مع حقه واذا
جعلنا القول قول البائع مع حقه في حقه المحسوس ادا حلف البائع
بغ ما ادعاه الحى حقه على عرق حقه فان كانت حقه الحى غير
الف درهم ومعه المحسوس الثاني يقول البائع طهر ان الثمن القسم
بضمان فردد الحى بدينه الثمن وبنى عليه العبد واذا اخلت
في الثمن وقد حلفت السلعة عن ملك المحسوس لا بنى لثان في
قول ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول المحسوس مع حقه
وعلى قول محمد بن لثان ويردان العبد كما في فصل الهالك فان
عادت السلعة الى ملك المحسوس اخلت في الثمن فان عادت
بسبب موقف من كل وجه الرد بدينه العبد او بدينه العبد
او الغيب وفقد العبد او بدينه العبد بنى لثان وان عادت بسبب
حديث في الثالث يبيع في حقه المحسوس من كالمود بالعبد
بعد العبد بعد القضا والا فانه لا بنى لثان عندها قال محمد
الجامع رجل اسرى من اخر علاما و فاربه عامه دينار ومعه الفلام
التي درهم ومعه الحاربه الف وقد ضيعها ولم يبق الثمن في اخلت في
ل المحسوس اسرها حقه واجرة عامه دينار العبد بثلثي امانه
واكاره بثلثيها ومال البائع بعتكها عامه دينار على ان كل واحد
منها يحسن دينارا فالتا في لا يملك الى هذا الخلاف فان

هذا هو المتن الذي
هو في المتن الذي
هو في المتن الذي

عبد

وانما البيع على الباعين
بشيء من الزاد
اللفظ الذي اذا انزل
في غيره

طعن المشتري بعيب العبد ويرد المشتري العبد بالعيب
وما حرم الباع حسن دياره الحال ثم حاله على الجارية فان قلنا
براد او يرجع المشتري على الباع بجميع احواله فمصلحة المشتري
ما دعي وان حلف الباع وبطل المشتري بكون العبد حسيب
دسار فمعد ذلك بطران كان المشتري حين رد العبد احده من الباع
حسن دسار لا سبلا على الباع ولا للباع عليه وان كان احده
زمانه على حسن رد الزمان على الباع وان حلف المشتري وبطل
الباع بكون ان من العبد بطلت احواله فمصلحة المشتري على الباع
مع الى عام ثلثي احواله ثم ان حلفا او جب الحالف في الحارة من غير
ذكر خلاف ولو كانت الحارة في يد المشتري قلنا ان يتخالف حلف
المشتري على ما ادعي الباع في الحارة بعد فمصلحة العبد قول
قول المشتري ولم يوجب الحالف وهذا قول ابي حنيفة وابي
يوسف فاما عند حلف المشتري عند حلفها فمصلحة المشتري
اخذها اولى ثم اذا حلف المشتري عند حلفها ان حلفت بنت ان ينفقها
ثلث ماله وضمن العبد بلى ماله ولو بطل المشتري عن العبد ثبتت
ان ثمن الحارة فهو دسار وضمن العبد كذلك وقد ثبتت
الحارة للمشتري فمصلحة المشتري ويرد العبد على الباع بخصه من
الثمن وذلك خمسون دسارا وعند حلف المشتري ان الكل فان
بطل المشتري رجوع حسن دسار وان بطل الباع رجوع المشتري
ثلثي احواله وان حلفا فمصلحة المشتري العبد في الحارة على العمة ورد
المشتري فمصلحة الحارة ويرجع على الباع بجميع احواله وكذلك لو لم
يحب العبد عسا لكن اسحق العبد كان الكواب في استحقاق
العبد ما هو الكواب في الرد بالعيب حال حلف **في الجاهل** ايضا
رجل اشترى عذرا من احد بها ماله والاخر باع الى سنة في
صفه او صفقتين فوجد ما حرمها عسا فمصلحة المشتري الباع
ردت على الذي كان يضمنه موجه او بغيره عند ذلك الذي كان يضمنه
حالا فالقول قول الباع سواء كان الباع فاعا في المشتري او مثله
وفي الظاهر ولا يتخالفان **م** وكذلك لو كان حسيبا والاخر
سند ما وقد اشترى الكبيشي ماله درهم موجه واشترى العبد
بالم درهم حاله ثم رد احدهما ماله ما جمعوا وقد حلفا على ما قلنا
في الحلة الاولى كان القول قول الباع ولو كان ثمنان محملين
ان كان ثمن احدهما لعنة العبد درهم وعن الاخر لعنة ما دسار
فرد احدهما بالعيب ثم حلفا فقال المشتري ردت عليك الذي
ضمنته دسار وقال الباع ردت على الذي ضمنته العبد درهم فا
ن بطلك او بطلك غير المردود وقد مضى الباع الثمن جمعا فالقول

الظاهر

قول المشتري

قول المشتري مع عيبه وان ادعي المشتري على الباع استرداد الد
سار لما كان الثمن مضمونا والباع منكرا بعد اجعل القول قول المشتري
والا خلاف مني وضع **في حطب الثمن** واللعنة بطلت في يد المشتري
لا يتخالفان عند ابي حنيفة وابي يوسف ولكن القول قول
المشتري مع عيبه ولم يذكر قول محمد بن حنفية في ثمن بعض ثمن
بكون ان الاحلاف في المصلحة المعروفة بما اذا اختلف المصالح
في قدر الثمن دون ما اختلف في حطب الثمن والصحيح ان الكل
على الخلاف ولو كان العبدان فاعين باعها فمصلحة المشتري ويراد
بالاجماع واسترداد المشتري الثمن من الباع جمعا ولو كان
اشترائهما جمعا حله دسار صفة واحلف فمصلحة المشتري
المشتري ورد الباقي بالعيب واختلف في فمصلحة المشتري
وفيه المردود والمفرد في ثمنه فالقول قول الباع ايضا ولو
قال الباع كان ثمنها واحدا وكان الثمن درهم وجمعا فالقول
قول المشتري مع عيبه والا خلاف مني وضع مقدار
الثمن بعد بطلت السلعة لا يتخالفان عند ابي حنيفة وابي
يوسف ويكون القول قول المشتري مع عيبه وعند
محمد بن حنفية ان خلاف الفصل الاول **جامع الجاهل** باع
عبد من رجل فقال استوفيت عيبه من فلان وماله
وقال المشتري هي الفان فمصلحة الباع لم يكن له اخذ الف
اخرى وقال استوفيت جميع الثمن لردك **شرح**
الظاهر ولو اختلف في عينة الثمن ودينه فادعي احداهما
الثمن عين وادعي الاخر اذنه دين فان كان مدعي العين
هو الباع كما اذا فاني بعت منك خارسى بقره لعبدك بقدر
واشترى يقول اشتريت منك ماله درهم فان كانت الحارة
بم فمصلحة المشتري وان كانت هالكه عند المشتري سقط التخالف
عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد بن حنفية ان ولو
كان مدعي العين هو المشتري وهو يقول اشتريت خارسى
جاريك بغلامي هذا وقال الباع بعته منك ماله درهم او ماله
دينار فان كانت الحارة فمصلحة المشتري وان كانت هالكه
مدعي بعض الثمن عين وبعضه دسار والمشتري مدعي الكل
دسار فان كان المبيع فمصلحة المشتري وان كان هالكه فمصلحة
خلاف وان كان المشتري مدعي بعض عين والبعض
دسار بخلاف القول اشتريت منك جاريك ماله هذا
وبالم درهم وفمصلحة المشتري وقال الباع بعت منك خارسى
بني ماله درهم فان كانت الحارة فمصلحة المشتري وان كانت

بكون

قالنا

فانما كان المشتري
في الحارة من غير
التي لا يملكها
فانما كان المشتري

هناك سألني الفان ايضا فقلت ابي يوسف والابن يوسف الا ان الجارية
 تبيع علي فمعه الغلام وعلي الف درهم فان الغلام ومو يملها
 برد العبد في ويوحا دي منها ان الف ومو يملها الجارية برد
 بالف ولا برد الف ومو يملها الفان وبرد ان **مجامع النسخ**
 رجل اسير عديس وقصصها بمردا عديس بالعبث وفيلك الامر
 عنده كحب عليه عن مافيلك عنده كحب عليه عن مافيلك عنده
 ويسقط عن ماردان لم يرد وقصص العبد علي فمعهها فان احبنا في
 موه الهالك فادعي العبد في الاصل والبائع الاكبر فالقول
 قول البائع وان اعاد السنة فالسنة منه **الفان ومي لوار**
من ساع عن محمد رجل اسير من رجل جارية عجز من
 الحاكم بن من الوري بماتت وليسي الحاكم كم كان الثمن في
 موه البائع الوري الي الحاكم واكثر واذك وارا البائع اخذ
 الجارية قال محمد البائع يقول للبائع كم كان الثمن فاذا
 ادعي شيئا سال عنه الوري ان كانوا كبارا فان كذبوا في ذلك
 علي دعواه بالله ما يعلمون ان انكم اسير الجارية بذلك وقول
 البائع فان حلف للوري ادعوا اسم الثمن فان ادعوا
 عننا وراى احدا جارية بذلك الثمن حذر الهم احدا الجارية بذلك
 الثمن واعطاه الثمن من جميع المال وان لم يدر ذلك حذر الهم فان
 حلف رد الجارية عليه وان كان فهم كرو واما مال البائع و
 الي ان يحلف علي علمه درهم في حصة زيان الثمن فيها سن ما ادعوا
 البائع الي ما كان حذر الصبر وان كان فهم كرو عديس انطوت
 بهم العبد او كسبت الي البائع الذي يهرج حصره فليس له حلف علي
 دعواه ان طلب ذلك البائع وكذلك اذ لم يكن البيع كحضر البائع
 وادعي العبدان البيع واحلف في الثمن وان ادعي الوري واقاموا
 البائع علي البائع بالبيع بلا شئ من الثمن قال سهادهم ماطلة ولا يحلف
 البائع ويدد عليه الجارية وان كان البائع موه المدعي والوري كحذو
 الشرا اسلموا علي علمهم فان حلفوا بطل البيع وردت الجارية
 علي البائع رجل في يده عديس ادعي رجل ان باع هذا العبد من الذي
 في يده ومن رجل اخر عديس عانه دينار واما الذي في يده العبد
 منه اسير العبد كله منه بالف درهم فبالعبد الذي يحسمه درهم
 وخمس دينار اذا اقام البائع يده علي اقرا العبد الذي اسير
 العبد منه بالعين واما العبد الذي يده علي اقرا البائع ان باعه
 منه بالف واما البائع يده ان باعه بالعين فليس علي العبد
 الا الف ومو يملها من الف الاخرى فقام عن محمد اذا اقرا
 العبد في بعض سزو السلعة مستهلكه فان ابا يوسف كان

دع

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في رجل
 يذبحه بعد ان كان في الجارية فمعه العبد
 خيرا لهم في

يقول

يقول القول قول المشتري ثم كما علمه يرجع وقال اذا كان من ذلك
 سابع من الناس في ماله فقلت قوله قال محمد ما ابا فاضلي
 ان الوري موه ذلك وروي بن ساعه عن ابي يوسف في غير موه
 الصور ان اذا امر العبد في ماله سابع من الناس في ماله لا اصل
 ذلك منه وادعي عليه بيمينه المبيع قال فان قلت انما ارد
 ان ادعي عليه رجوع كسبت فدر صحت عليه باليمين لم يعل
 رجوعه بعد انقضاء مال مضمون سالت محمد عن رجل اسير
 من رجل يوما فقال المشتري اسير يده لعديس ومات
 البائع بعده بليس مملوك وما النوب ومو يملها موه
 وانقطع وصار في يد البائع وبعضه في يد العبد وان لم يكن
 العبد في يد البائع فمعه الفان فان قلنا فليس له خيار
 ان يشاء يمل النوب للمشتري بعديس ومو يملها من العبد
 نصف ما يوصى النوب من العبد لان كل واحد منهما
 حذر وصار حاسبا فقلت لو كان امك احدها ولم يدره وحده
 للامر كان الضمان كله علي الحادس قال نعم وهذا الجواب
 علي قول ابي يوسف **الرجوع** ولو اسير يوسف
 وقصصها واسهلها احدها الا حراما في يد فقال البائع بعد
 النوب بليس درهم وما مال المشتري بعديس درهم ما مال
 محمد ما مال ابي يوسف في حلف كل واحد علي دعوى عاصا
 فيه فان حلفا ما الجارية ان شاء ادعي البيع واحذر بعديس
 وان شاء احد النوب العام ولا سالي من البائع المستهلك
م سال طهم محمد عن ماس قول ابي يوسف فمعه
 اسير يوما وسف قطع وصنع بصفه والمصنف للاجر
 في يده ادعي م احلف في الثمن ما ان شاء البائع اخذ
 هذا المصنف بلا ادعي ولا شئ له عديس وسف له علي الصبوع
 وان شاء تركه واحذر ما عديس المشتري من الثمن قال
 محمد **الخامس** اذا اسير الرجل من اجرة جارية وعديسها
 ومات في يده واحلف في يدها فقال المشتري اسير بها
 منك بالف درهم وهذا المصنف وقال البائع بعديس بالف
 درهم فقلت قول ابي يوسف وابي يوسف عن الجارية علي
 الف درهم وعلي موه المصنف فان كان موه المصنف حسمه
 درهم كان القول قول المشتري في يده الجارية بالف درهم
 ولا يخالقان ويملك الجارية ويبي حصة المصنف في الفان
 وان كان العبد عديس والمحل حالها فانها في الفان عديسها
 جميعا وليس العبد علي العام موهودا وعلي الحاكم حكما ومها

ما لزم المشتري من الجارية
 في حلفه بكونه ثانيا

جاء

منها

يسم

عنه

فلما لم يأتوا بالعلم فاما اذا ادعى احدكما ان يذل السلعة كما يشاء و
ادعى الاخر انه كان عرقها ان كان مدعى العرقين المتشركين في
مهاجرتهم فان عندكم وتكون المتشركين في السلعة يوم مدعتها
لصاحبه وان كان مدعى العرقين البائع فعلى قول ابي حنيفة
وابي يوسف القول قول المتشرك مع عرقه ولا يملكان و
يؤزم المتشركين اليمن الذي اقر به فاما اذا ادعى احدكما ان
يذل السلعة كان لهما وعرقها وادعى الاخر انها كان عرقها
كله ان كان مدعى العرقين المتشركين فانه يعلم السلعة على الثمن
الذي اقر به المتشرك وعلى عرق العرقين فاما كحق السلعة من
الثمن فالقول قول المتشرك مع عرقه ولا يملكان
عندما لم يأتوا بالعلم فاما اذا ادعى احدكما ان يذل السلعة للبائع
وان كان مدعى العرقين البائع فالقول قول المتشرك في
الكل ولا يملكان عندهما وعند محمد في جميع ذلك يملكان
فالقول قول المتشركين انما كان في جميع ذلك يملكان
المتشركين اشتركت في ملكك على انها ما في قولك وعرقها
وقال البائع بيمينك ما اقر فالكسب واما السهم والحد فاعني
قال السهم سهم البائع وان اقام المتشرك يمينه انه اشترى منه بارة
وبان وعشره درهم واما البائع انه باعه بيمينه فالكسب سهم
البائع وان اقام المتشرك يمينه انه اشترى منه بارة وعشره
درهم على انه ما في قولك فوجب حسن فليس واما البائع السهم
انه ما في قولك فوجب حسن فليس واما البائع السهم انه باعه بيمينه
وبان فافا فالكسب سهم المتشرك واما الكسب ان يشاء فله
من الثمن ومودساران ورصف وحسن درهم وقال ابو
سلمان سمعت ابا يوسف يقول في رجل باع طعاما بيمينه
بعشره درهم فقال البائع بيمينك ما اقر فالكسب وقال المتشرك
اشترى منك كذا قال يملكان ويردان وكذلك كل موزون
ولو كان قد ادعى ثوب فقال البائع بيمينه ولم اسم دراعا وقال
المتشرك اشترى ثوبا بيمينه فالكسب قول البائع واما الاصل
عن محمد رجل قال لا احب اسيرت منك فقد العبد بالثمن رواقا
او مهر او نسوفا او رصا سا قال ذلك موصولا وقال المتشرك
له ما اقره قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في الد
نوب والهجرة يملكان ويردان السهم واما المودع والو
صا من القول قول البائع **والدخيل** عند ابي
يوسف وقال محمد القول قول المتشرك **نوع اخر**
في الاصل في الثمن والجل رجل ادعى على رجل انه باع

البائع

بشئ من دارهم

يمينه

ثمنه

في

هنا

بقره الجار به بالغ درهم الى سنة واما المولى الجار به السد الباع
الجار به بالغ درهم فعلى المتشركين البع حاله والنف الى سنة ولو
قال بيمينه بيمينه الا في درهم الى سنة سبعتين كل سنة الف وقال
البائع بل بيمينه بالغ درهم الى سنة سبعتين كل سنة الف فاني اجعل
الثمن على المتشركين العرقين واما حرقها الف الى سنة سبعتين
في كل سنة ثلث الف وهذه الثلث المودع الى السنة من الفين
مودعي في السنة الاولى ثلث له وسدس الف درهم عان عانه و
ثمنه وثلثين وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا
لودي ثلث الف وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا
رجل انه باعه هذا الثوب عانه وشار الى خمسة اشهر كل شهر عشرين
درهما الى عشرة اشهر كل شهر خمسة قال ان كان رب الثوب
وامام السنة على فله حسن واما حرقها بيمينه فله وقرن غم
الثمن من امانه كل شهر عشرين واما حرقها مدعى عليه بيمينه كل
شهر ما دفع الى المدعى في شهر الاول خمسة اقره بها المدعى عليه
وحسنه عشرين من دعوى المدعى من فله الحسن الذي اشترى ما
لنسه وكذلك في الشهر الثاني والثالث واما حرقها بيمينه اشهر
درهما خمسة عشر حكم اقرار المدعى عليه وقرن واربعون حكمه
الموكلة بالسنة فاما اذا حذر ذلك لحي من الحسن الذي اقام عليه
عليها السنة خمسة ما حذر ذلك في الشهر الرابع حكم السنة واما حرقها
اخرى البقاء الشهر الرابع باقرار المدعى عليه واما في بعد ذلك اقر
في كل شهر خمسة حتى يتم امانه على الاجل الذي اقام المدعى عليه
السنة وروى عن ابي يوسف بخلافه فله امانة يقول الحسن
البي اقام المتشرك السنة من امانه الى زعم المدعى انما له على
المتشرك ما فعل الحسن على الاجل الذي اقام المتشرك
ليبينه بيمينه فيكون زعم المدعى فافضلي بيمينه بيمينه
الحسن في كل شهر لان مدعى العرقين من امانه كلها مملكون
مدعيها من بعد الحسن عشره وقد عرفت حسن من امانه على
دعوى المتشرك على اقلها فاحل المدعى في الشهر الاول خمسة
المدعى مقدرا بها واما حرقها من الحسن الفاضل عا دكرنا
انه ادعى العرقين من امانه كلها مملكون مدعيها من الحسن
الفاضل ما حذر خمسة عشر خمسة اشهر فله خمسة وعشرين
مضى هناك خمسة وعشرون ما حذر معا في كل شهر خمسة فله
الاسبق في عشرة اشهر قال محمد وما ذكر من الجواب فله
في الثوب والعبد والدار بخلافه في خمسة درهم في خمسة اشهر
في كل شهر عشرين واما حرقها السنة ان عليه حسن

الجار به

في سنة

درهم
واما حرقها بيمينه وان لم يدعى
على بيمينه اذ اشترى له في دارهم

عليها

بيمينه

فله

عشره اشهر في كل شهر خمسة فما لان فاصلي عليه يدعي الالف
 اعدى عامه درهم في شهر واحد وبقية اشهره في شهر واحد
 على رجل اي بعث منك هذا الثوب عامه درهم يودها الى عتق
 اشهره في كل شهر عشره واما المدي عليه سنة ان اسيراه منه بشرين
 درهمين في شهرين شهر في كل شهر ثلثه عالمي اقل منه النافع على وقتل
 الفتن واقتل سنة اشهر في كل شهر ثلثه عالمي اقل منه النافع على وقتل
 ربع كل شهر في خمسة اشهر ثلثه في كل شهر باقراة واما درهمين
 الاربعين الذي ادعاه النافع وقتلا على النسيب ما اذا خدمته
 خمسة عشر فمدني من الاربعين الفاضله خمسة ما خدمته في
 الشهر السادس وثلثه اخرى فداقرها اشهر في م ما خدمته بعد
 ذلك كل شهر ثلثه في النافع في امانه ما خدمته في عشرين شهر
 على الاجل الذي امام اشهر في علمه السنة وعلى فاسس ماري
 عن ابي يوسف في الحمله الاولى يقول فقول السوراني امام
 علمه اشهر في السنة من جميع امانه التي ربحها امانه على اشهر
 فاجعل النسيب على الاجل الذي امام علمه اشهر في السنة في
 ك اربعون بدينه اعد على علمه فافضلي بدينه اربعه من هذه الا
 ربعين في كل شهر لا تدعي العشر في كل شهر من امانه كلها فكل
 مدعيها من هذه الاربعه اربعه في كل شهر فافضلي له بذلك ثلثه و
 افضلي له من النسيب الذي اشهر في مدينه في كل شهر ثلثه واما
 خدمته من امانه في كل شهر سبعه في عشر اشهر في كل شهر ثلثه
 الى عام امانه يليون لتوفيه في عشر اشهر في كل شهر ثلثه في كل
 اشهر اعد في عشرين شهر اعلى الاجل الذي ادعاه اشهر في
 مال محمد لا جعل اشهر من امانه الا واما من امانه كلها ولا النسيب
 في الحمله السابعة من امانه كلها الا بدينه ان النافع لو قال بعثه بالبين
 بالثاني الى حاله وبالثاني الى شهره وقال اشهر في اسيراه بالثاني الى
 شهرين واما ما جعله النسيب الى اخدمته الف الساعه وانف الى
 شهرين مال مساحنا وعلى فاسس قول ابي يوسف يجعل
 الالف الموحى الى شهرين من الالف من العقد والناظر فيجعل
 جسمه حاله وجميعه الى شهر والناظر الى شهرين واما النسيب
 مال محمد من حسن في رطلين بدينه بدينه واشهر في الفتن
 فقال اشهر في اسيراه بدينه بدينه بدينه درهمين درهمين درهمين
 شهر اعلى ان يودي في كل شهر عشره درهمين واما النسيب قال
 محمد فقول شهادتها واما هذا النافع من اشهر في سنة اشهر في كل
 شهر عشره واما النسيب ربع سبعه وارضاهم ما خدمته في
 كل شهر درهمين وارضاهم التي ان يمد له ماله رجل امام سنة

على الاصل في هذه النافع
 على النافع في هذه النافع

في هذا الكلام

الفقه

وقال في النافع في هذه النافع

على

على رجل انه اسير من هذا الثوب خمسة عشر درهم الى شهر واحد
 في الذي يدعي الثوب سنة اذ نافع بدينه هذا الثوب بعثه في
 حاله قال بدينه الثوب وله خمسة عشر درهم الى شهر واحد لو قال
 بعثك هذا الثوب بالن حاله واما مدينه واما امام اشهر في اشهر
 هذا العبد مع هذا العبد الا في بالثاني الى سنة امانه بالثاني الى سنة
نوع آخر في الاصل في هذه النافع في الفتن وارضاهم مساهله
 الا حلاف في الفتن وادوات الا حلاف في النافع وقال اشهر في
 اشهر في منك هذا العبد بالثاني درهمين وقال النافع لا بل بعث
 منك بالثاني درهمين ملاكوا امانه كان في يد النافع او في يد اشهر
 او كان العبد في يد الثالث مان كان في يد اشهر في ملاكوا امانه
 النافع للمشترى العبد ملكي لم ابعه منك واما بعثك الحاربه بالثاني
 درهمين وفي علمك الف درهمين عن الحاربه وفي هذا الوجه الالف لازم
 على اشهر في والعبد سالم ثلثه وكذلك ان يقع على وجوب
 الالف علمه ولكن اجتناب في حمله ولا حلاف في اجتهاد في مثل هذا
 لا يفر من مال للاحرك على الف درهمين من ثمن مائة واما
 للاحرك لا بل من فرض وان قال النافع للمشترى العبد ملكي ما
 بعته منك واما بعثك الحاربه بالثاني درهمين وكره قول الحمله في
 كتاب الاقرار في موضعين واجاب في احداهما ان يقول في
 العبد قول النافع وادخلت النافع على العبد احد العبد ولا
 شئ للمشترى واجاب في موضع الاخر ان يبيع النافع وان كانا
 في يد النافع فاحواب منه على الفاضل الذي ذكرنا فاما اذا كان في
 يد اشهر في وان كان العبد في يد الثالث ان صدق صاحب
 اليد اشهر في مما قال امر بالسليم اليه في الحكم فانه ما ذكرنا فاما
 كان العبد في يد اشهر في وان قال صاحب اليد العبد ملكي فالقول
 قوله مع الفتن ولا شئ على اشهر في وان قال صاحب اليد
 العبد للنافع امر بالسليم اليه والحكم منه بعد ذلك ما ذكرنا فاما اذا كان
 في يد النافع وان كان اشهر في قال اشهر في منك هذا العبد
 مع هذه الحاربه بالثاني درهمين وقال النافع بعث منك هذه الحاربه
 لا غير بالثاني درهمين فاحواب في هذه الحمله على الفاضل الذي ذكرنا
 في الحمله اعمده **في النافع** رجل اسير من رجل يحفظ
 من الحاكم حاربه بدينه من الورق مائة ولسي الحاكم كان الفتن
 في صم النافع الورق وانكر ذلك ما اذا النافع اخذ الحاربه قال محمد
 النافع يقول للنافع كم كان الثمن ما اذا ادعى شئ سأل عنه الورق
 ان كانوا كذا فان كذب في ذلك فلعنهم على دعواه بالله ما يعلمون ان
 انكم اسير الحاربه بذلك يقول للورق ادعوا اثم الفتن فان

من الحاربه

على

في هذا

في هذا الكلام

باب في البيع بالثمن

ادعوا ثمن حلف البائع القاصي فان حلف رد اوسع وان كانت الدرة
صغارا بطر القاصي لهم فان ادعى البائع عسا وراى الباعثي احدى الحاربية
بذلك الثمن حذر الله استخلف البائع ما كان الثمن اقل من حلف
رد الحاربه عليه وان كان ثمن كبير فوجعا قال البائع واني ان حلف
على علمه لزمه حصة ربه بالثمن مما سن ما ادعاه البائع الى ما كان
حذر الصغير وان كان منهم كمار غيب انطرت لهم الثمن او
كتب الى القاصي حذر به لبيحته على دعواه ان طلب البائع
ذلك وكذا ادله بغير البيع كحضر العاصي وادعى العوديان البيع
واختلفا في الثمن وادعا اشترى من اخر جازا بغيره وقصده هو
جوع فيه احدى اشترى ثوبا فقال البائع لعنك بعد الكراب على ان
فيه عشرة اشواب عانه وقال اشترى اشترى على ان فيه احدى
عشر عانه وادرك كل واحد منها صاحبه فالباقي حلف البائع على دقوى
اشترى ما ان بكل ثمن ما ادعاه اشترى وان حلف رد اشترى
الكراب ولم حلف اشترى فان اختلفا في وصف من اوصاف
البيع فقال اشترى اشترى منك هذا الجيد على انه كان ساو
قال على انه حمار وقال البائع لم اشترط لك شيئا فالقول قول
البائع ولا يخالفان ومما اذا اختلفا في حصة الثمن وهو دين
بفان وادعا قال لعنك هذا العبد بالف درهم وقال اشترى اشترى
منك هذه الحاربه بحسن دينار فلا سنة لها حلف كل واحد
منها على دعوا صاحبه وان اقاما البيهة بقصى بالعدد من عندهم
جميعا بقصى على البائع سبع العبد والحاربه وبقصى اشترى بالدين
درهم وحسن دينار ولو مال لعنك هذه الحاربه عانه دينار وقال
اشترى اشترى بها بحسن دينار فاما جمعا السنة فالبيهة سنة
البائع ولو مال اشترى بعقني مع هذه الحاربه ووصيفا بحسن
دينار وقال البائع لعنك الحاربه وهدى عانه دينار فاما جمعا
السنة فانه لعنك سنة كل واحد منها مما ادعى من اثبات الديان للعلم
فعل سنة البائع في اثبات الديان في الثمن بموصفي على اشترى
عانه دينار وللعنك سنة اشترى في اثبات الديان في البيع بموصفي
على البائع بالحاربه والوصف قال محمد في **الجامع** رجل اشترى
من رجل عتدا بالف درهم ومعه ووصف البائع لاشترى عبدا
اخر وسلك اليه فمات احد العتدين في اشترى بدينار البائع بالعتد
فقال البائع لم ابيعك هذا العبد الذي ماتت ماله العبد ومبيته
منك وقال اشترى لا بل هذا الذي هو الذي اشترى منك بالدين
درهم ولا سنة لواحد منهما كان القول قول البائع مع عتده وادعا
رجع فيه كان اشترى ان يرجع على البائع بالثمن الذي بقد

ادعوا ثمن حلف البائع القاصي فان حلف رد اوسع وان كانت الدرة صغارا بطر القاصي لهم فان ادعى البائع عسا وراى الباعثي احدى الحاربية بذلك الثمن حذر الله استخلف البائع ما كان الثمن اقل من حلف رد الحاربه عليه وان كان ثمن كبير فوجعا قال البائع واني ان حلف على علمه لزمه حصة ربه بالثمن مما سن ما ادعاه البائع الى ما كان حذر الصغير وان كان منهم كمار غيب انطرت لهم الثمن او كتب الى القاصي حذر به لبيحته على دعواه ان طلب البائع ذلك وكذا ادله بغير البيع كحضر العاصي وادعى العوديان البيع واختلفا في الثمن وادعا اشترى من اخر جازا بغيره وقصده هو جوع فيه احدى اشترى ثوبا فقال البائع لعنك بعد الكراب على ان فيه عشرة اشواب عانه وقال اشترى اشترى على ان فيه احدى عشر عانه وادرك كل واحد منها صاحبه فالباقي حلف البائع على دقوى اشترى ما ان بكل ثمن ما ادعاه اشترى وان حلف رد اشترى الكراب ولم حلف اشترى فان اختلفا في وصف من اوصاف البيع فقال اشترى اشترى منك هذا الجيد على انه كان ساو قال على انه حمار وقال البائع لم اشترط لك شيئا فالقول قول البائع ولا يخالفان ومما اذا اختلفا في حصة الثمن وهو دين بفان وادعا قال لعنك هذا العبد بالف درهم وقال اشترى اشترى منك هذه الحاربه بحسن دينار فلا سنة لها حلف كل واحد منها على دعوا صاحبه وان اقاما البيهة بقصى بالعدد من عندهم جميعا بقصى على البائع سبع العبد والحاربه وبقصى اشترى بالدين درهم وحسن دينار ولو مال لعنك هذه الحاربه عانه دينار وقال اشترى اشترى بها بحسن دينار فاما جمعا السنة فالبيهة سنة البائع ولو مال اشترى بعقني مع هذه الحاربه ووصيفا بحسن دينار وقال البائع لعنك الحاربه وهدى عانه دينار فاما جمعا السنة فانه لعنك سنة كل واحد منها مما ادعى من اثبات الديان للعلم فعلى سنة البائع في اثبات الديان في الثمن بموصفي على اشترى عانه دينار وللعنك سنة اشترى في اثبات الديان في البيع بموصفي على البائع بالحاربه والوصف قال محمد في الجامع رجل اشترى من رجل عتدا بالف درهم ومعه ووصف البائع لاشترى عبدا اخر وسلك اليه فمات احد العتدين في اشترى بدينار البائع بالعتد فقال البائع لم ابيعك هذا العبد الذي ماتت ماله العبد ومبيته منك وقال اشترى لا بل هذا الذي هو الذي اشترى منك بالدين درهم ولا سنة لواحد منهما كان القول قول البائع مع عتده وادعا رجع فيه كان اشترى ان يرجع على البائع بالثمن الذي بقد

الذي هم

استخلف

كان

ادعوا ثمن حلف البائع القاصي فان حلف رد اوسع وان كانت الدرة صغارا بطر القاصي لهم فان ادعى البائع عسا وراى الباعثي احدى الحاربية بذلك الثمن حذر الله استخلف البائع ما كان الثمن اقل من حلف رد الحاربه عليه وان كان ثمن كبير فوجعا قال البائع واني ان حلف على علمه لزمه حصة ربه بالثمن مما سن ما ادعاه البائع الى ما كان حذر الصغير وان كان منهم كمار غيب انطرت لهم الثمن او كتب الى القاصي حذر به لبيحته على دعواه ان طلب البائع ذلك وكذا ادله بغير البيع كحضر العاصي وادعى العوديان البيع واختلفا في الثمن وادعا اشترى من اخر جازا بغيره وقصده هو جوع فيه احدى اشترى ثوبا فقال البائع لعنك بعد الكراب على ان فيه عشرة اشواب عانه وقال اشترى اشترى على ان فيه احدى عشر عانه وادرك كل واحد منها صاحبه فالباقي حلف البائع على دقوى اشترى ما ان بكل ثمن ما ادعاه اشترى وان حلف رد اشترى الكراب ولم حلف اشترى فان اختلفا في وصف من اوصاف البيع فقال اشترى اشترى منك هذا الجيد على انه كان ساو قال على انه حمار وقال البائع لم اشترط لك شيئا فالقول قول البائع ولا يخالفان ومما اذا اختلفا في حصة الثمن وهو دين بفان وادعا قال لعنك هذا العبد بالف درهم وقال اشترى اشترى منك هذه الحاربه بحسن دينار فلا سنة لها حلف كل واحد منها على دعوا صاحبه وان اقاما البيهة بقصى بالعدد من عندهم جميعا بقصى على البائع سبع العبد والحاربه وبقصى اشترى بالدين درهم وحسن دينار ولو مال لعنك هذه الحاربه عانه دينار وقال اشترى اشترى بها بحسن دينار فاما جمعا السنة فالبيهة سنة البائع ولو مال اشترى بعقني مع هذه الحاربه ووصيفا بحسن دينار وقال البائع لعنك الحاربه وهدى عانه دينار فاما جمعا السنة فانه لعنك سنة كل واحد منها مما ادعى من اثبات الديان للعلم فعلى سنة البائع في اثبات الديان في الثمن بموصفي على اشترى عانه دينار وللعنك سنة اشترى في اثبات الديان في البيع بموصفي على البائع بالحاربه والوصف قال محمد في الجامع رجل اشترى من رجل عتدا بالف درهم ومعه ووصف البائع لاشترى عبدا اخر وسلك اليه فمات احد العتدين في اشترى بدينار البائع بالعتد فقال البائع لم ابيعك هذا العبد الذي ماتت ماله العبد ومبيته منك وقال اشترى لا بل هذا الذي هو الذي اشترى منك بالدين درهم ولا سنة لواحد منهما كان القول قول البائع مع عتده وادعا رجع فيه كان اشترى ان يرجع على البائع بالثمن الذي بقد

وادرجع اشترى على البائع بالثمن رجع البائع على اشترى بغير
العتد الذي ماتت به ولكن هذا كله بعد ان يخالف حلف البائع
بالثمن لم يثبت هذا الثمن فادخل حلف اشترى الثمن بموصف حقه فيرجع
جمع فيه وحلف اشترى بالثمن ما اشترى منه الذي ماتت وادخل
رجع بالثمن على البائع وفي **الظاهر** فلو لم يجد اشترى با
لعتد عتدا ولكن اراد البائع الرجوع في الهبة وقال احيى موافق
واكد اشترى فالقول قول البائع **م** ولو كان اشترى احدى
ماله درهم والاخر عانه دينار كان كل واحد منها صفة على حدة وثنا
بعضا فمات احدى عتدهم جازا بالثمن بالعتد واختلفا في
سنة فقال البائع بعتد الف درهم وقال اشترى لا بل ما كان
له ان يرون بالعتد ولا يخالفان وكذلك يكون القول قول
اشترى في ثمن الهالك عتدا في حصة واني يوسف مع عتده
وعتد محمد بخالفان ويرد اشترى معه عتد وكان على البائع
رد الثمن جميعا ولو كانا حسن والعتد خالفان رد اشترى العتد
العتد بالثمن الذي ادعاه من غير مخالف حصول ما هو العتد
من الخالف ومما القصد في المردود ولسبب الرد وخالف ويرد
في الباقي ويرجع اشترى على البائع بالثمن جميعا في **الظاهر**
ادعا اشترى عتدين ومعهما فمات احدى عتدهما واختلفا في الثمن ما
للعنك لاشترى مع العتدين الا ان يشأ البائع ان يحد احيى ولا
يحد مما يدعى من الديان من ثمن العتد شيئا ان يحد ما يحد
اشترى ثمن العتد فحسد لا حلف اشترى وحي يوارس ساق
عن محمد رجل باع من اخر ثوبا وما فقصه حتى اختلف فقال
البائع لعنك على ان سنة في سبع وقال اشترى اشترى على ان سبع
في ثمان فالقول قول البائع مع عتده وفي **الظاهر** من **هنا**
ادعا اشترى من اخر ثوبا وقال اشترى اشترى منك ثمانية على انه
حمان ادراج حمان فهو سبع في سبع وقال البائع لعنك ثمانية ولم
اشترى الدراج فالقول قول البائع في قول اي يوسف ويحد ولو كان
اشترى قال اشترى على انه ثمان كل دراج درهم وقال البائع لعنك
ثمانية واسم وزاعا فالقول قول اشترى وبخالفان وسدادان
على قولها قال عثمان سالت محمد عن رجل له احمسة ساو
الثا ومها فقرب ساو الذي ما اشترى اقل منه الى احمه بعينه الا
في درهم ثم اختلف فقال البائع لعنك العتد وقال اشترى
انما وقع الشرا على الاصل فقال اشترى اشترى اشترى عن محمد
رجل اشترى ثوبا موصفا بكذا ادراجا ومعه من اشترى اشترى
ودفعت الدراج من الموصف للاخر واختلفا في جدار ما موصف وما

فلح بغيره

دوره

بأنه كان

بأنه كان

بأنه كان

ذهب فان كان ما مضى فاعادنا ويراوا وان كان مبهلا قال قول
 قول امثري في ماس قول اي حشد وقال محمد بن محمد بن
 امثري مثل ما اخذ من العن والدول قد جوله وفي نوادر سر عن
 ابي يوسف رجل اشترى من اخر سر جامة اخلفا فقال البائع لعنه
 بعد ركابه وقال امثري لابل مع ركابه واسير فاعادنا اخلفا فوضه
 فقال البائع لعنه بعد ركابه وفي نوادر سر وفي نوادر سر
 ن وسردان وفي نوادر سر وفي نوادر سر وفي نوادر سر
 من رجل كناه عماره درهم ثم اخلفا فقال امثري اشترى منك
 رعه الارضين وقال البائع اخلفا عليك الكتابه التي عليها قال يدطري
 الغالب من العن فاما كان الغالب جعلته بابه وكذا في هذا
 الشرا لا حقه والخطي والخطي وكذا في الشرا في الخطي مع الخطي
 الى الغالب وفي النكاح اذا اخلفا في النكاح والكراب والراو
 والما وكذا في النكاح وفي النكاح وفي النكاح وفي النكاح
 على ان في النكاح لم يخذ قال ابو يوسف وقال ابو حنبله في رجل
 اشترى عدا بالث درهم ووضه وبعد العن ثم ادعى امثري انه
 كان مع العبد امه بعينه في البيع وحمد البائع ونك قال قول
 البائع ولا يرد شيئا من العن ان كلف بالث ما عده من الا
 مة مع العبد وفي نوادر سر عن ابي يوسف اذا مال الرجل
 بعن بعنه فقد العبد بالث درهم واما المنة وقال المذني
 في اشترى منك وهذا العبد للاح بالث درهم واما المنة فام
 اجمعها جميعا ولو قال امثري اشترى منك هذا الحماره وقال
 البائع بعث هذا ووضه منك بالث درهم واما المنة فام
 جعل عليه الا بالث للعبد الذي اقام عليه البائع منه ان عده بالث
 واجعل عليه خمسة للعبد الاخر قال وكان ابو حنبله في رجل
 اذا قال امثري اشترى منك بالث درهم واما المنة وقال
 البائع بل بعث هذا ووضه بالث درهم وقال زفر قوله لا اول
 احب لعن اسيرت منك طعن الحاربه واسيرت بالث درهم واما
 على ذلك منه وفيهنا سوا وقال البائع بعث الام ووضه بالث
 درهم فان ابا حنبله كان يقول ما عده بالث وخمساه ثم رجع و
 قال با حنبله جميعا بالث درهم **وعنه** في رجل اشترى من
 اخر ثوبا ثم قال امثري بعد ذلك اشترى منه درهم وقال البائع لعنه
 بلذا اخلفه بعينه والدول قول امثري وفيه انصار رجل اشترى
 من اخر حاربه ووضهها ثم اخلفا في العن والدول قول
 امثري مع حنبله الا ان يرعى البائع ان ما حاربه بعينه
 ولو كان لها زوج لوفد اسيرها جميع وطه من الرد لسبب الاختلاف

كنايه

في نوادر سر
 في نوادر سر
 في نوادر سر

في نوادر سر
 في نوادر سر
 في نوادر سر

في العن من قبل ان يرد اعز له عنت وفيه انصار رجل اشترى عدا ووضه
 رعا عنه بعد ما مضى ثم اخلفا في العن من الرد لانه قال ابو حنبله
 الدول قول امثري ولا يسبل للبائع على العبد وان رضى ما خضع
 وكذا في نوادر مال البائع بعنه بدارك طعن وقال امثري اسيرت
 ما من طعن ردا لعنه على البائع ووضه امثري نصف فمده يوم مضى
 كلف كان وضا العن من حنبله امثري او من حنبله اخلفا او
 من عنت جعل اخلفا **في نوادر سر** اذا اشترى الرجل من اخر حاربه بالث
 درهم ولم يرد العن حتى ماتت الحاربه ثم اخلفا فقال البائع ما من
 الحاربه في يد امثري وقال امثري لابل ما من يد البائع والدول
 للمثري ووضه نوادر **في نوادر سر** عن ابي يوسف في البيع اذا كان
 مبهلا كل شئ اخر امثري انه اشترى من اخر حاربه بالث درهم ووضه
 بملاكه واسيرها وورن بالعبد قال قول امثري وكل شئ ليس
 بعن ووضه البيع بملاكه او اسيرها وورن بالعبد لم يرد
 رعا **في نوادر سر** في البيع بملاكه او اسيرها وورن بالعبد لم يرد
 هذين العبدين وقال امثري اشترى منه هذا العبد ووضه اخر
 ووضه منه فام ان اخلفا على احد فهو بيع ولا يرد البائع على
 الاخر **في نوادر سر** في دعوى البيع مع دعوى الاعاق في رجل
 ادعى على الاخر اني بعث منك هذا العبد الذي عدى بالث درهم و
 اعقبت است امثري وقال امثري ما اشترىه وما اعقبت فان
 مام البائع منه سمعت منه على الشرا والعن وان لم يكن له منه
 وطلب من القاضي ان يخلص امثري حله او لا على دعوى العن
 والشرا فان حلفه على دعوى الشرا لا يخلصه على دعوى العن بعد
 ذلك ولكن يعلق العبد على البائع حكمه اذ ان ما عده بالث
 وكان ولا العبد موقوف فافدا اخلفا على دعوى الشرا وان يخلص
 على دعوى الشرا حتى صار مديرا بالشرا الا ان يخلص على دعوى العن
 وان يخلص يثبت العنق من وجه وكان ولا العبد وان يخلص
 لم يثبت العنق وكان العبد موقوف لمثري فذا اذا كان العبد من
 يد البائع وان كان العبد في يد امثري وباني الحمله كالهيا فان
 اقام بيته على ذلك سمعت منه على الشرا ولا يسمع منه على
 العن عند ابي حنبله بخلاف الفضل الاول وان لم يكن للبائع
 بيع منه يخلص امثري على دعوى الشرا فان حلف لم يخلص على
 دعوى العن وعلق العبد على البائع حكمه اذ ان ما عده بالث
 موقوفا وان يخلص عن دعوى الشرا يثبت الشرا باقراره
 يخلص على العن بعد ذلك واذا ادعى على عنت اني بعث منك
 هذا العبد عماره دساروا عده امثري وقال امثري اشترى

في نوادر

في نوادر

منك بالذم ودرهم وما اعطاه فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف
 انكسر على الحق اولا فلا يسئل بحلفها سبب اخلافها في
 حلفي الثمن فان نكس العتق وشروط المالك وكان العتق
 في الثمن قول اكثر مع عتق من حلف اكثر من الله لغيره
 بالذم ودرهم كما يدعي وان حلف على دعوى العتق لم يثبت فلاك
 العتق ودعاؤه معني لان وسد الثمن اكثر من ان يكون له لزمه ما
 دسار وكان العتق مملوكا فان حلف حلف الداع بعد ذلك بالله ما
 بعت بالذم ودرهم كما ادعاه اكثر من ان يكون له لزمه وان حلف
 فمع ان في العتق سبب المالك اذا طلب او طلب احد
 ما نكسر العتق جوا ويكون ولا العتق موقوف فان عاد اكثر من
 الى الدفعة فان الولاية بعد اكله قول ابي حنيفة وابي يوسف
 واما على قول محمد بن سنان المالك وحلف اكثر من الله ما
 سريته عامه دسار وحلف الداع بالله ما بعت بالذم ودرهم وانها
 نكس عن الثمن لزمه دعوى صاحبه وان حلفا حلف اكثر من
 على دعوى العتق بعد ذلك فحلف اكثر من الله ما اعطاه فان
 نكس ثبت العتق وقسم القاضي العتق على القيمة وان حلف
 صاحب القاضي العتق وصار العتق اول دعوى في حلف الحلف
 ان كان اخلافها قبل مدفن اكثر من العتق او بعد واختلفت
 الناطقي رجل اسري عداوا اخلاف الثمن فحلف كل واحد منها
 بعد فقال الداع ان لعمري المالك فهو وقال اكثر من ان اسريه
 الا بحسبه فهو حلف لا لزم ولا يعق العتق ولزمه
 من الثمن ما اقرب به **وفي الزيادة** رجل ادعى على رجل
 ان يبعث منك بعد العتق الذي عتقه عامه دسار واعطاه انك
 وقال اكثر من ان اسريه الا بعت بحسبه ودرهم وما اعطاه فان على
 قول ابي حنيفة وابي يوسف حلف اكثر من الله ما اعطاه العتق
 ولا يسئل بحلفها سبب اخلافها في حلفي الثمن وحلف
 اكثر من على دعوى العتق اولا فان نكس ثبت العتق من
 جهة اكثر من فحلف وقسم القاضي العتق على القيمة وان حلف
 القاضي العتق وصار العتق كرا وسوى في حلف الحلف ان كان
 اخلافها قبل مدفن العتق او بعد واختلفت الناطقي رجل
 اسري عداوا اخلاف الثمن فحلف كل واحد منها بعت فقال
 الداع ان لعمري المالك فهو وقال اكثر من ان اسريه الا بحسبه
 فهو حلف لا لزم ولا يعق العتق ولزمه من الثمن ما اقرب به بالله
 ما اسريته القل عامه دسار ولقد اسريته العتق بحسبه ودرهم
 فان نكس حلف الراسي القل عامه دسار وميت العتق بحسبه

وقد استوفيت
 في كل ما سئل
 في كل ما سئل
 في كل ما سئل

درهم

درهم واما العتق الذي ادعى الشري عنه الى ملك الباع وعتق بعد
 العتق على اكثر من وعتق العتق المالك الباع عتق ابي حنيفة وعلى
 قول ابي يوسف عتق كل العتق على اكثر من والولاية وان حلف
 على العتق ادعى العتق من جهة فليس له ان يحلفها سبب اخلافها
 فاما حلفي الثمن وسد الثمن اكثر من حلف بالله ما اسريته
 عامه دسار ولقد اسريته حلفي الثمن سريته بعت بحسبه
 ودرهم فان نكس لزمه الشرا عامه دسار وكان العتق مملوكا وان حلف
 حلف الداع بالله ما بعت بعت بعت بحسبه دسار بهم ولقد بعت كله
 عامه دسار فان نكس ادعى العتق عن احد العتقين وعتق ذلك
 العتق على الباع بم الأعتاق عتق ابي يوسف لا كرس ما ادعى
 احد العتقين على الباع عتق العتق الاخر عامه وعتق ابي حنيفة
 الاعاق بخبري فعي العتق الذي بعت به السبع بين امضا
 العتق وسن السبع فان اختار اكثر من العتق عاد العتق المالك
 الى ملك الباع وعتق عامه للاحلاف حكم اقرار السابق فلا عامه
 على العتق للاحلاف العتق الذي ادعى السبع عتق ولا العتق
 الذي عاد الله حكم السبع وان اختار اكثر من العتق كان له
 ان يبعث العتق بعت بعت فان كان الجلس مملوكا وكان في
 السبع عتق بعت بعت بالعتق هذا اذا حلف الباع وكل عين
 الثمن فاما اذا حلف بالقاضي بعت العتق العتق الذي ادعى
 على السبع فاما اذا طلب احد هاتين العتقين الى ملك الباع وعتق
 العتق عامه بحسبه عامه بعت عامه بعت عامه بعت عامه بعت
 وابي يوسف فاما على فاس قول محمد بن سنان المالك وحلف
 العتق وحلف اكثر من اولا لم حلف الباع على كوماتنا وانها
 نكس عن الثمن لزمه دعوى صاحبه وان حلفا حلف اكثر من
 على دعوى العتق لما مر بعد اكله اذا اخلاف قبل مدفن العتق
 واما اذا اخلاف بعد مدفن العتق وباع الحلف حالها حال
 في الكتاب الجواب كما وصفت لك قبل العتق الا حصة
 واحدة انه لا حصار لثمنك فمنا سن العتق والامضا في
 العتق الذي ادعى الشري فيه ولكن ليس في العتق بعت
 فاما قال مشاكنا وطنا فصيل اجري انه اذا مدفن اكثر من
 بعت القيمة من العتق لا بعت في بشي وان كانت القيمة من
 حلفي الثمن وكان لها فصيل على الثمن **وفي الحاشية**
 رجل اسري عدا ما سئل الحلفا فادعى رجل ان الغلام كان له
 اعطاه منه سنة فان القاضي لسبب الحلفا عتق العتق على الملك
 فان اقام البينة على الملك عتق العتق عامه باقرار وان لم يكن

هذا الذي سئل في
 العتق الذي سئل في

ادخلت به
 دسار به

العتق

فصل

نها

بينه يستلزم المشتري على دعوى الملك والولاة **نوع**
 في الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد قال
 محمد بن واذا اشترى الرجل من آخر حاربه بالثمن درهم ووقع بها
 ثم قال لا البيع قال قيام الحاربه حتى تحت لها قال ثم اختلفا في مقدار
 الثمن فقال المشتري كان الثمن الف درهم ولي عليك انما البيع
 الف درهم وقال البائع كان الثمن خمسمائة وعلى ان اراد عليك
 خمسمائة انما المشتري ولا يسهلوا احد منهما ذكر انهما في الثاني و
 الله اعلم **الفصل الثاني عشر**
 في الزيادة في الثمن والمكثن وارادوا في الخط والابرار عن الثمن
 وفي قضية الثمن بعد العقد في النوع على النوع في نوع في الزيادة
 المكون في البيع كل زمان يولد من بعض المبيع كالولد
 من الثمن هو مبيع فان حدث قبل العقد كان لها حصه من
 الثمن على اعتبار العقد فان ورد العقد على الاصل والزيادة
 بان قسم الثمن يوم العقد وعلى الزيادة يوم العقد فان حدث
 قبل الزيادة بعد العقد كانت مبيعة معها ولا حصه لها من
 الثمن الاصل واذا ورد العقد على الاصل والزيادة قسم الثمن
 على الاصل والزيادة تعتبر في الاقسام مع الاصل يوم العقد
 ومع الزيادة يوم العقد ولو اختلف البائع والمشتري في المبيع
 قبل العقد سوط حصه من الثمن لغير الثمن على مع الاصل يوم
 العقد وعلى مع الثمن يوم الاستهلاك ولو استهلك البائع انما يطلب
 حصه على ما بينا ولا حاربه للمشتري في قول ابي حنيفة وقال ابو
 يوسف في حاربه له الكتاب ولو اشترى ارضا وتخلوا والمشتري
 ان تخلد ثم استهلك البائع الثمن فان عند ابي يوسف ما وجد الثمن
 حصه من الحاربه وعند محمد ما وجد الثمن والحكمة حصه من الارض
 وسواء ادا كانت الارض لساوي الثمن والمير لساوي الثمن والحكمة
 لساوي الثمن فان عند ابي يوسف لغير الثمن على الارض
 والتخلد ثم ما اصاب الحاربه تقسم حصصين فقسط الربع وعند
 محمد بقسم بلانا فقسط الثلث **الفصل الثالث** في الزيادة
 المشتري وطاعه بان الزيادة في الثمن والمكثن صحيح الثمن والمكثن
 باصل العقد ويجعل كان مضمنا من الاصل او زيدا على الاصل
 والزيادة وسواء في مسائل منها اذا اشترى عشرة من الثمن
 حاربه درهم فزاد البائع بعد العقد ثوبا اخر ثم اطلع على عند
 في احد الثياب ان كان قبل العقد فاعلم في حاربه ان
 شأ جميع الثمن في جميعها وان شأ رضى بها وان كان بعد العقد
 فله ان يبرء المبيع حصه من الثمن ان كانت الزيادة في حاربه

نحوه

في الثمن

وكذلك

وكذلك لو زاد المشتري البائع عشرة دراهمه ومنها اذا اشترى عبدا
 حاربه درهم زاد المشتري رطلا من حاربه البائع صححت الزيادة في
 المبيع باخذ العقد فيفسد البيع عند ابي حنيفة وقال لا يبرء البائع
 بان ملاك البيع وعلى هذا الخلاف اذا باع ذنبا بدينار ووقع
 بدينار فزاد احداهما صاحبه بعد العقد شيئا اخر فعلى ذلك صاحبه
 فان كان حاربه سوا كان المبيع فاعلمه فاعلمه على قوله اوله يكن
 وهذا مذهب علماء النكاح وعند من لا يبرء الاصل والزيادة
 حتى لا يبرء غنا ومكثن وانما يبرء بغيره مبتدأ حتى لا يبرء الا بالسلام
 والسلام وقال الشافعي في لا يبرء الاصل والزيادة في مذهب علماء
 النكاح وشرط صحة الزيادة من المشتري في الثمن في طاهر الزيادة
 في المبيع وكذا في حاربه للمكثن في حاربه المشتري حاربه وروى الحسن
 عن ابي حنيفة ان شأ من ذلك ليس بشرط حتى اذناه ان كان يبرء
 الزيادة بعد ذلك المبيع في طاهر الزيادة لا يبرء وروى عن
 محمد ان شرط صحة الزيادة ان يكون المبيع ما عا لم يملكه في نفسه لا يكون
 ما لا يملكه في حاربه المشتري حتى ان على من الزيادة لا يبرء الزيادة
 من المشتري في الثمن بعد ما باع المشتري المبيع او وقع وسلم
 او بصدق وسلم في الزيادة في طاهر الزيادة لا يبرء الزيادة
 والزيادة ما ذكره طاهر الزيادة **في المبيع** واذا اشترى غلاما
 بانه وبغائه وملك احداهما وزاد احداهما الاخر في المبيع حاربه
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يكون وانما هو ان
 اخط بعد ذلك المبيع حاربه المشتري حاربه ومكثن حاربه
 في حاربه زاد البائع حاربه اخرى لا يكون وقال محمد ان الزيادة
 جازية لا يبرء باخذ طاهر الثمن والمكثن فانه ولو زاد المشتري
 للبائع لم يكن ما زاد احد المبيع فدين لا حاربه فليس بغير الزيادة
 حتى صار افترا فطلب وان ما من احد المبيع فدين جازية
 الزيادة من ورثتها كما جازت منها ونظر حكم الاسواق والمرا
 بحة والتولية حتى يكون على الكل في الزيادة ويناس على الباقي
 في الخط وفي السعة حتى ياحز عا في في الخط وانما كل في السعة
 ان ما حاز دون الزيادة انما كان حاربه البائع ولو زاد في الثمن
 بعد ما بقر المبيع او لم يبرء الزيادة ولو زاد المشتري للمكثن
 بعد ما قطع يد المبيع واخذ المشتري ارش حاربه الزيادة ولو
 زاد المشتري في الثمن ما بعد ما كانت المبيع لا يبرء الزيادة
 في العقد وروى وان صاد المبيع لا يكون العقد عليه كوان
 بغيره المشتري او بغيره او بغيره او يكون عصره او كونه
 المشتري عن ملكه او ملكه ثم زاد فالزيادة حاربه في قول ابي حنيفة

نحوه

ان

بما

لام

وقال ابو يوسف ويجوز ان يكون وعلى هذا الخلاف اذا الزوج
 في مهر المهرأة بعد موتها **وفي العالي** ويحوت الرمان في المبيع
 بعد طلاق المبيع خلاص الرمان في المبيع في طاهر الرواية وطهرا
 وكذا في سماعه **في النوار** ولو زاد بعد ما صار الحز خلاص حتى
 صحت الرمان بلا خلاف **م** اذا اسرى شاه وذكها ولم يسكنها
 ثم زاد في الثمن صحت الرمان **وفي المسمى** رواه محمد بن ابي اسحق
 الرمان ولو اسرى عزلا ومعهه وتبعه ثم زاد في الثمن بطلت
 الرمان ولو اسرى نزا وطهرا وحاطه فمعهه ثم زاد في الثمن صحت
 الرمان وكذلك اذا اسرى حردا ومعهه سفيما ثم زاد في الثمن صحت
 ولو اسرى حردا وطهرا ثم زاد في الثمن بطلت الرمان على
 طاهر الرواية وقال ابو يوسف ويجوز ان يبيع الرمان **و**
في الخلاصة احد عشر نكاحا اذا جعل المهر ثم زاد في الثمن لا يصح
 اذا كانت حردا وطهرا او دفننا فخنزقا او طحا فحردا او سكاجا
 او احدا كحردا عليه او سكاجا او كان عبدا فاعسفه او كاتبه او دبر او
 استولد الحارة او وطئا فحردا او غدا فاعسفه او كانت حارة فمعهه
 نت ولو جعل عاتقه ثم زاد في الثمن لو كانت شاه فمعهه او محلو جا
 فمعهه او غير محلو محلو او كبر باسبا فحاط حردا من عذر ان
 تطوع بوطعها **وفي السراج** اسرى نوبا فحردا فمعهه
 او حردا فمعهه سفيما او كانت حارة فمعهه او اجرها ومنها الحز
 ربع اذا وادرب الارض السدس في نصيبه والبرز من حردا
 سفيما جاز ثم كل موضع يبيع الرمان من اسرى بصر الرمان
 من الاجني ثم الرمان من الاجني لا يملكوا امان يكون مطلقا او
 معلقا العين واما ان يكون الرمان بامر اسرى او بعذر اسرى
 فان كانت الرمان مشروطة بالعقد فان كانت بعذر اسرى
 وكانت مطلقة غير مفيرة بالثمن وصورتها فليس اومر حردا
 له بالثمن درهم وافي الحالك ان يبيع الا بالثمن وحسمه عدل اجني
 لصاحب العبد بعه اياه على اني ضامن له بحسمه سوي بعد الالف
 فباعه بالثمن ولم يشترط شيئا في المبيع فالباع حاسن والحسمه
 التي ضمن الرجل للبايع باطل وان كانت مفيرة بالثمن وصورتها
 او اقال الاجني لصاحب العبد بعه بالثمن درهم على اني ضامن
 لك حسمه من الثمن سوي الا بالثمن فباعه اياه حاز ووجب
 الالف على اسرى والحسمه على الاجني ولو كان اسرى
 اسرا الاجني بالضممان والحسمه كالحسمه كان المبيع حازا والمشرط
 فثمان حسمه في المبيع واما ذكره من الرمان كحردا عن المبيع
 بشرط الكفالة فان هناك سن العلماء اختلاف وفيه قياس

هكذا ذكره في كتابه

مفيد

واستحسن فان احاز المبيع فثمان كان للبايع ان ياحذ الحسمه من الكفيل
 بحكم الضمان بدينه اذا كان الكفيل حال على انما ضامن لك حسمه من
 الثمن فان اراد الباع ان يطلب اسرى لم يكن ذلك وان ادعى اسرى
 ادعى الالف وحسمه الى الباع اجر الباع على القول منه وان كان
 لم يحذر اسرى على عطا حسمه اذا ادعى ذلك عند الموكل اذا الثمن
 يحذر الباع على القول منه وان كان لا يحذر هو على الدفع استند
 وليس الكفيل ان يوقع اسرى ودينه اذا ادعى اسرى الالف
 والحسمه الى الباع كالموكل اذا البعد الثمن من مال نفسه لا يكون
 الموكل هو رجوعه عليه بشئ من مال نفسه هذا اذا كانت الزيادة
 شرطا في العقد فاما اذا كانت الرمان ملحقة به فان اسرى قبل
 عند الالف درهم الثمن ان شئت ان يهلك الولد والعبد المرفوع
 قبل القبض ويقت الرمان فالباع ان عسك الرمان غن المهر
وفي الكافي ولو اسرى امينين بالعقد فولدت احدهما ولدا
 فحاسب مزايا الباع عبدا ومعهه كل واحد النوا واراد الولد النوا
 فمعهه قسم الثمن او لا على الامنين نصفين مما اصاب الام قسم
 على الام وولدها اعسار اربعة ايام يوم التدفين ونفقه الولد
 الام يوم البعد وسقوط فسطها لملكها وثلث الثمن للولد ثم قسم
 حسمي العبد والجد بدينهم منها في حسمي الرمان اربعة ايام ومعهه الولد
 النوا فحاز كل اربعة ايام منها فضا حسمه الرمان منها وصار الولد
 حسمه اسره وما اكده عليها وعلى ثلثه اجناس البعد اثنا عشر فمعهه
 معه الحكة الف ومعهه ثلثه اجناس الرمان سمانه فحاز كل ما نشين
 منها فمكون الامة حسمه اسره وثلثه اجناس الرمان ثلثه اسره وكان الكل
 عاتقه اسره فلو هلك الولد قبل فمعهه طهرانه لا يملك شي وان الام
 هلكت بصف الثمن ومعهه الف حردا والرمان بعه الحكة وحردا
 اسرى ولو بعه فمعهه الف وسقوط عتق الام الربع ومعهه ربع
 بعهه مائة عليه وعلى ثلث العبد الرمان لا يملك من الولد و
 الحكة املانا لمانه مع ثلثه ربع للولد اربعة ايام فمعهه ثلثه ربع
 وثلث الرمان وثلثه اربعة ايام في الولد وما في الحكة عليها وعلى ثلثي العبد
 اجناس ثلثه اجناس الحكة وحسمه من ثلثي الرمان **وفي العالي**
العامة ولو اسرى فولدت في يد الباع ثم هلك الام فزاد
 الباع حاربه اخرى قسم الثمن او لا على الام وولدها ما اصاب
 الولد فمعهه ثلثه ربع من الرمان على حردا فمعهه الام يوم البعد
 ومعهه الولد يوم القبض ومعهه الرمان يوم الرمان فان هلك الولد
 فمعهه الف بطل المبيع يظهر ان الرمان لم يبيع ولو اسرى جاره
 فمعهه الف فولدت ساق قبل القبض فمعهه حسمه ثم صارت

بالعين

في بيان على الولد الحكة
 في بيان على الولد الحكة
 في بيان على الولد الحكة
 في بيان على الولد الحكة

[illegible]

عالمه من الصور كان له ان يطلب البائع ما وجب له على البائع
بالقضاء واما اذا حط كل الثمن او وثقت او ابراء عن كل الثمن فان
كان ذلك قبل قبض الثمن صح القطر ولا يلحق باصل العبد وان كان
بعد قبض الثمن صح القطر والهدية ولم يقع الابراء من حمله ما اورد في
الاسلام في صحيح كتاب البيع وكذا في الامم السرخسي ع ان الابراء
المختلف الى الثمن بعد الاستيفاء صح حتى يجب على البائع رومافيق
على الخمرى وسوا سن الابراء من الهبة والخط فصيلا عند الفتوى
وفي العناوين العناينة ولو ابراء البائع الخمرى عن همه المبيع وهو
ما لم يقع ولو ابراء عن عهده ببيع وهو ابراءه وكذلك بعد البيع ولو ابراء
الخمرى او وثقه او رهنه وسلبها للسن للبائع ان ينفذ ذلك كله
لان ينفذ اجازة لا نافي على ملكه ولو رجع الخمرى في عهده بقبض
او عذر فضاء او امك الرجل الدفن اورد عليه بعد في البيع عا
هو استرداد البائع **وفي النكاح** ولو اسرى عيدين على ان يبرى
كل عيب بها وقبضها ماسكها احدثها وقبض الاخر قسم الثمن عليها
بعضين ورجع كعهدها كالحق ولو اسرى عشرة اثناس على ان
حمله منها لعيب بها ولا ان البائع يبرى عن ثلثة عيوب لكل ثوب
من خمسة الاخرى ببيع فلو وجد ستة معبودة واخذ منها اياها
انكاوى عن محمد بن مال للمسرى ابراء من عيب عهدها فادا
عينا فدى يبرى وان مالك يبرى من عيب كعها ما كف بها وهي
مدطوعة ان ترد لان عمن الاعبي بسا عينا والكف اعطو عه لا سمي كفا
وفي السراجه باع علاما ماعا فاسدا او بياضا فام البصر البائع من
العقمة مات الغلام ضمن العمة ولو مال ابر منك من العلام فهو
بروى **وفي العناوين العناينة** الا ان من الثمن بعد الالة يجوز
المبيع امانه يد الخمرى بعد الالة **وماوى** اسرى الوكيل
عبد بعشرين فابا البائع الموكل عن الثمن مال ببيع هكذا ارجا
قال الدين وقال القاضي بدهان الدين سعي ان لا يبيع **وفي النكاح**
رجل باع علاما وقبضه الخمرى بم امانه ابراء البائع الخمرى عن الثمن
والغلام يد الخمرى مالبوا حاص فان مات الغلام بلا شئ على
الخمرى وعده رجل اسرى من رجل عبدا و دفع اليه الثمن ولم يقض
العبد حتى لقي الخمرى البائع فقال وهبت العبد واليمن فانه لا
بحوز الهبة في الثمن **وفي النكاح** وهي ابراء البائع الخمرى عن
اليمين واليمين للبائع او للمخمرى اسرى فلو مال الحاكم خط
بعض الثمن امانا لم يصل العبد اذ لم يكن المخطوط ماعا ووضعها
حي لو اسرى دارا لم يخذل وبعد الذوق والنهر حة ورعى البائع
ذلك وان الشفعة لا ياحذها الا بالكتاب وكذلك اذا اشرك دارا

بعد تسليم ومبايعته حتى اخبر العبد عند بيعه وهو الذي اسرى الى
 ان ورثني بايع الدار بالحقور في السبع ما حد الدار بغير العبد صحاحا
 كلاف ما اذا لم يكن الخطوط معا ومثلا للثمن فان خط يوسف الثمن
 او عشرة او ما اشبه فان هناك الشئ ما حد الدار على من الثمن بعد
 الخط والله اعلم **الفصل الثاني**
عشر في البيع بشرط الكسار است واما راسه انواع منها
 حار احار عقد الفضولي ومنها حار الشرط وحار الرويه وحار الجيب
 ومنها حار يدرق المحمود عليه هلاك البعوض والاسهلال م هذا
 الفضل مسلم على انواع يقع منه في بيان ما يقع وما لا يقع في
 علم بان الكسار اكثر من السبع لا يخلو من ان يكون موثقا بان
 اعترط له الكسار على اني ما كسار اذ اوتي هذا الوجه الحقد فاسد وكذلك
 على اني ما كسار اياه ولم يسن مقدار ذلك فالحقد فاسد وان ذكر ذلك
 وقت معلوما بان مال ثلثة ايام او دون ذلك بالعقد حازر بالثمن
 فان مال اربعة ايام او ما اسبهه فعلى قول ابي حنيفة العقد فاسد
 وهو قول زفر وعلي قول ابي يوسف وحججه العقد حازر والبيع
 ما قاله ابو حنيفة فان سوط الكسار قبل دخول اليوم الرابع بسبب
 من ان سبب فاسد حازر في قول ابي حنيفة وعليه الثمن وقال
 زفر العقد فاسد وقبل ذلك العقد موقوف عند ابي حنيفة على
 ما ذهب اليه اهل فرائض ما دام في ضمن اليوم الرابع فسد العقد
 الا ان وعلى ما ذهب اليه اهل الفرائض العقد فاسد ما واسقط
 قبل دخول اليوم الرابع ارتفع النسياء وهو شرط البيع الى وقت
 الكسار والرياس واداس سقط الاجل قبل دخول وقت الكسار
 والرياس **في السبع** احلقت مشايخنا في حكم هذا العقد
 في الاسد اعلى قول ابي حنيفة منهم من يقول بان سبب فاسد
 صحاحا بالاسقاط قبل اليوم الرابع والوجه انه موقوف واذا
 لم يكن الكسار موقفا ملصقا بالكسار ان كسار في الثلثة فان
 مضت الثلثة قبل ان كسار السبع فالسبع فاسد في قول ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف وحججه كسار احسار بعد الثلثة
 ومطلب العقد حازر اهكذا وكذا الاجل قال سفيان الامم اكلوا
 في اني بطلب العقد حازر اهكذا وكذا الاجل قال سفيان الامم اكلوا
 اسقطا بعد فسخ السبع لا يفسد حازر اهكذا وكذا الاجل قال سفيان الامم اكلوا
 اسقطا الكسار في وقت اسبوطا فالسبع حازر على قولها وروى
 عن ابي يوسف ان هذا السبع حازر لانه يقول على بطلان الرواية
 كسار من له الكسار على ان عصى البيع او يفسد وروى عنه رواه
 اخبرني انه قال اذا اجتمع فان احاز السبع والا فصح وروى عنه

رواه اخبرني انه اذا لم يكن الكسار من قبل كل واحد منها ابطال العقد و
 قال محمد اذا كان الكسار للمشتري غير موقوف فليس للبايع
 فيه العقد واما ذلك الى المشتري **وفي العقد** ولو كان
 الكسار الى فروم فلان او موثقا والى ان يهب الرج فابطل الكسار
 لم كسار السبع في قول ابي يوسف **وفي العقد** عن محمد
 رجل باع من اخيه عن ابي يوسف في بيعه وثبت على ان المشتري قد با
 طيار وثلثة ايام بعد مضي شهر رمضان قال عزازة وله الكسار
 في رمضان كله وثلثا بغيره وكذلك لو شرط الكسار للبايع **وفي**
الحاق رجل اسرى شيئا رمضان على ان يبايعه ثلثة ايام بعد شهر
 رمضان فسد العقد في قول ابي حنيفة لان عند ما حصل الشهر يكون
 داخل في الكسار ففسد شرط الكسار اربعة ايام ففسد العقد عند
 وقال محمد له الكسار في رمضان وثلثة ايام بعد شهر فهو كسار لانه
 بعد الشهر على ان الكسار لم قبل فلو لم يحد وعنده ابو يوسف له الكسار
 ثلثة ايام بعد الشهر ولو كان البايع للمشتري لا حازر لكس شهر
 رمضان ولك الكسار بعد ذلك ثلثة ايام فالسبع فاسد **وفي**
 اذا شرط للمشتري حار يومين بعد شهر رمضان قال شراح اخر
 شهر رمضان قاله عزازة وله الكسار ثلثة ايام الاخر اليوم من شهر
 رمضان ويومين بغيره ولو قال لا حازر في رمضان فالسبع فاسد
 وعن ابي يوسف انه اذا باع شيئا بشرط الكسار لثلاثة ايام بعد
 سنة فالثمن حازر ولا حازر له في السنة فادامت السنة فله الكسار
 في يوم واحد اذ باع من اخر لثلاثة ايام في البايع قال للمشتري في
 عليه الثمن او عشرة ايام قال محمد فله حار واذا باع على
 انه لم يمتد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فاسد حازر والشرط حازر
 فكذا وكذا محمد واعلم ان ثمن الكسار على وجوده ان لم يسن الوقت
 اصله ان قال على ان لم يمتد الثمن فلا بيع بينهما ومن قبل
 محمد لا بان قال على ان لم يمتد الثمن اياه وبعده من الوجهين ا
 سن العقد فاسد ومن وقتا معلوما ان كان ذلك الوقت بعد ثلثة
 ايام او دون ذلك بالعقد حازر عند علمنا ثلثة ايام والتماس ما في
 كسار العقد مع الشرط وبه احد زفر وان سن الكسار اكثر من
 ثلثة ايام قال ابو حنيفة السبع فاسد وقال محمد السبع حازر وقول
 ابي يوسف مضطرب وذكر بعض المواضع مع ابي حنيفة و
 في بعضها مع محمد وحي نوارس حار قال سمعت ابا يوسف
 يقول في رجل قال لا حار بينك عدي هذا الف درهم فان لم ي
 يني باليمن الى سنة فلا بيع بيني وبينك قال هذا فاسد وليس
 طدا عسرة الكسار قال وعلى بطلان الرواية لو بعد اكثر من الثمن

رمضان ويومين السبع وكذا لو كان الكسار
 للبايع في هذا الوجه في الثمن والتماس
 في هذا الوجه في الثمن والتماس في هذا
 في هذا الوجه في الثمن والتماس في هذا

في الثالث وقال السباع جزء فلا اراد جزء فاني احييه وروى طين بن
 ابي مالك عن ابي يوسف انه رجع عن قوله فساد السبع مع هذا الشرط
 اكثر من ثلثه واداباع عبدا وبعد الثمن على ان السباع ان رد الثمن فلا
 بيع بهما فهو جائز غير له السبع بشرط ان كان السباع وكذا شرط الحمار
 بعد البيع كما يجوز بشرط وقت البيع جعلتك بالحمار يملكه ايام او بالثمن
 ذلك صح وكان له الحمار كما شرط او ان كان الحمار فاسدا فسد العقد
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وجهد لا يفسد وهو يفسد اذا
 اكل من ثمن الشرط والفساد بالعقد الصحيح ومن باع من اجز
 شاة ومعهن الحمار فاسد ومضى ايام فقال السباع للحمار ان
 بالحمار له الحمار مادام في المجلس ويوفى ان يملك الحمار يملكه ايام
 كما سمي في المتن وفي **الحاوي** قال في هذا المبدأ وكذا لو مال انت
 بالحمار يملكه ايام فلا يحار على ما سمي به فاحذر **في القول** الحمار
 اسير عبدا بالثمن درهم وظهر من خبر علي ان الحمار اسير ففسد الحمار
 بانه واعقده في الشهر لم يملكه وعقد الحمار طر وعله العتمة
 فخرج السبع الحمار بشرط الحمار الى العذ او التي الظهر دخل الغائب في
 قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وجهد لا يفسد وهو يفسد اذا
 في العقد والليل ووجوه الطهر عند ابي حنيفة خلافا لما في هذا
 وكذا يملكه في الاصل وكذا الحمار من ربا ووجوه الحمار عن ابي حنيفة
 بطلان ما ذكره في الاصل فقال اداباع على انه بالحمار الى الليل
 فله الحمار يملكه ومن ان يعبث النفس فاداباع انت النفس
 بطلان حمار عند ابي حنيفة اذ قال للحمار في جزء ويظهر اليوم ف
 ان ردت احده بعينه فهو ما كان وكذا اذ قال موبع بك
 ان سب اليوم **في العاوي** لو باع عبدا على انه بالحمار على انه
 له ان يعلم ويسجد منه حار وهو على حماره خلافا لابي حنيفة
 ان ياكل من ثمنه حب لا يجوز **في الحار** واداسيرى شاة ومعه
 وظهر خلافا على انه ان لم يملك الثمن الى يملكه ايام فالوكيل يملك السبع
 فالحمد جائز والشرط حتى لو لم يملكه كان للوكيل ان يفسد العقد
 وحار الشرط كما يملك السبع الصحيح يملك في السبع الفاسد حتى
 ان من اسير عبدا بالثمن درهم وظهر من خبر علي انه بالحمار ففسد
 الحمار مادون السباع واعقده من الحمار لا يجوز وفي **العاوي**
العاوي ولو مال جعلتك بالحمار في السبع الذي يملكه من اسير
 مطلقا لم يملك الحمار عند ابي حنيفة ولو مال الحمار على اني بالحمار
 في الثمن او في السبع فهو كقوله على اني بالحمار ولو باع عبدا حار
 ولو باعها واما الحمار فاعقدها معا عفيف من كل واحد ما كان ملكه
 ولو كان الحمار لا يفسد حار عند في كان ملكه ومنه ما اسير ان يملك

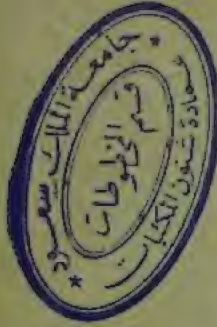
اذا اعيد من مضي ثلث
 الحمار واداسيرى
 الرجل شاة على ان يملك
 الحمار

حيد ولو كان الحمار للمشتري وبالثمن كعقل ففسد الحمار من السبع فظا
 له السباع يرد السبع ولما قال ان يطالب الكفيل بالثمن حتى ياتي الحمار
 بالثمن ولو كان الحمار للمشتري فقال ان لم اصبه اليوم ففسد الحمار
 او ان اعمل كذا ففسد الحمار لا يفسد **في الحار** في بيان على
 الحمار ووجوه اذ كان الحمار مشروكا للثمن فالسبع لا يخرج عن ملكه
 بالانفاق وفي **الهداية** ولهذا يفسد عند ولا يملك الحمار من السبع
 فيه وان مضي مادون السباع **في الحار** ووجوه وهو كملك لعقل وكذا
 اكله من ان يملكه ومن ان لا يملكه كما يملكه الا يفسد من ان
 يفسد العقد ومن ان لا يفسد والعين كخرج عن ملك الحمار
 بالانفاق وملكه يدخل في ملك السباع على قول ابي حنيفة لا يفسد
 وعلى قولهما يدخل وادان كان الحمار للمشتري بالثمن لا يفسد عن
 ملكه والبيع كخرج عن ملك السباع بالانفاق على كونهما كذا في
 حار السباع وقيل يدخل السبع في ملك الحمار على قول ابي
 حنيفة لا يفسد وعلى قولهما يدخل وفي **العاوي** فان مضي
 الحمار وملكه من الحمار له ملكه بالثمن وقال الشافعي بالثمن
 كما لو كان الحمار للسباع ومعهن الحمار وملكه وكذا اذا لعبت
 بفعله او بفعل الاجنبي او باقعه سواه او بفعل السبع ومنه على
 هذا الاصل المختلف مسائل منها ان من اسيرى روجه على ابي با
 الحمار يملكه ايام لم يفسد الحمار عند ابي حنيفة وان وطهاله ان يرد
 بها وعقدها ليس له ذلك ومنها ان الحمار بشرط الحمار للمشتري
 اذ كان دور حمار من الحمار كجه الدراية لم يفسد عليه عند
 ابي حنيفة وعندهما يفسد عليه ويظهر حمار ومعه اذ كان
 الحمار يملكه ان يملكه عبدا فخر خلافا لما اذا قال ان اسير
 ومنها ان الحمار اذ كان ثلث جارية ومعهن الحمار حتى يفسد
 في يد الحمار من الحمار بعض الكفيل وادان الحمار من العقد
 لا يفسد الحمار عند ابي حنيفة وعندهما حتى يملك الحمار
 واداسيرى الحمار من العقد ورد الحمار على السباع لا يفسد على السباع
 مع الاستبراء عند ابي حنيفة سوا حصل السبع والرد قبل العقد
 او بطله وعندهما ان كان السبع والرد قبل العقد لا يفسد
 على السباع الاستبراء استبراء السباع ان يفسد وان كان
 السبع والرد بعد العقد حتى يفسد على السباع الاستبراء استبراء
 استبراء الحمار عند البائت وفي **الهداية** ومنها اذ او
 لدرت الحمار في الحمار بالثمن لا يفسد ولله عند خلافا لهما
 ومنها ان الحمار اذ مضي السبع مادون السباع ثم اودع عند السباع
 في من الحمار لم يملكه يد السباع في من الحمار او بعد ما يملك على السباع

عند

ويطلب البيع عند أبي حنيفة وعندهما عليك على المشتري ويلزم الثمن
 ومنها عبد ماذون له الجاه اسير من اهل سلعته على انه ما كان يملكه
 امامه ان البيع اسره عن الثمن قبل سقوط الكسار صح الا ان السجبان
 وضاع على فانه عند أبي حنيفة ان شاهاهنا وكنه السلعة في غير
 ثمن وان ساقط البيع بعد وعاد السلعة في البيع بعد ثمن وعند
 حنيفة حنيفة ومنها اذا انا عبد الحارثة وشروط الحمار لبيع العبد
 عنق البائع العبد في الايام التالية بعد اتمامه في قولهم وطلب البيع
 اسقاطا وان اعني الكارثة حار وكون الحمار وبهم البيع ولو اعنيها معا
 عنده فها وبالعقود البيع وعنده حار في قول ابي حنيفة ولا
 بعد اتمامه في المشتري لبيع العبد ولا حار به ولو كان الحمار للمشتري
 كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الكارثة ببيع البائع العبد
 والحمار لبيع العبد لا تحقق الكارثة وفي **المقدمة** ومنها اذا اشترى
 فني من ذمي حمارا على انه ما كان به اسلم رطل الحمار عندها وعند
 يطلو البيع قال سهر سهرت ابا يوسف يقول رجل اشترى عبدا
 على انه ما كان به اسلم رطل الحمار على وجه العبد الى المشتري ولا اجز
 اشترى على وجه الثمن ولو وقع المشتري الثمن الله اجبرت البائع
 على وجه العبد الى المشتري اجبرت المشتري على دفع الثمن وله
 الحمار ولو كان الحمار للبائع فبعد المشتري الثمن واراد ان يقضي
 العبد فبطلت ماله ذلك عند انه كسر البائع على رد الثمن قال اصحابنا
 حار شرط يمنع عام الصنف ولو كان الحمار للبائع واكتسب موقوف
 فذلك بعضه واسهل ذلك الشان للبائع ان كسر البيع في ماس
 قول ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد اذا كان المبيع مائة
 وست فذلك واحد منه البعض البيع وليس للبائع ان يبيع في
 الباقى وان كان مكيلا او موزونا او معدودا غير متفاوت فذلك
 بعضه للبائع ان يلزم البيع وما هذا الثمن في قول ابي حنيفة و
 ابي يوسف الاول وقال ابو يوسف بعد ذلك ليس للبائع
 بيع ان يلزم الا ان يرضى المشتري ولو فلك احد العبد من في
 البائع لم يكن له ان يلزم المشتري العبد العبد الثاني الا ان يرضاه وفي
اكاوي سدا ابو بكر عن اشترى عبدا على ان المشتري ما كمار
 ليه امام قال ليس للبائع مطالبة الثمن ماله بعض الثلث وفي
اكاوي ولو شرط لهما الحمار جعل الاست حكم العبد اصلا ولو قال
 بعد ان اسيرت فانت حر يم اشترى على انه ما كان به اسلم رطل
 عليه في قولهم جميعا وسقوط حماره **نوع آخر** في بيان ما
 يقد به هذا البيع وما لا يقد به في بيان ما يقد به هذا البيع وما لا يقد به
 فيقول شرط الحمار اذا كان للبائع موقوف العبد لمعان احد طان

فبطل البيع فربما سوا كان المشتري حاضرا او غائبا الثاني ان عوت
 البائع في من الكسار **سراج النجار** يطلو حمار عوت وبعد
 عوت لا يكون موزونا عندنا وعند الشافعي يكون موزونا والوث
 بعموم مائة في البيع والاحكام واليه الثالث ان عني من الحمار من
 عرفت من جهة وكذلك اذا اعني عله او حرج الامام الثلثة
 ولو انه اثنان في مده هذا الحمار حكى عن النبي الامام احمد الطوالسي
 انه لا يكون على حمار وذكره في الامام احمد الحلو حكى انه على حمار
 وقال موقوف في الحمار وموالاته وان سكر من الكسار
 لم يطلو حمار وان سكر من البائع يطلو حمار حتى لو مال
 السكر في الحمار ليس له ان يهدو في الحمار طهركا على عن البيع
 احمد الطوالسي والصلح انه لا يطلو وان اراد ان عاد الى الاسلام
 في الحمار يطلو حمارا اجماعا وان مات او قبل على الرد يطلو
 حمارا اجماعا وان يهدو في الحمار بعد ما يوقف بصره عند
 ابي حنيفة وبعد عندهما عاها وصح باحد الامر من اما بالقول او
 بالفعل اما بالقول كدسعت وبعد ذلك يطلو ان كان المشتري
 خاضعا لبيع الفسخ ولا يحاج الى قضائه وان كان غائبا لا يطلو البيع
 ويكون موقوفا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والحداد من
 الحضر المذكور في هذه المسئلة العلم بالبيع العلم في مده الحمار لو
 علم بالبيع صح البيع وان لم يكن حاضرا وان علم بعد مضي المدة لم يطلو
 وعن ابي يوسف رواه اخرى في بوار مثل قولها واما الفسخ با
 بفعل ان يهدو في البيع من الحمار في البيع يهدو في الملك كما اذا
 اعني او دبر او طاس وكذلك اذا باع من عتق وكذلك لو وجد
 وسلم بفسخ البيع ولو وقع ولم يطلو بفسخ البيع **الذخيرة**
 اورقن وسلم بفسخ البيع واذا اجر وكذا في الحمار وبعض
 انواضه وقال لا يكون فسخ ماله سلمه الى الحمار في بعضه انه
 يكون فسخا وان لم يسلمه الى الحمار وبه اجماع المشايخ وفي
 الكاسه ووالا فان الطولية اذا قسم احد طان امام الحمار عند عتقه الاخر
 فالواحد واخذوا ذلك يقول ابي يوسف والشافعي ولو كان
 ان الحمار للمشتري ففسخ احد طان بعد محض من صاحبه لا يجوز فسخ
 وقال ابو يوسف والشافعي كسر البيع على كل حال كما كسر
 امضا البيع فقد اذا كان الفسخ بالقول كان كان بالفعل حارحا
 قال ابو يوسف والشافعي **كاس** ثم يهدو هذا الدهر فانت بعد محض
 من المشتري بعد خلاف وان هده الدهر فانت بوجوب فسخ
 البيع والمشتري لو لم يطلو الحمار لا عليك البيع حال عتقه صاحبه عند
 ابي حنيفة ومحمد ودروي عن محمد ما يدرك على اشتراط خصص صاحبه



وساكنى ملك الرواى بعد هذا الشا الله وفى **الشمس** فلو قلنا
المشترى وملك المشترى مع ماله الحمار صمته بالعمه ولو قلنا
البائع السبع السبع ولا شئ المشترى مع ماله الحمار صمته بالعمه فملك
بالشئ وكذا اذا دخله عبد **وفى السبع** اى يلزم العقد فملك
التمن وهذا اذا كان عبدا لا يبيع كما اذا وطعت بيعه واما اذا كان
عساکورا ارباعه كالمدر من ماله على حماره اذا ازال المهر من
ع الا نام التملك قال له ان يبيع بعد ما ارفع العبد ع الا نام التملك
واما اذا مضت التملك والحيث قائم لزوم العقد **وفى المشترى**
اذا باع عبدا على ان البائع فيه بالحمار ثم ان البائع احدث التمكن من
المشترى فذلك ليس بامضاء البيع ولو احدث التمكن من المشترى
ما به دسار وكان هذا احوال البيع ولو مضى منه الا لغيره ما به دسار
او من عنده لم يكن ذلك احوال من البيع الزجرى وفى القدر
ولو اشترى البائع بالتمن شئ من عنده لم يبيع الشئ ولم يبيع
رجل باع حماره لعبد وقد ايقن رجلا باع حماره لعبد رجل وشروط
بائع الحمار الحمار لنفسه حماره وانه وعبد العبد الذى اشتراه
بالحماره او عده على بيعه هو امضا للبيع **وفى الظاهر** ولو عرض
لعقد البيع على البيع او مال رضى بعهده بعد ماله الحمار
بالرهن رواه المعلى عن ابي يوسف ومال محمد رطل حماره و
هو قول ابي حنبله **وفى** ولو كان باع الحماره بالذره على ان يملكها
ع الحماره ومضى الا لغيره وبيعها وبيعها موه على حماره وفى **الرجل**
ولو لم يكن مضمنا التمكن من المشترى حتى يسرى منه بالبيع
شئ او سارقه على ماله فهذا بعض الحمار وامضا للبيع والحاصل
ان التمكن اذا كان شئ مضمنا بالتمن فادام بعض البائع التمكن
ويصرف منه من بيعه او رضى بذلك امضا للبيع وان كان التمكن
شئ لا مضمنا بالتمن كالمدر من ماله فمضى منه بعد ما مضى مع
المشترى او مع عنده فذلك ليس بامضاء البيع وان تصرف منه
قبل التمكن مع المشترى بان اسرى منه بالتمن بربا او سارقه
من التمكن وهو الف درهم على ما به دسار فذلك احوال للبيع **وفى**
وفى نادر سماعه عن محمد بن رجلا باع عبدا من رجل على
ان البائع فيها بالحمار ثم ان البائع يبيع البيع ع احدثها بعهده
او بعث عنه موهبه باطل **وفى الدخيل** وكان لم يملك شئ ولا يكون
بعض بعض البيع بضمنا بعهده ولا شئ منه وله ان يبيع البيع ع
كله بعد ذلك وكذلك لو باع عبدا واحدا على ان يملكها بعهده ثم مال
قد مضى البيع بضمنا كان ذلك باطلا وصار كأنه لم يملك شئ وله
ان يبيع البيع ع الكل بعد ذلك **وفى الفتاوى** **الحال** رجل

اشترى عبدا من ما اذا احدثها العبد البائع ان علم المشترى وقت الشراء
السبع والواحد كحصة وان لم يعلم المشترى وقت الشراء علم او علم
قبل التمكن له الحمار حتى يوفى البيع كله ولو علم بعد التمكن فلا
حماره وهذا اذا لم يكن ذلك العبد فان اجاز له حماره ولو لم يبيع من
احد بعهده على ان البائع فيها بالحمار فخرج منها فخرج بغير بيع المشترى
فليس للبائع ان يبيع ذلك على المشترى وكذلك اذا باع كبرى على
انه بالحمار فصار بغير بيع التمكن وهذا الشئ الى ان يبيع العبد لا يملك
بالحمار فكذا اذا كان الزيادة است وذكر صدر الشهد ع واصحابه انه
يدخل ولو لم يكن ع البيع حمار البائع فالبيع بائى والمشترى بالحمار
ان شأ احد وان شأ ترك **وفى الحاشية** رجل باع رجلا على ان يملكها
لحماره انا موهبه فصار ثم ان البائع يبيع البيع ع الا نام التملك بغير
الارض مضمون بالعمه على المشترى وكان المشترى ان يملكها الى ا
سبع الف الف درهم وقعه الى البائع فان ادن البائع بعد ذلك للمشترى
ع دراعه من الارض سنة فدرعها بغير الارض امانه عند المشترى وكان
ان البائع ان ما فخرها من المشترى من شئ قبل ان يوفى ما عليه من
التمن ولا يكون للمشترى ان يملكها الا شئ التمكن الذى كان عليه **وفى**
وفى نادر عيسى بن امان عن محمد بن رجلا باع من رجل رجلا بعد
على ان البائع بالحمار وبما مضى ما مضى العقد فالارض ع بذكر
مضمون بالعمه بما ماني ساه بعد هذا الشا الله تعالى وكلمة المشترى
الى ان يرد العبد عليه فان ادن البائع الارض من المشترى ع دراعها
خرج الارض من التمكن وفارست عارته للبائع ع بذكر المشترى
وللبائع ان ما فخرها من شئ وان كان المشترى درع الارض كان
للمشترى ان يملكها باجر التملك وبيع البائع عنها الى ان يسرى صدر
الدرع وان اراد المشترى بعد ما رعى ان يبيع الارض من البائع
بيع حتى يرد العبد ليس له ذلك وان ابي المشترى ان يكون
الارض ع بذكر ما فخر التملك الى وقت ادراك الدرع وليس بذكر
الدرع ايضا وان اراد يضمن ربه الارض من الدرع كان له ذلك
اذا كان ادن له ع دراعها الى ان يترك الزرع الا بضمنا البائع
ان يترك الدرع فيها حتى يسرى صدر بعهده شئ وان اكل الحمار للبائع
ع عبدا بعهده فذلك البائع العبد استر حماره وحملت الدار
قال ان دخلت الدار فانت حماره لم يكن هذا بعض البيع وكذلك
اذا مال للعبد استر حماره وهذا العبد لا يرد ذكر التملك **وفى**
المسعى وروى بشر عن ابي يوسف ع اذا باع عبدا على ان
البائع فيه بالحمار لئلا انا م قال له استر حماره وهذا العبد لم يكن
هذا بعض العقد فادام بعض اهل الحمار قبل ان يوفى البيع وقب

السبع وعشر العبد الآخر وفي **الحسيني** ايضا اذا باع ربي ما لي ان السبع
عنه باعار فظن به السبع فهو يفسد للسبع وادان كان الحمار للسبع
فقد رخص المبيع على السبع وذكره من الامم المكلوا ان كان محض من
صاحبه بنفسه السبع وان كان لعبد محض من صاحبه لا يفسد السبع و
يضمن مشاعنا فالوا العبد من اعلى السبع من السبع ليس يفسد على
كل حال والله قال الامام احمد الطحاوي وذكره في الاسلام في
ان قد روي عن **الحسيني** عن محمد بن السباع اذا عثر
المبيع على السبع لا يفسد حيا وان اهلك المبيع يفسد السبع البصير
السبع سواء كان الحمار للسباع او للمشي وان هلك في يد المشتري
واكله للسباع ان هلك في ايام الثلثة فعلى المشتري فحمده وان هلك
بعد مضي الايام الثلثة فعلى المشتري الثمن وادان كان الحمار فاما
عند الهلاك كان العبد مملوكا للسباع فهلك على ملكه وفسد العبد
مروءة فلا يضمن المشتري الثمن ولكن يضمن الله وفي **الحسيني**
رجل باع من اخر حماره على ان السباع فيه الحمار ودفعها الي
المشتري فاعقبها المشتري او رجعا مدها الحمار ثم ان السباع اكل السبع
فقال لا يجوز عتق المشتري ولا يزوج ولا يزوج السباع القروح
ما كان السبع واحدا في فروجهما للمشتري ولو كان الزوج وطبها
وفي مكره يفسد السباع السبع كلها وقد يفسد الوطى ما به درهم و
عندها ما يورثهم فالسباع بالحمار ان شايع الزوج بالجعير فاما ولم
يرجع به الزوج على احد وان شايع المشتري يفسدان الوطى
ورجع المشتري على الوطى ما كانه الي ولو لم يكن السباع دفع الامة
الي المشتري فروجهما للمشتري رجلا وفي يد السباع فوطئها الزوج
ثم اجاز السباع ولم يفسد الوطى **الحسيني** والكاظم فاسد اذا فسدت
المشتري ولا يفسد ما لم يفسد للمشتري ورد الامة بالوطى الذي كان
عند السباع وادان كان هذا الوطى زنا كان هذا عتقا بدينه وفي
الكاسية رجل باع دارا على ان الحمار يملكه امام فصاحبه المشتري
على مائة او على عشرين فعينه على ان يفسد الحمار وعينه السبع
جاز ذلك ويكون زنا في الثمن وكذا لو كان الحمار للمشتري
فصاحبه السباع على ان يفسد الحمار وكذا لو كان الثمن كذا ودين
هذا العبد رخصه في السبع فارد ذلك **م** قال في مقام سبيل
محمد بن رجل باع دارا على ان الحمار يملكه امام فصار المشتري
في سنة وارا ان عتق له السبع فمضى له السبع فقل يوجب في
هذا بالاعدار قال في بيع العتق الله من العتق فان طهر والا يفسد
حمار الا ان كفي في الثلث ملك فان لم يملك الحمار في الا
مام حتى كان اخر الثلثة الا ان كان في وقت لا يقطع ان يبعث

الزوج

اليه من ملك الا اعتبار ملكك ان يفسد الحمار عليه قال لا يفعل
ذلك قلت فان قال الحكمي اني قد اعدت الله واشهدت
ما عتقني من ما شهد لي بذلك قال اقول اشهد وابع هذا عتقهم
ان قد اعدت الي صاحبه في الايام الثلثة كان يملكه كل يوم فعذر اليه
فاحتجني منه فان كان الامر كما قال فقد اطلت عليه الحمار واذا
ظهرت بذلك وانكر سالت المذموم السبعة للبخار وعلى اعدا
في كان ادعي وادان كان الحمار فابا السباع المشتري من الثمن صح
ابا كان ذلك ايضا السبع ولذلك يورثني بالثمن منه شيئا
او سوا وجه ويكون ذلك ايضا للسبع وكذلك اذا وطئ ذلك
الكاسية **م** ولو اشترى بالثمن شيئا من عين لم يفسد الزوج
الكاسية **م** ولو عثر بالسبع عتق في يد السباع
والحمار له فهو على حياه ولو كان العتق حاد يفسد السباع
النفق السبع وروي ابو سليمان عن ابي يوسف في الاملا ثمن
اشترى من اخر حماره بالدرهم على ان السباع بالحمار ثم ان الباع
بع وعتب الثمن بعد ما عتقه لرجل ودفع اليه او وطئه للمشتري
ورده اليه ولم يكن عتقه فابا المشتري منه لم يكن ذلك منه ففسد
ولا امضا للسبع فان اجاز السبع بعد ذلك فالسبع حازر والعتق جاز
منه ولو كان المشتري بعد الثمن للسباع ثم وطئه من السباع و
قبل ذلك السباع ثم اجاز السباع السبع ليس للسباع ان ما عتق
ثمن اخر والثمن الموقوف هو الثمن وطئه باطل وفي
الكاسية ولو كان الثمن دينا وفاه المشتري عتقه وفسد
فه لا يفسد حياه وكذا لو كان الحمار للسباع قد دفع المبيع الي
المشتري لا يفسد حياه **م** بشر عن ابي يوسف مسلم باع من
مسلم عتق اعلى ان السباع بالحمار وعتقه المشتري وصارت في
يد جهرا بعد ان فسد السبع وذكره **الحسيني** قال وضمن
العتق وفسد اروي عن محمد بن احمد الله قال الحاكم ابو الفاضل
وقد قال في موضع اخر السباع على حياه فان سكت حتى مضت
الملك لم يفسد السبع المشتري ثم قال على ما ذكره بشر ان السبع
ينقص ولو لم يفسد حتى صار في ظلمة حمار السباع الدوام السبع
ملكه ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في العتق من الرواية في
بعض الروايات يعتبر رضا المشتري فادان السباع الدمان
جهرا بشرط الحمار للسباع فاسلم السباع بعد العتق رطل
السبع وذكره في موضع اخر من **الحسيني** فان السبع عتقه فموت
ولو اسلم المشتري لم يفسد السبع فكذا ذكره في العتق وروي
صع اخر من **الحسيني** ان السبع يفسد باسلام المشتري في

الصون ولو اسلم احد طرفي العقد المخر بطلب البيع واذا باع بطلب
 على ان البايع قد باع بالخيار فبعضه المخرى وان لم يفسد البيع
 وقد احرز المخرى وقد فسخ البايع منه بالخيار الى المخرى او لم يفسد
 بفسخ البيع وروى من ساعدت احرز المخرى خلافا ما ذكرنا واد
 باع عبدا ان البايع بالخيار وقد فسخ المخرى وهذا العقد عند المخرى
 او مات العبد وفسخ المخرى ففسخ البايع وما جاز او لما اختلف
 النعم من البايع وكان البايع ان يرجع على المخرى عليه البيع و
 مواعيد العقد رجع باع عبدا على ان البايع قد باع بالخيار و
 العبد قد باع البايع فباع الثالث فذوقني البيع وموعد ماله
 بعد ذلك فذا ذوقني البيع وقيل المخرى هذا جاز وان استحسن
 ولو جاز البايع على المخرى هذه الصور فانه وبوجه فعال المخرى
 انما اخذ فليس له ذلك الا ان اسلم البايع له ولو كان الخيار للبايع
 والخيار عند موطن يستعمله المخرى واد كان الخيار للبايع
 وقيل بعض المخرى ان لا يكلفه فلا تملكه بوجه بالخيار ولم يعقب
 ما حكى وروى ابو سليمان عن ابي يوسف في الامالي اذا جاز
 المخرى في البايع فانه والخيار له فان افسد البيع وقع المخرى
 او فداه وان افسد البيع او سكت فبطل المخرى درهم يعني
 الخيار ودفعه المخرى او فداه اذا اسرى انما على ان البايع
 بالخيار ثم مات المخرى فجاز البايع الخيار لا يرد الا ان اياه
 الا ان قول من يقول ستره عبدا على ان البايع بالخيار وان
 له في الخيار لا يكون فسخي للبايع الا ان يفسد البيع الا ان قول من
 يقول ان فسخي غير محض من المخرى ففسخ ولو افسد بعد
 بالحقة من لم يكن واد كان الخيار للبايع فعال المخرى للبايع
 اعطيك ماله درهم على ان يفسد البيع فبطل ماله ووجه فانه
 وليس عليه شيء **وفي الحاشية** رجع باع شيئا على ان بالخيار بطل
 امام وسلم الى المخرى ثم فسخه من المخرى لم يكن ذلك فسخي
 للبايع ولا ابطال للخيار وقد لو باع عبدا على ان بالخيار ففسخها
 وفسخها المخرى ثم مات احد طرفي العقد لا يجوز البيع وحي الثا
 ني وان براءه على اقرار البيع الثاني ولو باع البايع في حصة
 العبد من يفسد البيع في هذا العقد او مال يفسد البيع
 في احد طرفي العقد فبطل ماله لم يفسد بالفسخ وبقي الخيار ففسخها
 وكذا لو باع عبدا او مالا على ان بالخيار بطل امام قال ففسخ
 البيع في حصة كان باطلا وقد فسخ البايع اذ باعه على ان بالخيار
 بطل امام الوصي باع على ان بالخيار بطل امام او باع المخرى بطل
 بشرط الخيار فخيرت مات الوكيل او الوصي امام التمسك او

عذرا

مات الموكل او المصغر او مات الذي باع بنفسه او الذي شرط له الخيار
 في الامام الثالث مال محمد بن المبيع في جميع ذلك ولو باع جاز على ان
 بالخيار بطل امام فاكشيت اكشيتا باع المبيع او عبدا المخرى او ولد
 او لا امان الكل يدور الى الاصل ان يتم البيع بهما يكون الخيار
 للمخرى وان افسد البيع بهما فبطل البايع ولو كان الخيار للمخرى
 ما اكشيت اكشيتا او ولد او لا امان عند البايع فبطل الخيار
 وان اكشيت عند المخرى فبطل الخيار الكسب ان الكسب للمخرى
 يتم البيع بهما او يفسد ماله فبطل اماما على قول ابي حنيفة
 الكسب مع الاصل واد باع عبدا بالف درهم على ان البايع حصة
 بالخيار بطل امام فاعطاه المخرى ماله ودارم ان البايع يفسد البيع
 بالفسخ باطل وكان عليه ان يرد البايع واد باع جاز على ان
 البايع قد باع بالخيار وبما رضى او لم يرض فبطل المخرى بالخيار
 فعال قدر حصة به او باعه او فسخه او عرصه على البيع او ما شئت
 من المعاني الذي يكون رضى ولم يكن في البيع جاز فليس للمخرى
 ان يرد ماله بطل العبد فبطل الكلام في جانب البايع واما الكلام
 في جانب المخرى فيقول ادا كان الخيار للمخرى ففسخ وفسخ
 البيع ما ذكرنا من المعاني الثالث ومعنى اخر سواها وهو ان يفسد
 المخرى في البيع بفسخ المالك والاطل فانه ان كان ماله
 افسد في المخرى الخيار ومعه كساح الله الامان وكحل في عذر المالك
 حاله بالاشتغال من اول مرة لا يكون دليل الا حصار حتى لا يفسد
 حصاره وكل فعل لا كساح الله الامان او كساح الله الامان الا ان
 لا كحل في عذر المالك حال فانه يكون دليل الله الامان الا حصار
 فيقول ادا اسرى جاز على ان بالخيار فاسجد ماله لا يفسد
 حصاره خلافا للاحصار فيقول ادا اسرى جاز ماله وفسخ
 حيث يفسد حصاره فاد كان الاستخدام سيرا فاما ادا كان كسحا
 فخرج عن حد الامان والاحصار يكون احصارا للمالك وان ا
 سجد ماله من اخر من كان في النوع الذي استجد ماله في العدة الا
 لي كان احصارا للمالك وان كان في نوع اخر لا يكون احصارا للمالك
 والا كدها على الاستخدام في العدة الاولى احصارا للمالك ففسخ
 الاستخدام في كتاب الا حصار فبطل بان باع ماله على الشط
 او باع من السط او بفسد الفل من يده او بان تغمر
 رجله لا يكون بشيء او بان يطبخ او كحل بعد ان يكون ذلك
 سيرا وان امرها بالسط واخذ حرق العاقب فبطل رضى
 وع المصغر ادا فسد الخيار بشيء واحد المخرى بهما فبطل
 بشيء السوط فبطل في قول ابي حنيفة وهكذا حصار الدوا

العب ومواحدى الرواسن عن ابي يوسف وقال محمد بن
 لا يكون احاد وان قبل المشرى لسقوط خزان **وع السراج**
 طار اذا كان المشرى هلك العين في بيع او نقص بعد البيع
 فان ذلك عند البيع وكذا اذا ازداد المبيع ربا مفضله متولد
 من الاصل كالخمر والجال والبر من المخرج ودهاب ابي من
 من العيين وكذا ذلك وكذا كانت مفضله غير متولد عن الاصل
 كالصبي والحيات او كانت ارضا فدرس فيها او بني سا وكذا لو
 حدثت ربا مفضله غير متولد من الاصل كالهيبة والكسب
 او العلة ما منها غير مانعة من البيع **م** ولو اشترى دابة على ان ياكلها
 ر مكرها سطر الى سطر لا يسقط حياها ولو ركبها من اخر لسقوط
 حياها ولو سافر عليها سقط حياها وكذا ذلك اذا ركبها كاحد سقط
 حياها وكذا ذلك لو حمل عليها علما فلكذا روى عن ابي يوسف
 وعن محمد انه اذا حمل عليها علما لا يسقط حياها **المرحله**
 ولو كان له دواب تحمل عليها علف جميع دوابه مذكرا م و
 لو ركبها لسقط دوابا ولو شقيها او يعلقها يكون رصا بها وسقوط حياها
 وبعض مشايخنا قالوا هذا اذا كان لا يمكن الرد والسقي والاعلا
 ف الا مالو ركب بان كان لا يمكن صدقها الا بالركوب ويدل
 على هذا التاويل ما ذكره السير الكبيرو في فصل النفس ان جوا
 لق العلف اذا كان واحدا فركبها مع الجوالين فليس من رصا بالعب
 لانه لا يمكن حمل الجوالين الواحد الا بالركوب ولو كان جوالين
 مذكرا يكون رصا ومن مشايخنا من مال الركوب ان كان لاجل
 الرد لا يسقط الحمار وان امكن الرد بدون الركوب بخلاف
 الركوب الاعلاف ولو نقص جوا حرا لانه او احده من علفها
 فليس من رصا ولو دحما او يدعها فهو رصا ولو كان شفا
 فحرمه فمها ذكر **وع السراج** انه يسقط حياها ولو كانت شاة فحليها
 او سرب بينها فهو رصا فلكذا ذكره **المرحله** **وع السراج**
 رواته عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة اذا اشترى شاة او بقر
 على ان ياكلها ما حليب بينها فعد بقطع حياها **المرحله**
 هو الحمار **م** وذكر النفاي قول محمد في هذا القول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف موقوف على حياها حتى يشرب اللبن او تهلك
 وكذا الحمار في باب حمار الدابة عن ابي يوسف وعن
 ابي حنيفة انه قال من اشترى بقر او شاة فحلب بينها فعد
 بقطع حياها وقال ابو يوسف لا يقطع مالم يهلك اللبن
 او يشربه **م** ولو حذر العلام او سقاء دوا او علف راسه فهو رصا
 وعن ابي يوسف في ربح الدابة وجماعه الغلام انه لا يسقط حياها

المشرى **وفي المبيع** قال حذوف السعر ليس برصا وعن محمد اذا
 امر الغلام بحلف راسه يعني راس الغلام هذا ليس برصا الا ان يرد
 به الدوا ولذا يطلق بالنذر الا ان يرد به الدوا له ولذا عيّل الداس
 والحد **وفي المبيع** اذا احمى الحادم بامر المشرى فهو رصا وفي
 موضع اخر منه اذا اراد المشرى الحادم في الناس باحد فمكث
 فهو رصا وان كان في حجره هذا ليس برصا وهذا بمنزلة
 الحدم الا يرى ان المشرى لو مال الحصى لا يكون رصا ولو كان الحمار
 للبايع ما علق الغلام ياد المشرى هذا ليس برصا بلقص اذا
 كان بعينه المشرى قال **وع السراج** ان رصا واما الحادم للحمار
 ليس برصا هذا من الخدمة ولو امر الحمار به فهو ليس برصا و
 كذا اذا علق علفها بشرط لا يبيد حياها مالم يعلق حكم الممن
وع السراج رجل اشترى شاة على ان ياكلها راسه انا م و
 ياد النافع م او دعه النافع فذلك عند النافع بطل البيع في قول
 ابي حنيفة وقال صاحباه بم البيع ويقرر الفهم على المشرى
 ولو كان الحمار للبايع فسلم المبيع الى المشرى م ان المشرى
 او دعه النافع فذلك عند النافع في قول الحمار بطل البيع عند
 الكل ولو كان البيع باما ففقد المشرى المبيع ياد النافع او لغير
 اذنه والممن حال او يوجل ولا مشرى حمار او علف فاودع البا
 يع فذلك عند النافع م البيع ولزمه الممن عند الكل **م** ولو اشترى
 ارضا فيها ولشتر اشترى الارض مع الحرف في فسي الحرف او
 حصلا او فصل منه سوا سقط حياها ولو سقي من غيرها دابة او
 شرب بنفسه لا يسقط ولو سقي غيرها ارضا اخرى فهو رصا كلاف
 ما اذا سقي منها حبيبي بغير علمه فان ففناك لا يسقط حياها **وع السراج**
وي السراج ولو سقي الدرع او حصلا او ربح الارض او حثها فهو
 رصا من المشرى ومن النافع ففسح ولو كان النهر عارية وكان لسقي
 الحمار سقي فله سقط حياها وكذا اذا اعان كذلك او اجبر سقط
 حياها سوا سقا منه المبيد او لم يسق ولو رعب ماشية الكلا
 سقط حياها بخلاف ماشية الناس وكذا النهر ولبس السبر سقط
 الحمار **م** ولو انهدمت بترج عشرين دلو لانه حياها واذا سقي
 من السبر رعيه او دوابه فهو على ما ذكرناه في النهر واذا باع المشرى
 على ان ياكلها ر مذكر السراج الامام احمد الطوالسي في شرحه فحل لا
 يفسد حياها ولو عرصة لباع بطل حياها ولو اشترى ثوبا ولبيته
 ليسطوالي مقدار لا يسقط حياها فان لبسته باسا سقط حياها فان
 طال اللبس الاول سقط حياها ارضا وان لبسته لسك في بطل
 حياها ولو اشترى رعي ما وطن به المشرى لسقوط مقدار حياها

سواء الامام في
 ذكره في رصا
 انه لا يسقط حياها
 ولو عرصة المشرى
 لا يسقط حياها

وكان الصدر الزهيد يقول في العنقلة يعني كرمه انما هو من ماله من ان
من عند شدة وعلمه والسر الى الشدة لا يعني كرمه ماله من
فعله انما هو من ماله من ماله الصدر الزهيد من حيث ان ماله من ماله
السر اذا ماله من ماله لم يكن بشدة ان لا يفعل قوله وسقط حبان وماله
ابو يوسف في رجل اسر اسرا على انه ما كمار بلسه امام بعار ما
ونفا او وقع فيها فان لم يمت ماله ان احدثها على تلك الحالة لم يكن له
ردعها وان لم يمتها حتى غار الما كان حبان **في الوفاية** وحقار شرط
الحسري لسقط بلسه احدثها وكذا حبان العبد والدولة وحق السرا
حد اسري مكيلا او موزونا او عدا او شرط الحجابي بلسه او بلسه او
جان **نوع اخر** في اسراط الحبان لها فحقا الشرط لا يورث
عبدنا حلالا للشا مني **في الحسبي** ما عدا ابامة على ان كل واحد
منها بالحمار فيما باع ما جاز ما بع العبد البيع وعدلها بلسه ما
العبد في يد المشتري فدل لزم وبع البيع منه رجل اسري عدا حبان
وشرط كل واحد الحبان لنفسه فيما باع ماله انما اعلمها حبان عتق
كل واحد منها في السلعة التي كان عليها رجل اسري من رجل
عبد ماله درهم وحقا ما كمار حبان البايع قد احزنت البيع
عجز من المشتري وماله الحسري بعد ذلك فحق البيع كحق
البايع ماله البيع فان ملك العبد في يد المشتري قبل ان يبرره
في الامام بلسه او بعد ما فعل المشتري الحسري من قبل ان البايع
قد لزم البيع وصار المشتري ما كمار دون البايع ولو اصابه عيب
قبل مدة اقله او بعد ما هو سوا وعلمه الثمن فلا سلطان له في بيع
العيب الذي اصابه وان يد المشتري بلسه العبد من ان البايع اجاز
البيع ثم ملك العبد فعلى المشتري ماله وكذا لو اصابه البيع قبل
ان يملك المشتري البيع ثم سخر المشتري ثم احاز البايع فالبيع لازم
للمشتري وعلمه الثمن من قبل ان العيب الذي حدث به عند
المشتري بلسه احاز البيع فاذا احاز البايع بعد ذلك بلسه البيع
ولزمه الثمن واذا كان الحبان للبايع والمشتري فحقا العبد من
ملك الحسري في يد المشتري قبل الرد على البايع بدليل حكم ذلك البيع
ووجود البيع وكحل كان الهلاك كان قبل البيع وحق **في**
ح رجلان اسرا شرا على انهما ما كمار فحقا احداهما بلسه
لاخر في حلالها ولو بشرط الحبان الى العبد فله الحبان ماله فحق
ذلك الوقت **في اخر** في الاختلاف الواقع في عدا العبد
على الحبان حرام ماله سبعة اما يوسف ماله ابو حنيفة
رجل ادعى ان باع هذا العبد من هذا امس ماله درهم على انه
ما كمار وحق الحسري الحبان فالقول قول البايع او مواعده

للحبان وماله ابو يوسف القول قول المشتري وكذلك ان كان المشتري
موالدا ادعى الحبان وحق البايع الحبان فالقول قول المشتري وهو
الشراب في
العدى الحبان عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف القول قول المشتري
وعن ابي يوسف في رواية اخرى ان القول قول من يدعى الحبان
وفي النفا على عن ابي حنيفة ان القول قول من يدعى الحبان وفي النفا
القول قول من يدعى الحبان عند محمد ماله النفاي والخلق في الاصل
ان القول قول من يدعى الحبان وكذلك الحبان وماله ابو يوسف اذا
دعي احدهما الحبان لبيع اشاعة من ساعته ووصل دعواه ما كمار ما في
اصل ذلك من انهما ادعاه وحق النفا **في العباسية** واذا اختلف
في الحبان فالقول بين سكر الحبان لاصل عدمه ولو اختلف في مقدار
ماله القول بين يدعي الاقل ولو اختلف في ماله القول بين انكر الحسري
ولو ادعى احدهما شرط الحبان شهرا او مطلقا ولا حبان ماله القول بين
يدعي الثلث **في** وعن ابي يوسف في ماله لأمراه طلعك امس
ان شئت وماله الحبان طلقك البينة ماله القول قول الزوج ولو
مال بلسه امس ان شئت وماله المشتري البينة ماله القول
قول المشتري **في الحبان** اذا اختلف في مقدار الحبان ماله القول قول
من يدعى الاقل واذا اختلف على مقدار او اختلف في الحسري فالقول قول
من سكر الحسري والله اعلم **في اخر** في الاختلاف في الحبان في
الحسري في موت العبد قبل ماله الحبان وبعد ماله محمد **في**
الحبان الكبير رجل باع عبدا من رجل ماله درهم على ان البايع
يغ فيه ما كمار بلسه امام ومعه المشتري فمضت المدة فقال احدهما
انها كان ان العبد مات في الثلث والبعض البيع ووجد الله
وماله لاخر لابل موهي ابق ماله القول قول من يدعى الموت في
من الحبان البان اما البينة كان البينة منه من يدعى انه حي
ابق وان صاد ما بعد الثلث ان العلامات واختلف في وقت
فقال احدهما مات في الثلث وماله الاخر لابل مات بعد الثلث
لا بينة من يدعى ماله القول قول من يدعى الموت في الثلث وان
اما البينة ماله البينة من يدعى الموت بعد الثلث ولو تضاف
دما ان العبد مات بعد الثلث في يد المشتري فامام احدهما البينة
ان البايع نفق البيع في الثلث عجز من المشتري وامام الاخر
البينة انما اثار البيع في الثلث فالسنة منه من يدعى البينة ولو
بلسه فان العبد مات في الثلث فامام احدهما البينة على
البينة والاخر على الاخر قبل الموت كانت البينة بينة من يد
في الاجاز ولو ادعى احدهما ان الثلث مضت والتعبد حي بمات
وان البايع اجاز البيع في الثلث وان البايع نفق البيع قبيل موته

حلقني

محض من المشتري ولا يثبت لها فالقول قول من يدعي الموت في
 الثلث وان السابع يضمن البيع في الثلث محض من المشتري
 وادعى الاحلاف العقد مات في الثلث وان السابع احاز البيع
 قبل موت العبد فيقول كل واحد منهما صبر الى دعواه مالا يجالسه
 لان موت العبد في الثلث يدل على النقص فلا يصح معه دعوى
 عوى جوار البيع بعد موته وموت العبد بعد الثلث يدل على
 حوان العبد فلا يصح معه دعوى النقص واغنى عن دعوى كل واحد
 حدهما السابق وموت دعوى الموت في الثلث او بعد الثلث
 وقد بينا هناك ان القول قول من يدعي الموت في الثلث والسبع
 يضمنه ولو قال احدهما ان الثلث مضمون في العبد حتى يمات
 بعد ذلك فانهما يحسمان البيع في الثلث محض منها وادعى
 الآخر اذ مات في الثلث وانهما احازا البيع قبل موته فالقول
 قول من يدعي الموت في الثلث والبينة منه قال ابو يوسف
 ومحمد لو ان رجلا باع من رجل عبدا على ان السابع او المشتري
 مالهما بثلثة ايام ومضى المشتري العبد فمضت الثلثة والعبد
 حتى فاما ما احدثه البينة على النقص في الثلث واما الاخر البينة
 على الاجازة في الثلث كانت بنية النقص اولى وان اقاما البينة
 على ما ذكرناه في الثلث والبينة منه من الاحبار له ولو كان احدهما
 منهما جميعا فاما ما احدثه البينة على النقص منها جميعا واما الاخر
 البينة على الاجازة منها جميعا وكان الاحلاف بينهما بعد مضي الايام
 البينة بالبينة منه من يدعي النقص ولو احلنا على هذا الوجه
 في الثلث ولم تكن له البينة فالقول قول من يدعي النقص ولو اقاما
 ما البينة والبينة منه من يدعي الاجازة **في شرح الطحاوي**
 ولو كان شرط الحمار لاحدهما فاحلنا في البيع والاحلاف في ماله الا
 حمار فالقول قول من يدعي الحمار ادعى القسم او الاحلاف والبينة
 بنية الاخر فهذا كله اذا لم يكن لبينتهما مخرج ولو اراد كل السان بقتل
 سبعة اسفها ما وكان على العتق او الاحلاف قال محمد رجل باع
 عبدا على ان السابع مالهما بثلثة ايام فمضت الثلثة ومضى العبد
 فزادت فمضت في الايام البينة وصارت التي درهم ثم مضت
 الايام البينة فاما ما احدثه البينة ان المشتري قبل حطاع الايام البينة
 السابع قبل حطاع بعد مضي الايام البينة فالبينة سببه السابع ولو اقام
 احدهما البينة اذ مات بعد الايام البينة كانت البينة منه من يدعي
 الموت بعد الثلث واذا قضينا بضم ان القتل للسابع وهذا

كان للسابع ان يضمن غافله المشتري ولو اراد ان يضمن المشتري فمضت
 العبد يوم مضى فانه يضمنه على ضمان القيمة لم يكن له ذلك ولو
 وقع الدعوى في مجرد الموت على هذا الوجه كانت بنية المشتري
 اولى وكذلك لو اقام السابع بنية ان ماله ناقضه في الايام البينة كما
 ثبت بنية السابع اولى ولو قضى السابع على غافله العبد ببيعة يوم
 القتل وان احمار يضمن ان المشتري القيمة لم يكن له ذلك ولو
 كان المشتري اقام البينة على السابع ان السابع قبله في الايام البينة
 واما ما احدثه البينة على ما احدثه الايام البينة فالبينة سببه السابع
 ولو اقام السابع البينة على ان هذا الاجنبى قبله بعد الايام البينة و
 اقام المشتري بنية ان هذا الاجنبى او عين قبله في الايام البينة فالبينة
 سببه السابع وان اراد المشتري في هذا الوجه اثبات القتل على الذي
 اقام عليه البينة انه قبله بعد المثلث وادعى البينة لم يكن كذلك و
 قال محمد في انفس رجل باع عبدا من رجل مائة درهم فاقام البا
 بع البينة ان هذا الاجنبى عتق هذا العبد في الايام البينة ومضت
 التي درهم ومات عتق بعد الايام البينة فان سببه المشتري ولى
 خلاف مسلمة القتل ولو اقام السابع بنية على الموت بعد البينة بعد
 الثلث فالبينة سببه السابع واذا مضى على هذا الوجه كان المشتري ان
 يضمن الخاص بيمينه بخلاف ما سبق في مسلمة القتل وكذلك
 اذا كان الخاص بيمينه ان كان المشتري ان ما احد الذي اثبت
 العصب عليه بضمه وان لم يكن البينة على ما وصفتنا من القتل والموت
 فالقول قول من يدعي القتل والموت في الثلث **في شرح الطحاوي**
 رجل باع من اخر عبدا على ان الحمار فمضت الثلثة فمضت البينة
 اخذها او اسحق لا يجوز البيع في الساعي وان احاز السابع ورضى
 المشتري **في شرح الطحاوي** في شرط الحمار في بعض الجمع قال محمد
 في الحمار **في شرح الطحاوي** وادى المشتري الرجل شئيين ما ان اسرى عبد
 بن او ثوبن وفي السابع وبن ثوبن ممن كل ثوبن وعن
 الكل مبيع او يخلف على ان الحمار في اخذها ما احداها شأنا مثلا بعث
 ورد الاخر هو حمار بن ثوبن والبينة اسحساها والعباس ان لا
 يجوز فماراد على البينة فباسا واسحساها ولو مضى على هذا البيع
 قبله حمار ان حمار عسر الجمع من الامارة وحمار الشرط الا ان
 في الشرط فله يوقف على بنية ايام عتق في بيعه وعندهما
 عتق ووفد وحمار الميسر عتق موقوف فله اذكر محمد في الحمار
في شرح الطحاوي واختلف المتأخر في بيعه هذا البيع لا يجوز ماله بد
 كرهه الحمار بن الحمار الشرط وحمار الميسر وقال يعقوب بن جابر
 وان لم يذكر حمار الشرط في شرح الطحاوي ولو ملك احد

البينة

مضى

فصل العوض فلا يطل السبع والمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بثمنه
وان شاء ترك وان كان الباقي اقل من ان ياخذ اهما شاء وان سائر
كفا ولو طفق الكل قبل الفصل بطل السبع ولو طفق احدها بعد
الفصل بعين البهاك للسبع ولم يثمنه ويعين الاخر لاما به ولو
طفق جميعا بعد المشتري فانه يرد ان كان البهاك على التعاقب
لرمة عن البهاك الاول وطفق الباقي بغير امانه ولو طفق جميعا او
لا يردى اهما طفق او لا يردى نصف من كل واحد منهما وان طفق
احدهما قبل الاخر غير اهما اختلفا فيه فلا يردى فاس الخلاف اذا كان
الثنى متعاقبا واما يظهر ان كان مختلفا فان يكون عن احدهما عشر
وعن الاخر عشرون فعلى الباقي طفق الذي عنه عشرون او لا
مال المشتري طفق الذي عنه عشر او لا كان ابو يوسف يقول
اولا ينفقان ما لهما بكل وصفا عليه بما ادعى صاحبه وان قلنا جميعا
فكل كما لهما طفق معا ولرمة نصف عن كل واحد منهما رجوع واما
القول قول المشتري مع عنه وهو قول محمد وحي **السابع**
وكذلك ان تعسا جميعا ولو طفق جميعا لم يثبت احدهما بغير لعن
ذلك للسبع والاخر لاما به وان تعسا جميعا ولو طفق جميعا لم يثبت احدهما
لرمة الاول ويرد الباقي الى الباقي فلا يثبت نقصان ما حدث
لا يثبت بعين ولو تعسا معا لا يثبت احدهما للسبع وله ان ياخذ اهما
شا بثنى وليس له ردهما جميعا ويطلق جواز الشرط ولو اراد عيب
احدهما بعد ذلك او حدث به عيب اخر لعن ذلك للسبع ولو ما
المشتري مع الخيارات لرمة السبع في احدهما لغير عيب ولورثة خيار
العيس ولو كان الخيار للبايع واطبقه كالبهاك لم يثبت له اي يوب
شا وليس للمشتري خيار الترك ولو طفق احدهما قبل الفصل
او بعد طفق امانه والبايع في الاخر بالخيار ان شاء الرمة المشتري
وان شاء فصل السبع ولو طفق بعد المشتري ان طفق على التعاقب
فعلى المشتري فيه ما طفق اخر الاول امانه وان طفق معا فعليه
نصف منه كل واحد منهما ولو لعن احدهما او كلاهما قبل الفصل
او بعد فمخار الباقي باق على حاله وله ان يلزم المشتري اهما ساما
ان الرمة التسليم فلا خيار له في تركه وان الرمة التعيب ان كان بعد
ملكه ترك وان قبل الفصل فهو بالخيار ان شاء الرمة ورضي به وان
شا تركه ولو لعن كلاهما بعد المشتري فعليه نصف نقصان منه كل
واحد منهما ولو يصر في السبع في احدهما جاز يصر به وله خيار الاقرار
والسبع في الاخر ثم هذا السبع كوز مع شرط الخيار لئلا يام فلا خلاف
وهل كوز مع شرط الخيار اربعة ايام لاسكان على قولها كوز
في العين الواحد واما على قول ابي حنيفة فمعدا خليف الحاسح

فيه كان الكوزي يقول لا يجوز وكان ابن سبيح يقول يجوز وان لم يكن
موقفا فاما اذا ذكر الخيار مطلقا ولم يبق فيه كان الكوزي يقول لا يجوز
وبعد السبع والشرا له اشار في الحامع **الفصل** في الحامدون مانه
ومع عمله في الخيار الموقوف واما ذكر الموقوفين ان لا يجوز بدونه
الله مال سمس الا بعد الحلو ابي وسمس الا بعد السرخي وفيه الاسلام
السردوي وكان سبيح يقول يجوز والله اشار في الحامع **الفصل**
في بيع الاصل والله قال بعض الخراج وبعضهم قالوا في البيع وانما
ان سمس اذا حاز السبع على وجه الذي يملكه بغيرها المشتري واحد ما مقصود
عليه مضمون على المشتري والاخر ملك الباقي امانه في هذا المشتري كالود
بعضه فاداهلك احدهما ولو لعن واحد عن رده حكم الخيار بقول
ث الشرط وهو الرد على الوجه الذي يضمن بعضه مضمون على
لو لعن او اسرق على البهاك ولعن الاخر امانه فرد الاخر خلاف
ما لو اشترى كل واحد منهما بعينه على ان ياخذ اياه امانه ملك احدهما
عنه بانه لا يرد الباقي وكذلك اذا تصرف في احدهما بغيره فبطل الخيار
لرمة عنه وبمعين مضمون **الفصل** ولو يصر في المشتري فيها او
حدث العيب بها خيار الرد على جواز الرد الذي لم يثبت وليس له
ان يرددها بخلاف ما قبل التعيب وادارده الذي لم يثبت مملوكا
لا يلزمه ارض بغيره ان يحسنه او العيس ان يردده نصف ارض
البيعتان ولو ما بالرمة نصف ثمن كل واحد منهما وفي **الفصل**
سوا كان الثمن متعاقبا او مختلفا ثم شرط ان يكون في هذا العقد خيار
الشرط مع خيار التعيب اختلف الحاسح فيه منهم من مال بشرط
ومما يذكر في الحامع **الفصل** في رد الكوز في السرخي لو سمس على
ان ياخذ اياه ساسا ومما يذكر في خيار امانه وفي **الفصل** قال
سمس الا بعد السرخي في الحامع **الفصل** ومما يذكر في خيار امانه للسرخي
بشرط وذكر الكوزي قوله العمل في كذا به ولم يذكر فيها خيار الشرط
وذكر ان له ان يرددها بعد اذا حصل السبع بشرط الخيار للمشتري فان
حصل السبع بشرط الخيار للبايع فان مال الباقي لعن احدهما
الثمن على ان ياخذ اياه عن السبع في احدهما دون الاخر لم يذكر
محمد في قوله العمل بغيره ولا في بيع الاصل وذكر الكوزي في محضره انه
كوز اسحسانا مالوا والله اشار في الحامدون وذكره الخرد انه لا يجوز
وفي **الفصل** فان ردها خيار الشرط في الايام الستة او ردها
خيار العيس كان له ذلك وادامت الايام الستة بطل خيار
الشرط ملا على ردها وبيع له خيار التعيب فرد احدهما وان ما
المشتري في الايام الستة بطل خيار الشرط وبيع للورثة خيار التعيب
ولا يرددها الوارث له ان يرددها وشرط الخيار للمشتري امانه

انما شأ ولو لم شرط الحمار للمشي ايا باعة احد الثوس و احد العبد
 من لعنه مثلاً فانه فلا يجوز هذا العقد ولو مات احدهما قبل صاحبه
 بعين الاول للمشي كذا في البيع الصحيح او مات احداهما قبل صاحبه
 وان اعطى المشي معاً عمن عليه احداهما وكان الممان الى المشي
 ولو اعطى المشي احداهما قبل الآخر فانه عمن الاول وبعين مو
 معفو واعلم مصلحاً لا عيباً ولو قال المشي احرم كما حر كان باطلاً و
 كذلك اذا قال احصا احدكما حر كان ذلك باطلاً وان مالا حصا احداهما قبل
 الآخر فانه عمن الاول بما حر ان عينا حصا ويدر على المشي عمن
 الذي يدر عمنه ويكون الحمار له وان مات المهرس قبل
 المهرس كان الحمار لورثته ولو ان البايع اعطى احداهما بعينه
 بعد ما عطا المشي لم يدر عمنه فان رجع الامر الى العاصي حق ردها
 العاصي على البايع كالم فساد البيع بعد اعطاء البايع ولو ان العاصي
 لم يفسد البيع حتى اعطى المشي العبد الذي اعطى البايع بعد ذلك
 بطل اعطاء البايع وكذلك لو مات هذا العبد من غير ان يعطى المهرس
 بطل اعطاء البايع ولو ان البايع اعطى العبد من جملة بعد فقه المشي
 لم يفسد البايع البيع فمما عمن على البايع احداهما والحمار الذي وكذلك
 لو اعطى البايع احد العبد من بعينه ثم ان المشي اعطى العبد الآخر
 او دبر او مات الآخر فانه المشي بعد عمن البايع عمنه وكذلك اذا جا
 ز المهرس البيع الآخر بها وكذلك لو اعطى البايع العبد من ثم ان المشي
 اعطى احداهما بعينه بعد عمن الآخر فممن عمن البايع عمنه
 الحامل وكل جواب عرفه في البيع الفاسد بعد العقد فذلك الجواب
 الصحيح قبل التدقيق ولو ان البايع اعطى قبل فقه المشي حله
 بعقد الفاسد عفا ولو كان المهرس فقه احداهما في البيع الفاسد
 فاعطى البايع ثم ان المشي فقه الآخر واعطى احداهما ان اعطى
 الذي اعطى البايع بعد اعطاء المهرس وبعين مومسعا ورد المهرس
 من اولاً وبعد فقه اعطاء البايع ولو فقه المهرس احداهما مات
 عمن بعين مومسعا ولو لم تحت المهرس حتى اعطى المشي
 الذي لم يدر عمنه بطل الاعطاء ولو فقه احداهما ثم فقه الآخر ثم اعطى
 المهرس من آخر فانه عمن مومسعا وكذلك اذا مات بعين
 المهرس مومسعا فممن فقه موت احداهما او عمن احداهما فممن المهرس
 في المهرس والمهرس ولم يجعل فقه احداهما بعينه للعقد المهرس
 وكذلك الجواب في العقد الحائز وكذلك الجواب في الهبة الفاسدة
 فاطلق الجواب في اسراط الاذن المطلقا كجزا عن التدقيق بعد
 الاصراف عن المجلس بعد اذن البايع فانه محمد بن رطل باع من
 اخر عبد من ماله درهم على انه ما حمار احداهما ماله البيع باطل وقوله

في الحاصل على اربعة اوجه اما ان لا لعن الذي منه الحمار ولا يفسد
 الثمن وبعقد الدرجة البيع فاسد واما ان لا لعن الذي منه الحمار
 ويفسد الثمن وبعقد الدرجة بيعنا واما ان لعن الذي منه الحمار
 ويفسد الثمن فان مال كل واحد منهما بحسبه وبعقد الدرجة العقد
 حائز ولو كان المهرس سوا واحداهما او مكره او موروثاً وفداً شتره
 ماله بشرط الحمار بعينه للبايع او للمهرس حاز كل واحد من مال
 سري عمن ماله في درهم بشرط الحمار في التدقيق فان كان الحمار
 للمهرس كان له ان يرد التدقيق الذي شرط له الحمار عمنه ان شأ وان
 شأ اثار العقد فان اثار العقد من لومة الكل وان رد التدقيق
 العقد التدقيق وماله في الزيادة واداسري الرجل من
 اخر عمن كل واحد منهما بالدرهم بشرط الحمار احداهما بعينه
 للبايع حتى حاز ماله قبل فقه المهرس اثار الذي لا حمار فيه
 والتدقيق لم يكن له ذلك وان كان اثار العقد عمنه او بشرط الحمار عمنه
 عمن المهرس احد الكل بجمع الثمن ولو اراد البايع من المشي ان يفسد
 جميع الثمن والى المشي لا يفسد عليه المشي ولو اراد البايع ان يفسد
 الذي لا حمار فيه الى المهرس ولقد فقه من المهرس وبيع العبد
 الآخر وقال المهرس لا قبل منك ولا اعطيك شأ من الثمن حتى يفسد
 البيع في العبد الآخر فان احدا فقه او فقه العقد عمنه واحد العبد
 الذي في البيع فقه ماله الى المشي ولو اراد البايع ان يفسد
 لعبد من الى المشي واحد فقه لفسد له ذلك الا ان يفسد البايع لان
 الذي منه الحمار يبيع على ملك البايع ولا لسان لا يفسد على ملك المهرس
 ولكن الامر موقوف على نظر القس من البايع او الاقرار بملك اثارها
 مع البيع فقه المشي فقه وان فقه فقه الذي وجب البيع
 منه ولا يفسد المهرس لسبب يدرى الصفة عمنه ولو كان الحمار للمهرس
 في هذه الصور ما را داخر في ان ما فقه العبد الذي وجب البيع
 منه وما فقه وباي البايع لا يفسد البايع عمنه وكذلك لو اراد البايع
 ان يفسد الى المشي العبد الذي وجب فيه البيع وما فقه وباي فقه
 والكون على حماري والى البايع ذلك لا يفسد البايع عمنه ولو طار
 البايع للمهرس اعطيك العبد من واحد المهرس وان شأ على حمار
 لا يفسد عمنه وفي **قوله** عن محمد بن رطل احد من رجل
 فقه ابواب واحد فقه واحد بعين واحد بعين على ان ما فقه
 منها اياها فقه عمن ماله لومة لومة عن كل واحد منها ولو
 صاع واحد بعد واحد لومة من الاول ومومسعا الاخر من مومسعا
 ولو احرى يفسد وفسد الاخر ماله يرد التدقيق الثاني ولزومه
 يفسد من كل واحد من الثوس ولو حر في احداهما وفسد الاخر

تسليم

معاً فانه ورد النص الثاني ولزمه الاخر ثمه وليس له ان يملك هذا
 ليدفع جميع عنه ويحصل الامارة بها لك ان سماع وعيسى من ايمان
 عن محمد رجل اشترى احدى ميتين على انه ما كان فيها جميعاً ما قد افهمنا
 شأن ان شاطفه بالذوان فهو كحسابه فوطي المشتري الامتن وحملها
 منه ثم اختلف السابع والمشتري فقال المشتري وطعت هذا اولاً وقال
 السابع بل طعن الاخرى اولاً قال قول قول المشتري الذي وطعها اولاً لزمه
 عنها وطعت لسبب ولد عامه ويكون هي ام ولد له اما الذي ربح السابع
 ان المشتري قد طعها اولاً فلا سبب للسابع ولا للمشتري عليها قال بن سماع
 ويصح ان يلزمه المشتري بعد الحاربه الذي ربح السابع وطعها اولاً يكون
 العبد له من الثمن الذي بدعه ولا يجوز اخذ منها على البعده عليها
 ولكن يكسب مما طعن من ذلك بن سماعه و**قوله** عن ابي يوسف
 رجل اخذ من رجل يوسف علي ان ياحد اهما شأن ان شاء هذا بعد البعده
 وان شاء اخذ من بن وان سماعاً جميعاً وصح اخذها واحداً
 ورد الاخر فقال السابع اسير الذي عتقه عشرون وقال المشتري لا
 بل اخذ الذي عتقه عشرون قال قول العبد قول المشتري وهو
 عتقه رجل اسير ثوباً وصعدت في اختلفت في هذا فلا سبب للسابع
 على الثوب ولو ان المشتري وطع الثوب فمضاه ولم يخطمه اهلها
 في الثمن فان شابه السابع اخذ ما اقره المشتري من الثمن وان شاء اخذ
 الثوب مضبوغاً وان الطع قد راد عنه مثله الصنع فلا سبب للسابع
 عليه وله ما اقره المشتري الخطا عن ابي يوسف رجل اخذ من رجل
 يوسف علي ان ياحد اهما مئتي وصاع اخذها ووطع الاخر فقال
 المشتري اخذت الذي وطعته صاع الاخر واما مائة امين وقال السابع
 لا بل اخذ الذي صاع ثم وطعت الاخر فعليك بمائة الذي وطعت
 مع الثمن الذي صاع فان المشتري ضا من نصف عن الذي صاع و
 نصف مائة الذي وطع او نصف مائة الاخران بن سماعه رجلان اسير
 غلاماً على انها الحمار عدني اخذها ليس للاخران بن سماعه و**قوله** عن ابي يوسف
 ومحمد ان من كذا كذا حمار الرويه والعيب **قوله** اخذ
 الحمار لعبد العاقل يجب ان يعلم ان من اشترى شاة او باع شاة
 واسرط الحمار لم يملكه فالباع ان لا يجوز العبد والباع
 اخذ من مائة و**قوله** الاسير ان يكون العبد وملك الحمار للعبد
 ثم يضر المشتري له الحمار وكلام من جهة الشاهد في البيع والاحار و
 لها اجاز او بعض وان اجاز اخذها وبعض الاخر فان عتق الباع
 بن منها فالسابق اولى و**قوله** الثاني رداً كان او اجازت وان خرج
 انطامان معاً ذكره المادون الكسور ان القسم اولى وذكره في بيع
 الاصل ان يهرق المشتري اولى بعضاً كان او اخذت بل ما ذكره

في البيع قول محمد ما ذكره المادون قول ابي يوسف ومحمد ما ذكر
 في البيع والمادون يعني ان يهرق الا حاربه النص والبيع في النص
 ثم يكون للمشتري الحمار ان كان الحمار مئتي وطع المشتري احدى ميتين طلباً
 في الحمار وانما مالوا هذا فاساً على مسئلة اخرى اختلف فيها ابو حنيفة
 ومحمد ومالك وكيل بالبيع اذ اباع مع الموكل وخرج الكلامان معاً وبيع كل
 واحد منهما من رجل مال ابو حنيفة بان يهرق الموكل اولى ومالك محمد
 يهرق مع كل واحد منهما نصف العبد ويكون العبد عليها و
 يهرق كل واحد من الكسور ان يشار في كل واحد منهما نصف
 العبد وان يشار **قوله** **احرم** في البيع والشراء لغيره
 شرط الحمار بعد البيع مثله على قسمين قسم في البيع وقسم
 في الشراء اما قسم البيع قال محمد رجل امر رجلاً بان يبيع عتقه
 وامر ان يشرط الحمار كلما مر ببلدة ايام مائة ولم يشرط الحمار لم يكره
 البيع فان شرط الموكل العقد صح كالموشرط الحمار لنفسه لا غير
 وان اثار بطل حماره وحاربه الامر ولكن العقد لا يلزم على الامر
 ما كان الموكل ويكون له حمار الا حاربه الا حاربه الشرط ولهذا لا يكره
 عتق هذا الحمار بعد ايجاره الموكل بهذا الموكل الحمار قال ولو
 كان الامر امره بالبيع مطلقاً صح وشرط الحمار للامر او الحنفي صح و
 يهرق نصف قسمي او احاربه الموكل وان يبيع احدهما واهاربه الآخر وخرج
 الكلامان صح في صحة وهرقه ويلزم هذا العقد ما حاربه بن سماعه او
 اشترط له الحمار منها معاني رواه كتاب المادون القسم اولى و
 في رواية السبع يهرق اولى وان امره بالبيع شرط الحمار لنفسه اولى
 للامور مائة شرط الحمار لنفسه او للاخر اولى الحنفي مائة كوز و
 اما قسم الشراء قال محمد واد امر الرجل رجلاً اسيراً له عبد العتبه
 او يهرق عنه وبسبب له ثمن او فلتشاحي في الامر وامر ان يشرط الحمار
 يعني للامور مائة شرط الحمار لنفسه او للاخر اولى الحنفي بعد على
 الامر ولو امره بان يشرط الحمار للامر فاسواء لغيره حاربه او شرط
 الحمار لنفسه لا يبعد على الامر لكن يلزم للامور سلافة قسم البيع مائة
 او الامر بالبيع شرط الحمار للامر مائة من غير شرط الحمار او باع بشرط
 الحمار لنفسه حيث لا يبعد اصلاً على الامر ولا على الامور وكذلك
 لو اقر بان يشرط الحمار لنفسه يعني للموكل فاشترى به بعد حاربه
 لا يبعد على الامر وكان ينبغي ان يبعد ولو امره ان يشرط الحمار للامر
 ما شرطه وشرط الحمار للامر حاربه حتى يبعد على الامر ثم اثار الامور
 البيع بطل حماره والامر على حاربه واختلف الحاربه ان السامي لا
 يهرق حاربه الموكل حاربه شرط او حاربه اخر بعضهم مالوا حاربه شرط
 وقال بعضهم لا يبيع له حمار شرط ولكن يبيع له حمار اخر وموافقا

رضي بالبرام حكم العقد من عند احسانه معني له هذا الحكم وهو كبحر
من البرام حكم العقد وعدم البرام كحاج التمسك بالسبع وهذا القيس
ما ان احاز الامر العقد بعد ذلك كان الحيدله وان ارد كان العقد للوكيل
كل حي لو ملك العبد بعد ذلك ع بد الوكيل فملك من مال الوكيل
لم يرض به ولم يرض بالسبع في الاسد احيى مال الامر للوكيل رد العقد فلا
حاجة لي فيه فملك هذا القول في يد الوكيل ملك من مال الامر فان
مال الوكيل بعد ما قال الامر رد هذا العبد ورثت هذا العقد
م يملك الحيد ع يد الوكيل فملك من مال الوكيل مال ولو ان الامر
حين مال لما خور رد هذا الحيد على الساع ملا حاجة لي فيه باع الحكم
مور من رجل فانه يوقف هذا السبع على احاز الامر من مشاخصا
من قال هذا الكواب يستقيم على قول اي يوسف ويحمد ما على
قول اي حنيفة لا يستقيم ومنه من مال لابل هذا قول الكل
ادى يوسف السبع الثاني بعد السبع الثاني والاول ويطيب له الرجح
ان كان في الفتن والحا فالي بعض السبع الاول بعد السبع الثاني
لزم العبد الحامور ولكن لا يندفع عليه بقية الذي كان ذلك الا يرض ان
من باع شيئا ملكه سبب من الاسباب لا يندفع ذلك السبع عليه فانه
ن وجد الحامور بمعاخذ ذلك بعد وفاء الرجح ان كان في الفتن
الرجح واد السبب الرجح مشاخص امره وشروط الحكم للامر كما امر به حتى
ملك الحكم بالامر وللوكيل م اختلف الساع والوكيل بعد ذلك فذا
ل الساع ان الامر قد رضي والامر غائب وانكر الوكيل ذلك فانه
يعول قول الوكيل بلا ميس وذكر سبب الامة اكلوا اي ع ان ع
استحلوا الوكيل ع فتن الحكم روايتان على التامج الروايتان
فتملك الوكيل هذا اذا انكر الوكيل المشتري ما ادعاه الساع ولم
يقسم الساع بيمينه على ما ادعاه واما ادعاه الساع السبع ان الامر قد رضي فان
السبع لازم للامر وان كان الامر غائبا ولو لم يقسم له بيمينه على ذلك الا ان الحكم
صدقه فيما ادعاه من رضي الامر بمحض الامر ع مثل المثلث وانكر البضاعة
وادعي انه بعض السبع ع من الساع ذكر ان المشتري يكرم المشتري
ولا يلزم الامر حتى لا يكون للوكيل ان يرجع على الامر بالفتن اذ لم يكن
الفتن مدفوعا عنه ولو عدم فعال الامر صوت والساع حاضر كان
القول قوله هذا اذا قال الامر هذه المعاملة ع من الحكم ما اذا قال
هذه المعاملة بعد ذلك الحكم فان السبع يلزمه ولا يكون مفقودا فانه
وما يندفع هذا النوع اذ باع الوصي او الاب شيئا من مال الصغير
وشروط الحكم لنفسه فهو جائز فان بلغ الصبي ع من الحكم ثم السبع و
يطلب الحكم ع قول اي يوسف وقال محمد ع طاهر الرواية
نقل الحكم الى الصبي فان احاز السبع ع من الحكم حاز فان رد

يطلب اذ اثبت ان الحكم للصبي بعد البلوغ على قول محمد معقول ليس
للوصي ان يحرم وله ان يعفيه **وع النواذر** عن محمد ثلث روايات
قال ع رواه مثل ما قال ابو يوسف وقال ع رواه ينفق العبد
وقال ع رواه ينفق الحكم الى الصبي واجتلف الروايات عن محمد في
مضي ملك الحكم فقال ع احدى الروايتين يلزم العقد لا سيما له
نفا الحكم بعد المدة ع رواه انه لا يلزم الا ما حازه ولو باع الحكم
وشروط الحكم لنفسه فمحمد ثلث السبع ع قوله محمد ع كذا
اما دون اذ اجر عليه المولى ع الثلث يطلب حازه ولو اسرى الاب
او الوصي شي بدس ع الدمنة وشروط الحكم لنفسه يملك الصبي ما حاز
الاب او الوصي حاز العقد عليها والصبي ما حاز ان شا احاز وان
شا فم فان احاز الصبي ثم السبع ع حقه وان افسح حوال حق الصغير
مصلحة الشراء حق الوصي لوجود الا حازه منه ويطهر هذا الوكيل
ما شر كشرط الحكم بالموكل اذا اشترى وشروط الحكم بالموكل ثم احاز
العقد بعد الا حازه ع حقه دون الموكل حتى ان الموكل ان رضي با
لشر لا يملك السبع وان قسم العقد ورد المبيع يلزم الوكيل مهننا
كذلك فان لم يحرم الصبي شيئا من الوصي بعد ما رضي بالسبع او قبل
ذلك فليس على حازه فان لم يمت ومات العبد ع بد الوصي ع وقد
الحكم او بعد مصلحه او مات السبع ع وقت الحكم قبل رضي الو
صي ما اشترى او بعد ع فالشري لازم للشري وسبب في بعض هذه
الحايل بعد هذا ع فصل الاب والوصي ان شا الله تعالى والله اعلم
نوع آخر ع الاجتلاف ع لعين المشتري شروط الحكم عند
الرد فاذا اشترى من امر شا على انه الحكم بيمينه امام ومصلحة مما جابه
لزمه على الساع حكم الحكم فقال الساع ليس بهذا وهو الذي يملك
وقال المشتري مو ذلك فالقول قول المشتري مع عبده والساع ان
ملكه ع البرعابة ولو كانت حاربه له ان يطاوعا وعلى هذا القياس
العصا وادار الثوب الاحر على رب الثوب وكذا الاستكان و
كذا **البديع** لو كانت السلعة مفقودة ع هذه الصور ع ما
د المشتري احاز العقد ع عين ع بد الداي فقال الساع ما بعثك
بعد او مال المشتري لابل يعني هذا لم يكر محمد ع هذا الفصل ع
شي من الكنت مالوا ويغني ان يكون القول قول الساع كما
لو ادعى عليه سبع هذه العين وانكر الساع السبع اصلا وقال
ما بعثك ولا يحق في الخلاف ع القيس هنا وانما يحق في الخلاف حا
له الا حاز كما اذا كانت السلعة مفقودة لا يحق في الخلاف حاله الا جان
بعد الذي ذكرنا اذا كان الحكم للمشتري ما اذا كان الحكم للساع ان
كانت السلعة مفقودة حاز المشتري السلعة لرددها على الساع حتى

الرد

من الكمار فقال السباع ليس بقدر الذي بعك وقدفنه من ومال
 المشتري الذي بعني ومعه قدر فالتول قول المشتري مع عبده وان
 كان السلعة غير مقدومة فارد السباع الزام السبع في غيره فقال
 المشتري ما اشريت بهذا وقد ان القول قول المشتري مع عبده **نوع**
اخر في حيا به السبع في السبع بشرط الكمار مال محمد **في السبع** في السبع
 مع عبده على ان السباع فيه ما كمار بكنه امام ففعل العبد السبع ففعل
 في قوله الكمار ففعل المولى ذلك ما كان هو عالم ما كماره لم يصح محارر القدر
 وصح الا ان كانا وادانت ان السباع لم يصح محارر القدر كان للمشتري
 الكمار فان احراز المشتري احراز كمار من الدفع والعدا وان احراز
 المشتري بعض السبع كبر السباع من الدفع والقدر لم يذكر بعض
 الروايات في ذلك فامى ذلك فعل المشتري كبر السباع وذكر بعضها
 فان ففعل ذلك والمحرار فان رد قدره ففعل ذلك لان السباع ايا كمار
 عن رد المشتري السبع عليه لا عند الامتناع ففعل ذلك ان كانت الكمار في
 يد السباع فان كانت الكمار في يد المشتري وباقي الكمار في يد السباع
 على حيا فان احراز السبع حيا وبنت الكمار للمشتري ومن العبد
 بم كمار المشتري من الدفع والذبا بعد الذي ذكرنا اذا كان الكمار للسا
 بع فحني العبد في يد السباع حيا به او في يد المشتري فان كان الكمار للمشتري
 فحني العبد في يد المشتري في يد الكمار لم يكن له ان يرد على السباع
 وذكر في الكافي وصلا بعد الفضل المذكور وذكر في الاصل ان يرد
 الامور اذا وافق الامر بقدر على الامر وان كانت امر لم يرد الا اذا
 كان خلافا الى حيز وهو من فليس الامور به فان وكله سبع عده بان
 فباعه بالثوب وما به ما به ففعل عليه ولو باعه حيا به ففعل عليه وان
 كان الخلافا الى سبه وان وجدنا على الامور بقدر عليه كالشرا وان
 لم يجدنا على موقف على احواله الامر ففعل السبع رجل امر اخر بان
 سبع عده وبشرط الكمار للامر فباعه بانا بعير حيا او بشرط الكمار
 لنفسه بوقف ولو امر سبع فاسد فاني سبع صحيح بوقف على الامر و
 عند محمد لا يرد عليه ملو مال الامر رد قدر العبد كانه لا حاجة له فيه
 فاجاز الامور ان كان احواله قبله بم ففعل على الامر فلو امر بكون
 فباعه الامور بوقف العبد على احواله الامر فان احواله الامر ففعل
 له وطاب الدخول ولو امر بوقف ثوبا بعبد على انه ما كمار في الثوب
 بكنه امام ففعل كمار ففعل ثوبا بعبد ثوبا بعبد ثوبا بعبد ثوبا بعبد
 في الامر واد اختلف المشتري في اشراط الكمار ففعل المشتري
 بكنه في طاهر البر وانه وعذابي حسبه القول كدعي الكمار وكذلك
 لو اختلف في قدره ففعل بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 هذا النوع رجل اشترى دارا بشرط الكمار للسباع او للمشتري او كان

ومما

السبع بانما فوجد في الدار ففعل على قول اي حسبه على عامه صاحب
 اليد على كل حال وعلى قول اي يوسف ومحمد على عامه المشتري
 امتنع ما باو على قول من يصر الدار به بالسبع والا حيا ان كان الكمار
 لم يدكر في الكتاب ان المشتري يرد بكنه ففعل بكنه ان لا يرد لان وجود
 السبع في الدار ليس بعبد حيا الدار لا حسبه ولا اعتبارا فان
 الدار لا يصر مسجدة بفنان الكماره ولا كذلك ما اذا حيا العبد حيا به
 يد السباع وكذا في **السبع** بكنه بعد عام بعد السبع بان الكمار بعد
 الشرط وذكر في رجل اشترى من رجل ارشدين ما اذا احراز العبد
 السباع ولو لم يعلم المشتري وقت الثمن علمه هذا على وجهين ان
 علم قبل العبد او بعد في الوجه الاول له الكمار ووجه الوجه الثاني
 لا حيا به رجل اشترى ارشدين ما جوع هذا على وجهين اما ان لم
 يعلم المشتري وقت الثمن او علم في الوجه الاول له الكمار ان شاء
 بكنه وان اشار مع الامر الى العاصي وظلمه بالسليم واد احواله
 العاصي سبهما ووجه الوجه الثاني كدكر في طاهر البر وانه وعليه العبد
 وكذا ان اشترى ارشدين ما كمار هذا على وجهين وكذا اذا
 اشترى الموهوبون فهو على هذا من الوجهين رجل اشترى عده من
 ففعل احد ما صاحبه قبل العبد في المشتري ما كمار ان شاء احد
 لعبد الثاني كجع الثمن وان شاء بكنه فلو كان مكان العبد من
 سانس واما كمارها ففعل ان ما احد الساعه بالخصه لانه لا ضمان على ان شاء
الهمم الثاني نوع اخر كسب السبع في السبع السبع
 قبل العبد ملك المشتري بكنه حال عذابي حسبه في العبد او بعض
 عدها قبل العبد او ما كمار العبد او رده وعدها موقوف
 ان السبع هو للمشتري وان الموقوف السبع ما كماره ففعل السبع
 كسب الموقوف ولم يرد بكنه ففعل السبع بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 السبع كمار عده او رده ما كمار عده المشتري ففعل السبع بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 السبع او اربيع وعدها موقوف ان لم يرد بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 هو للمشتري ففعل المشتري بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 بعد ما علم المشتري بالسبع لا يكون رضاه وكسب السبع بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 العبد وان كمار السبع موقوف عند عده ان لم يرد بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 وان بعضه هو للسبع وطاب له ان يرد بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 او المشتري لم يرد بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 كماره الاولى ملا بكنه عده الكل اما اذا ملكه السبع في كماره السبع
 ملا بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 الاولى ملا بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه
 سبه ملا بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه بكنه

وطالبه

على رواية كتاب الحصار به فان كانت شاة فولدت في يد المشتري
ان لم يولد فليس للمشتري ان يرد على كل حال ولذلك ان
قبل الولد وان مات كان له الرد ولو ان البائع خرج العبد
عند المشتري او قبله ذكر في الاصل انه وجب البيع على المشتري
وعلى البائع الفدية في العبد والارش في الجراخه وذكر في فصل
الحراجه في كتاب الشرب ومال على قول ابي حنيفة و
محمد بسوط حار المشتري ولم يرد البيع وعلى قول ابي يوسف
لا يسقط حار ومال في موضع اخر على قول ابي يوسف الاول
لسوط حار وعلى قوله الاخر لا يسقط وفي **نوازل من سماعه** ان
الحار لا يسقط وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد و
في بعض النوازل ان حار المشتري لسوط حراجه البائع عند ابي
حنيفة وعند سوط مالوا ومواله حله ولو اجاز المشتري
العتق في بعض المبيع دون البعض ما في اسرى يوسف
او عديس او ما شئت ذلك ورايها بعد ما قد فيها ورضي ما قد فيها
ل رصيت هذا الم كز والحار على حاله من سماعه في نوازل عن
محمد مال ثمة ولو لم يفل رصيت هذا ولو لم يكن عديس احد ما على
البيع لم يكن له ان يرد بها مال ثمة وكذلك لو كان في يد البائع من
ايها وعديس احد ما هو دليل العضا بها وليس له ان يرد بها و
المسقى عن ابي يوسف انه سوي من رضاء احد ما وس عديس
احد ما على البيع هذا الشأن الى انه لو عديس على البيع انه يطل
حار ومعد ذلك فاميل لهذا عن ابي يوسف ان المشتري لو
عديس المبيع على البيع لا يطل حار وفي **الحاشية** وان طلق
بعض المبيع عند المشتري يطل حار وفي **القدوري** عن
ابي يوسف لو عديس المشتري بعض المبيع على البيع انه
يطل حار وفي **الحاشية** عن محمد **م** وفي **المسقى** الصاع عن ابي
حنيفة ممن اسرى حار يثور رايها ورضي ما قد فيها فورا
ولورا احد ما ورضي بها لم تكن رضاءها وفي **العنوان** ولو راى
احد ما عديسها وعديسها او ما عديسها لردته الاخرى وليس له ان يرد بها
الا من عديس رضاء اسرى استلم براءه وعديسها هم بطل الله ور
صى به احد ما وارا د الاخر الرد ليس الرد الا ان يحجها على الرد
وقد اقول ابي حنيفة وكذلك اذا كان البائع اثنين والمشتري
واحد والحار للبائع عديس عديس احد ما واحار الاخر لا حوز ما
لم يصفها على الاحار ولو ان رجلين اسرى حار به عديسها احد
ما عديسها فمطل الله الذي لم يرد بها واجمعا على ردها مو وصا
حبه فلها ذلك ولو ان الذي مال رصيت والعديس البيع

فان

قبل ان يرد الذي لم يكن كان الذي لم يرد ان يرد جميع البيع ورضي بتركه عديس
روية وعن ابي يوسف **في المال** اسرى براء ما دابو عديس لا
يعطيه فارا د ان يرد مال له البائع ان اخطا ما في قلعكم مامسكه والا
فرد ما راها الخطا ما دابو لا يعطيه فانه ان يرد وليس فداك عديس على
البيع عديس له مال لو قال اذهب به فان رصيت والا فرد وكذلك
الحرف والفلنسون ولو كان عديس عديس اعني فداك اراد ان اعطيه
عن كفار فان اسرى والا رد دة فانه ان يرد شاة وفي **الساوي**
سدا لو يكره عن اسرى ارضاء ولها الحار عديسها الا كارب صا
لمشتري ما في بركها عليه على الحاله المصلحة لم يرها فليس له ان
يرد بها وعن محمد ممن اسرى براء الذي هو عديس او عديس فداك الى
الكونه ولم يكن راه فقل له ان يرد ما يكونه مال لا ولكن فداك الى
الذي ويرث ثمة وفي **الساوي** اذا اسرى للبائع على ان يحله البائع
الى منزله المشتري وكان ذلك بالفارسية حتى صح البيع فحله البائع
الى دار المشتري ولم يكن راه المشتري ما زاد ان يرد كمار الرو
له ذلك **في الدخيل** اسرى من احد دارا لم يرد بها فاسكن رجلا
بعديس اسكن ذلك الرجل فقل سطل حمار الرو به لم يرد
محمد فقل الحله بحال في الكتاب وذكر في حمار الشرب اذا كان
المشتري ان المشتري اذا اسكن في الدار رجلا ما جبر او بعديس
انه يطل حمار الشرب فعلى فداك حمار الشرب يعني ان
سطل حمار الرو به وقل سعي ان يطل حمار الرو به عديس
ابي حنيفة اسرى من احد دارا لم يرد بها فداك ولم يفل فليس له ان يرد
فال يقوم كواه باسند بجر من اسن خانه رايم اراد ان يرد
فداك حمار الرو به ليس له رد بها وفي **المسقى** رضاء فاريه با
لف درهم وعديس ورضي الحار به وعديس العبد والالف فداك
العبد ولم يكن راه فداك فداك فداك حمار الرو به فاريه وعديس
لا يرد من البيع في جميع اى ربه واما عديس فداك حمار العبد فداك
ويرد عديس العبد الى ماله واما حصة الالف من الحار به فلا يرد من
البيع فيها لا يعود الى ما يبيعها بشر عن ابي يوسف في رجل
اسرى كد حديس ولم يرد بها فداك احد ما فداك العبد او يرد
مله حمار الرو به مما يعني **نوع اخر** مما يكون روية كد
وه الطل في ابطال الحمار واذا راى بعض المبيع ورضي به
لم يرد البائع فقل سكون على حماره فداك حماره عديسها
ان كان مع الميرس فليس له رد عديسها وان كان روية الميرس
لا يعرف حال عديسها سانه اذا اسرى حار به او عديسها
راي وجهه ورضي به لا يكون له الحمار بعديس ذلك وفي **الحاشية**

بعضه

مالا قبل

وان كانت الحارة مستعدة فاصدرها وظهرها وشتافها وخرج الحارة
او دراجها وخرج العيون وظهرها ولم يروها بطل حصار وكذا لو كان
عبد المشرى الجارية ولو راظرها وظهرها ولم يروها بطل حصار البرود
وخرج الدواب بطل الى مقدمها ونحوها فكذا **ذكر القدر**
ودكر موضع اخر ان عند النبي يوسف لعنتر البطر الى مقدمها
وموخرها وعند محمد لعنتر البطر الى موخرها لا غير وخرج **المشرى**
قال ابو يوسف في الدواب لسال الحاسيون فان قالوا كبحاح
الى البطر الى الودع والكنز الى البطر الى موخرها لعنصران يكون
في موخرها من غير عيب فله الحمار مالم يطر الى مقدمها وموخرها
وان كان موخرها لا يكون في مقدمها لعنصران من غير عيب فله الحمار
مهما انه لا يكون في مقدمها لعنصران من غير عيب لم يكن له حصار
وادا بطل الى موخرها **وعن محمد بن** الدواب انه كبحاح الى
البطر الى وجهها او حصارها والبطر الى موخرها لا يفي **وعن** اي
حسب البردون الحار والبطل يفي ان يري شامة الا الحار
فروالدس والناصة ووجه الشاة العنفة لا بد من البطر الى وجهها
وساير حصارها ووجه الشاة التي لا بد من الحس حتى يسر به الهلاك
والسمن **في السباع** الدابة كراي عنقها او مهادها وسامها
او حنظلها او صدرها بطل حصار واما عني ادم لو بطل الى جميع
بدنه عند وجهه حصار باقى على حاله ولو راى وجهه لا عند بطل
حصار **وخرج القدر** **وخرج** اعقول ان كان شامة موصوفا
كالوجه المعارف وموضع العلم في بعض السباع فلا بد
من البطر الى ذلك الموضع لسقوط الحصار كذا روى احمد بن
زياد عن ابي حنيفة **وان** لم يكن شامة موصوفا كالحمار
س نادا بطل في طائر موطا فلا حصار له بعد ذلك فان
وجد الباطني مثل ما راى ملا حصار له وان وجد معله ملا حصار
وخرج القدر **ومن** بطل الى وجهه الصبر لا حصار له وروى
الحسن عن ابي حنيفة اذا اشترى حمارا بقرى مارة من
كل ثوب وطعته ملا حصار له والالة الحمار قال فقشام قلت
لمحمد اذا كان المشرى طبعه فراى اسبيلها ولم يروها وجهها وموضع
الوسي منها قال لا حصار له قال فقداشني واحد قد ذكر ما مل
لهذا احلها وروى عن ابي حنيفة فحين اشترى سائطان
له الحمار حتى يري جمعه وما كان له وجهان من يوسف فخلص
ماله لشرط روه ملا الوجهين **وعن محمد بن** مهن اسرى
جبة مدطنة وراى بطنها دون ظهرها وكذا الحكم في كل
شيء موطن رطانه دون ظهرها **وخرج القدر** **وخرج** لو اسرى

جبة مدطنة فراى ركايتها فله الحمار اذا راى ظهرها سواء كان البطر
مقصودا بان كان عليها فردا ولم يكن لان البطر مقصودا بطل
حال الادا كانت الطمان غير مقصودا بان كان ساجسرا ملو راى
ظهرها لم يكن له الحصار اذا راى بطنها الا اذا كان البطر مقصودا
بان كان عليها فردا **واما** السمور وكل سى رطانه ارفع واكثر غشا
من طهارته فراى رطانه ورضى به بطل حصار الا ان يكون البطر
في ماله فله شرط روه منها **وخرج** **في** **الاسرى** اذا اسرى مكا
عب ودرجعل وجب ان يباع بعضه الى بعض فطر الى طهو المشرى
رعا لا بطل حصار ولو بطل الى وجهها ولم يطر الى الرصر بطل
حصار واداشني رحي بالانها ومن الاساشني ماسن لم يره ملا
الحمار اذ اراده ويرد الكل وكذا اذا اسرى سر جانا لاه وراى الرج
ولم يره البطر ملا الحمار اذ اراده ويرد الكل وان كان المشرى اذ اراده
دراى حصارها او كان الملا انه لا يخلف ابله دكر الموضع بل يكون
على بطنه واحد اما اذا كان داخل الدار ابله ويخلف دور دكر
الموضع ملا الحمار **وخرج القدر** **وخرج** **في** **الاسرى** **وخرج** **في** **الاسرى**
في الكتاب عدلكا على عاقبه اهل الكوفة وبعد اذ كان ابله دوريم
لا يخلف **وخرج القدر** **وخرج** **في** **الاسرى** **وخرج** **في** **الاسرى**
في فوط لا بطل حتى يري شامة من ارض دهلج او شامة من ارض الدار
وقال الحسن لا بطل الحمار حتى يره علقها وسامل حواشيها رصعها
وبعض مشا كحمار من اهل رما سا قالوا في البيت الصغير وروى
الديلمي عن ابي حنيفة اذا راى حمارا في البيت ورضى به بطل حصار كما رو
حمار الكتاب **وخرج** **في** **الاسرى** **وخرج** **في** **الاسرى**
المشرى ومن راى حمارا في الدار ملا حصار له وان لم يشاهدها
المذكور هذا قول اصحابنا وقال زفر لا بد من روه داخل
البيت وهو الصالح **وخرج** **في** **الاسرى** **وخرج** **في** **الاسرى**
ان هذا الجواب كان عاق فرها في روى ابي حنيفة في دور الكوفة
لانها كانت لا يخلف بالصحير والكبير والعلوكان داخلها على
بطنه واحد مادارها الانسان من ظاهرها وباطنها وقالوا
الصناع الدور بعين روه ماموا المقصود هي انه اذا كان في الدار
بسان نيران بسان صفبان وبساطا في شرط روه الكل
كالمشرى روه حمار الدار ولا بشرط روه الموطا والحريكة
والعلو الراج بلد يكون العلو مقصودا كما في سمور فله وبعضهم
شرطوا روه الكل وهو الاظهر والاشبه وان كان المشرى
سنا بالشرط روه الاشجار وكنتي بها لان روه وس الانا
شجار يعرف حال الباقي **وخرج** **في** **الاسرى** **وخرج** **في** **الاسرى**

روى الاشجار وصوفى ما ذكرتم اذا احتسبنا تاوكر ما فاصاب
احدهما النسيان واصاب الآخر الكرم ولم يرو واحد منهما الذي اصاب
ب ولا راي ولا يحمل ولا يخرج كذا راي الحائط من ظاهرها ملاحا
لو احدثتها بعد اكتسفي برونه فاصاب الحائط ولم يسطر روى روس
الاشجار وكذا ان يكون الحواب المذكور في النسيان ما على
عانه فلاما اما فلاما لا لاكتسفي برونه فاصاب النسيان ولا يروى
روى الاشجار ويطر روى داخل الكرم **و في القصاب**
اذا اشترى ثمارا على اشجار فراى من كل شجرة بعض ثمرها
طيارا ويؤاخذها **و في** وان كان الحبيب اشيا العذوبان المتنا
ر به كحوالب النباب اسيراتها حراب والبطيخ الذي يكون في
الدك **و في** والبرمان والسفرجل وغير ذلك من
روى كل واحد وادراى البعض فهو الحباب في الناب وفي العدد
ما است المعيار به كالجوز والتمر **و في** والنفاح والاحل
ص **و في** روى البعض كفى اذا وجد الحرس مثل الناب او قود والكيل
والجوزون رطب العدد ما است المعيار به كفى فيه روى البعض
اذا كان في دعا واحد بلا خلاف وادكان في عاس فراى في احد الو
عاس احلف المشايخ فمال مشايخ العراق اذ ارضى عاريا
بطل جيان في الكل اذا وجد ما في الوعا الاخر ميل ماراى او قود اما
اذا وجد روى هو على حبان ولكن اذا اراد الرد بر د الكل و
في الدخنة هو الصالح **و في** ولو لم يكن في وعابل فهو
صوع على الارض فهو كشي واحد اذ اراى منه حبة او اكثر و
رضى به كان غير الحرس مثل الحرس وان كان الحظ او الشجر
في حوالقس والزعفران في السلسل احلف فمال مشايخ بلخ
ما كان في وعاسين فهو حبة شين مختلفين ومال مشايخ عراق
في كشي واحد فكل اذ كبر في عامه البر ونايت والحق في ان روى
احدهما كرو وشمها حبا والنوى على انها كشي واحد في حليم العبد
حي لو وجد ما في احد الوعا عسان كان قبل العبد سكتها او
يبرد بها وان كان بعد المعبد حاص **و في** رجل اسير
من اخر حطة في شين معرقين فراى ما في احد المعين ورضى
به ثم راي في السبت الاخر لم يرض به فان كان طعاما واحدا لدمه
البيع فبها فان كان الذي راي اخر السيس من الطعام الذي رايه او
لا فله ان يرض عليه العمة يرد وكذلك الكل كله وفيه ارضا اشترى
رقين من السمك او البست او العسل او المجلس من الوطن
او الحار او السلعة او شي من الحبوب وراى احدهما ورضى
به فليس له ان يرد الا ان يكون محال فالاول فحسبنا ما قدما

او يرد ما وقد المسائل يؤكد قول مشايخ العراق فان مال المشتري
في هذه الفصول لم اخذ الناب على الصفة التي واثبت الحرس بل
يؤدونه مال الناب لابل وجدة على ملك الصفة فالقول قول
الناب مع عينة وعلى المشتري البينة **و في** ان كان المقلوع
ما يدخل تحت الكل او الوزن اذ اراى المقلوع ورضى به لم يرد
بيع في الكل وان كان شيئا مقلعا لا يدخل تحت الوزن لا يدخل
حبان وعن حجة قال ما لم يرد الكل المقلوع لا يطل حبان فان
قلع المشتري منه شيئا بعد اذن الناب ان كان المقلوع شيئا له
عن لزوم البيع في الكل رضى به او لم يرض وان كان مقلعا لا
يمن له لا يدخل حبان والعوين في هذه المسائل على قول أبي
يوسف **و في** وان وجدنا حبة اخرى من الارض اقل منها او لم
فيها شيئا اذا كان المقلوع شيئا له يرضى بسقوط حبان لانه مقلوع صار
معسا وان كان المقلوع شيئا لغيره لا يسقط حبان لانه لم يفسد
وجوده وعدمه بمنزلة و كان لم يبيع شيئا وان كان ذلك بيع
عددا كالفجل فزودة البعض لا يطل حبان مما يلى اذا حصل
البيع من الناب او من المشتري ما دون الناب وان ملى الحرس
ي بعد اذن الناب وكان المقلوع له شيئا يرضى بسقوط حبان
فكل اذ كره الاصل **و في** اذا اشترى شيئا معينا
في الارض كالحرب والبصل فله الحبار اذا اراد ان يجمعه وان
راى بعضه ورضى به فهو على حبان في قول أبي حنيفة ومال
ابو يوسف حجة اذا ملى شيئا اسيدل به على الناب في عظمه
ورضى به المشتري فهو لازم وفي الخبر يرد ولو ملى المشتري
بعد اذن الناب او بعضه سقط حبان ومال ابو يوسف
اذا احلف الناب والمشتري في البيع فمال المشتري اخاف
ان ملى حبة لا يرضى ولا اقدر على الرد ومال الناب اخاف
ان ملى حبة لا يرضى قال من بطوع **و في** فمن سرق منها
البيع حاز وان حاز شيئا على ذلك فبيع الناب في سرقها
في اذا اشترى كبد حن من الحرك فوطع بعض
الحرك فوجع حبة في احد الس كبد حن ثم وجد الاخر
معسا قال لا يرد شيئا منه ولكن يرد حبة من حبات العبد
ولو اشترى حرا فهو العا فوجع في اعلان حرا طويلا في اسفله
حرا صغيرا فحرا فان الطويل اشترى ما كثر مما اشترى
الصغار فهو عت **و في** تجيب الناب اذا اشترى حرا
حريفا فادامه ورعى او اشترى حرا بطيخا فادامه ويدر
لعثا ان كان فاعا روى وان كان مسهل كما عكسه مثله **و في**

تفاديس **نفسام** قال سالت محمد بن رجل اشترى حبة واحدة
 حبة في ارضه وبعده الارض وبعث العلم وامن ببيع الحبة
 فباع كله فحاشا للبشرى قبل له حصار الدروة قال نعم طلب عد
 بفضه الفلج بثلث الفهم قال وان بفضه وان كان المشتري هو
 الذي فلع منه شيا فبدر الكفيس او قال ما دخل في الكيل قدر
 ما استدرك به على الباقي ما زاد اذ ابلغ الباقي لدرمه ذلك كله عبره
 صاع اذ اشترى فاداه بفضه بعد الدروة او بفضه بفضه لدرمه
 والقطع حصار الدروة **وع** **العيون** وروى عن كوفه في
 الكوز والبعل قال البعده رضى الله عنه وقلد الم يكن في ربه
 على الباقي طاهر وان كان في ربه من طاهر ليس له ان يرد
 مملوعا **الحاشه** ولو باع ما هو موجود في الارض مملو البصيل و
 كثر فباع الباقي شيئا من موضع وقال انك على ان كل
 مكان مثل هذا في الكثر لا كوز بفضه واداسرى وبعثا في
 مارون فطر الى الفارون **وع** **الحاشه** من خارجها ولم يقب
 على راحه يعني كذا او على اصحه شيا هذا ليس بروه عند ابي
 حنبله وعن محمد بن روايه **وع** **البيع** عن محمد اذ اراد
 عند كرم ملك الحار في من كل نفع منها شيا في العمل اذ اراد
 بفضه ورضي به بطل حصار الدروة وجعل روه نفع من اوراق
 الخيل حاشا على كله واداسرى رمانا خلوا وجامعنا وراى احدهما
 ملك الحار اذ اراد اى الاحر وبعثه ارضه اذ اشترى قبل كحل مزارى
 بفضه ورضي به لم يلزمه البيع حتى يرى كله فرضي به وكذا في الفار
 النظام كلها لا تدخل منها في الكيل والوزن وما يدخل في العدد بعد
 ما يكون في راس الخيل والشجر وليس هذا كالمدي فجمع و
 حلط وجعل في موضع واحد **وع** **البيع** واداسرى ورتان
 يداب المعدن بفضه ملك الحار اذ اخرج ماعه وبعثه ارضه روه
 احد الحصر اعين او احد الحفن او احد الكفلين لا يافى **وع**
الغناوى اذ اشترى ما في مسكه واخرج الحكه منها فليس له ان
 يرد ما يرد روه او عيب **نوع** **احمر** سري الاعمى وبعثه حابر
 وهو عبره البصر الذي لم يرد **وع** **البيع** وقال السامعي ان كان
 ن بصر اعى فكل ذلك اكواب وان كان الكه ملا كوز بفضه وشرا
 في اصلا وبعثه البصر عبره البصر من الصالح فيما يحسن
وع **الشعومات** بعثه الشيم في الحدود في بعثه الكوف **وع** **الحاشه**
الصغير **الغناوى** ولو قد رده منه قبل الشرا فلا حار له واما
 الثوب فلا بد من صلبه ومان طوله ورمعه واداسرى الفار
 على روى الخيل بعثه البصر وكذا في الفعار وقلد المكن

الحايط والبيان وروى عن ابي يوسف انه توقف في مكان لوكا
 ن بصر اشراة حصل له العلم **وع** **البيع** وقال محمد بن ابي هذرا
 اكواب ولا اقول به وانما اعتبر البصر وروى عنه في روايه
 قول ابي يوسف في روايه مثل قول ابي حنبله **وع** **الملكوط**
وع **الاصلا** في سن الروايات عن ابي حنبله انه يوكل بصر
 في بفضه الوكيل ويؤمن بفضه الله وبعثه على اصلا فليس له ان
 عنده الوكيل بالبيع من ملك استأط حصار الدروة **وع** **الملكوط**
 قال الحسن يوكل وكيلا بفضه الله قال العبد فدا حسن **وع**
النوازل قال الحسن يوكل وكيلا بفضه الله **وع** **الملكوط**
 البصر فلا حار له ولو اشترى البصر بفضه الله البصر الحار الى الصبي
وع **الحاشه** اعين اشترى كل واحد منهما ارضه فدخل احد مزار
 وجعل بحسن الارض بفضه فلم يرد فيها الشوك والطلا فردد بها
 قال انما لا يطع بفضه ملكه بفضه واحد حل ارضه كحل كحل
 حشيشها وبعثه علفا كحاشيش وطولها فوجدتها مملو علفا
 مدنى بها وقال ان الارض اذ اطابت بفضه استعطف حشيشها
 وادالم رطبه لا حرج الا بكذا رفقاً بصغير **نوع** **احمر** في الاحلاف
 في الدروة اذ اختلف البايع والمشتري في روه ما اشترى بالقول
 قول المشتري مع عمنه ولو اراد المشتري ان يرد في البايع
 ليس بعد اموال الذي بعثه وقال المشتري هو ذك بالقول
 قول المشتري فردد بالبيع بفضه البصر بفضه المشتري وبقى
 الاحلاف فيكون القول قوله البايع وادان كان المشتري
 محدودا او غير المشتري بفضه الحد ودم بال بعد ذلك لم اجمع
 المحدود ولا بطل قوله **نوع** **احمر** في الوكيل والدمبول ما
 ل محمد في الحاشه عن ابي حنبله في اداسرى طعنا ما لم يرد و
 كل وكيلا بفضه بفضه الوكيل بعد ماره ويطر الله ملكه
 للمشتري ان يرد اذ اراد **وع** **الحاوى** والاصل ان روى
 يوكل بالاشرا او بالرويه الموكل اجماعا ورويه الوكيل بالبيع
 كذلك عند ابي حنبله وعند ماله يكون وسرط حضر البايع
 عند الدرد عند ابي حنبله ومحمد وقال ابو يوسف لا يشترط
وع **البيع** **السفاحي** وصوره الوكيل ان يقول المشتري بعثه كن
 وكيلا عني في بفضه الحاشه وصوره الرسول ان يقول كن
 رسولا عني او يقول امرتك بفضه **وع** **الملكوط** رسول الله
 بفضه الرسول بعد ماره بفضه الله ملكه للمشتري ان يرد
 اذ اراد وقال ابو يوسف ومحمد في الوكيل والرسول سوا
 ولمشتري ان يرد اذ اراد ان شيا وان شيا اصل الحسله

ان الوكيل بالقدن ملك ابطال حمار الدرويه عند ابي حنيفة و
عند مالك و **وع** **الزجر** و انما ملك ابطاله عند مالك بالقدن
و هو بطلان ما ادا عبده من رايه او بعد ما بطل ابطال
الحمار و هذا مذهب مالك و ذلك **الوجوه** و اما حمار الشرط فعدو
العدو و ان من اسرى شيئا له ما حمار فوكل و كذا بالقدن
بعد ما رآه فهو على هذا الكلام انما و اما حمار العبد فعدو
كذلك العبد او بعد ما اذنه بطل بالقدن الوكيل و العبد انما لا يملك
و انما اشار في الاصل فذا هو الكلام في الوكيل بالقدن و اما الو
كيل بالشرط فعدو و كذا في الوكيل بالشرط و **العدو** لا يملك
الحمار بالاجماع و خلافت الرسول فان روي لا يكون كدرويه
الحمار راد اذ كل الساميا و ارسلة قبل الشراحي راء و **الحا**
نه فقال له ان رصته تجد **م** ثم اسرى الوكيل او الحمار رسل نفسه
بده له حمار الدرويه و **الحا** **الشرط** رسل الوكيل رسل
عقار رصته او غيره سبعة ابعذار لا فقال لا بل له و لو انه راءه فهو
لي مبيع الوكيل فقال الا ان لي منه ما بطل مباحه فقال لا
و **م** فباي احد كيب ان لا يبيع و رسل ايضا عن الوكيل رسل
شيئا باعه ثم اسرى شيئا قبل كوز ان يجعل الثمن و صاها عن
ثمن ما عه فقال نعم له ذلك **م** و ادا اسرى شيئا لم يبيع ما
يعتد اني اسرى سلع ما يعقب و انظر اليها فان يبيع فار
صاها و عن ابي قال فان رصته فيها محذوف فعدو
ورضى دكر سعة الاسلام في باب الحمار بعد شرط الحمار ان
بعد الا كوز عند ابي حنيفة و محمد و اما على قول ابي حنيفة ان
مبيع يبيع له ملكه و ان قبل لا يبيع عليه و وجه الوكيل بالشرط لو
اسرى شيئا لم يبيع و قد كان راء الوكيل و لم يعلم به الوكيل يبيع
للكوكل حمار الدرويه و **الصغير** الوكيل بالشرط موقوف
لا يبيع ولا يهرز و الوكيل كدرويه الوكيل حتى لو اسرى لم يبيع
فوكل الشاننا فقال ان رصته محذوف لا يجوز و **العقار** فان
كان الحمار مبيع او مبيع او مبيع او لم يبيع شيئا
في حمار الدرويه و الشرط لا يرد اليه حال ولا يعود حمار
الدرويه اليه حال بعد السقوط و هو الصالح و لله اعلم
الفصل في الحمار
الغريب هذا الفصل مبني على انواع **نوع** **م** و **م**
العقب قال العدوي في كتابه كل ما يوجب بوضا في الثمن
و **النسبة** او العقب في عاقبة الحمار فهو غريب و دكر في
الاسلام حروفه ان ما يوجب بوضا في الثمن من حيث

الغريب و العقبان فهو غريب و دكر ذلك كالشليل في الطراف
الحمار في والشم في الاواني و اما لو يوجب بوضا في العقب
من حيث الغريب و العقبان و لكن يوجب بوضا في من
في العين فهو غريب و اما لو يوجب بوضا في العين و لا في
مباح العين فهو غريب الا ان الغريب قد عرف الناس ان
عدو عينا و اما ملا اذ اذنت فقد اقبول العين و العور و
الحول و الاصل الرابع و الباقي و **الحا** و الضيم و الحز
س و العرج و المشاعه غريب و الولاء العدمه ليس لغريب
على رواية كتاب السوء و على رواية كتاب الحمار غريب
في ان من اسرى حماره قد ولدت عند البائع لامن البائع
او عند البائع البائع و لم يعلم الحماري بذلك و هو العبد
رواية كتاب السوء ليس له ان يبيع حمار العبد اذ لم يكن
الولاء بوضا ناظرا و على رواية كتاب الحمار له يبيع و
الحا و عليه النبوي و **الحا** **الشرط** ان نفس الولاء
غريب في بني ادم و في الهام لا الا ان يوجب بوضا تامددا
في الحمارون الكسب حروفه و **م** و ان لم يكن سبب
الولاء بوضا ناظرا يبيع الدويان و الحمار في الحمار
غريب بطل بالولاء على رواية كتاب السوء لان على روا
كتاب السوء نفس الولاء ليس لغريب ما اذ يبيع و
جدعا فاما قولك فلان دولا رجوع الا ان لم يكن سبب الو
لان بوضا ناظرا و في الهام الحمار ليس بغير و **الحا**
و العقب غريب في العقب و موقوف في الفرج في الحمار و
مبيع هو الذي يهرز ملكا مملوكا و احدا و ملك الحمار في الحمار
و الغلام ليس بغير اذ كان مملوكا و من سوا كان صغيرا
او كسيرا و ان كانا بولدين فان كانا صغيرين فكل ذلك و
ان كانا كسرين فهو غريب و الحمار من الكسب البائع و الر
ما في الحمار فهو غريب و **البائع** حل ذلك او اكثر **م** و
ليس بغير في الغلام الا ان يكون مدينا على ذلك و **الز**
حس ادا اسرى حماره و قد كانت رصته في يد البائع فذا ان
يدفعه و ان لم يرد حماره اسرى رواه عن محمد و ادا كانت
طارة ولد الدنا فهو غريب و ليس بغير في الغلام و **المبا**
لي لو كان ابوها او جدتها حرة رصته فهو غريب و لو ادر سيد
عن محمد اذ كان ابوها او جدتها حرة رصته فهو غريب عند
الحماري اللاتي يتخذن امهات اولاد و اما غير ذلك فليس
بغير الا ان يكون عسا عند النخاسين و **الحا** **الشرط**

كثيرا ما ذكرنا في الحفظ بحديثنا في **الشراب** وفي **الشراب**
 رجل اراد ان يبيع سلعة وسويع علم يترك حب عليه ان يبيع
 حتى لا يبيع المشتري في العود حتى قال بعض مشايخنا لو لم يكن
 صار فاسقا مودودا لشبهه ولا ياحد **الرجعة** قال علي الرازي
 حتى اذا وجد المشتري عيبا وارا درن فقال البائع للمشتري
 اسع فاعال المشتري نعم ليس للمشتري ان يترك في مكان ما عيب
 البرد والعيب وما لا يبيع اذا اشترى دابة فوجد بها عيبا او ليلها
 كما جرت عليه فليس له ان يرد بها ولو دابة او امان عيب فدرن
 الله فله ان يرد بها لعيب اخر لم يرد الله والاسيخرام بعد العلم
 بالعرف من لا يكون دليل الرضا بعض مشايخنا قالوا لا يجوز
 ان يكون للايمان والاحسان يعلم انه مع العيب قبل رضاء
 له ام لا ولكن بعد التمسك بصلح ولكن الصالح ان يقال بان
 الاسيخرام من لا يحسن بالملك والاسيخرام في العيب الثاني
 دليل الرضا وفي **المضرات** وفيه معنى ولذلك الاكرام على الا
 سيخرام في المبدأ الاولى دليل الرضا وفسر الاسيخرام في كتاب
 الاجازات فقال بان ما رضاء بان يطرح او يحزن لحدان يكون
 شرعا ان امرها باكر والطلح فوق العاق فذلك يكون رضا
 ولو ركب الدابة يطر الى سرها وليس الثوب يطر الى فرك
 هذا من رضا وقد ذكرنا في حصار الشرط ان ذلك ليس برضا
 والركوب لرد بها او ليعقبها او ليعقبها لا يكون دليل الرضا
 اسما قال مشايخنا قد ادا لم يمكن الرد والسعي والاعلاف
 الا بالركوب بان لا يمكن صرطها لا بالركوب اما اذا امكنه ذلك
 بدون الركوب كان الركوب رضا ومن المشايخ من قال
 الركوب للرد لا يكون رضا وان امكنه الرد بدون الركوب
 على ما ذكرنا ولو حمل عليها وركبها مع العلف وبعد التمسك
 برضا وانه ما اول عند بعض المشايخ ولا كذلك الركوب
 ليس في العلف ولو حمل عليها علف وانه اخرى وركبها او لم
 يركبها هذا لا يكون رضا **الرجعة** اذا اشترى الرجل دابة دار
 الاسلام وعرض عليها فوجد بها عيبا دار الحرب فان كان
 البائع في العسكر حاصمه حتى يرد بها عليه وان لم يكن حاصرا مانع
 يبيع ان لا يركبها ولكن ليسو بها معها حتى يرد بها الا ان
 يركبها لستفها او يبيعها الى معلقها او حمل عليها فان هذا لا يكون رضا
 منه بالعيب واستوى في ذلك ان لم يجد دابة اخرى او وجدها
 فان اتى الامام واجزها فقال له الامام ان ركبها فركبها ما لم يسطع
 ردها رضا فان اكرمه الامام على ذلك حسن خاف عليها الهلاك

يحمل الملاء على
 السطح او امام ثابان
 بعد رطله بعد ان لا يكون
 عن شلوها او ما بهان

فان بعضها ركوبه فذلك الجواب وان لم يبعها ركوبه فله ان يرد بها
 بالعيب وان لم يكن ولكن قال ان ركبها است على ردها فركبها لزمه
 وكان هذا القول من الامر باطلا واد الدعاء الى ماضي بعد ذلك
 القول فردها بالعيب على طريق الاضمار ثم رجع الى الماضي
 الاخر يرد ما صنع الاول حطامه عصى وهذا الاول ولا يرد ثم
 اذا رجع ردها فان كان ذلك لوجود دليل الرضا لم يردج
 بحصة العيب من الثمن واد كان يوصيان في رطلها فان كان
 ركبها فركبها فانه يردج بحصة العيب من الثمن الا ان يرد في البا
 بق بالرد عليه قال والسكنى في الشرار على يكون رضا هو ضمن
 على ما ذكرنا في حصار الشرط وعن امي يوسف بن عيسى بن ابي اسير
 له ابن فارضعت صبيها لها ولم يمسس به ووجد المشتري عيبا عينا
 فله ان يرد بها ولو انه فركبها لزمه وانما او كثر به ثم وجد
 بها عيبا لم يرد بها وعلى هذا قالوا اذا اشترى شاه فوضعتها ولدها
 واطلع على عيب بها بعد ذلك فله ان يرد بها واما اذا ركبها فاطلع
 لم يكن له ان يرد بها بالعيب اذا اطلع عليه بعد ذلك وفي المصنف
 اذا اشترى شاه واطلعها ثم وجد بها عيبا لزمه ويرجع بمقصود
 العيب وفي **الطاهر** ولو اشترى شاه مشدود الصرع لكان جميع ثمنها
 وطن اهما عيبه التمسك محلهما فذلك التمسك ليس له ان يرد
 بها عينا وعنده الشامي يرد بها وان فرصوها ثم وجد بها عيبا
 فان لم يكن اكر بمصاننا فله ان يرد بها حال حيد واكد عيبه ليس
 بمقصود وفي موضع اخر من المصنف اذا حرصت الشاه بعد
 لعلم بالعيب فهو رضا ولو اجد من عدها فليس برضا حتى يفر
 در كثر عن امي يوسف اذا اشترى شاه واطلعها ثم وجد بها عيبا
 فالي اقسيم الثمن على قيمتها وقيمة التمسك فدرها كحصتها من الثمن
 وفي المصنف اذا اطلاه بحد ما راي به العيب او حمرا وحررا فليس
 ذلك برضا وقيمة عن امي يوسف اذا اشترى حارسه فوجد بها عيبا
 فداواه فان كان ذلك دوامين ذلك العيب فهو رضا وان لم يكن
 دوامينه فليس برضا الا ان يكون ذلك بمقصودها فيكون رضا
 وفي البدر فانه يسل على من اجد عن رجل اشترى علامه فليس
 عي عليه بعد ثلثة ايام ان لا يبعها ولا يبيع هذا العلامة فليس
 بوما او كثر بعد ثلثة ايام في يده او اسعول بعد ما علم بالعيب
 فدر رضا وفي البدر فانه يسل على من اجد حارسه بزيه
 ثم يبعها وبعها رضا ان يابغ الحارسه ووجد الكفر فاسدا فليس
 ولو اصابها عذر مما فشق عيبها ان كان ذلك بمقصودها فهو
 رضا وان لم يبعها فليس برضا ولو حرس العبد بعد التطد الى

وشرب من لبنها قال ابو عبد الله
 في ان يرد بها بالعيب وفيه
 عن محمد بن اسير شاه

والامر
 في حارسه على قيمته
 ولا عيب فيه مما اصابه
 في الثمن واسرور الحارس

العيب فان كانت الحجة دوا ذلك العيب هو رضا وان لم
 يكن دوا ذلك العيب فلسس برضا قال الحكم ابو الفيل
 جعل الحجة والبرج موضع اخر من غير ان شرط بعد الشك
 وفي الظاهر وعن ابي يوسف **و** في المصلحة ايضا اسرى
 حارة ووجدتها عينا قد اوافنا من عيب قد كان يري الله البيا
 بع هذا لا يكون رضا بالعيب ان يرمخ صلبه هذا لا يكون
 رضا ولو جلبت لهما الذي وجد **و** في موضع قنا وى الى الملبس
 اسرى امه والجمع وامر بها ولم يسمع ما كل ملكه الكواب **و** في
 قنا وى ان الكلب بدون السبع او الاكل لا يكون رضا **و** في
 المصلحة اسرى مملوكا ووجد به عيبا وصره فان واكلا وسباع
 هذا رضا ولو جلبت لهما الضرب ملة ان يرون **و** في موضع اخر
 منه قال وصره هرا لم يوثق ان لظمة او منة بوطس او ثلثة ملة ان
 يرد الكفاح مكايب اسرى انا واسنة لم يوثق او ام ولس وولد
 مقامها او عدا فكايب **و** في موضع اخر لا عيبا لا يرد العيب ولا يرضى
 بالوصان اى بوصان العيب **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 بوصان العيب ورد العيب ان كان عيبا كالحايب الا على حى
 صار الكل رضى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 ما كالحايب هو الذي يلى الرد وان باعه المولى بعد عيب او ما
 بالرد يرضى كالموكل بالسبع اذ مات فان اكنوق يرضى
 الى موكله **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 سدى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 رضى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 ما بعد العيب **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 او حذر عيب مورثه حال حيوته او ابرا باع مورثه عن العيب
 ثم مات المورث مورثه لا بعد ذلك كالحايب باع عيبه من
 سدى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 السبع لا يرد وبعكسه رضى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 رضى عليه ما دون مدبره باع عيبه من سدى بمثل محله **و**
 عيبه يعلم المولى بعيب **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 كان دسان كان دراهم او دينار او مكيلا او موروثا عن
 او كان عيبا لكنه لم يرد العيب **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 لم يكن الثمن منقودا او كان الثمن منقودا ولكنه عيب عام
و في موضع اخر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 اسرى عيبا او حذر عيبا فصالح من عيبه على الله قبل العيب
 لم يكن الامة عوضا عن العيب بل كالب ريان **و** في موضع اخر

حتى كان الثمن منقسما على الامة والعبد على قدر قيمته حتى لو
 جردا جردا عياره بخصته من الثمن وكذا الموكل بالشرا اذ ار
 ضا بالعيب قبل العرض **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 ليعمل لا يرضى ويدر الموكل باع عيبا ووجد عيبا لم يرضى او
 ابراهم ووجد عيبا رضى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 اكنزاهم اطلع على عيب بها لم يرد بها ووجد عيبا لم يرضى
 سوا كان يكره او يكره الا ان يقول السابع انا اسلمها كذا وكذا
 اذ اسلمها بشئ او لم يرضى بشئ **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 فوطها الاخرى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 مع بوصان العيب الا ان يقول السابع انا اسلمها كذا وكذا
 ان وطيها اسرى او فوطها بشئ او لم يرضى بشئ بعد ما علم بالعيب
 هو رضا بالعيب وليس له ان يرد بها ولا ان يرضى بوصان
 العيب فاد او فوطها اسرى **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 يرد بها كذا كان او نيا ووجد عيبا بوصان العيب الا ان يرضى
 السابع ان ما جرد بها كذا وان كان الوطى لشبهة **و** في موضع اخر
 العبد على الوطى فلسس به الرد وان رضى السابع كان الزما
 ن على ما يلى به ساه بعد هذا الشا الله تعالى **و** في موضع اخر
 السابع قبل العيب عيبه عليه عند اى حيلة وكذا الدائن اذا
 وطى المخرقونه لا عيبه عليه ولا حذر المخرق من عند اى حيلة
 رضى اذ لم يرضى العبد على السابع **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 وعندهما سوط عيب **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 فوطها وعلى عيبها فما اصاب العبد سوطا ولو كانت بكرا
 سوطت عن المخرق من حصة الديار عند اى حيلة لا عيب
 وعندهما سوطا الى بوصان روال الديار **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 اكثرها دخل الا على الاكثر **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 يرد بها وطى الروح او لم يرضاها ورضاها السابع او لم يرضى ولو
 كان لها روح عيب السابع فوطها عيب المخرق من كان كذا الحارة
 كذا فلسس للمخرق ان يرد بها بالعيب الا رضا السابع وان
 كانت الحارة بها ان بوصان الوطى فكذا كذا كذا لا عيب
 المخرق ردى الا رضا السابع وان لم يرضى الوطى كان للمخرق
 ان يرد بها على السابع فوطها الذي ذكرنا اذ وطيها الروح **و** في موضع اخر
 من ثم وطيها عيب المخرق واما اذ لم يرضاها عيب السابع **و** في موضع اخر
 وطيها عيب المخرق لم يرد كذا هذا الفصل **و** في موضع اخر
 المخرق منه والى المخرق منها **و** في موضع اخر **و** في موضع اخر
 وموصها ولها روح كان عيب السابع فوطها الروح **و** في موضع اخر

بشبه

وطه المشتري عن رد ما بالعيب وان كان الداعي عينا واذا عرّفه
على البيع بعد ما علم بالعيب او اجزا او رقبته فذلك بالعيب و
ليس له ان يرد ولا ان يرضى جرح بمقصود العيب **و في البروق**
له رجل اشترى شاة ووجد بها عيب فودعه من رجل ولم يسلم اليه
ليس له ان يرد على البائع **و في الحياوي** سئل ابو العباس عن
اشترى حنطة فيها عمار فذقها عمار عنها وادفع الكيل ليس
له حق الرد بالعيب وكذا لو كان فيها عمار فذقها عمار عنها
والدفع الكيل رطوبه فليس له عيبه ووجه عن ابي يوسف
في مشتري ثوب ووجد بها عيبا فقال له البائع ادفع به و
ما لم يرد وامك ثوبا فرد بها على فاعلم لم تكن له حق الرد
ومثل هذا لو وقع الثمن من الدراهم والدرهم كان له الرد
استحيانا **و في صلح النوازل** رجل اشترى حنطة محارقه و
وجد بها عيب فذقها ووجد حوت وبوصف فلاحسار له فيها اذا
اشترى رطبا محارقه فصار يجر قبل ان يذوقها حلا حار **و في**
الحايب رجل اشترى شاة فوجد بها عيب فذقها فلو طوعه الاذن ان اشترى
ها فلا صحة كان له ان يرد بها وكذا كل ما يبيع الدصحة وان
اشترى العبد الدصحة لا يكون له رد بها الا ان يكون ذلك عينا
عبد النسي وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري
اشترى هذا للامانة واكثر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان
الاصححة كان القول للمشتري اذ كان من اقل الدصحة **و**
في الخلاصة الحايب رجل اشترى عبدا امرا سرقه ولم يعلم فبطلت
بذم عبدا المشتري فله ان يرد به بكل الثمن وقال ابو يوسف لو
سار فاعر سارق فوجد بمقصود العيب فذقها وعلى هذا الخلاف
اذا اشترى عبدا احل الدم بدمه بغير اذنه او قطع طريق
فعل بذلك عبدا اشترى عبدا بغير اذنه بغيره سرقه وكل الثمن
وعند ما يقوم معصوما وحلال الدم فوجد بمقصود العيب وكذا
لو اشترى عبدا فوجد مديونا بدمه بالدين كان للمشتري ان
يخرج على البائع بدمه الثمن **و** اذا اشترى بدمه وادفعه
ما طلع على عيب كان له الرد اذ لم يقصه الا كذا ذكره في صاوي
اقل سمرقند وكان السهم الابام المذعناني يعني خلافة
قال محمد اذا اشترى من اخر ثوبا فوطعه ولم يحط حتى اطلع على
عيب به لم يرد ولكن يخرج بمقصود العيب فان قال
البائع انا اقبله كذلك فذلك وان كان المشتري صعبا
م ووجد به عيبا لا يرد ولكن يخرج بمقصود العيب فان
قال البائع انا اقبله كذلك فليس له ذلك هذا هو الكل امروا

نقصان المالحث في بد المشتري حتما ان الزمان الحاد في بد المشتري
فيقول الزمان بوعان مفصلة ومفصلة فامفصلة بوعان غير مفصلة
من المبيع كالصنع وما شئت ذلك وانما يبيع الرد بالانفاق سوا
قال البائع انا اقبله كذلك او لم يقل ومفصلة من المبيع كالسمن
والحال وانما يبيع الرد بالعيب طاهر الرواية فان اشترى
الرد وادار الرجوع بمقصود العيب وقال البائع لا اعطيك
بمقصود العيب ولكن رد على المشتري حتى ارد عليك جميع
الثمن فقل للبائع ذلك على قول ابي حنيفة وابي يوسف
ليس له ذلك وعلى قول محمد له ذلك **و في العباوي الصغير**
الزمان المفصلة لا يبيع الرد بالاجماع وهل يبيع الاسترداد
على الخلاف الذي ذكرناه الفاد كرسيمس الا انه السرحسي
ان الزمان المفصلة لا يبيع هذا هو الكلام في الزمان المفصلة واما
لزمان المفصلة فتق عان ايضا مفصلة من المبيع كالولد وما مو
في معناه كالارس والعقد واما يبيع الرد بالعيب والقسم ليسا
براسيات البيع عندنا **في الكاسف** فبعض المشتري المبيع بلا اذن
البائع وبعد الثمن فبطلت في بد المشتري استرد ما البائع فان
بعد المشتري الثمن قبل الاسترداد يغير خصته ولا يسطر له من
الثمن ولا يرد بها العيب ولا يرجع بالمقصود انما كان اسروا
ما البائع قبل بعد الثمن احد فبطلت من الثمن فلو كانت فتمه كل
واحد منهما الثمن يوم استردا بها فبطلت فبطلت فبطلت
فعليم بعيب الامر رد بها بالعيب بثلث الثمن ولو وجد به
رد بها بكل الثمن ولو ماتت الا فاد احد المشتري الولد بثلثي الثمن
ان شاة ولو ماتت الولد احد بها بكل الثمن ان شاة ولو بطلت
بالولاد ماته ومعه خمسون فاسترد بها البائع من المشتري ومات
الولد في بد البائع فالمشتري بالحار ان شاة احد الا بعد بكل الثمن
وان شاة ترك ومعه نصف عشر الثمن ولو ماتت الا فاد
ان شاة احد الولد من احد وعشرين من الثمن وان شاة ترك
وادي حرام من احد وعشرين من الثمن وان شاة ترك
عشر الثمن ولو لم يبع احد ما وبعد الثمن ومعه فان علم بعيب
الولد له حرام من احد وعشرين وان علم بوزن الا قدردها بسعة
عشر حرام من احد وعشرين من الثمن ولو استرد بها وصارت
عنده جسمها فبطلت البائع من المشتري ومعه الولد خمسون وبطلت
الولاد ماته ومعهها رد بها بسعة عشر حرام من ثلثين حرام
ولو رد بها بالعيب بسعة وعشرين من ثلثين حرام وان كان
البائع اسروا دون الولد فبطلت الولد بغير يوم رد بها اسي يوم

المشتري

اسر دالام ولا يرد الولد تعيب فان قوم على ذلك ووجد الامر
عسا ورد على ذلك لم علم بالولد عسا قدما بوضعت الدية وان
يشترى البائع بمقتضاها المشرى احد بعد الثمن ورد الالم تعيب و
فيهم الثمن عليها وفيه يوم فبعض المشرى احرم علم تعيب لم يلقين
ملك العسر فان اسر دالام الولد دون الالم فبعد المشرى الثمن
واخذ الولد له ان يرد الولد بعينه وليس له ان يرد الالم بعينها
ولو لم يلد عند المشرى واعوريت فاسر دالام فبعد واحد عا وعلم
تعيب فدم رد بها نصف الثمن **م** اذا اسر من عبد اكا بنا او حمارا
ومعه مئتي ذلك في يوم اطلع على عيب فبهاك فله ان يرد و
في **الحسين** اسرى من اخر غير المشرى وحمله الى الكوفة ثم اطلع على
عيب فبهاك فارد ان يرد فمال محمد بن الحسن له ذلك حتى يرد الى
ذلك الموضع وفي **الطبر** ولو كان الثمن حاربه اسرار محمد الى ان
يما للثمن بغير المشرى حيث مال الشئ سعة ربع ثمنه وبهاك فله
فلا ارسى فجلها ملك الموه **م** في **العدي** اذا اسر من شيا واحرم من
عسر ثم اطلع على عيب به فله ان يلقى الاحالة ويرد المداجر با
تعيب خلا ف بالور بغيره من غير العرف ان الاحالة يلقى بالاعد
ار والرقين لا قال محمد في **البن باد** واذا اسر
الرجل من اخر حاربها احدى العيسين ومو تعلم بذلك فلا خيار له
في ردها فان لم يقدنها المشرى حتى الحكي الساضن بم عاد الساضن
في لانه المشرى ولا خيار له في ردها وعن ابي يوسف ان له اكلها
والحكاك ما ذكرناه فانظر الدوا له لو اسر من حاربه وبها ساقط
او سودا او المشرى علم بذلك فله بغيرها حتى يلقى سبها الساقط
او يلقى السواد عن ثمنها بم سقطت ملك الشئ او عاد السواد
فالحاربه لانه المشرى ولو يرد عن ابي يوسف في مسلة السن خلا
ما ذكره الكتاب واختلف المشرى منهم من قال هذا قول الكل
ومهم من قال لا يلى مسلة الس على الاختلاف ايضا ولو قدنها
في بغيرها احدى العيسين او ثمنها ساقط ومو تعلم بذلك ثم على السار
ويست السه بم عاد الساضن وسقطت السه بم وخدمها عسا اخر
كان عند البائع رد بها بذلك مع العيب قال في الكتاب لا يرد
انه لو اسر من هاشاه حاملا وولدت في يد المشرى ولدا ثم ملك
الولد بم وخدمها عسا كان له ان يرد بها على البائع ولو لم يعلم الساضن
في العيس التي دعب عنها الساضن فبعل المشرى بان ضرب
المشرى عنها فامضت بم وخدمها عسا اخر كان للبائع لم يكن ان
يرد بها خلا ف ما اذا عاد الساضن فان قال البائع انا اقبلها كذا
واراد جمع الثمن كان للمشرى ان يرد بها عليه خلا ف ما اذا عاد

الساضن يضرب الاحبيبي في يد المشرى حيث لا يكون للمشرى ان يرد
بها التعيب وان رضى به البائع وفي الحاربي اسرى امه بغير العيس
عائما به ومقتضاها الف مال على الساضن عبد البائع وصار بم بمها الثمن
فولدت ولدا فمقتضاها المشرى بغير العيس بغيرها بغيرها
ما عسا رضى الالم يوم العبد وبنه الولد يوم العبد وان حر
عند عينا في يد البائع وعاد الساضن فدمع بغيرها بم بغير الكل
بغير العيس على قدر قيمته بغير قيمه الالم يوم العبد وبنه الولد
والد فوقع يوم العبد ولو كانت سلمه يوم العبد فولدت ولدا
ومرر عند عينا وانصبت ودمع العبد بغيرها وبغير الكل بغير
الثمن من الالم والولد مما اصاب الاخر بغير بغيرها ومن العبد الم
فوق بغيرها فله بمه او كثر **م** فله الذي ذكرناه اذا اسر
مع حكمه امه بغير احدى العيسين فاما اذا اسرى عا ولم يعلم بغيرها
بغير احدى العيسين فبغيرها علم بذلك كان له ان يرد امه المشرى
عن عيب بم وخدمها عسا اخر كان له ان يرد بذلك العيب
فان لم يرد حتى الحكي الساضن لم يكن لان يرد بها بعد ذلك وان
اسر بغيرها سلمه بم لم يعلم وقت العبد وان عاد الساضن لا يكون
له ان يرد بها رضى ولو وخدمها عسا اخر كان له ان يرد بها وكذلك
اذا اسر من حاربه وفي ساقط السه او سودا الشئ ومو لم
يعلم بذلك فبغيرها علم بذلك بم رال السواد او يرد
لم يكن له ان يرد بها وكذلك كوسقطت السه او عاد الساضن او بعد
ذلك لم يكن له ان يرد بها فو خدمها عسا اخر كان له ان يرد بها بم في
كل موضع بنت المشرى حتى الرد او اقال في وجه البائع فدا
رطلت السع ان كان قبل العبد ان يلقى السع قبل البائع
اولم يلق وان كان بعد العبد فان قبل البائع فذلك يلقى
السع وان لم يلق لا يلقى وان كان بعد محضر من البائع لا يلقى
السع وان كان قبل العبد وفي **النواز** واذا قال بغير
محضر من البائع ردوت عليه السع ان لا يحور في قول ابي حنبل
ومحمد وكوز في قول ابي حنبل ويوسف وقد اعبر له اهلها فبهم
في حمار الشرط وحمار الدود وفي **الواحي** بم الجمل عند مملك
رد تعيب وان اكل لا وفي **الكل** اسرى عسر انوات على
ان يحكم بمها ساعه وجم بمها ساقط فوجدت سعة سعا
فاصل فبغيرها رال الكل او يلقى الكل بغير الثمن وبعد العبد
رد سعة واحد ابي سعة ثمنها من الثمن وبغيرها لمو
عس سعة للدود حله لمو ملكيت تلك او بعد لم يرد عسا
رجع بغيرها من العيب ولو اسر من بغيرها فبغيرها الا فبها

بعض مبيعاً ولم يثبت الشك في الا واحد لم ينعين فلهذا لا يقع الرد
ولو اسرى عنده امانة على ان يمسكها ركا وجس منها هو كما هو ولو
لو اسرى عنده على ان لا يمسكها ولم ينعين به صحيح العقد والشرط فان
وجدته عنده واحدا لا يرد به ونزبه حكم الشرط وان راد رد لعدم البراءة
عن الرد وان ينعين عنده رفع بالمقصدان معلوم وانه عنده
لعنه المحترى والمعلوم به العثمان على ان ياحدها عندها فوجدتها
عنه لم يرد ولو وجد عنها اخر زينة ولو وجدها عندها رداً مثلاً فلهذا
اذا رد العتق بها بعد العتق ولم يعلم به وقت العتق
ولو مدفن احد ما علم به ان علم ينعين الاخر ضار راحياً والالا
صل العتق ردها فلهذا نادى باعين العتق وفي **المسقى**
اسرى عندها ما كان باحد المحترى كل يومين او يملكه فاطن على
عنه ماله ان يرد وانه كلاف ما ذكره في **الحاوي** سئل عن
اسرى عندها المحترى في الوقت الذي كان يحكم عند البائع
ماله لا يرد وان تعذر الوقت لا يرد لان المحترى محله الاسباب
وفي **صاوي الى الله** قد ذكر في رد الاسرى عندها وانه
من فارد ان ينعين به رد المحترى فليس له ان يرد على وجه
لكن يرد مع مقصدان العتق وفي **المراد** لو ارد ان ينعين
في رد المحترى وقد كان احدهما المدعى في رد البائع ولم يعلم المحترى
بذلك لا يرد وان كان صاحب العتق اسرى عنده هذا عتق غير
الحق فلا يرد ويرجع المحترى بالارسل وكذلك اذا كان قد
ما ينعين عنه او جدرى ما ينعين به ان يرد ولو كان به
خرج قد طلب به او كان قد مرهجه وصار به انه فليس
له ان يرد وفي **صاوي الى الله** العتق الحادث اذا
زال بالعتق القديم بوقت الردم وفيه ايضا لو اسرى عندها
ما ينعين فاني ان ينعين مال هذا ليس بعتق على البيع فلهذا
يرد ان وقت العتق بعد ما اطلع على عتق به ولم ينعين فليس
له ان يرد على ناعه ولو فعل شيئاً من ذلك قبل العلم بالعتق
يعتبر العتق والنعين بدون التسليم فهذا لا يكون ردها ولا ينعين
الرد ولو علم بالعتق بعد ذلك فلهذا وفي **صاوي الى الله**
اللب اسرى شيئاً وهاضرا البائع في عتق به وبذلك اخصومه
اما ما عاده على اخصومه فلهذا لا ينعين له بركت اخصومه قال
لا يرد واسئل الله اعني فلهذا ان ينعين به العتق ويرد
كذا اذا راد الرد فلم يجد البائع ما طعمه وامسكه انا ما يرد بغير
فيها بغيره فلهذا على الردم وجد البائع فلهذا ان يرد وفي
صاوي الى الله رد اسرى حجاراً ومعهه لم لا يرد المحترى ما حجار بعد

اربعه انا ما عاده على البائع فلم ينعين البائع مع هذا التسوية اما ما
امتنع من العتق وعن رد الثمن فلهذا وكذا ومها رجل اسرى
لمس كفتاهم وجره عن الا يرد ولا يرد مع مقصدان العتق وفي
المسقى رجل اسرى من رجل عنده امان ان المحترى امره فلا ينعين
بم علم الا ما بعد ذلك ان ينعين قال ان ينعين الوكيل يحضر من
الموكل ولم ينعين الوكيل شيئاً فلهذا ينعين به العتق حتى لو لم ينعين
البيع فان لم ينعين المحترى ليس للمحترى ان يرد العتق الى البائع
بذلك العتق قال وكذلك اذا علم الوكيل انه يرد من
قوله ليعلمه علم ينعين او احرا ان الوكيل ساوم به وهو ينعين به
لم ينعين به هذا ماله رضى **الحاوي** اسرى عندها فلهذا
عند المحترى وفلهذا في العتق لم يعلم ينعين فلهذا لا يرد مع مقصدان
رجل اسرى عندها او ينعين منه في عتق به ما يرد في الاس
وليس له وارث سواء هم وقد ما كسر عندها فلهذا كان له ان
يرد الا ان سال العتق حتى ينعين خصمان عن العتق فلهذا
الاس على ذلك اخصم به الاس يرد على ما ينعين ولم ينعين
فلهذا اذا ان المحترى اسلم في الثمن او لم ينعين في اسرى البائع
فلهذا ما دام يرد وكره احد لا يرد ويرجع بالمقصدان لان
البل لا ينعين عتق وفي المحترى الناصر اذا ما عاده او لسيما
ورنه في وقت البيع وقصد المحترى لم يرد بعتق بانه
ان كان من الهوا وتلك ما يكون من الورس لا شيء على البائع
وان كان اكثر فعلى البائع اذ لم يسق من المحترى اقرار بعتق
كذا ما اسرى كرمها والبائع الثمار لم يطلع على عتق فليس له
الرد وان رضى البائع وكذلك اذا اسرى بعتق واكمل ثمنها
او اسرى مدوماً وادخله في البائع لم يطلع على عتق فلهذا لا يرد
البائع ولو اسرى مدوماً وادخله في البائع لم يطلع على عتق فلهذا
سئل عن الاسلام الا رد عتق من اسرى مثلاً او حله
الطلع على عتق لم يرد الا بعتق البائع قال في رد اسرى
من اخر عنده اسرى عنده البائع ولم يعلم بقطع عتق المحترى
فلهذا ينعين ان يرد على البائع ويرجع بجمع الثمن وقال في
يوسف في رد اسرى بعتق ولكن يرد مع مقصدان العتق معلوم
سارماً وعنده سارق يرد مع مقصدان ما بينهما وحاصل هذا ان
اما حله بعتق فلهذا لا ينعين في البائع مضافاً الى ان
البائع وعلى هذا اذا اسرى عندها فلهذا لا يرد بعتق
او يرد وفلهذا عند المحترى يرد على البائع بجمع الثمن عتق
ما لو اسحق العتق وعنده ما يقوم مقام الدم ويقيم بعتق الدم

١٣٤

صعد له ان يرد وكذا الخنز والفيلسوف وكذا اذا اوصى وراثة وما
 ان للعاقل العقل فان حارت عليك والا فزدها على عقلها على
 ذلك فلم يبق عليه مله ان يرد ان يحسن ان يكون في كتاب الصلح و
في السبع من النوار اسرى شئ بالغ وراثة وفضل الكلف
 قد جدها بمرحمة ثم عدها على السبع هذا ان حاضرا بغيره وليس ان
 يرد بها وعن الى يوسف انه لا يكون رضا ولا ان يرد بها و
النوار سئل محمد بن مسلمة عن رجل اسرى حارة ومها و
 مدطر لها ولم يعلم انها بعدت وفضلها على ذلك ثم علم انها بعدت
 قال ان يرد بها بذلك **الحق** سئل والدي عن ناع صنعة
 مها سجد وموثر فلما رجع هذا السبع قال بل يفسد الطر وسئل
 عن اسرى سئل عن كوفه فدها حوصا فقال ان كان كنه
 لا يباع الناس في مله ورسول الحدي عن اسرى خشيته
 حصة صالح للعبد فدها من داخلها سا على ساق يعل له ان
 يرد بها العبد فقال ان كان الناس بعدون فدها عسا
 مله ان يرد **في السبع** عن محمد بن اسرى في حمار العبد اذا
 مال الناع ان لم يرد بها تلك اليوم فدها بالعبد قال
 هذا القول باطل وله الرد وفيه ارضا اسرى من الرجل دارا فاد
 عي رجل مها سئل ما واما على ذلك منه وفضل العبد العبد
 مان شئ اسرى امسكها بجميع الثمن وان شئ ردها وان كان
 قد مضى فدها فانه ان يفسد ناه وليس له ان يرد بها فانه و
 فيه ارضا رجل اسرى من رجل عدا لك موصوف بعرضه
 وفضلها بتمامه ورجل يبيع العبد بامر عسا ودرت به عدا عدا
 اخر فانه لا يرد بها بشئ وان كان الكفر عدا الشرا رجح العبد
 عتل بوضان العبد في الكفر الا ان يرد بها اسرى العبد ان ماخذ
 الكفر بعينه ويورد العبد وفيه ارضا رجل اسرى من رجل
 كد حذرة وفضلها ثم اشترى منه حانة درهم يعني اسرى اسرى
 الكفر المحضر من المحضر ثم ودها الكفر عسا قال ابو يوسف
 له ان يرد بها العبد ولا يرد بها فاسس قول الى حسنة وكذا
 ان كان الدرهم الدراهم فاسرى الدرهم بها وداير وفضل
 داسر ثم ودها اسرى العبد فوض الدراهم الدرهم ريقا فله
 ان يسد لها قول الى يوسف **الرجح** العبد المحادون ا
 دا اسرى شئ الرد فوجدها عسا ودها ارضا السبع عن الناع و
 وفيه الثمن وفضل العبد ذلك لا عليك الرد بالعبد ولو كان
 مكان العبد المحادون حرا ان كان ودها العبد بعد الدرهم
 لا عليك الرد وان ودها فضل الدرهم مله الرد واداهوا اسرى

في السبع من النوار
 اسرى شئ بالغ وراثة
 وفضل الكلف
 قد جدها بمرحمة
 ثم عدها على السبع
 هذا ان حاضرا بغيره
 وليس ان يرد بها
 وعن الى يوسف
 انه لا يكون رضا
 ولا ان يرد بها
 والنوار سئل محمد بن مسلمة
 عن رجل اسرى حارة ومها
 و مدطر لها ولم يعلم
 انها بعدت وفضلها على ذلك
 ثم علم انها بعدت
 قال ان يرد بها بذلك
 الحق سئل والدي عن ناع
 صنعة مها سجد وموثر
 فلما رجع هذا السبع
 قال بل يفسد الطر
 وسئل عن اسرى سئل
 عن كوفه فدها حوصا
 فقال ان كان كنه لا يباع
 الناس في مله ورسول الحدي
 عن اسرى خشيته حصة صالح
 للعبد فدها من داخلها سا
 على ساق يعل له ان يرد بها
 العبد فقال ان كان الناس
 بعدون فدها عسا مله ان يرد
 في السبع عن محمد بن اسرى
 في حمار العبد اذا مال الناع
 ان لم يرد بها تلك اليوم
 فدها بالعبد قال هذا القول
 باطل وله الرد وفيه ارضا
 اسرى من الرجل دارا فاد عي
 رجل مها سئل ما واما على ذلك
 منه وفضل العبد العبد مان شئ
 اسرى امسكها بجميع الثمن
 وان شئ ردها وان كان قد مضى
 فدها فانه ان يفسد ناه وليس له
 ان يرد بها فانه وفيه ارضا
 رجل اسرى من رجل عدا لك موصوف
 بعرضه وفضلها بتمامه ورجل
 يبيع العبد بامر عسا ودرت به
 عدا عدا اخر فانه لا يرد بها
 بشئ وان كان الكفر عدا الشرا
 رجح العبد عتل بوضان العبد في
 الكفر الا ان يرد بها اسرى العبد
 ان ماخذ الكفر بعينه ويورد العبد
 وفيه ارضا رجل اسرى من رجل
 كد حذرة وفضلها ثم اشترى منه
 حانة درهم يعني اسرى اسرى
 الكفر المحضر من المحضر ثم ودها
 الكفر عسا قال ابو يوسف له ان
 يرد بها العبد ولا يرد بها فاسس
 قول الى حسنة وكذا ان كان الدرهم
 الدراهم فاسرى الدرهم بها وداير
 وفضل داسر ثم ودها اسرى العبد
 فوض الدراهم الدرهم ريقا فله ان
 يسد لها قول الى يوسف الرجح العبد
 المحادون ا دا اسرى شئ الرد فوجدها
 عسا ودها ارضا السبع عن الناع وفيه
 الثمن وفضل العبد ذلك لا عليك الرد
 بالعبد ولو كان مكان العبد المحادون
 حرا ان كان ودها العبد بعد الدرهم لا
 عليك الرد وان ودها فضل الدرهم مله
 الرد واداهوا اسرى

صرح به بعد ما سئل في نوار **في السبع** قال سئل محمد بن مسلمة
 قول الى حسنة اذا اسرى عدا قد سرق عبد السابع ولا يعلم به
 اسرى وسوى عبد اسرى ارضا فوطع يرد بالدرهم فدها
 يرد في فضل العبد اما عبد الى حسنة كذلك وفضل العبد
 انما القلي ان عبد العلم الجمل سوا وان كان يداوله السبع ثم
 سئل عبد اسرى الاخير اجتمعون عبد الى حسنة عدا الاسرى
 في وعدهما عدا سائر العيوب وان كان اسرى اعنف
 الجدم سئل بعد ما يرد في فضل العبد واما عبد الى حسنة
 فعلى قول ما ذكرنا من الوجه الاول يعني ان لا يرد بها بشئ و
 على قول ما ذكرنا من الوجه الثاني ان السبع عبد مسعد لقدم
 للبعد يرد في جميع الناع ذكر الحوس من ربا وكتاب الا
 حلا ف اذا اسرى شئ يدايرهم وفضلها ناع اسرى من ناع
 ثم ودها عسا فدها قال ابو يوسف له ان يرد على اسرى الاول
 اذا كان لم يعلم به وهو قول الى حسنة الرجح في شرح **الحاج**
 رجل اسرى من اسرى عدا وناعه من عدا ثم اشترى منه ذلك العبد
 ثم اطلع على عدا كان عبد السابع الاول لم يرد على الدس اشترى
 الاول صاحب اسرى الاول فدها ناع من ردهم ان جعل
 اسرا من ردها ناع اطلع فدها على عدا قدم كان بالمد
 ما ذكر في **الحاج** للسبح كعقدان يرد على ما ذكر حسن
 ربا وكتاب الا حلا ف كان كعقدان يرد على ردهم يرد
 ردها على عدا وانه مفضل في ردها فدها على صاحب ثم على ما ذكر
 في كتاب الا حلا ف اذ ارد عدا العبد على ردهم ردها على
 عدا فدها كان له حق الرد ما اذا كان الرد على عدا
 بعد وضا ملا يكون له حق الرد على صاحب وفسن عدا كذا في
 كتاب الا حلا ف ان اذكر في شرح **الحاج** قول **الحاج**
في السبع اذا اسرى من اسرى عدا وناعه من عدا ثم اشترى منه ذلك العبد
 ناع الدسار من رجل اخر ثم ودها اسرى الاخر بالدسار عسا وور
 على اسرى الاول ان يرد بها على ناعه ولا تسنه الصرف بضا العدا
 قال لان السبع لا يقع على الدسار بعينه وعلى هذا اذا عدا درام
 له على رجل وفضلها اخر فوجدها روبا ودها عدا لعبد فدها
 ماض مله ان يرد بها على الاول **في السبع** اسرى عدا فوجدها
 عدا فقال اسرى الناع ارضا ان اعده عن كتابه عني فان
 كان عني والار دده مله ان يرد وهو بطر مله الثوب التي بعد
في الدون اسرى من اسرى عدا وناعه من عدا ثم اشترى منه ذلك العبد
 ناع الدسار من رجل اخر ثم ودها اسرى الاخر بالدسار عسا وور
 على اسرى الاول ان يرد بها على ناعه ولا تسنه الصرف بضا العدا
 قال لان السبع لا يقع على الدسار بعينه وعلى هذا اذا عدا درام
 له على رجل وفضلها اخر فوجدها روبا ودها عدا لعبد فدها
 ماض مله ان يرد بها على الاول **في السبع** اسرى عدا فوجدها
 عدا فقال اسرى الناع ارضا ان اعده عن كتابه عني فان
 كان عني والار دده مله ان يرد وهو بطر مله الثوب التي بعد
في الدون اسرى من اسرى عدا وناعه من عدا ثم اشترى منه ذلك العبد
 ناع الدسار من رجل اخر ثم ودها اسرى الاخر بالدسار عسا وور
 على اسرى الاول ان يرد بها على ناعه ولا تسنه الصرف بضا العدا
 قال لان السبع لا يقع على الدسار بعينه وعلى هذا اذا عدا درام
 له على رجل وفضلها اخر فوجدها روبا ودها عدا لعبد فدها

ان هذا المسمع كان لفلان غير البائع وكذا فلان ثم اطلع المشرى على
عبد له ان يرد بالعبث وكذا لو باع ثم رد عليه بسبب موصوف
من كل وجه ثم اطلع على عبد كان في عبد البائع فلان يرد ولو كان
الافراد لغير بعد ما زال الحب فكذلك الجواب يعني ان يرد
بالعبث اذا كان له المهر له وبع المبيع بغير العلم لا يكون له حق الرد
وان عاد اليه بسبب موصوف في باب السوء التي قد رجح فيها بالعبث
في نوع اخرى اذا اسرى سجين ووجدهما معا عسا وكان
ذلك قبل ان يبعها او يبعها احدهما فاراد ان يرد العبد
ليس له ذلك ولو قد صار له المصنف خاصة وليس له ان يرد بها الا
برضا البائع وهذا الجواب يستقيم في سجنين ليس في كل واحد
في الاصل في رد عن الآخر فانما اذا كانا سجنين لا يسعي احدهما في
الاصل في رد عن الآخر كذا في الحنف ومصر اعي الباب وما يشبهه
اذا قد صار له ووجدهما معا عسا ليس له ان يرد المصنف خاصة ولكن
ان يرد بها او عساها وهكذا ذكر في رد في الاصل واذا اسرى
زوجي ثور يرد وجدهما معا عسا قبل المصنف فاراد ان يرد المصنف
خاصة وطاقه الجواب ان له ذلك قال في كتابنا ان الف رجل
بما العمل مع صاحبه وضار كمال لا يعمل الا مع صاحبه ما لا يرد الجعبي
خاصة وصار بمنزلة شئ واحد وان كان المشرى شيا واحدا فوجد
بعضه عسا قبل المصنف او بعد فليس له ان يرد المصنف خاصا
في الثاني رجل له طبلستان ومعه الاخر حنان ومعه شاة
بنت بالية صاحب الحنفين شاة طبلستان ومعه حنفية والا
هر شاة حنفية ومعه شاة بمصنف الحنفين طبلستان وبصنف
الحنفين بالحنفية وبصنف حنفية بمصنف الحنفين حتى اذا بقا
بضام ووجد بالحنفية عسا رد بمصنف الحنفين وان وجد بالحنفية
رد بمصنف الحنفين وان وجد بالحنفية رد بمصنف طبلستان وبصنف
الحنفين وان وجد بالحنفية رد بالحنفية وبصنف الحنفين
وبعد اذا كانت معه الكل سوا حتى يقسم بالسوء **م** وان كان المصنف
عليه مما كان او يوزن من ضرب واحد فوجد معه عسا ليس له
ان يرد المصنف خاصة سوا كان ذلك قبل المصنف او بعد المصنف
مخلاف ما اذا كان المصنف عليه ثورين او عدد من حكي عن السبع
الامام احمد الطواسي في انه كان يقول علي بن عباس قول محمد
حك ان يرد بعض الكل والموزون بالعبث وان كان
مجموعا اذا كان الحنف لا يرد بالمصنف وكذلك اذا وجد بعض
صغارا فاراد ان يرد بالحنفية الصغار من الجب الذي هو
من تحت الغراب وعسا الساجي ليس له ذلك وكذلك اذا

اشري

اشري الجوز والسيف فوجد السيف صغارا فاراد ان يرد الصغارا
خاصة وعسا الساجي فليس له ذلك وعلى عن الله اي جعفر الهذلي
في ما قال ما ذكر من الجواب في الكل والموزون لمجول على
ما اذا كان الكل في وعاء واحد واما اذا كان في وعاءين فوجد
ما في وعاء واحد مع ما في وعاء آخر فوجد ثورين وصنفين
كالحنف والسيف وكان يعني به ويرى انه رواه عن اصحابنا ورواه
محمد بن الاسلام جعفر بن رافع ورواه عن علي بن الرواحي **في السعي** او
وهو ما ذكره في الاسرى في سجن او عسا او اسرى جبرار
بنت او مصنف او سله رعدان او فوصف عسا او حوالق حنف او
مصنف فوجد بشئ من ذلك عسا قبل المصنف او بعد فهو باختيار
ان ساء بعض السبع وان شاة امضا وليس له ان يرد في المسمع
خاصة **في السراية** ولو اعد الوعاء فاسحق بعضه لا حمار له و
في رواية له الجبار **م** ولو اسرى فوصف عسا او حنفية ربي او
بنت عسا او كرس بمصنفين وعاسين او حاسين فوجد بها
قد صار عسا قبل المصنف فلان يرد المسمع وان كان بعد المصنف
فليس له ان يرد الا الذي به العيب قال الحاكم ابو الفضل قال
ابو يوسف الا اذا كان مثل الاول زما واحدا او ثما واحدا
ببئر دكة او بئر كة في قول ابي حنيفة ومو قولنا قال ابو
الفضل ارضا وعدت في السوء عن ابي حنيفة او اشري
اسرا فوجد بها او لم يبعها رد المصنف خاصة ولزمه الاخرى **وع**
في السعي والاطهر في الجنبين الواحد بمصنف واحد ان يرد واحد
سوا كان في وعاء واحد او وعاسين فاما ان يرد الكل وعسا
الكل **م** وروى الحسن عن ابي حنيفة اذا اسرى عشرة فواصر
تم فوجد بعضها عسا فان كان عسا واحدا من صنف واحد ليس
له ان يرد الا جميعه او ما قد جمعه وان كان مختلفا له ان يرد جميع
المصنف خاصة وكذلك قال القصة ابو جعفر مما اذا اسرى ثما
بق او رسم فوجد ما في كل بعافه معها فاراد ان يرد ذلك خاصة
ان لم يبع المصنف فليس له ذلك ومثل لو وجد ثما منها كلها معها
كان له ان يرد ذلك وعسا مالا عيب وكذا اذا اسرى عددا
من كية العبد فوجد في كل واحد شاة معها لا يكون له ان يرد
ذلك ويرد خاصة وان وجد بعض العبد معها له ان يرد ذلك
ومسك مالا عيب منه ومن المصنف من قال لا عرق بها اذا كان
ن الكل في وعاء واحد او عسا ليس له ان يرد البعض بالمصنف
واللاف محمد في الاصل بدل عليه وانه كان يعني بنفسه الا انه لم
فني **في السعي** قال محمد بن رافع اسرى طعاما ووجد به عيبا

ثا ان ترد البعض دون البعض فله ذلك وكذا كل مال او
زك قال جرد وقال ابو حنيفة ليس له ان ترد البعض دون البعض
قال واظنه قول ابي يوسف **في هذا** ولو اسحق بعضه
فلا حرج له رد ما بقي وبهذا اذا كان بعد البعض اما اذا كان قبل
البعض له ان ترد الباقي ليعرف الصفة العامة وان ثوبا فله ان يرد
السباعي وان كان ثوبا فله ان يرد ثوبا فله ان يرد ثوبا فله ان يرد ثوبا
فللمشتري ان يرد ما بقي وانما قد ناسونا وقد قدضه المشتري
لانه لو ظهر الا سحيا في قبل البعض كان الثوب وعنه سواحي
موت الحمار له رد ما بقي فلا يكون حسدا لبعض الثوب
فان كان اذا كان بعد بعض المبيع في الكل والمورثون لا يكون
له ان يرد ما بقي من الثوب يكون كذلك وفي بعض لانه
اسحق الكل ما بقي المبيع **وعنه** **نوار** عن ابي يوسف
رجل اسرى حارسين صنفه واحده ورأس ما حدها عينا قبل
الفنص فاعقب الى لا عيب بها لو فوضها وبيع الى لا عيب بها لزمه
المبيع الاخرى ولو فوض التي لا عيب بها لم يرد ما حدها ذلك
ولو كان فوض التي لا عيب بها لم يعلم بالعيب لزمته ولو
فوض العيب بها جميعا ففوض احدها فله ان يرد ما جمعها ولو كان
فوض احدها واعقبها ومولا يعلم بالعيب لم يرد ما حدها الاخرى عينا
ولم يرد ما حدها ان يرد ما حدها وادفعها جميعا فاعقب احدها ومولا يعلم
بعيب اخرى وبقرا من رخصا ولو فوض واحدة وسأ ومولا يعلم
وبك واحدة لم يرد كل واحدة عيب فله ان يرد الباقي ذلك
الا ان يرد الباقي ان يرد الاخرى بعينها وان شاء الباقي ذلك
فيلزم المشتري احدها جميعا او يرد ما جمعها **وعنه** **الحاكم** من اسرى
عند من صنفه واحدة ففوض احدها ووجد بالآخر عينا اختلفوا
وروي عن ابي يوسف انه يرد حاصه والا صح انه ما قدما او يرد ما
وعنه **نوار** سباعه عن جرد اسرى عند من وعلم بعيب بها
ففوض احدها ففوض رخصا بعينها جميعا **الحاكم** سدا الرأى عن
وجد ما حدها عينا وماله الباقي ففوض سباعها قال نعم بطل حده
في الرد لان عدها على المبيع **العنوان** رجل اسرى حارسه فباع
نفسها ثم اصاب بها عينا فانه لا يرد في بيع بشي **وعنه** **الحاكم** عن ابي يوسف
سيف وقال زفر بن رافع ففوض العيب في المبيع ان يرد
من الباقي ان ما قدضه المبيع **وعنه** **الحاكم** رجل اسرى بلسه
اعيد ففوض احدها ثم وجد ما حدها عينا ففوض عينا ففوض عينا ففوض عينا
الا ان يرد ما جمعها او ما حدها جميعا ولو كان اعقب العبد الاول
لزمه كحه من الممن ومولا حمار **وعنه** **الحاكم** من ان شاء احدها وان

ثا رد ما وليس له ان يرد البعض دفعه الا برفضا الباقي وادان اسرى
حراس بروس واحد ثوبا منه عطفه وحاطه او باعدهم ووجد عيب
من الحراس عينا ففوض ان ما قدما بقي من الثوب **الحاكم**
في العيب فاصه ولو مال الباقي لا اسلم لك انما رضى ان يرد الحراس
كله فليس له ذلك الا ان شاء المشتري ولو كان قطع الثوب ولم
يخطه ففوض الباقي ان عيب الحراس وما حدها الثوب المخطوع فله
ذلك وفيه ايضا اسرى من اخر خلا فيه ثم كد صاع من الارض وبيع
لم يرد فيه المشتري حتى حذر الباقي فان كان قد اوعى بعض الحمله و
الممن فان كان لم يرد الحراس ففوض الحراس ما حدها وان كان ما صنع
الباقي لم يرد بعض الحمله والثوب فله ان يرد المشتري فادفعها
المشتري فوجد ما حدها عينا ووجد وان كان المشتري ففوض ذلك
كله فله ان يرد المشتري ففوض الحراس ففوض الحراس ففوض الحراس
ايضا ثم وجد ما حدها عينا لم يكن له ان يرد احدهما دون الآخر وله ان
يرد ما جمعها بالعيب الذي وجد ما حدها وليس مقدرا للعيب و
الحاكم اذا امر احدهما عن الآخر بعد البعض وليس فيه عيب ولو كان
حدا او المشتري ففوض احدهما ثم وجد العيب الا ان شاء ان يرد
ذلك مع العيب ففوض ذلك لو اسرى شاه علي ففوض
في حذر الباقي ففوض الحراس ففوض الحراس ففوض الحراس
الحراس **الحاكم** **الحاكم** قال محمد بن عبد الله بن الحسن بن عيسى
في عدها لو اسرى كراما ما عا عند عطفه ثم روى وصفا على الارض
ثم وجد ما كرم عينا لم يعلم به ان كان العقب لم يرد شيئا فله ان يرد
وقد رجع اسرى شاه او يرد مع ولد طامم اربض من الولد كان
له ان يرد ما ولم يكن ذلك رخصا له وان موار سله الولد
الها وعه رجل اسرى عبدا او عصفه فوطبه من رجل وسأ الى المو
يعوب له ثم رجع في الهبة بعد ففوض عالم بعيب كان له وقب
الشرا لم يكن له ان يرد في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعنه
محمد بن ان يرد وعه رجل اسرى عبدا وعصفه فالكسب الكسبا
عبد المشتري ثم ان الحرس وجد بالعبد الذي اشتراه عينا لم يرد
الكسب رخصا له **الحاكم** ولو كان شاه حاملا فولدت عند
الباقي ولم يرد الولد ففوض المشتري ثم وجد ما حدها عينا
رخصا كحه من الممن والممن سله الولد يرد به اذا اسرى شاه و
في عدها ليس ففوض الباقي او المشتري لهما كان عدها الولد او
لا عيه لهما حال الا ان يرد الولد ولهما اذا عصب شاه ففوض
صامنا لولدها ولها واذا اسرى حلالا او سلعيا ففوض الباقي ففوض
المشتري كله ووجد ما اسرى من العدا حدها ما ذلك ووجد عينا

157

اطلع على عيبه قال ابو حنيفة لا يرجع بموصان العيب وقال يرجع
رجع الرجوع والاضحاح قول اي حنيفة رجوع السباعي والنسوي على
قولهما الحاموي سئل ابو القاسم عن اسيرين خلا فلان حبس رجوع
الحشرى ثم طهرانه محسن لا يفتح به وقال مومنان رجوع الحشرى
فان قلنا او فسر لا صمان عليه وان افتراده الحشرى لفسان
قال ان كان حال لا يملكه ادا سهر عليه شاهدان فلا شيء عليه
وسئل عن وجد حمله اشتراه لا يملكه وطهر به رجوع فالتسليم
فمنه فاما ذلك بعد عليه بالعيب لاسي له على السباعي واداسر
عند اوباع بعضه وبقي البعض لم يرد ما بقي كماله بغير السباعي بغير
عيب الشريط ولم يرجع بموصان العيب كماله ما عيبه خلافت و
هل يرجع بحصة ما بقي في طاهر رواته اوصافا لا يرجع وعن
محمد انه يرجع والقيل ما ذكره طاهر الدوا **الحاموي** رجوع
اسيرين دارا بم باع بعضهما ثم وجد بها عيبا قال ابو يوسف لا يرد
ولا يرجع لشيء رجل اسيرين شافا فوجد به عيبا من البعض فباع
للسباعي رده عليك بموصان السبع منها قبل للسباعي اوله قبل
ولو مال ذلك عند عيب السباعي لا يفتق السبع عند اي حنيفة وقد
رجع اسيرين حشره بغيرها مدقة وسرط ذلك رجوع السبع فوطحها
في الليل واقرابه ليس بها عيب ثم جدد العبد عليها من غير
مشط البطرانها بالنهار فوجد بها عيبا كان له ان يرد بها **و**
رجع السبعي عن اي يوسف بن اسيرين ثوبا وما عيبه ثم وجد
بالعيب الاخر عيبا انه يرد ما بقي وقال ابو حنيفة لا يرد ويرجع
بموصان العيب قال ابو القاسم هذا خلافت حواء الاصل
ولو اسيرين حنيفة او سبونا وطحن الحنطة السبوني بنين ثم
اطلع على عيب رجوع بموصان العيب واداسيرين طعاما واكل
بعضه ثم وجد بالثاني عيبا فعلى قول اي حنيفة لا يرد ما بقي ولا
يرجع بالثاني ما بقي وقال ابو يوسف لا يرد ما بقي ويرجع بالثاني
ما اكل وما بقي وقال محمد يرد ما بقي ويرجع بموصان العيب ما
اكل **رجع السبعي** رضي بذلك او يرد وفيه **و** فعات
السباعي وبه بقي العبد ابو جعفر وبه احد الفقهاء ابو الليث
رجع الحاموي وتعطي اكل بعضه حكم بعضه وعليه النسوي وفي
النسائي وان باع بصفه يرد ما بقي عند محمد الرضا وعليه النسوي
ولا يرجع بموصان ما عيب هذا حمله ما ذكره الاصل وذكره موضع
من الحنفية عند محمد انه اذا اكل بعض الطعام ثم عيبه بالعيب
انه يرجع بموصان العيب مما اكل ومما بقي ولا يرد الباقي وذكره
موضع اخر منه عن اي يوسف انه اذا اكل بعض الطعام رجوع

٥٢

بموصان العيب الذي بقي عنده وذكره موضع اخر منه عن اي يوسف
عن اي حنيفة انه اذا اكل بعض الطعام ثم اطلع على عيب كان با
لذين بقي يرجع بموصان ما عيب اكل وذكره جميع ما يقال او يردن
بما لا يفتق السبعين واما ارباع بعض المكيل والموزون فعند
اي حنيفة واي يوسف لا يرد ما بقي ولا يرجع لشيء من البعضان و
عن محمد انه يرد ما بقي ولا يرجع بحصة العيب بمما عيبه فذكره اذكر
في الاصل وكان الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو الليث يفتان في
هذا المسائل يقول محمد علي ما ذكره الاصل رفعها بالناس وعليه
احسان الصدر الشهيد حاتم الدين ورجع ما عيبه **السبعي** ان
من اسيرين او مدين وحيد بعضه ثم بين الدرس حرار الباقي بحصة
من الثمن ويرجع بموصان بحصة ما استهلك ومما بقي على مدح
محمد ورجع العيبه ومما احتار للنسوي ورجع **السبعي** عن اي
يوسف انه اذا باع بعض الطعام رده ما بقي يرد ولا يرجع بموصان
العيب ما عيب ورجع موضع اخر من الحنفية اذا باع بعض الطعام رده
ما بقي يرد ولا يرجع بموصان ثم وجد الباقي عيبا لم يرد الباقي ولم يرجع
بالموصان رجوعهم جميعا ورجع العيون لو اسيرين طعاما فوجد به عيبا
وقد باع رصته فان رجوع اي حنيفة واي يوسف لا يرجع بعد
ما بقي ولا بعيب ما عيب ورجع قول محمد يرد ما بقي ولا يرجع عما عيب ورجع
الكسري وان باع بصفه يرد ما بقي عند محمد الرضا وعليه النسوي
ان يرجع بموصان ما عيب ورجع **الحاموي** رجل اسيرين حرار بغيره
حرارا واحدا محترقا فاعرض على السباعي ورجع البعده حرارا فامتنع
وزن لا يجوز ذلك ما لم يوزن ورجع **النسائي** اسيرين حرارا فوجد
اقل من السبعه المعهود رجوع الباقي وذكره طاهر سعيه ولو اسيرين
بدر البطلان فوجد بغير البطان كان عامارا وان كان مستهلكا عليه
سبله ويذكره عليه بتمه ورجع الواضعات رجل اسيرين صابونار
طبيا ثم كلفا السبع فذبحف وبعض وزنه لا يوجب على الحشرى
شيء **رجع** اذا باع السبع بعد القرض ثم علم الحشرى به عيبا كان عند
السباعي لا يكون له ان يرجع بموصان العيب مادام العبد حيا و
في الثاني عيبا اي حنيفة وعن اي يوسف انه يرجع مادام
الابق يرجع بموصان العيب واداسيرين ارضا ووقعه ثم وجد
عيبا رجوع بموصان العيب ذكره المسند لطلال الواسي ووقعه
ولو جعله مسيرا ثم وجد به عيبا لا يرجع بموصان العيب ورجع موضع
احزان علي قول محمد لا يرجع بموصان العيب وعليه قول
اي يوسف يرجع **السبعي** سئل حنيفة الويسري ويوسف بن محمد
وعمره الحافظ عن ماضن ثورا بيقين وهي حامل فولدت عند

المشركي ووجد الاخر بالثور عسا فون على صاحبه عاداد وضع عليه
لعمه الثور ام بعمه البقره فالوا يرفع لعمه البقره ولو اسيرس بقره
وكفن به ميتا فان كان المشركي راسه احدث ومداشركي بشي
من المشركي رجع بالارسل ولو بغيره بالكلين اجنبي لم يرفع مارس
المعبد اذ اعات الحد في المشركي الثاني لم اطلع على عيب به
يرجع على ياتوه وموا المشركي الاول بموصان العيب وعلى قول
اي يوسف يرفع ذكر قول اي يوسف في هذه المسألة في المشركي
ولم يذكر قول محمد وذكره **المسألة** ايضا قول محمد في مثل هذه المسألة
بظير قول اي يوسف في هذه المسألة وذكر قول اي يوسف في خلا
وصور منها في المشركي من اخر حاربه وما عها من عزه فولدت في
بدا المشركي الثاني وولد فوجد بها عيبا فذكر كذا في السابغ الاول و
لم يعلم به المشركي الاول رجع المشركي الثاني على المشركي الاول
بموصان العيب ولا يرفع المشركي الاول على ياتوه بذلك في قول
اي يوسف وقال محمد يرفع وع **الرجوع** وذكره صلي العيون
اذا اسيرس حاربه ووجدتها وما عها وسلمها معا عها الثاني لم ظهر بها عيب
فردتها المشركي الاخر على ياتوه بعد نضال لم يكن لها عيب ان يحاصم با
لعه في قول اي يوسف وبها احد صا حياه واذا اسيرس عداوا احبها اليها
بع ان عني في هذا النقي فاشتره بم اراد ان يرد به بذلك ليس له ذلك
وع **الحاكم** مع الصعير **العالي** فان اعقب هذا النقي فاشتره بم اراد
ان يرد به بذلك المشركي العبد لم يرد او قطع نسب كان في بدا السابغ
معه بما يرفع بموصان عيب السيرة او بموصان كونه مباح الدم
قال محمد في الحامع رجل اسيرس من اخر عدا بالالف درهم وبنا
رصاصا فوجد المشركي ان السابغ كان اعقب قبل العبد او درهم او كان
امه فاعدا انه اسيرس له وانكر السابغ ذلك وعلق لا يصدق
المشركي على السابغ فان وجد المشركي بالجميع عيبا علم انه عيب
كان عيب السابغ فله ان يرفع بموصان العيب وكذلك لو كان
المشركي اعدا له حر الاصل والمسلمة حالها رجع بموصان العيب
ولو كان المشركي اعدا له العبد لم يكن للسابغ يوم باع وانما كان
لفلان صدقه العبد في ذلك فان سا اثار به السابغ واخذ منه
الثلث وان شاك كثر واخذ العبد مان اثار به واخذ الثلث
ثم ان المشركي وجد بالجد عيبا فله عالم يرفع بشي على السابغ وهذا
اذا صدقه العبد في الاقرار فان كذبه منه رجع بالجميع وكذلك لو
كان الاقرار من المشركي على السابغ بهذا العبد علمه بالعيب وكذا
وكذبه العبد رجع المشركي على السابغ بخلاف ما اذا عرصد المشركي
على السابغ بعد العلم بالعيب **الحاق** عن الحسن بن اشركي

جارية فولدت في بدا السابغ ثم وجدتها فوجدتها عيبا قال ابو حنيفة يرد بها
بخصتها من الثلث ومال ابو يوسف لا يرد ويرفع بموصان العيب
وقال الحسن قال العبد وع **الحاكم** مع **الكسري** له ان يرد بها كخصتها و
لم يذكر فيه خلافا ولو انما ولدت في بدا السابغ ثم وجد عيبا قبل ان يرد
ان شاك اعدا لها وان شاك بها عيبا قول اي حنيفة واي يوسف و
في كتاب الصلح اشركي حاربه بها عيبه منظر اليها ولم يعلم ان ذلك
عيب ووجدتها علمه ذلك ثم علم انها عيب قال محمد بن سالك له ان يرد
وبها كذا **قال** ولو وجد المشركي به عيبا فداها ووجدت عيبه اخر
حتى امسح ربه وذلك قبل الاقرار فرفع بموصان العيب بم اقراره
المشركي للعبد وصدقه العبد لم يرفع السابغ على المشركي بموصان
العيب الذي اعد منه قال رجل اسيرس من رجل عدا بالالف درهم
وبها عيبا فوجد المشركي ان العبد كان لفلان اعد منه قبل ان
اشتره وانكر السابغ ذلك كله فهدا على وجوه اما ان صدقه العبد في
الملك والاعناق او صدقه في الملك دون الاعناق او اكرمه فوجدتها
في الوجه الاول كان العبد بغيره وان وجد المشركي بالعبد عيبا
فداها لم يرفع بشي وع الوجه الثاني دفع العبد الى العبد له وكان عيبا
له لا يرفع عليه فان وجد المشركي به عيبا لم يرفع بشي وع الوجه الثالث
بنت عيب العبد على العبد له وكان الولد موقوما فان وجد المشركي
بالعبد عيبا فداها يرفع بموصان العيب على السابغ ولو اقر المشركي
انه اشتره ومول فلان الا ان المشركي قال اعقب فلان العبد شرا من
لا يرفع بموصان العيب اذ قال المشركي او بعث العبد من فلان
ان وان الفلان اعقبه بعد الشرا وكذا به ملائمه وجد المشركي به عيبا
لم يرد به ولم يرفع بشي ولو ادعى انه باعه من فلان ولم يرد الاعناق وكذلك
المشركي الثاني وعلق وع **الحاكم** مع **الكسري** له ان يرد
على السابغ الاول ومو بظير ما قال **الحاكم** مع **الكسري** في رجل
ادعى على رجل انه باع امه وجد المشركي وعلق وع **الحاكم** مع **الكسري** في رجل
بذلك المصنوع كان له ان يطلق رجل اسيرس من اخر عدا بالالف
درهم وبها عيبا فوجد المشركي ان العبد مدين لهذا الرجل او كان بنت
امه فوجد المشركي انما ام ولد لهذا الرجل اشترها بما كذا او حدث
ذلك فها بعد الشرا وكذا به العبد له بذلك او صدقه ثم وجد المشركي به
عيبا لم يرفع على السابغ بشي وهذا والاقرار سواهما اذا صدقه
العبد فيها وكذا به في الملك دون العبد والاسيرس او كونه في الملك
وزعم العبد ان العبد له فله ذلك بعد الشرا وانما حاله في هذا الا
ولب فيما اذا كذبه العبد في الملك وزعم العبد انه فله ذلك قبل
الشرا فانه قال في الاعناق يرفع بموصان العيب وع **الكسري**

والاستعداد لا يرفع ويضع وما يورث من اثار الشري من اذينا واكله
م امر الناس ان يذبحوا ويضع فيه الثمن وما يورث من اثار الشري من اذينا
عند اي يوسف وقدر وعلمه الثمن اذ الشري شجرة وقطعها
لا يضر الا اكلها رديها من العيب الا ان يذبحها الناس معطو
في بعد اكلها لا يضر الا اكلها رديها من العيب الا ان يذبحها
اشري ما لا يضر الا اكلها رديها من العيب الا ان يذبحها
شري شجرة لا يضر الا اكلها رديها من العيب الا ان يذبحها
خاصه ليس له ذلك **م** قال في حرج الحامع مستلم اشري عصبه وقدره
ويحذر من ثم اطلع على عيب لم يورث ولم يرفع يذبحها من العيب
ما ان مال الناس انما اكلها رديها من العيب الا ان يذبحها
في العيب حتى صار فلا يرفع يذبحها من العيب الا ان يذبحها
ولو ان يذبحها اشري من يذبحها رديها من العيب الا ان يذبحها
ما يذبحها لا يورث من العيب وان يذبحها الناس كذلك ولكن يذبحها
العيب ما ان لم يرفع يذبحها من العيب حتى صار لا يضر الا اكلها
لعيب الا ان يذبحها الناس مال في حرج الاصل في رجل اشري
كوار السمن فيكون يذبحها فاسدا فلا يورث وما يذبحها من كل مال
السج الامام سجد الامام الكلواي يذبحها اذ او حرجها وما او وجع شين
اللب او وعد السمن يذبحها اما او حرجه فليلد اللب او وحده فاسدا
ولم يكن مكسرا هذا من باب العيب وليس من باب العيب او وحده
بعد الرد لسبب الكسر فذبح يذبحها من العيب الا ان يذبحها
لناس ما ان يذبحها مكسورا حتى او حرجه فليلد اللب او وحده
الرد لسبب العيب لان الرد ممكن الحله على العيب اكلها
في **الحكمي** وهو ما ذكره واد اشري حرجا وكسرها يذبحها
فاسدا لا يذبحها ما يذبحها ما يذبحها ما يذبحها ما يذبحها
يذبحها ولا يذبحها ما يذبحها ما يذبحها ما يذبحها ما يذبحها
لا يذبحها ولا يذبحها ما يذبحها ما يذبحها ما يذبحها ما يذبحها
معتب **م** ولكن يذبحها من العيب حتى صار لا يضر الا اكلها
عيب والاول ليس يذبحها بل موعده وهذا اكلها ولم يذبحها
لعيب واما اكلها وهو عالم لعيبه را حرجه فليلد اللب او وحده
وجيم ما ذكره الكتاب مستلم في السمن لا يذبحها لعيبه ما اذا
وجد فاسدا تبين ان الكسح لم يكن مالا فليس كان مالا لعدم مصا
ومنه محله مرقه ويذبحها من العيب الا ان يذبحها
للعيب مرقه اما اذا كان للعيب مرقه ما ان كان في موضع معراجها
سجل قشر اكلها اسعال اكلها فوجع حرجها او حرجها
ح فممنهم من مال يذبحها كحبه اللب ويذبحها بعد في القشر

حجته وممنهم من قال يذبحها القشر ويذبحها كحبه اللب والله قال
شمس الامام السرجي اما اذا اشري يذبحها كحبه اللب او وحده
مذبحه ذكر يذبحها كحبه اللب او وحده كحبه اللب او وحده
ولا يذبحها كحبه اللب او وحده كحبه اللب او وحده
احلف فمما حرجه من مال لا يذبحها ومنهم من مال كحرجها
اشري حرجه و في نظرها ولديها واد او حرجها فاسدا لم يذبحها
في الكسح ب و في الكسح اي حرجها ما ان اشري كحبه اللب او وحده
اكلها فوجع حرجها او حرجها فليلد اللب او وحده
في الحرجه ان جعل العيب فليلد اللب او وحده
وكذلك في الكسح من مال كحرجها فليلد اللب او وحده
لو كان القشر فليلد اللب او وحده كحبه اللب او وحده
العيب اي حرجها ما ان اشري ما يذبحها فوجع حرجها
او اشري او يذبحها لا يكون الا ان يذبحها يذبحها فليلد اللب او وحده
السخاني واما ما يذبحها كحبه اللب او وحده اما اذا اشري عصبه
اكلها فوجع حرجها او حرجها فليلد اللب او وحده
العيب في الكسح اليها يذبحها يذبحها بالاجماع وبعضهم مالوا
يذبحها العيب في الكسح بالاجماع وبعضهم مالوا العيب فاسدا في الكسح
عند اي حرجه وعندهما يذبحها العيب في الكسح التي فيها يذبحها
الثمن وهو الاصل وكذلك اذا اشري رطلها وكسرها فوجع حرجها
لا يذبحها من الناس ولا يذبحها الدواب ما ان يذبحها كحبه اللب او وحده
وان كان يذبحها فليلد اللب او وحده او كان يذبحها فليلد اللب او وحده
فمما من باب العيب فذبح يذبحها من العيب الا ان يذبحها
الكسح وكذلك اذا اشري فوجع حرجها ان كان يذبحها فليلد اللب او وحده
او ان كان يذبحها بعض الناس لا يذبحها من باب العيب
فذبح يذبحها من العيب وان كان لا يذبحها فليلد اللب او وحده
ولا يذبحها الدواب فليلد اللب او وحده كحبه اللب او وحده
فمما من باب العيب فذبح يذبحها من العيب الا ان يذبحها
اشري رطلها يذبحها عددا وكسرها واحد العبد يذبحها ووجع فاسدا
لا يذبحها به فليلد اللب او وحده كحبه اللب او وحده **الحاشية** الا ان يذبحها
السمن على فاسدا ما يذبحها قال فليس يذبحها فليلد اللب او وحده
ان في اكلها اذ او حرجها فليلد اللب او وحده كحبه اللب او وحده
واحد اذ او حرجها فليلد اللب او وحده كحبه اللب او وحده
والسمن رطلها اكلها والدان والسدر فليلد اللب او وحده
لنظري **و** **السخاني** قال الامام الكلواي هذا اذ او حرجها كحبه
فليلد اللب او وحده كحبه اللب او وحده كحبه اللب او وحده

زاد على

ان كان يصلح لتناول بعض الثمن بان يملك العقر دون الاغصان
او يصلح للدواب برفع حصه العقب الا ان تناول شيئا من بعد
العلم بكونه بئس **وج** الكافي ولو وجد في هذه الصفة قبل الكبر
من لا مكان وان لم يستفد به ربه ورجع بكل الثمن لا يحكم الرد بالعقد
بل له بطلان البيع او المبيع ليس مال **وج** الحاي سئل ابو القاسم
عن اشترى بطيخه فوجد بها قاسية قال ان كان مع فانها
فيه بان يعطها ولم يستهلكها حتى خاضعة برد البائع حصه الموصيان من
الثمن او يسئل ويرد جميع الثمن وان استهلكها او بعضها بعد ما علم
لا شيء له على البائع وسئل القصة ابو القاسم عن اشترى بطيخا في
الشركة ثم وجد به بعضه اضعف فمضى على راس الشركة
ان كان حاله يعلم المشتري ذلك لا شيء له فان بعد اعطى ربه
وان لم يكن كذلك فليس يجب وان وجد في البطيخ عيبا بعد ما
وصفه في الحائضه قال برد المبيع وان لم يقدح في كونه
وسئل عن اشترى كبريتا من حرر فباع بعضه اكره حلالا
احدى الكبريتين ثم باع الآخر فوجد بها عيبا قال لا يرد ولكن يرفع
بموصيان العيب وسئل عن اشترى خبز را حوالق فوجد في اعلاه
بها حذر طويلا وبعثها فباعها قال ان كان الطويل من الثمن
ما كثر مما اشترى العقب كان بعد اعسا ويرد ولو اشترى بطيخا فاطعمها
ابنه الصغير او الكسرا او امرأة او مكانه او رصفه ثم وجد بها عيبا
لها فيه لا يرفع على البائع بشئ فان اكل من مو واطعم عيبه او مديعه او امرأة
ولدت برفع وان لم يكن في البطيخ فيه برفع على البائع بالقيمة الموصيان
وسئل عن اشترى شاة فوجد بها مقطوعة الاذن قال ان اشترى
للاصحة فله ان يرد بها العيب والا فلا **وج** الحاسب اشترى جارا
ربه من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان فذلك له في قول
ابي حنيفة والى يوسف **وج** المصنف اشترى دابة ووجد بها عيبا
فب من يرد ثم علم بها عيبا لم يكن له ان يرفع على البائع بموصيان
العيب رواه الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وعنه ايضا اشترى ثوبا
فوطعه لاسن صغير له ثوبا وخطه فوجد به عيبا فليس له ان يرفع
بموصيان العيب ولو كان الاذن كبيرا رجع وكذلك لو وطع لخلوكة
او لام ولد له ان يرفع بموصيان العيب **وج** الحاي سئل عن
اشترى كبريتا فوطع وخطه ثم سئل ان محرق شيئا من مال
ان يرس اقل العلم بالكبريت فان قالوا بان هذا محرق كله بالبيع
فاسد ويرد على البائع وان كان بعضه محرقا رجع بموصيان
العيب **وج** صاوي **الفصل** اشترى نعيرا ووجد فيه ثلثا ادله دان
سوط فذبحه انسان فبطلوا الى ادمه فوجد بها قاسية فبطلوا

قدما نظرا ان ربحه الرابع لعبد امر اشترى لم يرفع على البائع بالقيمة
ن وان ذكحه بامر اشترى برفع عند ابي يوسف ووجد في واد اشترى
جلا وظهر به عيب فوضع فابكر عنه فبطل على البائع ان يرفع
على البائع بشئ رجلا ن بكل واحد منهما يعبر فبطلوا وبما يصا الي
ثم وجد بها عيبا عيبا النعير الذي اشتراه فبطل به ووجد من
النعير الآخر فله ان يرفع على البائع حصه العيب من النعير الآخر
وان يرفع حصه النعير من قيمه النعير الآخر صحى **وج** الحاي
سئل لو اشترى جارا فوجد حروبا ومو الذي يرفع في الطريق في
بعض المواضع من غير ما كان له ان يرد **وج** لو اشترى عبدا
ربه وبما يصا فوطي اشترى الحاربه ثم راي صاحب العبد فلم يرضه
او وجد به عيبا فبطل بغير ان يشا صحت المشتري الحاربه فبطلوا
فبطلوا بغيره وان شا احدا الحاربه ولا يصح الموصيان ان كانت
الحاربه بكرة ولا العقران كانت ثلثا **الكافي** وان باع المشتري
المبيع فوجد عليه عيب بموصيان على البائع ويرضى المشتري بالرد
على باعه وان كان المشتري الآخر فبطل العبد ثم ردا على المشتري
المشتري الاول فان كان الرد بمصانسته او يكون المشتري
الاول او باقران بالعيب فله ان يرد على باعه ادلت ان
العيب كان عند البائع الاول وعبد تجد لا يملك ربه على باعه
ان اقام المشتري الاول بئس ان كان عند البائع الاول وقال
رفر لا يعتبر في حق البائع الاول حتى لا يرد عليه **وج** السرا
وج رجل باع عبدا فوجد المشتري به عيبا فارد ربه والبائع
يعلم ان ذلك العيب كان له ومعه ان لا ياحد حتى يقضي القاضي
عليه **الاول** اشترى رجل اراد ان يبيع سبعة فعبه ومو يعلم بذلك
فكان ان يبيعها حتى لا يبيع المشتري في الدور قال بعض مشايخنا
كنا ولو لم يثن صار فاستدام **الفصل** اشترى دعوى العيب و
الخصومة فيه ما قامه السنة ثم ساع الخصومة معها ان تمام العيب
في الحال شرط لحلف البائع على الثبات للرد عليه حتى لا يخلف
البائع بالثبات للرد عليه وسلمه وما به قدر العيب **وج** ان يعلم
بان العيب نوعان ظاهر وعرف القاضي بالثبات للرد عليه والعيبان كالقبر
ج والعبي والاصح الزايد واشباهها واطن لا يعرف القاضي بالثبات
معرفة والعيبان والظاهر انواع فذلك لا يجمع الدليل ويجوزها و
حادث لا يملك الجذوة من وقت البيع الى وقت الخصومة
كاشد الجذوة وما اشبه ذلك وحادث كمثل الجذوة من وقت
البيع الى وقت الخصومة فاحداث وما اشبهها وحادث
كمثل الجذوة على من البيع فاما الباطن فنوعان نوع يعرف



عليه الدخول في الحال
ان تمام العيب في الحال

نوع يعرف ماثر فاعه كالنشاء والحمل والدال الذي يكون في موضع لا يالو
عليه الرجال ونوع لا يعرف ماثر فاعه كالسرفه والافاق والخنون
مان كان الدعوى في عيب طاهر يعرفه القاضي بالمشايخ فاعه مطر الله فا
ن وحدث سماع الخصومه وما لا ملا و في الحلاصه الحاشيه في الوجه الاول
سماع القاضي دعوى المشتري ولا يكتلف اثبات العيب لسماع الدعوى
اذا سمع الخصومه فان كان العيب جديا او حادثا لا يحدث من
عيب الخصومه كان للمشتري ان يرد لا تاخر في فاعه للمال بالحق
ومعنا بوجود عيب البائع اذا كان لا يحدث مثله ولا يحدث في
مثل هذه المخرق فمن المشتري الا ان يدعي البائع سقوط حق المشتري
في الرد بالرضا كالامراء وعنه ويكون البطل قول المشتري
فهو سماع خصومه عند طلب البائع عيب المشتري بخلاف المشتري با
بناق الروايات وعند عدم طلبه هل يخلو المشتري عامه امثلا
في على انه لا يخلو في طاهر الروايات وروايت في المصنف رواه عن ابي
يوسف ان المشتري اذا اراد الرد بعيب لا يحدث مثله يخلو
بالمعظم بالعبه حتى يشراه ولا رضى به مساعلم ولا عرض على بيع
قال وكان ابو حنبله يقول لا يخلو المشتري حتى يدعي ذلك البيع
قال واجب الي ان استخلص وان لم يدعي البائع ذلك وعن ابي حنبله
رواه اخرى ان المشتري لا يخلو على ذلك من غير فصل في كسوف
يخلو المشتري اكثر الوقاه على انه يخلو بالمعظم ما سوط حقه في
الرد بالعبه من الوجه الذي يدعيه البائع لارضاه ولا دلاله وهو
الصحيح في الحلاصه الحاشيه وكذا الواو في البائع ان المبيع ليس
مملوك له للمال يخلو القاضي على ذلك ولو ان المدعي لم يدع شيا
من ذلك قبل يخلو القاضي من غير دعوى في طاهر الروايات لا يخلو
وعن ابي يوسف انه يخلو بغير البائع واجمعوا على ان القاضي
يخلو من مدعي على المشتري دينار وان لم يدع الوارث او الوصي
وان كان عينا كحمل الكدوس في هذه المله وكحمل المذمم عليه
او كان مشكلا فالقاضي يسأل البائع كان به هذا العيب في بيع ما
ن قال بيع كان المشتري حق الرد الا ان يدعي البائع سقوط حق المشتري
في الرد بالرضا والامراء وسيت ذلك شكوله او بالنسبه وان انكر
فالبطل قوله مع عيبه ان لم يكن للمشتري عليه على كونه هذا العيب
عند البائع في الحلاصه الحاشيه فان اقام المشتري البطله وادعاه
ان لم يكن له عليه لسحق البائع ثم كيف يخلو البائع وكذا
الاوصاف في موضع يخلو بالبطله بعد بيعه وما به هذا العيب وبطله
يكاد يصح كذا انه حدث به هذا العيب بعد البيع قبل التسليم
وانه يكفي لتبوت حق الرد وكذا في موضع اخر منه انه يخلو بالبطله

بعد بيعه وانما به هذا العيب وهكذا ذكر محمد في الجامع والدور في
في كتابه وهذا لا يكاد يصح كذا ان العيب حدث بعد المبيع قبل
التسليم وانما يكفي الرد فمضى حلفها عليه كان البائع ما به عيبه لو كان العيب
حادثا بعد المبيع قبل التسليم فيبطل حق المشتري في الرد وذكر في
كتاب الاسماء ان يخلو بالبطله بعد تسليمه حكم هذا البيع وما به
هذا العيب وبطله لا يكاد يصح انما كذا انه كان الا ان المشتري رضى
به او ابراه عنه بالاخذ على ما روى في شرح عن ابي يوسف انه يخلو
بالمعظم بالبطله المشتري فيملك حق الرد بالعبه الذي يدعيه و في الحلاصه
وعنه في المصنف و هذا يخلو على الحاصل وانما موافق لمذهب محمد
في كثير من المسائل وان عينا لا يحمل المذمم على بيع البيع فالقاضي
لا يرد على البائع و في الحاشيه رجل اشترى علما ما و فبقعه ما دعي انه
يبطل في التراض من ان القاضي يصح على مدعيه ليطرحه
وتوكل للمشتري ليس له ابيع رايه وما اشبهه ذلك من العيوب التي
لا يحدث في ملك المذمم وهذا المشتري بالبطله ذلك العيب كان له ان
رد لان القاضي يبيع بغيره في ذلك العيب واما اذا كان
العيب باطنا فان كان للقاضي بطله لم يعرفه الا من يطلعه
في ذلك وان لم يكن له بطله ليس له بطله في ذلك ولعمد على
قول مسلم بن عبد بن وهذا هو الواو في ما اذا اجتمع مسلم
واحد بذلك بطلت العيب بقوله في حق نوجه الخصومه في حلف البائع
بالمعظم ولا يرد يقول هذا الواو في هذا وكذا في بعض الاماكن وذكر في
الاماكن انه لا يخلو اثباته لان من الاطباء اثبت العيب
في حق نوجه الخصومه فيعد ذلك بطله ان كان هذا العيب مما يحمل
الكدوس في مثل هذه المله عرف ذلك يقول الواو في المشايخ او
يشكك عليها ذلك او اقبلوا مما بينهم فانه لا يرد على البائع بل
يخلو وان كان هذا العيب لا يحمل الكدوس في مثل هذه المله
ان عرف وجوب بقوله الواو في الرد ويخلو البائع وان
وجوب بقوله المشتري وذكر في الاوصاف في الدور في انه يرد
بقوله هذا بعض المشايخ وعن ابي يوسف انه لا يرد ويقول
المشتري ويخلو البائع في ادعي القاضي ان يطلعه بعد
الاالنشأ كالحمل وما اشبهه ذلك فالقاضي يبيع بالبطله الواو في العيوب
يكفي والبطله ان احوط فاذا قالت واجد عله انها حلي او قالت
بطله ذلك بطلت العيب في حق نوجه الخصومه فيعد ذلك ان
قالت او قالت من البيع لا يرد على البائع ولكن يخلو البائع فان
بطله الا ان يرد عليه وان قالت او قالت كان ذلك عند البائع ان

كان ذكر بعد التدفين لا يرد ولكن خلف المانع وان كان ذلك قبل
التدفين فكذلك لا يرد يقول الواحد ويقل يرد يقول الكثير
يعرض مشاكتنا ان فاس قول ابي حنيفة لا يرد وعلى فاس
قولهما يرد وذكر الحنفية في ادب القاضي انه لا يرد في طاهر وانه
الصواب في التدفين انه لا يرد في المشهور ابي قول ابي يوسف
وغيرهم فيها يرد وروى الحسن بن سريته عن ابي حنيفة مطلقا ان ثبت
الرد فيها دفن وعنه محمد بن عرويه ابن سماعه مطلقا ان ثبت الرد
لشهادت النساء مما لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل وفي نوادر عن
ابي يوسف ان قبل التدفين ثبت الرد فيها دفن بجملة
ما بعد التدفين وفي الحديث عن سماعة عن ابي يوسف اشترى جا
رة وعدها وادعى انها ربيها ثبتت النساء فان ظن في ربحها ودفنها
على المانع وكذا اذا ادعى ان لها كبد مده في موضع لا يطلع اليه
النساء قال واراد في مثل هذا يقول امرأه واخذ مال ثمة وحكي عن
محمد بن الحسن بن ميثم ذلك ما قاله اشترى لعمامتي حلة انه لا يعلم ان
بها حلا وفي نوادر سماعة عن محمد بن اسحق بن جابر واذا ادعى
بها حلا واراها ردها بعد يوم او يومين او ثلثة فالحاصي خلف
المانع السنة ما لا يلد باعها وما بها حلة يقول امرأه واخذ مال ثمة
وحكي عن محمد بن الحسن بن ميثم ذلك ما قاله اشترى حلة ما كان خلف على
ذلك لا خلف السنة حتى يشهد لها انها حامل واداه شهادت بذلك
خلف السنة على كونهما وكذا وان لم يخلف على العلم خلف السنة ليد
باعها وملكها حلة وفي الحكاوي اشترى جارية كان بها حلا ولم يرد
وصعب الحلة في يد اشترى وما لم يلد على المانع شئ قال لا اله
لما وضعت ولما فزع عن العبد وفي نوادر في شئ
عن محمد بن اسحق بن جارية وادعى ان بها حلا واحضر امرأه عدله شهدت
بذلك قال اقبل منها وبعها على ان اسمها خلف المانع ما لا يلد باعها و
عدتها اشترى وما لم يولد حامل ما دام لم يشهد امرأه فليد المانع
ابي حامل عندك الساعة ما لم يلد ملت اقبل ما لم يلد عندك البيا
ع حامل وفي الحكاوي رجل اشترى جارية قد بلغت ما ادعى انها حلت
مال محمد خلف المانع السنة ما لم يلد لان لا يطلع اليه الرجال
لا النساء وعنه ابن رستم عن محمد بن اسحق بن جارية وادعى
دعي انه حلت خلف المانع على ذلك والحواشي في دعوى الاسماء
في حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة وفي الرد فيها دفن
قبل التدفين وبعد الحواشي وفي دعوى الحمل على الزوج الذي
ذكرنا في كتاب الاستيفاء ولكن اذا شهد الرجال على الاسماء
من قبلت منها وبنهم ما اذا ادعى اشترى المانع خلفها واراد

هذا العبد لا يولد لئلا يرد وانه من المانع وحكي عن الامام ابي محمد
القاسمي انه مال لئلا اشترى او لا عن مزار الانقطاع فان ادعى الانقطاع
في مدعي كنفه سمعت دعواه محمد بن سيار السامعي ابي محمد ادا اشترى
فان مال نعم ساله لئلا يثبت موطعة المحدث عنده فان مال نعم ردها فان
ان علمه ان مال محمد كذا لئلا يثبت موطعة المحدث عنده فان مال نعم ردها
واما حديث هذا العبد في يد اشترى بوجه الخصومة على المانع
لديها وبعها على ممان العبد لئلا فان طلب اشترى عن المانع
خلف المانع على ذلك وكيفية الاستيفاء في مدعي في دعوى سائر
العيوب فان خلف يرد وان لم يرد وعنده فان شهد اشترى
شهوة على الانقطاع المحدث عنده المانع لا يلد منها دفن حلا في مال
شهادة على كونه مستحاضة وان اشترى المانع الانقطاع خفيها لئلا
يولد له خلف على ذلك على قول ابي حنيفة لا يلد خلف وعلى قولها
يسجلت بعد هذا كذا في ابي سنان الحد الذي حصل من المدة المدة
والكسيرة والدوابه منه صليفي وعن ابي يوسف انه مازال الكثير
ثلثة اشهر وعنه محمد بن قيس في الكسيرة ما ربحه اشهر وعشر ايام ربحه و
عدرك الكثير اشهرين وخمسة ايام وعنه ابي حنيفة وزعم انها حلتا
لئلا ان الكثير اشهرين واداه عدت من الكثير مما دون ذلك
يكون لئلا والكسيرة عدت دون السر فان كان القاضي بمقتضا
كان له ان يضمن ما ادعى الله اجتهاد من ممان الارواح وبل وان
لم يكن بمقتضا ما حكم القاضي العبد ابي سنان واما الكثير وعنه
سائر حتى لا يكون حروما عن ابا وبنهم واذا ادعى الانقطاع في
مدعي كنفه سمعت ان لا الانقطاع ما هذا الشئ اما الراوي كحل
حتى لسمع دعواه اذا اشترى جارية وعلى طاهر فامسك طهرها ولم يلد
من غير ظهور الحمل للنس لئلا ان يرد ما على مائة فامسك طهرها ولم يلد
المحدث وبنون قد من الشئ لئلا يلد عنها ما كحل او بالدرام
المدة في الحمل الى قول الشافعي في السر الى قول الابي ما اذا اجبر
امرأة واخذ ما كحل او طمس ان بالدرام ممان ائله على ما كتبنا هذا
مدا قال ويعتبر في ذلك ايضا ما بيني الله ابتداء حوض النساء
وذلك لئلا يلد عنه عدا ابي حنيفة وكذا في صدر التبريد في مدعي
الحامض وفي السر احده اشترى جارية بلغت سنة وعشر سنين ولم
يولد له الرد ومما دون ذلك لا مانع ان كانت امرأه واخذ ان
الحارة حلا وقاتل امرأتان او ثلثة لئلا يلد بها حلة موجه الخصومة
على المانع يقول تلك المرأة ولا يلد منها قول اشترى وثلثة
في ان النس ما كحل ما كان مال المانع القاضي امرأه التي يقول

انما حامل جاعله يدعي بدو حتى ان يحار له انكر امره عالمه بقى فعند
احد لا بد من معرفته ان الاسمي خاصه والفظاء الدم والحمل فلهذا
يقول الحاربه وقد ذكر في كتاب الاسمي ما دل على انه لا بد
معه وذكره ان من اشترى امه واذعى بها حلالا واسمي خاصه فالعاصي لا
يحل من البائع والشراء خصوصه حتى يشهدا ابراما او امرانا انهما
حلالا واسمي خاصه وهذا يبين ان ما ذكر صدر التمهيد في الجامع الصغير
انه لا يوقف عليه غيرها عند مبر وان الطريق اقرار البائع او شهادته
المبراة في الاسمي منه والحمل في اللفظ اقرار البائع وفي الحاربه
سيرا وبكر عن اشترى برود ما وفي احدي نه حرجا جديدا وبيد
السعر ولم يرد ذلك اكثر من م حاله نام لسل من العلم قال ان كان
مثل هذا العيب لا يحدث في مثل هذا الحمل له حق الرد وان كان كثر
فالعول قول البائع. واما اذا كان العيب باطنا لا يعرف باثارة
عنه بالدين بحوالا ما في الحكمون والبره والبول في الفرائض ما في
كتاب الحاربه الى انما في الحال وطريق معرفته بثبوت على ما ذكر صاحب
الكتاب ومحمد في الجامع الصغير ان العاصي يسأل البائع انه هذا
العيب في الحال ما لو احال السال البائع عن ذلك اذ اصح دعوى المشتري
وانما يصح دعوى المشتري اذا ادعى ان هذا العيب كان في البائع
وقد وجدت في يد المشتري في الحكمون يصح دعوى المشتري بهذا القدر
وفي البره والاماق والبول في الفرائض لا بد لصحة الدعوى من
زمان شئ وموان يبول المشتري بغير الجيوش كالتب في يد البائع
وقد وجدت في يد المشتري والحاله ما لم يبق ما حاله ان يكون
وجوده في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ هذا لا بد في صحة الدعوى
واشوال البائع وفي الحكمون سواء كان الحكمون في يد البائع او المشتري
قبل البلوغ او كان في يدهما بعد البلوغ او كان في يد البائع قبل البلوغ
وفي يد المشتري بعد البلوغ بهذا انكفي لصحة الدعوى والسؤال البائع
ان اذ اصح دعوى المشتري فالعاصي يسأل البائع ان هذا العيب
للمحال فان اقر به يثبت العيب في حق بوجه الخصومه فليس
اكان هذا العيب بها عندك فان انكر كلف على البائع
ان انكر البائع قيام هذا العيب للمحال فان اقام المشتري بینه على
ذلك يثبت تمام العيب في الحال ويومئذ الخصومه للبائع في
ان هذا العيب في الحال وكان بها في يد وان لم يكن للمشتري منه
على ذلك وطلب من العاصي ان يحلو البائع ما لم يعلم تمام
العيب في الحال وذكر في الجامع الكبير ان على قول ابي
حسين لا يملك على قولها كلف وفي المحسوط وفي نوادر
لغاضي اخصاف جعل طريق معرفته بثبوت طعن العيب ما

البيته فقال لا يثبت للمشتري حق الخصومه مع البائع ما لم يعلم بینه
على وجود طعن العيوب في بدنه فان لم يكن له بدنه وطلب
عن البائع فهو على الا حلالا في الذي مر به او ان ثبت وجود طعن
العيوب في يد المشتري وانكر البائع كونه عندك ولو لم يكن للمشتري
بینه واذ اصح الى كلف البائع كلف البائع فعلى رواية
بن ولدي كلف ما لم يملكه اهلك حق الرد بالسب الذي يدعيه و
ذكر في الاقضية كلف في الحكمون ما لم يملكه ما جبن عندك وط في الايقاف
والصميمه كلف ما لم يملكه ما سبق وما يبق وما ياك في الفرائض عندك
مد يلع مبلغ الدجال اذا اختلفا البائع فان حلف بدين عن
دعوى المشتري وان دكر يرد عليه بكيوله ولا يملك المشتري على
الدعوى من غير دعوى البائع عند ابي حنبله ومحمد اذا ادعى
البائع ذلك كلف المشتري اكثر الغناه على انه كلف ما لم يملك
سقط حلفه في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لا صريحا ولا دلا
له وقال ابو بكر الدارمي كلف ما لم يملك انكر محض في رد العيب على
البائع فعليه ان الاسمي خلاف مشروع على البائع وهذا يستدل
على الاثبات فقال الاسمي خلاف قد شرع على الاسباب انما
فان اخلو دعوا اذا ادعى الرد او فذلك الرد نعه فان سأل على
الرد والهلاك وهذا استملا في الاثبات شرح الطائوس
اذ اصاب الوجه حاربه او علا ما بالعين ومضها المشتري ثم جازد وما
وجدتها بين او يابيين في الفرائض او وجدتها سارقين ومد
كان وجد ذلك عند البائع بعد البلوغ فهذا لا يملك ان يقر البائع
بامر من جهة او سكر الامر من او اقر بوجوبه عند وانكر بوجوبه
عند المشتري او انكر بوجوبه عند المشتري وانكر بوجوبه عند
اما اذا اقر بامر من حرجا او سكر الامر من او فله ان يرد على البائع
فان انكر الامر من جهة ما خصومه للمشتري الا اذا اقام البيه على
وجوب حنبله صحت الخصومه ثم كساح الى اقامه البيه على وجوب
عند البائع بعد البلوغ فان اقام عليه البيه فانه يرد وان عجز
عن اقامه البيه على وجوبه عند البائع تخلف البائع ما لم يملك
بائع وسلم وما ان من مبلغ مبلغ الدجال وفي البره والبول
كذلك اسرى حاربه وطعن المشتري بشي كالتب بها عند البائع
وكلف العاصي البائع وبطل فردها المشتري عليه فادعى البائع
بعد ذلك انها حليلي فان قال المشتري مالي ما علمه فالعاصي يرد
النساء ما لم يكن هي حليلي لا يثبت الرد ويثبت وان لم يكن يوجب
الخصومه على المشتري وكلف العاصي المشتري ما لم يملك ما حدث
فهذا له الحمل عندك فان حلف ملاشي علمه والرد ما من على

حاله كما كان وان نكل ثبت ما ادعاه السابغ فقد دعا على المشتري ولكن
ورد على المشتري مع بعضان عبد الله فان مال السابغ في امانه
اجاز به مع الكل ولا عيب السابغ كان له ذلك ولو ان العاصي حسن
سأل المشتري عن الكل قال المشتري ان هذا الكل كان عند السابغ ولم
اعلم به سمع دعواه لان العيب على بارطير الاخذ منه فكله وورد
عند السابغ وان لم يظهر الا على طين الدفء وصار المشتري بدعوى و
جود هذا الكل عند السابغ منقرا بوجوبه عند السابغ لكن لم يثبت
وجوبه عند السابغ لان قول المشتري ليس كحج على السابغ وان كان
حج على نفسه فكله السابغ فان لم يثبت وجوبه عند السابغ وورد
عند المشتري وجوبه عند السابغ وكان للسابغ ان يرد الحاربه عليه ويرد
بعضا الشبه وان نكل عن التمسين ظهر ان هذا العيب كان
عند السابغ وظهر ان الود كان صحيحا ولو كان العاصي حسن وقضا
يود الحاربه على السابغ بعبد الله فكله ان يرد المشتري الحاربه
على السابغ قال السابغ انما جعلي وهذا الكل حدث عند المشتري
وقال المشتري لا بل كان عند السابغ فالعاصي لا يجرع الرد ويكلف
السابغ ما ادعى المشتري عليه انه حدث عنده ولا عيب على المشتري
فيهما خلافا الفصل الاول فان قلنا كحج المشتري قال
تجدد حاربه مع نصف له من رجل خمس دسار وابعه الدفء الاخر
عنه دسار ثم ان المشتري وخذل اعور فقال السابغ حدث عندك
انما المشتري فقال المشتري للسابغ كان عندك ماله قول
السابغ وعلى المشتري البيئه فان لم يكن للمشتري منه كلف السابغ
ع الدفء الاول او ع الدفء الثاني او فمهما كان مال اما اذا
صم ع الدفء الاخر وافق ع الاول لا مامل كان العيب عند
اولا كان له ذلك وسلك السابغ على الدفء الاخر فان ركل رد
ذكر على السابغ وان حلف لدم المشتري ما اذا حلف السابغ ان المشتري
حاصمه ع الدفء الاول او الثاني او فمهما كان اما حاصمه ع الدفء
الاخر وافق الاول لا مامل لعيب عند ام لا وسلك السابغ
على الدفء الاخر ما اذا حلف السابغ ثم ان المشتري ما اذا حلف
السابغ ثم ان المشتري حاصمه من بعد ع الدفء الاول فان اذ ان
سلكه فقال السابغ ما حلفت انه لا عور به وقت البيع ان
لي كان ذلك في حلفه لا كدنه ع الدفء الاول بطريق القرض
فلا حلف من احس لا يثبت الي ذلك ثم اذا حلفت ع الدفء
الاول فان حلف لم يرد عليه شيء وان نكل عن التمسين لزمه
الدفء الاول فان قال المشتري ان العيب واخذت بثلث
له فارد عليه الدفء الاخر لا يثبت الي ذلك ثلثا ع الدفء بالقياس

يوم باع الدفء الاول كان للمشتري ان يرد عليه الدفءان وكذلك
لو فاصمه المشتري ع الدفء الاول قبل ان يخاصمه ع الدفء
الثاني فكله السابغ عن التمسين فورد عليه الدفء الاول ثم رد
الدفء الثاني بذلك المكلول لم يكن له ذلك حتى يخاصمه وان اراد
المشتري ان يخاصمه ع الدفءين جميعا حلف السابغ فمهما عسا واحدا
بالدفء باعه الدفء الاول وسلمه الله وما به قدر العيب وباعه
الدفء الثاني وسلمه الله وما به قدر العيب فان حلف فمهما عسا
عنه وان نكل فمهما لزمه فان حلف ع احدهما ونكل ع الاخر لزمه ما نكل
عده وورد على حلفه ع العتاق والى الحلاله رجل اشترى حاربه
حدثا عسا ما حلف على ان يدمع المشتري والحاربه للسابغ حان
ولو اصرط عليه على ان يدمع المشتري والحاربه للسابغ لا يجوز ان كانت
رجل اشترى عبدا فحدثه عسا وانكر السابغ ان يكون عنده فاقام
المشتري شافدا من احدهما انه باعه وورد هذا العيب وسلكه الا
حرف على اقرار السابغ بالعيب لا ينفذ مال محمد ع الحاصم
رجلان ما عا من رجل عبدا صغره واحده او صفقتين مماث احد
الباعين وورثه الاخر ثم طعن المشتري بعيب ع العبد فان
شأ حاصمه ع احد الباعين وان شأ حاصمه المشتري فمما باعه بعينه
حلفه على الثبات بالدفء لعدنه وسلمه الله وما به قدر العيب
وان حاصمه ع الذي باشر البيع مورث حلفه بالدفء باعه وسلمه
الله وما لم يعلم به قدر العيب فان حلف ع احدهما لم يقع به الاستغناء
عن التمسين ع الدفء الاخر وان نكل ع احدهما لم يكن له ذلك و
ان جمع بين الباعين ع الحاصمه فلا ع اما ان يكون البيع
صغره او صفقتين فان كان صفقتين فكله على الباعين
وجمع بين التمسين بالدفء لعدنه الدفء وسلمه الله وما به قدر
العيب ولقد باعه صاحبه بثلثي نصفه وسلمه الله وما به قدر العيب
وقد انا لا عاق فاما اذا نكل الصفقة واحده فكله كحج
عند محمد وعبد الله يوسف كلفني بالتمسين عن نصيبه حاصمه
على الثبات ووردت ذلك عن عبيد ع الدفء الذي باعه
مورثه الحاصم مشتري مال اعقب السابغ او دسار او موهرا او
صلر وانكر السابغ وخدم من بعضي بالعقب واليدسار والاستبدل
وارفع بالعيب ان علم بالبعضان وان كذبه رد بالعيب وكذا
لو علم بالعيب ثم اقر به فلان وكذبه رد بالعيب وكذا
اعينه فكله سراسي من السابغ وكذبه فيها رد بالعيب وورد
سلكه فلان فصدقه فلان واحده لا يجمع او ع المكلول جمع ولو صدق
ع فمهما يدمع بالبعضان ولو مال كان فلان اعنته بعد شراي

رصد

وصدقه او كذب او دبرا او ولد قبل الشرا او بيعه وصدقه او كذب لا يبرح
الكاتب رجل اشترى حاربه فوجد بها عسقا فارد ان يرد عسقا
صدقه على ان يرد مع احد من العسقا من الدراهم بنظره ان اصرط على
ان يرد مع بايع الحاربه او الدراهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الحاربه
جاء لا يرد عن العسقا وان اصرط على ان يرد مع المشتري الذي
راهم الى البائع لتقبل البائع الحاربه لا يرد وقال محمد بن جعفر
منها وصحان باع عبد من رجل ثم غاب احداهما وظهر المشتري
في العبد بعينه على ان يرد مع العبد الحاربه وسئل عن رجل يرد
جلبت له بخره فان كان البائع اشترى الحاربه فوجد بها عسقا فارد
المشتري استخلافه كان له ذلك ثم كسبه المشتري او كسبه الحاربه
منها بائنا بعد باعه البصير وسلمه وما به هذا العبد وللدواع
صاحبه البصير وسلمه طيه هذا العبد ما وادعوا الاخر جلف على
قد الوجه ايضا ان العبد ينفق من مال البائع وان كانت صدقه
واحدة فذلك عند محمد وعبد بن يوسف استخلف بممنا واحدا
على الثبات في البصير الذي باعه **البائ** و من اشترى
عبد احد من عسقا فوجد على دعوى الثمن حتى يخلص البائع
اولم المشتري البيه فان مال المشتري شهود بالثام استخلف
البائع وودع الثمن يعني ادا جلف ولا ينظر في حضور الشهود و
اما اذا ركل الزم العبد رجل باع حاربه ثم اشترى البائع والمشتري
يدعي الشرا لا يخلص للبائع ان يطالب فان عدم المشتري على ترك
الخصومه وسمع البائع من المشتري انه عدم على ترك الخصومه
كان للبائع ان يطالب ولو اشترى عبدا وصدقه وما عدم من احد
المشتري الثاني البيع وجلف وعدم المشتري الاول على ترك
الخصومه وامسك العبد ثم وجد بالعبد عسقا كان عند البائع الا
ول كان له ان يرد على باعه ولو وجد المشتري الثاني وعدم المشتري
الاول على ترك الخصومه ولم يخلص المشتري الثاني ثم وجد بالعبد
عسقا كان عند البائع ليس له ان يرد على البائع ولو ان المشتري
الباني ادعى ان البيع الذي جرس بينهما كان بائنا او كان يمين
الى العسقا او كان قد حار شرط او رونه وصدقه المشتري الاول
في ذلك ثم وجد بالعبد عسقا كان له ان يرد على باعه ولو اشترى
جل عبدا فارد ان يرد على باعه بعتت فقام البائع البيه
على اقراره انه باع العبد جلت بيته وليس له ان يرد بالعبد
ولو اقام البائع البيه انه باع من فلان وفلان حاربه والمشتري
الاول محمد ايضا كان محمد ومما عزمه الاقاله ولا يرد وادان
رجل عبدا بصفتين رجل صدقه بصدقه ثم وجد عسقا كان عند

على باعه

البائع وادان ان يرد احد البصير دون الاخر كان له ذلك يرد
احد البصير او كلاهما الوكيل بالبيع ادا رد عليه بعت بعت
وضا لدمه دون الموكل سوا كان كحدث مثله او لا كحدث مثله
وموا كالحا ما من قبله يرضى لو كان العبد لا كحدث مثله في مثل
ملك العبد ما يرد عليه يكون رد على الموكل سوا رد عليه بالبيه او
بالكول وان كان العبد كحدث مثله ان كان الرد عليه بالسنة
او بالكلول ملكه وان كان بالافراد لدمه دون الامر ولكن له
ان يحكم الامر واما الوكيل بالرد ان يرد بالعبد قبل ان يرد
الى الامر استخافا فلو ادعى البائع رضى الامر لا يعد عليه ولو اقام
السنة على رضى الامر رطل الرد ولو اقر برضى الامر جلف جلف ولو
العبد الا ان يرضى او لدمه سوا السنة على الرد الامر وفي الرد
الموكل ادا وجد ما يشتري عسقا بعد ما اقر الوكيل بالشرا الموكل يرد
بالعبد الوكيل بالشرا ولو وجد بالمبيع عسقا بعد ما اقر الوكيل بالشرا
له ان يرد بالعبد وان سلمه الى الموكل لا يرد الا برضى الموكل الذي
كسب بالشرا ادا وجد ما يشتري عسقا قبل البصير ما يرد البائع عن العبد
حار ولدمه الامر وان كان بعد البصير لدمه دون الامر الموكل
لو اشترى من عبدا شيئا ومما دون مديون مسعوق ويبدأ
بثمن فوجد به عسقا لا يرد عليه ولا على باعه وهذا اذا ثبت الثمن
فان لم يثبت ملك الرد مطلقا يرد كحار الرد وكحار الشرط
بيع اخر في الاختلاف الواقع فيه عن محمد في الاملا ادا اشترى
الرجل من اخر عسقا بالثمن في يومه صدقه واحدا ووجد ما عسقا
بعد ما عسقا ثم اجملا في يومه ومع البيع فقال المشتري كانت
عنه المعبد التي في يومه ومع الاخر التي في يومه وقال البائع على
عكس هذا لم يرد الى قول واحد وينظر الى منه العبد من يوم
محصان فيه فان كانت معه كل واحد منها يوم الخصومه الف او
رد المعبد صاحبه يصف الثمن بعد ما جلف كل واحد منها
على دعوى صاحبه واما ما اجملا السنة ما دعي احد منهما جملها
ادعيا من الفضل فمحل منه المردود التي في يومه على ما شهد به شهود
المشتري وكحصل منه الاخر التي في يومه على ما شهد به شهود البائع
فرد المشتري المبيع يصف الثمن ولو مات احداهما والاخر
مايم ووجد بالعام عسقا واختلف في منه البائع في منه العبد ولا
يملك لهما ما يقول قول البائع في منه البائع وندم الباقي على
منه يوم اجملا ولو اقام السنة على منه البائع فالبينه بينه
البائع ايضا ولو لم يقيم السنة على منه البائع واما السنة على
منه الحي بالسنة يرد المشتري وفي الكافي ولو كان العبد واحدا

واراد ذلك وقال النافع هذا عن ماله في قول المشرى اذ انا ما اشترى
في البيع المشرى الثاني وحلت على ذلك وقدم المشرى الاول
على ترك المضموم ثم وجد الاول به عيبا رد على النافع وكذا لو عيبا
في ان البيع فاسدا او سمي عيبا او كان زورا رد على النافع ولو رد
عليه لم يملك ما اقر بالبيع وحل المشرى الثاني بعد اواراد
الرد ما لم يملك النافع بعد اقراره من عيب لا يرد وكذا لو عيب
المشرى الثاني بعد اقراره ان البيع صحيح بان جعل لا يملك
صاحبه عيبا غير صحيح ولو عيبه عيبا لا يرد وكذا لو عيبا لرد
ثبت النافع بالتمسك بغيره من ملان او اقراره بغيره من ملان و
موجب لا يرد و مع النوار لـ المشرى حلاله حاشه و حله
في حلاله فوجد فيها فان لم يملك النافع ملان كان في حلاله
وما المشرى لـ لـ كان في حلاله ماله في قول النافع
وفي فتاوى القس قوله اسرى وقفا بعينه في المنة بعينها و
انني على ذلك انما ماله في راسه الا انه وكان راسها مسدودا
بعينها و وجد فيها فان لم يملك النافع ان يكون في ماله في قول
قول النافع مع عيبه وما قبل الحمله اذ كان راسها مسدودا و
العدس ولم يعلم استمرار الرد ولا عيبها بعد ذلك الى ان وجد
فيها الثمار ولا عيبه اما لو علم استمرار الرد وعدم الفتح راسا
لانه الى ان وجد فيه الفتح ماله في قول المشرى وله الرد و ادا
اشترى عيبا او عيبه ثم جابه وقال وجدته مخلوقا للحمه واكثرها
مع ماله في قول النافع فان لم يملك المشرى انه مخلوق اللحمه اليوم
ما لم يكن انني على البيع و عيبه مضمون في حلاله عند المشرى
له ان يرد وان كان انني على البيع مثل ذلك لم يرد ما لم يعلم السببه
ان كان مخلوقا للحمه عند النافع واستولى فله رد و ادا ادعى المشرى
عيبا بالبيع والنافع والنافع علم ان هذا العيب في يوم البيع وبلغه
ان لا ما عيبا حتى يرضى النافع عليه يرد بها و مع المبيع رجع النافع
من احر عيبا او عيبه المشرى وطعن به عيبا و مال اشترى اليوم و
مثله لا يحدث في اليوم و مال النافع بعد منه شهر ومثله يحدث
في الشهر ماله في قول النافع وعيبه انصار رجع المشرى من احر عيبا
ربه و وجد بها عيبا في حلاله الى صاحب الشرط والسلطان لم
يؤله الحكم فعضي على النافع و دفعها اليه و قضى المشرى بالتمسك كله و
بيع المشرى ان ما قد التمس منه كله وعيبه ايضا اسرى و ادا و ادا
ان يرد بها عيب و قال النافع قد ركبته في حلاله بعد فقلت
بالعيب و مال المشرى لـ لـ ركبته لا يرد بها عليك ماله في قول
المشرى وما قبل الحمله على قول بعض المتأخرين اذ كان لا يملك

الرد الا بالركوب وعيبه انصار رجع المشرى من رجل غلاما ما كان له و
وجد بها عيبا و ردها و احدثنا في العلام ماله في قول النافع
بده العلام وعيبه انصار رجع من احر عيبا رجع النافع بعينها و
في موضع كذا و ما المشرى ما كان له و عيبه في ذلك الموضع و ادا ردها
فقال النافع لست بملك العيبه تلك الدرجه التي اقررت بها عيب
برأت و عيبه عيبه عيبه عيبه فقلت قول المشرى وكذا لو كان
ان النافع بعينها و اقررت بعينها و ما المشرى ما كان له و عيبها
للمشرى بدها و ادا ردها فقلت النافع كل النافع بعينها المني
ومد عيب و قد اصابنا حادثة بعينها المشرى ماله في قول المشرى
وكذا لو ادا مال المشرى النافع بعينها و راسها سمي الى اخر الحمله فان
مال النافع في فصل البيع موضع وصارت ماله عيبه ماله في قول
النافع في هذا وكذا في فصل بدها من النافع لـ لـ كان في بعينها
نكته بدها و مدارد عيبه والحق من مدها فله او عيبها فله
قول النافع وان كان بعينها نكته بدها فله النافع كان النافع
مثلا لا يرد او احر من هذا حال ادا جاء من هذا امر متقارب
جعلت الدول قول المشرى وان تفاوت ماله في قول النافع
ولو مال بعينها ومنها حتى في المشرى بها مجموع يرد بها فله النافع
رادت الحق بالصدق النافع وكان للمشرى ان يرد بها ولو مال النافع
بعينها و ما عيبه ثم ما المشرى فيها عيب و ادا ردها فله النافع
لم يكن بها عيب العيب و احر كان كذا وكذا في قول النافع ولو مال
بعينه و عيبه في راسه في المشرى و ادا ردها و عيبه بدها
لنقول قول المشرى انه عيب العيب وان كذب النافع فالحاصل ان
النافع اذا ثبت العيب الى موضع وسماه ماله في قول المشرى
واذا لم يشبه الى موضع بل ذكره ماله في قول النافع قال
محمد في الحاميه ادا اشترى حماره و عيبها ثم ادعى ان لها روجا و ادا
ردها فله النافع كان لها روج عيبه ولكن مات عنها او طلقها
وانقضت عنها ثم بعها ماله في قول النافع وان مال النافع كان
لها روج ملان عيب الدروج الا انه طلقها ماله في قول النافع
القول قول النافع ما دام الدروج غاسا و ادا حضر الزوج فان صدقها
مع في الرطلاق لا يثبت للمشرى حق الرد وان كذبها و مال ماله في قول
فالمقول قول الزوج وكان للمشرى حق الرد بعيب الفتح
وان مال النافع كان لها روج بعد البيع الا انه طلقها ماله في قول
او مال بعد التسليم لم يقبل قوله ولو كان لها روج عند المشرى
فقال المشرى للنافع قد كان هذا الزوج عيبه و مال النافع

عن العبد قبل العجز صح وان ابر المولى بعد وان لم يكن لها ولد
فكذلك الجواب على قولها وعلى قول ابي حنيفة ان يرد لها
قال مكاتب آخر اشترى عبدا او كاسه ثم وخره عسلا لا يرد بالعبد
فان ابر المكاتب او اكر السابغ من العبد صح الا اذا احتج لا يكون
لمولى المكاتب بعد العجز ولو ارث اكر ولا يكر بالعبد
ولو ابر المولى السابغ قبل عجز المكاتب لا يرد الا ابر او كدرك وارث
اكر اذا ابر السابغ لا يرد ابر او وان كان في كسر من موت اكر
ولو ان المولى ابر السابغ بعد عجز المكاتب الاول قبل عجز الثاني
او بعد عجز الثاني صح الا ابر او كدرك رجل اشترى عبدا وباعه من
اخر ثم مات الميراث الاول ثم ظهر بالعبد عيب كان عند السابغ
وابر وارث ميراث الاول السابغ عن العبد صح الا ابر حتى
لور العبد عليه لا يرد طبع ربه على السابغ المكاتب اشترى عبدا
وباعه من مولاه ونفاهضا او لم ينفاهضا حتى عجز المكاتب ثم وخره
المولى به عسلا لم يرد بالعبد ولو كان المولى اشترى العبد او لا
من رجل وباعه من مكاتبه ثم وخره المولى بالعبد عسلا واراد المولى
ان يرد على السابغ قبل ان يرد له ذلك لم يرد كسر بعد العجز في المكاتب
للمشاكسة ويصح ان لا يكون له ذلك عند ما دون علمه من
مستغرق لرقبة اشترى عبدا وخره ثم باعه من مولاه ان باعه
عقل فممة حاز بمعدله فلا ف هذا اذا باعه بمثل فممة وان باعه
وحارا فممة محابا فاحتش وبيعه لا يجوز لم يرد بعد العجز
لعين الناحش ولا العين السر ومن بعد المكاتب مسائل
احد ما يقرب من الناحش المكاتب اذا باعه من لا يقبل شيئا منه
نه لا يحل منه العين السر كما لا يحل منه العين الناحش و
الثالثة المديون اذا باعه وعلمه من محط بركة فانه لا يحل
منه العين السر كما لا يحل منه العين الناحش والرابع ادباغ
رب المال من المكاتب بعد ما صار راس المال عروضا
فانه لا يحل منه العين السر كما لا يحل منه العين الناحش
والاصل فيه ان كل من يمكن التهمة في تصرفه لا يحل منه لا العين
السر ولا العين الناحش وفي الصغر ميراث العين السر
حاز بمثل الا في ستة مسائل احدها لو كمل ادباغ من عبده
وخط من ممة بعد ما يغتنق الناس في مثله او باع من لا يجوز
سها له الباقي رب المال ادباغ مال المكاتب ووط شيئا
سيدا الثالثة الوارث اذا اشترى من مورثه مرفعة البرا
بع اذا قال ممة الحارة التي عصبته التي فاحد مقارب اكار
بقوله مع عسلة ثم ظهر ان ممة الحارة التي وداق كان لصاحبها

رب اهدى

احد من الخامسة اذا اوصى بثلاث ماله ثم السابغ الموصى في مرفعة شيئا
وفاج ميا ماله سره فان ملك اكا ماله مخرج بثلاث ماله السادسة
المديون الذي علمه من محط عاله وان اراد المولى او العبد الرجوع
ع على السابغ بشي لم يكن لها ذلك بعد اذا كان المولى قد ردد
التمن وان لم يكن بعد التم كان له ان يرد على العبد ما كان سقط
الديون على العبد ع من الصلوات قبل رد المولى العبد عليه ثم اراد
المولى رده على العبد لم يكن له ذلك عند الدس وكذا اذا كان التم
وراهم او دنا بر فان كان التم عروضا لعينه او مكثلا او موزون
بعد ودين العبد مام على ماله فوجد المولى بالعبد عسلا ردد على
العبد ان كان التم مام ع ماله العبد ع حاله وان العبد قد سلك
التمن لم يكن للمولى ان يرد وكذا لو كان العبد باع العبد
من المولى مكثلا او موزون بعينه عسلة المولى عبد السلام
لم يكن ربه ولو كان العبد اكا ذون باع العبد من المولى بعرض
بعينه او مكثلا او موزون بعينه ومعهن المولى العبد ووجد به
عسلا ماله ان يحاصم العبد في الرد حتى لو سقط الدس عن العبد
لم يملك المولى رد العبد وان التم مام ع ماله العبد على حاله
مقد اكلا واذا عتص المولى العبد من اكا ذون فان لم يرد حتى
وجد به عسلا كان له ان يرد على العبد الرجوع كلها ماله ولو
ان رجلا اشترى من رجل عبدا وخره فوجد التم ثم باعه
اكثر من رجل اخر وسلكه ولم يرد التم ثم ان السابغ لبث
اني وبع التم من اكثر من الباقي او ابداه ممة ثم ان اكثر من
الباقي وخره عسلا واراد ان يرد على الباقي الثاني للس ليه ذلك
ولو كان قبل العبد كان له ذلك **نوع آخر** في المراه
عن العبد ب شئ الطيوس المراه من العيوب خاذل ا
كثوان وعينه مما سواه ويدخل في المراه ما علمه السابغ وما لم
يعلم وما وقف عليه الميراث وما لم ينف علمه وموقوف الحجابا
سوا سمي جنس العيوب او لم يسم اشرا او لم يشر وسد اعن
كل عيب فوجوده وقت البيع وما يحدث بعد الى وقت
التسليم في قول ابي حنيفة وابي يوسف في حاله فيجوز سدا
عن العيب الحادث واجمعوا انه لو كان البيع بشرط المراه
من كل عيب لا يبرأ عن الحادث ادباغ شيئا على انه يرس من
كل عيب صح البيع وبيد البراءة عن العيوب كلها وقال
الشافعي لا يبرأ من الزاد وان لم يسم العيوب ولم يبرأ
ومالك الشافعي بشرط البراءة من العيوب المخرولة ماله
الا ان يكون العيب في باطن الكفوان فله ممة قولان **م** وعلى

الا حلفا في البراءة من الكفر في المجهول والصالح مدطسا وفي
 الكسري ما ع ما ك اناس من كل دابة ولم يزل من كل عبد لم يبرأ
 لان البراءة داخل في العيب اما العيب ليس داخل في البراءة
 ويدخل في قدر البراءة العيب المذموم والحادث قبل العيب
 في قول اي يوسف وقال في رجل لا يدخل فيه الحادث و
 في البصيرة وهو قول زعيم وكذلك اذا حصل من البراءة العيب
 صحيح في بعض ولو كان البراءة عامة واجلها في عيب وادعى المشتري
 ان حادث وقال السامع كان به يوم العبد والبول قول
 السامع في قول في رجل وقال زعيم والحسن العول قول
 المشتري ولا سألني هذا على قول اي يوسف الا على رواية شاذة
 في عتق ان البراءة العامة لا سأل الحادث في حقه على تلك
 الرواية جواب اي يوسف في حق الحمله بطريق الكواشي عند
 حجر ولو كانت البراءة من كل عبد مما واجلها على نحو ما ذكرنا
 فالقول قول المشتري قال في رجل سمع ان يوسف بنو
 ل رجل اشترى من رجل حاربه وقال السامع للمشتري ان
 يري من يدعها ولم يدكر عينا فوجد يدعها قال يوسف
 قلت فان قال ان يري منها لا يري عن العيب وبع يوارس بها
 عنه عن حجر رجل اشترى ثوبا وراه السامع خرقا فيه فقال المشتري
 ابرأك عن هذا الخرق ثم ان المشتري جاعل يدكر يدعها
 البتة ما دافع يدكر الخرق فقال المشتري ليس هذا الخرق
 مثل ما رأيت حين ابرأك حين كان راسه كان شبرا والآن ذ
 راع فالقول قوله في ذلك وكذلك القول في رايه با من عين
 الحاربه وبع الكاشية وعن اي يوسف اذا اشترى رجل عبدا
 فقال له رجل صممه لك عماه وكان اعشى فزعه على السامع فانه
 لا يرجع على الضامن بشئ من ولو قال الضامن ان كان اعشى
 فعلى خصته العمى من الضامن فراه اعشى كان له ان يضمنه خصته
 العمى ولو اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال له رجل قد صممت
 هذا العيب لا يلزم بشئ رجلا ان شهد اعلى رجل ابرأه عن
 كل عيب في هذا العبد ثم اشترى احد الشاططين بعد براه و
 جده ابرأه كان له ان يبرأ وكذلك لو شهد اعلى البذاة من الابا فيهم
 اشتراه احد الشاططين فوجد ابرأه دكر سمع الاعمى الرخصي
 فقال ليس له ان يبرأ بخلاف الوجه الاول يهودي ما ع يهودي
 وما يتيقن قد وقعت فيه وطرائق من الخرج حار السبع ولا يكو
 ن له ان يبرأ م وبع يوارس ابرأهم عن حجر اذا قال ابرأك عن
 كل عيب بعينه ما داموا عور لا سألوا كذا اذا قال ابرأك

عن كل عبد سأل ما ذابره موطوع لا سأل وان كان اصبع موطوع
 من يد وان كان اصبعان موطوعين هذا عسان لا سأل وان كانت
 الاصابع كلها موطوع مع نصف الكف هذا عبد واحد وسيرا
 فيه وبع الكسري قال لا حرايت يري من كل حق عليك
 دخل العيب ومنوا تحت رولا يدخل الدرك وبع كثر العيب
 عن حجر اذا قال ابرأك عن كل عيب بكفها ما دام موطوع الكف
 يري ولو قال ابرأك عن كل عيب بكفها ما دام موطوع الكف
 لا سأل وبع يوارس سماعه عن اي يوسف اذا ما ع حاربه وقال
 يدت اليك من كل عيب بكفها او ابرأ من عيب بعينها فوجد
 بها السبع الكف او حدها عينا فهو يري منها ولدكر اذا قال ابرأك
 من كل عيب هذا العبد الا انا فوجد عينا ابرأه يري عن يده ولو
 قال الا لا باق فله ان يبرأ الا باق وبع الكاشية ولو قال ابرأك
 من كل عيب بها ولو قال ان يري منها عن العيوب ولو
 ما ع ثوبا وسرا عن كل خرق به دخل كفت البراءة كل خرق به
 مرفوعة او عذر مرفوع كخيط كانت او عذر مخط من او عذر مرفوع
 وكذلك اذا ما ع عبدا وبرا من كل خرق كفت العذوة الدائمة وانا
 قد وبع يدت ولا بد حل كفت ابرأك وبع الكاشية اذا ما ع سلعة
 وقال يدت اليك من العيب او قال يدت اليك من العيب
 به هذا اعلى عبد واحد مان وحدها عسان يري من احد ما وبع
 لو ابرأ اعلى عن اي يوسف رجل اشترى من اخر حاربه ويرك
 اليد من كل اية براسها ما دام سيرا موصحة وليس براسها اية
 مانه لا سأل عن الموصحة ولو يري اليد من كل سيرا لها سودا
 يري من كل سيرا لها سودا او اجر او حفر او كذا كذا لو يري اليد
 من شئتها السوداء وبع وكاشية او يري منها قال المعلق
 وسألت حجر ابرأه عن ذلك فقال كذوله في الامة ولم يضمنه وقال
 القدور اذا اشترى عبدا اعلى ابرأه عينا واذا وجد عيبين
 وقد يدرك عذوت او ما شئ فبك فعند اي يوسف الكفا
 الي السامع وقال حجر ابرأه الي المشتري يدع موصان اي
 العيبين شأ موصوم العبد وبع العيبان ويعوم به العيب الذي
 لا يدرك الرجوع بموصاة يدع موصانها وكذلك اذا وجد ثلث
 عيوب ولعب عذبة لعبد را بد حتى يدرك الرد يدع
 موصان الحسن من الثلثة اي ذلك شأ عذبة موصوم وبع
 الذي لا يدرك الرجوع به ويعوم به العيوب الثلثة يدع موصان
 ما شئها وبع ايضا اذا اشترى عبدا على ان ما حدها عينا فوجد
 ما حدها عسا ملس له حتى الرد ولو وجد به عيبين فله حق الرد

دخ

وكذلك لو ورد بكل واحد منهما عسا فله حق الرد وتعد ذلك رطرا
ان كان ذلك من العبد ردهما جميعا وان كان بعد التمسك
دائما شأ ومقدار قول محمد واخبار الى اكثر من عا فان كان قد
احد العبد ولم يعلم بالعبد فله علم بالعبد الا حر وبقية
مع العلم بالعبد فله علم بالعبد الذي قد علمه او لا كان له ان يرد
بما شأ فان اراد رد الذي قد علمه مع العلم بالعبد فعلى التامع
ليس بكون ان يرد لا بكون ردت بغيره حتى قد علمه مع العلم
لعب لا يلزم الى قول التامع وان علم بتمام العبد العبد
فم قد علمه او قد علمه ان كان ذلك من اجبا رالهما وقله
رهن من اشي شأ على ان قد علمه بغيره التامع مع العلم بالعبد
رضا بالعبد وتجد لم يرد بغيره التامع من اشي من العبد
وانما ذكره هنا وذكر العبد وري ان قد علمه التامع لا يكون
رضا بالعبد حتى لا يسلط حيا عدا ابي يوسف وادامع من
اخر عدا على انه لا عيب به ولكن سدا الله من عيب واحد
شتره على ذلك وقد علمه فله عيبه وعبد عذر رده
من الاسباب بوجه موصيان ابي الحسن شيئا من يمين
صالحا خلافا ما ادله بغيره الا بعد العبد به فان هذا كبر
مع موصيان ابي الحسن شيئا من يمينه موصيا بالعبد الا
ولو اشترى عدا على انه يرد من كل عيب ما عدا عيبا لا
يكون له ان يرد ما ان اسحق الا حر بعد ذلك رجع كحصه الثمن
مقسم الثمن عليها وبما صححان **وعا الكاس** ورواه عدا
بشئ واحد على انه يرد من عيب واحد هذا العبد اشي
اخرها فوجد بالذي يرد عن عيب واحد عسا فانه يقيم الثمن
عليها على يمينه اسحق صححى وعلى يمينه الا حر وعب وادامع
واحد ردت حصه اسحق رجع اشرى على التامع بذلك وكذلك
رجل اشترى عدا او قد علمه فله عيبه على يمينه مال الذي يرد شرا
وقا به لا عيب به فله موصيها حتى وجد اشرى عسا كان له
ان يرد وقوله اشترى فانه لا عيب به لا يكون اقرار بعدم العيب
ولو مال اشرى عدا عدا على التامع اشترى فانه ليس باق
فوجد ابقا لا يكون له ان يرد عدا الوكيل بالشر اذا وجد
ما اشترى عسا قبل التمسك فامر التامع عن العبد صح اقرارا
ولزم الامر ولو وجد عدا بعد التمسك فامر عن العبد
ورضا بالعبد يلزم الامر الرد بالعبد يكون بالوكيل وعدا
ما دام الوكيل حيا عدا فلا من اقل لزوم العمل فان لم يكن من
اقل الردوم فان كان عدا محجورا او صبييا محجورا كان الرد الى

الموكل فان كان عن اقل وجوب العبد فثبت الوكيل ولم يرد
وارثا الا صيا كان الرد الى الموكل **م** ولو اسير اهما على انه يرد
عن يمين شيئا ما عدا فوجد بها يمين شيئا او اسحق الا
ما يرد على الثمن على اسحق وموصيها وعلى الا حر ما يرد
الثمن على الثمن اسحق وموصيها يمين شيئا وعن ابي
يوسف لو اسير اهما عن يمينه ادا عدا فوجد العبد والادوا ولو اسير
عن كل ادا عدا عدا والادوا ولو اسير اهما عن كل ادا عدا
واحد من ولا يرد فله الكي ولا يرد فوجد عدا ولا الا صبيح الزمان
وعا الكاس وعن ابي يوسف ادا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
ع الكوف من طحال او كبد وكو فوجد ما حاصل ان الداء داخل
في العبد والعبد ليس له اقل عدا عدا ولو اسير اهما من كل عدا
لدا عدا عدا والادوا فوجد ولا يرد فله الكي ولا اسير
وح ولا يرد ولا التمسك ولا الا مرافق وعن ابي حنيفة
ان الداء كبر من الذي عدا عدا او كبد والباله العدة
الاداء الكاسه المكاس ادا اسير عدا او وجد عدا كان
الرد للمكاس فان عدا المكاس ورد عدا كان للموكل ان
يرد الا ان المكاس موالد يرد عدا مع المكاس او
ما كاس الكسوة الرد الى الموكل رده على التامع **م نفع**
اخر في الفنا عن العبد **وعا** لو اسير من سماعة عن ابي
يوسف بغير اسير من رجل عدا او فوجد رطله عدا فوجد
به عدا ورده فله ما كان عليه فله ما كان عليه فله ما كان عليه
يوسف موصيان العبد فله ما كان عليه فله ما كان عليه
ق وكذلك لو فوجد رطله عدا او العدا فوجد عدا
ومر وقا فوجد وكذلك لو فوجد رطله عدا او العدا فوجد
كذلك رجع على الفنا من بالثمن ولو مات عدا فله ان يرد وقضى
على التامع موصيان العبد كان للموكل ان يرد عدا على
الفنا من ولو فوجد له كحصه ما عدا من العبد فله من الثمن
هو جائز قول ابي حنيفة وابي يوسف فان رده اشرى
رجع على الفنا من كحصه الثمن وان لم يرد وقضى له على التامع
مع كحصه العبد رجع على الفنا من بذلك كما رجع على التامع
اس سماعة عن ابي يوسف لو اشترى رجل عدا فوجد
رجل فوجدت كده عدا وكان اعشى فله على التامع لم يرد على
صا من العبد بشئ ولو مال ان كان اعشى فله كحصه العبد
من الثمن فوجد بالثمن كان له ان يرد عدا عدا و لو اشترى
عدا فوجد عدا فوجد رطله عدا فله كحصه العبد لم يرد

شيء من الواضعات الناطقة لو قال المشرى للبائع انك من كل
حي في ملك دخل العبد تحت الابرار لا بد له ان يردك
نوع آخر في الصلح عن العيوب قال محمد بن عيسى الاصل اذا اشترى
الرجل من امر عبد البائع درهم ومعه منة من الثمن ثم وجد عيبا
فاكثر البائع ان يكون مائة وربع ذلك العيب ثم صالحه البائع على ان
يرد عليه دراهم مائة جارية والى اقل فهو جائز ما لم يضر البائع
بصلحه او المشرى اذا وجد عيبا من عيوب ما رواه الاصل
ان في الاصل ما يحد من العيب حقه في الحرة والغائب مطالب
به البائع ولو صالحه من العيب على دينار فان نقضه قبل ان يفر
فامه حرة وان اقره ما قبل ان يفر من ذلك الصلح وجع الاول
اجبه ولو ادعى عيبا في الحرة مشروها وانكر البائع ذلك العيب
ثم اضطره على حاله عن ذلك العيب ثم طهره لم يكن له عيب
او كان له عيب العيب لكن رأت من العيب ولو كان
للبيع ان يرفع على المشرى وما حرم ادى من ذلك الصلح ولو
صالحه على ان يراه من كل عيب فهو جائز ولو كان المشرى ما
عه واعد الثمن ثم اطلع على عيب به وصالحه بالعه منة على دراهم
لم يحد من ان كان العبد سابع عبد المشرى الباني ورجع على
بائعته بغير ان العيب ثم ان البائع الباني صالحه البائع الاول
على صلح فعلى قول **ابن حبيب** الصلح باطل وعندهما الصلح
شاعلى ان المشرى الباني اذا رجع على ما يحد من البائع ان كان
البائع الاول عيبا في حقه ليس له ذلك حله ما لم يرد وكسره
اذا دون اذا احدث به عيب عبد المشرى الاول فرفع على
بائعه بالصلحان ليس له ان يرفع على بائعه البائع ولم يرد
كسره فلا فاعلى المشرى منهم من مال موقوف الى حقه
ومهم من مال موقوف الكل فرفق الى يوسف ومحمد بن
الحسن وان الحسن مكيلا او موراونا بن عيسى بن عيسى بن الحسن
والوزن وبنو همام وجدوا العبد عيبا فصالحه فان وقع الصلح على
بعض الثمن من مائة او سلفا لا يستند اليه في حرة حاله ولو
جلا سوا كان الثمن مائة جارية او كان مشهورا وان وقع
الصلح عن غلاف جبن الحسن فهو معاودة في كل موضع
وصلح الا فراق منه عن دين يسهل لا يجوز وان الحسن مكيلا او
موزونا بعينه وبنو همام وصالحه على بعض الثمن من ذلك
المشرى موقفا او جلا بعينه فهو جائز ان كان احد طرفي
عن الحرة مشهورا وان كان المشرى موقفا فامه بعينه لم يرد
الصلح على بعض الثمن من ذلك المشرى موقفا او جلا حاله اذا

او ناه صلا ان يرد في او كان لعبد سابع وصالحه البائع من ذلك
على ان حط عنه دراهم كان جازا ملوا الجلي السابع بعد ذلك رد الد
راهم على البائع وجع **ابن حبيب** وكتب في كتاب الطرارة لورا
للسابع عيبا في المشرى لا يرد الدراهم على البائع وكذلك لو طعن
بحد فصار صالحه البائع على ان يحد عنه دراهم طهره لم يكن لها
صلح ما يرد الدراهم وكذلك لو اشترى امه فوجد عيبا مكيلا
راذ ان يرد لها على البائع وصالحه البائع على دراهم ثم طهرها الزو
ج طهرها ما كان على المشرى رد الدراهم اسير كسره حطه بحد
حطه ثم طعن بعيب ما حدهما فصالحه الاخر على دراهم او على
عبد حطه او على سبعة لم يحد واذا لم يحد الدراهم قبل التسليم
ان كان يلوصل الصلح بان مال صالحه عن العيب على هذا
الدراهم لا يحد وان كان يلوصل الدراهم مال صالحه على ان
يحد لك فحطه او دراهم فسد البيع عبد الى حقه صالحه من
كل عيب على دراهم جاز سوا طعن المشرى بعيب او لم يلعن
ولو اشترى العيوب منه يرد له لا يجوز ولو صالحه عن العيب
على ركوب دابة في حواشي شهر او حواشي او ما وبنه اذا
سقط ركوبه في الحرة او اشترى ركوبه خارج الحرة او اطلق لا يجوز
فلان الحاله صالحا من عيب علام على ان يرد في نفسها من صلح
وكان مقدرا امدارا للعبد لان الدكاخ لا يحد الا مال وكان
كالتبع اذا ناه ثوبا منه حقه العيب كان اقرارا منها لعبد
المشرى ثوبا فوطعه فسد له وطاعة مائة بعد ذلك او لم يرد في
الصلح على عيب به او كان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه
من العيب على دراهم كان جائزا وكذلك اذا صلح ببيع ا
حرم مائة او لم يرد حتى صالحه من العيب ولو وطعه ولم يحد
حتى مائة صالحه من العيب لم يحد والمواد بحسب الدقة المحدث
عبد الى حقه وعندهما بحسب الدقة مع الحياطة وجع الاول
ولو اشترى يوسف كل واحد بعشرة فوجد عيبا في واحد
بصالحه على ان يرد البائع على ان يرد في ثمن الاجر دراهم ج
ز الدراهم الدراهم باطله عبد الى حقه ووجد وقال ابو
يوسف لا يجوز سبي منه صالحه على ان يراه من كل عيب
فهو جائز سبي او لم يحد جلا فالان الى ثمنه وكان ابو حنيفة يحد
ط به ذلك ويقول ان يحد في ذلك الصلح يرد من كل عيب
سبعة وعشرين او يحد في الصلح ان يحد في العبد ورجع عن
ملكه ثم عاد الى ملكه فصدقه او ما اشترىها اكثر من البائع ان هذا
حله بالكدب الا ان الكذب مباح لاحد حقه وندفع الظلم عن

بغيره كالشبع يعلم بالسبع ج جوف الليل بحث لا يمكنه الاستعداد
 فاداهما لسهل وبعول عقلت الان وكذلك الصغرى ببيع
 ج جوف الليل فاداهما صحت قالت بعت الان واشرت بغير
 فز حصص فذكر اننا وحده اخرى بعت انثرى عنه ج جوف
 عن كدما فاداهما عبق العبد ولا ملك ولا الرجوع بغير
 ان العبد طعن بعت ج عبقها م صا كة البائع من عبقها على
 شئ حاز وان لم يذكر العبد ففعل لسميه العبد عبد لسميه
 العبد وقال ج الاصل اشترى امه بكمس وسارا وعرضها و
 طعن انثرى بعت بها ما صطل على ان فاد البائع السلعة ورد
 عليه تسعة واربعين دسارا فالتد فاد و فاد رطب للبائع
 ما استوفى من الدسار يد طر ان كان البائع مفقودا ان فاد العبد
 كان عنده على قول اى حقه و فاد رطب وحب عليه الرد
 وعلى فاس قول اى يوسف لا يلزم الرد واما اذا كان فاد
 ان فاد العبد كان عنده ان كان عسا لا يحدث مثله فذكر كجواب
 ان كان عسا يجوز ان يحدث مثله طاب الوفيل للبائع ما لا يان
 وان لم يفر ولا يكر بل شكك فهو و فاد الكرسوا ولو كان
 انثرى احد يوما و فاد منه السابعة على ان فاد الثمن كله عليه
 هذا و فاد لو جلس ساس من الثمن سوا وان كان مكان الثمن
 دراهم فان قدمت ج المجلس ما كواب كما ذكرنا وان كان
 الى اجل لا يجوز على كل حال اشترى يوما فوطعه فهدى ولم
 يحط به و فاد عسا فاد البائع انه كان عنده بضا كة البائع على ان
 فاد السبع العشر و فاد انثرى عنه من الثمن مقدار درهمين
 كان جائزا و فاد ما احل من عبق البائع من الثمن عفا له بالوصف
 بعت انثرى وقال ج الاصل انما طعن انثرى بعت فاد
 البائع ما صطل على ان كط كة واحد منها عشر و فاد الاجنبى
 عا ورا الخطوط ورضى به الاجنبى فالباع من الاجنبى حاد وكان
 الاجنبى اكمار ان احد عا فاد العشر من الثمن وان شاكرك و
 فاد الحله بدل على ان انثرى ادا فاد اية صار معنوا على وجه
 الانتقام ج حله انه يثبت له اكمار وادله انكثت معا و فاد طاعة
 الجواب انه لا حارة له وعن محمد ممن اشترى صدى حطه فاد ج
 استله دكانا فاد اكمار واد اشترى طعاما ج فاد عا فاد فاد
 له اكمار فلو هار الكسوف و فاد اكمار فاد السبع الايام سمى الامة
 اكملوا الى كان العاصى الامام يقول العلة عند الله كان يفتي بنبوة
 اكمار انثرى ادا صار معنونا وكان يقول بعت كان ج الحله
 وانش ما حار بطل الروايت رفق بالناس واد كان الثمن عشر

شاه

مثالا
 مبد

مثالا صطل على ان باحد فاد الاجنبى الثوب بعا و على ان حط
 البائع الاول عن انثرى الاول درهما حاز سوا كان فاد فاد الثمن
 او بعت فاد عرف ان كط بعد فاد الثمن صطل على انثرى واحد ولو حاز
 صم ج حارب من العيوب كوا السجاجة فصا كة من ذلك ثم ظهر عيب
 عنه له ان فاد انثرى ثوبا بعت بها بضا كة انثرى الى فاد
 فاد من وجاهه مكرقا فاد انثرى لا ادرى عبد الفضا وكردى او كان
 به عبد البائع ما صطل على ان ثوبا انثرى الثوب و فاد الفضا و
 فاد بعا على ان باحد الفضا من اخرا على ان كط البائع عن انثرى
 درهما فذكر حاز وكذلك لو كان فاد الفضا على ان ثوبا البائع
 منه و فاد سمى الامة اكملوا و فاد الشا الى ان ادا صا كة على ان
 بعت البائع ولعمري له الفضا درهما و فاد انثرى درهما فاد كوز
 فاد كذا و فاد علق الا ان يكون ما و فاد ان الفضا درهمين
 الدرهم او لا انثرى ثم انثرى بدمع ذلك الى البائع لتقبل اكسح
 منه محمد كوز مال سح الاسلام ما و فاد الحله ان بعت الفضا على
 ان بعت البائع الثوب من انثرى على ان كط انثرى من البائع
 بعت درهما و فاد انثرى من الفضا درهما و فاد انثرى اخرى و فاد
 فاد الفضا اشترى من اخر حارة و فاد عسا ما صطل على
 ان بدمع البائع كذا درهم و فاد حارة بعت بعا و فاد انثرى
 على ان بدمع انثرى ذلك و فاد حارة للبائع لا يجوز الا ادا عا فاد
 من الثمن الذى اشترى بها منه بعد ان كان فاد الثمن كله و فاد نوادر
 من ساعه عن محمد رجل اشترى من اخر عدا و فاد عسا فاد ان
 بدمع و فاد من الثمن على عدا و فاد انثرى ثم اشترى
 احد العبد من رجع انثرى كحصه اكسح من الثمن اهما كانه كان
 اشترى بها حيا و فاد فاد العبد انثرى ثم و فاد عسا فاد حمة على
 عدا و فاد الثمن ثم اشترى العبد انثرى بطل الفضا ج العبد الثاني
 و فاد نوادر من ساعه انثرى على يوسف ج رجع انثرى حارة
 و فاد عسا فاد الفضا او بعت و فاد البائع على حارة اخرى
 ثم اشترى حارة الاولى بطل الفضا و فاد اكسح رجع انثرى من
 رجل كذا حطة عشر دراهم و فاد من الكوز و فاد فاد الثمن حى و فاد
 بالكر عسا فاد العشر ما راد و فاد البائع من العبد
 على كذا شعير فاد حاد و فاد الشعير بضا كة العبد ما كان
 بعت عنه و فاد رضى اءله فاد بطل و فاد فاد فاد الله طر
 الثمن و فاد مع الله عشر الثمن ولم يعل فاد حصة الشعير فان الله
 بعت من جميع الثمن فثبت عن كذا الشعير و فاد فاد فاد
نوع اخر منه قال محمد ج اكمار عند اوداه ج بدمع اعام لسميه

انما عمن ذي اليد بالذ درهم و اعام اخر منه انما عمن ذي اليد
 كذلك لو اعام كل واحد منها منه ان العبد عمن ناعه من رب البد
 وكل واحد منها منه ان العبد عمن ناعه من ذي اليد عمن ناعه من العبد
 وكذلك اذا ادعى واحد منها السباح لا يرجع به فان وجد اكثر من العبد
 عمن وادان برب ليس له ان يرب عليها ولكن يرب على انهما
 شاوا وادان برب على احد منهما لا يكون على الاخر سبل لاع الرد ولا
 الرجوع بموصان العبد وان لم يرب بالعبد على احد منهما حتى
 يعبد عبد اكثر من العبد رايد لا يكون له حق الرد ولكن يرجع
 بموصان العبد على انهما شاوا الا ان يرب الذي يربان برب
 على بموصان انا اقبله كذلك يرب على عمن فان ابي ان يرب
 على واعطاء بموصان كان للمثري ان يرجع على الاخر بموصان
 العبد ولو مات العبد لم اطلع على عمن قدم رجوع بموصان
 العبد عليهما ان شاؤا ولو طعن بد العبد عمن اكثر من واحد
 اكثر من ارشدها من وجده عمن قد كان له ان يرجع بموصان عليها
 فان مات احد منهما انا اقبله كذلك ليس له ذلك فان ناعه اكثر من
 بعد ذلك لا يظلم حق الرجوع بموصان العبد بخلاف ما اذا
 وجد عمن وبعبد عمن برب من ناعه اكثر من ناعه سطل حق
 الرجوع بموصان العبد فان كان اعام احد منها البينة انه عمن
 ناعه من ذي اليد لوم الخمس بالذ درهم و اعامه العبد عمن
 ناعه من ذي اليد لوم الجعة عمن دسار وصى بالثمن فان وجد
 عمن على الثاني وكذلك لو بعد الرد بالعبد يرجع بموصان
 ان العبد على الثاني دون الاول **نوع اخر** في الوصي
 والوكيل والحد من مال محمد ناعه اعام رجلا اشترى عمن ابا
 لذ درهم وعنده ولم يبع العمن حتى مات وافرصى الي رجلا ولا
 مال له سوى العبد وعنده ذبن العبد درهم سوى العمن فوجد
 الوصي بالعبد عمن فربنا بعبد بعبد فاضى ورن جابر وليس
 العدم نفعه ورجع الوصي على الثاني فربنا بعبد نصف الثمن و
 دفع الى العدم الاخر والوصي موالدس بلي ذلك ولو ان الثاني لم يبع
 بعد العدم من الوصي حتى جازى الى القاضي فان كان الثاني علم برب
 اخر لا يرب بل يبيع وتقسيم الثمن بينهما فلا يباع العدم الى سبي ولا
 يضمن الثاني بموصان العبد لا قبل برب القاضي ولا بعد وان لم
 يعلم القاضي برب العدم وحاكم الوصي الثاني في العبد رد بالعبد
 على الثاني ويظلم الثمن الذي للثاني على المشت فان اعام العدم الا
 حر منه على ذنبه عند الثاني المردود على ان شا اوصى الرد وضمن
 العدم الاخر نصف ثمن العبد فصر الثمن بينهما نصفين وان

انما بعض الرد ورد العبد حتى ساعه ذنبها راد ان رجلا اشترى عمن
 في صحبه بالذ درهم وعنده العبد ولم يبع العمن حتى مرض وعنده ذبن
 الذ درهم فوجد بالعبد عمن فربنا بعبد فاضى ورن جابر وليس
 فاقاله فان بربا من مده فجمع ما صنع حتى وان لم يربا من مده
 ومات منه وفيه العبد مثل العمن او اقبل منه ولا مال له عمن كان
 الجواب في كالحواب في الوصي اذ ارد العبد بعبد فاضا او اقاله السبع
 وفيه العبد مثل العمن او اقبل منه وفيه الدرض ولو لم يبع الثاني حتى
 حاكم المثري الثاني الى القاضي في العبد في مرض اكثر من فان الثاني
 حتى يرد العبد عليه سوا علم برب العدم الاخر او لم يعلم كذا وسبل
 الوصي فان اذ اقامه الثاني في العبد الى القاضي وعلم القاضي برب
 العدم الاخر فالوصي لا يرب فان مات اكثر من مرضه بعد ما رد عليه
 فالحواب في كالحواب في الوصي اذ ارد بالعبد بربا ولم يعلم الثاني
 حتى برب العدم وفيه الرجوع الا في حمله ان ثلثا مني كانت وفيه العبد
 اكثر من الثمن فانه لا يحذر المردود عليه بل بموصن الرد وينا
 في العبد وليس ثمنه ثمنها نصفان ولو قال انا امك العبد واد
 نصف العدم بدون الحياه لم يكن له ذلك في الوصي كذا المردود عليه
 واد امر الدجل رجلا يبيع عمن فباعه الوكيل وسلكه وفيه الثمن
 من اكثر من ولم يبع حتى وجد اكثر من بالعبد عمن وحاكم الوكيل
 في العبد فعلة الوكيل يبيع وصاها ان كان ذلك عمن حدث مثله
 من وقت السبع بربم الوكيل دون الموكل ولا يكون الوكيل ان
 يحاكم الموكل وان كان عمن لا يحدث مثله او لا يحدث مثله في
 ملك المده ذكر في موع الاصل انه بربم الموكل كذا ان يعلم بان
 الوكيل يبيع لا الشرا فضم في الرد بالعبد بعد العدم من محمد علي
 وجهين ان رد عليه بربا والعبد ما يحدث مثله بربم الوكيل
 بالنافق الروايات ولا يكون له محاصه الموكل كان الوكيل اشترى
 ثلثا من العدم وان كان عمن لا يحدث مثله في مده السبع ذكر
 في موع الاصل انه بربم الموكل وان كان الرد بموصان هو على ثلثه
 او ج ان كان الرد منه ماتت على الوكيل بالعبد والعبد ما
 يحدث مثله في مده السبع بربم الموكل وان كان الرد بربم الوكيل
 فذلك يكون الرد على الموكل وان كان الرد بربم الوكيل
 رد على الوكيل ولكن الوكيل مع الموكل على حصة منه فان اعام
 منه ان هذا العبد كان عمن الموكل رد عليه وان لم يكن برب
 فله ان يخلف الموكل فان بربم رد عليه وان خلف بربم الوكيل
 وبعد اكله اذ كان عمن لا يحدث مثله في مده السبع فان كان عمن
 لا يحدث مثله في مده السبع فالقاضي يرب من عمنه وافرار وضمن

ويكون ذلك ردا على الموكل وبعد اكمله اذا كان الموكل حرا مالغا مان
كان مطلقا او عبدا مادونا ما خصومه الرد بالعيب معهما ولا بد من
على الموكل ولكن ساء انما دون قد يلزم الدين وانما كاسب فان
كان الموكل صبيبا محجورا او عبدا محجورا فلا خصومه معهما وانما اخصوه
مع الموكل وذكر محمد في الحامع الكسرة ان من امر عند عنده بان
شترى نفسه الامر من مولاة بالث درهم فقال نعم مالي مولاة وقال
لعمري لفلان بالث درهم فوصله هو الامر فان وجد الامر بالعبد عسا
واراد خصومه السابع فان كان ذلك العيب معلوما للعبد يوم اشترى
نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالما بذلك فله الرد والرد على الكفوة
في ذلك العيب وادراجه الدحل عند ان شترى له عبدا فلان بكدا فاشترى
ولقد الوكيل السابع الثمن وفضل العبد واطلع على عيبه مع عاد
العبد في الموكل ردا على السابع من عدا اسطاع واسبى الموكل فان
كان عدا سلم العبد الى الامر لا رده من عدا اسطاع راي الموكل و
منى كان العبد في الموكل وادراجه الموكل الرد وادعى السابع رضى
الامر بهذا العيب فان احام على ذلك بغير علمه واسبى الرد
وان لم يكن له من وادراجه الموكل الرد للرد ذلك كمالا
ما اذا ادعى على الموكل رضى بالعيب وادراجه الموكل
حيث يكون له ذلك وادراجه الموكل الرد والوكيل العبد
على السابع مع جهر الموكل وادعى العبد وادراجه العبد من
بدا السابع فله ذلك ولو كان مكان الموكل بالشر او كذبا ما خصومه
فادعى السابع ان المشتري رضى بهذا العيب فالوكيل لا يملك رده حتى
يجه الموكل فمخلف التهمة سبل الوثني عن امراته وكلت خالها
سبع درهما فالت لا قبلها محلي اخر است ميلة عنها وبني يعلم
ثمها لا يصح سبع اجتهادون رضا حالها فقال ان كانت ارادت
لا سبها الا بان لعمري هو الثمن لا يملك بها وجده وسبها رضا عن
وكيل بشر اجاره بمن معلوم وادراجه الموكل ردا على ما جره المو
كل لمن يكون اجاره فقال المشتري فله له لو ان الموكل سبل بعد
ذلك فقال اسد بها لموكل كذا ادسار فله يكون ذلك اعدا
منه لموكله مع انه حاله ان رادع الثمن فقال اعدا ما جره موكل
بعد ذلك انه اشترى بها ما كثر لم يصدق وسبها رضا عن الموكل سبع
شي اعطاء لمن اسما به لمره فاشغل عنه سام حتى دفعه روي
ولا يواحد ضمن امر لا فقال بحسب ان رضى الموكل بالسبع ادا
ع من رطل وادعاه معا عدا الى حصة سبع الموكل اولى وعبد محمد سبها
سوا وكوز سبع كل واحد منهما في الصف وكذا المشتري ان شأنا احد
الصف بصف الثمن وان شأنا ترك وفله على قول محمد

تصرف

تصرف الموكل وتصرف الموكل سواء اذ لم يكن تصرف احد ما بصفها فان
كان تصرف احد ما بصفها فالتصرف اولى **الحامع** ولو امر مسلم ذميا
بشرا او بصفها مع الموكل وعلى بعد الحذر وعنده ما لا يصلح البو
كيل فبها مع الموكل بشر الحذر على الحذر فبها وعلى الثمن بصفها
الى الموكل وان كان حذر بوالسبع وبع الموكل بالسبع بملك الثمن لا
في صف مع الموكل وبصدقه وبه ولو وطر مسلم ذميا لشرع عبد محجور فان
شترى صف عند ابي حنيفة فما حد الموكل العبد عا سبى من الحذر وبه
مع على الموكل وعبد محمد مع العبد للموكل بصف العبد والوكيل
اشترى الموكل بنفسه وكسب عليه فبها العبد وعبد ابي يوسف مع
الشر للموكل صحاحا ولو اشترى عبد كافر مادون حرا او باع صف
اجاعا وكذا لو قبل حرا بصفه له صف وكذا لو كان محجورا ولو وطر محجورا
عنده سبع صلبه فهو كالموكل مسلم ذميا لشرع اجاعا او بصفها ولو
بصفه كافر لم يملك حرا فاما من علمه كافر بصفه او بصفها لا يصح
وكذا لو امر كافر بصفه عند كافر لا يصح وع الحامع الموكل بشر
شي بعينه اذ اشترى ثم قال اسر بصفه ذلك لنفسه وصدقه الموكل
كان مشترى للموكل رجلا دفع الى رجل عشرة دراهم للمشتري له بها
لوبا فبها ما يصف الموكل على بصفه دراهم الموكل ما شرا ثوبا لبا
من دراهم بعينه كان الثوب للمشتري لا للامر ولو اشترى ثوبا لبا
وبعد الثمن من مال نفسه راى كدرامك دراهم الامر كان الثوب للامر
وبطنت له دراهم الموكل استحسن الموكل ما شرا اذ احد السبع
على سوم الشرا ما ران الموكل فلم يرض ورد بها على الموكل فله ان
يرد بها الى السابع ضمن الموكل فبها السبع للسابع فلا يرفع بها على
الموكل اذ لم يكن الموكل امي مالا حذر على سوم الشرا والامر بالشرا
لا يكون امر مالا حذر على سوم الشرا وان كان الامر مالا حذر على سوم
الشي فملك عند الموكل كان الموكل ان يرفع بها على الموكل الدعا
به ولو قال بصف عندك من ربا بصف على ابي صام من كذا من الثمن
سوى الا لث احد الثمن من ربه والردا فلو لم يرض من الثمن مالا
لف على ربه ولا شيء عليه رجلا امر بلمينه ان سبع الاممعه وبذفع
الثمن ابي فلان فباع فامسك الثمن حتى يملك لا يضمن بئرا حذر الا
دارجله مع ابي رجل عشرة دراهم بصفها الصنف ما سبى كسبه
وعشرين لا يلزم الامر وان اسبى بها بصفه عشرة وانه لا سبى
عشرين لزم الامر وان كانت لا سبى لا يلزم رجلا قال لاجر
اشترى ثوبا بصفه دراهم ما سبى له ما حذر عشر واجزا
مر بملك فقال له الامر حذر درهما اخر وودع اليه الدراهم واخذ الثوب
بواحدة ما كان الثوب للامر وبصفه السبع سبها بالسعاطي رجلا

مع ثوب فعال وكلني ملان سبعة وان لا يخلص من عشرة درا
 هم وثلث من الشان يسعدوا شراة مان ومع ملب المشر
 ان التوكيل انما مال ذلك لمرو وجر وسبع المشر وان لشريه
 يسعد وادلم يقع بالسور رجل وكل رجلان لشري له عند ملان
 مالف درهم فوطعت يد الغندم اسثراه لا يجوز ولو وكله بشرا
 عند بعير غيره ما شتر اعدا فوطعت يد الغندم اسثراه لا يجوز ولو وكله بشرا
 اذا اشترى مثله بماله رجل ماع عندهم امير الشان ان اشترى
 له عند امير الشري التوكيل ذلك العبد لا يجوز على الامر **نوع احمر**
 من رجل اشترى من اخر عبدا وصدقه وناه من دفعه اخر من ان المشر
 الا اخر فوجدته عسا ورد على المشرى الاول فهدا على وجهين
 الاول ان يكون الرد من قبل المصدق وهدا الوجه للمشرى
 الاول ان يرد على الباع الاول سواء كان الرد بفسا او
 بعير وضا وان كان الرد من المشرى الثاني بعد المصدق ان
 كان الرد بفسا المشرى الاول من غير فضا ما شترى الاول لا
 يرد على ماله وهدا دورى عن محمد بن يحيى عن اشترى دسار
 ندرهم وصدقه الزمان وما عه من ثالث ثم وجد الاخره عسا
 فرد على الاول وسط بعير وضا الا وسط ان يرد على الاول
 ولا لشيء فهدا العروض وهدا من قبل وهدا اذا
 كان عسا كحدث مثله مع البيع الثاني ما اذا كان عسا
 لا كحدث مثله مع البيع الثاني فعلى رواه السوء والاقرار
 يرد على ماله وعلى رواه الحامضين اما دون والوكاله لا يرد
 على ماله وان كان الرد بفسا ماض فهو على ثلثة اوجه مان
 كان الرد بالسنة كان للمشرى الاول ان يرد على ماله اذا
 ثبت ان العبد كان عند ماله والرد بالسنة فيه عفا
 وفيه ثلث ادللس فيه البيع وهو المملك بالراضى فضا
 ركانه لم يسع وان حصل الرد بفسا او ما قران بفسا القاضى
 مان امير الباع بالعبد او لام الى القبول فهدا كالحواب
 عند علمان يرد على الباع الاول مال بعض من كان
 وهدا الحواب الذى ذكره في فصل السنة والتكول معلوم اذا
 لم يجد المشرى الاول ان فهدا العبد كان عنده بل سكت مان
 السنة الساسكت سكت ايضا ما اذا وجد الاول ان فهدا
 العبد كان عنده ورد عليه بالتكول او بالسنة فعلى قول
 محمد لعين له ان يحايم الباع الاول بامكان الساقض وعلى
 قول ابي يوسف له ذلك وعامتهم على ان الحواب في هه
 الاقرار فهدا ان سنة منه فهدا نصان مان فهدا ومانه

هذا العبد وانما حدث عندك ثم اقر بعد ذلك والى القبول فهدا
 عليه الباضى لا يكون له فضا ماله عند محمد بن وكذا المصحف ادا
 سري عبدا وصدقه واراد ان يرد على ماله بالعبد فهدا الباع
 فهدا العبد حدث عندك ما سكت الباضى الباع مان ان كلف
 يرد عليه فان له ان يرد على ماله اي له ان يحايم ماله ماله ولو لم يات
 القس لكن اقر بالعبد فهدا عليه ما قران لم يكن له ان يحايم مع
 ماله فهدا كذا الحله مطلقا من عند يوسف وهدا رفق من عن
 محمد بن رجل اشترى من اخر دارا وصدقه ثم رد بها بعد فضا
 مال كان ابو حنيفة يقول من كل شئ لو اراد بيعا الى الباضى ففضي
 به فهدا فهدا دون الباضى فهو على حقه فهدا مع ماله الاول ولو
 فضا وسلمها ثم رجع ع القس فهدا او بعير وضا ماله ان يرد على
 ماله مال محمد بن اكا مع رجل اشترى من اخر حارب ومانها من
 عنده وظهر بها عيب عند اشترى الاخر مما كحدث مثله في الى المشرى
 الاول واراد الرد عليه فعلى المشرى الاول بعينه وما كان به فهدا
 العبد وانما حدث عندك واما المشرى الاخر السنة ان فهدا العبد
 كان به عند الباع الاول عند ابي حنيفة واهى يوسف ومال محمد
 لا يرد فهدا اذا اقام المشرى الاخر سنة على ان فهدا العبد كان
 عند الباع ما اذا اقام سنة ان فهدا العبد كان عند المشرى الاول
 وكذا الاقرار الاصل للسنة للمشرى الاول في حقه ماله لا الجا
 ع وهدا المصحف اشترى من اخر دارا وسلمها الى الشان ثم اقر ما قبل
 القس ثم راي المشرى بالدار عسا ماله ان يرد على ماله وان
 لم يرد فاضى سا ومن السليم وليس له ان يرد على ماله بها و
 فهدا كذا ان يكون على قول محمد بن سيع العفا فهدا المصدق
 عند لا يجوز ماله عكن ان يحل فهدا الحما فهدا حق الباع الاول
 سعا حديد **نوع احمر** ماله محمد بن اكا مع رجل اشترى من
 اخر عبدا مالف درهم وصدقه وناه من اخر عامه دسار وصدقه
 ثم ان المشرى الاخر لقي ماله ورا دح القن فهدا دسار حى تحت
 الدمان وود مع المشرى الدمان على الباع ثم وجد المشرى بالعبد
 عسا فهدا على الباع بفسا ماض اسرد القن والدمان جميعا
 وكان المشرى الاول ان يرد على ماله وان كان المشرى الاخر
 لم يرد ع القن شيا ولكنهما الدنيا فهدا العبد سنة ماله في درهم
 وصدقه الاول فهدا الا ماضيا كاهما ماضيا فهدا فان و
 فهدا المشرى الاخر بالعبد عسا فهدا لم يكن لبايعه ان يرد على ماله
 الاول ولو كان المشرى الثاني راد ع القن عفا لعينه ثم وجد
 بالعبد عسا ورد على المشرى الاول بفسا المشرى الاول

على الساع ولولم يجد المشتري الثاني بالعقد عسا كنك فذلك العقد من
الساع فلو ان بعض المشتري الساع وبعده العقد من دون ان ياتى به
العقد من قبل العقد وبعود ذلك الساع الى الساع الثاني فان وجد
المشتري بعد ذلك بالعقد عسا رد البتة الساعين على الساع الثاني
بعضا فان لم ياتى الثاني ان يرد العقد على الساع الاول فذلك العقد
ولو كان لم يملك العقد من قبله ولكن اقاله الساع الثالث العقد وجد
بالساع عسا يرد على بالعد ومو المشتري الاول ان يرد على بالعد
نوع آخر منه رجل اشترى من رجل عبد ابالف درهم وبعاه بدينار
وما عه من اخر فجد المشتري الاخر الساع فحاصه المشتري الاول الى الثاني
حتى ولم يكن له سعة فحلف العاصي المشتري الاخر فحلف وعده المشتري
الاول على يرد الكسوم منه ووجد عسا كان عند الساع الاول فارد
رد على الساع الاول واخلى عليه الساع الاول بدعواه الساع
من المشتري الثاني فالحاصي يرد على الساع ولا يظفر حقه بدعواه
الساع الثاني الا ان المشتري متى علم انه صادق فدعوا الساع علم الرد
فما سعة وسن الله تعالى الا اذا عزم ان لا يحاكم الثاني اذا وجد
سنة يوما من الدهر فحسد لسعة الرد فمما سعة وسن الله تعالى و
ما لو عزم اذا عزم المشتري الاول على يرد الكسوم بعد ما حلف
الثاني ما اذا عزم على يرد الكسوم فحلف المشتري الثاني فليس له ان
يحاكم بالعد وان صدق المشتري الاخر فحلف المشتري الثاني فليس له ان
يملكها كان يملكه وسمعه يرد على المشتري الاول يرد ووجد المشتري
الاول بالعقد عسا كان له ان يرد على بالعد وكذلك لو اذاع على
انها كانتا كخارج هذا الساع او على ان ملائمتها كان بالخيار فوجد
حلف الخبير رد المشتري الاول على بالعد وكذلك لو اذاع على
ان المشتري الثاني لم يرد ووجد بالخيار الرد فليس له ان يرد
يرد على بالعد وكذلك اذا اتفق ان الساع الثاني كان بالف درهم
الى العوط فردد الساع الثاني فليس له ان يرد على بالعد
ولو اذاع المشتري الاول والثاني على حرام سعة يات بينهما
بهم حراما فحاصه بدينار اما وبعاه بالعد حان وقدم هذا وصل الخبير
ومو ان من شرط الخيار هذه الصور بعض الساع لم يكن للمشتري
الاول ان يرد على بالعد حكيم العبد ولولم يجد احد ما حبه
بالساع ولكن وجد المشتري بالعقد عسا وردد على المشتري الاول
فارد المشتري الاول ان يرد على الساع الاول فوجد كذا فعدا
لفصل بتمام فله هذا ولو ان المشتري الاول مع المشتري الثاني فعدا
لساع الثاني عدا الثاني فمجد الساع وانكر ان يكونا فعدا عدا الثاني
جعل العاصي فحودها فسد للعقد فان اراد المشتري الاول بعد

ذلك الرد على بالعد لم يكن له ذلك وكان عسالة اقاله حتى لو اراد المشتري
الاخر ان يملك العقد بعد ذلك فليس له ذلك وكذلك لو اذاع المشتري الاخر
لم يبقه اعداه ولولم يرد على المشتري الاول فجد رجل اشترى عبدا ومعه
وجد عسا فارد ان يرد فقام الساع السعة ان المشتري اخر ان يرد
فكان فحلف منه ولم يكن للمشتري ان يرد فسوا كان فلو ان حاضرا
او غايبا ولو كان الساع امام سعة ان المشتري باع هذا العقد من قبله
جل ومو حاضرا فحلف بحدان الساع والشرا لم يرد المشتري الاول فذلك
فقد **نوع آخر** من هذا الفصل في العقد فحلف اذا اقال المشتري ووجد
الساع مع هذا لا يرد على اذا التزم ولكن يملك المشتري السعة على ما د
على عدا حلف الساع بان مال المشتري شهودى غيب ما يملك حتى
يخبر شهودى او انكر كذا حلف بالعد حتى لا يردت الله وحلف
الساع فان حلف امر المشتري نادى التزم وان راى ان حلف فمظفر
هصور التهود وع السوع الحامع الصغير وكذلك المدينون اذا اد
على انفا الدين وع شرح العظام يرد ان للباخر بامر المدينون باقامة
السنة او حلف رب الدين فان حلف المدينون على الاينة **الفصل**
السادس عشر في الساع الحرام والعقولة والوصية
لما يحكم مع عقد الثمن الاول من غير ربا والوصية مع عقد الثمن
الاول مع بوعان معلوم وع الحامع الصغير والحكام مع مطلقا
ما يضمن شيئا والكل حائز وع القصاص والعقوبة ولو باع مراكه او
توليه ولم يرد الثمن الاول فهو فاسد فان اعله في المجلس حار و
لمشتري الخيار وان اذاع على العلم لم يكن له كذا والخيار فعد العقد
مال حرمه اذا اشترى شيئا فباعه مراكه فان كان البذل في العقد
الاول من دوات الامثال وع الحامع كالعقوبات والموثقات
حاز سعة مراكه سوا جعل الدرع من حشيش راس مال او من عسنة
اذا كان معلوما كحوز الشرايه وان لم يكن البذل في العقد الاول من
دوات الامثال وع الحامع فان يكون عبدا او ثوبا فباعه مراكه
يمن لا يملك ذلك البذل فالساع باطل وان كان عليه فهو على وجهين
ان باعه مراكه درهم او شيئا من المكيل فحاز العقد وان وان باعه مراكه
ده يازن فالساع باطل وع السعاق وصوره رجل باع عبد انثى
وملكه ذلك الثوب عن سبب من الاسباب وذلك الذي
بذل الثوب لشترى هذا العقد بذلك الثوب ويخرج درهم او
شيئا من مكيل موصوف حاز وكان الساع الذي ساع مراكه مو
المشتري الاول الذي اشترى عبدا او ساع الحرام فباعه حار وان
لم يكن الثمن ومو الثوب من دوات الامثال لانه يرد على
سلم ما التزم ومو الثوب الذي مو الثمن الاول بحسنة لهذا

حكمة

العبد وما در علي تسليم ديج درهم ولسنت المراكه الا بملكه بالعقد الاول
بالغن الاول مع رمان ديج واما اذاع هذا العبد ديج في يازنه ملاك
سوى باي من الذي لا علة الثوب او من علكه لان هذا اللوط وهو
رجل يازنه اذاع لعله اذاع له الثلث عشره سعه ما احد عشر من
حسن ذكرك الثمن الذي اشترى السلعه والثمن فله وهو الثوب
لحسن من دوات الامثال بل من دوات القسمة مدهم ما في العبد
حينئذ ما بالعقد ملك الثوب وكذا من احد عشر حرام من الثوب
والكر اكر دى عشر لا يعرفون الا بالعلمه وهى محموله ملاكوز وهذا المعنى
لشكر ملك الثوب وعينه ومعنى قوله ديج في يازنه اى ديج مقدار
درهم علي عشره فان كان الثمن الاول عشر من كان الدج ثمانية
درهمين وان الدج ثلثه درهم وربع الحشر **و** ولو كان الاش
مضافا اليه كالعقد والكر اكرى والكر اكرى وعندهما لا يبيع بغيرها من اكرى
لا يوليه الا اذاع موضعين احد هما ان يبيع من فهو العوض لعهده و
المانى اذاعه من غيره بذلك العوض لعهده فله اكرى ما حاز مان
البيع حاز وبيع صاحبه علي اكرى بغيره ذلك هذا اذا كان هذا
شرا من بغير شهادته له كاح والبيع والكر اكرى وسائر الاحكام
واما اسرا من لا يقبل شهادته له كاح اسرى من الثوب او من
لله او امواته او عديم من لا يقبل شهادته له لا يجوز بيعه من اكرى
ويوليه هي ككر اكرى بالثمن من مقلو لا مان باعه ولم يكن ذلك
عشرى ما ككر اكرى ان شرا مني بحله الثمن وان شرا مني البيع وما
ابو يوسف ومحمد حار له ان يبيع ما اسرى من مقلو لا مان اكرى
ويوليه من عمران كثره كاح سائر الاحكام **و** ولو كان اكرى
علي هذا الاحكام اذاع اشترى مساومه فعلي قوله اى حبيبه
لا يبيع من اكرى من غير شان وعلي قولهما يبيع ولو اشترى ثوبا
بعينه ما غطي بها دثارا او ثوبا فدا من اكرى العشره هي ثوبا
عده من اكرى الثمن العشره لا مان بعد اكرى الاول ولو اشترى
ثوبا بعينه خلافت بعد البطله صاعه ديج درهم ماله عشره مثله ماله
والدج من بعد البطله ولو ردت الدج الي راس الحال فعلا اسعد
دج وما زل من الدج من حبش الثمن **و** الحشرى باع من رجل
منا عامرا كرا واحدا ان راس ماله ماله دينار وان كان يبيع
الثمن مال اشترى ثوبا ثمانية ماله ولسنت بعد اذاع مال لسن
له الا بعد اذاع وان اقام البائع السبه ان راس ماله دينار
شامه فله ثمانية ويكون المهرس ما ككر اكرى رواته بن سها
عه عن محمد بن شر عن ابي يوسف رجل اسرى مائة ثوب
فعدم باع ولم يسن انه اشتراه ببقدر ثوب رواته ماله عام

علي هذا المصاع كذا ثمانية ديج ماله درهم او ديج في دوات مان الدج ورا
س الحال علي بعد له الا ان تصدقه اشترى انه بعد ثوب او ثوب
يمنه واد كان بعد ثوب او دون بعد الثلثه الوزن واكون هذا
ما لم يكره ولم يسن انه بعد ثوب او ماله حرامه راس الحال
الحال والدج علي بعد ثوب او اكثر بعد واجود وزنا من بعد
الباع ولا يعلم اكرى بذلك فاشترى علي انه بعد ثوب او ماله
ثم علم ان بعد ثوب او اكثر وزنا واجود من بعد له فله اشترى
ككر ان شرا حرام وان شرا كرا **و** الحشرى باع من راس الحال
فرضه او ديج لا يبيع من اكرى ولو اشترى بغيره سعه من اكرى
في الواقعات رجل اشترى مائة ماله ثوبا او باع لغيره ماله
ماله فدا من اكرى بعد حراما والدج بعد سعه ماله باع ديج
ما زل فيها جميعا علي بعد حراما **و** اذا كان البائع راس الحال
بيع المراكه او الثوبه مال ابو حنيفة يحل قدر اكرى في الثوبه يخذ
في اكرى ان شرا احد جميع المذكر وان شرا كرا **و** الحشرى
يرد به اذا كان حال يحل البيع **و** مال ابو يوسف يحل اكرى
في الثوبه **و** الحشرى يحل اكرى في الثوبه **و** مال محمد
سب له اكرى في الموصوعين ان شرا احد جميع الثمن وان شرا كرا
و **مسح للطحاوي** وصورة الحمله ان رجلا اذاع اسرى سبعة
درهم ومعه ماله ليدخل اسرى بعينه درهم فوكتك عاشر
او باع من اكرى ماله ليدخل اسرى ماله ليدخل اسرى ماله ليدخل اسرى
للشترى حرامه العقد سوا كان الحشرى عليه بعد حرامه البيع او
لم يكن وبلد منه البيع وكذا يرفع في الثوبه ما ككره وهو درهم **و**
الحشرى ما ككره وهو درهم **و** الحشرى ما ككره وهو درهم **و**
محمد فيها جميعا ماله واحدا ان اشترى ما ككره ان يرضى وبلد منه
الغن وان شرا من علي البائع ورجع عليه جميع الثمن وهذا اذا كان
الحشرى عليه بعد حرامه البيع وان لم يكن محل البيع بطل حرام
ولدمه جميع الثمن وابو حنيفة موقوف فعلا في المراكه مثل قوله محمد
و في الثوبه ماله اى يوسف **و** في جامع الكوامع **حان** في اكرى
كه او الثوبه فعلي ثلثه او ربعه وجهه حرامه البيع لا بعد ان كان
في صفة الثمن لا بعد ان اشترى ثوبا او صلي **و** في حرامه لا غير
مان حرامه البائع الاول بعد البيع **و** في حرامه البائع الاول بعد البيع
الحامع الصغير الساني وشبهه اكرى ماله ماله باكره في هذا
العاب فلو هلك البيع او هلك ماله ماله ماله ماله ماله ماله
اكرى سوط حرامه ولا شرا في قوله اى حبيبه وهو اكرى
في قوله محمد وروى اس سماعه عن محمد ان اشترى ثوبا ماله ماله

وفي القصد ومن اشترى غلاما مائت درهم نشد فباعه بربح مائة
 حاله ولم يدين لعلمه اشترى فان شاربته وان ساه حاله لربح مائة حاله
وفي ايام الصبح فان استهلك اشترى لربح مائة ومائة و
 لم يرجع عليه شي وكذا لو كان مكانه لولم يرجع عليه وعن ابي
 يوسف ان يرد العقه او جعفر كذا في الفتوى ان يقوم المبيع
 بمن حاله وشن موجل فربح اشترى على البائع فبطل ما بينهما
 عليه **جامع الجوامع** انما الحرك اشترى واعدا حولا اشترى منهم
 مبيع فربح على ما اشترى ولو باعته من اخر فالشراء منه بالثمن او بغيره
 ما حرك العقه فعلى الثمن الاول **وفي** ولو اشترى من الشبان يدين عليه
 كان له ان يبيع مراكبه على قدر الدين ولو صالح من الدين على ثوب
 لم يحز له ان يبيع مراكبه حتى يدين وعن ابي يوسف في وصل الرجل
 اذا اراد ان يبيع مراكبه من الناس فربح ما لا يبيع مراكبه حتى
 يدين وان كان احد يبيع او يحوذ فربح ما لا يبيع مراكبه حتى يدين
وفي القصد واذا اشترى العبد اكدون له في الحال ثوبا بغيره
 وعنده ديون كبط بربح مائة من الجولي بمائة عشر مائة يبيعها
 بربح على عشرة وكذلك اذا كان الجولي اشترى مائة من العبد **وفي**
التسقي وانما فبدا بالدين المحظوظ لا لولم يكن على العبد دين
 مائة العبد من مولاة شاة مائة لا يبيع هذا المبيع لا لولا فبدا للمواليا
 لم يكن مبيع المبيع لا ملك الدهر فولا ملك الرعدة وكذا مبيع المصلحة
 في المحسوط من غير دكره من على العبد وفي شرح الطيوسي ولو
 اشترى من مزاربه اشترى منه فبعت مراكبه على اهل الضمان
 وجهه المصارف من الدخ كوان يكون مال المزاربه الذي يربح
 ماسر المصارف بها سلعة فباعها من رب الحال مائة ومائة درهم
 وان رب الحال يبيعها مراكبه على الذي يربح وفي اهل الضمان وجهه
 المصارف من الدخ وهي مائة درهم الا اذا اشترى الامر على وجهه وكذلك
 لو اشترى من رب الحال سلعة مائة درهم وهي لساوي الشاة
 فباعها فباعها من المصارف مائة ومائة درهم فان المصارف
 يبيعها مراكبه على الذي ومائة ومائة درهم في الامر على وجهه
وفي المبيع اذا اشترى الرجل نفلا والربا فباعها من الناس
 في مثله فله ان يبيع مراكبه ولا يدين واذا حاورت الربا فربح
 اشترى لعلمه لا يبيع مراكبه مائة يدين وان كان لا يعلم ربه ان
 ولا يدين مائة واذا كانت الربا في الامر يدين الدخ لا يبيع
 الناس الا ان يدين فباعها مائة يدين عليه ان يدين كوان يدين
 فليس يربح مائة ومائة ومائة فباعها من الناس ان الفليس لا يبيع
 يربح مائة مائة ومائة ومائة ومائة الا ان يدين منه ومن يربح

من اشترى من رجل مائة درهم فباعها بربح مائة درهم
 من اشترى من رجل مائة درهم فباعها بربح مائة درهم
 من اشترى من رجل مائة درهم فباعها بربح مائة درهم

ذلك فادان كذلك لم يبيع حتى يدين كما يدين في النسيئة وعندها
 ووجب رجل ثوبا على عوض اشترطه وثوبا يدين فليس له ان يبيع
 مراكبه فباعها مائة درهم فباعها بربح مائة درهم
 ابي يوسف ان كان العوض مثل قيمة الثوب فباعها مائة درهم
 مائة على مائة ولا يبيع اشترطه بكذا وكذا ان يخط عن عوض
 مائة من الناس فربح وان خط اكثر من ذلك لم يحز له ان يبيع
 مراكبه حتى يدين **وفي القصد** ولو اشترى ثوبا فباعه بربح
 مائة او مائة يربح مائة من عديان وفي الكافي وان يربح
 الثوب بربح مائة فلو يدين لزم الشبان **وفي** لو اشترى ثوبا
 عن محمد او يربح رجل دارا على ان يعوضه منها العبد يربح
 ويصا حاز له ان يبيع مراكبه مائة ومائة ومائة على مائة ومائة
 ان ما فبدا بالثمن مائة **وفي** لو اشترى ثوبا فباعه بربح مائة
 سالت ابي يوسف عن رجل اشترى من رجل مائة درهم فباعها بربح مائة
 له عليه من ثمن المبيع وهذا المبيع لو اشترى بربح مائة لم يربح
 من ذلك الثمن بالثمن مائة اذا كان فبدا مائة مائة مائة
 حتى يدين وفيه ايضا اذا اشترى عديا مائة درهم فباعها بربح مائة
 وبنده وفي ثمنه عليه لا صرف لها فبدا مائة مائة مائة على العبد التي يدين
 بها **وفي** لو اشترى ثوبا فباعه بربح مائة فباعها بربح مائة
 ثوبا بغيره فباعه بربح مائة فباعها بربح مائة فباعها بربح مائة
 على عشرة ديون وقال ابو يوسف يبيع مراكبه على عشرة
 حياوهم رجع ابو يوسف عن قول ابي حنيفة ويشك فيه قال
 وسعت ابي يوسف يقول فبعت مراكبه ثوبا بغيره وراهم مائة
 ان يبيع ويحس وان لم يدين فبعت مراكبه اشترى اكدون له
 وحاملا او حفيها المبيع على ذلك حتى ركب رجلاه يبيع مائة ومائة
 القيمة فيه وكذا المبيع بوزنها مائة ومائة فباعها بربح مائة
 مائة كذا المبيع اشترى مائة ومائة فباعها بربح مائة ولو اشترى
 مائة مائة لم يبيع مراكبه مائة ومائة فباعها بربح مائة وكذا
 السهم الخالي وكذا اذا اشترى عديا بربح مائة فباعها بربح مائة
 الا ان يبيع مائة من حشيش الثمن **وفي** ولو اشترى مائة مائة
 بعينها فبعت مائة يبيع مائة ومائة فباعها بربح مائة ان يبيع
 لم يربح مائة وكذا كل صنف من الكندر او الوزن فباعها بربح مائة
 اخر ولو اشترى مائة من الكندر فباعها بربح مائة فباعها بربح مائة
 مائة الكندر لم يربح مائة ومائة فباعها بربح مائة فباعها بربح مائة
 مائة مائة فباعها بربح مائة فباعها بربح مائة فباعها بربح مائة
 الاب ولو اشترى مائة من الكندر فباعها بربح مائة فباعها بربح مائة

وما اشرف في ذلك فانه يحل عليه قدر المعروف ولا يحل عليه الدنانير
في المصنف وفي الدقيق يحل على انما هم طعامهم وكذا هم ولا يحل عليه
كسوتهم وبهم احدى سابق الغنم ولا يضمن اجرة الداعي استحيانا
لشخص الا انه اكلوا في لوكان في موضع حدث العاقب بخاصة النجا
رما حاق اجرة الداعي براس المال بلحق به والساح الذي لو قد في
الطريق لا يلحق براس المال قال رحمه الله لو كان في موضع حدث
العاقب بخاصة النجا رما حاق عليه براس المال بلحق به ايضا فانما الجوا
مع وان روح العبد لا يضمن المهر و الا انه لا يحل مهرها وبقيتها
ولا يضمن اجرة الطيب والدراس والسطار وحمل الاثني واجرة
الحجام **وفي سرج النجا** والحمان والبراع والسرعين الحمان
م فاحدها لسمسار يضمن ان كانت مشروطة في العبد مالا جماع وان
لم يكن مشروطة بل كانت مرسومة اكثر المشايخ على ان يضمن
مهم من مال لا يضمن ولا يضمن اجرة الدال مالا جماع بخلاف اجرة
السمسار اذا كانت مشروطة في العبد مالا جماع اوله يكن مشروطة
على قول بعض المشايخ وذكر في المراكمة ان اجرة السمسار لا يضمن
من غير فضل **وفي المصنف** ويحل على الثمن كذا السمسار
كذا الدار التي جملته ويحول قام على كذا وفي الدواب يحل على
ثانها ثمن الجلف ولا يحل عليه ثمن الكلال والبراع وكذا في الدقيق
لا يحل على الثمن العطر والادمان وكذلك لا يضمن قارما حاقون
القوت من الطعام والادمان ولا يضمن اجرة سابق الدقيق وحافظ
الطعام والكماع وما عمل من من فصار او حاطه وما اشبه ذلك من
الاغال لا يضمن المضارب الى راس المال وقال ابو يوسف
ولا يضمن الى ثمن الدقيق ما يقع عليه في تعلم القرآن والكتابة
والصناعة والشعر **وفي الفتاوى العينية** والكحل والكرمة و
غير ذلك وما لم يجد يضمن جامع الجوامع بن جابط او ضرب مناه
او كبرى نهر او غرس كلال او ريع يضمن **وفي العناوين العينية**
وان زرع وحده الدرع لم يحط الدرع وان يوصى بالارض بين ولو
وقب المبيع يوصى لم يبع العوض مراجه على فمه الموقوف
وعن أبي يوسف انه يجوز اذا كان فمه العوض ممل الموقوف
يعول قام على كذا **م** قال محمد اذا اشترى لؤلؤة واسا حرم
بنتها ضمن اجرة التي يضمنه ويضمنها مراجه على ذلك كله لا يضمن
ثمنها وما لا يضمنها كان يوصى ذلك لا يضمن الثمن وما كان منه
يريد الثقب حرا ولا يضمنه من اجس ما ذكر من الثمن في الطعام
م لا يضمن امة الكمال الى راس المال ويضمن اجرة السمسار و
اذا فحص الدار او ثمنها او طرس سدا مانه يضمن ثمن ذلك واحدا

جدا الى ثمن الدار ولا يضمن اجرة حاقه المرسو او حاقه بيرا او سربالوعة
وفي العناوين العينية وفيه الا انما **م** في حاسب ذلك في ثمنها وكذلك
السعد والكراش وكسح الكروم ويوسى الارض لم يحسب ذلك
في راس مالها وكذلك اداسي الحار والكروم والشعر ولو احدث في الا
رضن ررعا او كرا او شجرا او ابق في سندها يحسب بذلك في راس
المال ما يقع فيها ما وادعت ذلك من الارض لم يحسب بشي مما يقع
واذا اشترى غير حار مانه يحسب ما جرح اللطاف ولا يحسب ما جرح
الحافط واذا اشترى شاط واسناجر من يدكها ولسانها وعلمها مانه
يضمن ذلك كله الى راس ماله وكذلك اذا اشترى حاسا واسا حرم
اسحسب ذلك وكذلك الحشيش يحسب ليويا وكذلك الدرر لرسر
الحطب ويضمنه مانه يحسب اجرة الحول واخر الاثني واجرة
البنائين واذا اشترى غنما وابق عليها علفها واصاب من الالبان
واصوامها دون ذلك الحاق الفصل من الدقة بروس نالها وبطير
بغداد حرا اشترى داجه وصدنها فصاحت عند بلش بدهنه فباع
الصدحات بدينهم ثم اذا ان بيع الداجه مراجه ان يقع على الد
حاجه قدر ثمن الصدحات حاز وان لم يقع لا يجوز و جامع الكوا
مع اسلم عند في ثمين على صفة لاسع احدثا مراجه عند اي حصد
كالشرا كالحمل والموزون **م** **في نوع اح** في بيع ما اشترى
مراجه اذا كان المبيع حله بما يكال او بوزن او بعد عر مضافا
للمسخر ان يبيع بعضه بكذا ما لم يكن فيه تقسيم على الاخر نصف
الثمن يكون ثمن النصف بفس وعن الربيع يكون ربع الثمن
فيلع النصف من مراجه على نصف الثمن وبيع الدار ربع مراجه على ربع
الثمن مراجه وان كان مختلفا بما لا يكال ولا بوزن فان باع بعضها مضافا
عامراجه حاز فان اشترى حرا ب قدر و باع ربع جمع ذلك او نصفه
ربع الثمن او نصفه وان باع بعضها مضافا باع بوابها من الاجزا
وكان الثمن في الاصل حله لم يبعه مراجه وان سمي لكل واحد عت
حاز بعه مراجه على ما سمي في قول أبي حنيفة و أبي يوسف وقال
محمد لا يبعه مراجه وفي الولو الحدة واذا اشترى الدرر طحا ما كاله صفة
له ان يبيع النصف السالي بواحه على نصف الثمن وكذا ما يكال
موزن من ضرب واحد **م** وكذلك اذا لم يبيع واذا اشترى بوا
واحد او احدى بصفة فليس له ان يبيع نصف السالي بصفة
الثمن وان كان السالي بصفة الثوب باعتبار الدرر عان وكذلك
اذا اشترى بوا واحد او ادا ان يبيع ذراع منه مان مبرور عامنه وبا
عه مراجه على ما يحصد لا يجوز وفي سرج الطي و في بوايه بصفة
عامراجه بصفة الثمن او باعه لوليه حاز ذلك **م** وكذلك اذا لم يبع

ولكن عن دراعا من طائف واحد لا يجوز ان يسع مراكبه بل يعني الثاني
وان لم يكن واراد ان يسع دراعا من طائف واحد اصلها انما كان في
قال بعضهم لفسد العقد عندهم جميعا واداهوا العقد لا بدصور
الحداك وقال بعضهم لفسد العقد عند ابي حنيفة وعندهما لا يفسد
العقد كما في الدار وكذا في الدرع عما عدا عن السهم فمضى كان الثوب
ب عشرة اذرع كان ما عدا عشر الثوب بعشر الثمن وذلك فان
ولو اشترى رجلان مكيلا او موزونا او معدودا لا يفسد او
اعساها جاز لظن واحد منها ان يسع حصته مراكبه ولو كانت
الحداك مختلفة فافسدها كمن **وعاد الولو الحداك** ادى اشترى لوبس
وصعد واحد لا يسع اقدم مراكبه دون الاخر وكذا اذا اشترى
عدل زطي بالثوب درهم وان كان اقل من ثوب بعشر درهم فله
ان يسع كل ثوب بمراكبه على عشرة في قول ابي حنيفة والى يوسف
وقال محمد لا يسع شيئا من ذلك مراكبه واداه اشترى الدحلان
عدل زطي بالثوب درهم فافسدها فليس لواحد ان يسع حصته
مراكبه فامع الكوامع عند من اسين فامع ما به ومار فارجح احدهما
صاحبه ومار يسع على مائة ثوب اشترى مائة ثوب فافسدها
بعشر فاحد كل واحد ثوب يسع كل واحد ثوب فافسدها
مراكبه دون الثاني ووجه اشترى ومار اشترى فافسدها
لم يجد ولو فسد اذ ذبح فافسدها واداه اشترى خمسة عشر مثقال
وقد ندسار وصاعه فليس يفسد ومار فافسدها ومار فارجح
عشر درهم لا **وعاد البياوي العباوي** ولو اشترى صنفين
من المكيلا والموزون ثمن واحد او بثمانين لم يسع صنف
منها مراكبه ولو كان صنفين واحدا جاز وفي الحداك ادى اشترى
ثوبا بعشر درهم ووطع بصوف وناعه بمراكبه الدصيف الثاني را
بكم على عشرة بم علم اشترى بذلك هو ما كان ان شاة احد كجم
الضمن وان شاة بذلك بعد الدحل اشترى ثوبين صنفه
واحد بثمانين واحد بمراكبه احد بمراكبه على جميع الثمن وعلم
اشترى بذلك هو ما كان ان شاة احد بثمانين الثمن وان شاة بثمانين
وليس له ان ياحد هذا الثوب كصفته ووجه اشترى رجل اشترى
امة ومضنها بغير رجل عندها واحدا لها ارش فانه يفسدها على
ما بقي مراكبه قال الحاكم ابو الحسن بعد اطلاق جواب الاصل
وقد اشترى رجل اشترى دارا ومضنها فافسدها مراكبه فافسدها
للمضن واحد عنه لم يكن له يسع الدار مراكبه على ما بقي من
صلا ان ذلك ما كثر والظن مسال هذا النوع في الاصل
في الحداك وراس المال الثاني ولو اشترى ثوبين بعشر

كل واحد منها بخمسة بعد واحد بمراكبه احد بمراكبه على خمسة لا
يكون وقال محمد بكير وفي جامع الكوامع رجل اشترى ثوبا بثمانين
عشر بثمانين واداه رجل ثوبا بثمانين بثمانين ومائة عشر
يسع مع ثوبه في الحداك لثوبين جميعا الى رجل وقال ابن
ما على بعشر فانا افسدها مراكبه بثمانين عشر فافسدها على
ذلك بثمانين الدرهم عليها ثمنان ولا يفسد على قدر قيمتها في السبع
الثاني فلو وجد مئتين الثوب بثلث الامع عينا ما ياد
رون فقال البائع كان ثمن كل واحد منها عشرة اشترى ثوبين
بعشر وانا اشترى ثوبين بعشر فافسدها بثمانين وثمانين
ان يكون بثمانين عليها بثمانين ملك ان يكون بثمانين عشر
وقال المحترى بل كان الثوبان لكونه قد اشترى بثمانين واداه
بثمانين فافسدها بثمانين في السبع الاول على قدر قيمتها انما ثا
البسمة الثمن الثاني واداه بثمانين عليها فافسدها بثمانين
من الثمن والدرهم عشر وان كان في هذه الدرهم فافسدها بثمانين
اشترى مع بثمانين وان اقام السنة فافسدها بثمانين اشترى بثمانين
لو وجد المحترى مع المحضر بثمانين فافسدها بثمانين
فالفول بثمانين اشترى بثمانين فافسدها بثمانين
بثمانين فافسدها بثمانين بثمانين واداه بثمانين فافسدها بثمانين
وفي الكافي ولو اذعن المحترى صنفين وادعه البائع بثمانين
فالفول بثمانين لانه سكر رمان الصنفين والسنة للمحترى لانه يملك
رمان الصنفين ووجه العباوي واداه اشترى بثمانين فافسدها بثمانين
ثم علم او رضي به فله ان يسعه مراكبه وكذا لو اشترى مراكبه في
بثمانين ان يسعه مراكبه على ما اذعه من الثمن ولو ولاه رجلا
ثم علم الثاني ان البائع الاول خط من المحترى بعض الثمن
فان كخط ذلك الدرهم من الثاني وكذا لو اذعه مراكبه ثم علم المحترى الثاني
لاني ان البائع الاول خط من المحترى الاول بعض الثمن يرجع
الثاني على ما اذعه ذلك الدرهم من الثمن ووجه من الدرهم
للمحترى الثاني ان كلف المحترى الاول على العلم على حيا
به البائع الاول **وفي الحداك** رجل اشترى عبدا بثمانين ورجل
اشترى حارسه بثمانين فافسدها بثمانين فافسدها بثمانين
لغضبه مراكبه على اني حال راسي جميعها فافسدها بثمانين
ما لم يملكه فافسدها بثمانين ورجل اشترى بثمانين فافسدها
بثمانين فافسدها بثمانين واداه بثمانين فافسدها بثمانين
وكذا المحترى وطلعت على علمه ما علم قام فافسدها بثمانين
فافسدها بثمانين فافسدها بثمانين فافسدها بثمانين فافسدها بثمانين

اقل من امانة فقال المشرى ان البايع قد اقرتك بعض الامور
فقد روي عنه وجز وان ثبت فاسركه وان كان نصب الكثر
من نصف الثمن ربه البايع عليه فليدفع البايع عزم لم ينفذ ولا يبر
جمع به على صاحب الكاربه قال في الجامع ونوكا في المشرى بموالدي
ادعى ان شرا الثوبين كان نصفين كل واحد منهما عشرة
وقال البايع بل كانت الصدقة واحدة فالقول قول البايع فان
وجو المشرى الغيب بالنزيب المأمور به ليعثرون وان وجد
الغيب بنزيب الامور به خمسة عشر وان اقاما البيعة فالبيعة سنة
المشرى قال في كتابنا هذا اذا كان البايع مضرا على اعدائه فاما
اذا كان لم يكن مضرا على اعدائه لانا قد سلكنا في **جامع الكوامع**
اسرى نصف عداوته والنصف بما يتبين له ان سبع اسيه الضميين
شامرا اليه وكله على يده ووجه اسرى ثوبا بقرب فام بعث
لا سبع على عشرة وقدم اسرى رجل له باعته واخر بخمس و
دفع الى رجل لسيدها ما كان يبيع عشرة وقال راس المال
البايع ومخون ونصف الثمن فوجد ما قد باعها وفيها سوا فل
ان يرد عاشرين و ربه البايع على صاحبها ثلثه وخمسين وثلث
مسائل التولية كثر عن ابي يوسف في رجل اسرى حارب مالت
درهم فولدت عند المشرى ولد اثم ولي البيع رجلا لم يندفعها الولد
قال الحكم ابو الفضل قد اختلف جواب الاصل واد اولي رجلا
شاعا نام عليه ولم يعلم المشرى بكم قام عليه فالبيع فاسد فان اعلم البايع
المشرى في المجلس بكم قام عليه فالمشرى ما كسار ان شرا احد وان
شاكرك فان اعلمه بعد ذلك صح برونه اذا اعلمه في المجلس و
في جامع الكوامع اسرى جنظ مكابيل فولا يفر رجلا يدعي ان يملكه
فان وجد طاردا ان كان محازبا من الكسب قال المشرى الاول
ل والارد على البايع و في الدروري لوبايع شرا برونه مازد ولم يعلم
فالمشرى به فالبيع فاسد حتى يعلم المشرى بمكابيل او يدعي با وولد ان
موقوف في حوزة نصف الكواك كالمالك اذا زالت الجهالة بدلالة ما
اخره لو طهر ذلك الشيء فالبيع فاسد ويلزمه فقه وروى الحسن
بن زياد عن ابي حنيفة عن اسرى ثوبين عامه درهم فقبضها
بهم ولي رجلا احدهما بعينه لم يزد وكذا لو اشركه في احداهما بعينه
لم يزد ولو كان المشرى قد مضى احد الثوبين من البايع ثم اشركه
رجلا فيها حازت الشركة في نصف المقتبوض ولو اشركه جاز من
مالت درهم ومضاهما و باع احدهما برونه ولا يفر رجلا فالحولى ما كسار ان
شرا احد الثوبين لم يزد في حصتها وان شاكرك اذ لم يعلم سبع احدهما
وكذا لو اشركه فيها حازت الشركة في النصف الى لم يزد وان

لم يزد احدتهما ولكن اعنى احدهما وكذا لو اشركه فيها حازت الشركة
في النصف التي اشركه او كانت بم ولا يفر رجلا او اشركه فيها حازت
الامة احدهما وروى الحسن بن مالك عن ابي يوسف في اداكا
ان احد الشيبين طعما غير مقتبوض فولا يفر رجلا لم يزد في التولية
في الاحر وروى عن ابي يوسف عن طه قال هذا اذا كان لا يملك
في ابطاله و في الظاهر ان اسرى ثوبين ممن موقبل ثم ولاه عنده
لاست الاجل الا بالذكور بل الوصية الاصل فانه ان يضمن
قد الوصية الى راس المال ثم يسقطها من الجمل ويكون الثمن
ما بقي ومثاله اذا اسرى ثوبا بعشرة وباعه بوضعة مازد فاما
كك جعل كل درهم من راس المال احد عشر رجلا ويكون الجمل ما
في عشرة فليسقط منها حوزة واحد من احد عشر و ذلك عشر يفي
مفناك مائة وهي تسعة دراهم وجزو من احد عشر جزوا من درهم
واثنا عشر كل درهم على احد عشر جزوا لانه ما باعه بوضعة مائة
قد جعل الوضعة حوزة من عشرة اجزوا وكجعل كل درهم
احد عشر جزوا فوضعة مائة وعشر اجزوا يسقط من كل احد عشر
واحد اعني مائة وهي تسعة دراهم وجزو من احد عشر جزوا من
درهم وعلى هذا القياس بحري الناب حتى لو باعه بوضعة مائة
وازد كجعل كل درهم اثني عشر فيكون مائة وعشرين من تسعة
منها عشرون يفي مفناك مائة وهي عاشر درهم وثلث درهم
الفصل الثاني في البايع عشرة في الاستحقاق
وسان حكم اسحق في المبيع على المشرى بوجوب توقف العقد السا
بق على امان المسحق ولا يوجب بوضعة وحسنه وظاهر الرواية و
عن ابي حنيفة ان الكسوة من المسحق يطلب الحكم من القاضي
دليل بعض العقد فبعض من العقد كما ينص في صريح بعض
حتى لا يعمل احده المسحق بعد ذلك وعن ابي يوسف ان اخذ
المسحق العين حكم القاضي دليل المدعى فبعض من العقد و
عن ابي يوسف رواية اخرى ان المسحق اذا اقال عند الكسوة
اثنا عشر السنة لاجر العقد حكمه لا ينقص العقد ويجعل اجارة
وان لم يعمل ذلك لا يعمل احده في ظاهر الرواية ليس بشي من ذلك
دليل بعض العقد واذا حاز المسحق البيع وعلا حازته فان العين
لمسحق ولكن البايع ينفذ وينفذ الى المسحق واذا كان
المشرى سوا واحدا للثوب الواحد والعقد الواحد فاسحق
بعضه قبل العقد او بعد فله المشرى اكثار في الباقي ان شرا احد
ما كسبه وان شاكرك فادكا ان المشرى شيبين كالنوسين
والعبد من لم يندفعها حق اسحق احدهما او نقص احدهما ثم

اسحق اقدمها بشرى الحمار في الاخر وان اسحق اقدمها بعد القبض
ملا حماره في الاخر وان تدفقت الصدقة عليه وفي الظاهر به رجل اسرى
عدين من رجل بالذريه ومعهما اسحق نصف احد ما كان
العبد الثاني يكون لار بالشرى كصفه من الممن وله الحمار في العبد
الذي اسحق نصفه في قول ابي حنيفة وان كان المشرى ملكا
او يوروثا واسحق نصفه قبل التدفين فله المشرى الحمار وما بقي
للعبد الصدقة عليه قبل التمام وان اسحق نصفه قبل التدفين
فله المشرى الحمار بعد التدفين وعن ابي حنيفة رواه اسان وفي الظاهر
رجل له بنتان احداهما حبيبة باع منها فخر من باع منها فخر
من ثالث ثم لم يملك الا فخر البنت ثم حار رجل واسحق من الكل
فخر اما ان اسحق ما فخر العبد الثالث وعلل اسحق من يد
شئ لشئان شافعين وقد عدلها المثلود عليه مال ابو يوسف
اسأل عن الشافعين فان عدل لا رجع احد حتى عليه بالممن على
بائع وان لم يعد لا مانه بعضه على المثلود عليه لم يعد له اما هو ولا
يرجع هو بالممن على بائعه وموعد له الاقرار رجل اشترى من
رجل عدا ثالث ذريه ووهب البايع الممن ولو احرار مملوك
العبد العبد قبل ان تدفن له بالعبد فان البيع حايه والهيبة
جائزه في قول ابي حنيفة وان كانت الهيبة قبل قبض الممن
ونصفين البايع مثله لرب العبد ولا يجوز الهيبة بعد التدفين و
يؤديه المشرى ويكون لرب العبد ما باع قول ابي يوسف ملا
يحوز الهيبة في الذميين جميعا قال محمد في كتاب الدعوى رجل
اسرى من اخراجه شرا حايضا او فاسدا او ملكها لهيبة او حذقه
واسول له تمام اسحقها رجل سبه امانها وصي العاضى بالحارة و
ما ولد بها للمسحق وفي الحامع المصعد العمانى ولو اسحق لها
ما قدر المشرى ما قدرها ولا ما قدره تمام لما اسحق الولد بالبينة
علل به قول الولد في الغضا بالام ام شرط له فضا على جوع قال
بعضهم لا بشرط انه يدخل طمعا ومال بعضهم بشرط ما اذا اقام المثلود
عليه على ذلك بنت عزوه وولد المخرور بالقيمة بعضه العاضى
حنيفة للمسحق بالحارة وقيمة الولد وبعضه يعقر الحارة وفي
السعمانى وان اقر عتال رجل لم يدعها ولدها ولا اهلها ولا يرضى
من المثلود على مملكتها بالعبد ما كان او اقاما ويدفع القيمة
الاولاد عليه ان كان بالغا ولا يدفع ان كان واعيا فان كان المشرى
بائع الامه من رجل اخر واستولدها المشرى الثاني ثم اسحقها رجل
واحد الحارة وقيمة الاولاد من المشرى الثاني ورجع المشرى
الثاني على المشرى الاول بغير الاولاد فامسرى الاول على رجوع

على بائعه فله الاولاد على قول ابي حنيفة لا يدفع وعلى قولهما يدفع
الحامع رجل ورث حارة من ابيه واسول له تمام حامس حتى
واسحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يدفع المثلود بيمين الحارة وقيمة
الولد على من باع من مورثة وكلفت الوارث من ضمان العزور
كالحلو وحدها عسا كان له ان يدفع على بائع المخرور والموصى له
بالحارة اذ اسحق الحارة ثم اسحقته فانه لا يدفع على بائع الموصى
لا بالممن ولا بقيمة الولد وفيه رجل اسول له حارة كانت له ثم اسحق
فقال المثلود اشترى بها من فلان بكذا وصدقه فلان وكذا المثلود
كان القول قول المسحق ويؤا كبر البايع ذلك وصدقه المسحق كان
الولد حرا بالقيمة ولا يدفع احد ما على البايع بشئ م اشترى دارا وبني
فيها باع اسحق رجل الدار بالبينة وبعضه المشرى ما لم يرد
في عامه الكتاب ان المشرى يدفع قيمة البايع على البايع **وفي الحارة**
بالدفين بغير الدار مدينه وغير مدينه ويدفع بالدفين وكذلك
الارض اذا عدها المشرى ثم اسحقه فبلغ المشرى المشرى كان
له ان يدفع على البايع بالدفين وفي البينة في كذا السرحسى في
كتاب الشروط انما يدفع بغير البينة بشرط ان يكون فاما لو لم
الاسحقاق فبغيره المسحق ثم يدفع المشرى الى البايع وما حذقه
ففيه ميسا يوم اسحق الدار ولا يدفع بغيره ما سبق وذكره في شركة
الحامع ان المشرى الحمار في البينة الموصى ان شأنا مسكه ولا يدفع
على البايع عما حذقه من ربا عدم وان شأنا مسكه الموصى على البايع
ورفع عليه بغير البينة ميسا وبعضه ميسا قالوا اذا احراز المشرى
امساك الموصى فله ان يدفع على البايع عما حذقه من ربا عدم و
قاسه على ما اذا حذق ثوب الشان حرقا فاحسنا كان لصاحب
الثوب ان يمسك الثوب ويضمن الموصى كذا قلنا الذي وس
العامة اشترى دارا وحذق فيها بئرا وطواها بالاحرام اسحق
لدار رجعت على البايع بغيره لا بعد ويضمن للمسحق بغيره
المحذوق كان **م** ولو كان المشرى يبيع الدار من رجل اخر وبني فيها
المشرى الثاني بتمام اسحقها رجل من المشرى الثاني رجع المشرى
البايع على المشرى الاول بالممن ويضمن البايع اى حنيفة
وعندهما يدفع عليه بغير البينة **وفي الممن** عن ابي يوسف
رواه اخرى انه كان قال في رجوع المشرى الاول على البايع بغيره
البينة احق رجوعا حتى ارطه قال الحامع انما يوصل ذكر المسحق عن
ابي يوسف ان انا حنيفة قال لا يدفع المشرى الاول على البايع
بالممن حتى يودي ومال ابو يوسف حتى يدفع عليه **وفي المسحوق**
رجل اسرى دارا وبني فيها بتمام اسحق رجعت الدار شافعا

ما بقي من الدار ويرجع نصف منه البنا ولو كان اسحق نصف الدار
 لعينه فان كان البنا قد خاضع رفع المشرى عنه البنا وان كان
 البنا في النصف الذي لم يسحق منه ان يرد ذلك النصف ولا يرجع
 بشئ من منه البنا **وفي العاشر العباسية** ولو باع نصف ا
 الدار ثم اسحق نصفها ما لم يرد النصف الى نصف الباقي وكذا اذا با
 ع نصفها صحيا او فاسدا ثم باع النصف وبعده وسلم الى المشرى
 ثم اسحق هذا النصف فله المشرى بنصف الباقي ولو اشترى حيا
 رطا مبيى عليه ثم اسحق منه ان يرد النصف ويرجع بالنصف وثلاث
 منه البنا وان لم يرد النصف ولكن استهلك البنا فلا يرد **وفي العاشر**
نحوه واذا اختلف البائع والمشتري في الدار بعد اسحقها
 النصف دون البنا فدار المشرى اشترى النصف العدمه ثم يرد البنا
 فانما يعود واما البائع بعينه النصفه وابنا ما يقول قول البائع
م وعن محمد بن اسحق دارا على ان البائع قد باع داره فله المشرى
 فيها تمام فان البائع السبع ثم اسحق الدار قال لا يرجع المشرى
 على البائع بشئ من منه البنا وفي شركة الكامع اشترى الدار من
 رجلين وبني فيها بناء ثم اسحق رجل الدار ونصف الباقي ثم
 اقرض احد النصفين كان للمشرى اكمارا ان شاء امسك الموقوف
 وان شاء سلم نصف الموقوف الله ويرجع عليه نصف منه البنا
 فان حضر البائع الاخر بعد ذلك للمشرى اكمارا في نصف الاخر واخيرا
 احد الشبيين مع الاول في احد النصفين لا يكون احسارا لذلك
 مع الثاني فله ان يكماله مرة اخرى **وفي الحاشية** رجل اشترى دارا و
 مدها ثم بنى ما يخصه والاخرى بالساح والدقيق فانه يرجع عنه البنا
 على البائع يوم تسليمه الى البائع فان كان المشرى النصف في البنا عشر
 الاث درهم وسكن فيها ما حصى حلق البنا وبعده وانهدم بعضه
 ثم اسحق الدار لم يكن للمشرى ان يرجع على البائع الا بدم يوم تسليم
 البنا الى البائع فان كان المشرى النصف على البنا عشر الاث درهم
 ثم غلا الكفص والاخر الشاح ثم اسحق الدار ومثل ذلك يوم الاسف
 فالا يوجد الا لعشر البنا او كثيرا فانه يرجع على البائع عنه البنا
 يوم تسليمه ولا يرجع بغيره الى مكان البنا فانه وان اسحق الدار بعد
 البنا والبائع غائب وامسحق احد المشرى لهدم البنا فدار المشرى
 ان البائع قد عدى ومو غائب قال ابو حنيفة لا يرد البنا الى قول
 المشرى بل يوم يهدم ويدفع الدار الى المشرى فان حضر البائع بعد
 الهدم لا يرجع المشرى على البائع عنه البنا واما يرجع البنا اذا كان
 البنا ما عدا تسليم المشرى البنا الى البائع فهدم البائع وما عدا
 الموقوف واما اذا قدم ملاشئ له على البائع فان حضر البائع وقد

مقدم المشرى بعض البنا وبقي البعض كان للمشرى ان ما عدا البائع
 عنه ما بقي من البنا ما عدا وسلم الله مدم البائع ما بقي ويكون البعض
 ولا تسليم البنا وقد اكله قول ابو حنيفة وابو يوسف في طاهر الدوا
 وروى محمد بن عيسى عن ابي حنيفة وهو قول الحسن ان العاصي بعث
 من يوم البنا يقول للمشرى البعوضه واحفظ البعض فاد اقرضت با
 البائع فسلم البعض الله ويضمن لك عليه نعمه البنا وذكر الطحاوي
 ان المشرى اذا دفع عليه البنا فسلم البعض للبائع فانه يرجع على
 البائع ما يضمن ويقيم البنا فمينا وان لم تسليم النصف الى البائع لا يرد
 حج الا باليمن الاول ونقد اقرض الى النظر ولو شرط البائع في
 النصف ضمان ما اقرض المشرى هذا البيع وان قبل الضمان فيقال
 انما ضمان ما اقرض المشرى من بنا او عرس او رجع او نحو ذلك
 فان يكون ضمانا **م** وروى ابن ابي عمير عن محمد بن اسحق وروى
 فيها من رجل وسلمها الله ثم ان الواجب اشترىها من المشرى
 له واستولى لها واستحقها مسحق رجوع على البائع وهو الموقوف
 له باليمن ونعمه الولد وروى ابو سليمان عن ابي يوسف في
 الاملى قال ابو حنيفة رجل اشترى من امرأته ومدها وبعد
 الثمن فاسحقها رجل باليمن ويقضي العاصي بها للمشرى واد
 المشرى ان يرجع على البائع باليمن فقال له البائع قد علمت انهم
 شهدوا بالزور وان الامه لي وقال المشرى انا شهد بذلك ان
 الامه لك والامه لشهدوا بالزور فله المشرى ان يرجع على البائع باليمن
 بعد هذا الاقرار رجل اشترى امه من رجل ومدها ثم اشترىها
 منه اقل اكرض ثم اشترىها بعد ذلك فله المشرى ان يرجع على البائع مسحق
 باليمن وقضى العاصي له ان ما عدا باليمن فله ان يرجع باليمن
 على الباقي الاول الكاوي رجلان اشترى باعدها باليمن فله
 فاسحقها نصف العدة لهما اكمارا في النصف الاخر فان رضى
 اقدمهما سلم له الربع بربع الثمن ويرد الاخر الربع بربع الثمن
 في قناس قولها ورجع قناس قوله ليس للاخر ان يرد وفي
 الظاهر واد اسحق امه من الشبان فاسحق من يرد بالملك
 المطلق وقضى العاصي بالامه للمسحق وله المشرى عن
 الامه ويرجع المشرى على البائع باليمن ما قام البائع بمدة ان يرضى
 الامه ولدت في ملك من امته وان العدة للمسحق وقضى بالطلاق
 ليس بك حق الرجوع على اليمن فله ان يرضى ادا اقامها
 كحضرتها المسحق ثم ان يحد شرط فله المشرى وقضى على قنا
 س قول محمد وابي يوسف شرط فله المشرى على قنا
 س قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولا لشرط وهذا

ما سبق

البعول اظهر وع كالمع الصغير العمان رجل اشترى دارا فاشترى
 بذلك رجل على الصلح اقرارا منه بانها ملك البائع لان الانسان
 قد يبيع مال غيره فان كنت في الصلح بآية وهو على يومئذ يملك
 محض البيع دعواه الدخول فادعى المشتري اسعيا في العبد
 المشتري وارا ان يرجع على بآية باليمن وانكر البائع البيع
 فقام المشتري بالسنة على البيع فبليت سنة منه وكان له في
 الدخول باليمن على البائع ولا شرط حصص العبد لستماع قوله
 لسنة وكان للبائع ان يرجع على بآية باليمن وان انكره البيع
 لان القاضي لما قضى عليه صار كذا ما في النكاح فاسوقا اليك بالعدا
 وكذلك اذا قام البائع بالسنة على ان يقد العبد ببيع في ملكه من
 امته فبليت سنة اذا قاما بحضرة المحقق ثم ان يجد شرط حصص
 في حصة المحقق للبعول فبليت السنة من البائع وبعضه
 كذا ان يبيع ذلك ومالوا ليعني ان لا شرط حصص المحقق و
 على بقا مسمى من الامة السرجني بغير عانة وبعضه مسبا
 كذا مالوا لابل حصص المحقق شرط لحي الشار الله محمد وعلى
 قياس قول محمد وابي يوسف الا شرط حصص المحقق و
 على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول شرط حصص
 وبعد العول اشبه واظهر وفيه اسحق المبيع من يد المشتري الا
 جز فصار كذا بآية على مال فليلد فلبا بآية ان يرجع على البائع ببيع
 الثمن وفيه اسحق دابة من يد رجل وقال المحقق عبد الله
 جوع غابت الدابة من يده فليلد فليلد ان يضمن بالذات للمشتري
 آخر المحقق عليه البائع عن العبد فقام البائع بسنة ان الدابة
 ملكه منذ عشرة سنين وقضى القاضي بالعبد للمشتري وارا والمشتري
 ان يرجع على بآية ما دعى البائع ان يبيع غنم فليكون دعوى
 ولم يملكه انما يرجع المشتري عليه بالثمن بوضعي القاضي فارد
 البائع ان يرجع على بآية باليمن وصدقه بآية في الشرا منه
 ان يرجع على بآية وان رجم ان العبد يبيع غنم فليكون دعوى
 في الشرا من غيره بآية من الا ان الشاخص منه يرجع
 بصدقه بآية وكذا لو انكر بآية الشرا منه فقام موهبة
 على الشرا منه رجوع عليه باليمن وان صار مضافا لرجوع ان
 العبد يبيع غنم اشترى من رجل دارا وفيه بآية ما دعى من غيره
 ثم اشترى بآية ما دعى الشرا من الدار من يد المشتري على عن
 سمس الامة الا ورجع من ان له ان يرجع على البائع الاول و
 قد ذكرنا في اول الفصل ان الدواني است اختلف مما اذا
 سخط المبيع من يد المشتري وعن ابي حنيفة ان المحصور من

وفيه عام في الدار بآية وعاد
 ولا يكون الشرا على الصلح

المحقق الاخر وطلب الحكم من القاضي دليل بعض البيع فبليت سنة
 الباعثات وع طاهر الرواية ليس بشي من ذلك بعض للبعول واما
 بعض البيع بغير بعض من المحقق فادعى البائع البيع الذي
 كان بغير الاخر وبآية ويرجع المشتري الاخر على بآية وبعد ذلك
 يرجع احد من البائع على بآية فادعى ان يرجع عليه ولا يظهر اثر البيع
 بما سمس الا بالرجوع واذا ثبت فقد اقبل السمس المشتري الاول
 زيد اول المشتري الثاني فبليت سنة من المشتري الاول وهو زيد
 او لا على فليلد لان فليلد بآية اخر ان يرجع فليلد على المشتري
 الاول وهو زيد لان الشرا منه اول ان يرجع زيد على البائع
 الاول اما دون لا يرجع زيد على البائع الاول لان المشتري
 ادلم يرجع على فليلد ويرجع عليه لم يفسد البيع الذي
 جرى من زيد وفليلد ببيع ويرجع وقد سمس المشتري الاول على
 البائع الاول **في البيع والطي** وفي رجل اشترى عدا او بآية من
 غيره ثم اشتراه من ذلك المشتري اطلع على عبد كان عند البائع الا
 ولم يرد على الذي اشتراه منه لا بغير مبيع على فباس فليلد
 مبيع ان يباع في فصل الاستحلاف ان المشتري الاخر لا يرجع على
 بآية على طاهر الرواية كذا ان يكون بين الرد بالعب و
 بين الاستحلاف فقام **في البيع** رجل وطى جارية اسلمه
 لثمة ففهم فمها لا يذم ولدت له احرم اسلمها رجل بغير
 ليلته وبعدها ويرجع على الابن بالثمة التي ضمن له وفيه العبد
 حال الحكم في الفصل فبليت سنة جواب الاصل وذكر بعد
 فليلد بآية وطى جارية اسلمه وعلق منه فادعى الولد
 من ثمة لسنة وعدم مفعها كذا ان يذم ولدت بعد ذلك
 اولادهم اسلمها رجل واحد غيرها ومعه الولد فعلى قول
 محمد لا يرجع الاب على امته بشي من ممة الاولاد وماك ابو
 سبب يرجع عليه بغير طر ولد ولد بغير الولد الاول وفيه ايضا
 فارد بين رجلين اشترى من رجل ما سولها احد ما ومن
 مشترك بصف فمها وبيعت عدا فاسولها ما سمس اسلمها
 مسحق وقضى القاضي له ما كارهه وبيعت الولد وبالفعل على
 المحلول فان المحلول يرجع على الشريك بما ضمن له ثم يرجع ان
 يرجع بالثمن على البائع ويرجع المحلول على البائع بصف
 ممة الولد من حصص من الشرا ولا يرجع عليه بصف القاضي
 مال ولو ان رجلا عصب امه فبليت سنة ومن ممة ما ومن
 جديها واسولها ما سمس اسلمها من واحدتها وعدها وممة
 ولدها بوضعي القاضي فبليت سنة ويرجع على المحصور منه

بالعلم التي دفعها اليه وبيده الولد روى المجلد عن ابي يوسف
ع رجل اسير امه واعقبها بمزدحمات فولد له اسيرها رجل
مال يومه معدور وودع بيده الولد مال محمد بن الحسن معدور
فلما ودع بيده الولد **الشيخ** اسير من احره ما ابي اسير
الارض والكيل جمعها ومضنها بم اسير العدره وحدثها
من المشرى ان نرد الاشياء على النافع وودع عليه جميع الثمن
وعمله لو اسير جارا مع البردع اسير الجار والبردع جمعها
ومضنها بم اسير الجار دون البردع ليس للمشرى ان يرد البردع
ويودع على النافع جميع الثمن بل عسك البردع حصته من
الثمن ولو حال النافع رطلا على المشرى بالثمن وادى المشرى
الثمن الى المجلد لم يمسحوا الدار من يد المشرى ما عسر
على من يودع بالثمن وكره في مجموع النوازل عن شيخ الاسلام
السدي ان المشرى يودع على النافع قبل له فان لم يقطع المشرى
بالنافع قبل يودع على المجلد له مال لا ورجع النافع ان المشرى
ما جارا ان رجع على النافع وان يشار رجع على الامر وادى المشرى
من الوكيل ما سقى المشرى من يد المشرى فعند الاسحق يودع
المشرى بالثمن على الوكيل ان كان المشرى دفع الثمن الى الو
كيل وان دفع الثمن على الوكيل مال للوكيل طالب الوكيل با
لثمن وحدثه وادفعه الى المشرى اسير شيا ومضنه واسحق
من يودع وحدثه الى المشرى بواحد الرطلين لا يوم بالسلام الى البا
يع ولو اسير عدا اعدا فله ان يملك النافع ومضنه اليه يوما
يوم بالسلام الى نالعه ورجع النافع شيخ الاسلام اسير عدا اعد
ان يملك النافع بم اسحق من يودع بالثمن يودع على النافع بالثمن و
ليس للنافع ان يقول للمشرى انك اعدت ان يملك وان الثمن
صار ملكا لي ومجار عكر ان اسحق عاصب ملا يودع على كاصب
ملكه **وفي المسعى** عن ابي يوسف عن ابي حبيب اذا
اسحق المشرى من المشرى وادى المشرى ان يودع بالثمن و
مال النافع للمشرى فله عكر ان الشهود شهدوا بانه وادى
السبع لي فقال المشرى انا اسهدك انك اسحق وكذا ان الشهود
شهدوا بانه وادى المشرى ان يودع على النافع بالثمن مع هذا الا
قرار **وفي نوارس** عن محمد بن اسير من رجل جارية
ومضنها بم جارها وادعاها وادى المشرى ان يملكها المذمعي و
صدى النافع المشرى ع انما للمذمعي وادى المشرى ان يودع
على النافع بالثمن فقال النافع للمشرى ان كان ثمن على المذمعي
عليه لانك وعينها بالثمن له ولا يودع المشرى بالثمن اسحق جارا

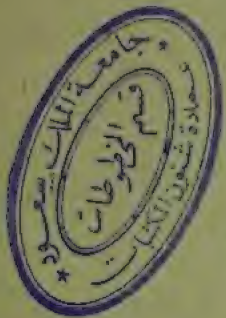
من يدرجل جارا ويقتض عليه اسحق السجل ووقدما لو ستر فند
فقدما الى ماضي حضا ستر فند وارا والرفوع عليه بالثمن وظهر
سجل ماضي جارا ما قدر النافع بالسبع ولكن انك الاسحق وكون
السجل سحر ماضي جارا ما قام اسحق عليه الميزان فقد اسجد
ماضي جارا لا يكون ماضي سحر فندان يعمل به ويعنى للمسحق عليه بال
فوق بالثمن ثم شهد السجدان ماضي جارا فضى على اسحق عليه با
جار الذي اسجداه من هذا النافع وله قدر من يد اسحق عليه **وفي**
النسابة **الملاح** ولو قال النافع ع الدفع ان الجار يبيع ملكه ما يبيع
وليس بك الدفع على واما الميزان فندان كان كصحة الماشي و
شرط حصة الجار والشيخ الامام الاجل طهر الدين لا شرط ان يكون
الجار محض او كذا دعوى العبد الحرة اذا رجع المشرى على النافع بما
لن لا شرط حصة العبد ولا لشرط حصة الماشي عليه في مسألة الجار
اذا اسحق المبيع ويركض يعني بالدرك لا يودع على الكفيل او لم يجد
على النافع ووثيق بالثمن على النافع بعد ذلك يجرى الرجوع ان يشار
جع على النافع وان يشار رجع على الكفيل ولا يودع ما ذن النافع على
الكفيل بغير الولد والبن فلان المشرى ادى الثمن الى الكفيل الى الجار
له فعند الاسحق وان يشار رجع على النافع وان يشار على النافع
ولو كان الشرا من الوكيل فعند الاسحق يودع عليه هذا اذا دى
الثمن الى الوكيل اما اذا دى سلم دفع الثمن الى الوكيل فعند الاسحق
في يودع عليه وحدث الثمن التي من ماله وان دفع الى الوكيل لئلا للوكيل
عند الاسحق في حد الثمن من الوكيل وادى النافع اذا انكر بيع
الجار منه جابه وادعى على انه انك بعثت الجار مني لسبع ولو صدق
المشرى النافع ومال يبيع ما يبيع مني الجار لكن بعثت مني المشرى
لكن عدا طت رطل الرجوع اصله ع الجار ان اسحق مع البردع
يودع جميع الثمن وان اسحق بدون البردع عسك النافع من
الثمن بقدر البردع وكذا الوضاعة البردع ولو كانت عامه
اراد ان يرد بها على النافع ويودع جميع الثمن ولم يبق النافع البر
دع وحدثه ذلك ع الكرم لو اسحق الكرم دون الاشياء يرد الا
شياء على نالعه ويودع جميع الثمن بخلاف البردع اسحق جارا
بشهادة ساهدين عدلين عداها اعشود عليه مال اسأل عن
شها يدين ان ركبها اعشود عليه على النافع بالثمن وان لم يركبها
وضى على اعشود عليه ولا يودع موع على النافع بالثمن غنى ع
يدرجل جارا و اسحق هذا العبد من يد صاحب اليد مارا
صاحب النذران يودع على النافع بالثمن ورجع ثم قال لاي
النافع قد كنت اسير بم ملك هذا العن بكذا فودع عليه بذلك

امته في بيت محاضر فدفنها ولم يقر بالرق وباعها من رجل اخر
 ولم يقر بالرق ارضا ودفنها المشتري الاخر ثم ادعت ابنا اخر قال
 بعتني العاصي **وفي الحاشية** ان العاصي بعت مولها ثم وبت بعض
 الثمن على النقص **ثم** قال المشتري الاول قد كانت اقد
 بالرق وليس له على ذلك ثمن ولم يقر المشتري الثاني بذلك قال
 قال بروت المشتري الثاني الثمن على المشتري الاول ولا بد والمشتري
 الاول على بالبيع وبع الثمن من رجل اشترى حاربه وباعها حتى يداها
 الا بدي ثم ادعت الحاربه في يد المشتري الاخر انها حرة الاصل ورد
 صاحبها على بائعها بغير ثمن وقيل بائعها منه ورد بها على بائع
 وقيل منه واراد ان يرد بها على بائعها فليس له ان لا يملكها منه
 ان لم يكن العادى للبيع مثبت الحاربه بغير ثمن حتى الكل وان
 كانت العادى للبيع بان يثبت وسلبت الى المشتري وهي
 شاكته فليس له الاول ان لا يملكها **وفي الحاشية** والاصل اذ لم
 يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحاربه
 والمشتري ان يرد على البايع بالثمن فقولها وقال بعض المشتري
 اذا ادعت الحاربه لم يكن له ان يرد بها على البايع بغير ثمن
 ان سب وجهها احتياط حتى يخلص له وطاها تلك العمن ان كانت
 او ملك الشفاح ان كانت حرة وكذا كل من اشترى حاربه بغير ثمن
 وجهها احتياط قال فقامت سالت محمد عن علام لم يسلح الحاربه
 ان عاتق ماله مملوك له ومويعر عن نفسه ثم استحق الحاربه وغاب
 البايع ولا بد من ان مويعر بوضع المشتري على العلامة بالحرور في
 لا اعلمت فالرجل الذي اشترى عبدا على نفسه بالرق وغاب
 البايع ودفن المشتري العبد ولم ينفذ الثمن فاعنى العاصي العبد
 لانه كان حرا الاصل بل ليس له العاصي براه المشتري عن العمن و
 البايع غائب قال نعم قال وسمعت في القول رجل اشترى من
 صبي لم ياذن ابي او وصيه التي ربه ثمنها ولدها ثم استحقها النسا
 ان ماله ما حدتها وولدها رقتا والشك ثابت وكذا اذا اشترى
 بها من عبد محجور عليه ولو اشترى رجل حاربه بعد ويداها
 لدرت الامه من المشتري فاذا العبد حر الاصل بان البايع ان يا
 حذ الحاربه وعقد بها وولدها رقتا وللولد ثلث الشرب قال
 فقامت قلت لحيه ان كان الذي باع العبد كان اشتراه من غيره
 قال الولد له بالثمن رجل اشترى امه ودفنها فادعاهما اخر فاستأثر
 بها منه ابنا ثم استحق الامه وقد ولدت للمشتري قال محمد رجع
 بالثمن على البايع فان كانت الامه حرة بالولد لاكثر من ستة
 اشهر من وقت اشتراكها من المشتري الاخر رجع بغير الولد على

على المشتري الاخر فان جات به لا قبل من ستة اشهر من وقت
 اشتراكها من المشتري الاخر لا يرجع بغير الولد على واحد منها فا
 ان محمد ودفن البايع في الارض المشتري اذ اذ استحق الثمن
 والعمرس والورع وصان الورع ان يضمن ما قيمه الورع فيقفه
 البايع قال فقامت وذلك اذ لم يملكه **الحاشية** اشترى امه
 ودفنها وباعها من اخر ودفنها المشتري الثاني ثم باعها من اخر و
 سلمه فاستحقف بعضا فهو ودفنها على الكل ويرجع كل لورجع
 عليه بالثمن لا قبل الرجوع عليه كذا الجمع فان ملك واحد ولا يولد
 البنت فلو ادعى احد من ابنتها ملكه لا يسمع ولو ادعت ابنتها حرة
 الاصل او معقود فلان او مدبره او ام ولد ويرجع بغير ثمن
 ويرجع كل قبل الرجوع عليه ولو يرد من رجل ابنتها امته اعقبت
 له رسر المشتري الاخر لا يرجع ببعضهم على بعض وكذا اذا ادعى
 الاعاق مطلقا امته في ندره فقال كبر بغيره وكانت الامه التي في
 درلي بغيرها ملك وسلمتها اليك ولم يولد الثمن ولكن عصبها مسكر
 فسلم الثمن الي وصدقه عمر وامر بدين الثمن ليعاد عنها على البيع
 والاسلام ولو استحققت من ذريته الملك المطلق او النكاح
 ووضع له بها لا يرجع عمر وعلى كبر الثمن ولو يرد عن علي المشتري
 بانها امته بغير ثمن ولو يرد من امته في ابنتها ملك قبل العقد العبره
 الا اذا يرد من المشتري على النكاح او على الملك المطلق وان اقا
 با على النكاح فيبترج منه دي البتد ولو قال در اشترى بها من عمر
 وصدقه عمر وذلك قبل الاستحقاق فاستحققت من يد رصار عمر
 وموضعا عليه بالعقار على در رجع عمر وعمر رجع على بكر ولو
 لصادق على الاستحقاق بغير ثمن فها في حقه رجع عمر على عمر
 وبالثمن ولا يرجع عمر على بكر وكذا لو ادعى در الثمن من عمر وقبل
 الاستحقاق من در رصار عمر ومعصبا عليه بالعقار وعمر رجع و
 على بكر ولو لصادق فابعد الاستحقاق فبغير ثمن فها في حقه رجع وبالثمن
 ولا يرجع على عمر وعلى بكر وكذا لو ادعى در الثمن من عمر وقبل
 وصدقه عمر وبعد الاستحقاق فهو كاللوصاد فابعد الاستحقاق
 فلا يرجع عمر على بكر ولو لصادق فها ان الامه وصلت الي ندر
 من عمر وبالعمر وبالقبة او الصدقه مع العقب ولو يرد من عمر
 وعلى بكر ان عمر باعها او وطعها من در رجع على بكر او يرد من
 عمر وعلى ابنتها لصادق قبل الاستحقاق بغير ثمن ويرجع بالثمن على
 بكر فان لم يسخق الامه احد ولكن يرد بغير ثمن على در بالحره الا
 ضلته او الحرس او الاستيلاء او الكفاية اذ البذل رجع عمر وعلى
 بكر ولو يرد من عمر وعلى ابنتها امته لا قبل ولو يرد من ان در ملكها

وجوها او در بعا او است و له ما من جمل و بارخ شرع و مثله او اقل
 يرجع عمر و على بكر وان كان بارخ شرع اكثر من جمل لا يرجع
 و ع نوادر من سماعة عن ابي يوسف رجل اشترى حماره فولدت
 منه ماسحق رجل يصفها فقص له عليه نصف قيمتها ونصف
 عذرها فان قصي بذلك ثم اسحق رجل اخر نصف الآخر بعد
 ذلك فان قصي له ايضا نصف قيمته الحماره ونصف عذرها و
 بقضي عليه ثلثه الولد سمها نصفين رجل اشترى حماره و عذرها فو
 لدت له ثم اعطها و بر و جها فولدت له ولدا اخر ثم اسحق فليس
 عليه الا عقر واحد وكذلك لو لم يزوجها بعد العقب ولكنه زني
 اسحق بها فولدت بها اولاد ثم استعيت لم يعمر للمسحق الا عقرا واحدا
 صار ذلك العقب ليس لعقبى وكانه وطي على الملك الاول و عنت
 نسب الاولاد و يعمر قيمتهم و يرجع البايع ثلثه الاولاد الذين كا
 لو قبل العقب ولا يرجع ثلثه الاولاد الذين كانوا بعد العقب الكا
 ح باع امة ولم يصفها اشترى حماره و ادعاها لا تسمع دعواه حتى
 يحكم بالخبرى والبايع فان برهن بخبرها وقضي له بها فبرهن
 البايع والخبرى ان المسحق باعها ثم يوجبها من الخبرى قبل و
 لزم البيع فلو لم يبرهن و طلب الخبرى من القاضي فسمع البيع
 لعجز عن التمسك و قسم القاضي ثم يبرهن البايع ان المسحق باعها
 منه واحد فان بقي له وليس له ان يبرهنها على الخبرى ولو كان الخبرى
 قد مضى الا من البايع ثم ادعاها جاز رجل لشرط جعفر الخبرى
 فقط ولو قضى للمسحق فبرهن البايع المدعى منه بعد البيع
 على الامة له عبد ابي حمزة وليس له ان يبرهنها على الخبرى ولو باعها
 بعد التدقيق وسلم فسحق يبرهن الخبرى البايع على البيع
 من بايع ببيعة يبرهن ولو يبرهن البايع الاول ان المسحق ابر
 بيع بغير الامة وملك الخبرى من يبرهن ولو اسبى له او رده لا
 كما في ما يبرهن و قد باع الدارقن الدارقن وسلم الى الخبرى بلا علم
 من الدارقن بعد اقامتها اذ يبرهن عذره و طلب الخبرى من
 القاضي القسم فقص الخبر عن تسليمه ثم قضى الدارقن الدين
 قبل البيع على ابي حمزة ليعود الدارقن بالقسم طاهرا وباطنا
 حلا فاللهما الشرا والاسليم والاسيتيها و هوها من اسباب
 الملك اقرار بعدم ملكه ولا تسمع الدعوى منه لعدم الاسرار
 ما خرا لكونه متناقضا ومنى اتوفي ضمن شي يظلم عطلات
 المضمين و قد اشترى ثوبا او سائمة او استوفيه ثم ادعى
 انه ملكه قبل الشرا وقبل المسامحة وقبل الاستيها ب او ادعى
 انه كان ملكا له عند المسامحة و بركة ميراثا له او و عهده

لا تسمع دعواه للباقض الا اذا صرح بملكه له عند المسامحة و قد فان
 ثبت انه قال عند المسامحة ان هذا الثوب لابي و ذلك تسمع فيه
 منى فلم يسمع منها ثم ادعى الارث منه انه فعل لعدم الثبوت
 و صرح وكذا لو قال عند الدعوى كان لابي وكله يسمع ما سبرته ثم مات
 عنه ميراثا تسمع و يقضي له بالخبر و تسمع دعوى الارث من ا
 و قضى له حصته حتى لو اشترى ثم ادعى مع احد ان كان لاسمها مات
 وبكره ميراثا لهما لا تسمع دعوى المشترك في نصيبه للباقض و تسمع
 دعوى احده في نصيبه لعدم الباقض ولو اشترى امة او سائمة
 ما سجد ابنا و قد عهده او لم يعهده و رجع المشترك بالخبر على البايع
 ثم مات الاب فورثه بعد البيع وسلم له الخبر حكم الارث ولا
 يورثه فقهه الى البايع وان صار يورث الاب او امه على الشرع على انه
 ملك البايع الا اذا اقر صرحا عند الشرا او عند المسامحة انه ملك
 البايع ثم وصل اليه الثوب من امة بالارث فهو لمسلمه الى البايع
 مع و ع نوادر من سماعة عن جدر رجل في بركة كران من حط باع
 كرامتها من رجل يخن مسمى و دفعه اليه ماسحق من بركة قال يا
 هذا خبرى الكرانى ولا تسمع البيع فان لم يمسح الاول حتى
 اسحق الكرانى و دفعه ثم اسحق الاول قال يظلم البيع ولا
 يسلك له على الخبرى الثاني ولو كان في بركة كران صاعا احدى
 ولم يبرهنه حتى باع الاخر و دفعه ثم حضر الخبرى الاول و وجد الخبر
 من جميعا فاعاد عليه الخبر الثالث فان لم يجد الاول والخبر
 الثالث انما وجد الخبر الثاني يقضي له نصف ما عده فاداه
 الثالث احد الاول والثاني جميعا ما عده الثالث فيكون جميعا
 منها نصفين و هي الخامسة ولو ان الخبرى الاول وجد الثالث
 مائة جميع ما عده الثالث وكذا لو كان مكان الكون
 عبد صاع نصيبه من رجل ولم يبرهن اليه ثم باع نصيبه من اخر و دفعه
 اليه ثم باع نصيبه من اخر و دفعه اليه ثم باع نصيبه من ثالث و دفعه
 اليه و روى ابراهيم عن جدر رجل باع قنزا من طعام مود
 ثلثة اققر من رجل ثالث كان لهم الاققر الثلاثة ثم اسحق القدر
 الاول قال يا هذا المسحق القدر الثالث فيكون له رجل
 اشترى من دار نصفها مائة عام اسحق نصفها قبل التسمية فباع
 على النصف الباقي فان كان ثم اشترى و دفع اليه ما اشترى
 ثم اسحق النصف الذي اشترى من دار اشترى ملكا اشترى نصف
 الباقي و يورث جع الدار ولو اشترى من صرنا نصفها و يورث
 ثم اسحق نصفها قبل التسمية او بعد التسمية والنصف فان باع
 جميع النصف الباقي ح الكبر ولو اشترى من عبد نصفه كان



ما سبق من نصيب البائع وسلم للمشترى بقوله **و** الحائز رجل
عنه كرجل يبيع من رجل يبيع به باع البعير الآخر من رجل آخر فلم
يصدق احد ما سبق حتى استحق منه محبوم واحد كان المشي من البيع
الاخر فذلك نصيب ما بقي بعد استحقاق المحبوم يكون الحائز للمشترى
ان ما قد ما بقي على حساب ذلك حتى الاول **ع** نصيب كرجل الباع
لبي **ع** نصيب كرجل **ع** محبوم واحد من رجل واحد ما بقي بحصة
ولم يصدق حتى يصدق المشترى الثاني محبوم استحق محبوم فالمشترى
الاول والثاني بالماز ما بقي فذهب فيه المشترى الثاني نصيب
كرجل المحبومين والاول نصيب كرجل فكلون الباقي بينهما على حساب
ذلك **م** رجل يبيع لرجل عبدا او يهدى له عبدا فاستحق من يده
المحقوق له او من يده المهدى عليه كان للموكل او المهدى
ان يرفع على باعه باليمن رواه ابن سماعه عن ابي يوسف وروي
عن سماعه عنه ايضا رجل اشترى من رجل عبدا او يهدى له
من رجل يبيع ان المحقوق له وفيه من رجل آخر يبيع على با
لعه باليمن **و** **الدخيل** ودخيل موضع اخر للسلم للمشترى
ان يرفع على باعه باليمن **م** ولو كان المشترى للعبدا فاعنه من رجل
ثم ان المشترى الاخر وفيه من رجل واستحق من يده المحقوق
له فالمشترى الاول لا يرفع على باعه حتى يرفع عليه الذي اشتراه
منه وكذلك لو ان المشترى وفيه رجل من الاصل ان المحقوق
له باع من رجل يبيع من يده المشترى الاخر فالمشترى الاول لا
يبيع على باعه فلو ان يرفع المشترى الاول على باعه ورس بشر
عن ابي يوسف **ع** الا ملا رجل اشترى من رجل يبيع او يهدى له
زنت او دقن او سلمه رجلا او اوجوالق من الدقن او غنط
استحق طالعها **و** الحائز قبل الدقن او بعد **م** فلو كان
الحائز ان شاء الله الباقي بحسابه من الثوب وان شاء ترك
لو كان المشترى رعي السمرا او صر في يده او خذلي رعي او جوالق
خذه او فاسي فلا واستحق احداهما ان كان قبل الدقن فله ان
يرد المبيع كله وان كان بعد الدقن فليس له ان يرد الاخرى
ولا يرفع الا بحساب ما سبق وكذلك سائر ما وصفت لك **و**
ع لو ارد من سماعه عن محمد رجل اشترى من رجل دارا وعرضا فاق
رجل يبيعها فاقام المشترى بعهده اشترافا من يده العسحق ولم يصدق
وعنا قال لا يرفع المشترى على الباقي بيمين ذلك البعير انما
يقدر رجل اشترى من رجل دارا فادعاهما اخر فاشترافا فاعنه ايضا
ولو اقام السنة ان اشترافا فاعنه بعد الاستحقاق يرفع على الباقي
الاول بيمينه ان الحائز رجل اشترى من رجل اشترى

ان
ما سبق احد ما سبق قبل الدقن فاشترى ان شاء الله الثاني
بحصة من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد الدقن يرد
عنه العسحق بحصة من الثمن ولا حائل فيه مما جاز جازت باع
كردار جازت **ع** من وسمي الكردار له وفيه من الثمن ثم صاحب
الحائز **و** روي عن الكردان له وحاله من المشترى وسمي العسحق
قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الكردار من الالات التي
يحياح المساجر الهياح فمناعته وحيا ربه كان العول فيه قول البائع
وموا المساجر ولا يرفع المشترى على الباقي لبيمن من الثمن وان
لم يكن الكردار من الالات عول المساجر لبيمنه سي لو اختلف صاحبا
حب الحائز مع المساجر **ع** وذلك بان كان على سائر الحائز
كان العول قول المساجر وان كان الباع المفضل بالحائز
كان العول قول المساجر وان كان سائر المفضل بالحائز لاجل الحائز
نوت كان للمشترى ان يرفع على الباقي باليمن فان كلف له هذا
للمشترى الشان بالذرك ففي كل موضع لا يرفع المشترى على الباقي
مع باليمن لا يرفع على الكفيل بالذرك وفيه رجل اشترى ارضه
فبها شجرة عسقت السحر ثم استحق الارض فقال للمشترى ارفع
السحر فان كان مملو بغير الارض فقال للمشترى ان شئت يرفع
النه فمعه الشجر مملوعا ويكون الشجر لك وان شئت يرفع السحر
وملعه المشترى ثم طهر بالبائع بعد البيع فان المشترى يرفع على
البائع باليمن فلا يرفع بغير الشجر ولا بما جهن من بعض الارض
وان اضرار للمشترى ان يرفع المشترى فمعه الشجر مملوعا وممسك
الشجر واعطاء العسحق ثم طهر المشترى بالبائع فانه يرفع على الباقي
باليمن ولا يرفع بغير الشجر ولا يكون للمشترى ان يرفع على الباقي
ولا على المشترى بعض الارض وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف
سيف وقال الحسن في اللعاق يبعث امين للعوام البائع **ع**
الارض ثم يقول الباع للمشترى ارفع الشجر واخوطني ادا طهر
البائع سلم الله وما قد سلمت فانه وان لم يرفع الارض ثم حين
اشترى السحر وبيع السحر او لم يرفع حتى حاسق الارض
وطالب المشترى ببيع السحر كان له ذلك فان كان باع الارض حاصرا
كان للمشترى ان يرفع على الباقي بيمينه السحر باليمن والارض
سلم الشجر فاعنه الباقي ولا يرفع على الباقي بيمين الثمن وكثير
المشترى على وطيف الثمر ببيع الثمر او لم يرفع وكثير الباقي على
بيع السحر وان كان المشترى يرفع الارض خذله او شانه
اصناف الدواجن والمحسوب والبقول ثم استحق الا
رضن قال ابو يوسف **ع** يوم المشترى حتى يرفع البوع ان

ولذلك لا يستلزم ان اسمها رجل بالبيت اذ نفعها ولد بها ولو اقر المشتري
بالحارة الانسان احد المعد له الحارة ولا ما جرد له طعام وصل السنة
فلما لم يوصا على من بالولد او الوصا بالام كفي واما بعضهم بشرط وصا على من بالولد
فان بعضهم الوصا بالام كفي واما بعضهم بشرط وصا على من بالولد
الذي اشار محمد بن موهب احمد بن مالك اذ اوصى بالاجل كالمشتري
ولم يعلم بالولد ان لم يدر احد من ذلك الوصا وكذا اذا كانت
الولد في يد رجل اخر وذلك الرجل غائب لم يدر الرجل الذي كان
الوصا **الكافي** اسرى امة وعضها فادعى انها من الاصل او
ملك فلان او بعضهما او مدبرتها او ام ولد فصد وطان وحل المشتري
فكل لا يرجع على النافع بالثمن وان يرد المشتري على انه ملك
المشتري ولو يرد المشتري على ان النافع انما ملك المشتري ليعمل ولو
يرد المشتري على ان النافع الاصل وفي يد المشتري او يرد المشتري على انما
ملك فلان ومواضعها او يرد بها او اسلولها على سبيلها ليعمل
ورجع بالثمن على النافع ولو نافع عفا رايه يرد المشتري ان نافع ومو ووقف
لا يقبل **م** قال محمد بن الحارث الكسبي رجل اسرى ثوبا مقطوعا
وخاطه فصد نافع اذ عني رجلان الثوب له وامام السنة وفي
الغاضي له بالثمن فلا يرجع المشتري على النافع كفي وكذا لو
اشترى حذوة وطحنها فجار رجل وامام السنة ان المشتري لم يرد
صني بالثمن للمشتري ولا يرجع المشتري بالثمن على النافع وكذا
ان رجلا عصب من رجل ثوبا مقطوعا وخاطه فصد نافع فجار رجل و
امام السنة ان الثمن يرد له واحد الثمن من النافع لا يرد
الضمان الاول وكذا لو كان الحارث الكسبي رجلان رجل اسرى
ثوبا فصد نافع فجار رجل وامام السنة ان المشتري لم يرد
والناس له واحد كله كان للمشتري ان يرجع على النافع بالثمن
وكذا لو اشترى ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري رجلا الثوب
المقطوع بالثمن فان المشتري يرجع بالثمن على النافع ولو كان
مقدرا العصب بان عصب رجل ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري
رجل بالثمن يرد حق الاول **وعن الضمان** **وعن الكافي** ولو
يرد المشتري رجلا ان الناس له واحد ان الناس له واحد ان الكلد له لم يرد
رجع على النافع بالثمن لان الاسحقى على هذا الطريق لا يكون الا
بعد البيع اذ قبل البيع لا يرد المشتري ان يكون الكلد له رجل واليه لغيره
وكذا لو اشترى ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري رجلا ان الكلد له
اجر الذي يرد له واحد ان الكلد له لا يرجع المشتري على النافع
بالثمن ولو اشترى الثوب بدينارين ومعهن الا يردق وبعد الدار
واقر ما صد السبع في زحمته وللنافع ان يرد الوصف فان غاب

ماع الا يردق واسحقى رجل يصف الا يردق من سابع ومو الخفيف له ولو
ماع يصف عبدا يصفه فاسحقى يصفه فعلى المشتري الثاني ولا يردق
من ان يكون الاول صحيحا والثاني فاسدا ولو كانا صحيحين او فاسدين
من فانه يوصى بالوصف الثاني له ولو نافع يصف واودعه المشتري او
ماع المشتري يصفه عبيدا او دم لم يكن المشتري حقا للمشتري **م**
ولو ان رجلا عصب من رجل ثوبا فصد نافع فجار رجل وامام السنة ان
معهن الكلد المشتري له فقصي له ثم رجع المعصوب منه على النافع
يعمل كفي وهكذا فصد نافع اذ عني رجلان الثوب له وامام السنة وفي
المشتري ولو يرد المشتري على ان النافع الاصل وفي يد المشتري او يرد المشتري على انما
ملك فلان ومواضعها او يرد بها او اسلولها على سبيلها ليعمل
ورجع بالثمن على النافع ولو نافع عفا رايه يرد المشتري ان نافع ومو ووقف
لا يقبل **م** قال محمد بن الحارث الكسبي رجل اسرى ثوبا مقطوعا
وخاطه فصد نافع اذ عني رجلان الثوب له وامام السنة وفي
الغاضي له بالثمن فلا يرجع المشتري على النافع كفي وكذا لو
اشترى حذوة وطحنها فجار رجل وامام السنة ان المشتري لم يرد
صني بالثمن للمشتري ولا يرجع المشتري بالثمن على النافع وكذا
ان رجلا عصب من رجل ثوبا مقطوعا وخاطه فصد نافع فجار رجل و
امام السنة ان الثمن يرد له واحد الثمن من النافع لا يرد
الضمان الاول وكذا لو كان الحارث الكسبي رجلان رجل اسرى
ثوبا فصد نافع فجار رجل وامام السنة ان المشتري لم يرد
والناس له واحد كله كان للمشتري ان يرجع على النافع بالثمن
وكذا لو اشترى ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري رجلا الثوب
المقطوع بالثمن فان المشتري يرجع بالثمن على النافع ولو كان
مقدرا العصب بان عصب رجل ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري
رجل بالثمن يرد حق الاول **وعن الضمان** **وعن الكافي** ولو
يرد المشتري رجلا ان الناس له واحد ان الناس له واحد ان الكلد له لم يرد
رجع على النافع بالثمن لان الاسحقى على هذا الطريق لا يكون الا
بعد البيع اذ قبل البيع لا يرد المشتري ان يكون الكلد له رجل واليه لغيره
وكذا لو اشترى ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري رجلا ان الكلد له
اجر الذي يرد له واحد ان الكلد له لا يرجع المشتري على النافع
بالثمن ولو اشترى الثوب بدينارين ومعهن الا يردق وبعد الدار
واقر ما صد السبع في زحمته وللنافع ان يرد الوصف فان غاب

كتاب النكاح

كتاب النكاح

ماع الا يردق واسحقى رجل يصف الا يردق من سابع ومو الخفيف له ولو
ماع يصف عبدا يصفه فاسحقى يصفه فعلى المشتري الثاني ولا يردق
من ان يكون الاول صحيحا والثاني فاسدا ولو كانا صحيحين او فاسدين
من فانه يوصى بالوصف الثاني له ولو نافع يصف واودعه المشتري او
ماع المشتري يصفه عبيدا او دم لم يكن المشتري حقا للمشتري **م**
ولو ان رجلا عصب من رجل ثوبا فصد نافع فجار رجل وامام السنة ان
معهن الكلد المشتري له فقصي له ثم رجع المعصوب منه على النافع
يعمل كفي وهكذا فصد نافع اذ عني رجلان الثوب له وامام السنة وفي
المشتري ولو يرد المشتري على ان النافع الاصل وفي يد المشتري او يرد المشتري على انما
ملك فلان ومواضعها او يرد بها او اسلولها على سبيلها ليعمل
ورجع بالثمن على النافع ولو نافع عفا رايه يرد المشتري ان نافع ومو ووقف
لا يقبل **م** قال محمد بن الحارث الكسبي رجل اسرى ثوبا مقطوعا
وخاطه فصد نافع اذ عني رجلان الثوب له وامام السنة وفي
الغاضي له بالثمن فلا يرجع المشتري على النافع كفي وكذا لو
اشترى حذوة وطحنها فجار رجل وامام السنة ان المشتري لم يرد
صني بالثمن للمشتري ولا يرجع المشتري بالثمن على النافع وكذا
ان رجلا عصب من رجل ثوبا مقطوعا وخاطه فصد نافع فجار رجل و
امام السنة ان الثمن يرد له واحد الثمن من النافع لا يرد
الضمان الاول وكذا لو كان الحارث الكسبي رجلان رجل اسرى
ثوبا فصد نافع فجار رجل وامام السنة ان المشتري لم يرد
والناس له واحد كله كان للمشتري ان يرجع على النافع بالثمن
وكذا لو اشترى ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري رجلا الثوب
المقطوع بالثمن فان المشتري يرجع بالثمن على النافع ولو كان
مقدرا العصب بان عصب رجل ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري
رجل بالثمن يرد حق الاول **وعن الضمان** **وعن الكافي** ولو
يرد المشتري رجلا ان الناس له واحد ان الناس له واحد ان الكلد له لم يرد
رجع على النافع بالثمن لان الاسحقى على هذا الطريق لا يكون الا
بعد البيع اذ قبل البيع لا يرد المشتري ان يكون الكلد له رجل واليه لغيره
وكذا لو اشترى ثوبا مقطوعا ولم يخطه المشتري رجلا ان الكلد له
اجر الذي يرد له واحد ان الكلد له لا يرجع المشتري على النافع
بالثمن ولو اشترى الثوب بدينارين ومعهن الا يردق وبعد الدار
واقر ما صد السبع في زحمته وللنافع ان يرد الوصف فان غاب

كتاب النكاح

كتاب النكاح

بموجب و غلط الاسم لا يعتبر و قد اشترى من اخر جاره فممنها يكون وحي
سكروا دانت فممنها هم اسحق و ممنها يوم الاسحوا و ممنون و قد
انزال المشتري بها فممنها فانه يصح بوضع البكره للمسيح عند طرا الى
تيمها يوم انزال المشتري بها فممنها انما لم يشتري بمظهركم انما هو من
فممنها سبب ان الله الدكان محسب على المشتري ذلك العذر ولا يرجع
المشتري على البائع عاصي من بضعه ان الدكان للمسيح في الغاوي
الخلاصة وليس لان يرجع على البائع باليمن كما لا يرجع بالعقد الوا
رث يرجع على بايع مورثه بضع الولد والموصي له باكاره لا يرجع
الولد على بايع الموصي ولا يردها يعيب و قد اشترى من اخر جاره
طيس يمن معلوم بالطلبي المشتري جارا معصا يمن العواطيس
سبعين فممنها ارعون فممنها اسحق في العواطيس يرجع المشتري
على البائع سبعين **م** اكر دلال دلال كرددتم اسحق المسحح بد
المشتري فالمشتري على من يرجع باليمن فاجواب اكر دلال
جودس كردد ما شدمشتري بد دلال رجوع كردد **ضلع فباوي**
ابن المسحح رطلان اسبر باعد اصعقه واحد فاسحق بضعه
العقد فممنها ما كان ان شأ احد نصف العقد وان شأ بكا فان
هذا كان لكل واحد ربع العقد وان سبق احد منهما بالآخر ارجع
العقد لا يكون للاخر حق الرد على البائع **وفي المسحح** رجل
اسرى دارا و قد فها بم حاصه رجل في حارط من دار المشتري و
من دار الذي خاضه ولم يكن في الشرا لهما رطل و لا شرط
فصامت البسنة ان الكا رطل لهما و وصي العاصي ما را د المشتري
ان ير الدار قال ان كان للمشتري على الكا رطل حشنة واحد او
اكثر وليس للمسيح عليه خشة اصلا فله ان ير الدار وان اراد
دان مسك الدار ويرجع كصته كل الكا رطل على البائع معلى وان
كان الذي اسحق الكا رطل عليه جدوع ارضا فان شأ الدار
وان يرجع كصته من الكا رطل وان لم يكن لهما خدمتها عليه و
كان مضملا سنا المشتري رد الدار ان شأ وان شأ امسك
الدار يرجع كصته الكا رطل وان كان مضملا بالتسا من جميعا
المشتري و بنا المدعي يرجع كصته نصف الكا رطل وان شأ رد
لدار وان لم يكن مضملا و احد امهما ولم يكن لهما خدمتها عليه
جدوع فانه لا ير الدار ولا يرجع على البائع لشي الا ان يكون
سمي له الكا رطل في شرا به فممنها يرجع كصته او ير الدار وان
كان الكا رطل مضملا سنا الكا رطل وليس مضملا بشا المشتري ولا جدو
ع على المشتري عليه فانه لا ير الدار ولا يرجع عليه بشي ولو كان
ن للمشتري عليه سنا فلهما اسحق الكا رطل امر لهما والسود فبايعة

قل شرا به كان له ان يرجع بضعه فان هغه الشراء وان شأ الدار ولو
كان الكا رطل مضملا سنا المشتري عليه فممنها لا ير الدار اسحق الكا رطل لم يرجع
لشي ولا ير الدار ولو كان الكا رطل مضملا سنا المشتري انصار يرجع
ولها رطل جدوع ما كان رطل للمشتري و الكا رطل مضملا جدوع وليس للمشتري
ان يرجع على البائع كصته مواضع الجدوع في حارطه ولكن بقال للمشتري
هذا عيب فان شأ رطل فممنها يرجع البائع وان امسكها ويرجع بضعه
ن ذلك ولو كان للدار كصته شرا ع الى الطريق او طله شرا عه فممنها
مهما اهل الطريق و امر العاصي بضعها فممنها لم يرجع على البائع بشي
ولم ير الدار ليس بضعه من حصوصه الواضحة فممنها طريق مسلمين
شا ولو كان له باب في طريق الا عظيم و ما سبح طريق عثرنا عه
وامام اهل ذلك الدار رطل بضعه اهم اعاروا البائع هذا الطريق ما
من العاصي بسبع و وصي عليه فهو ما كان ان شأ الدار وان شأ
رجع بضعه فان ذلك الطريق **الطاهر** رطل باع عتارا وسلموا
مراته او اولادها او بعض اقراره فممنها لم ير شرا عه ادعي على المشتري
من كان حاصرا عند البائع ان العوا رطل اختلف اختلف منه قال
اختلف السهم فممنها لا يسع دعواه و مال مشايخ نجا السبع فممنها
المشتري المفقح في ذلك ان كان له رطله لا يسع الدعوى لا سهم المدعي
الدعوى بالاحصا والسامس و اقني بذلك كان حصلا يكون
سد الباب المزور **وفي الحاسب** وان لم يكن كذلك يعني
بهي الدعوى و هذا اذا لم يكن السلطان اسدي ملك الخصومة في
بغلة العاصي و قد رطل اسرى عتارا و مضملة و قد اليمن فاسحق
رطل بالمسحح فممنها يرجع البائع و امام البسنة ان المسحح كان باع منه
كذا اهل السبع و وصي العاصي بضعه البائع ما را د المشتري ان ياحد العقد
قال ابو حنيفة لا يسر للمشتري على العقد و فذا عه رطله رطل
وانه و اما طاهر البر و انه بضعه الاسحقاق لا بضعه السبع من البائع
رجع والمشتري بالميرجع المشتري على البائع باليمن وكففي العاصي
له او يزا حنفا على ذلك رطل اسرى سنا فممنها من رطل ويرجع
المشتري على البائع باليمن ثم وصل المسحح الى المشتري بوجه من
الوصف لا بوجه بسلطنة الى البائع ولو اشترى سنا فممنها انما ملك البائع
رجع ثم اسحق عليه ويرجع على البائع باليمن ثم وصل المسحح بوجه من
الوصف فانه يوم سنا الى البائع رطل اسرى عتارا و مضملة و باع
من اخر فاسحق من رطل الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على
البائع باليمن فله ان يرجع عليه المشتري ان في حوله الذي حقه
و مال ابو يوسف و ان يرجع ولو دله العقد حرا و رطله
واحد على بايعه باليمن قبل ان يرجع عليه **م** رطل مات و يدرك

استمن ودارا مادعي احد الابنين ان اياه كان يبيع الدار من قبله
حل بالغ درهم وانكر ذلك الرجل والابن الاخر ما دام الابن المدعي
منه على مادعي عاني اوصى على الرجل نصف الثمن واوصى بـ
الدار حصص الذي ادعى البيع وحارزه رزق ولو ادعى الاخر البيع
منه مال محمد في رجل ادعى حواء ولد **في الثاني** حواء مولا
وانكر المدعي عليه ذلك ثم ان المدعى عليه صاح المدعي على ما به ما حرقا
المدعي صح الصلح عندنا فمن المسلمة سني على اصلين احدهما ان الصلح
عن المحدث في المولود اذ كان لا يحتاج فيها الى التسليم حاربه عندنا والثاني
الصلح على الابن حاربه والمسلمة معروضة اذ اقبلت المصلحة لو استعملت
الدار من يد المدعى عليه الادراعا منه لم يرفع على المدعي بشي ولو كان
المدعي ادعى كل الدار والمسلمة حالها رجع على المدعي بحصة ما استحق
من الحارة **وفي الثاني** ولو اقام المسلم للعدل سنن قال في
الحامع الصلح عندنا عند رجل مولا بالعبودية ربا عنه من رجل
وقد قال العبد للمشتري اشتريني ناع عند ما شتره مادام هو راسل
للمشتري على العبد اذ كان النافع حاضرا او كان غائبا عنه معروضة
واذا كان النافع لا يدرى ابن مهور رجع المشتري على العبد بالثمن
وعنه الثاني ورجع العبد على النافع يدرى اذ استوفى رجليه
م وعن ابي يوسف انه لا رجوع للمشتري على العبد بالثمن
سأل الخوفا ان اجني للمشتري اشترى العبد ما شتره مادام
مهور لا يرفع المشتري عليه بالثمن وكذا اذا كان العبد لرجل اركبي
ثاني عن مار بن مهران مادام مهور لا يرفع المشتري على العبد بدنه
وعنه الثاني لم يرفع المشتري على العبد العبد في حال
من الاحوال وذكره في الامم في الحامع الصلح حال محمد
مع قول ابي يوسف ورجع العبد ما سترى ما يبيع عابدا عابدا بعد
لا لولا مال ووثق البيع اتي عبيد ولم يبيع ما شتره او مال استرى
ولم يبيع اتي عبيد لا يرفع عليه بالثمن في قولهم ومن كان قول محمد
في قول الحلة فاذا العبد حركه اذ اراد به حرته الاصل كحل اذ
اراده العتق العارض فان مال المزارعة حره الاصل عند
ان الساقط من لا يبيع فيه الشهاد على حره الاصل والصلح ان
دوس العبد عند ابي حنيفة شرط في حره الاصل ورجع العتق
العارض **وعنه الثاني** ورجع مولا في قول المولى بالعبودية
عند ما ياتي حرا ووثق له في الحارة ثم ظهر الاستحقاق يرفعون
عليه بعمته **وعنه الثاني** ومما يصدق على الاستحقاق في
من عند مجلس ما تقدم مال محمد في رجل اشترى من احرار مولا
جائزا او ماسدا او ملكها مائة او صدقة واستولد بها ثم استحقها

سنة رجل بينه اقامتها وصفي العاصي بالحارة وما ولا دها للمسوق الا اذا ثبت
عنه المشتري ولا بد لذلك من السند من الشرا والقبض او ما يشبه ذلك
واذا اقام المولود سنة على ذلك يرفع عروضة فعوض العاصي نفسه
للمشتري بالحارة ويضمه الولد ويضمن بعضا بالحارة ايضا ولا يرفع
المولود على من علمها بالحق بالحق كان او واقفا ويرجع بعمته الا
ولا دعه ان كان بايعا ولا يرفع عليه وان كان واقفا ولو كان
لواقف ضمن سلامة الموقوف له بعمته بول ما يرفع على الوا
عقب بعمه الولد فان لم يكن المشتري لبيع الامه من رجل احر واستوفى
لديها المشتري الثاني ثم استحقها رجل واحد بالحارة ومعه الا ولا يمن
المشتري الثاني رجع المشتري الثاني على المشتري الاول بعمته الا ولا
والمشتري يرفع على بعمته الا ولا دعه في قول ابي يوسف
وابي حنيفة لا يرفع على قولها يرفع **في الثاني**
الثامن عشر مسائل الاستبراء قال محمد في الاصل اذا اشترى
حارة وصح على المشتري ان يسترها بغيره اذ كان من جنس
صلى لا يجوز ان يطبقا قبل كونه **وعنه الثاني** سواء ملكها
سواء او صدقها او وصية او ميراث او دعت عنها او اشترى من
مكاتبه او من عبد ما جره عليه من كسبه وكسبه وان لم يكن
عليه دين لا يجب اذا عاصت بعد شرا العبد بغيره وكذا يجب الا
ستر اذ ارفع في ثقبه بغيره او بغيره لان ملكها بعد ما رالت عن
ملكه **وعنه الثاني** على طاهر الدوايه ان يكون النافع من بطاها
ولا يطبقا **وعنه الثاني** سائر رجل اشترى حارة من امر
او اشترى حارة بغيره او حارة بغيره حرام على النافع بصرها او مصا
مقرب الا ستره على المشتري مال ابو حنيفة في الحارة اذا كانت بغيره
ان يجب الاستبراء وروى عن ابي يوسف انها اذا كانت بغيره
وقد حافظ علم المشتري انها لم يوطأ لم يجب الاستبراء **وعنه الثاني**
العاشرون وعنه اذا اشترى بها بغيره بغير العتق في الحارة
لا يجب على النافع الاستبراء والا مال عبد العتق رويان في غير
الحارة وان مدنها المشتري وحاربه عندهم رد بها لغيره وصاحب
على النافع الاستبراء **وعنه الثاني** اذا عتق عبد على حارة
يجب الاستبراء وعن ابي يوسف انه قال اذا كان بغيره
بغيره لا يجهلها من مال النافع فليست عليه فيها استبراء ولو باع بغيره
من حارة كانت له وسليم ثم اشترى له منه الاستبراء فلو اذنت جا
ربه الحكم الى دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام بغيره او
شرا واحدها المولى مال ابو حنيفة لا يجب الاستبراء عليه فلا
مالها **وعنه الثاني** حارة العتق ولو وذهب حارة من امر انا او من صبي

177

بما الزوج حكمه الدكاح قبل الشرا الا ان ملك الدكاح بعد عدا الشرا
سابقا على الشرا وان ان ملك الدكاح لا يجمع ملك الحسن
فادان فساد الدكاح سابقا على الشرا لم يكن عدا الشرا مكوفا
ولا معتدا اما اذا دخل بها قبل الشرا فادان فساد الدكاح بغير معتد
الشرا فلا يلزم الاستبراء **وعنه المصنف** رجل تزوج امه ثم استبراء
قال الحسن ان استبراء رواته من شهاه عن محمد وروى بشر
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن بعض الصور ان لا استبراء عليه
وكان السبع الا عام ظهر الدرس المدعى اني يقول راسخ الاستبراء
على المشتري عن بعض الصور ان لو تزوجها ووطئها لم يستبراء لان
جسد ملكها وهي مشغولة بعدة اما اذا استبراء قبل ان يطأها
فكان استبراء لان جسد ملكها بعدة اما اذا استبراء قبل ان يطأها
فكان استبراء بطل الدكاح في ان ثبوت ملك الحسن لا يوجب
الاستبراء **وعنه الجانب** وان استبراء حارة وعقدتها ووطئها قبل الا
استبراء فطلعت الزوج قبل الدخول بها فمروا بها وانما الجوار ان لا
كتب الاستبراء على المولى **وعنه الاوراد** قال العبد علي بن
احمد العور عن احمد التي ذكرت في الدخول استبراء الحمل وعلى ان
الدخول اذا استبراء امه ووطئها لم يوجب الكفاية بوضاها فان للمولى
الوطئ ولا استبراء عليه **وعنه المصنف** ومثل كذا الاحكام لا سيما
ط الاستبراء اذا علم ان الباع لم يكن وطئها هذا الطهر عند ابي
يوسف لا يكره وعقد محمد يكره **وعنه الحاشية** واجمعوا على ان لا
يدخل حتى العذر لا يكره فيه استعمال الحمل واما ما فيه ابطال حوا
لعذر كره ولو استبراء المكاتب عتقه او خالته او ابنته احد ثم عذرو
رد الى الدق لا يحل للمولى ان يطأها قبل الاستبراء فاحصت عند
المكاتب اوله كهن ولو استبراء النفراني حارة زهره لا يملكه
الاستبراء فان وطئها لم يملك النفراني واكاره لا يملك الاستبراء
ساوا استبراء وان استبراء المولى والخدم في قياس لا يكره
الاستبراء **وعنه الاستبراء** كره ولو استبراء المولى في حارة نجو
سيرة فاحصت حنيفة لم يملكها مع الاستبراء وان استبراء
قبل الحنيفة هو على القياس والاستبراء وعقد رجل ان تزوج
حارة بعد الوطئ فلا فضل له ان يسترها كحنيفة ثم يزوج وكذا اذا زاد
ان سبع حارة فان زوجها قبل الاستبراء اثار الدكاح ولو راي امرة
تزوجي ثم تزوجها ان هلكت من الدنيا لا يطأها حتى يصنع حملها وان
لم يكره سيرة لان لا يطأها حتى كهن **وعنه المصنف** **وعنه العاصي**
ولو استبراء المكاتب والدوا او بنته حتى صارت مكاتبه عليه و

حنيفة ثم عجز وصارت امه للمولى فلا استبراء على المولى ولو استبراء المكاتب
ولو استبراء المكاتب امه فاحصت حنيفة ثم عجز عن كره ملك الحنيفة
عده ولو عجز لا يكره ملك الحنيفة وحق المولى **وعنه الاوراد** حارة ولم
يسلمها الى المشتري حتى يارك المشتري البع فلا استبراء على الباع
استبراء واذا رد بها بالحب بعد العقد او معاينة بعد العقد
فعلى الباع ان يسترها كحنيفة واذا رجعت الالبه او ردت
العقد او عجزت المدة فمروا وعجز ان المكاتب او الموهوب الا بان
لم يكن على المولى ان يسترها واذا كان البع شرا الحار للباع فموجب
السبع لم يكن عليه ان يسترها بل خلاف واذا كان الحار للمشتري فموجب
دها بعد العقد فليس على الباع ان يسترها عند ابي حنيفة خلاف
لها وان كان رد العاصي المبيع على الباع فليس على الباع ان يسترها
واذا باع العاصي حارة الموهوب من رجل فموجب المشتري ان يسترها
اعلم ان لم يكن المشتري وكلها فلا استبراء على المالك
فما ساوان كان قد وطئها ان علم كاتبا انها موهوبه فلا استبراء على المالك
لكن قياسا واستبراء ايضا وان لم يعلم كاتبا انها موهوبه فالقياس
ان لا يكره الاستبراء على المالك **وعنه الاستبراء** كره حارة الموهوب
فالم حارة رجل فحاصه مولاه وعذرا كان وطئ المشتري فموجب الباع
يلزم على المالك الاستبراء استبراءا والقياس عليه الطهره حتى
استبراء حارة ثم اقليم فعليه الاستبراء وانه من رجلين ما بها
احدها طهره وسلم الاخر البع بعد ما حاصت عند المشتري حنيفة
لا يكره ملك الحنيفة وعلم ان استبراء من وقت الاقار واذا
زوج الدجل امه من انسان ثم مات الزوج عتقها فله ان يملكها
بعد مضي الملك ولا استبراء عليه وان طلقها الزوج بعد الدخول بها
فله ان يملكها بعد مضي العلق ولا استبراء عليه وان طلقها الزوج
قبل الدخول بها فان كان المولى لم يسترها بعد ما حاصت حكم الشرا
ولم يكره عند الزوج فعليه الاستبراء وان كانت وقد حاصت عند
الزوج فلا استبراء على المولى وان كان المولى قد استبراء بعد
ما حاصت ثم تزوجها وطلقها الزوج قبل الدخول بها ولم يكره في يد
الزوج فلا استبراء على المولى **وعنه الجوامع** **وعنه الاستبراء**
بالشرا فاسد اذا كره بالاستبراء ولو استبراء فعليه لا يكون محسوبا
وعنه المصنف بعد ولو وضعت حملها قبل النكاح
فليس من الاستبراء واذا استبراء العبد المأذون حارة وبها
من المولى قبل ان يكره عتقها كان على المولى ان يسترها
حنيفة مدونا كان العبد او لم يكن واذا ارادت حارة الدجل

219

بسم الله لا يحب الاستماع على المولى وكذا اذا حوت تطوعا
فان المولى لم يملك من اخراجها لا يحب على المولى **م** واداء روح با
رته وكان المولى يطاعا لم يكن على الروح استماع قول الى حسنة
ومال ابو يوسف يستبرئها كحصة استجسا واداء الدار والجلان
روح امته **و في السابعة** او مدبرة او ام ولد من انسان وقد كان
يطاع بعض من كان قالوا ليس له ان يستبرئها كحصة ثم يرو
يها كالوارثين واداءها وانها يحب الاستماع والد مال من
الامة خلا ف ما اذا اراد استماع **وفي السابعة** ان كان عن الى حسنة
الكر الدار ان سيع حاربه كان يطاع حتى يستبرئها كحصة وان
كانت لا تحسن الدار وكانت اسه عيشه وان ارتفع حصة بعد
المولى بارتفع اسهر او حصة شهر وان جاعها كحصة فلا سماع
رطير من حصة اخرى **وفي العاوي** **الحل** وان وطها بها
عها صلا ان كحصة لا سماع مطلقا بل قد اقول في وعدها سماع
مطلقا **وفي العاوي** **العامة** وان استبرئ الرجل امراه فتد
الذكاج ولا استماع له **م** واداء رنت امه الرجل فليس عليه الا
ستماع قول الى حسنة ومال محمد ارجح ان لا يطاع حتى يستبرئ
بها كحصة وروى عن محمد رواه اخرى انه قال يحب عليه الاستماع
وان حلت من الذناب بغيرها حتى يسمع حملها واداء كاس الحارة
من فليس اسير احد من صاحبه بغيره فعليه الاستماع واداء
طى الرجل امته ثم استبرئ احدها فله ان يطاع الاول وليس له بطا
الاستماع اليها كطاعها سماع رجم اخيه وان لم يكن وطى
الاولى فله ان يطاعها سماعا وان وطها او صلبها او علقها بشهوة او نظر
الى قدتها بشهوة بعد النساء **وفي الرخصة** ولا يدرى اقل من
حتى سيع اخرى او يروها او يراها فان باع او روح او كانت
احدها حرة وطى الناحية ملوان الروح طلق المبروكة او استبرئ
التي باع او ردت عليه بغير ملاءمة ان يطاع واحد منها
ولو ارادت احدها عن الاسلام لم حرة وطى ولو رعت احدها
او اجبرها او لحقتها من او جنت فانه لا يسمع له ان تغرب
الاخرى **م** **وفي لو ادرمت** مال سمعت محمد يقول في
رجل عنز احبان وطها ثم باع احدهما فان لم يستبرئ الى باعها
كحصة قبل ان يبيعها فانه لا تغرب ماله كحصة بذكر
وروى شريح عن ابي يوسف رجل عنز احبان وطى احدهما
فلا يسمع لهما ان يطاعا الاخرى حتى كحصة الموطوع حصة وكحدها
عن ملكه **م** قول الى حسنة واداء حرجها عن ملكه وطى الاخرى
و في العدة ورس ذكر المسئلة من عمر ذكر خلاف فقال اد ارجح

الذي وطى عن ملكه حاربه ان يطاعا الاخرى و في حارة العفة رطل اسير
تلقه اخوات مبرعات لا كوز له وطيق من جمعا لكن لما وطى الاخرى
لاب وام لا كوز وطى الاحب الاب والاحب لاسه مادام بقي ملكه و
ان كانت واحدة منهن باع فاستبرئ بائنه دون الامهات
لا كوز له وطيق من جمعا لكن لما وطى الاحب الاب وام لا كوز وطى
الاحب الاب والاحب لاسه مادام ملكه وان كان واحدة منهن باع
فاستبرئ بائنه دون الامهات وان استبرئ البات مع الامهات
كوز له وطى بائنه جمعا وقه باع وقنولي حاربه رجل فحاضت
ع يد اخرى ثم اعارها ملك البيع لا يحسب ملك كحصة من الا
ستبرئ وكذا لو باع احد الشريكين فحاضت كحصة ثم اعار اليها
البيع سرح الطيوى واداء الامام القويم ومال من اصاب ملكه
حاربه هي له فاصاب واحد من اكده فاستبرئ كحصة فاذ ان
ساعها ان باع الامام العنينة من رجل فاستبرئها كحصة
فاداء ان يطاعا دار الحرب قال ابو يوسف وابو يوسف
ان يطاعا قبل الاقرار بالدار فاداء حرة بدار الاسلام فعليه
ان يستبرئها كحصة ثم يطاعا ومال محمد لا باس بوطها ولو
عائنا فعليه حاربه او استبرئها دار الحرب فليس له وطها بالاجا
ع الحاس رجل انكر وجوب الاستماع فخلع المشايخ فله مال
بعضهم كغيره لانه انكر ما فيه اجماع المسلمين ومال عامة المشايخ لا ينفق
لان طاهر قوله تعالى وما ملكك ايمانكم بعدضي ابا حه الوطى مطلقا جا
مع اكواع من كان عنز احبان قد وطها فباع احدهما لا يعرف
حتى كحصة ملك ان لم يستبرئ قبل البيع او طهر انها بعد عامل ولو باع
بصف احد منهن له وطى الاخرى **الدراسة** الاحبان من الرضا
ومن الغيب سوا واداء كانت عند الدار امه يطاعا فاستبرئ عنها
او خالها او بنت اخيه من نسب كان او من رضاع هو وعمره الا حنين
واداء اسير الرجل حاربه وقهها وعليها عده من روح من طلاق
او وفاة يوما وانكثرا او اقل فليس عليه استبرئ بعد الرضا العدة
العقود **السادس عشر** **ع** **ع**
الاب والوصي والعاصي مال الصغير وشراوهم للصغير الواحد
لا يملك عاقل من الحاسن ع عتود المعاصيات والعقاس ع
الاب كذلك حتى لا كوز بيع الاب ماله من ابنة الصغير وشرا
وما مال ابنة الصغير للعقود الا انهم استحسنوا وجوزوا ذلك **و**
ع العاوي **الحل** ولا كوز بيع الانسان من نفسه الا الوالد
عانه اذا اشترى مال ولده الا صغيرا عند قلبي وماله مما يبيع
الناس فله كوز و ع الحرة كذا لا ب عده عدم الاب وقه

الاب مؤب عن قتل الصغير اذا وقع منه شئ واجلعت
 المثل في ان جعل شرط لهما من هذا العقد ان كان والقبول
 والصحة ان لا يشترط في الاب لو مال بعث هذا من ولد من ملان
 كذا او مال اشترى من مال ولد من هذا كذا فانه سم العقد ولا
 شرط ان يقول بعث هذا من ولد او اشترى والحد اشترى
 فجدد في الزيادة وكوز هذا السبع من الاب بمثل النعمه وما
 سفس الناس فيه **وفي الولو الحدم** في ظاهر الرواية مروي
 حسن عن ابي حمزة انه لا يجوز الا عثل العمة **وفي الولو الحدم**
 والاصح ما ذكره في ظاهر الرواية مروي فعلى هذا الرواية لم يجل العن
 البكر من الاب في بصره مع نفسه ولو كان له اسان صغيران
 فباع مال احدهما من الاحيان مال بعث عبداني فلان حاز واد
 لعا فالعده عليهما في الصلح واما اذا كان العن الذي لزم
 الاب لشرا مال ولزم لا يكره الاب منه حتى يبعث الباعثي ويلا
 عن ان يبي بعضه من الاب للصغير ثم بعد فدهنه بامر القاضي ثم
 في علي الاب حتى يكون في ذم عن ابنة وديعة **وفي الولو الحدم** ولو
 وكل الاب وكل واحد فباع مال احدهما من الآخر لم يكن **وفي العنا**
وي العنا الاب ادا باع مال الصغير من اجبني بمثل النعمه
 لمسكه علي بله او جاز ان كان الاب بمجود اعبد الناس او كان مستورا
 الحال يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان يبعث **وفي العنا** لكنه
 يطلب العن عن والذم فان مال الاب ضاع العن او انفق
 عليك وذلك بغيره مثله في ملك العده لغير امره باعت دارا ولدتها
 الصغير من لست في توصية وديك بامر القاضي قبل للولد من ابنا
 ل ذكرك وقد اجاب بعض الامة بغيره فقال انما ذكرك ادا كبر او في
 لولو الحدم ولو وكل الاب رجلا سمع عن من اعان ماله من ابنة
 فعمل الوكيل عند عهده الاب لم يكن الا اذا كان الاب حاضر او غيب
 الوكيل بعث هذا العن من انك كذا فعول الاب اشترى
ثم وان كان الاب فاسدا اعبد الناس ان باع العنار لا كوز في
 لو كبر الابن له ان يبعث مال الصدر الشهيد **في الواقعات**
 موافق لما اذا كان حرا للصغير باع نصف مائة **وفي العنا**
 وعليه العموي وان باع ماسوي العنار من العموي لا معة
 روايان في رواية كوز ويوحد العن منه ويوضع على يد عدل
 وفي رواية لا يجوز الا اذا كان حرا للصغير قال الصدر الشهيد
 موافق لما **وفي الواقعات** الاب ادا باع صبعة او عوار الابنة
 الصغير ومعدا على بله او جاز اما ان كان الاب مستورا او مجود اعبد
 الناس او فاسدا في الوجه الاول والثاني كوز وفي الوجه الثالث

لا يجوز حتى كبر الابن له ان يبعث موافق لما اذا كان حرا للصغير و
 في وصايا الممنوعين ابراهيم عن جرد السبع الاب المفرد جاز ويوحد العن
 منه ويوضع على يد عدل من غير فضل سن العنار وانما قول الو
 في ادا باع مال العن من نفسه او باع مال نفسه من العن فعلى قول ابي
 حمزة واحدي الرواية عن ابي يوسف ادا كان قد بعه ظاهرا
 للصغير كوز وان لم يكن فيه بيع ظاهر في السهم لا يجوز وعلى قول محمد
 واطهر الرواية عن ابي يوسف لا يجوز على كل حال **وفي العنا**
 فصل في بيع الوالد على الولد للصغير امرأة اشترى من ولدها
 الصغير عاتها على ان لا يزوج العن على الولد فان اشترى ثوبا وكون الام
 مشترى لنفسها لانه لا يملك الشرا الولد لها الصغير ثم وصية معة منها
 لولدها الصغير وصلة وليس لهما ان يبيع الضمعة عن ولدها امر
 قال لزوجها وصية ولد صغير اشترى منك دارك هذه لا تبنا بكذا فاف
 ل الاب ليعتبار و لو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فاف
 لت المرأة لهما اشترى منك هذه الدار لا تبني عالة فعلا لعنا حارة
 باعت متاع زوجها بعد موته وزعت ابنا وصية ولد زوجها اولاد
 ريم مالت المرأة بعد موته وزعت ابنا وصية ولد زوجها اولاد
 العنار لا يصدق المرأة على المشتري وبنها موقوف على بلوع
 الصغير فان صدقوها بعد البلوغ ابنا كانت وصية حاز بها وان
 كذبوها بطل السبع وهذا اذا ادعت المرأة بعد البيع انها لم تكن وصية
 وان ادعتي الصبي غير باع انها باعت ولم يكن وصية لسمع دعوى
 الصبي ادا كان مادونا في الحارة او في الكهنة فمن له ولاست اخضوة
 كالعنا في الوصي وكهوها فان عجز عن استرداد الضمعة بضمها
 لمراه ما باعت على الرواية التي تضمن الغاصب محمد العنار بالسبع
 والتسليم امره باعت مال ولدها الصغير يعني امره باع ولم يكن وصية
 اخضوة ذلك مال يوصيه لئلا يملك ذلك قبل البلوغ وفي السبع الا
 في ادا باع مال ولد الصغير ثم ادعتي ان معة عن حنا لا يسمع و
 في انا صغير من الاب ادا باع مال الصبي وسلم قبل استئنا العن ملك
 استرداد المبيع بثلثه لاسبق العن خلافت لسله الصغير قبل
 البند في **وفي العنا** امرأة اشترى لولدها الصغير صبعة من
 مالها وبيع الشرا لاسن وليس لهما ان يبيع الضمعة عن الولد قال
 رضي الله عنه ما ولد ادا لم يكن للصغير جد ولا جد الاب دار له
 وله امرأة وبنها ابن صغير ومالت المرأة اشترى منك هذه الدار
 لا تبني عالة ومالت الاب ليعتبار كوز وكذا لو كانت الدار مشتركة
 بين الاب والابن فعلا لعنا الوصي ادا باع مال السهم من نفسه
 او باع مال يفس من السهم فعلى قول ابي حمزة واحدي الرواية

قولهم وان كانت فخذ مثل الفتن الذي استراه الخنزير او اكثر من ذلك
 فكذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف وموسى بن عيسى **السنن** وسوا **السنن**
السنن الذي انما ذون اذا اشترى قوس بعينه فحسب عليه وان
 اشترى للمعينة ان كان استولى بها بالكتاب لم يزمه الاب فحسب
 في الاستحسان ان يكون على المعينة ولكن الاصح انه لا يجوز مقرا واجبا
 من الشريك وانما يرب وعده بسوى الرضى انما ذون وفي الذي
 ياديات هي او معتوق ومعتق له الحق فذهب له الباع او وصيه حاز وعق
 عليه فان وطب له بغيره استحسن انما ان اخبره واعده عليه لكن
 لا يفتن الرضى بل سعى العبد في بغير الشريك **قال محمد**
 في الزيادة اذا اشترى الاب لانه الصغر من مال الصغر ذوات
 رجم محرم من الرضا لا يفتن على الصغر وكذلك لو اشترى لانه الكبير
 المعينة من مال المعينة ذوات رجم محرم من العز لا يفتن على المعينة
 يفتن على الاب فيعده ذلك ان كان قوسا من الاب عتق على الا
 ب حكمه فدايته وان كان احسب عنه كالم الصغر المعينة واجهها لا
 يفتن عليه والوصي فيما ذكرنا بطول الاب يكون ما عاها من الاب ولو
 اشترى الاب والوصي للمعينة حاز به فذكر ان استولى بها حكمه انما كان
 القياس ان لا يجوز على المعينة وبالقاس احد محمد وفي الاستحسان
 يجوز على المعينة شيئا واحدا من ذلك وروى عن محمد بن ابي ابي
 رجع الى الاستحسان الصغر من ولو باع الوصي حاز به للسم على ان
 الوصي ما كان له انما ففاته بموا او البيه او ادرك في الملك
 البيع في قولهم الا في موت السم فان عذر رجع لم يفتن وبما يفتن
 هذا الفصل في الرضا او باع ماله في الف درهم كسماه من الاجني
 ولا مال له سواء نصرت ما يفتن بها فحسبها فحسبها الحيا به بغير الثلث
 ثم يقال للخنزير انما ان يبيع الفتن الى عام ثلثي الف ولا يرد شيئا من
 البيع واما ان يبيع العقد ومقدرا اذ لم يكن على الخنزير من وان كان
 على الخنزير من كخط حال فانه لا يفتن بها وفي الغرض اصلا لا يفتن
 وعلى الثلث ولا يفتن بالثلث ولا يفتن منه لا العن الفاضل ولا
 نفس السم عذر ان في حق العز لا يفتن اصلا وفي حق الوارث
 يعتبر من الثلث وادامع عسا من ايمان ماله من وادته عداي حنيفة
 لا يفتن اصلا من عدا حاز ما في الزورته سواء جاني او لم يجاب باع عند
 العمة او باعها في العمة وعندهما البيع بمثل العمة وباضعاف العمة
 حاز الوارث اذ باع عسا من ايمان ماله من الخورث المحرمين
 عند العمة فكذلك الخورث عداي حنيفة فان باع المحرمين من
 وادته شيئا وحازي ذلك في الاسلام في سحر انما ذون ان عداها لا
 يفتن الحيا به اصلا حازت الزورته او لم يفتن او يفتن للمشتري امان

يبيع الفتن الى عام العمة والالف وفي الزيادة ان نفس البيع
 من الوارث لا يفتن من عدا حاز الزورته عداي حنيفة وعندهما
 رضى من عدا حاز الوارث والحيا به من الوارث لا يفتن الا ما حاز
 ما في الزورته وهو العمة وفي عدا حاز العمة في الاسلام ان المحرمين
 اذا اشترى شيئا من وادته عسا به الشهد واعطاه الفتن كان حازا اذ لم
 يكن عدا حيا به كالمعينة من اجني مال محمد رجم الله ما ثبت معناه في الوارث
 رث والاجني في ذلك سواء وفي العزة لم يذكر في هذه الحلة خلافا محمد
 دليل على حواشي العز من الوارث عدا الكل احاسه رجل يات
 واوصى الى رجل ثلث ماله وثلث ورثه صغارا وثلث صغارا لا يكون
 للوصي ان يبيع العبا على الموصي بالثلث رجل يات وعلمه من
 يفتن في الدين الموصى به الوارث شيئا من الموصى لا يجوز بيع
 على العز ما ولا يفتن الا بغيره احد الوصيين اذ باع مال السم من الرضا
 الاخر لا يجوز في قول ابي حنيفة والوصي اذ باع مال السم بالبا حاز اذ كان
 فاحشا مان لا يباع هذا المال وهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك لكن
 كلف عليه الحوز عند حلول الاصل او طلاك الفتن عليه فكذلك وان
 كان لا يفتن عليه الحوز ولا يفتن الفتن عليه حاز بيع الوصي رجل استسا
 ع مال السم من الوصي بالث ورجل احر اساع بالث وماله والاول املي
 من الثاني ماله الوصي ان يبيع من الاول وكذلك رجل اساجر
 مال السم بمائة والآخر بعشه والاول املي فان الوصي يواجر من الاول
 وكذلك مولى الوصي فان صاحبه الولي عن حق الخبز على رجل فان
 كان المدا عا عليه معر امانا او على المال يفتن او كان العاضى وفتى بذلك
 لا يجوز صلح للوصي على اهل من الحق وان لم يكن كذلك حاز ولو صاحبه
 الوصي عن حق يدعي الانسان على الخبز ان كان للمدعي سمه على
 عوايه او علم العاضى بذلك او كان العاضى وفتى بذلك حاز صلح الوصي
 وان لم يكن كذلك لا يجوز ولو اصاب الوصي مال السم ان كان الفتن
 لبي املا من الاول وان كان مثله لا يجوز ولو طمع السلطان من مال
 السم ان كان لا يفتن على دفع الظلم الا ما عطا المال كان له ان يعطي
 حيا به للسامي وان كان من عدا عطا شيئا لا يجوز له ان يعطي وان
 خطي ضمن واقرار الوصي بدين او عين او يوصيه بطل والوصي ان
 يفتن صدقه العظم من مال السم **الفصل العشر**
 في كراهية التعريف بين الدقيق الاصل ان من ملك شخصين سمها
 فحاز موكلا ما كره فلا يفتن ان يعرف بينهما في البيع اذ كان احدهما
 صغيرا وورد الاثر وكذلك اذا كانا صغيرين وان كانا كثرين فلا يفتن
 بين الصغيرين وفي العبا وى الخلاصة التعريف بين الصغير والكبير
 ومن الصغير من الحازم بالدم بالبيع والبيع وكوهما مكره وفي التعريف

واما يكن من هذا العدد عند اي حسنة وعند اي يوسف لا ينبغي
في مائة الولاد وهذا الحكم في العشرة الموكلة بالحرمة حتى انه اذا جمع في ملك
رجل رومان لا باس بان يعرف بينهما سواء كانا صغيرين او كبيرين
او كان احدهما صغيرا والآخر كبير وكذا اذا جمع في ملك رجل شخصا
من واحد من الدرهم وليس يدعى الدرهم محرما كالمالك او انى العمة فلا
باس بالمعروف بينهما وكذلك اذا كانا ذوي رحم محرما بالرضاع او با
نصرته وليس يدعى رحم محرما ملا باس بالمعروف او لم يوجد له ما يزوج
ان ما ذكر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رجل له امه وامته وامته وامته
في لم يلبس ما زاد معها عوصع ورضعت الا من يدعى او لا يلبس ما
اكثر بالمعروف بينهما وكذلك اذا كان بينهما ابوان ورضعتا من
بعض منهن كما اذا راعن العوض ورضعتا ابوانا يعرف بينهما ملا باس
بالمعروف بينهما وعن ابي يوسف رومان في رواية حال اذا راعنوا
بذلك ملا باس بالمعروف ولم شرط على هذه الدوا ان يكون الصغير
مراقة في رواية بشرط جامع **الحولم** وعند الشافعي انكره
الى سبع سنين ومع الحضرات لو اجتمع المراهق بعد لا تكبر واذا
اجتمع مع ابنة الصغير ابواه فلا ينبغي ان يلدق سنة وبناتها وسن احد
بها ومع الحضرات واد اشبهت المرأة ومع تحريمها ولد صغير يدعى انه
ولدها بكرة بالمعروف بينهما وان كانت النسب يثبت مدعونا
ولو كان في وقت الشئ لم يكن الصغير في تحريمها ملا باس بالمعروف
والجمع في الوطى **م** واد اجمع مع الصغير ابواه فلا ينبغي ان يلدق سنة
وسن احدهما واد اجمع مع الصغير امه وخالته ملا باس بان عسكر
الام وسبع الخالة الا ان يكون الخالة صغيرا محسنا بكرة مع الخالة و
كذلك اذا كان مع الصغير امه وعمته او جدته من قبل امه او من
قبل امه ملا باس بان عسكر الام وسبع من سواها وكذلك اذا
كان مع الصغير امه واخوته او اخوات ملا باس بان سبع الاخ والاخت
واحد من قبل الاب والام بطريق الام حتى انه اذا اجمع مع الصغير
جدته وعمته وخالته او اخوته او اخوات ملا باس بان عسكر الاخ و
سبع من سواها والحاصل ان على رواية الرما دات اذا كان
مع الصغير ابان باس عسكر الام مع الصغير وسبع سواها الا الاب
مات لا سبع وان كان مع الصغير امه **م** **نوارس** **م** فان
سأله جاز عن الصغير اذا كان معه امه وعمته هل سبع الام قال لا
قال اذا كان مع الصغير امه واخوات لاب اسبع احد منهم حتى يكمل
او كدس او كدس سبع عشر سنة ومع المسع قال ابو يوسف
يعرف الصبي وجمع اخواته اذا كان معه ابوان وان كان مع احد
بها فموت سنة وسن من كانت قرابة من قبل امه حتى

اذا كان مع الصغير ابواه وقاله لم يع الخلل وان كان مع الام عمة لم يع
العمة قال ومع الزنا دات واد كان مع الصغير اخ لاب والام لا
سبع واحد منهما وكذلك اذا كان مع الصغير اخت الاب فاخت الاب
م لا سبع واحد منهما وان كان معه اخ لا باس بان عسكر الاخ لا و
ام ومع امه الاولى والاخت الاب وام مع امه الثانية وسبع من
سواها والحاصل انه اذا اجمع مع الصغير في ملك رجل فمات من ابان
كانت احدهما احب من الاخرى لا باس بان عسكر الاخ وسبع
البعد وان كان سابع الدرب الى الصغير على السوا وان كانا من
حاشن كحوان يكون احدهما من قبل الاب والاخر من قبل الام لا يجوز
لان يعرف سن الصغيرين وسن واحد منهما وان كانتا من جانب
واحدة ملا باس بان سبع احدهما وعسكر الاخر استثنى حتى اذا كان
مع الصغير اخوان كبيران لا سبع واحد منهما فبا سوا **م** الاستحسان
لا باس بان سبع احدهما وعسكر الاخر مع الصغير وكذا مع زوج النوازل
من الامالي ذكر سن الصغيرين والاخوة المندوبة والاخوات المندوبة
كما هو العباس وذكره ايضا انه اذا كان له ابوان واح بكرة وسبع الاخ و
الصبي ما ذكره الرما دات واد اجمع مع الصغير ابوان له بان
كانت سن رجلين كانت تولد ماد عمه حتى يثبت النسب
منها عمر اسيرا واسر الولد معها بقي القياس على الاستحسان الذي
ذكرناه في الاخوين لا باس بان سبع واحد منهما ومع الاستحسان لا سبع
واحد منهما بخلاف الاخوين **م** **الحولم** لا بكرة للذمي بالمعروف
سن الاخوين ومع الحضرات ولو ملك سنة اخوات او سنة اخوة
والصنف منهم كما رواه الصنف صغار فلا باس سبع كل صغير مع
كسوم **م** هذا موال الكلام **م** حكم كراهية المعروف في البيع واما الكلام
في حكم حوازل البيع وفان يقول اذا عرف سن الصغير والد او
والد له او من سواها من الاقارب في البيع فالبيع جائز في كل حال
وابر **م** المعرف بكرة وانما **م** وعن ابي يوسف ان البيع باطل
في الكل ومع الحضرات وهو قول حفص والحسن من ريان وعن
ابي يوسف رواية اخرى انه فرق بين الولدين ومولودين فابطل
في الولدين والمولودين والعلم ما ذكره طاهر الدوا وكونه
عدا من العدا دات واد كان المعرف كحفيص مكي في احد ما لم
يكنه وذكره كحوان باحق احد ما دس فباعه او كني احد ما جنابة
عد مع الحماة وعن ابي حنيفة في فصل الحماة انه لا يحل العدا
ينظر الى سنين وكذلك لو اشترى ما عدلها ثم وجد ما عدلها عدا
رد المعرف فاحد وقال ابو يوسف رد بها ولو باع لعمته المحقق
كذلك عن ابي حنيفة فلا يحل له والحق في قول ابي حنيفة فان البيع

سقط العتق فاسد لكنه معاد سبها والوفاء بالوعد ليس بلازم حتى لو باعه
بثمن قال ان اشتريته فهو حر لا يكره البيع بالثمن في وعه المضمرة ولو
صار احد ما حال لا يمكن للمولى بيعه فلا ماس بيع الاخر ولو باع حاره
وشترط ان يفسد فلا ينافي امامه ذلك ولذا في الصغير يكره له ان يبيع
البيع في الحارة **م** ووعه المسمى لوباع احد ما عين بعينه لم يكن موقوفا
اي يوسف بان مدونه المهرين واعينه عن العتق ولو باع احد ما
من رجل م باع الاخرين ذلك الرجل قال ابو يوسف البيع وقع في
سدا واذا اجمع في ملكه استثنى ان اخبر بها ووعه العتق والعتاق ولو
دبر احد ما او كانا استولا الكسبر لم يكره بيع الاخر ولا ماس بان
يكاتب الاكبر ولو كان احد ما له والاخر المكاتبة او لعبد الناحر المكنون
لا ماس بالمعتق وان كان احد ما للمصاريب والاخر لرب المال
فلا ماس للمصاريب بيع ما يبيع ولو باع حاره على ان ياتيها بتم اشترى
انها م مباعا يكره له الا حارة كالبيع وان كان المكار للمهرين و
الصغير في ملكه لا ماس له بالبيع عند ابي حنيفة وكذا يكره المهرين
للمكاتبة والعبد الناحر ولو ذفر حريمي بامان وبعده احدا من صغيران
فباع احد ما من المكار لا يكره الشراء ولو كان اشترى الماس من مدين
دمي في دار الاسلام لا يكره الشراء يكره للمسلم ان يبيع احد ما لانه لا يمكن
ان يملكها دارا كارب وكذا الماس من علي بغيرها **م** **وعه نوارس**
ساعة قال سمعت ابا يوسف يقول في رجل اشترى عبدا صغيرا
وامره عبد البائع واعينه المهرين فالبيع جائز وعليه الثمن وكذا لو
مات عنده وكذا لو مات الام عبد البائع او اعينه مولاها كحور البيع
وكذا لو باع المهرين الصغيرين رجل فاعينه قال والعتاق من
العتق والموت ان يكره العتق الصغير ولكن استحسن ان يجعل
بالثمن ادا دعت الدرة واللعن **العقود**
الحادي والعشرون في الامالة الاصل عند ابي حنيفة الامالة
كجعل فسخ في حق المباع قد من في الصور كلها ووعه المضمرة عند
العتق ويعتد ذلك الثمن عند الامالة او لم يكره من جنس الثمن
الاول او من غير جنسه فلو كان او كثر اسوا كان المبيع مما يملك
وكول كالعبد والجوارى وغيرهما او مما لا يملك كالدار والجنات
والاراضي وعندها فان امكن بيعها فسخ يبيع فسخ وان تعذر بيعها
فسخ لا يبيع اصلها فان هذا الاصل من الماسك ادا باع حاره بابت
درهم وبعث العتق فانه يبيع درهم معق قوله في الامالة وان لم يملك
مات ومحمدانه فان كانت الحارة ماعه في يد المهرين على حالها لم
يذخره عتق تحت الامالة بالثمن وبلغوا ذكر المكاتبة مبي على
البائع رد الالف على المهرين وان دخلها عتق بغير امالة بحاله

ويصير المخلوط باو يضمن العتق بعتن ما كنا قالوا ما يملك المهرين يكون
جنس العتق فمساها او اقل او اكثر فدار ما يضمن الناس فيه ولكن جوا
ب الكتاب مطلق **وعه الثاني** وكذا لو كانت بعتن موقوفا يكون
الامالة بالعتق اجمالا عنده ويطلق العتق ولو كانت الامالة بعتن اخر
ذكر في عامه ان يكتسب اجمالا في الامالة عند ابي حنيفة بالعتق الاول و
يلغوا ذلك جنس اخر وذكر بعض من اختلف في بيعه جامع الصغير ان
على قول ابي حنيفة سطر الامالة في بعتن الصور وان اردت الحارة
ثم لم يملك ما كان قبل البعتن تحت الامالة سواء كانت الديار
او موقوفة وان كانت الديار بعد البعتن ان كانت موقوفة فلا امالة
باماله عند ابي حنيفة وان كانت موقوفة فلا امالة في حله عنده والاصل
عند ابي يوسف ان الامالة مبيح المباع قد من ادا لم توجد منها دليل
البيع بان تقابل عند الثمن الاول وكان العتق مالا للعتق فسخ
فمن الصور كجعل الامالة فسخا فحقها امكن اعتبارها بما جازيها او
لم يمكن بان كانت الامالة الموقوفة على البعتن فاد او حزمها وقيل
البيع وامكن جعلها بما جعلها بها سواء امكن جعلها فسخا او لم يمكن
او امكن ان يجعل فسخا كجعل فسخا كما لو باع الامالة الموقوفة على البعتن
او لم يملك مبيح العتق بالعتق بعد ماله احد ما فالا امالة في حق
الصور كجعل فسخا **وعه السبعين** ولو كان احد ما مالا وقت الا
قاله والآخر مالا وصحت الامالة ثم يملك العام قبل الرد بطلت الامالة و
في المضمرة ان ثم ان عند ابي يوسف الامالة بيع مدين فان سبي ثمنها
عند الامالة ماسع حارب بذكر الثمن فلو كان او بعتن من جنس الثمن
الاول او من غير جنسه خلا كان او موقولا وان لم يسم الثمن فهو بيع با
ثمن الاول وروى عن ابي يوسف الامالة بيع على كل حال حتى
ارطل الامالة الموقوفة على البعتن **م** وان لم يمكن ان يجعل بغيرها
لا فسخ يطل كحاج بيع العتق من المدين ادا لم يملك العتق العتق
وكما لو لم يملك الموقوفة على البعتن على خلاف جنس الثمن الاول
فان هذا الاصل من الماسك ادا لم يملك حاره والحارة ماعه مدين
على حالها لم يغير الى رمان او يضمن او يغير الى رمان او يضمن
فالا امالة صحا عنده فسخ ادا لم يملك الثمن الاول او كجنس الثمن ان
ول ولكن بزمان او يضمن وكذا في رمان قبل البعتن لا بيع للعتق
مكحل فسخ وان لم يملك على خلاف جنس الثمن الاول بطلت
الامالة وان لم يملك بعد البعتن فان كانت الحارة ماعه حالها لم
يغير وقد يملك بالثمن الاول فالا امالة عنده فسخا وكذا في
اذا سكتا عن الثمن الاول وان تقابل بجنس الثمن الاول و
لكن بزمان او يضمن مفعلي قول ابي يوسف كجعل الامالة

وان يقال خلافت جليس الثمن الاول بحبل سباعه عنده وان لعبرت
الحارة الى بعضان بان لعبرت الحارة في هذا الخبر فيقول الخبر
او ما فيه سماعه فان يقال خلافت الثمن الاول او سكتا عن ذكر الثمن
الاول بحبل الا قاله فسي عنده ان السماع لم يعلم بالعبث ووت
الامالة كان له الحارة ان سماعه في الامالة وان سارده وان علم بالعبث
فلا حارة وان لعبرت الحارة الى رمانه فان كانت الرمان مفصلة في
لؤلؤ والا رس والعقود بحبل الا قاله سماعه وان كانت الرمان مفصلة فاكوا
حفظوا وكواب مما اذا كانت الحارة فاعلم على حالها لم يغير سوا الا اصل
عند حذر ان الامالة في حق السماع من ادالم يوجد منها دليل السمع
بان يقال خلافت الثمن الاول وكان السمع فاما لنفسه وان وجدتها
دليل السمع ولم يمكن ان يحل في حقها وان كان جعلها سماعا بحبل سماعا
واحد كما قال ابو يوسف كما لو يقال بعد العتق بالثمن الاول لكن
بعد الرمان لم يفسد او يقال بعد العتق بخلاف خلافت جليس الثمن الاول
وان وجد دليل السمع وان كان جعلها سماعا في حقها كما لو يقال بعد العتق
والحارة فاعلم على حالها بخلاف الثمن الاول ولكن رمانه او يفسد
معن حذر واما ان في رواية كتاب الحادون جعلها في حقها
و في رواية كتاب الشفعة جعلها في حقها وان لم يمكن جعلها سماعا ولا
فسي بطل الامالة بان هذا الاصل من السماع اذا يقال في العتق
الحارة في حقها الامالة ويكون في حقها اذا حصلت الامالة بالثمن
الاول او على جليس الثمن الاول بطل الامالة وان يقال بعد
بعد عتق الحارة ولكن رمانه او يفسد وان حصلت الامالة على
خلافت جليس الثمن الاول فاعلم على حالها لم يفسد في حقها
بثمن الاول او سكتا عن ثمن الاول كوز الامالة عنده في حقها
بما لا خلافت جليس الثمن الاول ولكن رمانه او يفسد معن حذر
الصوره رواه ان في رواية كتاب الحادون في حقها الامالة سماعا و في رواية
كتاب الشفعة في حقها في مثل هذه الصور عن حذر رواه
وان يقال على خلافت جليس الثمن الاول في حقها الامالة عنده سماعا
رواه واحد و في مثل هذه الصور في حقها الامالة سماعا عنده رواية واحد
وان كانت الحارة قد لعبرت على حالها الى رمانه او يفسد ان
كان الثمن الى بعضان بان لعبرت في هذا الخبر فيقول الخبر
ما فيه سماعه فاكواب في حق حذر بطر حواب في يوسف و
ان لعبرت الحارة الى رمانه فان كان الرمان مفصلة في حقها
عن سماع العتق كلها وان كانت الرمان مفصلة فاكواب في
كاكواب فيما اذا كانت الحارة فاعلم على حالها لم يغير وذكر حذر
كتاب الحادون امالة العتق الحادون في حقها العتق الحادون في حقها

في الخصال اذ انا جارية بالف درهم ثم ان العتق او بعد قد فقه انا ما وجعل
كل وجه على وجهين اما ان كانت الامالة في حقها الخبر في الحارة
او بعد عتقها انا ما وجعل كل وجه على وجهين اما ان كان الثمن مفصلة
او غير مفصلة فان كانت الامالة في حقها الخبر في الحارة والثمن غير
مفصلة في حقها الامالة في حقها خبر العتق انا ما وجعل في حقها
ماله خلافت جليس الثمن الاول فان كان هناك بطل الامالة عندهم وان
ان كان الثمن مفصلة في حقها دون مال مالها بطلها عندهم جميعا في العتق
كلها وان يقال في حقها خبر الحارة بعد ما لعبرت الحارة الى رمانه او
يوسفان فاكواب في حقها كواب فيما اذا كانت الحارة فاعلم على حالها
الا اذا حصلت الامالة على خلافت جليس الثمن الاول فان كان هناك
لا يعلم الامالة اصلا وان كان الثمن مفصلة في حقها دون الامالة في
العتق كلها عندهم جميعا فاما اذا يقال بعد عتق الحارة فان كان
بلا والتمن غير مفصلة فان كانت الحارة فاعلم على حالها ان يقال بالثمن
الاول او سكتا عن ذكر الثمن الاول لا يعلم الامالة في حقها خبر وان
بما لا خلافت جليس الثمن الاول ولكن الى رمانه او يفسد ان يفسد الامالة
في حقها في حقها و يفسد في حقها الرمان والعتق وان على قول في
يوسف جعلها سماعا وعن حذر في حقها الصوره رواه ان يقال
بلا خلافت جليس الاول فعلى قول في حقها في حقها بطل الامالة و
على قولها في حقها الامالة سماعا بعد ما يقال اذا يقال في حقها على حالها
لها فان كانت الحارة قد لعبرت ان لعبرت الى رمانه وكانت
الرمان مفصلة فاما مالها بطلها عندهم في حقها على حالها وعتقها
في حقها الامالة سماعا في حقها العتق كلها وان كانت الرمان مفصلة فاكواب
كاكواب في حقها كواب فيما اذا كانت الحارة فاعلم على حالها لم يغير
ان لعبرت الى بعضان بان لعبرت في هذا الخبر فيقول الخبر
او ما فيه سماعه فاكواب في حقها كواب فيما اذا كانت الحارة فاعلم
على حالها لم يغير في حقها الامالة بطلها عندهم في حقها
ما اذا يقال بعد العتق والثمن مفصلة في حقها دون فان كانت الحارة
فاعلم على حالها وقد يقال بالثمن الاول بطل الامالة عندهم في
حذر وعتقها في حقها سماعا وان سكتا عن ذكر الثمن الاول في حقها
لكن عتقها في حقها الامالة بطلها عندهم في حقها يوسف في حقها واهل
روايات الحادون في حقها الاصل عند حذر في بعض الروايات
اعتبرها سماعا فيما بعد و في بعض الروايات قال الامالة بطلها
كما هو قول في حقها وان يقال خلافت جليس الثمن الاول ولكن
رمانه او يفسد ان على قول في حقها في حقها الامالة بطلها وعلى
قولها في حقها سماعا وان يقال خلافت جليس الثمن الاول فعلى قول

قول أبي حمزة الامام باطلة وعلي قولها كحلها واما اذا ما لا وقد
تغيرت عن حالتها والحق موقوف فان تغيرت الى زمان وكا
نت الزمان موقوفة كوالا ريش والولد والعمر بعد ابي حمزة
الامام باطلة وعندهما الامام علي بن ابي طالب ورواه واحد الا في فصل واحد
ومعوا اذا سكت عن ذكر الثمن فان في هذا الفصل عن محمد بن
رواه يفي الامام باطلة ورواه سبط الامام وان كانت الزمان
موقوفة فهذا هو كحلها في الحارة فاعلم على حالتها لم يتغير سوا وان لم
الي بعض ان كان يغير بفعل المشتري او باق سوا به هذا او قالوا
نت الحارة فاعلم على حالتها سوا عدهم جميعا والظاهر ان كحلها من ما
دون البيع الاسلام حواقر زان وعندهما رعا مال ابو حمزة الامام
عليه السلام في الامام باطلة في حق الثالث **وعنه السعياحي**
الا ان عكن حله وفيه من طرمان ولدت البيع ولد بعد العبد
لان الزمان بعد العبد اذ كان موقوفة بالامام باطلة عن ابي
وقال ابو يوسف الامام باطلة في الاداء بعد ريشه فحله في مال محمد بن
عليه السلام في الاداء بعد ريشه فحله في مال محمد بن
وعندهما **وعنه السعياحي** قال محمد الامام باطلة بعد العبد وفيه العبد
مساومة وليس يبيع وكذا قال ابو حمزة في العتق **وعنه السعياحي**
قولنا في ريشه في حق مائل احدهما لو كان البيع عتقا فاشتمل
الشيء في البيع لكونها موقوفة في عتقها والظاهر ان البيع في البيع
من امر ومعه ولم يضمنه بمقابلته والظاهر ان البيع كان عند السابع
الاول فادركه عليه بالعبث ليس له ذلك لانه بيع في حق الثالث
والثالث اذ اشترى شيئا ومعه من الثمن في بيعه من امره بها
فلا دعا الى المشتري فاشترى السابع منه ما علم من الثمن ما اشترى فانه وكا
ن في البيع كالمالك لسبب جديد والدرايع لو وقع له جمل قبل
بعد ان شيئا ومعه ولم يضمنه في بيعه من امره بها فاشتمل
معب ان يرضع في عبده والظاهر ان المشتري بعد ريشه في البيع
للمحرمه بعد ما حال عليه الحول فوجد ريشه ورشته فاشتمل
الحدوف في البيع في بيعه فانه لا يسقط عنه الزكوة **وعنه السعياحي** قال
الامام باطلة بعد العبد وفيه العبد مساقع وليس يبيع وكذا قال
ابو حمزة **وعنه السعياحي** الكون عن ابي حمزة الامام باطلة
بيع وفيه بيع ومال ابو يوسف بيع فيها الاداء بعد ريشه ومال محمد
يعرف بين الثمن او اكثر بيع ومعه ما لم يرضع ويظهر شرط البيع
م في هذا الخلاف الذي ذكرنا مما اذا حصل العتق لم يوط الامام باطلة اذا
حصل لفظ العتق او الحاركة او الرد فانها لا تحل بيعا وان لم يكن
فيها ما اذا حصل البيع لم يوط الامام باطلة فهو بيع جديد في حق الثالث

خلاف في العتق الامام باطلة في حق من ساق في حق العتق من مائة
من مائة في البيع ما لم يكن من مائة في البيع واما عتق مائة
او شرط زان فالامام باطلة يغير بها جديد في حق علي بن ابي طالب
الذي قبل من رجل عتق يكون طعام وسط الى اهل او حال وبيضا وقد
ن اعطاء المشتري حظه اجماع من المشروط او اردي او مثل المشروط
بمقابلته لا يضمنه رد المثل من بيعه وان كان ما عا وكذا الحواش
اذا كان الرد بالعبث بعد العتق يغير فيها وادامه كحل الطعام
بعينه في بعض الصور من رد مثل الذي كان مشروطا او يرد مثل
المقبوض من لم يذكر بعد العتق في الكتاب بضا عتقه كحل على ان يرد
مثل المشروط سوا كان المقبوض اجودا واردي ومالك العتق ان
يعتق اذ كان المقبوض اردي كحل رد مثل المقبوض لا رد مثل
المشروط مال دالي بقدر اشار محمد الاصيل وبعض من كحلها
من وجه اخر ماله ارجى صورها رجل اشترى من اخر طعاما على ان يرد
وكاله السابع ومعه المشتري بمقابلته البيع وكاله السابع فوجد مقبوض
فتر او يرد مقبوضا فانه من بضعان الكيل او من ربا فانه
جميع الطعام مع الزمان للسابع والامام باطلة يجمع الثمن وكذا اذا
الطعام ما قبل وزاد او كان رطبا طيبا والمقبوض وضاد فان زان
دنه ويقبضه من ذلك الامام باطلة حاشا والطعام كله للسابع يجمع الثمن ولا يوط
عنه شي سبب البضائع الا ان كان كان افسد الطعام ولم يعلم به
السابع حتى يقبضه كان للسابع الحار ان يشاء فاعلم جميع الثمن وان
شارد الامام باطلة ولا شيء عليه من الثمن وذكر محمد في كتاب الصلح رجل
له على رجل دين موطول صالح المدينون رب الدين عن الدين على عبد
رحمه ودفع الله واستحق العبد من مدين الدين او من الدين
يعتق بضمها فان المال يكون على حاله موطولا واما اذا اقاله الصلح ان
اماله على ما كان من الاصل يعود الدين موطولا ما اذا اقاله مطلقا
من غير شرط الا جله على يعود الا جله لم يذكر محمد هذا الفصل في هذا
الكتاب وذكر في كتاب الوكالة انه لا يعود الا جله **وعنه السعياحي**
رس ونقول الامام باطلة في المجلس شرط حال وبيع الامام باطلة في حق
يعتق عن المقبض كحل ان يقول اقلني مقبولا اقلت **وعنه السعياحي**
وقد اقول ابي حمزة وابي يوسف **م** ومال محمد لا يعود الا بلفظ
يعتقها عن الحاشي اعصارا في البيع **وعنه السعياحي** ولا يوط الامام باطلة
الا بلفظ الامام باطلة في ولو قال السابع للمشتري يعني ما اشترى منك
كذا او قال المشتري يعني مقبولا السابع فهو بيع بالاجماع فاعلم في ذلك
شرائط البيع **وعنه السعياحي** لو قال المشتري تركت البيع ومار السابع
صحت او احرث يكون اقاله ولو طلب السابع الامام باطلة من المشتري

علم بالقطع لمدته الا ما له كجمع الثمن ولا شيء له من الارش وان لم يكن علم
 بالقطع فهو باطل وان شاء اقره دون الارش كجمع الثمن وان شارب
 وكذا لو كانت اقراره قولت عند المشتري لم يسمعها الولد الا قاله
 وقد اقره رجل باع عبدا منه وباعه بضع مائة نصف العبد مائة الباع
 في الامانة ولو كان له معه العبد **باب في الخلاصة** ولو كان المشتري
 الى الباع وقال انه مائة على بطن غالي ورد الباع عليه ما مضى من الثمن
 ولكن لم يضمن ما باع لانه الا قاله رجل اشترى صابونا وطعاما فباعه
 الباع ووجد فيه بعض وزنه لا يحسب على المشتري شي رجل اشترى
 شاة وباعها بضع مائة الدراهم فباعها لغيره بضع مائة الدراهم
 سرت رجل اشترى عبدا راى به حد العبد ان كان بالحق الاول لا يضمن
 العبد وان كان بغيره احمس ولو كان الباع الى رجل اشترى مولا
 والباني بغيره حال او على العبد نفسه الاول والاصل في البيع
 انه يضمن اذا اختلف الباع والراعي في كل شيء كذا في البيع
 ما لا يضمن الا في كل شيء بعد الشراء فالاصل في باطل وان اشترى
 الاخر حق والا ولا باطل رجل اشترى ثوبا فباعه في عشرة دراهم
 العبد بعشرة لا يضمن العبد الا في كل شيء كذا في البيع
 الصن حتى لو خلف لا يضمن هذا العن يضمن في كل شيء كذا في البيع
 اشترى عبدا بعدد حتى قال للبائع بضع مائة على اربعة اوجه
 مائة على اربعة اوجه الباع الاول والثاني ولو مال يضمن في ثمانية اوجه
 والثالث لو مال بوجه ولم يرد عليه والرابع لو مال بوجه من شئت
 لا يضمن في ثمانية اوجه الباع اشترى عبدا او باعه من الباع
 قبل التدفن لا يضمن الباع ولو وقف قبل التدفن يضمن الكفا
باب في البيع في حدود ما عدا الكفا ضيق العبد الوصي والمولى اذا
 باع شاة ما كثر من مائة درهم اما لا يضمن او اذا اشترى اربعة اوجه
 بالذرة في مائة درهم ولم يرد عليه الباع في البيع الثمن من بين
 مائة مائة باطله عند ابي حنيفة ومحمد ومالك ابو يوسف في ثمانية
 حد العبد الا في ثمانية اوجه الباع **باب في الجواهر** حارت الا قاله في الصن
 قبل التدفن ويضمن كسائر الباعا وان لم يرد الا قاله في الصن
 قبل التدفن ويضمن كسائر الباعا وان لم يرد الا قاله في الصن
 وعنه قبل التدفن لا يضمن ان لو حد العبد حتى ويضمن ان عدد
 يضمن والا يضمن **باب في العن** **باب في العن**
 في الدعوى والشهادة في البيع بعد الفصل في كل شيء على انواعه
 اذا كانت الدار من رجل اقره رجل انه اشترى امانة على
 سنة فهذا على وجهين الاول ان يكون الدار من يدى الباع ومضى
 بعد الوهمين لو شهد الشهود للمشتري في حقه والشهادة بعضى له بالدار

وان لم يشهدوا بالملك الوارث ان يكون الدار من يدى الباع وودوا
 ليدعي الدار نفسه مائة على وجه فان شهدوا انه اشترى امانة فلان
 ولم يرد عليه مائة لا يضمنها ولا يضمن يدى الباع هذه الشهادة
 وان كان عا صلا يوجب الملك للمدعي فوضع الشك في بعض يدى
 الباع فلا يضمن في الشك وكان قد اقره رجل بالوشهدوا انه كان من يدى
 المدعي ولم يرد عليه مائة لا يضمن يدى الباع هذه الشهادة وان
 سرت يدى الباع وان شهدوا انه اشترى امانة فلان وانها فلان
 يضمن شاة منهم وكذلك لو شهدوا ان فلانا باعها منه وسلم اليه مائة
 يدعى للمدعي ويضمن يدى الباع وانما اشهدوا انه كان من يدى المدعي
 ومن الباع فلا يضمن في الاصل وقد اختلفت في حقه حتى اجاب
 ر العباد الاول في الحسنة الاولى في الحسنة يقول يضمن في الشهادة
 ومن اجاب العباد السابعة في الحسنة يقول لا يضمن في الشهادة
 وهكذا روى هشام عن محمد بن ابي اسيد وان اشترى امانة فلان و
 عدتها منه ولم يرد عليه في كل شيء كذا في الجواب مما اذا
 شهدوا ان فلانا باعها منه وسلم اليه مائة اذا اختلفت الشهادة في حقه
 لم يضمن الشرا على الباع ويضمن دوا ليدعي عن الباع و
 يقوم المكان مقام الباع في كل شيء كذا في البيع والبيع لا يضمن
 الى المكان دار من يدى رجل اقره رجل شهدوا ان اشترى
 مائة من اشترى من يدى رجل اقره رجل شهدوا ان اشترى
 الثمن او لم يشهدوا ان اشترى من يدى رجل اقره رجل شهدوا ان اشترى
 مع دار الباع ان لم يشهدوا باسقف الثمن لا يضمن في حقه اما اذا
 شهدوا باسقف الثمن كانت الشهادة مقبولة وان كان مع دار
 الباع مجهولا او اذا ادعى على اخر انك اشترى من يدى الباع و
 المشتري في حقه مدعى الشرا من يدى الباع واصل في حقه من الثمن
 او مع مع دار الباع مائة لا يضمن في حقه على كل حال اذا كان الثمن
 مائة في يد المشتري فقد ادا كان المبيع مائة مائة ادا كان المبيع مائة
 في يد المشتري واذا ادعى المشتري الشرا وانكر الباع ومال لا يضمن
 منى ما قام المشتري شاة من فاحلفا صديقا على وجهين اما ان
 يحلف في الحقد او في حقيق الثمن فان اختلف في حقيق الثمن فان
 شهدوا احد ما بالث والاخر ما به مائة لا يضمن هذه الشهادة وان
 لم يكن العبد مائة في حال فلان لا يضمن هذه الشهادة وان
 قاله وانما المدعي به الحال لا يضمن الا ان الدعوى لو وقع في مطلق
 حال او اختلف على هذا الوجه لا يضمن في حقه وان اختلف في حقه
 ار الثمن ان يحلف بين الحالفين في عطف مائة في حقه
 بالث والاخر بالث وحسمه فان كان المدعي يدعى الشرا الحالفين

في داره

رجل باع عبدا رجلا من رجل ثم اقبلت البائع والمشتري فقال البائع لما
 توفى صاحب العبد البيع وقال المشتري لا بيل امرك به وادعي امر
 عدم الامر وادعي البائع الامر بالقول قول من يدعي الامر فان اقام
 المدعي لعدم الامر بنسبه ان صاحب العبد لم يبيع له فعلى بنسبه
 وكذلك لو اقام بنسبه على اقرار صاحبه ان صاحب العبد لم يبعه بالبيع
 لا يفتل بنسبه وكذلك لو لم يكن له بنسبه واراد ان يخلع صاحب على
 ما ادعي من عدم الامر لا يفتل الى ذلك وان يصادق بالبائع والمشتري
 ان البيع كان بعد امر فوكل منهما صاحب العبد والوكيل مع الموكل يعني
 ان العبد وبيعه فبنيها مان حفر صاحب العبد وصدفها رعا يلزم في
 وعاد العبد الى قديم ملكه وان كذا معا نعيم وما كنت امر به بالبيع
 ما حق في حقه والبيع باطل في حقه فكل من حفرها وحمل في حق الموكل
 كان الوكيل اشتراكا استلزاما من المشتري وموكله المشتري مع الوكيل
 اذا اقال البيع بعد اقاله فبني سبها بغير اشتداد حق الموكل كذا هذا
 ثم يطلو الثمن وقدره ايضا رجلا في يده مملوك لرجل ماله حل لصاحب
 البذل ان صاحب البذل امر ان يبيعه مني بكذا وصدف صاحبه حيث
 اوسكت او باع العبد منه وبما يضافه فحق البائع عند القاضي وما
 ان صاحب العبد حضر وانكر الامر بالبيع واما المسمى على ذلك وان
 لم يفتل البيع واراد استيلا فمشتري على ذلك مان لم يكن له بنسبه
 لا يفتل الى قوله ولم يذكر في الكتاب ان صاحب البذل لو كذب
 في دعوى الامر وباعه بعد ذلك والعلم ان الجواب فيما اذا صدق
 او سكت فان حضر صاحب المملوك عند القاضي ومجد الامر بالبيع
 ثم غاب وطلب البائع من القاضي بعض البيع احاد القاضي الى ذلك
 فان مال المشتري اراد من المالك ما يملكه بالبيع والعاضي لا يجوز
 استقص ذلك ويقتل بعض البيع ورد العبد على البائع واطلق
 وطلب بمن المالك ولو ان صاحب العبد لم يحضر ولم يجد الوكالة فبني
 مات فورته البائع فقال صاحب العبد لم يامرني بالبيع لا يفتل
 اليه لانه باع في بعض ما يشر وكذلك لو طلبت من المشتري على ذلك
 لا يفتل الى ذلك وكذلك لو لم يمت رب العبد وادعي البائع انه
 مجد الامر ووطب هذا العبد منه وسلمه الى وصار العبد الى لا يفتل
 الى قوله ولو مات صاحب العبد فورته البائع واما بنسبه على اقرار
 المشتري ان المالك مجد الامر بالبيع فبني بنسبه وان حضر صاحب العبد
 ومجد الامر ما اراد احد العبد من المشتري كان له ذلك فان كان المشتري
 غايبا فلا يسئل له على العبد ولكن للمولى ان يضمن البائع ويكون
 للمولى ان يضمن البائع فتمت العبد كما في العاصب اذا انفق المحضو
 من مده والبائع ان يطلب بمن المولى بالامر بالبيع لا يقال

انكول فان حلف محمد وان نكل بطل ضمان البعده لانه صار مقرا او
 كذلك امام البائع بنسبه على صاحب العبد في هذه الصور انما يبا
 لبيع فبني بنسبه وان لم يجد بنسبه على ذلك وحلف الامر فحلف حتى
 ضمن محمد العبد سلم العبد للمشتري وكان الجبن للبائع ولو لم يحضر
 رب العبد حتى مات فورته البائع ودخل اخر يضمن ما اراد الوارث
 الا ان ما حذر يضمن العبد ومجد امر الوارث كان له ذلك لو حضر المو
 رث ومجد الامر وطلب المشتري بنسبه النسي ان يخلع وكذا
 بقا الا ان المحورث يخلع على النسي ان يخلع وكذا
 يخلع على العلم فاذا حلف ان يطلو صار مقرا بالامر بالبيع والوارث
 العبد يسئل ولكن ما حذر الثمن وان حلف لم يحضر امرا بالامر
 ان له ان ما حذر يضمن العبد ولو اراد البائع ان يضمن البيع والبيع
 الاخر فليس له ذلك وكان للمشتري ان يضمن ان شأنا احد يضمن
 الثمن وان شاركه في ذلك الذي ذكرنا اذا البائع والمشتري يوم
 العقد ان العبد لفلان فاما اذا لم يكرسها شي من ذلك وقبض العبد
 فقال للبائع بعد البيع كان لفلان وقد بيعت لغيره وما الما المشتري
 لا ادري لمن هو ماله فبني لا يفتل الى قول البائع ولا يفتل البيع
 سبها وكذلك اذا حفر فلان العبد وصدف البائع مما اقراره العبد
 ليس له ذلك الا يفتل بغيرها على ملكه او يخلع فكل ودفع العبد
 الى المحرور رجع المشتري باليمن على البائع وان لم يحضر المحرور حتى
 مات فورته البائع ان البائع اقام السنه ان العبد كان ملك الميت
 وقد بيعه لغيره ما يمت البائع والبائع وادفع البائع اذا ان الملك الثا
 قد حكم الارث على الملك المحضوف ماله فبني لا يفتل بنسبه ولو
 اراد ان يخلع المشتري على ذلك لا يخلع وان مات المحرور ورث
 البائع ورث اخر فاما وارث الاخر بنسبه ان العبد كان له لان الجيت
 وبكره ميراثا بني وسن البائع وانما يباع لغيره وصح المحرور فكل
 منه بعد الساقص ويضمن له يضمن العبد ولا يضمن يضمن البائع
 ثم يسأل القاضي المشتري العبد لمن فان قال كان للميت وقد كان
 ان امر البائع بالبيع ماله فبني لا يفتل البيع في النصف القاضي لو
 اراد المشتري ان يضمن البيع ليدفع البائع عليه ولد قول الشر
 كه فبني كان له ذلك وان مال المشتري العبد كان للبائع لا سلم له شي من
 العبد ويضمن البيع في كل العبد ماله ولم يمت رب العبد ولكن
 لم امر البائع بالبيع واشهد على ذلك شهيدا وكان ذلك في غير المجلس
 القاضي وكذا البائع كحضور المشتري في ذلك لم يكن البائع وكذا
نوع آخر رجلا سري من رجل فليس ان يبيع فيهم
 وبما يضافه ادعي المشتري ان الطليسان كان لاسه يوم اشترى

ان
واباه مات امس ويدركه ميراثه لا وارث له عزه واراد الرجوع على
البائع بالثمن لم يسع دعوته ولو اقام على ذلك سنة لم يقبل منه ولو كان
الاب حيا وادعى الطليسان لنفسه وادعى البائع على ذلك سنة صح دعوته
وملئت منه ويرجع المخرى بالثمن على البائع فان مات الاب
بعد ذلك يورث الابن الطليسان سلم له ولم يكن البائع على الطليسان
سيدا وكذلك لو وصى القاضي بالملك للاب لم يقض له الاب حتى مات
فورثه الابن كان الطليسان له ميراثا وان كان القاضي لم يقض للاب
بالطليسان حتى مات يطلب السنة ولم يكن له على البائع سيدا
فان كان الاب حيا ترك استاخر غير هذا المخرى كان موعلي تجب
دعي السنة التي امامها الاب او السنة بينهما بغيره وفي القاضي
ليرد الابن للاخر مال ابن المخرى ما كماره الفصل الثاني من اجزاء
رامسا له لومة يصف الثمن وان اجزاء له لا بد منه شي ولو كان
لمخرى امر عبد السبع مخرى ان الطليسان للبائع بم اشترا منه لم يحن
الطليسان والدا لمخرى وفي القاضي له بالطليسان بم مات الوارث
له فورث الابن الطليسان منه فهذا على وجهين ان لم يرجع الاب
بن المخرى بالثمن على البائع سلم للطليسان للابن المخرى ولا ر
جوع له بالثمن على البائع وان كان الابن مخرج على البائع بالثمن
علا موت الموروث بم مات الاب وورث الابن الطليسان ليس
له ان عسك الطليسان ويرد الثمن على البائع ولكن البائع ما كان ان
شا استرد الطليسان ويدرك البين في المخرى لان السبع لم يقض
في حق البائع برجوع المخرى عليه بالثمن لا بد له يمكن راضيا بالثمن الا ان
في ان ارجع عنه الي وصا القاضي بل يوقف على اقراره فان شا ارجع
السبع واخذ الطليسان ويدرك الثمن على المخرى وان شا ارجع البائع
ويدرك الطليسان على المخرى وان شا ارجع البائع واسترد الثمن
فباز هذا على قول محمد فاما على قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر
فصا بالبائع بعد ما طاملا يكون بعد وصا القاضي فالسليم سلم المخرى
ونوم يرد الطليسان على البائع **نوع اخر** فدمني مسائل الحنفية
فان قال ابو يوسف رجلا ادعى عبدا في يد رجل انكر بعني هذا
العبد ويدرك الثمن وموالبه درهم ورجل البائع السبع ومعه
الثمن فشهد الشاهدان على اقراره بالسبع ومعه الثمن وقال الا
لعدو العبد ولكنه قال لنا عددي زيد وشهداخران هذا العبد
اسمه زيد وشهدا على اقراره البائع ان هذا العبد اسمه زيد فالسبع لا
يمر بهن الشهادتين وحلفت البائع فان حلفت زيد الثمن وان نكل
عن الثمن لومة السبع نكله وان شهدا هذا السبع انما عبيد
زيد فليشتره الى سبي يعرف من عملا وصناعة او حلة حواشي ذلك

هذا العبد فهذا والا **سواء** الفناس الا اني اسمي من اذا نسوع
الى امر معروف ان اجزاء وكذلك لامة وسيل العفة ابو جعفر عمن
اسرى من اجزاء على اقراره وان وامس المخرى عن بعد الثمن
بعد البائع والبائع يقول بعنيها كما هي حال القول قول البائع مع
حبيبه باندهما انكر من شرط المخرى من القول قول البائع فان حلفت
اخذ عام الثمن وان وكلا وامامت السنة على شرط المخرى من قال
بعد هذا القول قول المخرى ان يترفع ان عليه بل بعد عام الثمن
واذا حلفت البائع والمخرى فادعى المخرى بغيره ما والبائع يدعي
بغيره فله رد ما وليس للمخرى ان يترفع ان عليه ان بعد عام
الثمن اذا حلفت البائع والمخرى فادعى المخرى بغيره ما والبائع
يدعي بغيره فله رد ما ليس للمخرى ان يترفع ان عليه ان بعد عام
وكذلك اذا ادعى اقراره بالسبع والصلح عن طوع وادعى الاخر عن كره
افاما السنة على ما ادعى عليه مدعي المخرى اولى وكذلك اذا ادعى اقراره
بما اقراره بغيره كذا طاملا والاخر يدعي عن اقراره كانت السنة سنة
من يدعي الاقرار والقول قول من يدعي الطوع **الفصل الثالث**
وحي السفياني وروى الايجاب والقول بان يقول رب السلام
الاخر سلمت التكم عشرة دراهم في كره حنيفة او سلمت وقال
الاخر سلمت وسمي بهذا رب السلام والاخر سمي المسلم اليه وسمي الحنيفة
المسلم منه ولو قال المسلم اليه الاخر لم يرد حنيفة بل كذا وكذا شرط
السلم ما لم ينعقد ان هذا العقد مبرور على النوع نوع منه في سان
شرائط السلم فعول السلم بشرائط كثيرة احدىها ان حلف
لمسلم فمكتوبين والثاني سان نوعه كقولنا فارسي او ما يشبهه والثالث
سان صفة كقولنا حيد او رزي والرابع سان قدره في الحنكليات
بالكيل والموزونات بالوزن والمعدودات بالعدد وسمي
ان يعلم مقدار بمقدار يومين فقلع عن ايدى الناس ولو اعلمه عد
ربا بمكنا لم ينعقد كونه ان يقول بهذا الاثنا وهذا الدرس او يور
رن بهذا الاثنا كونه اذا كان لا يعرف كم سمع في الاثنا ولا يعرف وزن
الحجر وسمي العيس في السلم في هذا المخرى المخرى من قال
لغيره بعت منك من مخرى الجبر هذا الدرس او يوزن مقدار الحجر
فان المخرى من الدواة و في مخرى العباسية الحراب والرس
للس لكيل لا يرد ويد ويغوص الا ان يكون بالساجد **نوع اخر**
الطبي وروى الاثنا من حلف او حلف او حلف او حلف
لك مما لا يحل الدمان والمقصود كونه وان كان الاثنا كمال الد
مان والمقصود كمال الدرس واجوالين والخران فلا كونه بغير العين

في من الحنكليات

الا ان انا يوسف استحسن انما وافقنا وان كان كحل الزمان والبعثات
 وموت من من سنا كذا كذا من ايمان من من وعنه حار السبع
وعه البرعيات معني ان يعلم قدر يوم من عقد من ابد
 الناس وان اعلمه كحل من هذا والا بدري كحل او بدري
 لا يكون الشرط الخامس ان يكون الحكم فيه موقفا ما هو معلوم حتى
 ان سلم الحال لا يكون وقد امدقنا وقال الشافعي الاجل الذي لا يكون
 السلم بدونه كذا من الى عمران الصفار في اسناد الطحاوي رحمه الله
 انهم قد رويته امام قضاة قال وهو قول اصحابنا وعن اي اكن
 الكحل حتى الى مقدار السلم فيه والي عرف الناس في ما حصل مثله
 وان كان قدما اجلا اجلا بدخلة في العرف والعادة كحل السلم
 وما لا فلا وعن اي بكر الرازي انه قال اقل بعد اربعة اشهر من حوا
 السلم ان يكون زمانه عن مجلس العقد ولو ساعه وعن محمد
 انه قد رادناه بغير قضاة وعلمه القوي **وعه الكافي** والجل الاجل
 شهر او الاصح وعلمه القوي **وعه السراج** وادنى من الاجل ما يمكن
 يحصل مثل السلم فيه موقفا كحل لا يطل الاجل عوت
 رب السلم ويطل عوت السلم اليه حتى يوجد السلم من مكانه
وعه الطحاوي قال الطحاوي لا يكون السلم ولا اجال الساعا
 الى اكماد ولا الى الدباس والي الى صوم النصارى لا الى فطرهم
 عند دخولهم صومهم والافاق عن صوم معلوم ومجمله والمجهول
 على صومهم مما لا ينفقونه وحاله متعارفة اما المعلوم كاقوات
 الصلوة والامام والمشهد والاحكام واما الجمله منها متعارفة
 كاحكام الدباس والسر والهم فان وجود الكحل وجودهم والكرار
 واكراد والعتان والعتاد وصوم النصارى وفطرهم قبل الدخول
 في صومهم وان كان في صومهم صار وفطرهم معلوما هذه الاجاب وما
 شاكلها مما تقدم او سائر متعارفة او غير متعارفة واما المتعارفة كقفو
 الدخول وفطرهم رجل من سمن الى عطر السما وباشبه ذلك من الاجاب
 التي يتوهم وجودها وعدمها مع العن بشن ذن الى اجل معلوم
 مايزا ولا يكون الى اجل مجهول واما عدم من قبل الشرط السادس
 ان يكون الحكم فيه موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل
 حتى ان السلم في الخط لا يكون وندرا مدقنا وقال الشافعي الشرط
 وجود وقت محل الاجل حتى ان السلم في الخط لا يكون لا عن
 والكل من مدقنا اذ كان الحكم فيه موجودا وقت العقد الى وقت
 محل الاجل حتى القطع وصاحب السلم بالخيار وان شاء قطع
 العقد واحدا من المال وان يطر وجود **وعه شرح القفا**
وي يطل السلم ويرجع رب السلم براس المال **وعه السراج**

فان احب الفقه ليس ان شرط من المسلم اليه براس المال
 شافعي وحده لا يفتاع ما ذكره الفقيه ابو بكر الشافعي ان لا يوجد السوق
 الذي ساع فيه وان كان يوجد السوق الشرط السابع ان يكون
 المسلم فيه شيئا معين بالنعين حتى لا يكون السلم في الايمان كحل الدراسم
 المحضورة والدماء المحضورة وقبل كحل السلم على وراثة كتابه المعروف
 لا يكون وعلى رواية كتاب الشركة كحل الشرط الثامن ان يكون
 المسلم عليه من الاجناس الاربعه من المكملات والموزونات
 والعدديات المتعارفة والدرعيات حتى لا يكون السلم في الحيوان
وعه السعياي وقال الشافعي كحل الاعا كحل الف والجل في كحل
 في الموصول اما الحيوان مطلقا فلا يكون **وعه** الشرط التاسع
 بان مكان الاتفاق اذا كان المسلم فيه شيئا له حل وموته كالحل
 وعمر ذلك وقد اقول اي جسد اخر وكان الوجهه اول بقول
 بان مكان الاتفاق ليس بشرط ولكن ان يتنا مكان الاتفاق معين
 ذلك مكان الاتفاق ان لم يتنا مكانا معينا مكان العقد للاتفاق وهو
 قولها وعلى قوله الا اذا يتنا مكانا للاتفاق لا معين مكان العقد
 للاتفاق معي مكان الاتفاق محمولا واجمعوا على ان مكان العقد
 معين لان راس المال واجمعوا على ان مع العن اذ كان
 في المبيع حاضرا مجلس العقد معين مكان العقد لا يبايع
 واجمعوا على ان مكان العرض والاستهلاك معين للاتفاق وعلى
 قول الخلاف اذ ابا عبد الله اكره حذو دساع الذمة الى اجل
 عند اي حصة اخر الشرط مكان الاتفاق لا يحذو دساع الذمة الى اجل
 مما معين مكان العقد للاتفاق وعلى هذا الخلاف اذ ابا عبد الله
 جلان دارا على ان يرد اجد ما كذا مواعيد الذمة على صاحبه عند
 اي حصة اخر الشرط بان مكان الاتفاق لا يحذو دساع الذمة على صاحبه عند
 الصلح وما ذكره كتاب القسمة مجرول على قوله الاول وعند
 مما معين مكان القسمة للاتفاق كحذو وعلى هذا الخلاف اذ ابا عبد الله
 دان **وعه الكافي** اوداه حاله حمل وموته دساع الذمة عند اي حصة
 اخر الشرط بان مكان الاتفاق لصي الاحاق وعنده مما معين مكان
 الدار للاتفاق المحضرات ولو عقد السلم في الكحل او على سا
 معن الكحل محاله حمل وموته لسلم اليه اقرب الاماكن فيها
وعه واما اذا كان المسلم فيه شيئا ليس له حله وموته **وعه الكافي** في
 لمسك والظاهر ان الشرط بان مكان الاتفاق بالاجماع **وعه شرح**
 الطحاوي في اي موضع شيئا **وعه السعياي** ومما ليس له حله وموته
 لا خلاف فيه وان ساء مكان الاتفاق ليس بشرط ولكن عند
 اي يوسف ومحمد اظهر الدوايين كحل سلم في مكان العقد

وفي رواية اخرى عنها انه يسلم العهد حيث ما لقته وهو قول ابي حمزة
سواء كان المكان اوله بشا وظل بمعين مكان العهد الا بعد كره في
نوع الاصل و ٢ الجامع الصغير ما يدل على انه بمعين عندهم جميعا
وذكر في كتاب الاطاريق ما يدل على بمعين عندهم جميعا **و ٣**
الصلابة لو فقه في اني مكان شيا وموالاته ولو عين مكانا قبل لا
يعين ولو عين المصغر محاله قبل وموالاته بل في **م** وان شيا مكانا اخر
بلانفا محاله قبل وموالاته بل في بمعين ذلك المكان للانفا ذكر في كتاب
الافانف انه لا بمعين وذكر الطحاوي ان بمعين والله انما يشار في ذلك
في الاصل الشرط العاشر فمعين راس الحال في المجلس سواء كان
راس الحال شيا بمعين بالمعنى و ٤ الكافي بما بمعين كالعروض
اولا بمعين كالنمود **و ٥ السعي** ذكر في المجلس واما العمل
راس الحال فيقول اذا كان راس الحال دراهم او دنانير يكون العهد
شرطا فمساويا وسماويا اما اذا كان راس الحال عهدا فمساويا
يكون السعي شرطا للعناصير ان لا يكون العهد سريطا و ٦ الاستحسان
ان يكون سريطا وما كان كوز عهد السلام وان لم يصدق راس الحال
ان لو ما او يومين بعد ان لا يكون موجلا و ٧ السامع روى في
سماعه عن ابي يوسف لو اسلم عشرة دراهم كره حصة خمسة منها
سواء بود بها في المجلس وخمس منها لو دها بعد عشرة ايام ان السامع باطل
في الجمع ولم يحكم خلافا وانما الشرط للصدق قبل اعترافهما بالاكذار
ان لا يترى الى ما ذكر في النوازل ولو بعد عهد السلام وسماويا
او اكثر لم يعب احد من صا حبه بمص راس الحال واقربا
حان **و ٨ النوازل** ايضا لو ما بها او ما لم يكن ذلك فمرة
وفي الحاشية ولو ما او ما او ما ان كان احاسن لم يكن
ذلك اعترافا وان كانا مصطفيين فهو اعتراف و ٩ الحاشية واداسلم
الدراهم في حصة والدراهم لم يكن عنده حصة واحدة والدراهم فاما
ان يوازي عن عشرين المسلم الله عند حوله البعث رطل السلام والاملا
وادا الى المسلم الله فينظر راس الحال في المجلس اضرع عليه الشرط
الحادي عشر اعلام قدر راس الحال في المعدرات كحوالكميلات
والخوزونات والعقدونات المتعارفة ان كان مثرا الله في
قول ابي حمزة وقال ابو يوسف وفي اعلام قدر بعد ان يكون
مشار اليه ليس بشرط في ان من مال لعنة اسلمت اليك فجزا
الدراهم كره حصة ولا يعرف وزن الدراهم او قال اسلمت اليك
هذه الحصة كذا من الدراهم ولا يعرف قدر الحصة لا كوز على
قول ابي حمزة **وفي الكافي** وعندهما يصح **م** واجمعوا على ان را
س الحال اذا كان سادرا عما او ضوئا او شيا من العددي المتعارف

انه يعرف معلوما بالاشارة اليه والمعنى ولا يحتاج الى قدر ومعه وسي
على هذه الحصة اذا سلم عشرة دراهم ستمس ولم يسن حصة كل واحد
منها ان كان محله الكفيل بان اسلم في مفر وى وروى او اسلم في حصة
وشعر او كانا معني الحظ من محله في الصفة بان اسلم في مفر وى احد
ما حصة والاخر روى لا يجوز عند ابي حمزة مالم يسن حصة كل واحد
منها وان كانا معني الكفيل والصفة بان اسلم في مفر وى حصة
العناصير على قول ابي حمزة ان لشرط بان حصة كل واحد منهما و
في الاستحسان لا لشرط و ٢ كره حصة معني الصفة او كره في شعر
معني الصفة لا لشرط بان حصة كل واحد من الاجزاء فمساويا وسماويا
و ٣ السعي اما اذا اسلم دراهم ودنانير طعام ومذاهب وزن اقدارها
ولم يعلم وزن الاخر فلا حصة عند ابي حمزة واما في الشرط **م** الشرط
الثاني عشر ان يكون راس الحال مبيع عند ابي حمزة يعني
كون خلافا لهما الشرط الثالث عشر ان يكون عهد السلام باقلا
حصار فيه ما دعهما السلام شرطا لهما او لا حصة ما السلام فاسد الا
اذا ابطال صا حبه اكذار حصة قبل التعريف بالاكذار وراس الحال
ل ما لم يدر المسلم الله ولو كان راس الحال في الحاشية في الحاشية و ٤
ابطال اكذار مبيع العهد الى اكذار في السعي و ٥ حصار البو
في راس الحال وحصار العت لا لفسد السلام **م** الشرط الرابع عشر
ان يكون ما فعل مستلما منه مضمون الوصف على وجه يلحق به
كروصف بدوات الامثال حتى قالوا انما كان مضمون صفة معلوما
بقدر موجود امن وصفت عنده الى وقت حله كوز السلام فيه وما لا خلا
و ٦ السعي واما شرطا حصار السلام فيعبر عن راس الحال
واحد عشر في المسلم فيه واما السنة التي في راس الحال احدها بان
الكفيل ان دراهم او دنانير او من المكمل والثاني بان النوع ان دراهم
م عطف بقرينة او علانية او دنانير موجودة او مفقودة وهذا اذا كان في
الملك يعود محله واما اذا لم يكن وذكر الكفيل كان والثالث بان
الصفة انه حصة او روى او وسط والاربع اعلام قدر راس الحال
والخامس كون الدراهم والدنانير مبيع شرطا لهما عند ابي
حمزة مع اعلام العذر والسادس في جعل راس الحال ومضنه
قبل اعتراف المتعاضدين واما الشرط الاحد عشر في المسلم فيه احد
منها بان مجلس المسلم فيه انه حصة او شعر والثاني نوعه عند حله
او سله الثالث بان الصفة حصة او روى او وسط الرابع اعلام قدر
المسلم فيه والخامس ان لا تشمل الدنانير احد وصفي عليه الدنانير
العذر الكفيل والكفيل والسادس ان يكون المسلم فيه مما بمعين
بالمعنى والسادس الا جله في المسلم والثامن ان يكون العهد باقلا

العا

لا حار قدر لها اولاً خذها والباسع مذهب راس المال في الحائض والبا
 شتر من مكان النافذ والحادى عشر ان يكون الحائض قد عاصم بالو
لوع الحائض في سائر ما يجوز السليم منه وما لا يجوز اذا سلمت بغيرها وبها
 في يوم طهر من لا يجوز واذا سلمت بغيرها حطت في غير شعير لا يجوز انضاف
 الاصل في جلتين فلو ان الحائض لم يجد في حائضه في اليوم الثاني فلو
 انشأ ففعل ربه بالبدن من الوضوء وهو القدر والحائض في
 نعتي بالعدرا الكليل في الحائضات والوزن في الموزونات وزلوا النساء
 حريم ما حرموا في حله الربوا التفرق ومواكبس في الحائض او عيس
 ما ان اسلم بغيرها في يوم طهر من لا يجوز او الكليل والوزن في الحائض
 حتى ان اذا اسلم بغير حطت في غير شعير لا يجوز لوجود الكليل في الحائض
 وكذا اذا اسلم الدراهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في الحائض
 واذا اسلم الكليل في الدرهم لا يجوز لوجود الوزن في الحائض
 واذا اسلم الدراهم في الدرهم لا يجوز لانه لم يوجد لوجود مذهب او
 عيس اعاد حرمه عن مذهب ولا باس ما ان اسلم الفلوس في
 الحريم والدرهمين وما اشبه واذا اسلم الفلوس في الذهب لا يجوز
 واعاد من الفلوس الدراهم اما لو كانت فاسد لا يجوز اسلامها
 في الحريم والدرهمين ولو اسلم البصل في الحريم لا يجوز مكان الحريم
 وكذا السيف في الحريم **وفي العباس** وكذا لو اسلم الدراهم في الذهب
 لا يجوز لوجود الوزن في الحريم **وفي الحائض** عن ابي اسلم عن اسلم
 ملوسا حبيب او سباع حديد او مذهبها في نوري او نورها في
 فالسليم في ذلك كله باطل **م** وان اسلم السيف في السيف كوز ادا كان
 السيف ساع عدد او ان كان ساع وربما لا يجوز واذا اسلم كليل في الحط
 او الشعر في الدراهم والدراهم لا يجوز ساعا ومثل كوز يبيع ان كان يلفظ
 السيف كوز السيف يحرم موجد وان كان يلفظ المسلم فله حله لا يجوز
 مال الطحاوي ومعنى ان كوز السيف يحرم موجد واذا اسلم الدراهم
 في الحط لا يجوز وربما اسلم الدراهم في الوزن كانت كليل ومعناه اذا اسلم
 مما عرفت كليل بالذهب وربما اسلم مما عرفت وزنه بالذهب كليل او
 الحسن في الحريم عن الحائض ان كوز و
 وحرم ما اسلم في الحط وزنه في طرف عدم الكوار ومول ابي يوسف
 في طرف الكوار الحمد سلب انو الفضل عن اسلم في الحط كراونا
 فله كوز حلال كوز عبد ابي يوسف وسلب عنه علي احمد فقا
 لا كوز **الحائض** ولو اسلم في الحط وزنه في طرف عدم الكوار ومول ابي يوسف
 ان لا كوز وروى الطحاوي عن الحائض ان كوز وزنه في طرف عدم الكوار ومول ابي يوسف
 كذا في الامام محمد بن الفضل اذا اسلم في الحط وماله في مذهب كذا
 مسالا كوز ولو مال كذا من الحط من كوز وانعوت الدوامات

عن الحائض ان ما عرفت كليل بالذهب لا يجوز بغيره حائضه وزنه وان عاين
 وزنه كليل بالذهب واسما عليها في مال في ماباوي سمير في لوع علم انها
 عاين كوز وكذا في سائر المذهب بالذهب وزنه لا يجوز وان عاين في
 الوزن لان المذهب كليل في علم انها عاين كليل وكوز **وفي الحائض**
 وكوز السليم في المذهب كليل وزنه وكذا السليم في الامام علي بن محمد بن
 وى اما المذهب بالذهب كليل وكذا في النوازل كوز اذا انشأ و**وفي**
ماباوي سمير ايضا وما عرفت بوزنه بالذهب لا يجوز بغيره حائضه
 كليل كذا في الامام كليل الا رواه شاذ عن ابي يوسف مال كوز اذا عاين
 والباس في ذلك **و** في الحائض ولو باع الحط بالدرهم بولده حار وفي
 الباس في العباس **و** في الحريم والوزن في الحريم كوز راس المال اذ لم يعرف
 مقدار وروى ان اسلم باو حال بالطل مما كان بالعدرا او بالكل
 وزنه كليل في نوري كذا في رطل من الحط بالطل مما كان بالعدرا
 او بالكل في نوري كذا في رطل من الحط بالطل مما كان بالعدرا
 الا سلام في الكليل وزنه وروى عن حريم حوان السليم في الكليل واما وعن
 ابي يوسف كوز الاسلام في الحريم كليل وكذا في الحريم كليل **وفي**
وي اظهر والسليم في الحريم كليل او وزنه حائض وكذا في الحريم كليل
 ربح وادله من هذه اختلاف ما عرفت في سلب الباس في ربح الدين عن
 سلام الاوران مال ربح حريم سلب في سلب في مكان الشان معدوم
وفي ماباوي الحريم كليل في الحريم وفي موضع والها
 نون مثل الرضا في حريمي والسليم في حريمي طاهر وفي حريمي حريمي
 والحط في سلبها في حريمي والها في حريمي حريمي حريمي حريمي
 والها في حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي
 والها في حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي حريمي
 عن ابي حنيفة حوان البناضل في الحريم كليل ولا يجوز
وفي العباس وعن محمد بن كليل لا يجوز في الحريم كليل ولا يجوز
 كليل او حوان ولو اسلم كليل في حريم كليل او حوان كليل او حوان
 راس مال كليل واحد لم يجد عبد ابي حنيفة في حريم كليل او حوان كليل او حوان
 زون في الحريم كليل والبقر والبقر والبقر والبقر والبقر والبقر والبقر
 بغير حريمه ومما عرفت في حريم من ابي الحسن في حريم كليل او حوان كليل او حوان
م واذا اسلم في حريم كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان
 حان وكذا في حريم كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان
 الباس في حريم كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان
 ابي الحسن في حريم كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان
 واجله في حريم كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان كليل او حوان

منهج

الذي ذكر من ذلك شامعروف الطول والعرض والقطر والصفحة و
اذا ما عثر في حد مدرج حر والكثر ونامن الا فركون لانه غير موزون و
القاسم ولو اسلم في ثوب الجران من الطول والعرض والدم معلوم به
كرد الوزن حاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الوزن لا يكون ايضا **وفي مساوي**
المجاص ذكر الطول والعرض سطر احوال السلم في المذروعات وظل
شرط ذلك الوزن في الحد يد ذكر الامام السرخسي انه لا يشترط وما السلم في
الثوب ان اطلق ذكر الذراع ملة ذراع وسط مال رضى المدعنة و غير ما
المعسر الذراع الكافى مال في الاصل ولا يابس بالسلم في النسي كمال معلوم
وما معلوما مال وكذلك العران فان كان معلوما يكون وان كان لا يعرف
ذلك فلا حرج في شرط الكيل في النسي ولا اختلف المتأخر في حقه ما بعضهم انه
يكفى على حال وما بعضهم ان يعارف الناس وره فهو موزون و
ان يعارفوا كماله فهو مكمل **العناوي العاص** وكون الحدوس في الهروسي
والعومى في الحروسي والهروسي والشرط في السئود لانها اجناس محملة
ولو اسلم ثوبا جوفيا في ثوب مروي على ان يعالج المسلم الله عثر
درابهم او مباحا حاز لانه بعض العومى بعضه درابهم او مباح وحمل
بعضه راس مال في الحروسي وكون الذراع في ثوبه كذا خطه على ان لا
الكر عا حله ونصفه اعلم حاز لانه حمله بعض الثوب راس المال
ما اقل وبعضه بعض فاعلم ولا يابس بالسلم في الثوابي بعد ان لا شرط
ذراع معلوما وصفه معلومه فكذا ذكر في القذوري في حدس حوطة
ان يكون السلم في السسط والحداد اشترط من ذلك ذراع معلوما وصفه
معلومه **م** ولا حرج في السلم في حلود الابل وللقدر والعظم وان من كذا
صرا معلوما يكون والادم اذا كان ساع وزنا يكون السلم فيما يذكر الحدوس
اداسوا على وجه لا يمكن المسارعة بينهما السلم ولا حرج في السلم في الدوس
والاكارع **وه انكافي** ولو اسلم فيه ورنا اختلفوا فيه ولا حرج في حلود عدد
النفقات الا اذا سن الطول والعرض والصفحة وقال مالك رحمه
السلم في روس الحيوان وحلودها عدد اوج الظاهر به لا يكون السلم
في الادم والدق لانه مجهول فيه الصعتر والكسر الا ان شرط من الذي
صرا والطول والعرض والكون في حد يكون فيه السلم وكذا في الادم
اذا كانت ساع و في الحاسة ولا يكون السلم في حلود الحيوان وكور في
الخنسج والسسط والاكسة والكوالق والافقية والحمام والحداد
وما كان من حدس النساب ولا حرج في السلم في اللحم في قول ابي حنيفة
من غير فصل بينهما اذا كان مبدوع العظم ولم يكن و في السعيا في وهو
الاصح **م** وعلى قول ابي يوسف و محمد لا يابس به اذا سن الحلس بان
مال ساعا او فعن وسن السن بان مال خدع او فنان وسن
النفق بان مال حصن ومحل وسن صفة اللحم بان مال سمس او موزون

وسن الموضوع بان قال من الحزب مثلا وسن القدر بان قال
 عشر امثا **وفي السجاني** هل لا خلاف بينهما وسن ابي حنيفة
 بن جابر ابي حنيفة فقال اذا اطلق السلم في البيع وبما لا يكون ان في
 ذلك جوابا مما اذا سن منه موضع معلوما والوجه في كونه ذلك
 والاصح ان الخلاف ثابت **وما في النهج** كوز السلم في البيع وهو
 في المكان وسن الوصف والطول وذكر الوزن بشرط قال ان كان
 متفاوت عددا لا بد من ذكر الوزن بشرط ان يقول في وزن
 ما ان خذ لا بد متفاوت فمهما ولا بأس بالسلم في الشيء والالآت
 وكذلك ما فيها في الرسم لا بد من اختلاف ما فيها من العظم قال
 محمد بن الحسن بالسلم في البيع ورنما وجد ما معلوما ما كان يعلم بان
 السلم في السمك عددا لا يكون في مكان او ما كان السلم فيه ورنما ان كان
 طريا وكان السلم في حقه لا يكون في كونه الاصل وطعن بعض
 المشايخ في قوله غير حقه وقالوا الطرس مما يوجد في الاحاسن كلها
 والجواب ان الواحد قد يعجز في بعض الاوقات فان الجدا
 او كثير او ما اشبه ذلك فان كان السلم في الطرس في حقه او كان السلم
 في الحماج ذكره الاصل لا يكون ولم يحكم فلا في وروى ابو يوسف في
 ان السلم في السمك الى عن ابي يوسف ان السمك في السلم لا يكون في حال من الاحوال
 وهذا قول ابي حنيفة ومال ابو يوسف وجه لا يكون السلم في كونه
 السمك واما الصغار فله السلم فيها حاز ورنما معلوما او كذا معلوما
 طريا كان او ما كان بعد ان يكون السلم في الطرس في حقه قال في الاصل
 ولا يخرج السلم في شيء من الطرس ولا كونهما من مشاكنها من مال
 بان عمله في الاطلاق لا يكون عند ابي حنيفة وعند ما قالوا السلم في
 اللحم ومنهم يقول لا يكون ورنما عند الكل الا انه حمل المذكور من اللحم
 الطرس على ظهور لا يغني ولا يحسن القول فيكون المظللان بسبب
 انه السلم في مطلق ملا كوز لسبب الاطلاق عندهم في معاوان في
 كذا الوزن واما مما يغني وكلمة الموالد في كونه عند الكل والى
 هذا مال السجاني المعروف كونه في **وفي النهج** وعن ابي
 يوسف انه قال لا متفاوت اذ كان في بعضه كونه كونه كونه
 السلم في كونهما **ولا كونه السلم في كونه عند ابي حنيفة** وجه لا
 وزنا ولا عددا وعلى قول ابي يوسف كونه وزنا **وفي النهج**
الحما هو الذي كان في اخبار المشايخ في النصوص قول ابي يوسف
 اذا تبي بشرط الحاجة اليه لكن يجب ان يحاج وقت التدقيق
 في التدقيق من حشيش الذي سمي حتى لا يصير استبدالا بالاسلم
 عند قبل التدقيق وبيع الكهنة ما كثر وبيع الدقيق به وبيع الكهنة
 بها كونه منسبا وما ومثلا اذا كان بعد من فان كان الكهنة

كوبالاساق وان كان الكهنة عند ابي حنيفة وجه لا يكون وعند ابي
 يوسف كونه ما على احكامهم في حوز السلم في الكهنة والمساخ اقول
 يقول ابي يوسف وجه البعد لا يكون اسلام الكهنة والذ
 صبي عند ابي حنيفة وعند ما كونه وعند النصوص **وفي النهج** اذا اراد بيع
 المظنة الى الكهنة رجلا واحدا كونه مبيع فانه يبيع صاحب الجبلة
 حاشا او سلبيا من الحمار بالنسبة من الكهنة مثلا ويجعل الكهنة غنا
 وبيعته معلومة حتى يصر دنا في دمه الحماز والسلم الحماز الله يبيع
 الحماز الحماز من صاحب الجبلة يقول ما يريه من الدقة الله يبيع
 الجبلة فيبيع له على الكهنة الذي يبيعون هكذا فهو قيل وهو
 مشكل عند ابي حنيفة اذا بيع الدراهم الى الكهنة واحد منه كل يوم
 شيئا من الكهنة وكل ما احدث يقول على ما قطعك عليه ولا جدر
 في السلم والجوامع والمولود لا عدد او لا وزنا ولا كذا قال الشيخ
 امام السرخسي ما ذكر في الجواب يقول على الكهنة من الدراهم
 فاما الصغار فله التي تبيع ورنما ويجعل في ادوية العين فاسلم
 فيها حاز كونه وزنا ولا بأس بالسلم في الكهنة والنور كذا معلوما
 ما واختلف المشايخ في قوله معلوما قال بعضهم اراد به الاشارة على
 قول ابي حنيفة وقال بعضهم اراد به المكان الذي يخرج منه الكهنة
 والنور ولا بأس بالسلم والا كان اذا بشرط من ذلك صرا معلوما
 من مشاكنها من مال هذا في الدقة الصافي واما المربي باليد
 وعين فلا والصلح ان المربي وعينه في ذلك سواء ولا بأس بالسلم
 في الصوف ورنما ان اشترط كذا كذا جنيح بعد وزن لم كونه ولو
 اسلم في صوف عثم بغيره لم كونه وكذلك البائها وسموها ولاهر
 في السلم في السمك الحزب والربح الحزب والحزب الحزب
 هي التي يكون في هذا الطعام لانها لا يكون **وفي النهج**
 وكونه السلم في السمك كذا ورنما الاروا عن جدر لا كونه وزنا
 كذا في كل الدطل كونه كذا ورنما **وفي النهج** وسئل في
 ضي يبيع الدمن عن السلم في كونه قال كونه حوز حوز ويصف ان
 سان كذا وسن الطول والعرض وموضع السد ولا بأس
 بالسلم في وصول السقف بربده اذا كان معلوم الطول والعرض
 من والصورة **وفي النهج** وكونه السلم في كل ملك
 وموزون لان السلم عورون ولو كان الحلي بربصا من كونه
 والموزون **وفي النهج** ولا كونه اسلام في الشعر قال فيس الا انه اكلوا
 في اذا كان الشعر سباع وزنا في العان فان كان لا سباع وزنا فله
 النسا ولا بأس بالسلم في الكهنة والبصل اذا كان معلوما عند اهل
 هذا الصفة على وجه لا متفاوت منوال الصلح **وفي النهج**

حار ذلك اذا ابي بالبرهان من حيث الصفه كقولهم جميعا و الحاشية
وتكون البرهان الذي يتم بمسألة الكون والبرهان الذي لا يكون
الحكم منه مكملا او موزونا حيث لا يجوز على قول ابي حنيفة وجهه واما
اذا ابي بالبرهان من حيث الصفه بان اسلم في ثوب جدي فاني يثوب
وسط ومال يدب اسلم جدي لا اراد عليك درهما كذا في قول ابي حنيفة
وجرد وكوز في قول ابي حنيفة وجهه وكوز في قول ابي يوسف **وفيها**
س ولو اعطاه الردى ومال جدي لا اراد عليك درهما فعدل
حاز يكون ذلك ابرأ عن الصفه واما اذا ابي بالبرهان من حيث
العدريان ابي بشير ادرع ومال جدي لا اراد عليك درهما كذا في
قول ابي حنيفة وجهه وعند ابي يوسف كوز ولو اقال اسلم
على محمد اكون كما سأل على هذا الخلاف حتى لم يبق لك درهم
فمن الثمن كوز ويهي الكواله والكنالة والاربعان براس المال
ومال رطل لا يكون فان تارق السليم المسلم الله قبل التدبير رطل
العقد وان كان الكفيل الكمال عليه في المجلس ولا يصح ما اورد
الكفيل والمحتمل عليه اذا كان المتعاقدان في المجلس **وفيها**
الطحاوي اذا كفلا بالسلم كفيل فرب ما جاز ان يشاء احد من
لكفيل وان احد من الاصل لا يوضع على الكفيل وان احد من الكفيل
رفع على الاصل اذا كانت الكفالة باعنا وليس الاصل على منته وان
كانت الكفالة بغير امر لا يوضع وتكون مترعا ولو كانت الكفالة باعنا
لا يوضع على الاصل بغير الكفيل من رب السلم ينزل بمير السلم الله
عند ثبوت حق الرجوع له عليه ينزل بمير السلم الله عند ثبوت حق الرجوع
السلم لا يجوز ان يستدرك ما على الكفيل كما لا يجوز الاستدراك على
المسلم الله والكفيل اذا ادى الثمن السلم وسدت له حق الرجوع على
المسلم الله فانه ان ما قد بداهه يستبدل ولو ان الكفيل عند
عمله عاكف عنه ودمع الله حاز ومال ولو اجد به رهنا فان اعيد ما
الدين مام اسفص العقد ولو هلك في المجلس بقي العقد على الصحيح
مال ولو اجد ما عليه رهنا فمهلك الدين وتكون صار موهبا كذا في
الدرر ويرجع عليه بالساجي ولو لم يملك الدين ولكن مات المسلم الله
وعليه دين كسنة فصار السلم احق بالوطن الا لا يجهل الدين
لديته بل ساجي خمس حقه حتى لا يصير مستدلا ما عليه قبل الدين
الحاشية اذا ابا المسلم الله الى رب السلم وحلى سنة وسن السلم رهر
ماضيا بالمسلمه كما في دين اخر **م** اذا اقال رب السلم الذي عليه السلم
كل مالي عليك من الطعام واعزله في نفسك او في عداوتك فتعذر
ذلك ورب السلم ليس محاصر ما لا يكون عدوا من رب السلم
معدا اذا كان رب السلم عاسا فاما اذا كان رب السلم حاضرا في منزل

الحكم الله وكان كحرة لا شك ان لا يصير ما يضا اذ لم يحسنه وسن
الطعام ما اذا طلى سنة وسن الطعام وكان ذلك في منزل الحكم الله
ان حال حلت منك وسن الطعام ما نقله على رصه ما يضا ام لا لم يد
كر جدي هذا الفصل في الكتاب رصا وقد ذكر العداوتين في شرح جدي
قول ابي يوسف لا يصير ما يضا حتى لو هلك بعد ذلك كان الهلاك
على الحكم الله وعلى قول جدي رصه ما يضا وطاهر ما ذكره جدي في الجامع
الصغير يدل على ان المذهب عندنا وكذا في كتابه وذكر الجفاف في كتاب
الا قاله قول ابي يوسف كما ذكره الدرر وسن وذكره في م عن جدي
في نوارس سئل ما ذكره الدرر وسن عندنا وما ذكرنا من الجواب في فضل
السلم مما اذا لم يكن في عداوتك من السلم جدي رب السلم فاما اذا
كان قبل رصه رب السلم ما يضا ملار وانه في هذا الفصل وقد
عدل لا يصير ما يضا الى اذ اوطل رب السلم وكذا في راس المال
الى الحكم الله صح ما في دفع الوكيل ومما في المجلس بعد صح وان عام
الوكيل عن المجلس قبل الدفع وذهب ومما في المجلس بعد لا يسل
السلم وان ذهب رب السلم عن المجلس او اسلم الله قبل دفع
الوكيل راس السلم وكذا لو كان السلم وكل رجل بالدين وادان
رب السلم براس المال قبل ان يضا في السلم ما يضا ما طلة **الحاشية**
س ولو امر رب السلم المسلم الله ليدفن له الحفظ ففعل كان الدين
للمسلم الله في الجامع الصغير الساجي فاذا احدث رب الدين الدين
كان حراما ولو امر رب السلم علام المسلم الله بعد السلم ففعل كان
الدين للمسلم الله ولو امر رب السلم الله او اسلم بعد السلم ففعل
كان حراما **السجاني** رجل اسلم في كذا حظه فلما حل انا حل اسير
رب السلم كذا حظه اخر بعد ما من السلم الله ودفعه اخرين وهو
رب السلم عداوتهم الى السلم ومما بالساجي لان كحل السلم الله بعد
لكل السلم منه والكثير اخرين في ذلك العداوتهم ما حال لا يخلو اما ان كحل
الكثير السلم حبه ومما المراد بالدين اولا في العداوتهم كحل الكثير اخرين
ومما المراد بان كحل السلم منه او على العكس ليدان العداوتهم صارا عداوتهم لعين على
اسي بد الساجي ومما السلم الله ان كحل الكثير اخرين في العداوتهم صارا
ما يضا لهما جميعا وان بد بالدين لم يصير ما يضا وحل اللام ماض
خان ما ذكر من جواب الكتاب قول جدي هذا وفي قول ابي يوسف
سئل اذا كان الدين ولا عداوتهم العين بعد صارا عداوتهم بالدين
ضرورا ايضا له عليك كما لو كان الدين او لا يدين وعنده جدي ان كان
ن العين او لا يصير ما يضا للدين دون الدين له لانه ومن اسلم في
كذا حظه فلما حل انا حل اسير السلم الدين انا كحل وامر رب السلم
لديته فصار لم يكن وضوا وان امر ان يدين له لم يدين لنفسه ما

لم يكمل لنفسه جاز **نوع آخر** اذا اسلم الى رجل دراهم كسر
 حفظ ثم ان اكمل الله اسرى من رجل حفظه على انما كرا او جى رب
 السلام عن السلام ما نحتاج الا ما هو العرف من الاكل والبيع و
 شاة ذكر الى كمل كمل للسلام الله وكمل لرب السلام ولا يكتفى رب
 السلام كمل للسلام الله وان كان رب السلام حاضرا ضمن اكمل الله
 وكمل لرب السلام الله امر رب السلام بفضله فوضعه كمال ان يترك
 مريمن او لا للسلام الله كماله السلام بفضله فوضعه كمال ان يترك
 وكمل لرب السلام الله دفع الى رب السلام دراهم حتى يترك له حفظ
 ما شري له حفظ شرط الكيل وفضله وضاع فله ان يكمل ما
 لنفسه واذا اسرى المسلم الله من رجل حفظه محاربه ولو استغاد من
 ارضه حفظ **وعلى السبع** او ثراث او ثمة او وصية او جى رب
 السلام مهنه يكتفى بكيل واحد حتى اذا كاله الله كلفه رب السلام لم ينج
 رب السلام بكيل اخر وكمل اذا اسدى من اكمل الله كلفه رب
 السلام **نوع آخر** في السلام بفضله من العرف قبل الاضيق
 ثم اذا مضى المسلم الله راس المسلم ثم وجدها او عثرها ريوفا او مهر حذفتها
 مسائل اجدها ان يحرقها مائة وكان ذلك في مجلس العقد فانه ينفق
 على اقل من كماله ان احاز حار وان لم يحرق رطل السلام فان احاز ورأس
 اكمال ما به حاز وان لم يحرق بفضله العرف والفضا فان مضى دراهم
 اخر من المجلس بقى العقد على الصبي وعرفه ان امر العرف الى اخر
 المجلس وان لم ينفق رطل العقد وان وجدها سوما **وعلى العا**
 اذارق ومضى مكانه اخر المجلس حار وع الحار مال يصرف كان سدا
 ويقول اكمل الله اذا دخله الدراهم ريوفا بعد ما يدر ما سعى ان يان
 هذا البلد او لا ثم يرد الدراهم مال العفة بعد الحار فلو رد الدراهم
 واحد اقبل مال ان يداره كحور ارضه قول علمنا اذا كان اقل
 من العرف الصغر اكمل الله اذا الى بشي من الدراهم ومال
 وجد به ريوفا لم يرد **ثم** اذا احدث شيئا منها مسجود وكان ذلك بعد
 الاضيق عن المجلس ان احاز كماله وكان راس اكمال ما نجا
 زوان رد رطل السلام بفضله قل او كمل بفضله جازا واما اذا احدث شيئا
 مما سوما وكان بعد الاضيق عن المجلس رطل السلام بفضله قل
 او كمل بفضله او رطل واستبدل مكانه او سدا ولا يعود جا
 بر بالعرف بعد المجلس كما لو لم ينفق هذا العرف اصله المجلس
 ثم مضى واما اذا احدث شيئا منها ريوفا وكان ذلك بعد الاضيق
 عن المجلس ان كوز به كماله كوز به المجلس وان لم يحرقه و
 رى الحقوا على انه اذا لم يستبدل في مجلس الرد ان السلام بفضله
 بذر ما رد واما اذا استبدل مظانه اخرى في مجلس الرد بالسلام

ان رطل السلام بفضله وبالعباس احذر وجه الاسمي سان لا يظلم
 وكان المردون فليلا وواحد عينا وبالغلبة وان كان كسر افضله
 ابي حنيفة بطل وعندهما لا يظلم الاسمي سان وكذا على طهرا الاحتملا
 عن احد المصنفين اذا احدث شيئا مما مضى ريوفا ورد بعد المجلس
 ثم انقضت الدوامات للظالمه كمل بفضله عن ابي حنيفة ان ما زاد على
 العرف كفى حتى اذا كان الحد ودا على من العرف كان فليلا واما
 العرف فله راسان ع رواته جعله فليلا وجم رواته اخرى ما زاد على
 والثلث ما دون فليلا ويقرب الرواية موافقة ما ذكره العرف والبراه
 ان الداهب من العرف في الشاة اذا كان اكثر من الثلث فهو كسر والثلث
 وما دون فليلا **نوع آخر** في سان ما يكون وضاع السلام بفضله
 هذا النوع سني على الصلح احذر ان دين السلام بمال سدي ولا يوفي به
 دين الاخرى ولو كان دين المديون سنا على دينها وضاع وضاع
 يكن للشر بكون ان يرجع عليه بشي وكذا اذا وجب بعد بغيره لم يضر
 فمها صا كذا ان سري رب السلام من اكمل شيئا كحفظ مثل السلام
 الاصل الثاني ولو وجب عليه بفضله مضى كذا ان مضى منه
 كذا حفظ بعد السلام واسدى من مضى صا وضاع ولو كان عصب
 كذا اصل الجهد وموفاهم ع يد حتى حل السلام فجعل وضاع صا سوا كان
 كلفها اوله يكن ولو كان الكبر وديعه عند رب السلام قبل العقد
 او بعد فجعل اكمل الله وضاع صا لم يكن وضاع صا الا ان يكون كلفها
 او يرجع رب السلام ولو مضى من كذا بعد العقد قبل حلول السلام
 ثم حل فانه يضر وضاع ولو كان العرف واضع قبل العقد فلا بد ان
 ان يحله وضاع ولو مضى من كذا بعد العقد السلام كذا احوذ من السلام
 لم يضر وضاع صا الا برضا المسلم الله وان كان اردي لم يضر وضاع صا الا ب
 ضارب السلام العاوى العباس ولو اسرى رب السلام كرامن
 المسلم وفضله الكبر ثم بعا لا البيع كلفه رذا الكبر فان لم يرد
 حتى حل السلام فان كان مضى الكبر بعد السلام سوا كان الشر اقل
 السلام لا يضر ما مضى وان بعا صلا **الكافي** ولو اسلم ما به كرفضاع
 رب السلام اكمل من اكمل الله كرامن الى اقل وفضله وضاع
 ما علم السلام قبل بعا كرامن لم يرد ولو اسلمه كلفه عله مثله
 فان مضى عله مثله وضاع صا لم يرد وضاع الكبر الذي عله
 ثم مضى عن السلام صح وبعد البيع رب السلام كذا من اكمل الله بضاع و
 بضاعه مضى في اكمل صح ولو لم ينفق الكبر وضاع صا لم يضر ما
 لعصب الكبر عند رب السلام واحار اكمل الله احد مضى وضاع صا
 صح وان احار الضمين عله مضى صا لا يضر ما لم ينفق ولو مضى
 اكمل الله بعصبه رب السلام وضاع صا لم يضر وكذا لو عصبه اجبني

من المسلم او ذرعه احسنا واحال على الغاصب او على المودع رب
المسلم لم يكره ولو بعدت عنه الغاصب عند المودع قبل ان يخلو صحاح كماله
من الحكم الله بعد التعبد قال محمد بن الربيع اذا دانت رجلا اسلام الى رجل
وربهم كره حذو وسط الى اخر معلوم وبيع الله راس المال من ان
المسلم باع من الحكم الله عبد بكر حذو وسط من نفسه ومعه الكبر ولم يكره
العبد الله على ان يخلص العبد عوت العبد او بالرد كحار الشرا والرد
او رد العبد قبل التعبد بوضا او بغير وضو او بعد التعبد بوضو
في البيع العبد من كل وجه حق الناس كانه على رب المسلم
ان يرد الذي موعن العبد حذو لا يفسح العقد لا لاسلم العبد للمشتري
ولا لاسلم عتبه للبايع فان مال بايع العبد ومورب المسلم انما مسكر
الكبر المذموم وان كان له ذكرك فان لم يرد رب المسلم الكبر الذي
موعن حق حلا السلم صار وضو صاحب الكبر اسلم بغير وضو او بغير وضو
لك لو كان عقد البيع قبل السلم ولكن مفعلة الكبر الذي موعن
وضو صاحب السلم عند حلول الاجل ولو كان مشتري العبد وموالم
الرد والعبد بعد التعبد بالنراضي او بغيره العقد في العبد وباني
الحكم كالحكم فان الكبر الذي موعن لا يضر وضو صاحب السلم في الفصل
جمعها وضو او لم يضر وضو ولو كان عقد البيع ومعه من الكبر قبل
عقد البيع وباني الحكم كالحكم فان الكبر الذي موعن العبد لا يضر
وضو صاحب السلم وان يضر وضو مال محمد بن الربيع في البيع الكبر في حله
اسلم الى رجل في معة من رطب وبعده اقله حصة في كان ضا
ما عطاها الحكم الله مكانه معة من غير ان يضر او اسلم في معة من غير ما عطا
ما مكانه معة من الرطب وكور به رب السلم فهو حاد في قول ابي
حنيفة وعندهما ان كان الحكم معة معة رطب اعطاه مكانه معة الاكبر
على كل حال وضو كماله اسلم في ثلثة ارباع معة من اسوي معة من معة
وان كان اسلم من معة معة معة من رطب فهو على وجهين
عندهما اما ان يخلصه على وجه الاستيفان يقول الحكم لرب السلم
تدكتك ارضيا حثك او فضا من حثك او ما استيفه ذلك من العباد
ت او يخلصه على وجه الصلح والاسرا فان يقول ضلحا حثك او فضا
من حثك على اي نوع مما كان تدكتك في اللوج الاول وهو باطل
وع الوجه الثاني وهو ما اذا كان على طريق الصلح والاسرا بطر الى هذا
الطلب لم يخلص اذا حث فان علم بذلك سي على العلم وان تعلم شي
ذلك على اكثر ما لا يرد عليه المفسران فان علم ان ادحت بعض معة
ار الربع او علم ان لا يرد المفسران على الربع وبيع ثلثة الارباع
يظهر بعد هذا ان طائفة معة المفسر من الرطب كماله معة ثلثة
ارباع معة من غير او اقل فالصلح حاد وان كان معة معة من الرطب

اكبر

اكبر من معة ثلثة ارباع ثم السلم رطل الصلح **الفتاوى العباد** ولو
اشترى الحكم الله من رب السلم كماله من راس المال معة
معة وضو على السلم لم يكره فان معة رب السلم حكم وضو فاسدا او
اسهله ووضو عليه ما كماله بغير وضو كره في معة الحكم الله معة يرضى
وكذلك اذا اشترى كرام من رب السلم فاكبر ومعة معة وضو معة الحكم
الله عن سلم معة عالم كرام استيفان ولو استيف من رب السلم
ذلك المشتري من الحكم الله او من الاقربى ما كماله كره ان يفسح
عن السلم الا ان يرد معة معة واحد وكذلك لو كان راس المال معة
معة الحكم الله من رب السلم ما قل من طعام السلم او معة معة لم
يكره ولو كان السلم ثوبا يخلص رب السلم معة معة معة
بعد الحول او معة معة معة وضو وضو اسلم الى رجل من
معة من معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
وكذلك لو اسلم في معة معة او معة او معة معة معة معة معة معة
سدر بطون او اسلم في معة معة معة معة معة معة معة معة معة
حده او اسلم في معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
مع معة معة من الطون معة من غير معة معة معة معة معة معة معة
حذو معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
سندنا ولو اسلم في معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
في الحاصي المعة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
اقل ما يفتون **فصل في** ح الاصل او معة معة معة معة معة معة معة
السلم ومن السلم الله وانه على وجه الاول ان يخلص الا قبلها معة معة
في الحكم معة راس المال او معة معة معة معة معة معة معة معة معة
الاول اما ان كان راس المال ان يخلص الا حلاف في الحكم معة معة معة
على وجه ثلثة ان يخلص الا حلاف في حثه فان قال رب السلم
اسلمت عشر دراهم كره حذو وقال الحكم الله اسلمت عشر دراهم
معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
الله في قول ابي يوسف الاول في حث الطيوي وموقوف الى حثه
وع قوله وهو قول محمد بن سدر بن رب السلم واذا كان حلاف
لغاصبي يقول لهما ما اريدان فان قال لنفسه العبد او مالا احد
ما وذلك في حث الغاصبي العبد معة معة معة معة معة معة معة معة معة
احدهما الى حثه معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة
وضو عليه ما ادعاء حثه وان حثه بواحد العبد وعين ابي يوسف
ان حلاف اسما بالادعوى اسلمت الاخر وانها امام معة معة معة
ثلثة وان امام السنة معة معة معة معة معة معة معة معة معة معة

عقد بعض بعد من بعض على رب السلام يعرف وربما وعلى الحكم
الله بكره حظه وكذا تعرف وان تعرف عن المجلس وقد يدرب
السلام عشر لا غير بعض واحد منه رب السلام وعند ابي حنيفة
ابي يوسف يعني بعد واحد منه رب السلام على كل حال وان
اختلفا في حذر الحكم فيه ولا يثبت لولا عدمها بالناس ان يخالفا
في الاستحسان لا يخالفا وبالنسبة ما حد فان قامت لاحد
منه فانه يعني بغيره طالبا كان لم يطلو ما وان اقاما جميعا السند وعلى
قولهما لا شك انه لا يعني بعد واحد منه رب السلام كما لو اختلفا
في مجلس الحكم فيه او في حذر واما على قول محمد وكذا في ذكر الكواضع
انه يعني بعد واحد من الناس وبما قد **وع** **الحكام** **الحكام** ولو
كان رب السلام يدعي بيان الوصف والحكم يدعي بيان الوصف
والحكم الله ينكر بعدا في الكتاب ويمنع ان يكون بعدا خلافا
على قول ابي حنيفة القول قول من يدعي الصحة وعلى قول
الحكم الله لا يحيط بعدا اذا اختلفا في الحكم فيه ورأس المال لا يعين
بالعسرين ان اختلفا في حشده فان قال رب السلام اسلمت اليك
عشر دراهم في كره حظه ولا يثبت لولا عدمها بالناس ان يخالفا
ويكون القول قول رب السلام **وع** الاستحسان لا يخالفا كما اذا
اختلفا في مجلس الخنز في بيع العسرين **وع** **سبح** **الطحاوي** والذي
سدان للمعسر رب السلام في قولهم جميعا **وع** وان اقاما السند فعند
محمد يعني بعد من على رب السلام يدسار وعشر دراهم ويمنع
على الحكم الله بكره حظه ان لم يدسار عن مجلس العقد ولم يثبت
كذا في الكتاب قول ابي حنيفة وابي يوسف في بطلان الصلوات وكذا
من سماعه في نوازل عنها انه يعني بعد من وكذا في الكرخي اري يعني
بعد واحد منه الحكم الله وهو العاقل وان وقع الا خلافا في
حذر رأس المال **وع** في كذا كواب في كذا كواب فيما اذا وقع
الا خلافا في حذر الحكم فيه او حذر فاما اذا اختلفا في الحكم فيه
وع رأس المال ورأس الشئ لا يعين بالعسرين وان اختلفا
في مجلس الحكم فيه **وع** حذر رأس المال ولا يثبت لولا عدمها بالناس
ان يخالفا في حشده فان قال رب السلام اسلمت اليك ما هما سنا
وان اقاما احدهما منه فثبت سنده وان اقاما السند يعني بالعسرين
وان لم يدسار عن مجلس العقد فلا خلافا وان وقع الا خلافا
في حذر الحكم فيه ولا يثبت لهما في الحذر وان اقاما احدهما منه
فثبت سنده وان اقاما السند يعني بعد من واحد وان اختلفا
في حذر رأس المال والحكم فيه كذا كواب في حق من ان يخالفا
فيما سنا واستحسانا كما لو اختلفا في مجلس رأس المال والحكم **وع**

والجواب في السنة عندهم في كذا كواب فيما اذا اختلفا في حذر الحكم فيه
او في حذر رأس المال لا بعد الحكم السند اذا كان رأس المال عساراً
كان حذرهما ان اختلفا في مجلس الحكم فيه فان كواب في الحق ان
اختلفا فيما سنا ويكون القول قول الحكم الله ولا يخالفا ولكن
الاستحسان ان يخالفا في كواب الى الحق على سنا وان اقاما جميعا
السند فان يعني بعد واحد منهم جميعا وان اختلفا في حذر الحكم فيه
ما كواب في حق الحق في الحكم في كواب في الوصل الاول عندهم
جميعا وان اختلفا في حذر الحكم فيه لم يثبت لاحدهما منه بالناس على ما
يعني ان يخالفا في الاستحسان لا يخالفا وبالنسبة ما حد وان قاما
منه لا يثبت سنده فانه يعني سنده وان اقاما جميعا السند يعني بعد
واحد منهما بعد من جميعا وان اختلفا في مجلس رأس المال ولا يثبت
لاحدهما منه بالناس ان لا يخالفا ويكون القول قول رب السلام
وع الاستحسان لا يخالفا وان قاما منه سنده وان يعني سنده
وان اقاما جميعا السند فعلى قول محمد يعني بعد من على قول ابي
حنيفة وابي يوسف يعني بعد واحد على رواية الكرخي وهو
الاصح وان اختلفا في مقدار وان لم يثبت لاحدهما منه بالناس ان
يكون القول قول رب السلام ولا يخالفا وان قامت لاحدهما
سنده فانه يعني سنده وان اقاما جميعا السند يعني بعد واحد منهم
وان اختلفا في حشده ان لم يثبت لاحدهما ما يخالفا في الحذر ما سنا واستحسانا
تكون القول قول رب السلام وان قامت لاحدهما منه فانه
يعني سنده وان اقاما جميعا السند فانه يعني بعد واحد منهم جميعا
وان اختلفا فيهما ان اختلفا في مجلس رأس المال **وع** في مجلس الحكم
فيه وان لم يثبت لاحدهما منه ما يخالفا في الحذر ما سنا واستحسانا وان
اقامت لاحدهما منه يعني سنده وان اقاما السند يعني بعد من
كما ذكرنا فيما اذا اختلفا في مجلس الحكم فيه وبما دسار وان اختلفا
في حذر رأس المال والحكم فيه كذا كواب في الحق ان يخالفا في
فيما سنا واستحسانا وان قامت لاحدهما منه يعني سنده وان
اقام جميعا البيضة فانه يعني بعد واحد منهم جميعا وبسند
كل واحد منهما اثبات الدادات فاما اذا اختلفا في حذر رأس
سنا واستحسانا وان اقاما لاحدهما منه فانه يعني سنده وان اقاما
ما يخالفا في البيضة فانه يعني بعد واحد ويثبت سنده كل واحد منهما
في اثبات الثمان ويعني ثبوت ما واحد عشر دراهم وبكر
حفظ حيدر **وع** **الحكام** رب السلام والحكم الله اذا اختلفا في
درعان ثوب السلم ما يخالفا في الحذر ما سنا واستحسانا وكذا كواب

اختلف في المسألة فله او في رأس المال او فيها الوجه الثاني اذا اختلف في
 مكان مكان الاصل فقال الطالب شرطت الانفاق مكان كذا وما
 لا المطلوب لا بل شرطت لك الانفاق مكان كذا دون ذلك المكان
 ولم يعم لها سنة فعلى قول ابي حنيفة في النكاح فاسا واستحسانا
 ويكون القول قول المسلم الذي مع عمة ومال ابو يوسف ومحمد بن
 يونس في النكاح استحسانا وفي **الحالة** وهذا الخلاف على الاصل
 والاول الصواب وان اقامت لاحد من سنة مائة نفقي سنة طال كان او
 مطلقا او اذا اقامت مع السنة وكذا في نفقي سنة الطالب الوجه الثالث
 اذا اختلف في الاجل فهذا لا يحرز من سنة او جاز اما ان اختلف في اصل
 حل بان مال اقدم كان ما قبله وما لا اخر نكاحا او اختلف في مقدار
 الاجل بان مال رب المسلم كان الاجل شهر ومال المسلم كان الاجل شهر
 من او اختلف في الحضي فان مال رب المسلم كان الاجل شهر او قد مضى ومال
 المسلم لم يمض بعد واما استيفت الى الساعة فان اختلف في اصل
 الاجل فهذا على وجهين اما ان يكون مدعي الاجل الطالب او
 المطلوب فان كان مدعي الاجل فهو الطالب والمطلوب سكر ولم
 يعم لها سنة فالبعض ان يكون القول قول المطلوب مع عمة و
 في الاستحسان يكون القول قول الطالب مع عمة فقد اذ كان
 طالب الاجل فهو المدعي فاما اذا كان هو المدعي فاما اذا كان الاجل
 قال ابو حنيفة بان القول قول استحسانا ومال ابو يوسف ومحمد
 بن نفعول قول الطالب فاسا فقد اذ لم يعم لاحد من سنة وان قا
 مت لاحد من سنة فقلت بعمته وان اقامت السنة فالبعض سنة
 مدعي الاجل فقد اذ اختلف في الاصل وان اختلف في مقدار الاجل
 ان لم يعم لاحد من سنة فالقول قول الطالب مع عمة ولا يبي النكاح
 عند علمائنا ومال زكري بن النكاح وفي القول مدعي الاجل لم يعم لها
 جاعا **عام** فقد اذ لم يعم لاحد من سنة فان اقامت لاحد من سنة نفقي
 سنة وان اقامت مع السنة فالبعض سنة المطلوب ولا نفقي نفقي
 عندهم جميعا وفي **الحالة الخامسة** واذا ثبت الاجل بغير
 الشرع قول ابي حنيفة مال بعضهم بعد قوله في بيان مقدار الاجل
 ومال بعضهم بعد قوله في الاجل الذي الاجل ومال الشهر ولا بعد قوله
 في الزمان وان اختلف في الحضي ان لم يعم لاحد من سنة فالقول قول
 المطلوب ان لم يمض وان اقامت لاحد من سنة بعد منه واما ما
 في السنة فالبعض سنة المطلوب الوجه الرابع اذا اختلف في الاصل
 في سهمه فنفقي رأس المال في المجلس رب المسلم السنة
 نفقي نفقي نفقي واما ما في المسلم السنة ان نفقي رأس المال
 هذا الاثر ان كان كان رأس المال في المسلم السنة فالبعض سنة

العكس

المطلوب

المسلم اليه والسلم حابر ولو كانت الدراهم في يد رب السلم والمسلم اليه
 نفقي نفقي نفقي من بعد ذلك او بعد ذلك ورب السلم يقول لم
 نفقي وبعد ما قبل النفقي واما بالنسبة فالبعض سنة المسلم اليه ثم ذكر محمد
 بن ابي حنيفة المسلم فيما اقامت لها سنة ولم يذكر الجواب فيما اقامت
 لاحد من سنة ولم يعم لها سنة ولم يذكر الجواب فيما اقامت لاحد من
 سنة ولم يعم لها سنة اصلا ولا بد من مقدرة نفقي اقامت لا
 حرمها سنة اصلا ولا بد من معرفة نفقي ان اقامت لاحد من سنة
 على الوجه الذي ذكرنا ان اقامت لرب السلم لا بد وان لم يعم
 لها سنة وهذا على وجهين اما ان يكون الدراهم في يد المطلوب
 او لغيره ان كان في يد المطلوب ان الطالب لا يدعي عليه عمة
 ولا ودعيه واما بقول ما مضى رأس المال فانه لا يعم على ولا
 حرمها وان ادعى الطالب العطف من او لغيره بعد ما انكر
 العطف في المجلس فالقول قول المطلوب وان كانت الدراهم
 في يد رب السلم فان كان المطلوب ادعى النفقي ولم يدع على
 الطالب عمة ولا ودعيه بعد ذلك فلا يعم على ولا حرمها وان
 ادعى المطلوب العطف والودعيه بعد ما ادعى عمة رأس
 المال في المجلس وانكر الطالب من مثا كن من مال القول قول
 المطلوب مع عمة بخلاف وكذا في السلم وما حذر رأس المال من
 رب السلم كالمال اختلف في اصل الاجل كان القول قول من يدعي
 الاجل عند ابي حنيفة على كل وجه من مال بان هذا هكذا اذا
 ل الطالب لم يعم نفقي موصولا بان مال استيفت اليك وسكت
 ثم مال الا انك لم يعم نفقي او مال استيفت اليك ولم يعم نفقي بالعطف
 لا بالاستيفت لانه مع العطف اعبر موصولا كما في المضاربة اذا مال
 رب المال شرطت لك نصف الدخ وعش اعبر موصولا و
 كما في الطلاق قبل الدخول اعبر قوله وطالق بان موصولا بخلاف
 الاستحسان ومتى كانت الحالة هذه يكون القول قول المطلوب
 مع عمة وللهذا مال بان المطلوب اذا اقر بالسلم ثم مال ان لم
 اعرض موقفا ومال رب السلم مضى كان القول قول رب
 السلم استحسانا مع عمة فاما اذا مال موصولا لم يعم والمطلوب
 يقول مضى يجب ان يكون القول قول الطالب في هذه
 المسألة ولا يكون القول قول المطلوب الوجه الخامس اذا اقام
 المسلم اليه بعد ما نفقي المجلس نفقي رأس المال ومال
 وحده ربوا ان هذا في يد رب السلم كان له ان يرد على
 السلم وان كرهه ذلك وانكر يكون من دراهم ما دعي المسلم اليه
 من دراهم فهذا المسلم على سنة او جاز اما ان كان المسلم اليه اقرب

ذلك فقال قد صرت الحيا و اومال قد صرت حتى اومال قد صرت راس
الحال لو استوفيت الدراهم و مع بقية الوجوه الاربعه لا تسع دعوان
البرافيه بالثلاث و رب السليم و اما ادا مال قد صرت الدراهم بالثلاث
س ان يكون القول قول رب السليم و مع الاستحسان ان يكون
لقول قول الحكماء و اما ادا مال و قد سبوه او رخصا فعلى
الوجه الاربعه لا شك ان لا يعلل قوله و كذلك الوجه الخامس وهو
ما ادا مال قد صرت الدراهم و مع الوجه السادس وهو ما ادا مال
قد صرت لعل قوله و ادا مال الحكماء و انهم سبوه او رخصا و
قد صرح راس الحال و قال قد رخص راس الحال و على رخص
السليم و قال رب السليم يقولون الحال و لي عليك بلفظ السليم
لقول قول الحكماء **و 2 احكامه** و ان و قد رخص راس الحال
رب و قد رخصه الا عراف و قد رخصه اصناف و قد رخصه و قد رخصه
كان القول قول رب السليم و لو كان رخصا او نهره او مسجده
و اصنافه مثل ذلك فالقول قول رب السليم مع عبث و كذا قد رخص
على هذا الوجه السادس رجل قال لاخر اسلامت الى عشرة دراهم
و قد رخصه الا اني لم اصدقها او قال اسلمتني الا اني لم اصدقها فان ذكره
الا اني لم اصدقها صدق مما ساء ولم يصدق اسي نام ادا لم يصدق على
حوار الاستحسان و كذا ان القول قول الطالب مع عبث هذا
اذا مال اسلمت الى ما ادا مال و قد رخص الى عشرة اومال بعدني لكن
لم اصدقها قال ابو يوسف لا يصدق و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
م قال لم اصدق و قال محمد يصدق و ان يصدق لا يصدق و احكامه
معروفة و كتب الاقدار لا استحسناني رجل اسلم عشرة دراهم
و قد رخصه بمائة السليم و اصنافه الخن قال القول قول الحكماء
الله و لا يعود السليم و ادا اصنافا بعد ما ساء لا لم يخالفا و مع العدا
في العدا ادا مال اقدم ما السليم يهودي و قال الاخر رطبي يخالفا
براد فان اما ما السليم من رب السليم عند ابي يوسف و عند
محمد يعنى تسلمين و ادا لم يصدق الحكماء الله راس الحال و لم يصدق
في اصنافه و قال الحكماء الله اسلمت الى عشرة و قد رخصه و قال
رب السليم خمسة و قد رخصه سخالفا و براد فان اما ما السليم من
الحكماء الله و لي صدق رب السليم عشرة الله و مجلس القضاء
السليم او قال محمد يعنى تسلمين **احكامه** رجل اسلم و قد رخصه
في السخرية و قال محمد و قال رب السليم و قد رخصه و قد رخصه
في يومين و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
ل و من اسلم الى رجل عشرة دراهم و قد رخصه فقال الحكماء الله
طت روم و قال رب السليم لم يشرط شيئا فالقول قول

عسائس

الحكماء الله و مع عبثه قالوا يجب ان يكون القول قول رب السليم عند
رب السليم و عند ما العزل للسليم الله **و في العدا** و لو كان
راس الحال رخصا قال رب السليم و قد رخصه و قال الاخر كذا رخصه
لسبى من رب السليم و لو مال الحكماء الله اسلمت سبى من رب
قد رخصه و قال رب السليم لا بل قد رخصه الواحد و قد رخصه و
قد رخصه و اما ما السليم ما يعنى للسليم بالعبثين و قد رخصه
قد رخصه و قد رخصه و قال رب السليم بشرطت كذا رخصه و قال الحكماء
الله بشرطت رخصا و قد رخصه و قال رب السليم بشرطت و قد رخصه
و قال الحكماء الله بشرطت شيئا فالقول قول رب السليم عند ابي يوسف
نوع احكامه بشرطت الا انفا و الجمل و سائلها و ادا بشرطت رب السليم
على الحكماء الله ان يوقعه السليم و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
من عبثان مكان الا انفا و الجمل و ان اصدق فقال رب السليم بشرط
بكر ان يوصني و قد رخصه و قال رب السليم ان يوصني و قد رخصه و قد رخصه
الحكماء الله لا يشرط شيئا من عبثه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
حاز و لا يشرط شيئا من عبثه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
ما ادا مال لا يشرط و ادا بشرط رب السليم على الحكماء الله ان يحكم
الحكماء الله الى منزله بعد ما اوفاه و ان كان الذي بشرطه الا انفا بان
بشرطه عليه ان يوقعه السليم و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
بطلان ما لا يشرط على الحكماء الله و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
الا انفا و قد رخصه من عبثه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
ن العبثه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
ط الجمل الى منزله و بشرطت الا انفا الى منزله و قد رخصه و قد رخصه
عبد الله السليم ان يشرطه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
و مع السليم سوا ذلك الا انفا او بعد بشرط الا انفا و قد رخصه و قد رخصه
عن اصحابنا **و في العدا** شرع عن ابي يوسف ادا بشرطت
السليم حمله الى موضع كذا فهو حاز و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
الطعام و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
منزله بعد ما يوقعه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
صدقه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
و استحسننا و كان العبثه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
نا بعض مشايخنا قالوا الحكماء على القياس ان لا يكون و مع الاستحسان
يكون قال الحكماء الله هذا القياس الاستحسان مما ادا مال
بشرطه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه
الله و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه و قد رخصه

نوع احكامه

في الامالة والصلح يجب ان يعلم بان الامالة في السلم جائز في شدة الطل
 وى ولا مانع من الامالة في السلم من الحكم الله فله او بعضه ادا كان الشا
 لي منه حرا معلوما كمنعه وما استبددك من احدا له والامالة في السلم لا
 تكون الا ان يكون صلح محال الاجل او بعد محله ولا يحلوا ان يكون
 في بعض السلم او كله اما اذا صلح في السلم فله الامالة حتى يسوا كان
 صلح محال الاجل او بعد محله ووجب على الحكم رد راس الحال
 فلا يكون استبداله قبل القبض اما اذا صلح في بعض السلم ان كان
 بعد محال الاجل صححت الامالة في قدر ما يملكه وبعد السلم عند ما وقا
 ل ابي سبي السلم جميع عند السلم ولو كان مقدرا صلح محال الاجل ولم
 شرط بغيره الباقي من السلم صححت الامالة ايضا وبعد السلم على
 حاله ادا اجله ولو شرط في الامالة بغير الباقي من السلم فالامالة صحيحة
 بشرط بغير الباقي باطله وعلى الحكم الرد راس الحال ما راما
 وقعت عليه الامالة والسلم على حاله ولو اراد راس السلم علم الله
 من الحكم عند كونه خلافا ما لو اراد الحكم الله عن راس الحال حيث
 لا يكون **وع السعياني** الحكم الله ادا اراد راس السلم عن راس الحال
 لا يملك يدون قبول راس السلم فادامه يقضت الاثر او بدطر
 السلم ولو رد ولم يقبله بقي عند السلم صحيحة ولو اراد راس السلم
 صح من عند قبول الاثر بغير الرد **وع الظهري** راس السلم ادا اراد
 او وطلب الحكم في السلم الله عن طعام الحكم فيه صلح ابراهم في ظاهري
 وانه وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يقض ما لم يقبل الحكم الله واد
 قبل كان صفيي بعقد السلم **وع العياوي** الحكم الله ولو اراد راس
 السلم الحكم الله عن السلم صلح ابراهم ولم يرد راس الحال كذا ذكر الكوفي
 وموقوفهما وقال ابو نصر مواله فادامه رد راس الحال فان اراد
 راس السلم ان يسترد الحال ينشأ اخر بعد الامالة لم يحرك استحقاقه
 اجزعها وفاقا ويعتد الحكم ان الاستدلال براس مال السلم بعد
 الامالة قبل القبض بغير كونه على قول عثمان بن ابي شامة لا يجوز وقفا
 سعياني و **وع السعياني** والعياشي ان يجوز وموقوف زفر سوا
 كان براس الحال عيا او دنيا واجمعوا ان يقض راس الحال
 بعد الامالة في باب السلم في محله الامالة بشرط بغير الامالة وا
 جمعوا على ان السلم ادا كان فاسدا في الاجل فلا مانع بالاستدلال
 له قبل القبض ولا يملك السلم وراس الحال عن فملكته
 بعد الامالة لم يطل الامالة وادان بعد الامالة فعليه رد راس
 الحال والدول قول الخطيب في مقدار البيع ادا اختلف في حق
 جامع الصغر العياشي رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كبر
 حنطه لم يملكه ب علم الحكم الله والعشرة ولا يجوز لرب السلم ان

شري

يشتري منه تلك العشرة ساقط القبض ومال زفر كوز قال
 محمد بن ابي جعفر الصغر رجل اسلم الى رجل جارته كبر حنطه ومدها
 وان عكست الحاربه ولا شتر معا فلا حارث الامالة وعلمه منه الحاربه اعلم
 فان هذا الحارث ان يعامل احدهما مع العرض بالعرض ادا سابع
 لرجلان عرضا بغير عرض وبما مضى من حكم احدهما عرض من ثم يملك الامالة
 صحيحة وكذا حكمه حكم احدهما عرض من بعد الامالة قبل السلم حكم الامالة
 قبل السلم يملك الامالة على الصحة ولو يملك بعد ما يملك العرض
 ان الامالة باطله والثانيه بيع العرض بالعرض او بالدرهم او بالدرهم
 الدرهم ان عرضا بدرهم او دينارين وبما مضى من حكم احدهما يملك الدرهم
 بالامالة صحيحة ولو يملكها وبما مضى من حكم احدهما قبل السلم حكم
 الامالة ان يملك العرض بطلت الامالة وان يملك الدرهم يملك
 الامالة على الصحة الحكم الله ببيع العرض بالعرض ادا سابع الدرهم
 او دينارين او درهمين وبما مضى من حكم احدهما يملك او بعد ما يملك
 الدرهم ان يملك الامالة وبيع العرض بالعرض بغير ما مضى من حكم
 الدرهم لا يملك الامالة الحكم الله ادا كان راس الحال عرضا و
 يملك العرض من ثم يملك السلم صححت الامالة وادان يقض راس السلم
 راس مال و يملك السلم من اختلفا في مقدار راس الحال فقال الحكم
 الله كان راس الحال ومال راس السلم لا يملك راس الحال عشرة في
 يقول قول الحكم الله مع عتبه ولا ينشأ فان **العياوي** الحكم الله ولو
 يملك راس الحال عرضا معا راس السلم من الحكم الله ولا
 يجوز من غير ولو يملك السلم راس الحال ثوب فملك عند الحكم
 الله لا يطل الامالة وعلمه منه الثوب وكذا لو يملك السلم راس الحال
 ثوب فملك عند الحكم الله لا يطل الامالة وعلمه منه الثوب يصح
 عن الحكم فيه وفيه نصرا في السلم في حريم السلم احدهما هو في الامالة
 حتى لا يجوز الاستدلال براس الحال خلافا ما ادا كان ادا كان
 فاسدا وروى ان ما حصل راس الحال بعد القبض جائز **وفي**
وي ابي الحسن رجل اسلم الى رجل في كبر حنطه فقال راس
 السلم الحكم الله ابراهم من يصف السلم وقيل الحكم الله وحب رد
 يصف راس الحال قال ابو نصر محمد بن سلام ومعه ابو بكر
 الاسديان وقال ابو العباس الصنفان بعد اخط ولا يرد شيئا من راس
 الحال قال ومعه عتبه خط لصف الثمن المبيع وفيه ايضا ابو نصر
 عمن اسلم دراهم في شيء ثم ان راس السلم وبيع ذلك الشيء للسلم
 الله ان قبل الحكم الله فعليه ان يرد راس الحال وقال ابو بكر ليس
 عليه الرد ومعه بكر من فلك و **وع** نوادر من سماعه عن محمد
 رجل اسلم الى رجل ثوبا في كبر حنطه وودعه الله ثم ما وصفه السلم فله ان

السلم او الموكل بالسلم اذا فقه من الفقه او ابراهيمي عن الفقه او
اشترى ذلك الفقه من اشترى او صاحبه من الفقه على شئ حار و
اجعوا على ان الفقه لو كان عينا فوهب الموكل من اشترى قبل الفقه
لا يرضع نفسه وكذا لو كان الفقه من الفقه فوهب من الفقه من اشترى
لا يرضع ولو كان اشترى من قبل الفقه على الموكل رضى الفقه وصا
صاحب الفقه الموكل فوهب وان كان الدين على الموكل رضى الفقه
وصا صاحب الفقه الموكل فوهب ابي حنيفة ومحمد ورضي عن الموكل للموكل
مثل ذلك ولو كان دين اشترى على الموكل جميعا رضى الفقه وصا
صاحب الفقه الموكل فوهب لا يرضع الموكل شئ ولو اصاب الموكل على
بالفقه عند ما رضى الموكل كان اجمالا املا من اشترى او دون ذلك و
اذا دفع الرجل الى رجل درهم فلهما له في الحظ فواول الموكل
رجل او سلم انه فلهما على وجه وان احاف العبد الى دراهم
الاخر فالله لعبد الامر وان نواه لنفسه وان عده العبد دراهم مطلقة
مان رضاء ما انه نواه لنفسه فهو لنفسه وان عده دراهم الامر بعد
ذلك اما اذا كانا في الفقه فلهما الموكل يرضع الى مال الموكل لو ثبت
نفسه حكم العبد ان بعد الموكل من مال نفسه كان السلم للموكل
وان عده من مال الموكل كان السلم للموكل فلهذا ذكر محمد في الاصل
بعض من كان مالوا ما ذكر محمد قول ابي يوسف واما قول محمد فاسلم
بمع الموكل ولا يحكم العبد كما لو رضاء ما انه لم يرضع ويصعبه قالوا لا بد
المذكور في الكتاب فوهبهم حكم العبد حاله النكاح فعلى قول محمد
العالم كذا محمد الى الفقه بين حاله النكاح وبس حاله
ليرضاء ان لم يرضع السيد وموالاته واما اذا رضاء ما انه لم يرضع
السيد فلهما اختلف ابي يوسف ومحمد كما سألنا مال محمد لا حكم العبد
حكم السلم واما الموكل ومال ابي يوسف حكمه في هذا العبد
في السبايع ولو مال السلم الى عليك في كبر حنظلة ان عن رجل
لعهنة صحت الوكالة بالاجماع وان لم يرضع رجلا فلهما عدهما و
مال ابو حنيفة لا يرضع الوكالة **في الحائض** رجل وكل رجلين ان سلبا
له عتبه دراهم في كبر حنظلة فاسلم احداهما لا يجوز وان اسلما جميعا
بارك احداهما لا يجوز في قولهم جميعا وادواكل رجلا مان وخطه نسلم له
عشر دراهم من الدين الذي له عليه في كبر حنظلة فاسلم لا يكون السلم
للامر في قول ابي حنيفة والموكل بالسلم وكل العتق ان لا يحسن لا يجوز
والموكل بالسلم الى نفسه او معاوضة او عتق لا يجوز وان اسلم الى
شريك له عتق حاز اذ لم يكن ذلك من كذا ربهما وان اسلم الى ولد
او روضه دراهم في طعام فلهما واحد منهما على وجه ما سألنا عتق حار
وان حنظلة دراهم هم السلم كان السلم له ويكون صامتا لهما ما كخط

اخر من هذا الفصل من مقرر ما ب ادا السلم في الفقه لا يعطى
فدكا في البيع اطلع عليه مشايخ زماننا شرعوا في يوسف في الاملا رجل
الى رجل عتقا كبر حنظلة وودع له العتق ان السلم له باع العتق من ر
حل وسلم الى اشترى من ان اشترى وودع له العتق عتقا وودع على السلم
العتق حكمه ان رب السلم مع السلم السار اذ ان سعاد السلم بالسلم
على وجهين ان مال رب السلم السلم له رد على العتق والعتق
من السلم او مال ابراهيم من السلم هذا العتق او مال املي السلم هذا
العتق فلهما اكله باطل وهذا كبر حل مال العتق يعني مالك على من اسلم
بكذا وان مال املي السلم ولم يذكر العتق او مال ابراهيم من السلم وجد
زاس انما لم ولم يذكر العتق فلهما العتق السلم وله سهم العتق
براس ماله ومع ما وى الى اللبث في رجل باع من امر عتقا ان يرضع
موصوف في الدمة ان يرضع للعتق في الدمة اخلا حار وان لم يرضع
له الا جلا لا يجوز ولو ارضع ما عده العتق لا يظلم العتق شرح الطحاوي
ومن مات وعنده سلم او دين الى اكل حل ما عده سلم او دين سواء
الى اكل حل ما عده وصار حلالا وموت عن عليه الدين يظلم الا جلا
وموت من له الدين لا يظلم الا جلا السراحي من له الحبار اسلم
اذا يظلم حان مان كانت الدراهم ما عده هذا السلم له حله السلم والا
فلا العتق

في العتق هذا الفصل يشمل على انواع نوع منه بيان ما يجوز اسفقا
صه وما لا يجوز في كل شيء او يوزن كبر الحنظلة والشعير والسمسم
والقرو والربيع حار اسفقا **وعن الحنظلة** وكوز في العتق
ت الى لا يرضع وى ما يرضع في العتق والحنظلة وما لا يرضع
ن من دوات الامثال كواحنوان والذباب والحوامير والاكاف
والدروس لا يجوز واسفقا **وعن العتق** والحنظلة
فرض الحنوان والعتق والحنظلة وما كان معا وى الدوصه
واسفقا الحنوان والحوامير والعتق لا يجوز عتقا وكوز عتق
الشافعي ومال ابو حنيفة لا يجوز ارضع الحنظلة ولا اسفقا
عدد اول او زنا ومال ابو يوسف في رواه مثل قول ابي حنيفة
وعن ابي مالك وعنده ابي يوسف انه مال لا يرضع به وعنده احوال
الناس حار مال اس لمي مالك وعنده احوال المعروف ومال
في بعض المواضع عن محمد انه يجوز عدد اول او لا يجوز وروى في
الحنظلة عن رجل محمد انه يجوز فرض الحنظلة عدد اول او مال
ذلك عن ابراهيم الحنظلي مال عتق ارضع مال محمد الوزن
في فرض الحنظلة من الدراهم والعتق ارضع الى **وعن العتق**
والعتق على قول محمد انه يجوز وى عدد الكوز الكندر و

ع انكسر الغنوي على قول اي يوسف انه كوز ورنالا عدد اذكره الاصل
اذا استعرض الدمع ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور
كما لو استعرض الكحل ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور
وزننا استعرضنا اذا عارق الناس ذلك وعلمه الغنوي وع ماوس اهو
سلا يور عبد الله السلي ان اجراض الجبر عدد امال كوز الى
ملتزم وكوز استعرض الكوز كذا وكوز استعرض الكوز كذا
عدد اذكره الصدر الشهيد وع الوفاء وع الحاشية ولا كوز السهم وع الفاعل
عدد اذكره كوز عددي معاوب **وع النباوي الطي**
وعن ابن سلام عرض الدين والآخر عدد اذكره اذ لم يلقاوت **م**
استعرض النباوي عدد اذكره حسن الائمة الجلو اي وكوز استعرض
ص اليك وزنا واه انراهم عن محمد والدي عبد رطل اعرض رطل اعرض
ارطال كوز العنم مال جانروا انه مكر على مذنبه لان الائمة عنده من
دوات النعم ورضي كوز الاسلام على البرودي ع انه من دوات
الامثال قال يا ويل ما ذكر محمد انه رخص بالعمه اذ كان موضع
لا يوجد له مثله وذكر بعض الاشاعرة كوز كذا وكوز كذا وكوز كذا
من دوات الامثال رخص بالعمه ع حاشي الجبر وكوز عبد الله
والله اسار **الطي اوي** ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
مثلي **وي الحاشية** واما اعرض الائمة عبد اي يوسف وكوز
وعن اي صيد محمد واسان وذكره المذنب انه كوز عرض الائمة
ولم يذكره خلافا واذا بلغ كوز الشان رخص محمد مو **وي**
الصغري **وع الجاهل** **الشمس** **الشمس** **الشمس** **الشمس** **الشمس** **الشمس**
اي صيد واي يوسف وكوز ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
انما لآخر عرض الكحل والدمع بالوزن وع الدوصه واستعرض
الغني كوز ورنالا وكوز حرا فاو كذا وان كان حديث بوزن
مال رخص كوز القدر ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
بالوزن مال لا يور كذا لان اهل كذا ويا كذا ع كذا ع كذا
لا كوز اخطان بوزن ورنالا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
قول انك عرض انه كذا كذا ع كذا **وع الحاشية** **وع الحاشية** **وع الحاشية**
رخص كذا وع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
واستعرض الكحلان كوز ورنالا وكوز كذا وع الاصل اذكره
الدمع ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور
اكنظ ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور
ص ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور ورنالا يور
استعرض النوب والفضه ورنالا وكوز عدد اوال مجمع **وع الحاشية**
وادا كاس الائمة لم يلقاها ورنالا وكوز ما استعرض رطل منها

عدد اوهي حاربه عدد انلا ناس وان لم كوز سن الناس الا ورن
لم كوز استعرضها الا ورنالا وان كاس الائمة لم يلقاها ورنالا
صعد لا كوز استعرضها الا ورنالا وان كاس الائمة لم يلقاها
عدد اوان كاس الائمة لم يلقاها ورنالا وان كاس الائمة لم يلقاها
الا ورنالا وع الطهره ولو استعرض الائمة لم يلقاها ورنالا
الدوصه العاليه اوعلي السوي لا كوز استعرضها الا ورنالا وان كان
موالغالب فان لم يلقاها صعد امان لعامل الناس المبع بها عدد الا
ورنا حار الائمة عرض **وع الحاشية** **وع الحاشية** **وع الحاشية**
داب المعدن كوز على المعدن ما خلق له صا رخصه ع كذا
بالفضه والنوب قوله كذا ع كذا وع الدوصه واستعرض النوب
س كوز عدد **الشمس** وسار عن الشرف من الذي كوز رطل
كوز استعرضه اوي من دوات النعم عدل الذي كوز رطل
عدا كوز كوز استعرضه كذا وع الدوصه ع كذا ع كذا
ان الشرف من دوات النعم ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ولو اعرض من مواعيل او سطر النعم بعد العرض والافلاطون
والمال حال وع النعماني وع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
لكن ذلك ما عدا كوز الدوصه وع الدوصه ع كذا ع كذا
وكوز استعرض الكحل بوزن **وع الحاشية** **وع الحاشية** **وع الحاشية**
العرض ان انا صيد كان بوزن كذا ع كذا ع كذا ع كذا
الكزحي عددا اذ كان المبعوث رطله العبدان اعرض عليه
لنوع ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ما عطاه كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
رطل اذ رما او ديار كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
عن عال فهو مكره وان لم يكن سري مكره وع كذا ع كذا
كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
لم يركب الكرامه اعا مال لا احب له كذا ع كذا ع كذا
ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
ص اذ اهدى كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا ع كذا
علي انه رخص قول السلف مال كذا ع كذا ع كذا
نوع عن السلف يحول على ما ادا كاس المبعوث وهو سري كذا

من غير من علمه الدين حيث لا يجوز وهذا خلاف ما لو وجب
للمعترض على المعترض كذا حد من ان كل واحد منهما باع ما له على
صاحبه عاقلها عليه حيث وان لم يدر ما عن المجلس من غير
بعضه في مالوا على قول ابي حنيفة وجملة من ان بعد المشرق الحانه في
المجلس بالكره ما لم يدر بالعبث ولو كان المعترض مبيع من قبلها
كان الجواب كما قلنا لكن عند الظن وكذا الجواب في كل مكيل
ويورون غير الدرايم والدرايم والفيلوس اذا كان قد ضا وقال
في ام الباب ولو اسرى ما علمه من الكبر المعترض كذا حد من حاز
اذا كان عينا وان كان دينا لا يباع الا ان بعد صريح المجلس كما في
ما من وجد المعترض من المعترض عينا لم يدر ولا يدر مع بعضه
خلاف الوجه الاول وما في اخر الباب اذا اسرى المعترض
بعضه وهو مبيع من لم يدر الشرا وعلى ما سئل قول ابي يوسف
يبيع ولو اشترى المعترض من المعترض من المعترض عن معترض
عند ابي حنيفة ومحمد على قول ابي يوسف لا يبيع **الحاكم** ولو
كان عليه كذا حد من جملته ان اقرض صاحب الكبر كذا من شعر
ثم اساء الكبر الكبر حاز ولا يدر بطل العقد بالاعتراق وفيه رجل
اسرى من رجل كذا حد من بعضهما ثم مال للبايع اقرضني بعد العتق
واعطيه بعد الكبر الذي اشترى منك فمعه وسبق الشراعي
المدعى او المدعى على الشراعي ابو يوسف رضي ما يصالها
جميعا ومعه ارضى عن محمد رجل اقرضني استعرضت من فلا
ن العار بوما او مال العائنه حقه وانسحبها وادعى المعترض انها
نت حيا اذا مال ابو يوسف يقول قول المعترض في المهر
والديوت اذا وضل ولا يصدق اذا فصل رجل اقرض رجلا
ما درهم على انها حيا فمعه منها ثم اشترىها المعترض بعث
وما يدر مع جميع الشراعي لو اقرض ما عن المجلس من غير
البدل وهو الدرايم بطل الصرف لا يدر فيها عن المجلس من غير
مفوض بدل الصرف وان مدعى الدرايم فلا ان يدر ما في العقد
ما من وجد المعترض من الدرايم المدعى ريوفا او سهره **وفي**
لو لو وكذا حاز ما اوله بغير ما لم يدر ما ولا يدر مع بعضه
ن العتق عينا ايضا خلاف مسلمة شري الكبر الذي علمه الدرايم
قال وليس للمعترض ان يدر على المعترض مثلا درايم
لدى ويوضع عليه ما كذا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وما
ابو يوسف له ذلك وهذا المسألة قد خرج مسلمة اخرى ان كان له على
اجنابه درهم حيا وفاؤه المديون ريوفا ولم يعلم رب الدين
حتى طلبت الدرايم في يده او استهلكها به علمه ويوضع عليه ناكها ليس

ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف له ذلك استلزاما
ولو وجد المعترض من الدرايم المعترضه سبوقه او رضاء ما يباح
المسألة كما يها ردعا على المعترض من الدرايم لم يدر قاقا عن المجلس وقد
بعد الدرايم واسبق ما درهم الدرايم وسلمه وما يدر ومدى الدرايم
ثم وجد ما سبوقه ان استبدل المجلس بطل العقد فان اقرض
عن المجلس حتى بطل العقد نرد الدرايم كذا اعدا ولو كان الدين على
المعترض وما يدر وفيلوسا فاستثراها درايم ثم وجد ما ريوفا
سهر حاز سبوقه في الدرايم الجواب فيما ذكرنا في جميع الاول و
الجواب في الفيلوس اذا كان فيلوسا او سهر حاز اما اذا وجد الفيلوس
سبوقه وقد بطل العقد من الدرايم كان العقد حيا فان حصل
الا عند اقرض عن عين دين ولكن عن عين اعدا الصرف ملا يوجب
الفداء **الحاكم** ولو اقرض على ان يكتله فلا ان لم يدر الا ان
اجاز مطلقا ولو باع على ان يكتله فلا ان لم يدر الا ان يكون فلا ان
حاضر او كذا **الحاكم** في المعترض العاني استعرض من رجل
كدام من حدته وامر ان يدر عه ارضي المعترض فمعه صبح العتق
من وصار المعترض ما يصاله الى ملكه الحاكم رجلي استعرض من
رجل درايم فاما المعترض ما يدر رايم فقال المعترض في العتق
الحاكم فاما مال محمد لاشي على المعترض **الصغير** اذا مال
لا حرا اقرضني عتق فمعه ما قد ضا استأجر من كذا ما جرة الحال
على المعترض وكذا الوفا المعترض استأجر لي من كذا مفعول
لا يدر ما العاقل وان قال المعترض للمعترض استأجر لي من كذا
مفعول فمعه المعترض الا ان يدر من يدر مع علي المعترض
قال اساد ما وان لم يكن سلمها له وقد مال المعترض استأجر
فلان ما كذا كذا **الحاكم** رجل اقرض صبا او مفعول ما
سهر ملكها البني او المعتق لا يضمن في قول ابي حنيفة ومحمد وما
ابو يوسف يضمن وان اقرض عند المحجور فاسم ملكه لا يواخذ
به عند العتق عند ما وعدا او الودعة سوا وفيه رجل قال لعنه
استعرض لي من فلان عتق درايم فاستعرض انما مور ومعه
وما ردها الى الامر ومحمد الامر ذلك فان مال يكون للمامور و
لو بعث رجل كذا ب مع رسول الى رجل ان العتق الى كذا
درهما عند كذا على منع مع الذي قال الامر حتى يصل اليه ولو
ارسل رجل الى رجل وقال العتق لي الى رجل وقال العتق
الى رجل وقال العتق الى بعث درايم فمعه مال نعم و
بعثهما مع رسول كان الامر صا ماله اذا اقرض رسول
معه ان قال الوكيل للمعترض على وجه الدلالة ان فلان

يقول لك اقد رضى كذا كان العذر على الكيل وادافا قال العذر من
وعدت العذر رضى او غير رضى وكان ذلك بعد ما سمعنا ان لا رضى
على العذر من شئ وكنت نرى مثلهما المستفاد وسئل عن احد من اخر
درائهم ما حصل حتى يرد على ذلك درهما على وجه كماله فاشترى من
العذر من شئ ما حصل في درهمين درهمين درهمين درهمين درهمين درهمين
بحوز قدر البيع وقيل يلزمه قدر العذر قال لا لا يلزمه مع البيع قبل
العذر وهو موهن وكان فاسدا ولو مدته على هذا ودون
والعذر لم يكن ذلك فبقي للبيع الاول والا فانه **الفصل**
الحامس والعشرون في الاسد صباع خارج كل ما حرم التعامل فيه كالقبض
والخف والاولا في المخلوع من الصغر والنحاس وما اشبه ذلك استلحا
ثا ولا يجوز مما لم يحرر التعامل فيه كالنساء وما اشبهها والنحاس
ان لا يجوز الاسد صباع احدا وبه احدى من الشافعي **في**
في وكذا صدر الاسلام ضرورية الحامض الصغر ضرورية ان يحكي النسا
ن الى اخره حرمه حرمه كذا وفلان كذا ابدا في رما وسلم له جميع
الدرهم ولا يسلم او سلم بفضله الوافي حرمه او الاسد صباع حرمه
حق وحقه وطيب **وع** الكافي ان اسد صباع من ذلك حرمه
بعد اجل حرمه اسد صباع **نام** به الاسد صباع مما للناس حرمه تعامل
اد انا اسد صباعا ما حرمه تعامل لانه اعدا له لئلا يحذر ان
فيه النحاس والاسد صباع ولو كان مراعاة كحرمه النحاس
نا والدليل عليه انه وقيل بين الناس حرمه تعامل وسن ما لا يعا
مد للناس حرمه ولو كانت مراعاة كحرمه النحاس والدليل عليه ان
حرمه ما في الكتاب اذ اخرج الصانع من العمل والى به كان العذر
ما حرمه لانه اسد صباع ما لم يحرر حرمه سماه شري وكذا قال بعض
الاحرمه ما عكسه ولو كانت مواعيد لا معا فله كان لا حرمه ملكا
له فذل انما يعقد معا فله لا مواعيد **وع** السبعاني والاصح انه
يعقد معا فله ثم كلف يعقد معا فله يقول معا فله احرامه
ورحمه معا فله متى سلم حرمه المسلمين لسا عذر لئلا يحررهم قالوا ان
الصانع اذ اقبل سلم الحمد بطل الاسد صباع فلا استوفى المصنف
ع من تركه ولو انعقد معا فله او انما كان لا يظلم عونه كما
في بيع العن والسلم وقال محمد اذ اولى به الصانع كان العذر
ما حرمه وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة الصانع لا يحذر على
العمل بل يحذر ان سافعل وان سئل يقول واد اولى الصا
بع ما يضمنه لا يحذر العذر صانع على القبول بل هو ما حذر
ان سئل يقبل وكذا العذر في كتابه ان هذا العذر ليس بلازم

ولم يست هذا القول الى احد وقال ابو يوسف اولا يحذر العذر من
الصانع وهو روى عن اصحابنا ثم روى ابو يوسف عن هذا وما لا
رؤا احد من اصحابنا يحذر الصانع على العمل فله العذر صانع على القبول
وع الكافي والاصل ان العذر صانع الحرام ولا يحذر العذر صانع على
اعطاه الدرهم وان سئل يعذر هذا اذ لم يحرر لئلا يحذر اولا واما اذا
حرمه لئلا يحذر اولا قال ابو حنيفة يحذر ما ولا يحرر اسد صباع حرمه
يعذر راس المال في المجلس **وع** الكافي حتى يشترط في شرائط
السلم من سائر مكان الا انما وكفى ومتى انى ما يضمنه على الوصف
الذي وصفه لا يكون له حذر البروة وقال ابو يوسف ويحذر ما لا
يحرر لما يضمنه اسد صباع حرمه عن العذر حذر ما لا يحذر ان
ن ذكرا حرمه من هذا المصنع هو الاسد صباع ولا يحذر ما ان ذكرا يحذر
فيها من العذر عن العمل فهو اسد صباع وان كان اكثر من ذلك فهو
سلم **في** الصغر اذ كان حرمه حرمه على وجه الامثال بان
قال على رضى عدا او بعد عدا لا يحذر ما حرمه قولهم **وع** اذ الصا
ع الناس مما حرمه تعامل ما لا تعامل للناس حرمه كالا سد صباع حرمه
النساء ما لا يعقد سلا يحذر الا حرمه بالاجماع **وع** الكافي حتى
يشترط حرمه راس المال ورسد صباع الوصف ولا يكون حرمه
حرمه البروة **وع** الكافي ولو مال يعذرهم على الخلاف ايضا وقال
بعضهم بطل سلا حرمه عند الكل اذ السلم في شرائط السلم حرمه
واداعه الصانع يقبل ان يراه احمه صانع ما عمن عمن
الفصل السادس والعشرون
في البيوعات المحروقة والارباح الناسه وما جاز فيها من الدرهم
قال مشا كذا العذر الى فيها الدرهم وليس يعرفه عدا بان شري
النار على رؤس الخيل محذون كيدا ومحذون ذلك لا يجوز عذنا
واما يفسر بها ان لم يحرر الدرهم حرمه كذا من سائر الدرهم
مضى على المحرم حرمه العواطف حرمه من كل يوم يكون اقله
البساق ولا يوصى من نفسه حرمه الوعد والدخوع في القبر فيعطله
مكان ذلك عدا محذون انا يحذر نعي ما كبر والطن ليدفع حرمه
عن نفسه ولا يكون مخالفا للوعد وقدر احرامه حرمه الحرام
في تفسيرها العذر الى والرد اليه عنها قوله عليه السلام لا يبيع بعلم
بالعين وادعهم اذ ما البعد ولهم وظهر عليك عذركم قال
بعضهم يفسرها ان ما في الدرهم الحرام الى اخره ليعذر عذره
درهم ولا يدرع المحرم حرمه الا حرمه طمعا في الفصل الذي
لا سله بالعد من موقوف ليس يسر على الاسد صناع اذ لا
يحصل حرمه ولكن اسد صانع هذا النوب ان سميت باس عذر

وربما ومحمد في السوق عشرة لبعده في السوق عشرة فيرضى به المكسر
من مائة مائة عشر ثم يبعده المكسر في السوق عشرة فيرضى به المكسر
فبيع المكسر من مائة مائة عشر ثم يبعده هذه الحارة ويحصل المكسر
فرض عشرة مائة بعد العدة لبعده لئلا يضر عن الدين الى بيع
الدين وما لم يبعده يضر بها ان يذلا سها مائة مائة مائة المكسر
بوجه العمن الدين العمن وما لم يبعده يضر بها ان يذلا سها مائة مائة
المكسر من مائة مائة المكسر من مائة عشر وربما ولسلمه المائة مائة
المكسر من الثوب الثالث الذي اطلاق سها مائة مائة ولسلمه المائة
ب الله ان الثالث يبيع الثوب من صاقت الثوب وموتوا
لمكسر من عشرة ولسلمه الثوب الله وما حرمه العشرة وندفعها
الى طالب المدة من يحصل الطالب المدة من عشرة وراهم يحصل
لصاقت الثوب عليه اشياء عشر وربما وهذا حله من قبل الربا
ان كان تجد من سلمه البليغ يقول الحارة البليغ ان العدة التي حلت
في الحديث حرام من سلمه **المكسر** ونهى رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم عن الخيول وهو يريد الشراء المدة عشرة و
الحالة وان كان الذي اسامه يطلب الشراء مائة مائة فلا
باس بعينه ان يريد حتى يرد المكسر في الزمان الى تمامه ومحمد و
هو ما حرم وهو ما حرم في ذلك وعن بيع الحارة المائة وطلعا
واكان اهل البلد في محظ وعقد وهو مبيع من اهل البلد وطلعا
الخبز العالي كما في الاقرار بهم ما اذا لم يكن كذلك فلا باس به
لا لعلام الضرر **وعا** وبيع الحارة المائة وهو مبيع كل
من مبيع من اهل البلد وهو مبيع الحارة مائة البيع **مكسر** والبيع
عند اذان الجمعة ويكره الاستئجار على سبوع مائة وبيع الطما
ويصوره ان يساوم رطلان على السابعة والمكسر والسابع
ربما يذرك ولم يبعده بعد البيع في ذلك على سبوعه واشترى
منه فانه يجوز في الحاكه ولكنه يكره وبعده اذا حله ملك السابع الى
البيع من الاول كما طلب منه من الخبز ما اذا لم يحل عليه الله
ولم يضر بذلك فلا باس بالساعي ان يشره **م** وفي ما يبيع **السعي**
ان البيع الذي يعارفة اهل سمرقند وسوق بيع الوفا كرا عن
الربوا كالحقيرين والبيع في يد المكسر كالحقيرين في يد
المكسر من لا عليه ولا حله الا لعلام به الا اذا دن الرافق وهو هذا
من الحاكه من ثمنه واستهلك من عده والدين سبوعه مائة
في يد اذا كان فيه وفا بالدين وللمالك السبوع اذا ارضى الدين
الا عدي عندنا سنة وسن الدهن في حكمه من الاحكام وعليه
الفتوى الشيخ الامام ابو سفيان سمرقند وموتى القاضي الامام علي

العدى

السعدى بحار او كسر من الالة على هذا **وفي الحاشية** والصلح بان
العقد الذى جرى بينهما ان كان لمعوط البيع لا يكون رهنه فمطلوب ان
وذكر ان شرطه القسح في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع و
لمعوط لمعوط البيع بشرط الوفا او لمعوط بالبيع الحاضر وعند مطالعة البيع
عنان عن بيع لادم مذكور وان ذكر البيع من غير شرط لم يذكر ان شرط
منها على وجه الموعود حارر البيع ولم يرد الوفا بالوعد وحي الظاهر
بيع الوفا ان يقول البائع للمشتري بعت هذا على انى امانى وصحت
الذين يمولون مبيعهم رهنه والمبيع في يد المشتري كالمدين في
يد المدين **وفي الحاشية** بيع الوفا وبيع المعاملة واحد وانما فاسد
بعد المالك عند البعض كسائر المبيعات الفاسدة والمبيع
استردان اذا وصي دمه متى شاق مال بعض من اهل بيته بعد
اذا كان للوفا غير شرط وطرح البيع كعقد هذا معا لحي حق
المشتري في محل الا ينفذ في المشتري كما حال براء المالك ولا ضمان
عليه وكحصل رهنه في حق البائع حتى يبيع المشتري من يبعه ولا
يرث عنه واذا حال البائع لمحال جميع المشتري من يبعه ولا يورث
عنه واذا حال البائع لمحال يوم اشترى ما حقه من يوم ورد
عليه البيع والقبول في زمانه على حوائج التسليم سئل عن
بيع نصف كرمه من ارض الوفا مخرج في عصر الصيف الى كرمه باهله
وماله وحي هذا المشتري ارضه باهله وولده وادركت العلاب
فاحد البائع رهنها والمشتري رهنها مما حمله من العلاب طرله
ام لا خيار اما هذا المشتري حذر العقد رهنه البائع كان للبائع
ان رطاله مما حله منه وان اعطاه البائع ذلك اذا احدها المشتري
بأذن البائع ورهنه لم يكن له ان رطاله مما يكون ذلك رهنه
منه وعطيه وماله لا بد من التوصل من هذا العقد فان حله
حب الكرم هو الذي وسله الى الكرم محل الا حذر رهنه او حذر
فاما اذا اشترى الكل ورهنها واحده علاب ماله حذر رهنه
البائع ومبيع الحقة رهنه وليس للمشتري ان ياكله على الذين
فاما اذا اكلها جميعها فامعها باليمين على الاتفاق وسئل عن
بيع دان من اخر رهنه معلوم بيع الوفا وبيع رهنه اسماء حرة
من المشتري مع شي الا حارر وعدها ومصدق اكله قبل يكرم
الا حرة قال لا وسئل عن بيع كرمه من ارض الوفا وبيع رهنه
بما عاها المشتري من ارضه فاما ما قبله وعاب طرله البائع
ان يحال المشتري البائع في رهنه الكرم فقال نعم فسد البيع
له في حبسه وامساكه للمشتري الاول لانه مومن والمؤمن
حق الحبس وليس للذين استردوا منه مال نعم حق

الحسن للمهرتين ولكن بعد ارجاء المهرتين الثاني بعد حق والبايع
الاول مال له فله ان يسرد ملكه من عده بعد حق للمهرتين
ان ماخذ منه اذا مهر المهرتين وحسبه فاما ما دام عاسا مللا
لك ان يسرد من المهرتين المهرتين مال وكذلك اذا باع البائع
الاول والمهرتين الاول والمهرتين الثاني ولكل واحد منهم وره
ملواريه البايع الاول ان سحله من احدى وره المهرتين الثاني
ان يسردوا ما احدى مورثهم من الثمن الى بايعه بركة التي في
احدى ورثته ولو ورثته المهرتين الاول ان يسردوا وكفوا
مورثهم الى ان يقضوا الدين **م و فباو كى اى الفصل** سدر
عن كرم بن رجل وامراه بايع المهرتين رهنها من الرجل
واسيرت اسمها اذا جازت بالثمن رد عليها رهنها بايع الرجل
رهنه على المراه فله بدفعه مال ان كان البيع معامله فله الشفعة
للمراه سواء كان رهنها من الكرم من بدعا او بد الرجل وبعض
المشايخ مشايخ سمرقند قالوا ان لم يكن الوفا مشروطا بالبيع كعد
بعد البيع فله حق المهرتين حتى يحل له البايع بالمهرتين كل واحد
الا بايع ليسا باملاكه وكفوا رهنه حق البايع حتى لا يمكن
المهرتين من بيعه واذا مات المورث عنه واذا كان البايع با
مال يوم المهرتين ما جازا مال رد المبيع عليه وكفوا ان يكون العقد
الواحد كمالا وسيل ابوالقاسم عن كجاج الى الشرا الاشياء
في الوقوع في الحرام فله كبح عليه ان سأل عن كل واحد بد
الشراء عنه حتى حال ما بد بد شرا مال الاستماع على الطاهر
التي حرث العاق عليها حتى كفى العوارض ما اذا كان بلد الغالب
عليه الحلال في الاستواء لا يحس السؤال واذا كان بدرا احد
عذب الحرام على اهلكه وكان البايع ضمن الحال من حيث
فالسؤال هذه حسن وسيل اس من مال عن بيع الدمار
لا تفلز الدمه ملائس به ولكن بيع الكعب المحصن من اليد
جال اذا علم انه شره للملكه وسيل القعه انو بكر عن بد
بيع العبد الامرد من فاسق يعلم انه بعضي الله مال بكنه لاله
اعانه له على المعصية وسيل ابوالقاسم عن بيع وسري
في الطريق فان كان الطريق واسعا لا يكون في حقوه حرر
بالناس ملائس به وعن ابي عبد الله القائل لبي ان مال لا
بدى بالشر من مائة ما سا وان كان بالناس حرر في حقوه و
الصلح هو الاول وبعض مساحا قالوا لا يجوز الرجوع على
الطريق وان لم يكن للناس في حقوه حرر وصر بالرجوع
على الطريق ما سقاه **وفي العباد** والمخار انه لا سري

منه **م** رجل اشترى مئتا بعثه دراهم فباع اليه العثنه و
بعضها كذا ومولا يعلم لا يخلد للبائع ان يافقه وصره الى حواكه
وسل بعض مشايخ بايع عن بيع الرطوب بركل مال لا يخلد
اذا لم يبيع اكله لا به رهنه رجل له سلعة مئمة يريد بيعها ان
يسن كمالا مع المهرتين العروور قال بعض مشايخنا لعله يسن و
بايع صار ما سقا مردود السها ولا ما فوه اذا بايع الضر من بحد جها
ملائس به وقد اقول اى حسبه وعلى قول اى يوسف ومحمد
مكره واجمعوا على انه اذا بايع العبد او الكرم عن بحد جها لئلا يسن
ولا لئلا يسن بيع السر من ولكن بيع المعز من بركله الحال صه مان
كانت مملوطة بالثمن ملائس بيعه عندنا قال محمد بن جهم
الضغير عن ابي يوسف رجل اشترى من احر جاره بركله
فاسد المئتين درهم ولما بضاكم بركل واحد فضا صار له بركل
في الحارة والبايع في الدراهم طاب للبايع سارح في الدراهم ولم يطلب
للمهرتين ما ربح في الحارة وقد اقول اى حسبه ومحمد بن
ان احدث بوعان حيث يعدم اهلك طاهر او حيث في الملك بيسا
دسته والمال بوعان يوع ببيع بالعين كالعروور من ونوع و
بمعين كالايمان فان كان احدث بعد اهلك بركل في الدعوى
جمعها العروور والاعان حتى لا يظن رالرجح وكان العاصم
اذا رهنه في المعصية وكف لا رطوب له الدخ سواء كان المعصية
عرضا او غنا وان كان احدث في محل مملوكه بفساد سنة بركل
العروور حتى لا يظن له ما ربح في العروور من ملائس بركل
حتى رطوب منها بعد فساد النشيد فذا طريق المسارح كرجح
لمسه وطريق بعضهم ان العقد لا يتعلق بالدراهم المملوكه بالعبد
الفاقد انما يتعلق بملكها وبيع الدمه وطريق بعضهم ان الفساد
سواء الاعسا ركلما في حق الدراهم والدماير وذكر محمد بن جهم
زانت **الحامع الكسبر** حكم الدراهم المملوكه بفساد ما سدر حتى
طوبه الدخ على كوما ذكرنا في الحامع الضغير وذكر بعض المشايخ
في شرح الحامع الكسبر ان هذا الجواب انما يفسم على الدوايه
يقول بان الدراهم والدماير اما على ان رواه التي يقول باحق
الحاكم لا يقطع عن عبيها ولما كان ما جدها كبح ان لا
رطوب له الدخ وذكر في اثار است الحامع ان من استعصر من
من احر الفاعل ان يعطى المملوك كل شهر عثنه دراهم ومعه
الالف وربع لها طاب له الدخ مال لا حركى عليك الف درهم ما صها
ما صها معصها وبصرف المماض من مائة وربع ما على انه لم يكن
عليه دس رطوب له الدخ وفي رواية حدثت ام مال سالك محمد

ولما فعلوا المشي وفيها فصل كسر على الثمن فذلك طيب له
ولو قتل في يد السباع واحدا من المشي احد النعمه فانه يصدق بالفضل
ولو قبل الولد وجوه ما يصدق بالفضل فمعه على حصه الثمن
ولو اشترى عبد بالثمن درهم فقبله عبد من الفضل فصدق
به واحد عشر وفي ماله فضل على الثمن فليس عليه ان
يصدق به ولو باع هذا العبد بفضله اكثر مما كان فيه واقل
ما يصدق بالفضل ولا يحاور ما كان فيه وانما يصدق بالفضل
من الدرهم الذي صار فيه من الفضل في النعمه يوم يصدق
ولو باع هذا العبد بغيره لا يصدق بشئ وان كان فيه فضل
ما كان باع ذلك بالدرهم او الدرهمين فيها فضل ما في النظر الى قيمه الميز
فوجع ما كان يوم يصدق به فان لم يكن فيه فضل يومئذ لم يصدق
بشئ وان كان في ماله فضل يومئذ نظر الى ذلك الفصل و
الى هذا الدرهم الذي صار فيه ماله يصدق بالاولى منها ولو اشترى
عبد بالثمن ومعه الثمن فقبل في يد السباع المشي احد النعمه
وعلى الثمن درهم ولم يصدق باحد الا لثمن حتى صار الا لثمن في
الالف الاخر لا يصدق بشئ ولو لم يصب عبد اى حقه وعبد اى
يوسف لا يصدق بشئ الا لثمن فان هلك الف درهم منها بعد
لا يصدق فيها فعليه الدقيق بالثمن ولو كان صالح مع الثمن
من نعمة على عبد واعين العبد لم يلزمه الدقيق لثمن وان كان
اعينه على مال او كاسه على مال واداه يصدق بشئ الرابع جعله
ان يكون العبد يوم يصدق به سواي اكثر من راس ماله ويكون
الذي اعينه عليه مثل ماله او اكثر ماله يصدق بذلك الفضل
الذي في النعمه على راس المال الحسن عن اى حقه في السبع
عصب من اخر كره خط السواي حسن وناعه عامه بم صمته
حب اكثر مثله يصدق بالفضل وان كان ثوبا طاب بالفضل

الفصل الثاني والعشرون
الا حيا مكره وانما على وجوه احد ما ان شري طعاما مكره
وما اشبهه وحلته وعينه من سبعة وذلك نص بالناس فهو مكره
وفي **الحسين الناصري** وان اشترى في ذلك المهر وجلسه
ولا يهر باهل المهر لا بأس به **م** والثاني ان شري طعاما في
مكان مكره من مكان مكره من المهر كحل طعامه الى
المهر وجلسه في ذلك نص باهل المهر فهو مكره ايضا وهذا هو
الحمد وقال ابو حنيفة اذا اشترى طعاما غير المهر وحله
الى المهر فلا بأس به من غير فضل نعمه اذا كان المكان الذي ا
شري فيه الطعام قريبا من المهر ام بعد اعنه ومن غير فضل

سما اذا كان محلها المهر او لا يحل وعن ابي يوسف رواه في
رواه ما قاله ابو حنيفة ورواه اذا اشترى من نصف ماله وحله
الى المهر واحكم منه مكره **وفي الجامع الجوامع** ما ان حلت من
مكان مكره ما حكر لم ينعى في المهر ولو اشترى من السواق
وسعى في المهر مال مكره وماله ابو يوسف مكره ذلك وقال محمد
كل من حلت من المهر الى المهر كان فهو مكره هذا المهر كرم الا حيا
عنه **م** الثالث ان شري طعاما مكره وحله الى مكره اخر
واحكم منه ما لا يكون وعنه المهر است لكن الا مفضل ان سعى ما
فضل عين حاحه اذا اسد حاحه الناس اليه وما لم يامسح عن
السبع ملك المله او كثر است لكن لا يغرب ماله بطل المله وقد
رواه ابو حنيفة بالمشهور وقد روى ابو حنيفة يومئذ اى يوسف
الا حيا مكره في كل ما لم يامسح مطعوما كان او غير مطعوم كما
يشوب وعنه وعند محمد يحسن بشئ الناس والناس **م**
ولو نزع ارضه راد حطامه لا يكون واذا ملك المله لا يكون احدا
وان طالت يكون ارضه راد وعنه اشيا شيا المهر مكره والطويله
السهر فمادونه يكون حكم الفضل **وفي الجامع الجوامع** قال ابو
سيف مطلق الا حيا ان عسكر ستم ام سهرام بعد **م** ينعى
الغنائم في الا حيا رهن ان سريض العشره وسمن ان سريض
نلقح طوبال الساني اعظم من وبال الاول **وفي الحمله الحيا** في
الطعام غير محبوس وكبر المحنكر على السبع **وفي الحاحه** اذا ف
الهلك على اهل المهر يقول الامام للمحنكر مع ما سعى ويراد
بمعان الناس **وفي جامع الجوامع** عن محمد احدا للمحنكر على
سبعه واعنه والاسع **وفي المظهر** ما في الساقعي ما
يلزم ان السعرا على الذي عام الفلا حكر او اذا زرع امر المحنكر
الى الحاكم ما سعى ما هو وفضل عن قوته وقوت اهل على اعسا
السعرا قوته وقوت اهل وسها عن الا حيا رهن فان اشبه
فيها ونوع وان لم ينعى ورفع الامر الى القاضي من اخرى وموافق
فهر على ما عاده وعطه وهدوه فان رفع الدرهم اخرى حله وعنه
على ما يرى وان كان ارباب الطعام يحكمون على المسلمين
وبعدون عن العلم بغير ما حشا وعنه القاضي عن صباه فتو
في الحكمين الا بالشيعة ملائنا بالنسبة عسور اهل الذي
والنهر ما فعل ذلك بم بعدى رجل عن ذلك القدر وما عه
قوته اجار القاضي يعني امهنا ولم يطله ومن باع منهم ما حذر الا يا
ممن الثمن حارسه وعنه المهر است وفضل سعى للقاضي ان سعى
على المحنكر طعامه من عينه رهنه قبل مواع على الاختلاف وقيل

بيع بالانفاق المملوطة ولوا صلب الهلاك على الناس امر الحالك
ان سيع مثل امر الحالك ذكر العبد ورسى في شجرة اذا خاف الامام
لهلاك على الحضر احد الطعام من الحالكين ومردق مادا وجد وارادوا
عليه مثله حال والشي اذا كان نصر باطل البلد فهو مكره وادان كان
لا نصر فهو لا يكره وصورة النبي ان كرج من البلد الى العامة التي حار
بالطعام يمدون البلد واستراطها خارج الحضر وهو يمد حلسا وجمع
عن بيعها ولم يرك حتى يطل العامة في البلد فان كان نصر باطل البلد
ملا يكره اذا كان لا يلبس على اهل العامة سعة اهل البلد ولا يكره
ان اجران مع الطعام في البلد كذا وهو صادق في ذلك ما اذا لبس
عليهم سعة اهل البلد فهو مكره وكفى اهل العامة السكس **البيان**
صري عن ابي يوسف لو ان اعزبا قدموا الكوفة واراد عمار وامين
ونصر دكر باطل الكوفة عندهم من ذلك كما جمع اهل البلد من الثرا
الكسري السلطان اذا مال الحجاب من بيعوا عن امنا بدم
والحمار يحاف ان يوص نصر به السلطان لا يكره لانه يعني المكن
واكله ان يذل الحسري للحمار بيع من الحكر كما كره في البيع وحل
الاطل ولو اسير عن امنا من السلطان لم مال الحمار احرب ذلك
البيع حار وحل الحسري لان المكن اذ ارضى نصر به لوال العامع من
الصح **البيان** وكذا ان يلقى في الخس دوا حصد وبيع
حساب الحصد وكذا امر الدرهم في غير دار الحرب وان كان
هادما لوضع الحصد لاهل وبلغ في الخاس فلا بأس به وكوزان
يرس الراو الثوب ليلته من غسل وجه حارسة ودرهمها لبيعها
ويكره ان يلبس الحكر بالردى وان يبيع النج بالدرعدان ولا يلبس
بيع الحشوش اذا كان الحكر طاهر كما يحط الحلو طاهر الشرا والنز
اب وان طهنة لم كذا في بيعة ان رجع عند الحمار والخصاب
او كوز دراهم ما خدمه باشا ولكنه يرد عنه ما خدمه ما شالسي ميني
من ذلك وان دمعها السك على وجه البيع ضمن ولا يخلو لزوم
السلعة وعن ابي بكر النخعي القضاة على الصلوة على النبي عند بيع
العقار وكذا الحارس يقول لا اله الا الله عند الحارس **البيان**
البيان فصل في بيع اهل الدمة ولا يكره مملوك مسلم في ملك دمي
بل كره على بيعه ان كان محلا للبيع وان كان العبد ليس له دمي
احد وصيه او اوصى العاصي ولو روج نصراني امته من عبد مولد
سبها ولدا فاسلم العبد كره على بيع العبد وولد ولو كان العبد
مشرقا من مسلم ودمي احده على بيع نصبه من المملوك ولو كان
الدم ابي عبد المملوك حضر من دمي فان اعاد احده على بيعه ولو رجع
عبد مسلم وهو مسلم او اسلم في ذلك من نصراني احده ولو اذن لبيع وحسن

الفتن

على بيعه ولو دبر او اسود لهما كرج الى السقاء ولعنق ولو اشترى
الحاكم عبد المملوك فاسلم من مسلم احده على ربه فان غاب
البيع احده على بيعه وان كان بالعد كما خبز من عليه كره بالعد عند
ما حر نصراني المملوك اشترى عبد المملوك احده على بيعه ان كان عليه دين
والا فلا كره **ومى الحارس** عند الصراخي المملوك اشترى عبدا
نصرانيا واسلم العبد كره في الحكر على البيع ولا كره
عند وبيع ما حار بيعه من المملوك حان من اهل الدمة الحكر واخذ
بر وبيع ما دمي من دمي رطل حمر رطلين قد كره فيهم بدر يمين
كدا يطل ما قدر يطل حمر كذا يفتن ما كنه ولا كره عبد الدية لبيعهم
وكره بيع الحور والحمار بدمهم **البيان** ولو اشترى
الدهراني حرا شرط الحار بم اسلم لاربه **وعلى الحكر**
ولو باع الامان حرا وحرير بم اسلم او اسلم احدهما قبل الفسخ
الفسخ البيع ولو باعها الحكر بم اسلم او اسلم احدهما حار البيع و
فسخ الحكر او لم يفسخ ولو اسير من الذي عبد اسلم حار واخذ
على بيعه وقال الشافعي لا كره شراؤه على هذا اذا اشترى مقيما
ولو اعتقله دمي حار ولو دبر حار وبيع الحكر في محله وكذا كره
ان كانت امه ماسولة لها ويرجع الذي حرا ولو كان حار الكفا
ولا يفسخ ولو افسخ الدهراني نصرانيا حرا بم اسلم الحكر في سقط
الحكر ولو اسلم الحكر من بعد روى ابو يوسف عن ابي حنيفة
ان الحكر سقط وليس عليه ميمها وروى محمد بن قزوين عن
ابي حنيفة ان عليه ميمها كره وهو قول محمد وبيع عامع الحوامع
اسلم عبد الدهراني مباع بم اسلمه نصراني سنة مسلمين وهذا
عند الحكر يطل وما قدر الحكر وبيع ارض نصراني من نصر
ان حرا من ماسلم الحكر يطل وما قدر الحكر وبيع نصراني من نصر
دمي من مسلم ارض على ان يبيعها بيعه حار ويطل الشرط و
كذا بيع العهر على ان يبيها كره وهي فيها اسير دمي من
دمي ميمها لولا او حرا فالسنة واهار حاكم رطل حاكم وبيع ما حرا
مما سبهم المكنية او الحصد وبيع بالخصا حان **العقود**
الثامن والعشرون في المعومات دارس
اس باع احدهما نصبة كوز يفسخ الى بيعة فدا موصوب
الكتاب وكان الشرا الامام شمس الامم الحلو ابي يقول ان
عن الفسخ وقال يفتن لولا الفسخ لا كوز وان لم يفسخ
الفسخ انما باع يفسخ الدار يطل كوز وسيل شمس الامم لا
سلام الا ورجل من رجلا مات وترك ثلث ميس وفسخ
مباع احدهما من نصبه من ابن لغير عبد القسم عن صباع ليعه

قال ان كان يقرب الابن من الصباغ معلوما للشرى جاز وفي
شرح الطحاوي احد الدور انه اذا باع بصفة من كل شئ والخبر يعلم
بصفة كوز وان باع شيئا معلوما كوز وبعواذين سماعة عن
ابي يوسف رجل ادعى عساج بدره وادعى عساج على دكر شافدين
او شافدين على عساج باع الخدم عليه العسج ابو الفضل عساج
هذا الجواب خلاص جواب الاصل بذكره فاما اذا باع شافدين
واحد على دكر فلهذا **الحاكم** في هذه الصورة ان البيع جائز **ومى**
السماوي في **الليث** رجل مال لا حر انكر بذكره بذكره ارض
خبره لا يساوي شيئا معاها منى بذكره في رايهم فقال يعها ولم
يعرفها المانع وفي رواية اخرى من ذكره فالتبع حاي وبع البيع
عن ابي حنيفة اذا مال الدار لم يعر ان يعر بذكره الدار بذكره
وربهم ان البيع جائز ولو مال لا مرانه اذ هو حكمه فلهذا
ما ذكره وما ابو يوسف البيع جميعا باطلان وبع الا اذا مال
البايع هذا بذكره بذكره هذا بذكره بذكره فقال الخبر في البيع
فليت البيع الاول باطل الاول لم يكن ولو مال فليت البيع
بذكره لا ان يكون البيع بالعين والالتفات الاخرى رايه ان فلهذا
وان شافدين يعها وعن حاي ان كان لا يدرى ما ساق ان بيع الدار
من الدار دراعا من طين فلهذا الارض عساج الجوهري وبع الارض
اذا باع الخمر غشا سوطا ان يرد الخمرى بها شاء فلهذا فاسد
واذا باع اخود العجم اذ مال فلهذا فاسد **الحاكم** في هذا الموضوع **السماوي**
سلي يوسف بن حاي عن رجل اشترى من رجل شافدين بذكره عساج
من انسان وقلطها بعثه من الدراهم على وفيه يدور الخبر حتى
صار مذكورا ودفعها الى البايع ومو عا لم يرد البعده فلهذا ان ما ذكره
فقال عليك البايع الخمر ويكون له احدى الدراهم بذكره عساج
لا يعلم مالكة وهذا ذكر البايع **الواقيات** **العجاسه** اذا راع
ارض خصص فلان ان لشرى منه وناكله الا ان الدراهم بذكره اذا
فصل عن يديه سلا ابو الفضل عن رجل اشترى شرا فاسدا
فلهذا فلهذا ان يبعه من اخر وقلطه لشرى ان لشرى اذا كان عا
لما به فقال الحاشه رجل اشترى خلاصه بذكره دون اكله لشرى اذا كان
ضامنا **الحاكم** في هذا الموضوع من اخر بذكره بذكره ورايه على ان
الخبر كل يوم درهما وكل يومين درهمين فانه بذكره في اليوم الا
ول درهما وبع يوم التام بذكره ورايه وبع اليوم الثالث درهما و
بع اليوم الرابع بذكره ورايه وبع اليوم الخامس درهما وبع اليوم السادس
درهما اذا باع للارض بذكره ولم يسم الشرب ولا يعلمان به فهو جاز
بذكره **الحاكم** في هذا الموضوع علوه لذكره وبقوله لاخر فلهذا جميعا

ثم باع صاحب العلم موضع العلوه لا يجوز ولم يذكر ما اذا سوط العلوه
والسوط فام على حاله باع صاحب العلوه بذكره واكلوا بذكره
لا يجوز مال محمد **و** **الحاكم** في هذا الموضوع **السماوي** في هذا الموضوع
حاي وبع سلا الحاي وبع سلا الحاي وبع سلا الحاي وبع سلا الحاي
الحاكم في هذا الموضوع **السماوي** في هذا الموضوع **السماوي** في هذا الموضوع
مكن كذا مكن اعلانه بذكره الطول وعنده وكان البيع معا
عالمه ما سلا الحاي لا يكون معلوما عالبا ولا مكن اعلانه عالبا ايضا
ان مقدار ما سلا الحاي من الارض او من النهر يختلف عالبا وكان
البيع معا لا عالبا وان كان اذ بالطريق ومسا الحاي الحق المحذور
وهو سلا الحاي كذا من المحذور وبيع كوز البيع رواه جامع الصغير
ورواه كتاب العجم وبع احد عامه الخراج وذكره الدار اذا ان
بيع حق المحذور لا يجوز وبع احد الكرخى **ومى** **الدخيل** وبع
حق المحذور وبعه رواه ابن معلق الدار رواه الى حاي بذكره بذكره
ارمرور رجل واحد وبع حق المحذور سوا كان على
رضن او على الشط وبع حق المعالي لا يجوز على كل حال وبع
السلا على ان يكون لصاحب الدار حق العلوه عليه حاي **ومى**
حاي باع طرقتا لا حاي حاي المحذور لا حاي حاي رعيه الطريق
كان للعين بينهما مال الكرخى ما وبع المحذور الاولي ان يكون نفس
عنده الطريق له وما وبع المحذور الباسه ان يكون عريه الطريق
سهما ولا حاي حاي المحذور اما ان الطريق اذا محذور حق الاستطرا
في الاثباته بشي من العجم **و** **الدخيل** وبع كذا في الاسلام
ان الطريق اذا كان مسددا بين رجلين فباع احدهما نصف
بصفة من بعد الطريق لا يجوز البيع الا بذكره بذكره فلهذا
السكة اذا كان عذرا فباع وبيع واحد من اهل السكة ساق من دان
او اخر لا يجوز الا بذكره الباسه **ومى** **الحاكم** في هذا الموضوع
وفلما من رجل على بذكره بذكره في الارض بعد اذن رب
الارض او باذنه في سلا واستحصل فان ابا حنيفة مال
للبايع كله ومال لشرى الوطه وانقص بذكره او لورا وول سلا
كان لشرى مثل الدطه ونقصه في الفضل ان كان بذكره بذكره
ادن ومال ابو يوسف في الاول ايضا فلهذا لشرى وروى ابو
سلمان عن ابي يوسف اذا اشترى من اخر حذره بذكره بذكره
ومدارها لم يبعها حتى صار ثمرها ملكه اكثار الحاي عن ابي يوسف
اذا مال لشرى بذكره من هذا الطعام فلهذا لشرى بذكره
بذكره ولم يبعه حتى اصابه ما راد مال ان كان عنده طعام من

ذلك المصنف فانه يعطيه فعند اذ كان لم يكن فاما بشرى ما يحيا
 ان شاء الله من منعه من هذا الطعام وان شاء ترك وروى
 عن ابي يوسف اشترى حماره وسوط الباع انها حمار وسوط
 وعندها على ذلك ثم طغيت عنده ثم الباع انها لم يكن هناك
 ولا مشاطة قال ابو يوسف لا يرفع على الباع شئ وكذا قال
 ابو يوسف قال وكذا كل ما يرفع وكل ما يورث من الائمة
 رعية ولسي والاول وعنه وما لا يورث من الائمة والورث
 ما يرفع يورثه في قولهم جمعوا وروى ابو اسير وروى
 في قول الباقين ما يرفع على حماره في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وكذا في قول الاصل ان الباع باطل قال ابو اسير يعني قول محمد ان
 الباع باطل ان للبشرى ان يطله واسد على هذا المعنى ما اذا
 صار في خلاصة الباع ان يكون له ما يورثه الباع لم يكن
 له حق الا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ان الباع على
 حاله انه لم يطل الباع بعد ما يطله لا شك وروى في قول ابو
 حنيفة اذا اشترى حمارا وحمارا حمارا ان للبشرى ان يطله
 في حماره فلا فاشترى ما حمارا ان شاء الله منها وان شاء ترك
 لابي يوسف رطلان منها درهما نصف بنت منها سابع
 في البع والبنت معلوم فان ابا حنيفة قال لا يجوز الباع ولو
 كان من الرطلين عشر من العنم او عشرة اثواب فمروءة
 في بيع واحد بها نصف ثوب بعينه من رطلان ابا حنيفة قال
 هذا جائز وكذا العنم وبقية البع والارزاق حمار ابو يوسف
 يعني ان يكون حمارا والارزاق حمارا **السنة** سئل عن
 طين سدر حمار رطلين من رطلين من رطلين من رطلين من رطلين
 صاحب الحنطة وصاحب الدقيق لا يعلم ذلك لصاحب الحنطة
 ان ينفق ذلك الدقيق ويعلل للطين ان يعلل لا يعلل له طين ينفق
 اكل ما اذا اكلها ينفق اكل ما اذا اكلها ينفق ينفق
 التبديل بالدقيق لا يجوز وسئل ابو حنيفة عن رجل اشترى دارا
 وعندها وعندها وبولها في يد الباع فباع ذلك ورجع فيها اربعين
 اكنع فمل البع وبعده هذا الباع ولا يترك وروى ان
 حمارين منها ارضها وخلق باع احدى نصف حمار بعينه باصلة من
 رطلين كذا في قول ابي حنيفة او هذا الحمار البع الذي وصفا
 لوباع احدى نصف الارض اشترى نصف الحمار باصلة فان هذا
 مثله وكذا في قول ابي حنيفة وكذا لو باع نصف الدار
 سابعها منها معلوم لم يطل الباع وروى ابو يوسف ان راس
 حمار هذا حمار البع من رطلين من رطلين من رطلين من رطلين

يكون ولا يدرى لعلها اذا كانت لا يدرى في البع من هذا الباع
 قال محمد وروى اشترى الدجمل من عبد كرام من طعام فباعه حماره
 ورجع ما كان له من الباع لنفسه ثم انه ولي رجلا باليمن الاول لم يكن
 للبشرى ان يطله الا بطله من قبل وان كان البع الاول
 الذي باع من هذا الباع لنفسه لم يطله من البع الثاني فان اكله
 الباع فوجد ما يورثه من رطلين من رطلين من رطلين من رطلين
 حمار الدار حماري سن الكلبين الثاني كانت البع والبشرى
 الاول فلا يدرى على الباع فان وجد ما كانت البع والبشرى
 سن الكلبين رطلين من رطلين من رطلين من رطلين من رطلين
 ما فباعها للبشرى الا حمارا فباع البع الاول كحصة ادا لم يسل
 له شرط
 كان البع فان يطل سن الكلبين او لا وقل رطلين من البع البع الاول
 ول على الباع ان كان البع فان يطل سن الكلبين لا ادا لم
 يطله الا بطله من قبل وان كان البع الاول لم يطله من قبل
 بالبنة او يطله من الباع ادا يطله الا بطله من قبل لان الباع
 فوجد البع على الباع الاول ثم ادا كانت البع والبشرى
 الكلبين بالباع يكون للبشرى الاول وان كان يورث الباع
 جميع ما اشترى الا انه ولا ما اشترى باسم البع وعنده لم يطل
 وكان البع رطلين من رطلين من رطلين من رطلين من رطلين
 ولو كان البع الاول باع من الطعام فباعه او يطله البع الثاني
 وعنده ثمنه ثم الباع الباع على ان يطله من الباع الثاني
 كماله الباع فوجد كراما فباعه حماره ولا يطله وعنده حماره
 ان شاء الله الحمار يجمع الثمن وان شاء الله كان البع والبشرى
 مراكم وياحي الحمار يجمع الثمن وروى ابي حنيفة وحمد البع
 ما حمارا ان شاء الله يجمع الثمن وعلى قول ابي يوسف حمار
 حمارا حمارا ووجهها من البع وطلها الحمار من مسابك الاصل
 قال في الحمار ايضا اذا اشترى حمارا على ان يرجع حمارا
 الباع فوجد اربعين حمارا او يطلها حمارا حمارا حمارا حمارا
 من ماء الحمار حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا
 ان يطلها حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا
 كذا فوجد حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا
 الحمار حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا
 يعلمه وقت البع وان علمه ليس له ذلك ارضاه بالبع وان
 كان الطعام رطلين منها حمارا على الباع حمارا حمارا حمارا
 يورثه من البع فاما بشرى الا حمارا حمارا حمارا حمارا حمارا

احد حصتها من الثمن وان كذا على انه اربعون قسرا وكاله قولنا
فلان او باع مراكبه ماله كله له حتى اصحاب الطعام ما قدره عشره بماله
فوجدت خمس قسرا ما كثر من الجمار ان سنا احد وان سنا
ولان البائع الثاني قال الطعام للمشتري الثاني فدل ان حصه الجار
وكان اربعين قسرا بماله كله الجار باع وفسد خمس قسرا
اخذ الجار الخمس من الثاني الجار فان اصابه هذا كله
للبائع فقسر من الجار باع الجار فدل ان بقدره ماله خمس الجار
ان سنا احد من ذلك الجار ففسد وان ترك وان كان قد كان البصر
را ففسد ما ذكرنا ان الكيل مع بقدره الجار فدل التسليم هذا
وكان له الجار كما فدل الكيل الا ان يكون الجار باع الجار دون
عشره فما قدره من البائع ولا صار لواءه ففسد على ما مر
فدل هذا رجل اشترى كل حظه عامه درهم على انه اربعون قسرا
وكاله ما وادى اربعون قسرا ففسد الخمس بماله البيع بماله
كنا البائع ما وادى يريد ويصدق قسرا او يصاد فان وكر من
بعضان الكيل ما لرباه مع الاصل للبائع والبعضان عليه حتى
لا يحط بسببه شي من الثمن وكذلك لو اصابه الجار ما زاد وفسد
رشي البائع فدل كاله الا ان يكون لم يعلم ماله ان يركب بالبصر
ويطرا الا قاله ويعود البيع الاول وكذلك ان كان رطباً وفسد
البيع ويؤكد ما لم يفسد ويبقى عند المشتري بماله فاكنا
له ما يصدق وعلمه من الكناث او يصاد ما علمه عند كاله للبائع
ولا يحط شي من الثمن قال محمد في الجار باع الجار ففسد من
رجل حظه بعينه على انه قدره اسرا ففسد بماله بقدره الخمس
حتى اصابه فاسد وكاله المشتري ما وادى قسرا وربع قسرا كان
للمشتري الجار ان احد عشر امه بدرهم وان سنا ترك ولو
جاء البصر سقط حصه البعضان من الثمن وان كان البائع
قد اكل الطعام فدل ان حصه الجار من الخمس وكان قسرا الجار
انه لم يدفع اليه اصابه الجار ففسد او ربع قسرا كان المشتري ما كما
ان سنا احد من كاله بدرهم وان سنا ترك ولو كانت الحظ رطباً
الاسد افسد حتى يفسد فدل الكيل لا ما جده الا حصه من الثمن
لان الجار عليه اجماعه بماله كله ما كان البعضان فدل
الكيل ما يفسد قدر ثلثه اربعه قسرا ففسد ثلثه اربعه درهم
ويكون المشتري ما كثر الجار لو اشترى ثلثه ماله احد ما فدل
القدر من الباقي انه لو اشترى هذا كله عامه على انه قدره درهم
وكاله فوجدت يريد ويصدق مقدار ما كثر من الكيل من ثمن
كان لا بد من احد المشتري ففسد منه درهم وان كان باعاً احد حصه

من الثمن ولو كاله البائع للمشتري عشره من كان قدره اربعة عشر
حتى اعيد عند الكيل ما وادى اربعين قسرا او يصدق قدره ما يكون سن
لكيل من درهمه كاله الثمن لان الجار عليه مدعيه ما كثر من الكيل
ولم يظن ان حظه الكيل حتى لو كانت الدراهم والبعضان قد
رما كثر من الكيل من ان راى ان الدراهم على البائع وان كان
ان ما فساد احد من الثمن مع الكيل من جملة او اظهره حظه الكيل
الاول **وفي المسعى** عن ابي يوسف في عدد من الدرهم فدل
واحد منها عند علي فدل احد ما كثر منه من الاخر وفسد عند
كل واحد منهما من عند صاحبه ففسد الجار ففسد منها نصفها
ن وكذلك قال في رجل باع رطل من ثياب رجل ولم يعرف
اوصى رجل لرجل ثيابا وجره نصفها ففسد منها ثيابا فان الثمن
رصاصه الشاه ولكن رصاصه الصوف ثيابا وكذلك
الشاه باع ثيابا روى السري عن ابي يوسف في الاملا امره فالت
لروجهما ففسد ثيابا لالف التي الي عليك وكله الروح لا ولكن ففسد
ثالثا التي الي عليك ففسد العبد في ذلك وماله لم يفسد
ما قامت مع ماله على الخلع واما الروح ففسد على مع العبد
اخرت البيع والخلع وفسدت امره الثالوث **وفي بوار**
في عن محمد بن حمران عن رجل سلك طرية ووجد البائع
البيع ما قام المشتري بسنة على ذلك فالتاقي ما مر المشتري بفسد
الملك ووجد الثمن الي البائع يريد ما دام البائع في العبد عن
للشهود من بفسد البائع السكك من المشتري والتمن للبائع و
مع السكك ووجد الثمن الثاني والاو على يدى عدل فان عدل
لست السنة ووجد الثمن الثاني الي المشتري الاول والتمن الاول
الي البائع الاول وان صاع عن الثاني صاع من مال المشتري
بقي المشتري الاول وان لم يعدل بالسنة ففسد المشتري يعني
المشتري الاول ففسد البائع قال مالك في عام ملك محمد وكذلك
العصر والدليل قال يعقوب قال مالك وسالت عن رجل اد
عني على رجل ان يباع حارسه ففسد منه ثلث درهم ووجد المشتري
ان يكون اشراها ففسد البائع ففسد ففسد البائع الثاني ان
بعضها قال لا ملك ان كان المذعي ففسد قال يعقوب وكذلك
لو حقه البطل يكون اقرا امينه ما اشرا او يفسد منه حارسه
قال لا ملك بان مال المذعي ففسد ان كنت اسرها منك
ففسد حقه قال يعقوب حارسه ولم يفسد المذعي ففسد منها **وفي**
في عن ابي يوسف في رجل قال لا ابيعك بواقي
درهم ومعه ولم يفسد الثمن وقال الاخر احد من ماله

بعثه والثوب فقال قال يمين الميراثين من بعد ومن عتده
وفي نوادر عن ابي يوسف رجل قال لآخر بعثك
 عند هذا الميراث بالثوب درهم فله ثوب واحد
 قال قول الميراثين وبنو مال الميراثين وبنو مال
 هذا الميراث فله ثوب واحد قال قال قول الميراثين
 ولو قال لآخر انه طلبك امس بالثوب درهم فله ثوب واحد
 الدوح والعتق على مال بطر الطلاق والافاضة والنفق
 السبع واما الكفالة فاما كعتق ففاس قول ابي حنيفة ان يكون
 ان القول منه قول الضامن ولا يلزم الضامن الا ان يسهل على رضا
 المحضون له وعاد به وانه من سباعه ارضاء له فله ثوب واحد
 بعثك محلو في هذا فله ان امكله قال لا اصدق والدمه السبع
وفي نوادر عن ابي يوسف رجل قال لآخر بعثك
 من ملان بالثوب درهم وملان غائب فله ثوب واحد
 ذلك المحلوس وقد امكلك اقراره واما السبع فله ان ابتداه ان
 القول قول الميراثين **وفي نوادر** عن محمد بن حنبل الميراثين
 دارا من معلوم واسم الميراثين الميراثين عام السبع منه ان الميراثين
 اقر بعدي بكذا الدار ان قدر الدار المحلوس بدينه فاني ارا دها على
 السبع واما الميراثين الميراثين من السبع **وفي نوادر** عن ابي
 يوسف رجل اسرى من رجل فاني بيمين معلوم وبنو رضا
 ما اقبلنا ولدنا فقال السبع فله ان يسير بها واما الميراثين لا
 بل ولدت بعد الشرا ما القول قول من بدينه الولد والسبع بدينه
 الميراثين ولو اسرى دارا من رجل وبنو الميراثين واصلنا في
 باب الدار وولد من موضع ووضع فيها مال الميراثين اما
 بدعته بعد ما اسرى وعصمت واما السبع فله ان يكون موضوعا
 منه وهو السبع ولم يدع السبع ما القول قول الميراثين ان
 كانت الدار بدينه وان كانت الدار بدينه السبع ما القول قول
 السبع مع عتبه فان تكلم عن الميراثين دخل الباب السبع وللميراثين
 الحمار وان كان بدينه فله حمار وان تكلم عن الميراثين الميراثين
 ان شاء احد الدار من غير باب وان شاء برك ولكن بعد ان
 حلف بالثوب اسرى الدار بدينه الباب ولذا فله احد دونه
 بعض اولد من حارط او سحره فله دونه ارض او حرم
 من سحره ما القول قول من بدينه وان كان الميراثين
 على الشجر والارض بدينه الميراثين فله السبع واما
 السبع كان قبل السبع ولم يشترط ما القول قول السبع وللميراثين
 الحمار ان شاء احد وان شاء برك اسرى امه وبنو رضا وولدت

وفيه

واصلنا في الولد فقال السبع ولم يشترط ما القول قول السبع
 وللميراثين الحمار ان شاء برك الميراثين عام اول ولدت
 الولد بدينه السبع واما الميراثين الميراثين ما القول قول السبع
 السبع ولدا لآخر السبع اية احد من الامه بدينه او ذرايم فله ان يسير بها
 واما الميراثين اية احد من الامه بدينه او ذرايم فله ان يسير بها
 قول الميراثين واما الحمار والعتق ما القول قول السبع اية احد من
 محمد بن حنبل اسرى من رجل عتدا وعصمة وادى الثمن واعطه ثم
 قال رجل للسبع كذبت لقي العلام فله ان يسير بها فله ان يسير بها
 وصديق السبع بدينه وان كان ما احد السبع الثمن ايضا ويكون بدينه
 عتدا حتى يدفع الميراثين الذي مدقن العلام فله ان يسير بها
 السبع واما عصمة الثمن وبصر العلام مولى الذي ادعاه انه عتده او
 لي وان كذبه العلام ان يكون مولى الذي ادعاه او لا عتده كان
 مولى الذي مدقن واعطى العلام **وفي نوادر** عن رجل قال لآخر بعثك
 اية احد من درهم فقال الميراثين بدينه اية احد من درهم الى الكوفة
 فله ان يسير بها بدينه الميراثين فله ان يسير بها بدينه درهم فان
 حلف رجع عليه المدعي السبع ما القول قول السبع من الاقالع **وفي**
الحسين انواهم عن محمد بن اذاع من اقرطلا من ريب حانه ما
 الميراثين اعطى من حانه من عتدها فله السبع ان لا يوطئ الا من
 ملك الحانه التي وقع السبع عليها **وفي نوادر** عن سماعه عن ابي يوسف
 رجل قال من اقر دارا من الميراثين بدينه السبع واما الميراثين بدينه
 الدار فاحسب العتد سني وبنك وصدق على الدار التي لقي
 فقال السبع قد رخصت عليك بالدار فاحسب السبع سني وبنك
 ولم يلق الاخر شيئا بعد هذا الكلام قال اقر ذلك واقض السبع فله
 الا ان يقر ان الدار لولا بدينه من يسكن بدينه بدينه ان الميراثين
 لقي السبع واما ابي يوسف لا قدر على عن الثوب فان رايت
 ان لقي السبع وصدق على بالثوب فقال السبع قد رخصت
 عليك وكنس السبع وانه يجوز ذلك ورجع السراجة عن ابو
 يوسف رجل اسرى من اقر دارا بالثوب بدينه السبع ما القول قول
 رخصت عليك بالدار واما الميراثين بدينه السبع قال
 الميراثين رخصت عليك بالدار واما الميراثين بدينه السبع ما القول قول
 الثمن واما الميراثين رخصت عليك بدينه قال له ان ما احد الثمن
 وعصمة باطل **وفي السراجة** رجل اسرى غلاما اقر دارا
 عى انه كان له وانه اعطه بدينه لسيال المدعي السبع على الميراثين
 دون العتق ما اذا اقام السبع على الميراثين بدينه دون العتق ما اذا اقام

التمسك على الملك بملك العقيق وان لم يكن له سنة السجل
المشترى اسرى عند مالكه للمشترى من النافع او وطلب له سنة
مات قبل التمسك فملك للمشترى عند ابي يوسف وكذا اذا اراد
يقتب اسيرا فوطب له سنة من رده قال الشيخ الامام الر
دعي برد الطر و قال الشيخ حاتم الدين لا يرد عند تملك البيع
من مولاه وهو معروف فانه كمن يحوط عنه عن لانه معت **وفي**
الحسين رجل اسرى من اخر عدا وطلبه من جاره مخوفا ومار
يعني مسخوفا فاقول قوله **م** ايضا اذ انا جاره على انما يحار
يحدث بها عند ج نافع او حدث جاره ج نافع عند النافع
للمشترى اعد صار انا على جاره مده ذمها هو يعلم ما كانه او بالعب
او كان مده ذمها لغيره اذن النافع مع العلم ما كانه والعب من ان
النافع اذن البيع من ان المشترى ان يرد على النافع ما كانه الى
نت عند النافع او بالعب الذي حدث عنه ليس ذلك **وفي**
بعد العلم ما كانه والعلم رخصا بالعب بالعب وكذا لو لم يعلمها
او طي النافع عنها بعد علمه ما كانه او بالعب وكذا لو كان مده ذمها
ولم يبد الحين ولم يكن عالما ما كانه او بالعب من علم بعد ذلك ما كانه
به او بالعب فملك الحين من عدا ان يامر بذلك فاصل قال
محمد ج الدما دات رجل اسرى شيا ما بعد كحو السمك و
العالمه وسر لا يحار للعبه سنة امام جاف النافع ان بعد فعل
مضى الحار ج نافع فقال المشترى اما ان يرد البيع جى اذ من
عندك او يحار ويطلبه مني العباس لا يحار المشترى على ما انا
والنافع **وفي** الاستحسان يقال للمشترى اما ان يرد البيع واما ان
يأخذ ولا شئ عليك من الحين ماله كبرى البيع او يفسد عندك
ذكر طر ج نوافر عن محمد من اسرى من اخر عدا او رطبا
على انه تا كانه رطبا امام جاف النافع كجر العطر وطرس الد
طب ج مده الحار رطبا مده المشترى ما كانه لا يحار عليه
ومنه جواب العباس ومعه اذ من ادعى على انه مده المشترى
منه سمكه طر ج نوافر و محمد النافع فامام المشترى سنة على الشراء
او جاف من السمكه البركه ومعه مده النافع قال بامر القاضي المشترى
صلى الله عليه وسلم و مده الحين من مده النافع السمكه و رخص للقب
الاول والثاني على يدى عدا فان ركب السنة و دمع الاول
الى النافع الثاني والباسى الثاني الى المشترى فان صاع جى يدى
العدا صاع على المشترى ولو لم يركب السنة فحق المشترى معه
السمكه **الحا** مسلم اسرى عند المجوسيا فقال له العبدان
لعنى من مسلم فملك لعنى جاره ان يرد من المجوسى

ولاباس الدنيا ومن اصراني والعلمشوع من المجوسى رجل دخل
كدم صر يذ ما كانه سنة شاكى ن صر يذ ما كانه الكرم وهو لا يعونه قا
لوا لائم عند موضوع وسعى ان يحار من المشترى ان رخص له رجل
اسرى الا اسرا من اقل الحرب جاره ان يخطم الدنوف والخشوف
سنة والعدو من بكر من مده وان كان الاسارى عند الامام يبيع
لك رجل نافع سام من كى مده فملكه حقا او يصر على الداس حتى
موت فلكوا لاباس يبيع وكذا يبيع ور يبيع ديك المجوس مما يبيعهم
وعن محمد لا كوز يبيع ديك المجوس مما يبيعهم ولو باع الارض
من يحد كسنة او يبيع ارض ما رلا ناس به وكوز يبيع ما يبيع
ملكه ولا كوز يبيع الا واطى ج طر يبيع الدوايه **وفي** **الحديث** جى با
ب الشافعى وجايد الا ناصى **م** وعن ابي حنيفة ج رواه كوز
معه دوايه ومنها الشفاعة ولكن اثار يبيع المجوسى رجل اسرى
سرا ليعنه من بعض السرا لا كوز وان يبيع الى ملك كان عليه
ان يصدق على العتق او يرد يبيع ارا كيات ما دن الامام فان اها
مدا عدا ان الامام و ما عدا لا كوز عند ابي حنيفة وما ر صا صا كوز
قال ج الدما دات رجل قدرا العبدسى وسن ملان و ملان
اثلاثا ومعا عا سان ما ا ا ب عا كة ثالث ولم يامر انى بذلك فملكها كرا ان
لبيع ما شراه المشترى على ذلك وبعد الحين من مده العباسان ولم
يحد البيع لزم المشترى يبيع النافع ما علم بان فملكه ملك ما ا
احد ما مده فان اثار احد الغائبين البيع ج رخصه قال محمد فليزم
المشترى يبيع المحر يملك الحين ايضا ولا جاره وعلى عباس
قول ابي يوسف له الحار كاس لحد المش لملك العباس
اذا مال الدحل لعنه فلك الدار لملان وملا ما و انا ا ب عا بالقب
رهم لعرامها فلعلمها كذا ان البيع ما شراه المشترى على ذلك
فلعلمها كذا ان اثار احد مده البيع ج رخصه و اى الاخر قول محمد
لا صار للمشترى وعلى قول ابي يوسف له الحار كاس لملك العباس
اذا مال قال الدحل لعنه فلك العبد لملان و انا ا ب عا لعرامها
لث درهم فلعلمها مده البيع ما شراه على ذلك محمد ملان ما
حار البيع ج رخصه كان للمشترى الحار لملان قال و اذا نافع الد
حل جاره من رجل يبيع غاب المشترى ولا يردى ان يرد مده مده
ان القاضي لا يحل الى ذلك فلك ا مده السنة فان امام السنة على ذلك
وكذا ان للعبى يبيع الحار به على المشترى وبعد الحين النافع واستو
لن من النافع يملك سنة ومعه الدى ذكر جواب الاستحسان و
العباس ان لا يبيع مده السنة ولا يبيع الحار به على المشترى رخص
على مده العباس والاستحسان ج الحامع الكسر وكان كذا حل

قبل ان يفتقر ما صار له اسلمه ان قال اذا اشترى الطعام بالعبء وهو الخنزير
 وللطعام اكل وهو مبيع بوجه وكذا معلوم وهو معلوم فهو مسلم اس
 سما او كني عن اسمه فان اقرق قبل ان يفتقر العبد بمقتضى **الكتاب**
في صالح اجني عن عيب مع المشتري بلا امر البائع صح ومن اشترى
 عبدا وغاب المشتري قبل ان يفتقر العبد ويقتل الممن ويوفى
 البائع عبد العاصي ان طرد العبد كان له ما عدا من ثلثان وعاب قبل
 ان يفتقر الممن وطلب من العاصي ان يبعه بدينه فان عاب المشتري
 عنه معروفا ولم يبع العاصي عدى البائع واعطى الممن اذا اقام الباع
 بع بدينه على ما ادعى ثم ان كان الممن من الثمن الممن الاول
 عسك التوصل للمشتري حتى يوفى وان كان يفتقر من الثمن الاول
 رفع البائع على المشتري اذا ظهر له ومن بالو مبدل دفت ومعه
 فمما رغبنا ان يكتب جهته مبدل فمما رغبنا ان يكتب جهته
 مبدل دفت ومما رغبنا مبدل فمما رغبنا ان يكتب جهته من الدراهم والدنانير
 فعمله جهته مبدل مبدل ومما رغبنا درهم ودينار ومن له على امر
 دراهم مباد بها مباد بها ولا يعلم ما يقبها او يملكه ثم علم فليس
 عليه شيء وقدم استئنافا بعد الى حقه ومما رغبنا ان يكتب
 يرد العاصي عليه مبدل بوجه ويرفع عليه ما كان له عيبا عبدا غاب
 شتره صار ما رغبنا العبد ولا يحاج الى كد من ولو كان وقد
 اورق من احب يمكن من مبدل بعد ومما رغبنا ان يكتب
 بالممن والا فراق العرف والمعتق من بعد فاسد ومما رغبنا
 بع العاصي ومما رغبنا المشتري كالراهن رجلان بها ايضا بعدا
 فاشترى احد ما قال صار ما رغبنا العبد ولو طلق احد ما
 مبدل بلام عدد العبد في العام لا يهر ما رغبنا العبد من اشترى
 مبدل فمما رغبنا دراهم الباع ولم يفتقر الباع حتى احره
 ما صار المشتري امها العبد ويضمن الثاني ما عدا ما رغبنا العبد
 الرضا من بعد الى يوسف لا يطل العبد وقد روى عن النبي
 كذا وكذا وعبد محمد يطل العبد الثاني والعدد كما دون كما كان
 البيع والشرا ما كانا العاصي عدى الى حقه ومما رغبنا ان يكتب
 ابو يوسف عليه ما رغبنا ان يرد من حلفت طارون ان
 اشترى عليها فارية ولا يسلط صاحب فارية قال سري يفتقرها
 ويوفى بها فمما رغبنا جامع الكوامع ما رغبنا العبد بطل
 محض ان يفتقر الكل ان اخرج ربحه فارق والا فلا الكسري رجل
 غاب فامر بدينه ان يبيع الساجد وسلم عنها الا علان عاب العبد
 وامسك الثمن عنده حتى يفتقر لا يفتقر جامع الصعير كما ان سلطان
 اكبر رجلا عاصي باع عبدا او وفتقر لا كور وان الدية على طلاق او عيان

او يفتقر يجوز وقال الشافعي لا كور ولم يكره البيع عدى ما اذا اضر به العبد
 بعد املكه عند علمها بالدينه وقال رفره بعد املكه وقد رجلا باع ر
 طلسن من اللحم من سيجر مبدل فارت **الاولا** **الحكم** رجلا اشترى رجلا
 ولم يفتقرها ومعه انسان عند راعته لا يحب عليه الحراج رجلا اشترى دا
 ولسا ناع سكر واراد ان يدرج منها واراد ان يكره ان يفتقر فان كان لو
 دى حرا به على الدوام فلهما ان يفتقر رجلا باع ابوا فاما حرا فله عليه
 ديون الوارث له معروفا ما عدا السلطان ديونهم طهر وارثه لاسرا
 العبد ما وعلمهم ان يردوا والده ما باعوه رجلا اشترى دارا فوجد من حرج
 من حرجها وراثة يهدا على وجهين ان قال البائع على لي يرد عليه وان
 مالت لئلا لي تحكما فمما رغبنا **في** **بعضها** **الظاهر** **في** **رجل**
 اسماع فوسا من انسان فقال له البائع الفوس عليها فاكسرت يفتقر
 مميها ولو مبدلها من البائع ولو قال البائع مبدل للفوس ما دابك
 فلا ضمان عليك فمما رغبنا فمما رغبنا قال يضمن الباع رجلا او قد نازح
 حطه ثم باعه ما ان حرج وصار حيا حرا وان صارت رجلا او كور
 وفي المبتدعات العاصي احد الدال الدال الباع ثم اشترى المبيع اورد
 بالبائع فمما رغبنا او يعرفه لا يرد من الدال وقال العبد راكس
 خام به اعني والري وح الدخول ودفع الى المبادى بوجه مبادى
 ولم يبع مبيع حرا به مبدل فمما رغبنا دى احد مثله فمما رغبنا وى الاسير
 لا كسري يحكم العرف صبي باع او اشترى او ما انا مبيع ثم قال
 بعد ذلك باع مبيع ثم قال بعد ذلك انا مبيع فان قلنا اولا في وقت
 مبلغ مثله في ذلك الوقت لم يفتقر الى حرجه ووقعه انى عسك
 الا حرا به يفتقر العبد اما لا يفتقر الا افعال عدى الى حقه وعبد
 محمد يفتقر الا افعال والعقود حتى ان العاصي اذ ارد المقتضى
 على احبى ورد المقتضى على احبى ورد المقتضى مبدل ذلك
 الا احبى عبد محمد حرج العاصي عن الثمان وعبد الى حقه لا وكذا
 محمد ان المشتري اذا عدى المبيع فمما رغبنا البائع قبل ان يفتقر
 الممن فمما رغبنا البائع ورغبنا به كان هذا مثلا اذ عدى العبد حرج جمع
 ذلك مبدل المقتضى ان الا حرا به يفتقر الا افعال وكما ان يكون
 مبدل قول محمد ويكون عن ابي حقه روايان فمما رغبنا عبد العبد
 اذ امر رجلا كمال البراب من منزله ليو مبدل فمما رغبنا مبادى من ا
 لسان حرا الباع السلام والثمن له وما كد من المقتضى حرجي
 العتق قبل العبد يكون محسوبا على المشتري عبد يفتقر الممن
 حرج وعامة الممن على ان يكون محسوبا على البائع شاة هذا شهيدا على
 رجل يفتقر عدى مبادى منها وكما لم كان السبي ثم ان المولى وكل
 رجل ان يفتقر من سبعة مبادى من صاحبه الذي شهد معه حرج مبدل

عقود العبد ويكون ولله ما هو موافق ويرى المشتري عن الثمن في قياس
قول ابي يوسف الثمن لا يرم على المشتري وادابني التي حسنة ومحمد
ويقر السابع ضامن للثمن لا يرم على قياس قول ابي يوسف الثمن
لا يرم على المشتري وادابني الثمن على المشتري عند ماله لا يملك
للوكيل حق الاستغناء بل يستوفيه المولى وان باع الوكيل العبد من
رجل ثم شهد به بالعتق بالسبع فابى ولا يعتق العبد ولا يبرأ
لمشتري عن الثمن وان اقر السابع برع عن الثمن فان جدد المشتري
السابع في اللام ان كان العبد ان كان العبد من قبل فغير الثمن
بطل الثمن وعدم الوكيل الامر مثله في قياس قول ابي حنيفة ومحمد
وعند ابي يوسف الثمن اللام على المشتري بحاله وبطلب الامر
المشتري بدرك دون الوكيل وان كان العبد من المشتري بعد
الثمن والثمن للام ان الامر ملك عنه بعتق بانه وليس للوكيل
ولانه لطلبان العتق عليه اذا اقرانه عصب من فلان شياء ان المفقور
اسرى ذلك الشيء من العتق له عاز الشاه الحسنة اذا مات هذا العتق
وبع عليه على كونه حله البيع كحلالة كحصة لا يضمن في هذا العتق
عوضا عنها وقد اختلف في فقه والا صلح انه لا يعود وفي شياؤه المكر
يعود اذا مات وبيع العبد من جلد ما يضمن عن جلد ان يعود حكم الر
عقود كحلالة كحصة من الدين رجل اشترى من احد دار العبد
والدار في يد غير السابع وصاحب الدار يدعي ان له حصة المشتري
صاحب الدار فلم يضمن له للفاضي وطلب المشتري من العاصي
ان يبيع العبد منه ومن السابع بعتق عن السلم احاطه العاصي
الي ذلك وبيع العبد منهما وامر السابع برد العبد الي المشتري فلو
وصل الدار الي المشتري يوما من الدهر فالعبد باق حتى لا
يوم المشتري برد العبد على السابع وذكر في الجامع الكسري ان
لا اقدم على الشراء اقرار يكون ملك السابع فثبت ان يوم المشتري
مسلم الدار الي السابع على رواية الجامع ومسلم سعي ان لا يور
مراكمي مسلم الدار الي السابع على رواية الجامع ايضا لان على
رواية الجامع وان كان لا اقدم على الشراء اقرار يكون ملك السابع الا
ان هذا ليس باقرار مصرح بل موافق اقرار في ضمن الشراء وقد
ابيض الشراء بعض ما يثبت في حقه وليس كما اذا كان
لا قرار مصرح به ولو اشترى من احد حردودا بعتق دياره والوف
من الحردوط ومن اوها فله الا انه لم يضمن الف الحردوط حتى قد
العقد على قول ابي حنيفة في حصة حصة فله معاوي الف
الي السامي يسعي ان لا يعتد في الفادح حصة الحردوط لسبب
درك مكان الاثنا فانه مختلف فانه من مدعيها ان ساق

مكان الاثنا ليس بشرط وفساد بعض الصفه اذا كان لسبب مو
تختلف فيه لا يعتد في الفادح الي السامي وعقد ابي حنيفة يعتد اذا
كان الفادح لسبب موثوق عليه وادابني بالف وطلب من حردوط
العقد على اسقاط الحردوط بعتق العبد صحيحا عند ما ولا يعتد به احد
بما بل سطر العا فيها على ذلك **النوار** سطر ابو بكر عن رجل
فكرت بعتق مجازية وباع مال لانيس به وكذا لو جاز من حردوط او حرد
في الحرد اسما رصق ملا لانيس بان يجراد ساع ما ما الحرد فليس هكذا
مالا لانيس في الحرد لانيس ان العتق لو كان في ملك احد
لا يجوز ولو كان الحرد في حرد لانيس احد جاز ان لو جدد وسطر ابو بكر
سعي عن رجل اشترى ما يور باع حرد من مشري وبنى فوق ذلك مكان
عزقة ما زاد ان بني سلع الحرد حردا من حرد فلو جدد على هذا
لغيره في موضع ليس فيه حرد لا فله ان كان اهله ذلك مال ليس له
ان يبنى دجاولا ان يوجب سلع اوله ان يبيع سلع لا يعود بعد
ان يرفعه في الوقت الذي لا يحتاج اليه وليس له ان يبيع من حرد
فهاكه وسطر ابو السام عن رجل اعطى دراهم الي حرد ونا حرد
يوم شاكف بعتق مال بعتق فلو جددت فهو على ما عا طعنه
عليه وسطر عن رجل اشترى عتقا من رجل فاق عتقه ولم يور
فق على اثنائه مما صاحب العبد كما هو السابع ونامن بالعتق والطلب
فيه فله ذلك مال لا يور السابع الطلب معه وسطر ابو السام عن
رجل يكره لعتقه ان يشرب هذا الشراب واما ان يبيع كرمه
من اسكر الكرم منه ولم يشرب فالقول فيه قال ان كان قدرا
لشراب مما حرد منه حردا لانيس وان لم يحرد كذا وسطر عن رجل
دفع الي رجل ما لا يسع في ملدا حرد حرد الي ملك البلد وباع بعضه
لشرب فلو عتق السبع رفع وبيع بعض الثمن على الناس
فله لثب احوال ان يبيع على الحرد في ذلك البلد بعتق
على الناس او يبيع كل واحد بعض ذلك احوال مال لا يور على
الحرد ولكن حرد على ان لو جددت احوال على احد الثمن
اما لانيس على ان حرد جون الي ملك البلد او ما قد كتاب
في ملك البلد **الواعيات** رجل اشترى فقا عا او شرابا فاق
الكر من الثمن اعطى او العتق من باع الشراب فوقع من ملك
مالك ملاصقان عليه فله اذ اوقع العتق الي انسان بالعتق
ليكون الحردت منها بالعتق فاجازت كذا صاحب
العتق وله على ذلك لصاحب العتق عن العتق واجر الحرد
وكذا اذا دفع الدار حرد لانيس بالعتق وفيه رجل
في يد كذا من حرد ساع احد من دياره ولم يدفع اليه ساع من

الثاني كذا دفع الله ثم باع الكراشي من الثالث ودفع الله وحضر الا
ول هذا على وجهين اما ان وجد الاول الثالث او الثاني فان وجد
الثاني احد من جميع ذلك الكراشي يكون له وان وجد الي رجل وامرئ
مبايعه ودفع الله قبل بعض الثمن لم يضمن سواها فالتدفع الله
حتى بعض الثمن او لم يفل رجل اسرى حارسه ثم حانها ردا الله الا ان
رعى الاربعه عرا دعت الحارسه امنا حرة ودفعها صاحبها على ما يعمها بقولها
وقيل السابع من ثم قبل الثاني من الثالث والى الاول ان يملكها من
الثاني فهذا على وجهين اما ان يدعي العتق او حرة الاصل في الوجه
الاول ان لا يملك لان العتق لم يثبت بقولها وجه الوجه الثاني ان يملك
على وجهين اما ان العاقد البيع كان يدعي وسلمت الي المشتري
ومع ساكنه لا يملكه واما لا يملكه فاما بعدات فله ان يملكه بالسبع فلا
يملك حرة الاصل بقولها وجه القسم الثاني ان لا يملك لان القول
بقولها وجه دعوى الحرية الاصل **جامع الجوامع** ولو كان كذا سن ا
تضمن ما فيها فاعل يضمن من هذه الحرة واحدا فغيره من حرة واراه
يبيع على نفسه لانه عوج وقدره اربع اعداد يضمن واسود من الاخذ
الاسود من مائة الكراشي صفة واحار السابع حار وله نصف الاسو
ن من الثمن الباقي وعلى الباقي الاول وجه الا يضمن ونصف منه
الاسود من اسرى كذا فله نصف اخر غلظا وصاع لزم منه الاخر على
وجه البيع **الحسن فصل في بيع السجدة** واداما
لا يدخل تحتها ان اردان يملك عدلي فله السجدة لان حارة وحرة
تضمن الحرة سبعة فقل الكراشي يضمن حرة الى السوق وساعها و
اشهد على ذلك فمن المصلحة على يده او وجه اذ ارضاد ما بعد البيع ايها
على البيع على تلك المواضع في هذه الفصول البيع ما سجد لا خلاف
الباقي اذ ارضاد ما بعد البيع ايها في اعدادها عن تلك المواضع قبل
هذه البيع في هذه الوجوه البيع حارسه فلا خلاف الثالث اذ ارضاد
ما على المواضع ما يملك قبل البيع حارسه الا ان احد من ادعي البنا على
ملك المواضع وادعي الاخر الاعراض عن ملك المواضع ما لا يبو
صمد البيع حارسه والعور عن يدعي الاعراض عن ملك المواضع
وعلى هذا الاصل ان لو ادعي على المواضع ثم يباعها ثم لا يملك كطير
سالم على بشي وقت البيع فعلى قول ابي حنيفة البيع حارسه وعلى
قولها البيع فاسد ولو ادعي احد من المواضع على المصلحة وانكر الا
حر المواضع بالقول فكذلك المواضع ما ان اقام مدعي المواضع
منه على المواضع وقال يملك البيع على ملك المواضع ان صدق
في الاخره البنا فالبيع فاسد وان الاخر اعد منها عن ملك المواضع
فالمصلحة على الاصل ان على قول ابي حنيفة البيع فاسد وعلى قولها

البيع حارسه فان اتفق على ان البيع بينهما كان بالثمن لانه اجاز احدهما
لم يكن ماله كذا جميعا وان اتفق على ان البيع كان بالثمن وقبض ا
المشتري العبد على ذلك واعتقه فالتعنى بالكل ولو باعنا على ان
حرة انما يباع العبد امس بالثمن وبيعهم ولم يكن بينهما بيع
ثم اخبر بذلك فليس هذا البيع فان قالوا اخذنا هذا البيع معني بيع
لذي اقر ربا لا يجوز وان ادعي احد من الاقرار فله وحده
وادعي الاخر اذ اخذ بالقول المذعوم لا يجوز وعلى الاخر البينة هذا اذا كان
بنت بركة في ذات البيع وان كانت المصلحة في القول فان يواضعها
في البراءة الثمن الف درهم الا انها قد ان في العلانية بالثمن وبيعهم ليكون
اخذ الفقيهين سمعه فان تصادقا على الاعراض عن ملك المواضع
فالسبع حارسه درهم دون تصادقا على انهما على ملك المواضع فعلى قول
لهما البيع حارسه بالثمن درهم ومواحد في الرواية عن ابي حنيفة
وفي رواية اخرى عنه ان البيع فاسد كذا ذكره شمس الامم السر
خشي وان تصادقا على ان لم يملكه مائة وقت المتعلق فعلى قول
لهما البيع بالثمن درهم ومواحد في الرواية عن ابي حنيفة و
في احد في الرواية عن عبد الله بن عمر في درهم ثمن الرواية احد ولو
بواضعها في الثمن مائة دينار وبعنا هذا في العلانية بغيره
لافت درهم العقد البيع بعشرة الاف درهم وهذا الاستحسان
والقياس انه لا يجوز البيع فان عذر في الشراء البيع بغير ثمن عقد
في العلانية مائة اخرى فان عذر في الشراء بالثمن مائة في العلانية
بالثمن درهم ان اسد ان يبعدها في العلانية وان قال لا السريريد
ان يظهر بغير علانية ويبيع بالثمن فاجب على ذلك ثم احد
بما قال علانية وصاحبها حارسه كما قلنا كذا وكذا في السر وقدر الى
ان اجعله بغير حارسه وصاحبه ليس ذلك فلم يقبل شيئا حتى يباعها
فالبيع حارسه ولو لم يبيع ضاحك ذلك وبعنا هذا فالبيع فاسد فان
هذه الكراشي فاعرف فان كان البايع هو الذي قال ذلك القول
فعتقه باطل وقد اختلف المشايخ في بيع الهمار في بيعه بعد و
ليس عندنا بغيره قالوا انه معتد وانما يظهر اثر الانعقاد عند اجا
زة المالك فان المالك لو اجاز ورثني به بيع المالك وجه البيع لا يفسد
مخودا احدا كذا يضمن ويضمن كخود مما قلنا انما حارسه البيع ثم ان كسر
في ادعي بعد ذلك الشراء لا يفسد الشراء وان اقام البينة على ا
شراء او لو صدق البايع على الشراء لا يفسد الشراء وان لم يكد ا
بغيره بعد ما يفسد كخود مما البيع يضمن ويضمن الاقرار بالبيع
والفسخ انما يثبت بالخود وادار بيع الحرة والفسخ التام بسببه ومضى
اربع الفسخ بخود العقد كما يباع البيع ثم يفسخ الاقالة بعد ذلك

ان

فانه يعود البيع وان تجدد اعقد لراعا المشتري شرا فاسدا
اذا جاء البيع الى البائع فلم يملكه البائع مادعا المشتري الى منزله فذلك
لا يضمن وكذا الغاصب اذا اراد ان يخلصه منه مادعا الى منزله
فذلك لا يضمن وان كان المشتري وصفا من يدى البائع والمقصود
منه فلم يملكه بطلان البيع فذلك كان عاصيا العوض والبيع
الفاقد فاما مال بعضهم ان كان هذا البيع قويا غير مختلف فمدنا
بحواب فذلك كذلك وان كان مختلفا فمدنا الى البائع فلم يملك
البائع مادعا الى منزله وذلك لاسرا عن الرضا والقبول ان
سرع الوجه من الاوضع مدته فلم يملك مد طلبه الى منزله فذلك
فانه يكون ضامنا لانه يضر عاصيا مبيدا **السبي** سبل
ابو الدفندر عن صبي بعت مع لغوا لكعاب فقهه على بيت
الملك صها فعال لا وسبل ابو الدفندر عن الرضا او باع الكعاب
الى رجل في الشرف واحمد من دراهم ثم كبره على عله رد
ملك الدراهم على المشتري الكعاب ام يجب عليه العوض
فعال نعم وسبل ابو حامد ولو باع فدا الرضا الكعاب من رجل
في السوق واحمد كعابها فلو يكون فدا البيع على كعاب فعال لا يكون
سعا وانما يثبت الملك بملك الدراهم لا بالبيع وهو شئ باهر
لا يعدم شرا قبل لاى حامل لو بيع فدا بغير عله رد
الدراهم على المشتري الكعاب لم يجب عليه العوض في ملك
الدراهم على المشتري فعال لا وليس فدا بيع صحيح او فاسد
لعدم اكمال البيع في العقد وسبل الرضا عن رجل ومع الحامد وسارا
بما حرمه الدراهم شئان وخصه فدا بغير فقهه يوم
الا فدا ويوم الخصومة فعال بغير فقهه يوم الخصومة الا فدا قبله
ولو لم يرفع البتة شئ من الدراهم بل كان ما حرمه على فدا فدا
من الدراهم فعال فدا بغير فقهه يوم الخصومة فدا بغير فقهه
له لو فدا الرضا والحدس وما استبه ذلك وقد كان رفع الله
وسارا مثلا للحدس عليه ثم اقدمها بعد ذلك فقهه الحامد بغير
فقهه يوم الاحكام يوم الخصومة فعال بغير فقهه يوم الاحكام
للولم يكن دفع البتة سابل كان ما حرمه على ان يرفع عن ما
كحاج عنده فعال بغير فقهه الا فدا له لو اشتري سلعة بعشرين
درهما من النبي في بلدنا وخصه السلعة بغير فقهه الدراهم فاذا
جب عله مال عله ع شرون درهما ولو يروح بالدراهم المعصية
او اشتري جارية فعن محمد اركل الانباع بخلاف العوض بشر
به حق يود فقهه ولو يروح به حاله الوطي وذكر الحامد في ارجاء
ب الترض من كتاب الصرف ولو عصب درهما فاشترى

بها شئ واصناف العبد لها فانه لا يلزم التصدق بذلك وسبل
يوسف بن محمد عن رجل اشترى من رجل شئ بدينار ثم عصبها من الشا
ن وحلقها لغرض من الدراهم على وجه يقرر المعصية في صار مستهلكا
ودفعها الى البائع ومو عا لم يملك الرضا فدا ان ما حرمه فعال
بملك البائع الثمن ويكون له اخذ والرافع يصدق عنه فاما العلم
مالك سبل الحامد عن رجل اشترى بدينار بدينار فاشترى من فاسد
دينار من رجل بدينار بدينار من مولا له ولم يكن بينهما بيع والى
شرا حتى مات العبد وبقي بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
رب العبد عما استدان منه فعال لصاحب العبد ان اشترى
من اعدوني وسبل الوترى عن طالبة العظم بالمصادرة فعال
ليس لي بي فعال بدينار دور وعفا فعال اظلموا من شري فقه
الدار فعال رجل اما اشترى صاعه منه فلو يكون فعل البيع له ان
يضي بعد ذلك فعال البيع حابو وليس له فقه الا ان يكون
مكره في نفس البيع وسبل عنها الدور فعال ان طالبة بدينار
فله ما حرمه بالبيع لازم وان اكرهه على البيع وسبل الوترى عن
احد عن فضا بكونا ولم يكن لا حرمه وجه فدا او شرا
والعصا براض باكله الحامد فعال بغير فقهه فاسد بملك
بالعوض ولكن لا يحل اكله وسبل الرضا عن وجهي اسير بدينار
من مديون السهم دار بعشرين درهما فقهه بدينار بدينار
فقد اشترى الدينار فله فقهه الوترى ومعه بدينار بدينار بدينار
بدينار فله بكون الا فدا ام بدينار الا فدا لا يكون بدينار
شري بدينار عا السهم ان يكون قال بدينار ومو ضا فقهه
في ورا فتي ابو دروس بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
ولا وحي فضا فله بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
مال بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
فعال في الهاك وبه افني ابو دروس بدينار بدينار بدينار بدينار
وارسل رسول الله فاشترى لنفسه ان يكون امه للوكيل
فعال ان يكون للمرسيل اذا ادى اليه سالا فاشترى الشرا
الله والا فله وسبل عن اللوكيل بدينار بدينار بدينار بدينار
فعال بكون ان كحل الثمن وصا صاعين عن ما باع فعال بدينار
ذلك وسبل الرضا عن رجل اذن للذلة بدينار بدينار بدينار
في عشرين درهما فاشترى بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار

او يدعي احدنا ويطلب الآخر **وعلى السراية** يجب ان يراه الآخر
فهذا الغرض معتبر بوقت رطلان العقد سواء كان البيع ربا
ليس كدراهم والدراهم بالزمان او اقلها بخاصة او كان عسا
لغيره كالاوى والعلب ولو كانا عن مجلس الصفوف فلهما
في جهة واحدة من شى او اما ان يبرر ذلك بمعاينة قبل ان يعاروا
بما صاحبه حاز العقد فان كان ذلك لوطال بعودها في مجلس
العقد او ما في مجلس العقد او على غيرها بمعاينة قبل ان يبرر
رواها صاحبه حاز العقد او كذا **العدوى** في كتابه وذكر
مسألة اليوم العود والاعنى على من الحقد على كوما ذكر للعدو
رى وذكر من رسم عن محمد مسألة الدهب بمعاملة او اكثر
على كوما ذكر العدوى و ذكر مسألة اليوم على طواف ما ذكر للعد
وى من مال ادا نام او نام احدى ههه فووه ولو ناما حالس لم يكن
فووه وعن محمد رواه اخرى ادا نام طويلا رطلان الفوف وان كان
ان لم يهوى على فووه وكذا ادا نام احدى عن المجلس وبنى ا
حدها لا يطل الفوف مالم يبرر ما يداها وعن محمد رواه اخرى
انه جعل الفوف بمنزلة حمار الحقد الحسن قال عامود ليل الا
عراض كالقيام عن المجلس واليوم طويلا او اقله وذكر
عن محمد ادا كان الرجل على عده الف درهم وكذا العدة عليه
ماه وسار ما سدر من عليه الدراهم الى صاحبه رسولاً وما لم يبرر
الدراهم التي على عليه بالدراهم التي على عليه فعلا صاحبه قد
فعلت فهو باطل وروى الحرير وكذا لو باهى احدى صاحبه
من ورا حذار او نوان من بعد لم يبرر **و** عن محمد من فلا
لقوم ايده والى اسير من ابي الصغر طهر الدراهم بعينه
دراهم ثم قبل ان يذن العتق فهو باطل **وعلى الحارس** وبنو الفوف
في الاغراق للدين فلا يطل واداه الصفوف بالافراق
قبل الفقد احد الدين عن لعين المعوضه الرد عنه
رواها ابن الاثير انه يعين كما يعين في العوض **الفصل**
التي في بيع الدين بالدين وبالعقود ادا باع الرجل
دراهم بالدراهم وليس عنده دراهم ولا عند ذك وسار
فقد هذا الدراهم وبنو ذلك الدراهم ولو باهى احد ان يبرر
حاز **وعلى الثاني** الدراهم والدراهم لا يعينان باللعين
في عهود المعاوضات وقسموها وقال رفر والشافعي
في لعينان حتى لو باهى احد دراهم بدراهم ولم يكن عندهما ذلك
ما سدرضا واداه قبل ان يبرر ما يبرر ما ولو صادقا واداه
سحق ما عطا ما سدر لا الاغراق حاز عند حلا ما لهما **واما**

واذا اشترى دراها بالدراهم وليس عنده دراها ولا عند هذا درهم
فقد احدى ما يبرر مالم يكن ولو باهى من يبرر لعينه بفلوس بعد
اعداها وبنو ما هو حاز وان لم يكن الشراء مالم يبرر ولو اشترى
سائر دين ومما يعلم ان اذ لا دين عليه ولا يكون الشراء يكون هذا
بمنزلة الشراء عن ولو اشترى بدين موطون ثم رصاد ما لا لا
من مال بى صحى قبل الدين **الفصل** **في البائى**
في البائع ان كان لا يبرر فله من الدين حقه وما يكتفى
به بعد من الدين حكما ولا يكتفى به احد البائى من حقه وما لا
يكتفى به بل بعد الفصل فذكرنا ما يبرر ما يبرر اول الفصل
السادس من البيوع فلا بعد **الفصل** **في البائع**
في الدراهم المعنوية يباع بالعقود الحالية ورواها الدراهم المعنوية
شبه بى ما يباع ورواها او عدد بالعقود او لعينها ما لا
بعد الفصل فذكرنا اول الفصل السادس من كتاب
البيوع **الفصل** **في البائع**
في الفلوس بعض ما يبرر بعد الفصل ذكرنا ما يبرر اول الفصل
دس من البيوع ارضا فذكرنا مالم يبرر عنه من حلا لم يبرر
ثمة ادا اشترى ارضا فذكرنا مالم يبرر عنه من حلا لم يبرر
فلان يعطى غيره مما يبرر من البائى ولو اعطى بذكر الفلوس
ما يبرر ما يبرر وحده فله لا ينفق فرفق واستدله بذكر الفلوس
فقد هذه الصفوف ومبو ما ادا الفلوس عن مباع لا يطل الفوف سواء
كان اعدود وقليل او كثيرا استدله اوله استدله وان كان
بث الفلوس عن الدراهم فله اعلنى وحين امان ان كان الدرا
هم معنوية فان كانت الدراهم معنوية فرفق لا ينفق واستد
له بالعدوى ما في على الصي وكذا لو وجد الكل في هذه الصفوف
لا ينفق فرفق ما استدله اوله استدله بالعدوى ما في على الصي
ولكن لو لم ينفق الفلوس والدراهم معنوية واخر ما لا ينفق
العقد وان لم يكن الدراهم معنوية ان كل الفلوس لا ينفق
فرفق رطل العقد في قول ابي حنيفة ورفق واستدله الرد
فالعقد صحى على حاله وان لم استدله بعض العقد وان
كان البعض لا ينفق فرفق بالبائى ان بعض العقد بعد
ان قبله كان او كثيرا استدله في مجلس الرد اوله استدله
في قول ابي حنيفة ومبو قول رفر ولكن انا حنيفة استدل
في القليل ادا رفا واستدله في مجلس الرد ان البعض العقد
اصلا واحدا في الروايات عن ابي حنيفة في كذا القليل
فقال في رواه ادا رفا على الصفوف فهو كشر وما دونه قليل

ورواه ادا ارا د علي الثالث و مال ابو يوسف و محمد ادا ردق
 واستبدل في مجلس الرد لا ينقص العقد فليلا كان اعدو
 او كثيرا و قد ادا كانت الفلوس ملوسا بروج و قد لا بروج
 اما ادا كانت الفلوس ملوسا بروج كال و قد بروج ما فرد الفلوس
 من سدق العقد استبدل في مجلس العقد فليلا استبدل في
 مجلس الرد او لم يستبدل ما د ان سري الا جلد يد امق فليس
 هذا احار استبدل اذكر في الاصل قال سمس الامه اكلوا بي
 فدا ادا كان الدايق والعراط معلوما مما بين الناس لا اخلو
 في معاملاتهم و ادا كان محليا ما جرد بعضهم عن و بعضهم بسعة
 لا يجوز العقد ما كان اعماله ولم يذكر في الاسلام جواهر
 ران و سمس الامه السري هذا الفصل و قد حيا و لو اشترى
 شيا بدينار بملوسا قال في الكتاب على الاستحسان الذي ذكرنا
 في الدايق ان يكون بيم معال و موهو الدينار بيم الحسن و لم ينقص على
 و عدم الكوان و مال زفر لا يكون متهما و مال ابو يوسف انه يكون
 متهما و روى بتمام عن محمد انه يكون متهما و ان الدينار بيم ملا يكون
 الدينار بيم و في السري سلا ابو حامد عن رجل اشترى من رجل
 هذه الدينار بيم التي في بلدنا و بعد الله الحسن و لم ينقص الدينار بيم حتى
 اقتر ما على بيم الشرا صحا في معال بيم فليلا و قد بيم حسن طعن
 الدينار بيم في المعاد و صا في معال بيم بيم و هي سلع قال و لو
 جعلها متهما و ما عليها متهما فاما لا يتعين حتى لو هلك لا يظلم
 العقد و ذكر الاستحسان ادا ساعد و متهما بيم الفلوس و بعض في
 اعدا الحسن سلا فليلا في حامد و لو قدس البعض دون
 البعض كذا في الجواب قال الجواب ما و البعض ليس
 شرط البين العقد على الصحة و لو هلك في هذا البعض رطل
 العقد و سلا على من اعد عن رجل اشترى من رجل دينار بيم
 بيمه الا في و كان ما به بيم بيم عارفا ما حوال البكديم انه
 ما من ذلك المكان بعد ما مضمون الدينار بيم فسال معالو اليوم
 انما بروج اربعة الا في و سار رطل هذا الكثير ان يرد مضمون
 الدينار بيم على الباع لسبب انه ما كان عارفا ما حوال البكديم و هي
 الاب على الحال اما مضمون و اعمد على قول الباع فقال ان
 اذ في نعد و جنانة في اكثر ما نعد و حسنة و سالت عنها انا
 حائل معال في الجبار و سلا على من اعد عن رجل دفع الاجر
 بسعة و ما بيم او حقه اذ به ممل انا ريمه او المعود و مال
 بعضها متهما بيم و اعم بطل كذا م بيم متهما بيم ان سري
 بما عدها معال ان و جبر شرط الجواز مع العاقه حار ذكر

الاستحسان ان الدينار بيم المضمون ادا كان بيمها صغرا و ثلثة و هذه
 او ثلثة ارباعها صغرا و ربعها و هذه او حقه او سدسها صغرا و سدسها
 و هذه متهما بيمه فالحق ما رسل شرط فله شرط الصرف حتى لو اخذ
 شرط من شرط شرط الصرف مال و ادا عطي رطل رطل و متهما
 و مال اعطى بيمه كذا فليس ان و مضمون و متهما بيمه او بيمه بيمه
 و بيم متهما بيمه ان بيمه فليلا مضمون الدينار بيم الصغر و الفلوس
 ما العقد فام في حصة الفلوس فليلا مضمون حصة الدينار بيم الصغر
 و ان لم يكن دفع الدينار بيم الكثير حتى اعمر فابطل البيع في الكل
 لو مال اعطى بيمه مضمون هذا الدينار بيم الكثير كذا فليس و اعطى
 مضمون و متهما بيمه او بيمه بيمه فليلا مضمون الدينار بيم الصغر
 عدا بيمه مضمون و متهما بيمه حصة الفلوس و كان البعده ابو بكر
 الا عني و السلا الاسلام ابو بكر محمد بن فضل البخاري و السلا
 ما سمس الامه السري يقولون الصحا ان العقد يكون في حصة
 الفلوس عدا بيمه جمعا على ما عليه و منع المسألة في الاصل و فليلا عن
 البعده ابو جعفر الهند و ابي و البعده المظفر بن النعمان و سلا
 سلام جو فليلا و انا متهما بيمه ما ذكر في الكتاب **و في النظر** و لو
 مال اعطى بيمه كذا فليس و متهما بيمه او بيمه بيمه فليلا
 كان ذلك كله جائزا ادا بياضا فليلا ان بيمه ما و في السامع و من ا
 سري سلا مضمون و بيمه ملوس حار البيع و عليه ما ساع مضمون
 الدينار بيم من الفلوس بيمه فليلا ان بيمه بيمه فليلا اعطى بيمه
 مضمون و بيمه من الفلوس كذا من الحظه الحما 9 فان البيع حار بيمه
 بيمه الدينار بيم في ذلك اليوم و لا عني للدينار و البعض ان بعد ذلك
 مكان العباس ان بيمه البيع و يلزمه مضمون البيع و على كل من
 كان اقل من الدينار بيم اقلو كان و متهما لا يكون البيع رواه بيم
 عن محمد و مال ابو يوسف حار البيع في الدينار بيم و مال زفر
 لا يكون في الدينار بيم و متهما بيمه و لو اشترى ملوسا بيمه
 و اعم ما م و حرسا من الفلوس متهما و لم كره الحقيق فان
 كان متهما من الفلوس بعد الدينار بيم فانه يستبدل املا و يجوز العقد
 و ان لم يكن بعد الدينار بيم متهما بيمه بعد الحقيق ان الحقيق
 بعض الفلوس و في الكل ان كان الحقيق و جمع الفلوس و
 الله اعلم **الفصل السادس**
 في صا الرد و الرد بالعيب والاستحسان في باب الصرف
 و ادا اشترى دينار العشر دينار و بيمه و بيمه بيمه و بيمه بيمه
 كلها استوفى او بعضها فان كان في مجلس العقد بعد بيمه على
 اقل الحقيق فان اثار و ان لم يكون رطل البعض و صار كان

لم يكن مان مدين ورايم نوع مجلس العقد ما صرف صحيح وجعل
كانه نوع القيد من الى احو المجلس وان لم يدين رطل العقد وان
جدها سبعة وكان ذلك في مجلس العقد ليس له ان يزوج به و
ان لم يزوج به وورق ان اسدل في المجلس وان وجدها رطلها او
بهرجة وكان ذلك في مجلس العقد ان يكون به الحكم الله حار وان
ق واستدل في مجلس العقد حار وان اخترف قبل الاسدل ان رطل
الصرف واما اذا وجدها او بعضها مسجدة وكان ذلك بعد الاعراف
بدايتها ان احار الحكي وكانت الدرايم مائة حار وادار رطل القم
فكله ان كان او الكمل مسجدا وان كان البعض مسجدا رطل الصرف
يكون قلا واما اذا وجدها سبعة او وجدها سبعة وكان ذلك
بعد الاعراف بايديها بطلت الصرف بعد ما يكون له او ردا اسدل
ل مكانه احو ولم اسدل **شرح الطحاوي** وان وجدها سبعة
او رصا صا محو رطلها لم يحركه ذلك لو علم ذلك وقت القيد
وقيدتها لا يكون وله ان يزوج بها وما قدر الدرايم الحاد ولو علم انها
سبعة او رصا صا وقت العقد فانه يظن ان علم بالبيان و
التحذير كوان يقول اكسر من استرست منك هذا الدار رطل
الدرايم المحسوفة الرصا صا فالسبع حار ويعلق العقد بعينها
عبره العروص وان لم يسم اليها مسجدة او رصا صا ولكنه قال
استرست منك طين الدار رطل الدرايم واسار الى السبعة و
الرصا صا فان كانا لعلما انهما سبعة او رصا صا ولعلم كل واحد
منها ان صا صا يعلم فان العقد يعلق بها بعينها وان كان لا يعلم
ن ذلك او يعلم احد منهما ولا يعلم الاخر او لعلما ان جمعا ولا يعلم كل
واحد منهما ان صا صا ذلك العقد لا يعلق بها بعينها ولكن يعلق
العقد بذلك الدر من الدرايم الحاد حتى لو كور بالسوق والرصا
صا لم كرم ان اسحق ما جدها الحقيق رطل القيد فدان بر
جمع عملها ولا يطل العقد وان احار الحقيق ذلك فانه يظن ان
حصلت اجازة بعد القيد حار القيد وليس للحقيق على
المقبوض وسلا وله ان يرفع على الباقي وان فصلت احار
قبل القيد فوجودها حار ووجد سوا وله ان ما جدها رطلها
العقد **وع نوادر سباع** ومع طين الحكة فعال رطل
ماع من لوانا قصه ووزن عشرة بعشر وبعشر ماع وجد
ماع الا ان رصف الدار سبعة رطلها وله رصف الا ما وللمكسر
رصف الا ما وراد فيه فعال ولا حار للمكسر وان وجدها رطلها
ما او وجد بعضها رطلها وكان ذلك بعد الاعراف بايديها ان
كوز به حار كما كوز به قبل الاعراف بايديها وان رده وان لم

سجل

سجل في مجلس الرد يطل العقد الحار وود وان اسدل في
مجلس الرد بالعباس ان يطل للصرف في الحار وود وان اسدل
في مجلس الرد بالعباس ان يطل للصرف في الحار وود وبه احد زفر
والا سحسان لا يطل في الصف الدوايات عن ابي حنيفة ان ما
راد على الصف كبر ووجه الصف رواه ان رواه جعله كثيرا
ووجه رواه جعله قليلا ووجه رواه قال اذا اد على العدة فهو كثير
واذا اسرى الرجل سيقا محلي بدرايم اكثر مما حقه وبعائها وبعثها
بهم ووجد الصف عنها حقة او فضلة او مما له ان يزوج وله ان يزوج
الكل ما وجد في الصف ونالم كد ما نشي واحد وان رده وبعثها
حده لعم وبعثها صا صا ما رده قبل ان يدين البديل رطل الرد بعد
علمنا بنا السبعة وعاد العقد على حاله وما رده قبل ان يطل الرد وعلى
بعد الكلاف اذا تناقلا الصف من اعمرا قبل البديل يطلب الا
ماله عند علمنا بنا السبعة ولو كان الرد بالصف بخر القيد ببعثها
بما يدين في العقد كوز ان اسرى قبل حقه او انا قصه او سراس
فبعثها صا صا وجد الحقيق او اسرى محسوبا فان رضى بعبه فان لم
يدين ورق رطل العقد سوا كان قبل الاعراف او لا يزوج وما رضى
الدار ما حار ان شاد عن المحسوفين وان شاد مثله **وفي**
الهدايا اسرى قلب وجهه بدقبة او مثله وهو هو جود العلة
عبارت وستر بدلة المجلس وبعثه ادا كان الرد ببعثها وان
كان لغير قضا ولم يرد في المجلس ورطلها وعاد الصف وان قد
بث به عسا او طلق ورجع بالارس ان اشترى به بالذهب فلا يبر
جع ووجه الحريد والذبايع ان يقول انا اقبله كدك وان كان الثمن
قصه لم يرفع ولم رده عليه ببعثها ملا من الدار من قبل الاعراف
ولو تناقلا الحقيق من ان التبايع ماعه من اسرى قبل القيد او من
عنه ولم كوز قول ابي يوسف ودكره الكامع الكسر ادا بعه
من اكسر حار وان باعه من عنه لم كوز ولو اسرى على ذهب
معه جود ببعثها صا صا كوز عسا حار دان يردا كوز دون
الحكي ليس له ذلك ونال ان يرد الكلا او ترك الكلا ولو ان
رطل اسرى من رجل اسرى قصه منه الف درهم او اسرى من رطل
بالف درهم عا دسار وبقا ببعثها وجد الدرايم سبعة او رصا صا
فرد بها فله ان يمارعه قبل خدص الثمن وبطل عدها ان يدين
ولو كانت الدرايم رصا صا جدها فعلى قول ابي حنيفة ان لم يدين
الدرايم حتى يدر ما لم رصفها ذلك ولو اسرى انا قصه مادام هو
قصه فلا سبع منها ولو كان قصه سودا وجرها فيها رصا صا او صفه

رثنا

ومو الذي اقدمه من ياتي ان شاذ فذا وان شاذ فذا ولو كانت
الذخيرة روبر من غير عيش فليس له الرد **وعلى** ادا وحدا
المدى رفس الدرايم المصنوعة ريوما وكاسل مما يكون راكحاني
لغرض التيارات دون بعض وذلك عيب عندهم فله ان يرد
واذا اشترى اربعين وحدة فوجد بها عيبا فله ان يرد
لغرض ان يرد مع موصان العيب ولو كان الثمن وحدة لا يرد مع باقيها
ن ولو اشترى دسار بعشرة درايم ولفا نصا والدرايم ريوما
بوطها اكثر من موصان فله ان يرد على الباقي في قول ابي حنيفة
ومال ابو يوسف في رد مثل ما عطف ورجع بالحكايا والعدو
رس في سره وانطاع في قول جمهور مع ابي يوسف وذكر ابو
الحسن الكبري في قول جمهور مع ابي حنيفة وفي الجرد وعلى هذا
من قد ضل ادا كانت العيون من العيون او ثمن مبيع ولو وجد
الدرايم ستون بعد الاعتراق ووجدت في يد المشتري معلنة
فهي اذ لا يرد في باطل مبيع بالدينار ولو اشترى دسار بعشرة
درايم ثم استحق نصف الدسار فرجع نصف الدرايم وله نصف
الدسار ولا حصار له في الباقي ولو كان المبيع ملبا واستحق بعض
منه كان للمشتري ان يرد الباقي ان شاء وان شاء امسكه بحصه ولو
باع درهمين دينارين فباع درهمين من كل واحد درهمين
ستون مائة او لود وجر ريوما يرد وعن جمهور فان اشترى
من الدرايم ان يباع اياه ثم وجد في ريوما مال يرد لها الا ان يرد
ريوما او يرد ما عسى عنها وعن جمهور من اشترى دسار بدينار
وباعها بدينارين او بدينارين من ثلثه عسا فرده على الاوسط
يعرفها كان الاوسط ان يرد على الاوسط والعدو رس في رد
وليس في الدرايم والدرايم ريوما ريوما ادا كان الطل
سودا واحدا وكذلك سائر الدرون في العود ولو كان شاذ
لعمد اما او سيرا او ملبا فموصا فله ان يرد بالعيب وحصار الدرون
ولو استحق بعضه ومو لعمد قبل العيب او بعد ما اشترى بالحكايا
ران شاذ فخذ حصه وان شاذ ترك فان اسحق ولم يكلم به للمسحق
ما خذ البايع وسائر الدرون سائر في كتاب ادب الناصبي
وفي الخافي وان باع وطع بعشرة فاستحق بعضها فخذ ما بقي حصة
ولا حصار له وعن ابي يوسف ان المسحق ادا مال ان الحصة
في اناهم السنة لا يرد العقد فله ان يرد وان لم يرد ذلك لم يرد
رطله وانما في سائر حمله ذلك في ادب الناصبي ومما فصل
هذا الفصل واد اشترى دسار بعشرة درايم ولفا نصا فباعها
بائع الدسار بدينارين ريوما ومال ووجد بها عيب تلك الدرايم

وانكر مشري الدسار ان يكون مفعلا الدرايم من دراهمه فله ان يرد
على وجه امان او بائع الدسار فله ان يرد على وجه امان او بائع الدسار
او مال موصيت حتى او مال موصيت راس المال او مال الموصيت
الدرايم او مال موصيت الدرايم او مال موصيت ولم يرد عليه مفعلي
وجه الاول والثاني والثالث والرابع لا يرد على بائع الدسار
من لا يملك مشري الدسار على ذلك وجه الوجه الخامس وهو ما اذا
مال موصيت الدرايم فله ان يرد على بائع الدسار وعلى مشري الدسار
السنة اذ اعطاه للحكايا واستحقها وكذلك احوال وجه السادس وهو
ريوما ادا مال بائع الدسار موصيت ولم يرد على هذا ولو قال
وجدتها ستون او رطلها صا لا شك ان لا يرد قوله في الوجه الرابع
وكذلك الوجه الخامس لا يرد قوله في الوجه السادس ومن يرد قوله
ولله اعلم **الفصل السابع** في
الرد من احواله والكفالة في الصرف مال جمهور اذا اشترى الدرهم
من لعمد عشرة درايم بدينار فوجد الدسار واحدا بالدينارين رطلها
فله ان يرد حصة من الدرايم وان رد من احواله والكفالة يرد
الصرف فانه عدد علمنا ثلثه واد ادا حصة من الصرف فانه يرد
ل بعد هذا ان مدين من المحتمل علمه او الكفيل قبل الاعتراق
او فلك الدفطن في يد المدين قبل الاعتراق او فلك الدفطن في يد
بغير قناس مجلس المصاخذين ولا يرد في الاعتراق الكفيل و
الحكايا علمه فاعبرها المصاخذين والدفطن فانه رطل الصرف
مال واد اشترى الدرهم من لعمد سيفا محلي بدينار ووجدت في
ود مع بالدينار رطلها فاحكم ما ذكرنا انه ان فلك الدفطن قبل
اعتراقها رطل الصرف على الوجه وان اعبرها والدفطن فانه رطل
الصرف ونفي الدفطن مضمون بالاعلم من مائة ومن الدين وان
حصل الاثنان السيف بعد اشترى الدسار واحدا السيف فله
وفلك عند هذا ان يعرف ما كان بائع السيف يوم يرد السيف
على مشري السيف ولا يرد مشري السيف مستوفيا السيف ما
يملكه واد المصرا المدين مستوفيا السيف فله ان يرد
يوم باع السيف رد السيف على المشتري كما قبل الدفطن ومن
المدين للراعي الا علم من مائة السيف ومن الدفطن فانه
وكذلك مكان السيف مقطوعة او سرج مضمون او انا مضمون
او وجه سرج مهاد او يرد على المدين بالسيف في العقد فان
فعله فانه لا يجوز ان يرد الدفطن لعنه **ومما في العباسية**
اما الصرف في احواله رجلا له علمه الف درهم بدينار وله على ذلك
الف درهم حصاد ما حال طاله على عرصة ما كان على ان يوطئه

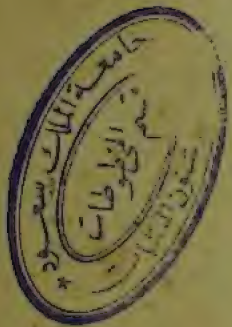
لو كان

الزمان الى ما وراء الحيلة وهو الصواب بظاهر عقل ووجه احسان الكون
 وان لم يفرق قبل من الزمان لا يطل الزمان ولو كان سابع السيف
 موافق لادب سار صحت الديان وصار كانه مع سببها محسوس
 وربما وديار عامه درهم فان لم يصدق الديان في سببها المحسوس
 العدد في الدرايم كحصه الديان قال في الجامع واذا استمرى ابريق
 حصه عامه دينار او ثلثه صاعا بقيا وزاد الحسب السابع في الثمن
 عشر دنانير بعد الديان ولا شرط فيمن الزمان في مجلس
 بان ولا شرط فيمن الا بريق في الحال **الفصل**
السادس في الصلح في الصلح رجل اشترى من رجل عبدا عامه و
 دينار ودينارين ودينارين العبد بالعبدة عسا وقيمة السابع في
 ما من السابع بالعبدة او حقد فصاح اكثر من عن العبد على الد
 ثا من هذا على وجهين الاول ان يكون بدل الصلح اقل من حصه
 العبد من الثمن عشر دينار ووجه الصلح عن اهل من عشرة
 دينار واكثر ما قبل التناقص فالصلح جائز من حيث كان من
 ان لا يكون الصلح اذا افترقا قبل التناقص مع العاصب بعد
 تملكه كالمفوض على اكثر من حصه لا يجوز في الدعوى ما اذا
 وقع الصلح على اكثر من حصه العبد فان كانت الديانة بحيث
 يفسد الناس في مثلها كوز وان كانت لا يفسد الناس **الناس**
 في مثلها فان وقع الصلح على اثني عشر دينار فعلى قول ابي حنيفة
 كوز الصلح وعلى قولهما لا يجوز **م** وان كان السابع حصة اكثر
 عن العبد على دراهم فان قدس بدل الصلح الصلح قبل
 ان ينفذ ما حاز وان ينفذ ما قدس بدل الصلح بطل الصلح واذا
 ادعى على رجل عامه درهم فانكرا المدعى عليه ذلك او امر به صا حقه
 منها على عشر دراهم حاله او الى رجل عامه افترقا قبل التناقص فالصلح
 جائز وكذلك لو كان صارا لشرط لواء احد منهما ما افترقا قبل
 التناقص لا يطل الصلح وان صا حقه على وجه دينار وادعى
 التناقص بطل الصلح وان افترقا بعد التناقص فالصلح صحيح
 واذا ماتت الحرة المأثورة تركت ميراثا من رقيق وبنات
 وديار ووضعه وجليه حواضر ولولوع وعنده ذلك وترك
 روحها واماها وميراثها كلها عند ابيها وصاحب الاب زوجها على
 ما دسار هذا على وجهين الاول ان يعلم بصيب الدرع من
 الذنوب اكثر من وجه هذا الوجه كوز وان كان مثله او اقل لا يجوز
 الثاني او كان لا يعلم بصيب الزوج من الذنوب اكثر من
 وجه هذا الوجه لا يجوز وكذلك اذا صا حقه على جسمه درهم فهو على

مدين الوجهين الصواب اما ان يعلم بصيب الزوج من الدرايم المتزوجة
 او لم يعلم والكواب في الوجهين على نحو ما ذكرنا في فضل الذنوب و
 ان كان صا حقه على ما درهم ودينار ودينار حاز الصلح كذا كان في
 ن بعض الزوج الدرايم او الدنانير التي هي بدل الصلح وكان الميراث
 شح بدت لم يكن حاضرا في مجلس الصلح بطل ما ان الصلح
 بطل كحصه الدرع والغضه هكذا ذكر في كتاب وهذا اذا كان
 الاب بعد الزوج ما عنده حتى يكون بصيب الزوج اما ان يبيع ما
 اذا كان حاضرا للزوج وما عنده فالصلح صحيح في الكل وكذلك اذا
 كان الاب مقرر للزوج ما عنده الا ان الميراث كان حاضرا في
 مجلس الصلح فالصلح جائز في الكل اذا ادعى سببا محلي بعينه في شئ
 رجل وصا حقه المدعى عليه على عشر دنانير ففترقا المدعى عليه الى
 المدعى ومدين المدعى منها خمسة واشترى بالبخسة الاخرى ثوبا
 فان كانت البخسة المقنونة مقدار حصه الحيلة فالصلح صحيح وان
 كان المدعى عليه مقدار السيف الا ان السيف كان حاضرا في مجلس
 الصلح وما بقي من الصلح غير موقوف فهو بمن الصلح والاستدراك
 بمن الصلح قبل التناقص جائز فان كانت البخسة المقنونة اقل
 من مقدار حصه الحيلة فالصلح باطل في الكل واذا استمرى الدرع
 ابريق وحصه عامه دينار في الا بريق الف درهم ثم وجد مديري الا
 بريق بالابريق عسا ومو ما لم بعينه حتى كان رد الا بريق فصا
 حقه ما نفع الا بريق اكثر من دينار وقدس اكثر من الدرايم او
 لم يصدق حتى ينفذ ما للصلح ما في ذكر الحيلة الاصل من عند
 ذلك خلافت وهذا الكواب على قولهم مستقيم وكذلك على قول
 ابي حنيفة على قول من يقول من اشترى ثوبا الصلح وقع على
 حصه العبد من الثمن وان وقع الصلح على عشر دراهم فان
 ن قدس اكثر من الدرايم قبل ان ينفذ ما فالصلح جائز وان
 لم يصدق حتى ينفذ بطل الصلح فان كانت الدرايم التي وقع
 عليها الصلح اكثر من حصه العبد فالصلح جائز واذا ادعى
 رجل على رجل عشر دراهم وعينه دينار ودينار المدعى عليه
 ذلك او اقرهم صا حقه المدعى عليه حتى ينفذ دراهم من ذلك كله فهذا
 على حاز سوا كان بعدا او ليس بطريق الكوا ان كفا الحيلة
 عامترو فناعن الدرايم الشئ اذا غاها حقه منها المدعى عن
 الحيلة الدرايم وعن العشرة الدنانير واذا اشترى الدرع قبلت
 فيها عشرة **م** متا قبل عامه درهم ودينار ودينار السهم اكثر من السهم
 اوله السهم كذا حتى وجد عسا فدا حقه كان دله السابع من ذلك
 على عشر دراهم لسبه فهو جائز واذا بقوله السهم كذا

كره لا حصة الا سبيلك الا افراف او بالسمع اذا استمرى ملك ففت
 عشر دراهم بدسار وبنان صام وجره الملك طشتا نصفه صام من
 ذلك مراكبي ونبس من الدار على ان يرد الحرس ربع حيط
 وربع بعض السبع ربع كدر حيط وكان كدر حيط نصفها كان ذلك
 حار وطرير الحوار وان التابع يدك مراكبي ونبس من دسار
 مارا ربع حيط وباراء عصف العبد من الثمن ومعه ربع كسر
 حيط على السوا القسم العبد كان عليها نصفان فكون احد
 العبدان من حصة العبد من الثمن والعمر الا احو حصة الحيط
 ووك حار فان افراف من غير مدخل لا يطر الصلح **ومى**
سنى واداك ان مدعى الدحل على دراهم الحارة واحدا طحا
 منها على دراهم لا يعرف وانما قال الى الطر الى النيران فان
 كان العائد منها النيران فهو حار على القتل والكثير وان
 كان العائد منها العبد لا يجوز الصلح الا على كل ورثتها وان
 صام على احو لا يجوز وان كان الدرس نصفها وصام على تسعها
 سود حار وكان حيطا ولو صام على تسعها ولم يطر لا يضا
 ما عطاها نصف حار ووك وقال ابو يوسف ان كان السود
 او ضل لم كدر الصلح على السود اقل من وب النصف وان كان
 سود احو الصلح من اقل ما على الاحو ما قبل من وره
الف **العاشرة** **سبع** **سبع**
 ناء وريردا او يفتص اذا اسرى سينا محلي فيه مائة درهم
 من الكلبة عانه درهم ثم ان علم ان فيه مائة درهم مائة درهم
 اما ان علم ذلك بعد ما يفتصا ولفرقا وربع هذا الوجه وطلبا العقد
 في الكل هذا اذا علم ذلك بعد ما يفتصا واما اذا علم قبل ان يفتصا
 ما غنى ما كمار ان سارادع الثمن مائة لوى وان سارادع العقد
 في الكل فان احوار السيف لزمته مائة لوى مائة درهم
 سينا اذا علم الا سدا ان اسرى ان يرد ما سينا لوى قبل
 ان يفتصا فان العقد لا يجوز واداسرى اربق وصد على ان
 فيه الف درهم فادامه الف درهم ان علم ذلك في المجلس ما غنى
 يرد العالوى ان سارادع الا اربق وان سارادع العقد لا يطر
 العقد في نصف الا اربق وصد في نصف الا اربق وصد في نصف
 س سماعن ابو يوسف رطل اسرى ملك وصد على ان فيه
 عشر دراهم فو حدره عشر دراهم ان يرد ما او بعد ما يفتص
 والعاس ان يكون العبد كله كاسرى يردك الثمن العباس
 في الدفوت والعضنة ويكون الحرس عه كمار ان سارادع
 لثناه بالدرار وكان التابع ملك العبد وان سارادع مال

فهذا قبل الفدية ويعود سوا ولو كان اسرى العبد بعشر
 دراهم على ان فيه عشر دراهم مائة لوى فو حدره عشر دراهم
 ومو كمار ان سارادع وان سارادع وصد على حدره العبدان
 من الدرس ولو كان اسراه يفره وصد على ان يفره ما غنى المجلس
 درهم فادامه الف درهم ان علم ذلك قبل ان يفره ما غنى المجلس
 ما غنى سينا يردك الف درهم وكدر العقد في الكل فان لم يزد
 الحرسى الف لوى يفره العقد في نصف النصف ويطر في النصف
 كما في ملة الا ربى الا ان في ملة الملك كبر الحرس وطلبا
 كبر وان عله بعد ما يفتصا عن المجلس كدر العقد في نصف
 هذا اذا فصل الشرايا المجلس ما مائة اذا فصل كلاف المجلس
 بان اسرى سينا محلي على ان حليته مائة درهم لعنه دسار
 او اسرى اربق وصد على ان فيه الف درهم عانه دسار فادامه
 فيه الف درهم او اسرى يفره وصد على ان يفره درهم عانه دسار
 فادامه الف درهم فاحيط ما يزد الحرسى كلافها وصد في نصف
 يفتصا عن اسرى يوسف رطل اسرى سينا محلي نصفه عانه
 وحسن درهم على ان حليته السيف مائة درهم فادامه حليته
 السيف يحسون درهم ما كمار ان اسرى ان حدره درهم
 على ان حليته يحسون فادامه يحسون رانه عشر ان سارادع
 في المجلس وكذا اذا كان حليته مائة رانه حليته في الحليته ان
 سارادع لو كان حليته حليته ويعد حليته وقال يفره من عن
 السيف دون الحليته او منها فمهم من الحليته وصد حلا واداسرى
 يوسف **و** **السفر** **وان** اسرا انا وصد على ان يفره
 مائة درهم وقال كدر درهم او لم يفره وصد الا بامانه وحسن
 او اقل من امانه فهو كمار ان سارادع عقد وره وان
 سارادع وكدر رطل الحرس السبع ما طر هذا اذا كان في المجلس
 ولو يفره ما وصد الا بامانه وحسن فهو كمار ان سارادع
 عله عانه وادامه للبائع وان سارادع ولو وجد اقل من
 مائة ان سارادع عقد وره وان سارادع ولو كان الثمن
 دسار يفره كدر قبل الف درهم او بعد ما يفره ولا يضر لثناه
 مع ان احد رطل الثمن وان سارادع وكدر وريردا علم
الف **الحادية عشر** **سبع**
 في سبع السوف الحلاه وصد على الحلي الدرس حدره اللالي واكوا
 فو واساه ذلك في سبع ما كمر مال محمد اذا باع الدحل من
 لوى سينا محلي يفره درهم ما غنى على اربعة اوجه الا وان
 يكون الدراهم على غنى اكثر من الفضة الى طي في السيف



تلك الدراهم وان شأ مثله فان امضى الوكيل العقد واخذ من
 الكاسر فحق الطوق ليس له ان يبيع الوكيل تلك الدراهم و
 انما يبيع من الوكيل مثل تلك الدراهم التي دفع اليه واداه
 احد الطوق فيها بغيره مما عده وان قدر الممنوع وسلم الطوق الى
 الى الممنوع في الممنوع بعد وفاء وقد استوفى من غير الحق
 من الممنوع وان كان لا يبيع الوكيل على وجهين الاول ان
 يبيع الوكيل ذلك فاقام الممنوع عليه السنة بذلك ولم تكن للممنوع
 سنة في الوكيل منطلق ورد القاضي الطوق عليه وفي طعن
 الوكيل الطوق يلزم الوكيل الوجه الثاني ان يبيع الوكيل وفي
 يبيع الوكيل على وجهين الاول ان يبيع الوكيل حصة
 كان ذلك رد عليه الوكيل وليس له ان يبيع الوكيل في ذلك
 وان رد عليه يوصي فاصح بدم الوكيل ايضا ولكن للوكيل حق
 في ابيع الوكيل في الكلام في هذا بطريق الكلام في الوكيل يبيع
 بعد اداها في العقد وان قدر الممنوع ثم طعن الممنوع بغير حاكم
 للممنوع ان يبيع الوكيل واداه على الوكيل ويقع الكتاب على الوكيل
 الذي ذكرناه في طوق قال فاكمل الممسلم ان يوكل في مسائل
 يبيع له دراهم او دنانير واداه وكله بدينار يبيع فيها بغيره
 عبد الوكيل هذا على وجهين الاول ان لا يكون على العبد
 دين وفي طوق الوجه لا يجوز الوكيل مع العبد كما لو فعل الوكيل ذلك
 بنفسه ولكن لا ضمان على الوكيل واداه وكله الدحل رجلا بدينار
 يبيع فيها بغيره بدينار يبيح اهل فقيه من الدراهم ان كان يبيع
 من الناس في مثله يجوز وان كان يبيع بغيره مع شركه
 رخص للوكيل لا يجوز كما لو يبيع فيها مع نفسه وكذلك لو باعها مع شركه
 من اوصى الامر لا يجوز كما لو باع بنفسه وان يبيعها مع شركه الامر
 في الصرف غير مباح رخص له يجوز كما في فعل الامر ذلك بنفسه اذا
 بالغ في بيع يبيع فيها بالكوفة ولم يسم لها مكانا ففي اي ناحية من
 الكوفة يبيع فيها فهو جائز وان خرج بها الى اخره فكله فهو حلال ولا
 ضمان على الوكيل بعد اداها لم يكن كما وكله في حمل وموارة واما اذا
 كان له عمل وموارة كالعبد والطعام واساءه ذلك فباعها الى بلد
 لو عذر الكوفة ان لم ينفقها الى ذلك البلد جاز البيع فاسبا و
 استحسن ان لم ينفقها الى بلد اخر فباع ذلك في كتاب الصرف
 في رواية ابي سليمان انه الى بلد الى مكة واسبا كذلك فان ضاع
 او سرق فهو ضايع وان سلم في باع اجوز البيع ولم يلزم الامر
 من الامر سبا وذكر في رواية ابي حنيفة ان يبيع السبع اداها على
 غيره في الموضع الذي امره ببيعه وذكر في طوق الممسلم في كتاب

صريح

الوكالة وقال استحسن رايه في الاصل المبيع والا حصر المبيع عليه و
 رايه ابي سليمان ورواه ابي حنيفة وكان ما ذكر في كتاب الصرف في
 رواية ابي سليمان انه اذا سلم في باع انه يجوز البيع حواش الناس
 لا حواش الاسمان فصار حاصله على الممسلم فحاله جله وموارة و
 باع الوكيل في مبيع الوكيل المبيع فاسبا ولا يلزم المبيع رخصا في بيعه
 يبيع فيها ثم ان الوكيل صرف بغيره بغيره في الوكيل بعد ذلك الى
 سب الوكيل واحد من سب الناصر بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 واذا وكله بدينار يبيع فيها بدينار وبيعه الكوفة فوصفها بدينار بغيره
 فطوع فهو جائز على الوكيل واداه وكله بدينار يبيع فيها بغيره
 قال ابو يوسف وجمهور لا يجوز الا اذا لم يبيعها بدينار بغيره واداه الكوفة
 الممسلم الخفاف التي فيها عس لا يمكن واداه بالسبا ماله الممسلم واداه
 كله ان يبيعها له لئلا يبيع دراهم عليه ولم يسم على الكوفة او على بعداد
 فهذا على الكوفة بدينار اذا كان الوكيل بالكوفة فهذا ما ذكرنا ان
 الوكالة مباحة في الشراء ولو قال استحسن مبيع مبيع دراهم ماله
 بغيره ما الكوفة كان الشراء على الكوفة فكذا الوكالة فاشترها على
 احداه على بغيره فان كان على الكوفة وفوقها حار وان كان دون
 على الكوفة لا يجوز ولو وكله بان يبيع بغيره بدينار بغيره بغيره
 فباعها بدينار بغيره فان كانت الكوفة غير موطوعة وكان وزنها
 مثل وزن الشامية يجوز على الامر قال وليس الدنانير هذا كما
 بدينار بغيره بدينار في الدراهم بغيره بدينار العين رايه حون وفي
 الدنانير بغيره بدينار رايه حون ولو وكله بان يبيع بغيره
 الدراهم بكذا بدينار بغيره بكذا بدينار بغيره فان كانت الكوفة
 وزنها مثل وزن الشامية جاز على الامر وقال مالا وقال مالا
 رجلا ان يبيع بغيره الدنانير بكذا بدينار بغيره بغيره بغيره بغيره
 ويبيع بغيره قال ان كان على بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان يكون مثل وزن على الكوفة ولو قال بغيره بدينار بغيره بغيره
 بشامية لا يجوز على الامر واداه احد من الدحل رجلا بدينار بغيره
 فبغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 التي لي عليك ولم يبين مع صرف لا يبيع للوكيل عند ابي حنيفة
 وبيع الصرف على الممسلم وعلى قول ابي يوسف وجمهوره الممسلم
 كبل وبيع للصرف الممسلم واما اذا قال بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 البعير بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فوكو كان له على رجل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 دراهم وقال بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

فمنهم من مال الامر وكذلك لو صرف الدسار ومعه من الدراهم فملك
الدراهم في يد من قبل ان لا قد حصة من الدراهم فملك من مال الامر
ايضا فان احدى مناهما قد ملك اما خرد حصة من ملك من مال ومو
تمت له مالو كان عند رجل وودعه للمودع على ما يجب الودعة من قتال
له صاحب فخذ حصة من الودعة التي في يده فملك الودعة عليه
ان ما خرد المودع حصة منها فملك من مال صاحب الودعة ولو احدى مناهما
وملك اما خرد حصة من ملك من مال المودع كذا عرفت وهذا كله في مالودع
الذي لا ينفذ وقال اقرضها بكتك او قال بعتها بكتك فباعها بدينار بكم مثل حصة
كما عرفت الدراهم بغير الخدي من له فحق لو ملك حصة من ملك من ماله

الفصل الثالث عشر
في الصرف مع مملوكة وامرأة وشريك ومضاربة والوصي وما يدرى بذلك
قال محمد واذا باع الرجل من غيره درهما بدينار فله الميسر بدينار
كان على العبد دين او لم يكن واشارة العبد ورث الى ان الدوا كبرى
من المولى وعين ادا كان على العبد دين ولو باع من مظانه درهما
بدينار فله من يدرى بكم لا يجوز ان الدوا مملوكة لبعض البعض عند
اي حصة من ملكه المالك وعندهم بغيره اكر عليه دين وكذلك كبرى الدوا
لو اسن الرجل وسن ابية وسائر مضاربة وكذا كبرى الدوا اسن الو
جل وبين عتق طفولا وسن الرجل ووكيل طفولا وكبرى الدوا
سائر كبرى العتق ادا لم يكن الصرف من كبرها ولا كبرى الدوا
سائر العتق وسن قال العبد ورث ولا يجوز فعل العاصي وامنه السهم والا
ب لانه الصغر والوصي الا ما كوز سن الا اقبينين وكذلك اذا
اشترى الاب من مال ابنه لثقة او المضاربة باع من ربا مال

الفصل الرابع عشر
في الصرف في المديون قال محمد واذا باع المديون
من ورثة دينا بدينار درهم ودينار فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة الا
ما كان باع الورثة ولعمري وصية الوارث باع من وكذا اذا باع على
عممة او اجل وعندهما ادا باع بمثل العممة او اكثر كوز من غير ان
باع الورثة ولو اشترى المديون من ابنه الف درهم بما سني دينار ودينار
بضاه له ورثة كبا فلي قول ابي حنيفة لا يجوز الا ما كان باع الورثة
كان مائة دينار الف درهم او اجل كوز من غير اجازة باع الورثة
ذلك حاز وان لم يجر فالحق الا ان اشترى ان يشاء بعض السبع ورد الد
بائز واخذ دراهم وان شاء احد من الدائنين مثل عمه دراهم ورد الفضل
واذا باع المديون من اخيه الف درهم بدينار فعمدة عشرة دراهم وبقا
رهنه ما است المديون والبايز عند ولا مال له غيره ذلك وللورثة
الحق ان يشاءوا ذلك وان شاء لم يجر وهذا اذا كان الدسار

فاما عند المديون وان كان المديون قد استهلك الدسار فاحسب منه
الحساب مما ادا كان الدسار فاما عند المديون الا في واصل مان في عتق
الصون ادا لم يجر الورثة ذلك وصراحتهم في ملكهم جميع السبع ما ان
لم يجر ما ادا لفت قدر عمه الدسار عشرة حكمة الحفا وصدقه ما ادا حكمة
الوصية جميع الا لفت بتمامه وبلته وبلته ونكته مال ولو ان المديون
يقض ما عسفا ما درهم وصدقه من الصدقة ما درهم وذلك كله فعمدة عشرة
دينار بدينار وبقا بتمام ما است المديون والبايز الورثة ان يجر وادلك
ما عتري بالحساب ان يشاء بعض السبع ورد السبع احدى دينار ولا يشي
درهم الوصية وان شاء احدى السبع واخذ قدر فعمدة الدسار من السبع
والحكمة وبلت السبع ما باع بعد ذلك راقن قتال وان شاء ادا
في الثمن حتى يبلغ الثمن الى عام مائة مائة مائة السبع في مال في عتق
الحكمة افاذا عتري قدر فعمدة الدسار من السبع والحكمة جميعا
وان كانت الدسار فملكته ما كواب كذلك الا في واصل ان الو
رثة ادا لم يجر والكمية وصراحتهم في سن ان كبر فصد العتق
او افا من السبع وعلته قدر فعمدة وله بلت باع من السبع
والحكمة لا بدت جميع وان كان المديون قد استهلك ما عتق
ايضا كان للمديون مثل عمه دينار وبلت للباقي من السبع و
الحكمة وعدم بلت الباقي للورثة مائة مائة لا مال له غيره ما عتق
بدينار فعمدة سبعة دراهم وصدقه من الدسار وصدقه لعمه ما
درهم واخذ فاقم ما است المديون والدسار فاقم له في يد والد درهم
كذلك فاحاز الورثة عتقا وعدم افا راكم سوا كان وسلم المديون
الدراهم ما درهم بتمامه دينار وورد الورثة علمه عتقا اسباع الد
بنار وكذلك لو كان مديون الدراهم فحق من الدراهم ما في درهم
ما كان الورثة وعدم افا راكم سوا ان سلم المديون ما است درهم
سبع الدسار وان كان ما درهم اكثر من عمه تسعة دينار وكذا
لك اذا كان مديون الدراهم فحق من الدراهم بتمامه درهم بدينار
اسباع الدسار وان كان مديون فحق من الدراهم بتمامه وبقا
كما حاز الى افا حاز الورثة ذلك سلم المديون اربعة دراهم وسلم الورثة
اربعة اسباع الدسار وورد الورثة رده اسباع الدسار على المديون
وان لم يجر للورثة ذلك فاعتري بالحساب ان يشاء بعض السبع وورد
ما عتق من الدراهم واخذ دينار وان شاء احدى من مديون
الدراهم قدر فعمدة اسباع الدسار وبلت جميع المالك بتمامه
ورد الباقي على الورثة وان لم يجر من مديون الدراهم شئ من
الدراهم وعلى الورثة دينار درهم وبقا حصة على المديون رد ذلك
لعمته ام لا فاحسب على الوارثين فان الدسار مملوكة حكمة

وساى بعض مسائل هذا الفصل في المتفرقات وابتد علم
الفصل التاسع عشر في شرح بعض
الصرف من احوال الدرع ملك فقهه من عشرة دراهم بدسار
وينا نصفه من درهم او برنج نصف دينار وبنها نصف درهم
درهم او برنج نصف دينار فهو جائز وعن ابي يوسف انه لا كراهة
ولو كان عام عليه لعشره دراهم فباعه برنج درهم لم يكره ولو ضم ثوبا
عام عليه لعشره دراهم فباعه ثوبا ثمانين دراهم فباعه ثوبا
درهم درهم فباعه ثوبا ثمانين دراهم فباعه ثوبا ثمانين دراهم
في يازنه وعنده ما كوز في حصة الثوب وكذا لو اشترى جارية
وطوق حصة عامه درهم وبنها نصف درهم او برنج درهم درهم
او برنج درهم درهم فباعه ثوبا ثمانين دراهم فباعه ثوبا ثمانين دراهم
في الحاربه دون الطوق وقد ذكرنا في رجوع ابي يوسف عن
قول ابي حنيفة في مسألة الطوق واداء اشترى الرجوع من كراهة
سنة محلي بصفة عامه درهم وبنها نصف درهم وبنها نصف
بم ان الحاربه من السيف من اربعة عشر دراهم وبنها نصف دينار
او برنج ثوب بصفة او ما شبه ذلك لا كراهة قال ابي حنيفة
بالدخول او القصة لا بأس بصفة من بركة وفي الحاربه لو اشترى ثوبا
لعشره وثوب بالبحر من اربعة دراهم او برنج درهم وبنها نصف درهم
خوبه زان وان اشترى ثوبا بصفة او قصة بصفة لم يكره
مراجه اصلا وان اشترى القصة بالدخول بركة ان او موضوعا
بصفة وفي الحاربه ولو اشترى ثوبا بصفة من اربعة دراهم فباعه ثوبا
عراطين من الذهب لم يكره في قول ابي يوسف وقال محمد
بكره ولو ان رجل اشترى ثوبا بصفة من اربعة دراهم فباعه ثوبا
من رجل اخر ثوبا بصفة من اربعة دراهم فباعه ثوبا بصفة من اربعة دراهم
مراجه بركة احد عشر دراهم فباعه ثوبا بصفة من اربعة دراهم
الرجوع منه وبنها نصف دينار بصفة او قصة بصفة لا بأس
دالي الثوب فكل ما ذكرنا في الكتاب ولم يكره فيها
حلاف وقال كذلك لو كان العلم والثوب لرجل واحد بعد
عطف من الحلة والحلة الاولى اما على قول ابي حنيفة الحاربه
مختلف منه وصوره ما ذكرنا بعد من الحلة ادا اشترى الرجل
من ثوبين ما وبنها عامه وزن العلم فحرف على ان يكون بين
الثوبين ثوب وثن الثوب حار حلة بعد حلة عبد ابي
حنيفة قال ولو ظهر للثوب والثوب وقال ابو حنيفة ان
درهم على عشرين درهما كان جائزا ونصرف الدين كلهما الى
الثوب فاحده ولا تصرف شي من هذا الى الثوب بخلاف ما اذا

قال اسعكها من ربحه فان هذا كالحرف الرجوع الى الثوب و
الثوب جميعا **الفصل العاشر** في شرح بعض
في الصرف من احوال الدرع ملك فقهه من عشرة دراهم بدسار
او الدرع ثمان او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين
درهم او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين
جر او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين او ثمانين
وما لا يوسف لا كراهة من الحاربه والصلح في قولهما
وانت في بعض الكتب ان هذا الاصل في ثمانين او ثمانين او ثمانين
منهم درهمين درهمين لا يجوز بالفاق وان عاقد هذا المسلم
الذي اقل ما كان رطلا مسلم فباعه ثوبا ثمانين دراهم فباعه ثوبا ثمانين دراهم
فول ابي حنيفة ولم يكره في قول ابي يوسف ومحمد وبقا نوع
احلا فسلم في حكم مال من اسلام في دار الحرب ولم يهاجر اليها
فبعدها ابي حنيفة انما على حكم الا باقية مالم يكره بدار الاسلام
فلو ائتمن مسلم لافئان عليه وعنده ما له على العوضه كما ان اعيا
حر والمسلم يكره في كذا السرو وفي الحاربه ولو اشترى اكر
بي الذي باع الحلة ورجع الى دار الاسلام او اسلام اقل الدار
مما كان من ريوافقوه من اوسع ما سدر مقبوض وذلك جائز
ماض وما انما من غير مقبوض رطل السبع ولو دخل مسلما دار
الحرب سابعها لم درهمين درهمين لا يجوز ولو اشترى حسان
وسا عا درهمين درهمين قال ابو حنيفة بركة ذلك لهما
والامر لهما بالسرد وما لا يوسف ومحمد وموران ما
سرد والحكم في قولهما كما حكم في الحاربه من الحاربه رطلا
من اقل الحاربه الف درهمين لكان جائزا ولو ان حاربا
باع من حربي درهمين درهمين ثم حرقا الى دار الاسلام او دسمن
واقصما الى القاضى فان كان ذلك بعد القاضى فالحاقه لا
يغير من ذلك ولا يطله وكذا لو عاقد الدوا في دار الحرب
ثم حرقا الى دار الاسلام فداران بباضا ثم بباضا في دار الاسلام
وبما عا الى القاضى فالحاقه في بركة ارضه وادله علم
الفصل الحادي والعشرون
في الصرف في العوض والوديعه واداء عصب الدخول من لغير
ملك وقصة او دية واسم ملكه فعليه فمعه موضوعا من حلاف
عنده ثم ادا حصة القاضى فمعه حلاف فليس صار الثوب ملكا
له بالتمام فمعه ذلك بغير ان يغير المعصوب منه العلم فله
ان يغير فبقي الدخول صحى بالاجماع وان يغير فله عذره
العلم فله ذلك الدخول عند علمنا بنا السنة وكان سعي ان يطل

الا ان يشتر الكفيل ان يعطى الاصل الدائم التي اخذها منه قال
الا ان يشتر الكفيل ان يعطى الاصل الدائم الذي اخذها منه معناه
ادخال الكفيل الاصل حين اراد ان يرفع عليه بالالف الدائم ان
اعطيك الدائم التي اخذها منك ولا اعطيك الف الذي اخذها منك
وكذلك قال الحاشي في الاصل في المصنف وروى محمد بن ابي كور الامام في القرو
ولله اعلم
كتاب الكفالة والقبول
باب في الكفالة في بيان ركن الكفالة وسائر شروطها وحكمها **السبعة**
في الكفالة لعمدة فنان في الشرح عبارة عن صمد الدعة الى الذمة في الخطاب
دون الدين ما قبل الدين في دمه الاصيل على حاله وفي الثاني وفي
صمد الدعة في الدين وهو قول السامعي وبصر الدين الواحد وليس
والاول اصح لان الدين يعني دمه الاصيل كما كان خلافا لما يؤوله ما
لك ان الاصل يراعى الدين بالكفالة كما يحكيه **م** اما ما كان مالا محاب
والقبول عند ابي حنيفة ومحمد ومو قول ابي يوسف اولى حتى
ان الكفالة لا يتم بالكفيل وحده **في البر صنف** عند ما **م** سوا الكفيل
بالحال او بالنفس ما لم يوجد قبول الكفيل عليه او قبول احصى عنه
في مجلس العدل او خطاب الكفيل له او خطاب اجنبي عنه بان
قال الطالب لا اكره ان يمس ملاك لي كفلت او قال رجل اجنبي
لغيري كفلت بنفس فلان او قال عن فلان مقبول ذلك الخبر كفلت
دفع الكفالة وبقى على ما ورا المجلس على احواله الكفيل له والكفيل
ان يخرج بنفسه عن الكفالة فلا ان كثر العايب كفلا له اما ادا لم يو
حد شي من الكفيل له والكفيل ان يخرج شئ بنفسه عن الكفالة فلا
ان كثر العايب كفلا له اما ادا لم يوجد شي من ذلك فقال الكفيل كفلت
بنفس فلان فلان او قال فلان على ملاك من الدين ما هما لا يعق على
ما ورا المجلس في توقيع الطالب فعلى لم يرفع ثم يرفع ابو يوسف
وقال الكفالة يتم بالكفيل وحده وحده القول او الخطاب من غير اولى
يوجدوا صلت المشايخ على قوله الا حران الكفالة به من الكفيل وحده
موقوف على احواله الغائب او تفيد ما قد اورد الطالب حق الرد **في**
الثاني واصنفوا على قوله فعلى كذا يجوز بوصف الموقوف في
لورضاه الطالب بعدد الاصل وقيل جاز عنده بوصف
المعار ورعي الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصل **م** فانه قد ا
الا خلاف احوالهم فيها اذ ايات الكفيل له فلا يقول مقبول
بالوقوف لقول ابو ابي حنيفة الكفيل على قوله ايضا وان وجد الخطاب
او القبول من الكفيل عنه بان قال المظلوم لرجل الفل
عني فلان بنفسه او ماله وكفلا رجلا حال عن مظلوم او بنفسه

وقد عذرت المظلوم ان وجد الخطاب او القبول من المظلوم في
صحة ما لا يفي الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد ومو قول ابي يوسف
اولا ويكون خطاب المظلوم او قبوله والعلام عن له وان الخطاب
من المظلوم في موصيه ان خاطب اجنبا بذلك ان يكفر عنه باي
ل الذي يفلان عليه ثم مات ما لا يفي الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد
مناسا واسمها وان خاطب وارثه بذلك ان يكفر عنه بحال الذي يفلان
ان عليه ثم مات من موصيه فالتاس ان لا يفي الكفالة عندهما وفي الا
سبحان ربه حتى اذ مات احده الورثة بذلك حكم الكفالة وان
كان المظلوم له عا **في البر صنف** في كل موضع وجد الخطاب من
الا صنف صوت الكفالة عندهما موقوف على احواله الطالب لو اراد الكفيل
صحة الكفالة فلا احواله الطالب في صنف ولو اراد الخطاب صنف لا يفي
وان مال الكفيل لعموم اشهدوا ان الكفيل لفلان بن فلان والطالب
عاب ما ان يعاقب على ان طرد السباك له لا يفي عندهما وان ايقن على
ان طرد اعدا كفالته وحذفها الخطاب والقول في نواحد الكفيل
السابع ولو مال الورثة احدى من صمد الناس على دين لهم عليه
ولم يطلد احدى من ذلك من الورثة والعرا عيب لم يفي الكفالة ولو
مال ذلك بعد موته صوت الكفالة وروى عنه لقوي انه يحكي كفالته
في موصيه وان لم يطلد احدى من مضموم مال ابو يوسف الكفالة حان
في الوهمين **م** اما ان شذرا خط حواز الكفالة مقبول من شرائط
حوار الكفالة على الخصوص كون الكفيل له مقصونا على الاصل كذا
بحر الاصيل على تسليمه وعن هذا قلنا ان الكفالة بالامانة كالوداع
واموال الخصم راتب والشركا في ما طلة لان طقة الا شئ غير مقصود
لا عنها ولا سلمها واما الكفالة بحكمين الخروج من الاصل في الكف
له بعين العارية واما كساحه ما طلة واما الكفالة بتسليمها كذا
الامة السد حتى ان الكفالة بتسليم العارية ما طلة وقيل ليس بصواب
ب بعد ربه محمد **في البر صنف** ان الكفالة بتسليم العارية صحيحة
والكفالة عن احدى من شرائط لا يفي سوا هذا الكفالة بعين الر
يقن او برهمني وهي الدين وكذا الكفالة عن الداهية لم
تتم الا كوز فكذا اذ كذا المشايخ في سراج الاصيل وذكر القدر
في ان الكفالة للدين بتسليم الدين حان **في البر صنف**
وان يملك سوط الصمان والكفالة بالعمد والامة للمولى لا كور
سوا كذا في بيت الحقولي او ابا من **في البر صنف** ان الكفالة بتسليم
له يفي له اجمع صنف وان يملك اجمع لا يجب الصمان شئ **في**
في البر صنف والكفالة بالبيع بالدين ولا عيان المصنوع
كالعصا والكمهر في نرد الروح ودر الخلع في نرد العراة وما شئت ذلك

اما حج لا يلزمه شيء واذا قال ان دخلت الدار فانا اصب لم يرد الحج اذا
دخل الدار اعوان ادعى فابكر المدعى عليه فقال رجل ما ادعى علي
فلان فعلى وصامني ولو قال ما دعى ملاذا او مال لي من رايه راس
من صمان كودم ويدبر من لا يصح طعن الكفالة فعلا اقال القاضي بدع
الدين سلب ايضا كان له على القرض رطل من ماله فقال له رجل من
صمان كودم ويدبر من كماله ما يراى من رايه وامن مال تؤيدهم رطل
ماح الصمعة لارم شهود وان لم يسمع لم يسمع كبح القاضي واخاله الى الحامي
سلب ما صني حال الدين مال لارم لارم بالورقة ولسر من رايه اسن
نقد بزر من مال لا يصح وهكذا الاصاب ما صني بدع الدين وما صني
بها الدين لا مال سلب نقد بزر من بزر من رايه **الخبر** من
وعلى غرضه فصاد به مان مال من بزر من كماله وع مادون خوفه
ران اذ اقبل الاثنان او وقعا الدين من ماله ثم اى لا يحسن لانه منبر
ع بزر به اذ اوكلا المدعون **سراج الطحاوي** والكفالة الفاظ ضمان
وكفالة وجماله ورعاية وحراجه او يقول على اوالى وابار عجم
به وقدر كلها الفاظ الكفالة **وع الكفالة** ولو قال صمعة او موعلى فهو كفل
بالنفس **وع السبيل** الفاظ الكفالة ما صني عن العهد **وع العدة**
والعادة **وع الدخول** على ان انا سلك به كفا له **وع جامع النقاوي**
قد الى او على او انا كفل له او قفل او رعم كان كفا له بالنفس ولا
كون كفا له بالمال **وع** واذا كفل الرجل بدين رجل ودمه كفا له
او مال دعه واما على مثله كفا له ففعله فهو لارم له ومو كفل بدينه
على ما كان عليه وقد كفا له مستداه واما قوله واما على مثله كفا له لاسك
انه كفا له مستداه **وفي النقاوي** لو قال بدين كمال انا
صامني فاعلمه هذا صان صني ومانا رسة بزر من صمان صني **وع**
في النقاوي عن الحسن اذا قال الرجل لعبد ومو بدارم عده خذ
سلبه فانا او امك اذ انا لك لم يكن هذه كفا له بالنفس ولو قال
حل سلبه على ان او امك بدين القياس كذا **وع الاستحسان** يكون
كفا له بالنفس **وع الدخول** واذا كفل بدين رجل او بدينه او بدينه
هو كفا له بالنفس **وع** واهل الحداثة اعماد واع كفا له بالنفس
كفل ملا ن بوز ملا ن ويردون بدينه بالنفس وكبح بدينه في
الكفا بالنفس الى الوجه فكيف كفا ملا ن بالنفس ملا ن ووجهه
والاصل في حسن طعن ان كل ما صرح اضافة الطلاق الله صرح اضافة الكفا
الله **وع النقاوي** وبه الكفا له بدينه بكفلة وما عر عن الدين
حققة لنفسه وحصل او عر ما كره وجه ورأسه ووجهه كماله الطلاق
وكره ما كره بدينه ووجهه ولو كفل بدين او بدينه لا يصح **وع** واذا
ضاف الكفا له الى العن لم يرد كذا طعن الكفا له كتاب الكفا له

القاضي

وع كفا الطلاق وحكى عن النفاة اى بدين محمد السليحي انه لا يصح الكفا
ولا يصح الطلاق الا اذا ادعى به جميع الدين ولو كفل بدينه صرح بدينه
الدين صرحا ولم يرد كفا الطلاق ماله ودينه ان رجع اضافة الطلاق
الله وذكر النقاوي في كتاب الطلاق ولم يرد كفا الطلاق فعلا ماله و
صني ان يصح اضافة الكفا له الله متى كان الدين مضافا الى العدة **وفي**
نواويس سراج عن محمد بن رجل له على رجل مال فقال رجل لطلاب
صمعة بدينه ما على فلان ان افضه منه وادفعوا اليك مال للنفس فعلا
على ضمان الحال ان يدمع من عنده افاض على ان يضا صاه وبدينه
الله وعلى بعد ما على كلام الناس ووجه رجل عصب من رجل النواويس
فعا له المعصوب منه وارا اذ افاض منه فقال له رجل لا يضا ماله ماله
من مما افاضه وادفعها اليك بدينه ولو كان العاصب استهلك
الا ثلث وصارت دسا كان هذا الضمان ماطلا ويوكان على ضمان الدين
في النقاوي **الحطام** عن محمد بن من ادعى على الشبان انه عصب
عبد فقال رجل افاض من بالعبد الذي يدعى مال موصفا من صني ما في
العبد فمعهم فان لم ياه واستق بدينه وموصفا من بدينه ولو ادعى انه
عصب عبد او مات **وع** فقال فله ما افاض من بدينه العبد فهو موصفا
من ماضيه به من ساعته ولا يخل الى الاثبات بالنسبة **في النقاوي**
الثالث **وع** مان من يصح الكفا له منه ومن لا يصح مال محمد اذ كفل
العبد المحور عن مولاه او عن احبني لعبد ان المولى لا يجوز وكذلك
اذا كان مادونا في الحان وقد كفل بدينه او مال بدينه المولى لا
يصح الكفا له عند علماء ما خلا فلا ين اى ليلي واذا ادن المولى الكفا
مكفلا عن المولى او عن احبني مال صحت الكفا له سواء كان العبد
ما حرا وكان محورا عليه اذ لم يكن عليه دين وكذلك الامه والخدم
وام الولد وان كان على العبد دين وقد كفل عن المولى او عن احبني
مال يادن المولى لا يلزمه شيء مادام رجعنا الى احبني بدينه **وع**
في النقاوي فان ادعى العبد من المولى بعد العن وقد كان
كفلا يادن لا يردع بذلك على المولى **وع النقاوي** **العامة** ولو كان
ان العبد بعد ما بالدين لم يرد كفا له صني بدينه ولو اعطى المولى
السنة والقديم **وع** صمعة او بدينه بدينه المولى بدينه المولى لا يضا
رك عديم العبد **وع** صمعة ولو صمعت العبد بدينه المولى بدينه المولى
رجع المولى على الاصل ولو كفل العبد الصغير مادون المولى بدينه
في الدين ولو كفل العبد بدينه مستعرق بدينه بدينه المولى بدينه
بداول ولو اقر على عبد بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
من كفل على عبد بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
الدين لم يرد الكفا له وعلله الامم من الدين واليمن ولو روي له

عبد

بشيء الكفيل **السعي** اذا اقر العبد بملك مال وكذبه الحقلي
او اقره الشان او باعه وموخر او وطى امرأة يشهد بغير ادن الحقلي
ما لا يوافق حتى يعق عند اي حصة وحده وذكره العوائد **الطهر**
هـ ولعل تجد الكتاب اذا استملك مالا لا يوافق حتى يعق اصله
اخذ من حقه بغير قوله استملك مالا لا يوافق حتى يعق بعضهم قالوا
المراوية اذا اقر مالا استملك وكذبه الحقلي وبعضهم قالوا اذا اقر العبد
الحقور عليه البايع اذا اودع مالا ما يحفظه لا يوافق به للحال بل بعد
الا عناق عند اي حصة وحده وكذا الامام الحقولي **واي حصة الصغر**
ومن ما حكاه من قال يحل قوله استملك بغير مالا استملك فلا يوافق
خذه حتى يعق فاما اذا استملك غيره عما يوافق به في الحال فان كان
ن كسب يوقي ذلك من كسبه وان لم يكن له كسب ساع رقبته
بدن الاستهلاك الا ان يقره الحقلي ولو كفل الحقلي عن عرق العبد
حاز ولم يحز اقرار العبد بالدين من الحقلي او من الاصل الا ان يحل
الشهود وليس به وكذا كفاية الاجنبى للعبد عن الحقلي ولو كان الا
او الكفيل ان الحقلي او ابنه فهو لا حثي ولو اشترى المحرر شيئا
لا يصح الكفاية بالثمن ولو باع الحقلي رمتا عاصت الكفاية بالثمن لا
عن مضمون **هـ** واذا كفل الحقلي عن عبد يبيع يبيع او مال مأكفاله
حاشا فان ادعى الحقلي ما كفل لا يرضع على العبد به ادعى بعد كعق او
بعد خلاف ما اذا كان الكفيل احبنا واذا كفل رجل ربه ربه يرضع
رجل وكفل بالعبد كفل به ما است العبد وامام المدعي سنة على دعواه
مان له ان ياقض حصة العبد من الكفيل **القاضي** ومن ضمن عن
عبد مالا يوافق به بعد عقره بان اقره بملك مال وكذبه يسمع او اقر
هذه الشان او باعه وموخر او وطى ولم يسمع حالا او غير حال ولو كفل
به حالا لم يوافق عن غائب فانه يوافق واذا عجز الطالب عن مطالبته
الاصل بان كفل عن نفسه العاصي وقال سنة وسن قضيه مان
الكفيل يوافق به في الحال وان لم يكن الاصل موقفا في الحال
ثم اذا ادعى رجع على العبد بعد العقب ومن ادعى على رجل
رعه عبد به يوافق وكذا يبيع العبد رجل ميات العبد من ميعات
العبد ثم ان كان له ضمن الكفيل منه العبد وان ادعى على عبد رجل
دشرا وكفل يبيع العبد ميات العبد بدي الكفيل كفل عند ما دون
عن سله مائة وطلبت بحق العرق فان حوز في مرض مائة ومات
وعلى العبد السعارة لغز مائة ولا يوافق الكفيل ما دام يسمع عند
اي حصة ما اذ سعي وعقب بدت ملك الكفيل له وعقد مما مو
ومدبون موصوف كفاية **هـ** واذا كفل جبي يبيع الرجل ارضي
لا يجوز كفاية وان كان يبيع سوا كان مادونا له في الحال او لم يكن

وفي الرضا وسواء ادن له ادن في الكفاية او لم يادن **هـ** وكذا كفل الحقلي
على عقده مان كان مالا وان ادن الاب الجبي بالكفاية عن اجنبى
او عن بغيره بالمال او بالنفس فكل لا يجوز كفاية الرضا مان يبيع الجبي
واجاز ملك الكفاية لا يعمل اذ **هـ** **نوار** **مقام** قال سمعت ابا
يوسف يقول في رجل اذ جلا منه الصغر مائة الصغار ان كان كان الحال
الذي اذ جلا في ضمانه من اشترى الجبي منه جاز وان كان الحال للاب
بالضمان باطل وذكره من الحلة في ضمان موضع ربه بغيره الجوى الا
او الجبي اذا استدان دساعلى الصغر في العدة واما السهم في ضمن
بالحال لصاحب الدين ويبيع **الاب** او الوصي وقيل بالصورة البرا
م ما كان يلزمه من الضمان مان قبل الضمان كان يرضع ويكر الضمان عليه
ما الا ب او الوصي اذا استدان على السهم فمالا يدين السهم منه في
لها الدخول بذلك على الصغر فلا يكون هذا الضمان من الجبي بغيره
مان وقع الا صلح من بين الجبي بعد الملوح وسن الطالب مقال
الطالب كفلت وانث رجل ومال الجبي كفلت واما جبي مالعول
عول الجبي ولو مال كفلت واما مجنون او معمي عليه او مرسم وانكر
للطالب ذلك ومال كفلت وانث صريح ان كان ذلك معهودا من
اخذ مالعول مولا اكثر وان لم يكن ذلك معهودا مالعول للطالب
وان كان له من يكتب كفاية على سنة يرضع او مال او كفاية
رجل سى من ذلك وفله موه كفاية ب يكره جاز واذا كفل رجل
جبي ان كان الجبي باصرا صح خطاه وقبوله وان كان الجبي مجنونا
عليه او كان الكفاية مجنون او مرسم او غاطب وله وقيل للحقولي
عنه صحت الكفاية عند ما جعسا وان غاطب اصننا وقيل الا حثي
عنه يوافق على اذ وله وان لم يوافق اصننا ولا وله واما خا
طب مولا وكفل لهم يرضع ملا ان او مال نحن رجل ماعله على الكلام
ف ولو غاطب عاينا بالكفاية ولم يرضع عنه كفاية الكفاية على الاصل
الذي ذكرنا **وهو الطهر** الكفاية للعاين لا يرضع عند اي حصة و
محمد الا ان يرضع عن الكفيل به وقبوله بالاصل عنه وقبوله بوقوف
مان اجاز حان وعداى يوسف كور وان لم يرضع وقبوله والا صلح
عنه بطر الا صلح في النكاح واذا عازت الكفاية على قول الجبي
فل يلزم من اذ كفل له مائة راسان **وهو العبد** واجمعوا
ان لو مال بطريق الا حصار حان مان مال الطالب ان يرضع الكلام
كسرى الا حصار ومال الكفيل الشات العول مالعول قول اعطا
لب وقدر الدلم يرضع عن الغائب في المجلس احد **وهو العبد**
الحل والكفيل ان كذب عن الكفاية فلا اجاز الغائب والقول
لومع الحقوف لا يصح اعدون اذا مال لرجل كفل عنى لفلان

فقال يعلب والطالب غائب ان كان المحذون صلي لا يوقف
النباوي العباسي لو قال اعطى الله العبيد لمعقبة كذا على ابي صنا
من لا يعلب ابراهيم ولا ضيعة الا ان يكون مادونا او نورا او نورا او نورا
فلا يعلب يوسف وكذا لا يعلب كذا العبي الا ان يكون مادونا او نورا او نورا
لي او اصني بجرع الولي او العبي اذ يعلب وعن ابي يوسف انه كور
مطلقا ولو كثر عن رجل يعرف امره لا يرفع وان اكله اكله عن
لا يعلب ومعتب عن يوسف ملا يعلب الا اذا اكله اكله عن الرجل
يخسر برجع ووقوله اخر في سب سبوا **الحاسب** وان كان
مكتول عن عاصم والطالب حاضر فاحذر الطالب حذر وكذا يكون
الاقرار بالكتابة بعين الطالب ويصدق الطالب ان كان اقرارا
كهرية وروي اذ قال سميت بك علم يعلب فالقول له في قول ابي حنيفة
ولو قال كذا لفلان يوقف على رضاه **السبعة** قال رعاورد
على الفتوى من ان يلو كذا رجل عن رجل عال ورضي رعاورد
الدين يعلب بغيره ذلك ما كتب ان الرضا قد يكون بالعلم وانما
هو يعلب الى قول ذلك باللسان فلا بد من ان يقول قبلت او اجر
او ما كثر من جهة **جامع النباوي** ولو يعلب رجل عن رجل يعلب
دنه على رجل وعلمه غائب سم يعلب العبي واذا اكله اكله
ابي يوسف ولو كان العبي يعلب السبع والشرا فقل فيهم في قولهم
جمعا **السعدي** واذا ادعى رجل يعلب رجل دعي كذا يعلب
بغيره وهو حاضر وكذا كذا العبي عن العبد بالمال حاضر واذا
دعي الحولي المال لا يرفع على عاصم وان اداه بعد عاصم **ابو** لو كذا
من العامة ولم يكن العامة من اهل الدين يعلب **ابو** واذا ادعى رجل
عن صبي او مخنون شرا وكذا رجل يعلب او عاصم يعلب عن ابيه
ما نه يعلب الكفا له سواء كان العبي مادونا له في النجاء او غير مادون سواء كان
عاصما او غير عاصما وان احد الكفا ما قصاص ما راو الكفا ان كهر العبي
ما نه يعلب الكفا له مادون من يعلب عليه كسر وان فصلت من
عراون من يعلب عليه ومن عراون العبي لا كسر العبي على اكله
ما نه كان العبي على الذي طلب من الكفا يعلب بغيره ما كسر مع
الكفا ما نه كان مادونا له في النجاء بغيره واذا كذا عن عاصم واذا ادعى
منه الصول كان له ان يرفع على العبي وان كان مخورا لا كسر على
اكله واذا ادعى الكفا الحولي لا يعلب اكله رصه واذا كان العبي
غير ماهر وطلب السبع من رجل ان يعلب به وكذا كان حادوا
به الكفا وكذا رصه او خاف ان كان الاب حاسبا وكذا العاصم
ان لم يكن له حدودا وهي ما نه يعلب العلم ما خذ الكفا اياه وقال
ان امرني ان الصفة في العبي ما نه الاب يوقف بغيره كذا في كسر

ابنه واذا ادن الولي عاصم الصغير بالكتابة عن عاصم كذا حار علمه في
الدين وبعد العبي اكله بيب ادا كذا عن عاصم كذا حار علمه وان اذن
له الحولي بذلك **الدرجوني** رجل دفع الى صبي مخور عشاء وراهم وقال
اعطها علي نفسك في السان ومن يرفع عن العبي يعلب العبي
كوز وعنده لو يعلب من الدرع بان قال ادفع اليه بعشرة على ابي صنا
من يعلب عنده عشرة كوز وكذا العبي الحولي اذ انا عشاء في السان
وكذا ما يدركه يعلب ان كذا بعد ما يعلب العبي العبي لا كوز
ان كان يعلب كذا **وفي العبي** عاصم مخور علمه ان يعلب من عاصم
رجل السان يعلب علمه لا يعلب الكفا العبي ولو يعلب من عاصم
كان صاميا **النباوي العباسي** وكذا العاصم عن اكله من يعلب
ويعلب من يعلب ويعلب من يعلب بغيره كذا في الدين بعد
منه مفسدا **وع** **الدرجوني** قال يعلب الكفا من يعلب من يعلب
كذا وعاصم اعطى بيب ما راو الكفا او طالب الامر بالكتابة
ما قصاص المطلوب لم يكن له ذلك **الفصل الرابع**
في الكفا له بالنفس ومطالبة الكفا بالنفس وصحة التسليم وعدم صحة
الحاسب الكفا على يرفع عن كفا له بالنفس وكذا له بالمال وكذا العبي
حاضر عداونا وقال الشافعي الكفا بالنفس باطلة **وع** **الحاسب** ويصح
بالنفس واعضون بها اقصا اكله به وهو يعلب الشافعي
دعته انما لا يعلب وكذا ان تعادى صبي لوالده من رجل كذا بالنفس
احد كذا اقصا كذا ان ما نه شرط في الكفا له سلم اكله في و
فت بعينه لغيره اقصا وان طلبة في ذلك الوقت ما نه اقصا منها
وان ابي حنيفة اكله **السابع** فان كفا بالنفس فعليه اقصا سواء
كان حاضرا او غائبا الا انه الكفا بالنفس يورث **ع** قال محمد ادا كذا
الرجل يعلب الرجل فلم يات به وظهرت مما طلبة عدا العاصم حنيفة
العاصم صبي مخور به قال ولا كفا في اول امرأة يعني في اول رفع العاصم
لب الامر الى العاصم وانما كفا بعد مرس او يعلب مرات يعلب
ما يرفع الطالب الامر الى العاصم مرتين او يعلب له للعاصم ما عاصم
به ويوعده ما كفا ما نه لم يات به الا ان كفا في واوله اكله اذا
ن الكفا يعلب الكفا له ما راو اكله من كذا الكفا له ما يعلب عليه السنة
بذلك او اسلمت عدا العاصم كفا في اوله من رفع الامر اليه
وليس بعدا عدا العاصم حاصه بل في حقوق كذا اذا كان من علمه
الحق بعدا العاصم لا كفا في اوله من رفع اليه وظهر ادا كان الكفا
فقد راو على التسليم بالمال ما نه كان فابا عن التسليم في الحال ما نه عاصم
اكله الى يرفع احمى لا يعرف مكانه بالكتابة لا يورثه وان كان
يعرف مكانه بالكتابة لا يورثه ويومر بالتسليم ولكن يعلب بغيره

المجني والذخايب **وفي السعياقي** وسنوثق منه بكيفيل **وفي الغيا**
وفي الغيا وان كان في الطريق غير له يوجد ما هو من **وفي الغيا** ما
 مضي ذلك الوقت ولم يضمنه الا ان يحب وهو غير له ما لو كان الكفيل
 به اذا كثر مريد ان كان الكفيل قادر على رده ان كان كان يضمن
 ومن اعلم ان كثر مريد ان من كان كثر مريد ان كان كان يضمن
 ما كلفه لو احدثه **وفي الدخيرة** ما كلفه ماله من ماله من ماله من ماله من
 المجني وان لم يكن قادر على رده ان لم يكن قادر على الوجع الذي كان
 ما كلفه لا يواحد **وفي الغيا** ما كلفه ماله من ماله من ماله من ماله من
 لم يرضى فله ان كان يكون اذا جاء بالدين فوديعه من يرضى الط
 لم **وفي السعياقي** فان وقع الا فلفا من الطالبتين والكفيل
 فقال الكفيل لا اعرف مكانه قال الطالب بعد ان عرف مكانه فان
 كان له حرج معرووف وكروا الى موضع معلوم للمخاض في كل وقت
 ما لعل للطالب ويؤمن الكفيل بالذخايب اي ذلك الموضع وطلبه
 راعاه فان لم يكن له ذلك معرووف فاما من ماله الكفيل وقال بعضهم
 لا يضمن الى قول الكفيل ويضمن الطالب الفاضي الى ان يظهر عن
 فان امام الطالب سنة انه في موضع كذا او الكفيل بالذخايب الى
 ذلك الموضع واذا فلفا **وفي السعياقي** فان كان كثر الكفيل يضمنه الى
 دارا كثر بحيث لا يمكنه ان يضر ما حرر الخطا له الى وقت
 رجوعه من دارا كثر **وفي السعياقي** ما كلفه ماله من ماله من ماله من
 يرضى رجل الطالب يدعي ماله من او كثر له يرضى او مال او غير
 ذلك ما كلفه بالدين في ذلك ماله من عذابي يوسف وحمد ومال
 ابو حنيفة كوز في ذلك ماله الا في الحدود والعصا **وفي السعياقي**
 اذا جلس الكفيل بالدين وكثر من الحرج حتى كان يرضى ماله من
وفي جامع الغيا وكثر الكفيل بالدين اذا لم يكن له مال في
 هذا المهر وله مال في مهر لو كثر الكفيل حتى يرضى ربيع الحال وبعض
 الدين ولو اخرج ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من
 بالدين ما دراعا على سلم الكفيل حتى لم يطلب ماله من الطالب
 ان يلازمه ذلك سمح الا انه السرخسي في شرجه ان له ذلك وذكر
 سمح الاسلام في شرجه ان للدين له ذلك ما دراعا على الكفيل يرضى
 من او غير واحد الكفيل ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من
 كان محبوسا في مهر لو او عن سجن فاض احراما اذا كان محبوسا
 في المهر الذي وعده الكفيل فيه في سجن فاض الى الذي يحاميه الله لا
 بطالب بالتسليم ولكن للفقهاء في كثر عن السجني حتى كثر
 في بعضه الى السجني فاما اذا كان محبوسا في المهر الذي وعده
 الكفالة فيه ولكن في سجن فاض احراما كان في المهر فاضا ان او

او حبس في السجن للوالي فالتقياس ان يواحد الوكيل بالتسليم **وفي الغيا**
وفي الغيا ان يواحد ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من
 سجن هذا الفاضي **وفي السعياقي** اذا كان الكفيل بالدين محبوسا
 في سجن لو في هذا المهر فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى
 الفاضي الذي حبسه وكيكوك خصومه عند ان كثر ماله من ماله من ماله من
 فان كان في سجن هذا الفاضي الذي وعده خصومه ماله من ماله من ماله من
 الكفالة وان كان في سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى
 يرضى لانه وماله بعضه الكفالة صحاح على كل حال **وفي السعياقي**
 عن ابي يوسف اذا كثر يرضى رجل والكفيل يرضى في
 المحبس سعي للفاضي ان كثر في نزع الكفيل الى الكفيل له و
 فله ان يرضى ما ذكرنا اذا لم يكن محبوسا ووت الكفالة يسلمه في
 السجن لا يرضى لو وعده الكفالة في السجن لا يرضى لو اخرج
 من السجن يسلمه لان التسليم في السجن يرضى ماله من ماله من ماله من
 الدين لعل الكفيل الى يوسف نقي وعن محمد اذا كثر يرضى رجل
 ثم ان الكفيل يرضى محبس يرضى عليه ثم حاكم الكفيل في الكفيل الذي
 حبسه فقال كثر في وجسته انها الفاضي لعل ان يرضى فان ا
 لفاضي يرضى ما خراج خصومه الذي ادعى عليه وقد كثر في ماله
 في الاصل واذا سلم الكفيل الكفيل يرضى في السجن لا يرضى **وفي السعياقي**
وفي السعياقي معنى عمله اذا جلس الكفيل بالدين بعد الكفالة
 ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من
 وعده خصومه عند ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من
 وعامتهم ان يرضى او ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من
 سجن اذا كان محبوسا في المهر الذي وعده الكفالة فله ان يرضى
 ان كان محبوسا في سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى
 وهذا اذا كان محبوسا من جهة عن الطالب فاما اذا كان محبوسا
 من جهة الطالب يسلمه في السجن لا يرضى **وفي السعياقي**
 اذا سلمه في السجن بنا على الطالب يسلمه **وفي السعياقي**
وفي السعياقي اذا كثر يرضى النسيان والكفيل يرضى في السجن يسلمه في الحبس
 يسلمه في السجن يسلمه في السجن يسلمه في السجن يسلمه في السجن يسلمه في السجن
 فله ان يسلم الكفيل ما كثر في سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى سجن فاضا الى
 ان كان الحبس الثاني من امور النجاة له ان يسلمه في هذا الحبس
وفي السعياقي ولو كثر يرضى رجل وموعد محبوس في سجن يسلمه
 اليه في السجن لا يرضى لان يكون الطالب ماله من ماله من ماله من ماله من
 في الحبس يسلمه ولو كثر يرضى رجل وموعد محبوس في سجن يسلمه
 حبس كاهم الطالب الكفيل الى الفاضي الذي حبسه فقال

الكفيل كفيلت به وانت حبسه بدن فلان احده علمه عن محمد ان القنا
حي بامرنا وصار المطلوب في سلكه الكفيل الى الكفول لم يمتد
الى احسن **الساوي العاشر** ولو كفيل بنفسه في غير المجلس لم يجلس
جلس الكفيل في غير ارض ملا مطاله للكفيل علمه الا ان يحل في مجلس
غيره **والتاسع** ولو اقر العاقل كفيل بنفسه رجل كفيل ومبو
مخوس لم يدر ان ياتي به لا مجلس الكفيل وان كان كفيل بنفسه في
غير المجلس لم يجلس الكفيل في ما ياتي كما ذكرنا **الطاهر** ولو كفيل بنفسه
رجل فجلس المطلوب في المجلس فاتي به الذي ضمنه الى مجلس
العاقل فدفعه اليه **والتاسع** اذ جلس الكفول بنفسه
في حين هذا القاضى بدن غرضه العاقل كصومه الطالب فقا
ل الكفيل الطالب في الطريق فدر وجهه المك وباسرى منه وان
ومو موقوف مع رشوله القاضى لم يدر الكفيل بذكر من الكفيل بالفسخ
ولو قال ذلك فدرم القاضى والطالب كالحج اعرابك بذكر كان
الكفيل بذكر من الكفيل قال في الاصل وكذلك اذا سلمه في اقراره
والتاسع والعقد لا سرا واما اذا سلمه في مصلح لكان مبرا
ليس فيه سلطان ولا ما في لا سرا وان كان مبرا في سلطان واما
من وهذا على وجهين ان وقعت الكفالة مطلقا لم يدر فيها
التسليم في المصلح الذي وقع الكفالة فعلى قول ابي حنيفة لا سرا
فولها لا سرا **والتاسع** حتى يدور الى المصلح الذي كانت فيه الكفالة
والتاسع مبرا هذا اصلا في غير زمان لا جهلا في محو وبراء
م واما شرط التسليم في المصلح الذي وقع الكفالة فيه فسلم في مصلح
هو ملا بذكر على قول ابي يوسف ومحمد لا سرا واما على قول ابي حنيفة
فقد اختلفت المساج في قوله **والتاسع** ولو سلم في سواد او في موضع لم
ليس فيه ما في لم يدر في موضع فاما اذا شرط التسليم في مكان بعينه
من المصلح الذي وقع فيه الكفالة فسلم في غير المكان من ذلك
المصلح بذكر الاصل ان يرا الكفيل ولم يدر فيه خلا ف وذكر اخصاف
عن ابي يوسف انه لا يبرأ منه العباس وكان العباس قول ابي
يوسف والاسحقان قول ابي حنيفة ومحمد وهذا الاسحقان افا
حي في ملا عا دهم اثم لا يدر عموما المدعا علمه فنبه من بد الطالب
من طهره بل يحرمه على الاعدا الى باب القاضى ما اذا كان بذكر
عادهم ارفع المدعا علمه من بد المدعي كمن مراعاة هذا الشرط فما
سا والاسحقان وسئل على السجدي عن رجل كفيل بنفسه
رجل فعاد الكفول عنه في الكفول له وطالب الكفيل باقتضا
ر الكفول عنه والكفول عنه عا ب لا يدرى الكفيل ان موافقا
ل لا سكر انه مطالب حتى يحضر وله ان ملا زمة والواراد الكفيل

حبس

ان يدفع

عن
ان يدفع الى نفسه مطاله الكفول له ما قبله ان لا يدرى الكفيل علمه ان فصح
عا ب عا ب لا يدرى بدن في موضعه فان امام سمع على ذلك فمد مع
عنه كصومه وسالت اما حامد عن رجل كفيل بنفسه رجل وكان
له تسامع ومو في جانيه في الكفيل في الكفول عنه فسلم الكفول عنه
على الجاعة وقال له الكفيل مو الكفول عنه ولم يدرى الكفول عنه
بل مزوج الى باب لم يدر يكون هذا العقد سليما فعاد بهم
والتاسع ولو كفيل بنفسه رجل على ان لم يسلم اليه بنفسه ومو
كفيل ما حال الذي لم يدر وطالب الكفيل بتسليم النفس والكفول بنفسه
ما لم يدر طهره الكفيل له ما حال او جهلة العاقل حتى يدر طهره وكفى به
الاسم الامام طهره بدن بذكر الكفيل له ما حال ولا يكون طهره امسبي
عن الكفالة **والتاسع** اذا شرط الكفيل ان يوافق في
الحسب الحامع فمد مع المصلح السوف بذكر **والتاسع** ولو شرط على الكفيل ان
يسلمه في مجلس العاقل فسلمه في غير المجلس العاقل في ذلك الاصل ان
سرا ما لو اقراد اسلمه في مكان لا يمكن المطلوب عن الطالب
الامساج والسماي عن الكفول في مجلس الحكم اما اذا فعل التسليم في مكان
يمكن للمطلوب الامساج والسماي عن الكفول في مجلس الحكم لا سرا
وكان العقد بذكر العاقل بذكر ان كان هذا الشرط في موضع
عانه بذكر الموضع اثم لا يدرى المطلوب من بد الطالب كمن
مراعاة هذا الشرط وان كان في موضع عانه بذكر الموضع اثم
حلفون المطلوب من بد الطالب بل يعتنون الطالب على
قوله الى باب العاقل لا يجب مراعاة هذا الشرط اذا سلمه في المصلح في مكان
ان يدر **والتاسع** ما منساج كمنه زمانا اذا شرط عليه التسليم
في مجلس العاقل فسلم المصلح في مجلس العاقل لا سرا **والتاسع**
وبه يعني وان شرط على الكفيل ان يدفع المصلح الى امر يدفع اليه
عند العاقل او شرط يدفع المصلح العاقل فدر وجه المصلح لا يبرأ او شرط
عنه المصلح عند العاقل فاسمع العاقل في دفعه المصلح فدر وجهه المصلح
واذا سلم الكفيل الكفول بنفسه الى الطالب ولم يدرى الطالب
كمه الكفيل له وهذا على وجهين الاول ان سلمه بعد ما طلب الطالب
لب التسليم من الكفيل في هذا الوجه سر الوجه السامي سلمه بذكر من
طلب المدعي في هذا الوجه لا سرا الكفيل وذكر السامي احمد الطوا
لسي ان في هذا الوجه سر الكفيل ايضا وذكر حسن الامم السجدي
في سره اذا سلم الكفيل الكفول له الى الطالب بذكر منه ولم يدر
شرط التسليم كمنه الكفيل له ولا التسليم بعد ما طلب المدعي واذا دفع
الكفيل الكفول له الى الطالب وما اسلمه المك كمنه الكفيل له راسي
الطالب القبول اصر على القبول ومعه ان يدر ما ملاه معال قدر

ان يدفع

عن الكفيل واذا دفع المكفول بنفسه نفسه الى الطالب واستبداله
 اخذ دفع نفسه منه من كفالة فلان يحل الطالب على القبول وسر الكفيل
 من الكفالة كما لو سلم الكفيل نفسه ولو سلم احبني بعض المظلمين
 الى الطالب من كفالة فلان للحكم الطالب على قبوله ثم ان هذا
 شرط في حق المحل المسلم من الكفالة شرط لا يتم ما شرطه المسلم
 من كفالة فلان ما عاين كفاها الله اذا كان بنفسه كفلا ان كل واحد
 منهما بعدد على حدة فاما اذا كان بنفسه كفلا واحدا فلا حاجة الى ذكر
 فلان وفي **السر الثاني** اذا كفلا بنفس انسان ثم ان المكفول عنده
 سلم بنفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل يرى الكفيل
 يرى الكفيل **الامام** وكذا لو سلمه رجل عن الكفيل بان اناس
 الكفيل عنده مائة يسلمه يسلم المكفول عنه وان لم يقبل عن الكفيل
 له لا يسلم ولو سلم الاحبني المكفول عنه عن نفس الكفيل ان قبل المكفول
 له يرى الكفيل والا فلا وان سلم المكفول عنه نفسه ولم يقبل عن
 الكفالة كتب ان لا يرا **وعنه الثاني** **الحاوي** ولو دفع المظلمون
 نفسه الى الطالب وقال دفعتم نفسي من كفالة فلان يري وكذا
 لو دفعه رسول او كفيل **جامع الفتاوى** اذا احس الكفيل بالنفس
 وبعث عبد العاصي انه قد سلم لا يدر على احصاء المكفول له بعينه
 وقد يلزم العاصي في ذلك وكساي حلي سله ولا يكون الكفيل باليد
 اشهد حاله من الكفيل باحال قبل لم يجد احس الكفيل بالنفس كما يجب
 بالدين ما لم يعم وراية شني وان اراد العاصي بخلته بعينه الى الذي
 حبسه ان كان حاضرا في المحضر وان سأل ربه فان كان ملازمه بها
 ب قوته وقوت عماله امره ان يسلم كفلا معه ثم كساي سله و
 شر رفق الله تعالى **و** اذا وكل له الطالب رجلا ان ياحد كفلا
 من المظلمين بنفسه ما عده وقد اعلى وجهه من امان اخصا والوكيل
 الكفالة الى نفسه **وعنه الثاني** بان مال كفيل عن فلان **م** وهذا
 الوجه هو مطالبة الكفيل للوكيل وان دفع الكفيل المظلمين الى المكفول
 كل يرى في الوجه من جهة استحقاقه ما ب السبع اذا دفع المكفول
 اليه من المظلمين ان اضاف الى المظلمين ملاكلوا
 اما ان سلم الكفيل المكفول عنه الى المكفول له او الى الوكيل فان سلمه
 الى المكفول له يري سواء كان اضاف الى المظلمين او الى نفسه فاما اذا سلمه
 الى الوكيل فان كان اضاف الى نفسه يري لان حقوق العقد ترجع
 اليه وان كان اضاف الى المظلمين لا يرا لانه رسول **الساوي** **الحاوي**
م لا يجب على الكفيل بالنفس اكمال اداءه بكفاله الا على قدر
 السعفين ولو امره بالكفالة بنفسه فليس له ان يعيب نفسه وان
 كان مظلوما ولو امر الطالب المظلمين الاصيل ما حرمه كفلا

او كذا

الكفالة الى المظلمين
 وهو المظلمين الكفيل
 ولو كان اضافا
 الى المظلمين

اخره لا اوله كالحالي ولو غاب الطالب لم يكن الكفيل ان يدفعه با
 لا يصل اليه **وعنه** فلان اكمال له ان ياحد الاصيل حتى يبعث باكمال
 اليه **م** ومن قدر احس العاصي او رسوله اذا احس كفلا بنفسه العاصي
 عليه فان اضاف الكفالة الى نفسه حتى مطالبة الكفيل بالنفس لم
 اذا سلمه اليه يرا ولا يرا المسلم الى المديعي وان اضاف الكفالة بان
 حال اعطى كفلا بنفسه للمديعي حتى اعطى اليه للمديعي واذا سلمه الى
 المديعي يرا واذا سلمه الى العاصي او رسوله لا يرا **الفصل**
الحاوي **م** الكفالة باكمال واذا الكفيل بالنفس قال في كل دين
 وجب على المكفول دية السان صعب او كسر او كرا او انشئ ما
 ان نفسه او محجورا عنه اذ الكفيل بان ان يحس الكفالة اذا كان
 لكفيل عن نفسه مية السبع ولا يجوز الكفالة بدين الكفالة **وعنه الثاني**
 والدية **م** ولا يقع الكفالة بالسبعاء عند ابي حنيفة خلافا لهما **الساوي**
 الكفالة باكمال جائز معلوما كان اكمال او محجورا بامر المكفول عنه او غير
 امره والطالب ان شا طالب الاصيل وان شا طالب الكفيل
الحاوي وكل شرط خارج اكمال خارج النفس وما حار الباحل ثم جاز
 بها واذا اقلى عنه وسن الخضم كان سلما بالحكمة وسن اكمال
الصغير اذا ضمن بدين الكفالة لم يقع ملوادي ذلك الصمان رجع
 بها ولو يبرح ما دبر الكفالة صح ولم يبرح بها **م** **جامع الصغير**
 وكذا الكفالة والدية ما كداح **م** وفي موضع صحت الكفالة وادي
 الكفيل ما كفله من عنه رجع على المكفول عنه اذا كانت الكفالة
 من المكفول عنه ولا يبرح عليه قبل الا اذا فرق بين الكفيل وسن
 الوكيل بالشر امان للوكيل بالشر ان يبرح على الموكل بالشر قبل
 ان يودي عنه واذا ادى الكفيل اكمال من عنه رجع على الكفيل ولا يبر
 مع عاكس حتى لو ادى الربو موهو فذلك ان كفلا يبرح ما كداح
 ولو ادى مكان الدمان الربو موهو فذلك كفلا بها يراوشا مما كداح او
 يودن على سبل الصلح رجع على كفله موهو من هذا وسن المأمور
 بوجه الدون اذا وصي مائة بوجه عاقصي **وعنه الثاني** فان كفله با
 ربع رجع بعد ماله في احدى ماله ماله الكفيل الطالب عن
 الالف على جسمه حيث يبرح بحسبه فان لم ياكل لارم المكفول
 عنه في ماله وان خلس حبه ايضا **وعنه الثاني** اذا وجد
 الكفيل لا يجمع الطالب عن ملازمه يلا ومها را ولكن لا يجمع
 عن الدهر من فيما لا يبرح من العوت والكسوة **وعنه الثاني** فان ابي
 بمسرة يبرح من الكفيل ما كداح واذا كفله رجع عن رجل عال
 وادي بالمكفول عنه اكمال الى الكفيل فلان يودي الكفيل الى المكفول
 له ثم اراد ان يرد ذلك من الكفيل وهذا على وجهه من امان ان يعطى

المكفول على وجه الكفالة الرسالة بان يكون مطالبة المكفول فاعطاه احواله
وما في حقه وادفعه الى المكفول له وادفعه على وجه الاقدار ووجه التوفيق
لنفسه ان لا يرد احواله من المكفول ما كان المكفول يرضى به احواله ووجه
ما كان المكفول عنه اعطاه احواله على وجه الرسالة لا يطلب السعي سوا
كان المكفول به شيئا معين او لا معين شيئا على وجهه ومجده وعند
ابن يوسف يطلب له وان كان المكفول به شيئا غير دفع احواله على وجه
الاقدار ان كان المكفول به شيئا لا معين بان كان ذراهم او ديناراً
يطلب له الرجوع ولا يصدق في شي اسكناسا بعد مخرجها **وجه القاضي**
وان كانت الكفالة بغير مقرر فله المكفول عنه وما عهده ووجه
تأخير له الحكم وسحب له ان يرد الرجوع على احواله اي المكفول عنه ولا يجب
عليه الحكم وعنده اي حقه وعنده ما يؤول له ولا يرد على الذي وصفا
ومورواه عن ابن يوسف وعنده انه يصدق به **وجه الحاكم الصغير**
الحكام بان كان الاصل فله المطالب له وان كان غنياً رواته
وجه رواته يصدق بها **الكبير** ولو دفع المطالب احواله الى المكفول
ثم لم يرد المطالب احواله عن المكفول سنة فله المطالب ان يخذل المكفول
مادام ان كان فله المطالب ان يخذل المكفول حتى يخلصه من المطالب او يرد
عليه احواله الذي قبض منه **وذكر** **الحاكم الصغير** ان علي قوله
اي حقه له ان يرد الرجوع على المكفول عنه وذكره كذا
الصلح على قول اي حقه له ان يصدق في مالها وليس في نفسه
اختلاف الروايات عن اي حقه مما ذكر **الحاكم الصغير** والكفا
له جواب الاستحسان الا انه عام في كتاب الكفالة **والحاكم الصغير**
اشار الى ان المكفول بالحكماد ان يشاء يصدق به وان شاء لم يصدق
وردد على المكفول وعلى قولهما لا يوافق يصدق ولا يوافق على المكفول
عليه وادان كان للمدعي على رجل ذراهم موعده وكذا بها رجل ولم يسم
الكفالة الى اجل ما يصر كذا ما حال الى ذلك الاجل ما كانت الكفالة
فله الاجل فهي عليه حاله موقوفة ماله وادان في ورثة المكفول الذي
من التركة لم يكن لهم ان يرجعوا بالدين على الاصل ماله كل الاجل
عند علمائنا الثلاثة **وجه الدخيل** الا ترى انه لو كفر بالدين وادان
الحكماد ما كان لا يرجع بالحكماد واعاد ماله بالدين ولو مات الذي عليه
الاصل فله القول الاجل في حق المكفول **وجه** وعند زفر بن جعفر عليه
السلام قال سألني السلام وكذا ان يكون على هذا الخلاف ادان
المكفول حال جنوده من الطالب نفس له ان يرفع على المكفول عنه
قول الاجل عند علمائنا الثلاثة ومو بطر ماله لو كفر بالدين و
ادان الحكماد ولو لم يصر المكفول ولكن مات الذي عليه الاصل سقط
الاجل عنه ولا يسمي في حق المكفول **العقود الستة عشر**

ع الاجل والحوار ع الكفالة مال محله الاصل اذ كفل رجل بنفسه رجل
الى شهر او الى ثلثة ايام وما شبه ذلك فهو حارس وانما صفت الكفالة فاعا
بطالب المكفول بعد مخرجي شهر ولا يطالب له احواله طاهر الروايات
عن ابي حنيفة **وجه السراجه** ومو الاصل **وجه الصغير** ووجه يفتي
وعن اي حقه يوسف انه يطالب به ع الاجل وادان في الاجل
سرا المكفول ومو قول الحسن بن زياد وكان القاضي الامام ابو علي الشيخ
يعول قول اي يوسف اشبه بعرضه ولو مال كفلت بنفسه
فلان من هذا الساعه الى شهر نسبي الكفالة عضي السهر لا خلاف ولو
مال كفلت بنفسه فلان شهر او مال ثلثة ايام لم يدر هذا الفصل
محمد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلفت احواله في مال بعضهم هذا
ما لوقال الى شهر او الى ثلثة ايام سوا ومهم من مال بان يرضى الصواب
بطالب المكفول في المخرج وسرا عضي المخرج والعلم مال السرا الامام الواقد
عند الواحد السباني **وجه النظر** وكان والذي يقول اذ اراد انشا
ن ان يكفل بنفسه انسان ولا يصر كذا كذا ما لغيره في مال علي ظا
به الروايات ان يقول المكفول عند الكفالة كفلت بنفسه فلان الى
شهر على ان لا يكون كذا بعد الشهر ما لا يصر كذا اصلاً **وجه التوا**
نك وسرا ابو جعفر عن رجل كفل بنفسه رجل الى ثلثة ايام
سرا من الكفالة مالاً وانما لا يصر في احواله **وجه جامع الفقهاء**
وعن ابن سبكر الا سكا في لا يلزمه المطالبة الا بعد ثلثة ايام وبعد الثلث
له احواله انداعلم سلم اليه **وجه العيون** مال العقبه وله ما حد **وجه**
الحاكم وذكره جميع الدواوين لو مال ايا كفل الى شهر يصر كذا بعد
الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر عن الكفالة لا سلم بعد السرا
ولو مال كفلت بنفسه فلان شهر يصر كذا بعد الشهر وبعد
واعماله يصر ما شاء على انه لو مال العرسه يكون كذا حال ما اذا
مضى الشهر لا يصر الكفالة ولو قال الى شهر كذا القاضي عن الكفالة
بعد الشهر **وجه السامع** ولو كفل الى اجل ما يصر كل اجل
مخاد يصر في الحمار بينهم حازان يكون احواله الكفالة وما لا يصر
رفه الحار لا يكون احواله متعلق فيه ما بدتان احدهما في حق
المكفول ومو لا يطالب المكفول له فله مضي المخرج والسامع في حق
المكفول له ومو ان المكفول على كفا له بعد مضي تلك المدة الى ان
سلمه اليه **وجه** وادان كفا الى الحصار او الى الراس او الحار او اليه
حان او الى المنور ما كفا له حارسه والى الاجل الحسبي **وجه الحسبي**
وما لالشافي لا يصر **وجه** وكذا لو مال الكفالة الى العطا او الى البر
ق او الى صوم البصار في او وطهره فهذا كله فله ما حصل وان كان فيه
جماله لا يما جماله مستدركه وكذا احواله الى ان لعدم المكفول به من

كوزان

سفر صحب الكفالة مع بقدر التاجيل لم الكفالة مع الاقل صحب على
كل حال جميع الاحال في ذلك على السواء وعلى منيت الاقل يدور
ان كان من الاحال المتعارفة به منيت سوا كان احلا يومهم حلولة
في الحال اول يومهم حلولة اصلها كما لو كثر من رجل الى ان لعدم
الكفولة به من سفره وان لم يكن من الاحال المتعارفة ان لم
يؤتم حلولة للحال لا منيت الاقل كما لو كثر من ملان الى ان
يتم الرجوع او الى ان عطر السحر وان كان لا يومهم حلولة في الحال
ولكن كل بعد ذلك منيت كما لو كثر الى الحصاد او الى الدباس
بعد ادا موعده بعض من الحما وعما بعضهم ان ذكر احلا
يسير على الكفالة الا اذا به منيت على كل حال بعد يوم الكفولة
من سفره وعمره وان ذكر احلا لا يسير على الكفولة الا اذا به
كان احلا يومهم حلولة في الحال اول يومهم حلولة اصلها لا منيت
وان كان احلا لا يومهم حلولة في الحال وكل بعد ذلك منيت على
ما ذكرناه **وعن النبي** شرع عن ابي يوسف في رجل كثر
بجال عن رجل الى العطا مال ما حل له حاله في الشرفه
قول لفراده الى العطا ومال ابو جهمه ان رضى ان يكون الى العطا
والا لاشي له **وعن النبي** ارضا كثر من رجل على ارضه
طال به او على ارضه كل ما طمست منه فله ارض شهر ما كثره فانه هكذا
رواه انس سمعه عن محمد **وعن النبي** ومي طمست منه فله
اخر شهر من يوم طمست والارض شهر من ذلك الوقت بل ان
بأحد مني شيا بالطلب الاول ولا يكون له بالطلب الثاني اقل
شهر **وعن النبي** وكذا الكفالة بالحال **و** اذا ادفع
الله ان مال عند دفعه الله منيت الكفالة فهو من ماله
ولود دفعه الله واذا سرامه فله ان يطلبه منه ما ساء ولا يكون ذلك
برأه مما سبق **م** فان لم مع الله منه ولم ساء او طاله بعد ذلك
فللكفيل ارض شهر لفراده من يوم طلبه منه **الناظر** ويوك
ن له على رضى من بيع وجعله كوما على ارضه ان لم كوما بالحال عليه
حال مالا من كوما شرط **م** رجله على رجله الذي دريم حاله كثر رجلا
على ان رب الحال يى طلبه من الكفيل فلا كفيل ارض شهر وطرا
حاي ومي طاله منه فله ارض شهر والارض شهر كان له ان ما حذر
منه مني شيا بالطلب الاول ولا يكون له ارض شهر ويوك
كثره بالحال حاله ولم بشرط عليه ارضه مني طاله به فله ارض شهر
ان الكفولة له لغيره بعد ذلك وماله له حتما طلبته بهذا الحال
ملكه ارض شهر كان قوله هذا طلالا وله ان ما حذر بالحال سمانه
وعن النبي ولو كثر به مطلقا لم احضر الى قدومه

لم يبع وعن محمد انه لو لم يخرط لطلب الى قدومه غريم له او رجلا منها
سبت درس حازم **م** واذا كان لرجل على رجل الف درهم فانه من
عثن بيع مكفله بها رجل الى سنة هذا على وجهين ان ارضا والكفيل
الاقل الى نصفه فان مال احلي منيت الاقل حق الكفيل وحس
وان لم نصف الاقل الى نفسه بل ذكره مطلقا ورضي به الطالب
منيت الاقل حق الكفيل والا اصله جميعا واذا كان الرجل على
رجل الف درهم موخر مكفله بها كثر الى ارضه مثله ذلك الاقل
او ذره او اكثر منه فهو حازم والحال على الكفيل الى الاقل الذي
سما وان كان الحال طالا على الاصل ما حذر الكفيل الكفولة
ان احل صح الناصر حق الكفيل والكفولة عنه ولا يبعه حق
الطالب وان احل الطالب والحال طلبه من الناصر حق الكفيل
الطالب والحال طلبه جميعا وان احل الكفيل الاحل حازه
الناس خبز حق الكفيل فاحظه **وعن النبي** ولم يكن
له ان يطلب الكفيل بالحال دون ملك المله ومالا يكون ذلك
ما حذر عن الاصل فلور ذلك الكفيل الناصر ارضه فان ادى الكفيل
في هذه الصلوة ومواد احل الطالب فاحظه فله مضى الاقل
لا يرفع على الاصل فله مضى الاقل ما مضى الروايات
وعن النبي ولو كثر عال واحل الكفيل عن الاصل
حاز ولو ادى لم يرفع على الاصل حتى حل وكذا اذا حل على الكفيل
عوبه لا يحل على الاصل وكذا لو حل على الاصل عوبه لم يحل
على الكفيل وعن ابي يوسف اذا كان على الرجل من الف
درهم موخر وكل واحد كثر عن صاحبه فاحظه فاحظه
عليه مالا حال واما ما عليه بالكفالة يبع موطلا فهو العالج **م** واذا
كثر بالقدوس موطلا الى احل مسمي والكفالة حازم **وعن النبي**
واحال على الكفيل الى الاقل الذي سماه وعلى الاصل حال واذا
كثر بالحال رجل وكثر عن الكفيل رجلا لزم الطالب احذر
احال عن الاصل كان ذلك ما حذر عن الكفيل من ولو ارض عن
الكفيل الا ول هو ما حذر عن الكفيل الا حرا ما حال على الاصل حال
وعن النبي ما حذر عن الكفيل بالعرض ما حذر عن الكفيل
حاز ولا ساجم عن الاصل ولو كثر يد من موخر به ناعه الكفيل
سما بالدين فله حلولة سوط ولوماك البيع او رد ما سرامه عا
بالدين ولم بعد الاقل ولو العسب احواله ما سوي عاد الاقل
ولم لوماك الاصل الطالب بدمه سوط فلور دعه عليه فله حذر
عاد الدين على الاصل ولم بعد على الكفيل وما يبعه كل
وجه يعود على الكفيل ولو كان الاجل لا حذر الكفيل من الكثر

كل على الاخر وادى رجوع الاصل حتى كل على الاخر وورع على الاخر
 بدونه ثم يقعان الاصل بالوصف ولو كان الكفيل بغيره رطل ولا
 يقع الحاجل الا بالعدول ولو كفله رجل عن رجل بالقر درهم الى
 ستم ان الكفيل باع الطالب بما عدا قبل الاصل وسلمه اليه ثم
 اسحق البعد ما حال على الكفيل الى اقله وكذا لو كان المشتري
 بعث بفضاء وان كان الرد لعين بعرضها او بفضاء البيع لا يعود
 الا بالقر بعد موقوفه في الاصل من الرد بالعين بفضاء وس الرد
 بالعين بعرضها وسواهما الكفالة حتى حال اذا كان بالقر
 كفله وردا عشرى البيع بالعين بفضاء او بعرضها بفضاء الكفيل
 عن الثمن ولو لم يبعه الكفيل عينا او ثمن بفضاءها فوجدتها
 سدقة وردتها كان احوال على الكفيل الى اقله وكذا لو وجدها
 ربحا او بهرمه وردتها بفضاء او بعرضها وان كان حسن اعطاه
 احوال اعلمت انهما يوفى ومدين مع ذلك فهو حاد **الشرعي**
في ذكره المصنف واذا كان احوال من عن بيع او عصب و
 ما حذر الطالب عن الاصل الى ستم فالحق ان كفله ذلك ما حال
 عليه وعلى الكفيل حال كما كان **م** واذا كفله عن رطلان عن رجل
 بالقر درهم وكذا واحد منهما كفله عن صاحبه على ان احوال على
 اقدمهما على الاخر الى ستمين وموقوفان على كل على صاحبه
 السنه ما داه رجوع به على الاصل ولا يرجع به على الكفيل الا حرو وادا
 كفله الرجل عن رجل حال وبيع الاصل من الطالب عينا
 بذكر احوال وسلمه اليه حتى يرد الكفيل عن الكفالة فكما ان احوال
 صلبه ثم اسحق الطالب او رد بالعين بفضاء ما حذر عادات احوال
 الى الكفيل ولو رد بعرضها لا يعود احوال على الكفيل **ذكر**
المعنى وما لا يوجب لا يوجب شرط احوال الكفالة للكفيل
 ولا للكفيل له الا يرى انه لو حال اما كفله بكذا احوال على ان
 يرى منه ان ستم عدا ان الكفالة لا ربه وانه لا يرد ولو حال على
 انه ان مات ما يردى كان بربا ليس هذا احوال ولو حال
 قد كفله بكذا على لى يرى من البعد فهذا احوال كما قال وليس
 هذا احوال **وعنه المصنف** ذكر محمد في احوال الاصل في باب
 احوال الكفالة والا فدا ربا ليس ان شرط احوال الكفالة
 على وصوره ما ذكر محمد اذا اقر الرجل بعين احوال وان محمد
 الطالب لا يثبت احوال ما لم يعم البينة **السنة** سئل على
 احمد عن رجل له عديم وطلب منه كفله او كفله له رجل وما
 اليوم يوم الثلثا فكفله الى يوم الثلثا لما مضى بكذا احوال ولم
 سلمه اليه احوال الطالب العديم واحدمه بعض الدين الذي

الى سنة و

العدد من

كان عليه ثم التقطه له ان يطالب الكفيل بثلث الدين فقال اذا كانت
 الكفالة بالدين موقوفة على الدين وليس له ان يطالبه عادات
 احوال خوارزم بعد التقط محله منه معنى ان الحاكم لى يردون
 ومن الكفالة ما روى لعدة وذكر ان الدين كذا الكفالة ان
 له رطلان بعد الثلث وليس له احواله عليه لان الراجل لها حصر المظا
 له واداه الكفيل او الاصل ستم ايم لغير سنة وحل السهم السنه
 ما لا حال اذا اقصت البعد رعدة واحدا واداه كان له رجل على
 رجل الدين درهم من عن بيع او عصب وبما كفله واحدا للطالب
 عن الدين على الاصل الى ستم فالحق ان كفله كان احوال حال عليه
 وعلى الكفيل **الشرعي** **في ذكره المصنف** **السنة** سئل على
 بعلق الكفالة بالشرط **الحال** ثم الكفالة على وجهين مذكور
 ما عصبه حان واهله كذا ان كانت بعلق شرط متعارف ولا
 ربح شرط غير متعارف ولو علق الكفالة بما هو شرط محض
 ان يقول ادا هبت الريح واداه احوال طر واداه قدم المظان الا حني
 احوال فان كفله بدين مطلق لا يصر كفله وكذا لو علق الكفالة
 باحوال بدين الشرط بان علق الكفالة بما هو سبب الكفالة
 لا يمكن السلم كوان يقول ان قدم مطلق الكفالة ما كفله بدين
 مدين مطلق ان صار كفله بدين لا ربح متعارف **وعنه المصنف** **ذكر**
 الاصل انه لا يجوز بعلق الكفالة بالاحصاء **وعنه المصنف** **ذكر**
 محمد في كتاب الكفالة وع احوال ان بعلق الكفالة شرط غير متعارف
 رولا يجوز ما نوا وما بعد الوكلاء احوال واثبات الولاية
 الا لشا عبد العاصي مدعى الكفالة احواله شرط غير متعارف
 ما سئل بعضي بكذا واداه احوال بكذا معنى ان يكون مكان
 الكفالة وكذا بعلق شرط لان الوكلاء فيما يجوز بعلقها شرط غير
 متعارف ذكر محمد **الحال** ان البعد احوال دون احوال
 وقاف صاحب احوال ان بعلقه احوال فقال رجل لصاحب احوال
 ان اعمد احوال مينا ضامن لدينك عليه بكذا الكفالة قال البعد
 البعد بعلق احواله دليل على ان بعلق الكفالة شرط غير متعارف
 فحان وعندي ان هذا احواله لا يصر بكذا لان احوال ما عفا
 بضمن محبة البعد ما بعد احواله احوال الى ستم الدين
 وليس بعلق على احواله احواله احواله الى ستم الدين
 حان **وعنه المصنف** **السنة** سئل على الكفالة بالشرط
 ما نعت مينا ماعلى وماذا كذا عليه ماعلى وما عصبك فلان
 ماعلى كذا ما اذا مال بالوعصك احد ساءم ان كان الشرط
 بان كان الشرط لوصوب الحق كقوله اذا اسحق ما عصب او لا يمكن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

منه اذ قال ان لم وافك نه غذا فعلى امانه درهم سوا امانه الذي كنه
عنه فلم يواف نه غذا وهذا الحمله لا تناس على قول محمد امانا على
قولها وهذا حمله المسامحة على قولها فاما ما يعصم لادهر كنفلا عن
عدم نه ولا يلزم امانا اصلا وما يعصم بصر كنفلا عن عدم نه واجلا
فالمسامحة مع هذه الحمله راجع الى اجلا فمهم في الحمله امانا على كنه
وكيف ان الكفيل اذا قال ان لم وافك نه غذا فعلى ماله درهم فلم
يواف نه عدم مال الكفيل للطالب لم يكن لك على المكفول نه سي
وكان هذا اقرارا مني بك بالاندر درهم فعلى قول ابي حنيفة وابي
يوسف بصر كنفلا با امانا وان رد كنفلا ما كانا على قولها بصر كنفلا عن
هذا المطلوب او عن المطلوب نه فمعه اجلا والمسامحة منهم
من مال السان الله ومنهم من قال الكفالة عن الجاهل جائدة
الحمله التاسعة اذ قال ان لم وافك نه مالا فانه فمالي الا
لن التي نه عليه ثم ان الطالب ادعاه نه فدعوه الله مكانه
فهو رضى من امانا قال الشيخ في الاية الحرة معناه قوله دفع الله
مكانه فهو رضى من امانا سلكه الله في المجلس الذي ادعاه نه وقال
سبح الاسلام معناه انه كما ادعاه نه ليعلم ما هو رضى فاما ما هو رضى
في كنهه في دفع الله الحمله العاشرة اذ قال ان لم وافك نه
غذا فاما كنفلا فمالي فلان سمي الرجل للاجل للطالب عليه حق
بصر كنفلا نفس الثاني ذكر الحمله في الاصل من عمر خلاف ما
لا يحسن ويدعي ان يكون في الحمله خلاف على قول محمد لا يصح
الكفالة الثانية هذا اذا مات المكفول نه قبل مضي الاجل قال
ادامت الكفيل قبل مضي الاجل لا يلزم الكفيل امانا وليد الو
دفع المكفول بنفسه ينسب عن جهة الكفالة ومضي الاجل لا يلزم الكفيل
امانا **وع الطبر** وكان مالا الذي يقول سلم المكفول الكفيل
بنفسه عن جهة الكفالة اعانه اذ كان الكفالة واما اذ لم يكن
مالا قال **م** والورثة اذ لم يوافقوه في موصى الاجل وجه امانا
لا يم الورثة اذ لم وافوا به كبر الطالب على القول وادامت
بنفس رجل على انه لم يواف نه غذا فاما درهم الذي للطالب
على الكفيل فعليه الطالب في العدم وطالب الكفيل فلم يكن مضي
مضي العدم يلزم امانا **وع امانا** وكذا الو شرط على الكفيل في
الكفيل المكفول نه في ذلك امكن وطالب الطالب نه دفع الله
فعليه الطالب كان امانا لازما على الكفيل **م** وعن ابي يوسف
ان للقاضي نصيب وكذا للطالب سلم الله وعلى هذا الو باع على
ان الحرة ما كان ماله امانا السنة قال القصة ابو الليث فقه
الدواة حسنة في موضع طهر بعد الحزم **وع امانا** ونظير

مقدرا ما قالوا فمن اشترى شيئا على انه ما يحار بله امام صوارى البيا
بع مدمع الحرسى الامر الى العاصى ع قول ابي يوسف بن يوسف
وكذا للعباب ورد الحرسى عليه وعلى قول ابي حنيفة وحججه
نصيب العاصى حصا للعباب ع ابي حنيفة **وعنه** ولو اريد
العاصى بقول ابي يوسف ع هذا فهو حسن **وعنه** وكذا لو جعل
الرد للعباب حسن لان اليوم معدى ملا ان يذهب العاصى
وكذا لو دفع اليه الدين لان الطالب معتد فاعلا لا ضرارا الى الكفيل
والعزم والعاصى يذهب باظر اللامعس يذهب وكذا لو دفع للعباب
وعنه وكذا لو ادى مال لم او امكن به ع مكان كذا عدا ما كانه الدرهم الى كذا
عليه على فواجى به ع ذلك امكن ان يلم كذا الطالب لزم الكفيل امكن
ولو قال ان لم او ف به ع مكان كذا ولم يزل او امكن به وواجى عليه
بما فيها فواجى به ع ذلك امكن ان يلم كذا الطالب لا يلزمه امكن
لو قال ان لم او امكن به ادا حلس العاصى فلم يحلس العاصى ابا
وطلب الكفيل الكفيل به لم يوفى له ولا كفى على الكفيل **وعنه**
حسن ولو كفى بغير رجل وخالق وكفى بغير كفى على
ان لم يوفى بغير الكفيل ع وقت كذا ما كانه الدرهم للطلب
على الكفيل **وعنه** الاول عليه كذا الكفيل ان ملا خلا ف ادا كفى
بغيره على انه لم يوفى به عدا ما لا بد الى الطالب على الكفيل
على والطالب يدعى على الكفيل به ما به دينار ولا يدعى عليه الدرا
هم لم يوفى به عدا لا كفى على الكفيل سى من امكن واد كفى
بغيره ملا ان على انه ان لم يوفى به عدا ما كانه الدرهم على الطالب
عليه مما است الكفيل به فدل معنى العدم معنى العدم بغير كفى ما كان
عدا ادا ما است الكفيل به فدل معنى الاجل وان ما است الكفيل
معنى الاجل فان وارجى به ورثة الكفيل بان دفعوا الكفيل به الى
الطالب لا يلزم الكفيل امكن وان لم يوفى اوصى معنى العدم لزم
الكفيل امكن **وعنه** **احكام** رجل كفى لرجل بغير رجل على
انه ان لم يوفى به عدا او قال به ع يوم كذا فهو كفى له بغيره فلا
ن لرجل الطالب على ذلك الدار قال كذا كذا ف ادا كفى
معه الكفا له عدا ما لا فخره **العناوى** **وعنه** لو كفى
بغيره على انه ان لم يوفى به هو كفى لبلان او فعله الف درهم
حار خلا ما كفى وفسد ان كان الدرعوسى الف حار خلا ف مان
كان كفى لا خلا ف الا ان يقول الكفيل لهما على الاصل فدل
وعنه **العناوى** **احكام** ادا كفى بغير ملا ان على انه ان لم يوفى
به عدا فعلى الدرهم ولم يزل على الف الف الى عليه معنى عدا ولم
يوفى به وعلان يقول لاسى على والطالب يدعى الف درهم

والكفيل شكر وجوبه على الاصل على الكفيل الذى درهم عبداسى حسبه
واى يوسف الاول **وعنه** قوله الاخر وهو قول محمد بن شاذان **وعنه** ادا قال
الطالب ان لم يعطك ملا ان مالك عليه فهو على فضا حار ولم يعطه ما
بصر كفى لا امكن استحيانا **وعنه** **احكام** ادا كفى لرجل بغير رجل
على ان الكفيل بغيره ان عا به عدا ما كفى صامن ما عليه فضا
امكنه فضا الى الكفيل به مدمع ودفع الكفيل الى الطالب فاكل على
الكفيل ولو قال الكفيل عدا الكفا له ان عا به عدا ولم او امكن به ما
صامن لقال الدرهم عليه فضا الكفيل به الى الكفيل صامن ان يوفى
به مدمع ودفع الكفيل الى الكفا له لارم على الكفيل وبقدر ازم عدا له قوله
ان عا به عدا او امكن به ولو قال ان عا به عدا لم او امكن به عدا على انه
فواجى به بعد العينة **وعنه** **احكام** **احكام** عن محمد بن كفى بغير
رجل على انه ان وارجى به ما بينه وبين شاذان والاما كفا لارم هذا
ولو قال ما بينه وبين شاذان بغيره عن الكفا له وعن فضا ان امكن
وليس الكفيل له ان ما كفى الكفا له امكن ولا يلد فدا الى ان عصى
الشهر ما من معنى الشهر فدا ان يوفى به عليه امكن وان ما من الدرهم
كفى بغيره الشهر فدا ان يوفى به الكفيل فان ذلك لا كفى الكفيل
عن الفضا وليس الكفيل له ان ما كفى الكفا له امكن فضا معنى الشهر
فاذا معنى الشهر ان يوفى به **وعنه** **احكام** **احكام** ولو كفى لرجل بغير
رجل على انه ان لم يوفى به عدا فعلى امكن الدرهم على ادا عا عليه
مواثف درهم ولم ينفارق به الكفيل ولكن الطالب لى ادا عا
عليه وفاضه ولا ربه ع عدا معنى الابل فاكل لارم على الكفيل لارم
يوفى به رجل كفى بغير رجل الى الكفيل وقال ان لم او امكن به
عدا فعلى امكن الدرهم كفا له عدا فضا الكفيل فاضا كفا له و
قال الطالب لم يوفى به كان القول قول الطالب واكل لارم
على الكفيل رجل كفى بغير رجل على انه ان لم يوفى به ع وقت
كذا فعلى امكن الدرهم الطالب على الكفيل به بشرط الكفيل ع
الكفا له على انه سى من الكفا له ادا وما عدا الا عظم فواجى به فضا
ذلك امكن بغيره واستند على ذلك وبعد الطالب بغير الكفيل
من الكفا له بغيره واكل جمعا وكذا لو كان ذلك ع الكفا له باليوس
وعدا لان الكفيل ههنا جعل بغيره لارم عن الكفا له ادا كفى
لارم ع عدا ذلك الوقت دوى السلم الى الطالب ولو كفى
بغيره رجل الى العدا على انه ان لم يوفى به عدا عدا كفا له
امكن الدرهم له عليه بشرط الكفيل على الطالب الذى لم يوفى
الطالب عدا لارم الا عظم فضا بغيره فضا بغيره بعد العدا
فدا الكفيل عدا كفا له وقال الطالب فدا واكل لارم

احدى على الآخر والكفالة على الكفيل على صاحبها وان كان لا يرضى على الكفيل
 وان اقام كل واحد منهما السبب على الآخر فانه يحسد ولم يسهل وان
 الكفيل دفع الكفول به كارت الكفالة بالسبب على حالها ولا يلزم انما
 ر على الكفيل ولو اقام الكفيل السبب على الآخر فانه يحسد ولم يسهل
 الطالب سبب سبب الكفيل من النفس وانما حاله صفا ولا يصدق الطالب
 على الآخر فانه لا يحسد به سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 عند ما يضمن ما عليه وصاحب الكفول به الى الكفول ولم يطلبه الكفول
 ثم دفع الكفيل السبب بغير حرج من الكفول فان الكفيل صفا من المال لانه
 على الكفالة بالغير ولو مال فكنفت لك سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 ولم اوافك ما يضمن ما عليه فحاسب فلان لو اجمعي لدمه انما ومنو
 عمره ما لو مال ان غاب فلان اوافك به رجل كفل بنفس رجل
 على انه ان لم يواف به عدا فعليه ما ادعى الطالب لم يواف به العدا
 وادعى الطالب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 كان القول قول الكفيل مع المضمين مع العلم ولو كفل بنفس على انه
 ان لم يواف به عدا فعليه من انما ما اقره المطلوب فلم يواف به
 البعد فاقدر المطلوب ان له الف درهم كان الكفيل صفاها كما اقر
 ولو كفل بنفس رجل على ان مني طالة الطالب فلم يواف به فعلى انما
 الذي عليه وهو الف درهم وطالب منه فلم يواف به فعليه انما
 لوجود شرطه وهو عدم التسليم في وقت الذي طالبه وكذا لو كفل
 بنفس فلان رجل على انه ان لم يواف به فعليه من انما انما لان
 عدا والسجل في الدرس بداره الوجوب وكذا لو مال الى بقدر انما
 رجل كفل عن رجل مال فمال الكفيل لم ينفذ له ان اوافك بنفس
 عدا ما يرضى من انما هو ما حار ورس عن انما لظان السجل
 ولو مال الكفيل بنفس ان لم يواف به عدا فعليه ما اقره المطلوب
 ثم يواف به عدا فاقدر المطلوب ان له عليه حسما كان الكفيل صفاها
 كما اقر وليس هذا انما الكفيل بنفس ان لم يواف به عدا فعليه
 ما اقره المطلوب ان لم يواف به عدا فان صفا من عدا عدا عليه
 فلم يواف به عدا فادعى الطالب عليه ما لا يلزم انما وكذا لو مال ان
 لم اوافك عدا انما الذي عدا عليه فلم يواف به عدا فادعى عليه
 ما يلزمه **السابع** ولو مال الاصيل لم ينفذ له دفع سبب سبب
 عن كفا له فلان يرضى الكفيل من انما **معناه** اذا مال الكفيل
 بالنفس ان لم يوافك عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 الثاني ما يضمن ما عليه فلان عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 فان لم يرضه الله وهو صفا من المال ولم يرضه الله انما ان
 به ولم يرضه ان لم يرضه وعلى مناس ما ذكرنا قبل فدا عدا عدا

ان لم يواف به يحسد ان لا يسقط الدفع بك كفى الايمان به عدا عدا
 الثاني اذا مال المطلوب لك فلان عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 انما يظهر عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 ما يحسد مدع يعلم انه لو كان قادرا على الادا لما جعل من انما عدا عدا
 بك المدعى **معناه** اذا مال لعنة ان لم يعطك
 فلان ملك عليه ما لا يضمن قال ما لا يلزم انما اذا عدا عدا عدا
 فعلى الاصيل وزاد عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 فلان عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 محو لك على ان لم يرضه فلان ما لك عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 لا يرضى لك على انما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 الكفيل عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 ولو يرضاهما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 في ما عطاها او دفعه الى من يرضه ما عطاها فهو عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 اذا حرم من عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 ان طال ذلك ولم يعطه من يرضه عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 صفا فلان ما لك عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 فلان عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 الطالب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 الشرط وكذا لو كفل على انما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 الادا فهو يرضى لم يرضه ولو كفل ما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 لب فهو يرضى عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 استرد ما دفعه ولو كفل بنفس الى من يرضه عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 ما عليه من انما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 الاصل لم يرضه شي ولو كفل به على انه ان لم يواف به عدا عدا عدا عدا عدا
 انما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 ولو مال الكفيل بنفس الى من يرضه عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 الطالب فكنفك عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 والكفول به وكفولها كالمطلوب ويعود الكفالة بالموت ولو كفل
 بنفسه الى عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 لب حصى عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 وانما عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا
 شرط ان يرضى ان وامي به مكان ثدا براوان لم يرضه عدا عدا عدا عدا عدا
 يرضى عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا عدا

اد الطالب

على

للطالب ولزم الحال على الكفيل ولو اقام بينة على الوفاء ولم يشهد
 على الدفوع له فالكفيل كالمها ولا يلزمه الحال على الكفيل ولو اقامها
 الكفيل على الوفاء ولم يفيها الطالب بركي الكفيل والبول للكفيل
 ان الطالب لم يوافق اذا كان الشرط ان يدفعه اليه والا فالحال عليه
 ولو قال ان لم اوافك به فعلى ما اقره اعطوب فكما قال ولو قال
 فعلى ما ادعى الطالب فادعى وصدا والمطلوب لم يصدق فاعلى
 الكفيل وكلفت الكفيل على العلم ولو قال ان لم اوافك به فعلى
 جئت على تعني ما علمه فادعى **وعلى الطالب** ولو كلفه بركي رطل
 على ان لم يدفعه الي الطالب عددا ما حال عليه وشرط الكفيل على
 الطالب ان لم يوافق عددا ما حال عليه فهو بركي من الكفيل ما حال
 والبعض جمعا فالبعض واحدا فالتطالب عددا ما حال عليه
 ولم يدفعه اليه بركي الكفيل ان واما الكفيل لم يوافق عددا ما حال
 من فاما بركي من الكفيل ليس فالتطالب عددا ما حال عليه
 على الرجل على الوفاء ولم يدفعه اليه الدار بل ادعى انما لم يظن او
 ادعى ما لم يظن او حقا فالتطالب او ادعى الدار لم يظن ولم يفسر عددا
 ما حال عليه لم يظن او حقا فالتطالب او ادعى الدار لم يظن ولم يفسر عددا
 ما حال عليه ورضى به الطالب لم يوافق به عددا فالتطالب ما حال عليه
 الدار من عددا الى بركي اي ادعى صاحب الكفيل انما لم يظن الدار
 وموعد اي بركي وقال محمد ادا دعاهما ولم يفيها حتى كفله له ما
 دسار لم ادعى بعد ذلك لا للثبوت الي دعواه واداكفل رطل بركي
 رطل على ان لم يوافق به عددا فالتطالب ما حال عليه فالتطالب
 ملكه له الثاني حاشي ان الكفيل ان لم يوافق به عددا او اقره فالتطالب
 ب بعد ذلك سى احد الكفيل ب اقره الكفيل بركي او **وعلى الطالب**
وعلى الطالب ادا عاتى الذي عليه الحال فله ان يطالبه الطالب
 بركي الكفيل الحال وكذا ان الكفيل اعطوب بركي بركي الصور ان يكون
 الطالب عليه سى ما حال بركي الساعه على الكفيل او الطالب ان
 حاشي الكفيل بركي الحال على الذي عليه الاصيل واداكفل الرجل
 ان مات فلان فله ان يعطيه الالف الى بركي عليه ما كلفها
 وكانت الالف الى احد فقال ان حكيت ولم يعطك ما كلفها
 فذلك حاشي وان ادعى الكفيل بعد موث اعطوب او بعد مضي
 الحاشي ان اعطوب اعطوب اطاقك الحال ولم اوفك فالتطالب
 لم يعط الحال وركب كفلا فالتطالب عددا ما حال عليه فالتطالب
وعلى الطالب فله ان يعطيه الالف الى بركي الساعه ان يكون العول
 للمطلوب فله ان يعطيه الالف الى بركي الساعه الالف الى بركي الساعه
 جعفر ما ذكر محمد اسحقان والعباس ان يكون العول فالتطالب

المعنى ادا مال الكفيل ان لم اوف به عددا فعلى ما ادعى الطالب
 ولم يوف ما ادعى الطالب البنا وانكر الكفيل لا يلزمه سنى وان كان
 الكفيل عنه منكرا كلفت الكفيل على **وعلى الطالب**
وعلى الطالب الكفيل ما حال على ان يعطيه من وجه كذا قال محمد واداكفل الرجل
 على رطل بركي فله ان يعطيه ما حال على ان يعطيه انا من وجه كذا قال
 عند فالتطالب حاشي كسر الحدود على انما الدار من الوجه كذا
 كان كلف على انما الكفيل ما حال مطلقا فالتطالب او بعد السنى وان
 لاسباس ان لا يكون الضمان والاسباس اقره من فان ملكك الو
 دفعه فالتطالب على الكفيل وكذا ان صاحب الدرع طلب
 من الحدود ان يعطيه الدرع حتى يدفعه اليه فالتطالب وصادق فالتطالب
 كان فله ان يعطيه الحد والحد الى سوا ولو ضمن له الدرع بركي
 على ان يعطيه اياه من عن حد الدار فله ان يعطيه الدار بركي على الكفيل
 ضمان ولا كسر الكفيل على بيع حد الدار **وعلى الطالب** لو ان طرقت الضمان
 رد دراهم الدرع على صاحبها او اقره صاحبها ما حال لازم للضمان
 ولو كان ضمن على ان يعطيه من عن حد الدرع ودفعه عند المطلوب
 ورد الضمان العبد على اعطوب او اقره اعطوب منه فالتطالب
 عليه وذكر سى الاسلام بركي منه الدرع وذكر انه ليس بركي
 الدرع ان ما حد الدرع من الكفيل لدره ورها حتى الطالب ثم قال
 وان دفعها بركي الدرع او غيرها واستهلكها بركي الكفيل وانه كلفت
 رواته **وعلى الطالب** ولو ضمنها على ان يعطيه من عن حد الدرع فله ان يعطيه الدرع
 بعد لم يدرم الحال ولم يكر على بيع العبد في الضمان فان باع العبد
 بعد ذلك بركي فله ان يعطيه من ملك الدرع بركي السنى
 العبد والعبد الكفيل فالتطالب العبد فله ان يعطيه رطل الضمان على
 الكفيل وان باع العبد عامه درهم وفيه فله والدين الف لم يدرم من
 الضمان الا بعد رطل العبد واما ابو يوسف ان ضمن على ان يعطيه
 من مال الكفيل له او على ان يعطيه من عن حد العبد وليس العبد
 له فالتطالب باطل وان ضمن على ان يعطيه من عن حد العبد ولا لليس العبد
 له فالتطالب باطل وان ولا عذره له فالتطالب لازم رطل ضمن لدره ما
 درهم على ان يعطيه نصفها فله ان يعطيه نصفها بركي ولم يوف ما حال
 حاشي حاشي وان كان اعطوب سى رطل وموثر ما حد حاشي شرط
وعلى الطالب وعن اي يوسف كذا فله ليس له رطل وموثر اما
 فله رطل وموثر ما حد حاشي شرط **وعلى الطالب** واداكفل العبد ضمن لدره
 الدرع على ان لا او دها البكر فهو باطل ولو مال على ان لا او دها
 البكر حاشي فهو باطل واداكفل الحال من مائة بعد موثر **وعلى الطالب**
وعلى الطالب ولو ضمن على ان يولى من عن حد العبد فله ان يعطيه

الذي قال محمد بن سري الكفيل ولا يراه الكفيل مودة فانه لو مات الكفيل
كانت واريه بمنزلة الكفيل ان دفعه الى الطالب سري وان لم يدفعه حتى
مضى الوقت كان اكمال على الوارث وكذا لو مات الطالب مديون
الكفيل المكفول به الى واري الطالب في الوقت سري وان لم يدفعه
فقد اكمال **وعنه الظاهر** رجل كفيل بدين رجل محاب
الطالب ما كفاله بنفسه على حالها فبعد ذلك ان دفع الكفيل
المكفول به الى وحي اتمم سري الكفاله بسري كان في التركة
دين اوله وان دفع الى واري اتمم ان كان في التركة دين لاسرا
سوا كان الدين مسعرا او لم يكن في التركة دين مدفع عن جهة
المدفع اليه خاصة ولو كان في اكمال وصل على اتمم وعد كان
اتمم اوحي ثلث ماله موقع الكفيل المكفول به الى الوارث
او الى العاصي له او الى العريم لاسرا ولو دفع الى عولا البلد
على سرائل سمى العريم لاسرا الا ان دفعه الى لاسرا **السابع**
ان مات المكفول عنه سري الكفيل من الكفاله بالنفس وليس
للمكفول له ان يطالب ابدا وان مات المكفول له فليطلب ان
سلمه المكفول عنه الى واريه وان سلمه الى بعض سري من الكفاله
مده خاصة وليس ان يطالبوا بههم ولذا لو سلموا الى احد
الوصيين ماله مودع فيه والاخر ان يطالبه **وعنه الظاهر**
ولو ان يكثر روط لفلان سري رجل كفاله واحد فاحضر احد
هم بربوا وان كانت الكفاله بمصر فله سرائلهم ولو كفله
بثمة حال كفاله واحد او بمصر فله سري احدهم سري الساقون
في النكاح ادا كفله رجل بدين رجل مديون احد الطالب
ان لا يوقعه قبل المكفول له ان ما قبل الكفيل بفسخه ولا يوقعه
وما لا يوقعه قبل المكفول به من جهة ولا من جهة عمن ولا يوقعه
ولا يوصاه ولا يركاله سري الكفيل من الكفاله **وعنه الظاهر** ولو كفله
م اكمال لاسرا **الحاشية** المكفول بالنفس ادا سلم نفسه الى المكفول له
مان سلمه بدين سري الكفيل سري الكفيل وان لم يدفعه عن
الكفيل لاسرا الكفيل وكذا لو اقر الكفيل رجلا ان سلم نفسه
المكفول به الى الطالب ان قال كما مور الى الطالب سلمت
السري نفسه عن الكفيل وان سلمت الطالب ولم يدفعه لاسرا
الكفيل **في النكاح** ولو اقر احد روض واريه عن الكفاله
له بالنفس فانه لا يفسد حاله ولو كفله على ان لم يوافق
عدا معاد اكمال مخرج ماله تحت الاسراء عن النفس وان لم
يوافق به حتى مضت اكمال فعليه اكمال ولو وصي المكفول به
الطالب لاسرا الكفيل بالنفس ادا كان مدعي عليه حق لغيره ولو

ولو اقر الطالب اتمم فرد الوارث صح الاخذ اليه حقه وحده
وسرا الكفيل ولو وصي الدين لبعض ورثته المكفول به وسريهم
ولو وصي الدين من الاصل فرد عليه سري الكفيل عند بعضهم خلافا
الاسرا ولو وصي الطالب الاصل فيما سري الكفيل سري وكذا العا
سري قال محمد بن الاصل ادا مال الطالب للكفيل بدين م اكمال
الذي كفله به عن فلان كان قد اقر ارس الطالب سري الكفيل
حتى يرجع الكفيل باكمال على الذي عليه الاصل ولا يرجع الطالب على
الاصل لشي **في السبع** هذا وقوله دفعه الى اكمال اوله
سري او مديون سري سوا والحواله في طرأ الكفاله **وعنه الظاهر** خلافا
ما لو قال الطالب للكفيل ادا ماله لا يكون مديون اقراره بعض
من الكفيل حتى كان الطالب ان يطالب الاصل باكمال واد اكمال
الكفيل بدين ولم يقل الى مال ابو يوسف يكون اقراره بالدين
عزله قوله بدين الى **وعنه الظاهر** سري الكفيل والاصل
جميعا ويرجع الكفيل على الاصل جميعا **وعنه الظاهر** وقال محمد بن اقرار
را بالنفس عزله قوله اقراره اقراره **في النكاح** سري الكفيل حاشية
دون الاصل وقال ابو حنيفة لو كفله الطالب سري الكفيل و
كتب فيه سري الكفيل من الدراهم التي كفله بها ماله يكون اقراره
ببعض اكمال ماله وطدا على قوله جميعا واد الكفيل بالدين عن
رجل حال وشرط كفاله ان اقراره سري المكفول به
عدا سري من اكمال الذي كفله به هذا خارج عن حوز تعليق
المراة عن الكفاله باكمال وكذا لو شرط ان المكفول به لو اوي بدين
او رجلا مديون من اكمال فليذكر حاشية **وعنه الظاهر** ومن كفله
بدين لغيره ولم يقر ادا دفعه اليه ما يدين مديون مديون سري
ولا يشرط قبول الطالب التسليم ولو سلمه المكفول به سري الى المكفول
له بكم الكفاله صح وكذا الوساة السك وكذا الكفيل او رسوله **في النكاح**
في النكاح ولو كفله بفسخه الى شهر م دفعه اليه قبل الشهر سري
وان لم يوقعه قبل ان يفسد العقد كان مديون ولا امام السري حتى
شتره له بدين على طرأ ولم يفسد ماله بعد الشهر **في النكاح**
حكم سلمه بعد الشهر **في النكاح** اس سماعة عن محمد بن ادا وكل
رجلا ان سري له عدا بالدين درهم ولم يدفعه اليه شي فاسيراهم ما
رجل وقال البايع مديون بدين من اكمال الى الذي كفله
فاذا دفعها اكمال الى المشتري فاما سري منها بالدين حاشية والمراة
باطلة وذكر عيسى بن امان مديون بدين في نكاحه عن محمد بن
في الجواب فانه مديون سري الا انه في رواه عيسى وكان اكمال رجلا
للمشتري عليه الف درهم غير مديون فاما بيع الاصل خلافا في الجواب

بغيره ولو قال ما حيي عليك به فعلى حق **الحال** رجل قال لا خير ما بع فلما
 على ان ما انما من حسره ان هو على او قال ان هلك عندك بعد ايام
 ضامن به لا يضره هذه الكفالة **وهو** ولو قال بالعتبة اليوم من سني فهو على
 ثم جرد الكفيل واكفله عنده **الحال** بعه ما قام الطالب السنة على احد
 بما بعه الاخر انه قد باعه وكره اليوم كذا وكذا او قد بعه ما حال لارم للكفيل
 واكفله عنده حتى اذا حضر الطالب لا يكلف اعانة العتبه عليه اذا
 كانت الخصومه عند العاقي الذي سمع السنة الاولى ما اذا وقع
 الخصومه عند ما في الاخرى لا بد من امامه السنة ما شاؤا واقام السنة
 ان العاقي الاول فضا يكد او لو قال من باع فلانا اليوم ببيع فهو
 على فهو غير واحد لا يلزم الكفيل سني ولو قال اليوم حاضر ما بالقبض انتم
 اليوم وغيركم فهو على ومنه لو ادرك منه كان عليه ما سمع به او بيبك
 اليوم وليس عليه ما سمع بهم غيرهم ولو ادرك بعد من الحان ثم قا
 ل ما ناعب به عدي من سني فهو على او قال فلما بالعه او قال الذي
 بالعه هذا على كل بيع بالعه بخلاف ما اذا قال ان بالعه سني بالعه
 اذا ناعب هذا على بيع بالعه بخلاف ما اذا قال ان بالعه سني بالعه
 اذا ناعب واذا ما ناعب به فلا بد من سني فهو على ما سلم الله الدرا
 بهم في طعام او باعه سني او بيبك مدركه على الكفيل واذا قبل بعه
 ما سني وسن الف درهم فما بعه من سني فهو على فباعه ما عا كسبها
 ثم باعه طعاما كسبها به لزم الكفيل الحال ان جميعا فان باعه احد بعد ذلك
 لم يلزم الكفيل **وهو** **العتبة** روي به مجهول في بيع من رجل عدا او كفل
 له رجل بالعتبة ما بعه الطالب الثمن للكفيل ومعه الكفيل من العتبة
 ثم وفدا العتبة بالعتبة عتبه وروى على بالعه ببيع على الطالب بالعتبة
 ولا سئل لو اقرضها على الكفيل **العتبة** لو قال فالدوم
 لك فعلى ليد في المظلول على الكفيل استحسنه اذ اصله ومعدان
 وهو العتبه من الا ان يدرك من ذلك ما بعه في المخلوع **وهو** **نوار**
ساعة عن ابي يوسف رجل على رجل بالعتبة ببيع العتبه او الكفيل
 عنه ثم ان الطالب وطب الحال من الكفيل والطالب ان يبيع
 على الذي عليه الاصل ما حال وروي شرع عن ابي يوسف في رجل
 حال ليعده ببيع فادركه بعد ايام بالعتبة درهم على اي صام من لهما الا
 لير فباعه بالعتبة لم يضمن الكفيل الا الف والباقي ما بعه امانا كسبها
 ولو باع بغيرها ضمن كسبها **العتبة**
عتبة في الكفيل لا يظن عن الكفيل بغيره من الطالب قال
 محمد في الاصل واذا كفل الرجل حال عن رجل من ثمن ببيع اشتراه
 ما سني الحسب من ببيع فان الكفيل بغيره عن الحال وكذا لو روى
 بعتب بغيره او بغيره فضا او روى في روي او كسب شرط ولو كفل

المشرك بالعتبة بغيره ما بعه ثم اسحق الحسب بغير الكفيل ولو روى المشرك
 العتبه بغيره بغيره او بغيره فضا لا يرا الكفيل ولو ان رجلا ببيع امره
 وكفل بالعتبة بغيره عن الدوم ثم سوط فلما بغيره عن الدوم بالعتبة **الحال**
سنة من قبلها قبل الدوم بها او سوط بغيره بالعتبة بغيره
 الدوم بها بغير الكفيل عن فلما بغيره فصل الاول وعن بغيره
 البهر في فصل الثاني حكم لبراءة الدوم **العتبة** **وهو** ولو كفل
 بالعتبة ثم ظهر فضا والسبع رجع الكفيل على الطالب عما بعه ان سنا على
 المشرك ثم ببيع على الطالب ولو كان المشرك لوى الثمن الى الكفيل
 رجع المشرك على الطالب واذا قد بغيره بغيره بان الحقارة شرطان
 سدا ما لدوم للمشرك على الطالب وما بغيره ما بالعتبة بغيره على المشرك
 في الحالين ولو كان بين الكفالة بغيره المشرك رجع الكفيل على الطالب
 ولو ادى الكفيل الثمن في السلم رجع بغيره ولو شرط في السلم بغيره
 في البهر وبه كفل فسلم الكفيل السلم الكارج العتبه بغيره السلم بغيره
 على الحكم الله في البهر ولو اخطى الكفيل بغيره بالعتبة على ان ما قد روى
 او بغيره على ان بغيره او بغيره ان بغيره **الحال** **وهو**
 واذا كفل بالعتبة درهم ما بغيره بغيره ثم قال الكفيل الحال الذي على
 فلان من ثمن البهر لا يصدق فلو اقام السنة لا يصدق ولو اقام
 السبع على اقرار الطالب بغيره وكفله كانه اقره ويطرد بغيره
 عن الكفيل دون الاصل فلو حال الاصل وقال ان الكفيل بغيره
 بل لا يلف على من ثمن بغيره الكارج فيقال الطالب الكارج جازي
 ولكن عليك الف درهم ما قام مدعي الشرا السنة على الشرا بغيره والا
 لب على الاصل ولو قال الكفيل ان الطالب اقره من ثمن
 بغيره بغيره ما اقره صاحب الحق **وهو** ولو ان امرأة روى بغيره
 من رجل على الف درهم وامر بزوجها في ضمنها بغيره لهما او حاله
 بها عليه او كفل بها عنه ثم وقع بغيره من ضمنها بغيره فضا
 بها في سوط فلما بغيره فان الزوج لا يرا عن الكفالة واذا بغيره
 الكفالة في ادى الدوم رجع عا ادى على الخواه وكذا لو طلقها الزوج
 قبل الدوم بها ضمن بغيره فكذا الا انه ببيع عليها بغيره بغيره
 ولو ان رجلا طلق بغيره على الف درهم وضمن الكفالة الف
 بغيره بغيره او كفل بها بغيره فانه لا يكون كماله في حال لا يبيع
 من الكفالة فان عصى الكفالة في بغيره من بغيره الكفالة
 فان الكفالة لا يرا عن معالمة الكفيل له ولا يظن الكفالة
 واذا ادى الكفالة رجع عا ادى على الكفيل بخلاف العتبه اذا
 كفل عن مولاه وادى بعد ما عتق فضا لا يبيع على الكفيل واذا
 اراد الكفيل بالسبع او الحال ان كسب بغيره عن عمل الكفالة

فليس له ذلك وان كان الاخراج كغيره المكفول له والمكفول عنه
 ومقدار خلاف اذ اخرج نفسه عن الوكاله كغيره ما يخصه **وعنه**
ويقال لو اخرج من يهراني يهراني وبكفيل يهراني
 ما سئل ان الطالب قبل اسلام المظلوب بطلانها اصله واستلام
 المظلوب قبله كوكلاء في العمة وان استلما معا بطلان الكفيل حق
 الطالب طالبا في حق الاصل وبطلان العمة في حق الطالب وقضى
 عليه الاصل بالنسبة لا يطاعه علمه باحد العمة حتى جاءه او انه يوجد
 الكفيل ما كفيل والاصل بالعمه وكذا في كل مسلم ولو كان الغنلي
 عباد السبع والوطع قبل العمة احد عمة السبع من غير دور
 الكفيل **اعلم** سئل ايضا عن شخص مال الاخراج ثم العمة
 وبما عدا احد يدرك الحال لا يفي كنفله **القول**
الثالث عشر في دعوى الكفيل بطلان الكفالة قال
 جدد اذ كفله الرجل عن رجل بالقرعة ثم مات عاب الاصل
 فادعى الكفيل على الطالب ان الغزير لم على المظلوب من
 عن جبر او بيع ما سئل ما سئل على وقال الطالب لا بد كان
 من عن عبد القبول قول الطالب الا يرضى انه لو وقع مع
 الاصل في نفس الطالب والمظلوب كان القول للطالب
 فان اراد الكفيل ان يعم السنة على الطالب بذلك فانه لا كفيل
 بسنة ولا يرفع الطالب حمله في ذلك بخلاف ما لو وقع مع مقدار الد
 عوى من الطالب والمظلوب فاقام المظلوب السنة على
 الطالب ان الحال الذي يدعيه من عن جبر فانه لا كفيل بسنة ولو اقام
 الكفيل السنة على اقرار الطالب بذلك لا يسمع السنة وكذا لو اراد
 استلام الطالب لا يكون له ذلك **اعلم** لو قال حال الذي يكفله
 له او مال عمار واقام بسنة لا يسمع بخلاف ما لو اقام الخديون على عمار
 حيث يسمع **مروءة** لو ادرى **سما** عن محمد ان الكفيل لو اقام
 من السنة على اقرار الطالب بذلك قبلت بسنة وارطال الحال عنه
 فانه الاصل والحواله فعدا بطلان الكفالة فان ادعى الكفيل الحال
 الى الطالب وعاب الطالب وقضى المكفول عنه بدمع الحال
 الى الكفيل وبطلان الطالب صاحبه وحاجبه معه ولو اقر الطالب
 عبد العاصي ان الحال على المكفول عنه من عن جبر فانه لم يكن
 له على المكفول عنه شيء يرضى الكفيل والاصل جبر **ويقال**
ويقال لو ادرى الكفيل ان الالف الذي كفله من عن
 جبر ما ليس بخصم له فكيف يرضى لو اقام السنة على اقرار الطالب
 كذلك الا يرضى بكونه بالالف وانكر الاصل بحال الحال على الكفيل
وعنه لو ادرى **سما** قال سالت محمد عن رجل يقول يقوم

ولو

استشهدوا في مدعى من الف درهم التي له على فلان ثم ان ملانا الذي
 كان عليه الف اقام بسنة مدعى من الذي له الف قبل ان يضمنها
 فعدا من مال من الذي عليه الاصل ولا يرضى الكفيل وعن الحسن
 بن رباح كتاب الاختلاف ان ارضا مال لامة ان روى عن
 طلق بطلان ما بينه وصدره فضمن لها المهر قال ابو يوسف الحال لادم
 بالضمن ما لم يجر الزوج وسكر الطلاق فاداه حصر وانكر بطلان الضمان
 فكذلك البيع **القول**
 في اخذ الكفيل اذ اطلب المدعى من العاصي ان ما خذله كنفلا بسنة
 امدعا عليه فله على عليه وعلى وحسن اما ان دفع الدعوى في الحدود وانه
 على وحسن ارضا اما ان وقع الدعوى في الحدود فله على الكفيل
 حد الدنيا وحد الشرب وصوره ذلك فوم احوار طامع امراه وحا
 اوها الى العاصي ومالوا وادى حصر المرأة مع هذا الرجل وعلمها
 شهود البراءة فحدها كنفلا بالنفس في حصر كنفله ما لبا سي لا
 ما حدها كنفلا وكذا لو طالع بطلان المدعى في حال هذا فله شرب
 الجوز وعلمه شهود الشرب فحدها كنفلا بالنفس في حصر كنفله ما
 لبا سي لا ما حدها كنفلا بنفسه وان ما من على الدنيا اربعة شهود او
 اقامت على الشرب شاة طردان فالباضي لا ما حدها كنفلا وان
 ما بر شاة طردان فله شرب الجوز بحسب وجع الدنيا لا بحسب
 المتهود عليه لكن للمعروف ان لا زمة وان وقع الدعوى في السيرة
 ما ان ادعى رجل على رجل مالا او مباحا او سيرة منه وقال بيني
 حاصره وطلب احد الكفيل احده الكفيل لا حال الحال فان دعى
 الحال وادعى الحال متى طلب المدعى احد الكفيل وقال في
 سنة حاصره فانه يوجد الكفيل استخسانا وان قال المدعى قد قضيت
 منه السيرة ولكن اريد ان اعم عليه السنة للحد وطلب احد
 الكفيل بنفسه فالباضي لا ما حدها كنفلا وادعى السيرة اذ اقام
 من الدعوى شاة برسن مسورين او شاة برعدلا والسيرة فاحدها **واحد**
 في يد السارق لا يوجد منه كنفلا لا حال الحال لا به وحسب حصة سهم
 السيرة ومتى حرس ومع الاستماع عن الكفيل بخلاف ما اذ لم يعم
 شاة برسن مسورين ولا شاة برعدلا فان بها كنفلا لا حال الحال
 لان كحد الدعوى لا بحسب الحسب وكما في الكفيل لا حال الحال
 ثم اذ احس قد وقع الحسب في على يد عدل فان عدلت الشهود في
 الفصل الاول واقام شاة برعدلا وصلى الثاني يقطع يد ويصفي للمد
 على بالحسب وان كان فاعا وان استهلكها ومع يد ولا ضمان عليه و
 اما ان وقع الدعوى في الحدود والتي فيها حق العباد وذلك على وجع
 اما ان وقع الدعوى في العاصي في النفس او عمار دون النفس

الحال

منهم



وقال لي سنة فاضله وطلب من القاضي ان ياحدله كنفلا بغير
اعدا عليه فالعاصي لا ياحدله كنفلا ومعناه لا يحذر علي اعطاء الكفيل
ولكن لو اعطي كنفلا ومعناه علي انه لا يحذر علي اعطاء الكفيل ولكن
لو اعطي كنفلا بغير ما حذر به وهذا قول ابي حنيفة وموافقه
ابي يوسف اولا وقال ابو يوسف احذر الكفيل اعطى الكفيل
وموافق محمد بن ادم كبر علي اعطاء الكفيل فانه علي بداره الى ان
يتوهم القاضي من مجلسه فان حاسنة والا على سبيل **السبع**
من **الحدود** للكفيل بالفسخ في الحدود والعصا من موافق كنفل رجل
في الحدود من القاضي او العادل بان كسر في مجلس القضا
لست اعدا عليه ما ادعاه واما الكفيل فيعبر الحدود والعصا
من ياكل والحد الامم الجنبولي حد السرقة حد القذف ما كسر
في الكفيل على قولها وفي الحد من حد كسر علي قول ابي حنيفة
وليس يعين الكفار من الجمع من الوصية لانه ليس لكن يد
عند الطالب مع المطلوب ابي بدور معه اس ما دار كنفلا بغير
ماد انتهى الى باب داره وازاد لسادة الطالب في الحدود فان
ادن له مدخل معه وليسكن حيث سكن وان لم ياذن له في الحدود
مجلسه من باب داره ومعه من الحدود **م** وان كان الكفيل
فالشاب من مستورين وطلب من القاضي ان ياحدله كنفلا
بغيره الى ان يظهر عدله شهده او حاشا به واخبره لا وقال لي
شاهد لزوج الخصم وطلب من القاضي ان ياحدله كنفلا بغيره فلا
شك ان علي قول ابي حنيفة لا ياحدله كنفلا ولا حاشا به واما على
قولها ذكر بعض الروايات لا ياحدله كنفلا **و**
السياح ولا مجلس في الحدود والعصا في شهيد شاهدين
مستوران او شاهدا عدل يعرفه القاضي بالعدالة وعيها في مجلس
في الحدود روايتان في رواية مجلس ولا كنفلا وفي رواية عكسه
م وان كان الكفيل فاشا به واخبره لا يعرف عدالة القاضي
لا خلاف لا مجلس كنفلا وطلب ما قدمه كنفلا فاكواب فيه فاكواب فيه
فاكواب فيها ادم لم يعم عدل الشاهدين وان وقع الدعوى في قبل الخط
او في اقراره فمادون المجلس فطاء ادعا ان له سنة فاضله وطلب
احد الكفيل فالعاصي ياحدله كنفلا بغيره بغيره انا م ويوح الكفيل
عديم فان حصر سنة وصالة كنفلا وان لم يحضر سنة على صله واسرا
كنفلا فالسنة الاسلام وما قبل قوله واسرا كنفلا اذا كانت البهارة
مشروطة في الكفيل بان قال الكفيل ان حيث منعك في بغيره انا م
فاناس من الكفيل فاما من غير شرط المراه عصى بغيره انا م لا يرا
وان وقع الدعوى في المعبر فان ادعى رجل فله رطل مستقيم

يد بها سنته لا يجب لها حد القذف او ادعى دعي مسلم انه قد فقه بالربا او
ادعى رجل فله رطل فله او حصره او ادعى امرأه فله رطل او حصرها
ان فيه ما فاح او الدحل يدعي القرب النافس علي ولده او اد
عني عدل علي فوانه شهر فان الواجب في هذه الصور التعزير قال
ادعي شيئا من هذه الاشياء وطلب من القاضي ان ياحدله كنفلا بغيره
احابه الى ذلك **29 مجلس** فوهن ان وكون ان ياحدله كنفلا با
بالنفس في المعبر فهو حد الكفيل بالنفس ما حصر الكفيل عيشه
ما كان احصاها بمكنا فان اظهره في الكفيل **م** واعلم بان من ار
كفيل فانه ليس فيها حد معشرها كسبها المعبر وقد و الذي
لا يوصف حد القذف وكذلك الكفيل والنفس ليس فيها حد معشرها
وكسبها المعبر وشرط في دعوى الكفيل ان يكون فاحشا
ولم شرط في دعوى الا فاحشا ان يكون فاحشا اما للزوج ان يقر
امراة ما دسا ولكن ليس له ان يقر فاحشا والقرب النافس
عني ان يسير العظم او حرق الجلد او الكسوف وان لا ياتي ذلك
على اجراءه وذكر من جملة ذلك ان يدعي القرب النافس علي ولد
هو كسب فله حد بالنفس والولد ادا هو اقر بولده تعزير
وان لم يكن فاحشا فله حد بالعصا ومع شهود وملا راديا
ففي الحدود ان هذا ليس بحد لان الامام صار مستعاضا بغير
اسم القرب لان القرب اسم لعقل موطنه وذكر من جملة ذلك شتم
العدو وقد فقه انه لا يجب الحد وان اقام مدعي المعبر شتم
مستورين وطلب من القاضي ان مجلس الكفيل فالعاصي
لا مجلسه وبعد ما ثبت حقيقته الحتم لوان القاضي ان يعرف
ما كسبه له ذلك وادعا ان يكون الكفيل موضع حقيقته
لا كورا سيقاوع سائمة الشتم وادفع الدعوى في عرا الحدود في
مؤمن جعفر العبادان ادعى رجل علي لوز رايم او دسار او
حفظه او شتمه او شتمه او دعوى في داره او حصره او حصرها
او ما شتمه ذلك وطلب من القاضي ان ياحدله كنفلا بغيره
عليه فالعاصي يسأل الكفيل الكفيل فان قال لا بدني في القاضي
لا كرا كنفلا عليه علي اعطاء الكفيل بغيره الكفيل عليه لئلا ياحدله
من اثبات حقه عليه وكذا كنفلا بغيره الكفيل عليه لئلا ياحدله
لا سنة في بعض الحسن لاثبات الحق فممكن استملاء في الحال
لا فاحش فلا فاحش في احد الكفيل وان قال لي بغيره الا انهم عسى لا
يحذر علي اعطاء الكفيل بغيره وفي الاسما كسبهم قال لو حذر
منه كنفلا بغيره بغيره انا م عصى بغيره واعد بها الى وقت
فلوس القاضي وقالوا هذا اختلف كسر ورمي كان الحكم

عن من ابي حنيفة يجلسون بلثة امام فقيرا امة يدركه ووع زمان
ابي يوسف و محمد اختلفا من اكلوس لم يقدرا اولا معلوما بل
الا فله جلد جلد سبة فاحاصل ان الا جلد من اكلوس العاصي فاقوا
وقد ااجل لموسعة اعدى لممكن من اخصار الشهود والى
سعة الكفيل وما كان هذا الا جلد لموسعة اعدى بعتر الا جلد
فلما كان شيا طالبا الكفيل يدركه فله مضي اعدى فان سلك الكفيل
اعطى بصل مضي امة كان للمدعى ان لا يقبل منه في يمكن من
اخصار وور فلو من القاضي **وع احاسه** فقد ادا كان اعدى
علمه رجلا من اعدى اخصر وان كان مسافرا لا يقبله ذلك لو جرد
اعدى الى لو اكلوس فان اقام بلثة والا على العاصي سبيله
وان ادعى اكمه امة مسافر وانكر اعدى ذلك كان العول قول
اعدى لان الا فامة في الا مصار اعدى دل علمه منه ذلك **وع احاسه**
نفاذ رجل دخل مسجد من امة اخرج اخصر فامر يومه صلوة
الظهر والعصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف
انه كان لثا فز او متهما فسدت صلوة اخصرين وعلمهم الا عا
لان الا فامة في اخصر اعدى مضي الحكم على ذلك كذا مذهبنا وقيل
القول للمدعى مع علمه على علمه وما يعصم العول قول اعدى علمه
امة مسافر وما يعصم يعرف العاصي عرفه فان كان متهما
واسمع من اعطى الكفيل امة اعدى بالعلم **وع السراية** حال
سمي الامة اكلوا امة ان العاصي لسال الرفقة التي يريد اخرج
معه من يريدون اخرج ويطعه الى ذلك الوقت وان لم يعلموا
من قاله اعدى على اعطى الكفيل بلثة امام **وع** شرط الكتاب
لاحد الكفيل طلب اعدى ذلك من العاصي فاقوا هذا اذا كان
الرجل عا كما تمتدت الى اخصومات اما اذا كان الرجل حاصلا
والعاصي امة اعدى اعطى الكفيل وان لم يطلب اعدى ذلك
اذا لم يجد على اعطى الكفيل اذا قال لا بد لي او ما يشهدني عند
العاصي كلف اعدى ان طلب اعدى كلفه فان علمه بركي و
ان بكل تعرض علمه الحسن بلثة مرات وقد ادا اقدم من
اعدى علمه اخرج وان لم يقدم منه اخرج ولكن سكت لم يتر
ولم يكره في طهر الدوا به كلفه حاصرا وتعرض علمه الحسن
بلثة مرات ويصفي علمه بكونه وروى عن ابي حنيفة في غير
رواه الا يقول ان العاصي لا يحمله حاصرا ولا كلفه وعلى بقوله
رواه اذا تعرض علمه العاصي الحسن مع انه ليس للعاصي ذلك
فان ركب عن الحسن لا يضمن علمه بكونه ثم على هذه الرواه
اذا لم يثبت السالك ولم يسمع علمه السنة فماد يصح العاصي

حكى عن القعدة ابو جعفر انه قال راس رواه عن ابي حنيفة ان العاصي
كفيل مضي اعدى وكلف مضي لا يطلعه اعدى وان قال اعدى
لا يثبت لي واما ان يداسحلا فم حذلي منه كلفا فاعاصي لا يثبت له
واذا قال اعدى لي سنة حاصره فحذلي منه كلفا وما لا يثبت له
اخذ كلفا كان العول قول الكفيل واذا قيل قوله لا خبر على اعطى
لكفيل ولكن يوم ان ملازمه كما ملازم العدم فان قال اعدى ان
ما عرض ملازمه وطلب من العاصي ان كلفه امة العاصي الى ذلك
وليس للعاصي ان كلف اعدى علمه اذا قال لا كلف لي ومير القعدة
اكتاخر من من اوجب اكمه في هذه السورة فان اعطى كلفا بلفه
وما اعدى ان هذا الكفيل ليس بنفسه فاعاصي بامه ان يعطيه
كفلا بلثة والثقة من يكون موقوف الدار او معروف اكلوس
لا يمكنه ان يعصى نفسه وما اذ لك من كون الكفيل با حرا وما
اشبه من شهودات النفس فلا يثبت له العاصي ومن يمكن
مشا او جرد وليس بدين فان قال لا حد كلفا بلثة فالدول قوله
وامر اعدى ان ملازمه كما ملازم العدم عده وان طلب اعدى من
العاصي ان يعطيه وكفلا ما كلفه مع الكفيل بالنفس فاعاصي
لا يحل علمه بل بامر اعدى ان ملازم اعدى علمه لا حل اعطى الوكيل
ثم اعدى لا كلفا اما ان يكون عسا او دينا او موقولا فان كان عسا
را ماد اعطاه اعدى علمه وكفلا ما كلفه وكفلا به من الوكيل
او اعطاه كلفا بنفسه فله ان لا يقبل ذلك وان كان موقولا كان
للمدعى ان يطلب منه كلفا بذلك الشيء فان ابي ان يعطيه كلفا
بذلك الشيء وكفلا بذلك اخصومه فله ان لا يقبل فله يعطيه كلفا بنفسه
او بنفس الوكيل فان اعطاه وكفلا ما كلفه وكفلا بنفس الوكيل
كفلا وسلم ذلك الشيء الى الوكيل ولم يعطيه كلفا بنفسه ذلك الشيء فله
ان لا يقبل فله يعطيه كلفا بنفسه ذلك الشيء وهذا كله اذا حصل اليه
كله برضا اخصمه عدا ابي حنيفة على ان الوكيل من غير رضا اخصمه
عنده لا يلزم وكسوي في هذه المسئلة ان يكون الوكيل باخصومه
وهو الكفيل بنفسه ذلك الشيء فاعاصي بامه ان يعطيه كلفا بنفسه
وهي عن القعدة ابي جعفر الهمندواي انه كان يقول اما كلف
اعدى علمه على اعطى الكفيل بنفسه فاعاصي اذا كان اعدى علمه
ممن كلف علمه ان يعصم نفسه اما اذا كان لا يحلف علمه ذلك
فان كان رجلا موثوقا فله لا يحلف علمه وان كان اعدى علمه دينا
فقال اعدى علمه ابا اعطيك كلفا بامالك ولا اعطيك كلفا ب
لنفس فله ان لا يقبل وان قال ابا اعطيك كلفا بامالك ارضا
فله ان يقبل منه **وع العباس** اجمعوا ان في الدرس احوط اذا

الصفتين جميعا وان الفاعل انما هو الفاعل
 فقال لا قدمها فمن واما الامر فمن وادعى المدعى من عن
 مدعى فانه لا يعنى له شيء فادعى المدعى انه احد الصفتين وان
 ادعى الصفتين جميعا فقلت شهدا بهما وقضى له بالف درهم ولو
 كان الشاهدان كلفين بالمال عن صاحب المال لم يجز شهادتهما
 واما اذا كان لرجل على مقدار الف درهم فاحدا منه كفلا بنفسه
 فان لم يوافق به فادفع له المال في ذلك الكفيل هذا انما الذي علمه
 الاصيل فان الاب يدعى فانه لا يعمل بشهادتهما وان لم يثبت
 شهادتهما وان كان الشاهدان ابني الكفيل فكذا الحرام ان كان
 الاب يدعى الكفيل لا يعمل بشهادتهما وان كان لم يثبت
 دهما وادعى رجل على رجل ان كفل له بعض رجل وبان
 درهم له عليه ان لم يوافق به فادفع له بذلك شهادتان و
 شهد ان المكفول به امر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول به
 يكران المال وسر الكفيل وقضى القاضي بذلك الشهادتين على
 الكفيل ولم يوافق به فادفع له المال وادعى فان الكفيل يرضع
 على المكفول في رعيه الكفيل في انه لا يرجوع له على الاصيل فانه لم
 يكن بينهما كفالة الا ان القاضي كثره في ذلك ولو اقر الكفيل بنفسه
 والمالك جميعا وقال لم يرضع الاصيل بذلك وقضى عليه الف
 حتى بذلك ثم قال الكفيل بالبينة ان المكفول عنه امره لا يكتل
 لثقل بئنه على ذلك وفي نوادر بعض ما قال سائر محققين
 عن رجل ادعى على رجل ان كفل بنس فلان فانكح فاقام
 المدعى بئنه على الكفيل انه كفل بنفسه والدمه الكفالة به ان الكفيل
 اقام بئنه انه كفل بنفسه بامر قال لا اقبل فان كان معه احد
 عي قد شهدت انه كفل بنس فلان فامع قال اما عهدت عاذا
 وقضى القاضي عليه بالكتلة ملك الكفيل ان ما قد المكفول به بمنزله
 من اقام بئنه على رجل انه قد كفل له عن فلان بالف درهم و
 قال الكفيل لم اقبل واد الكفيل بنس رجل على انه ان لم اوف
 به فادفع له المال الذي علمه فادعى الكفيل انه وافق فادفع
 اليوم وجاز به وسهلا وعلى اقرار الطالب بذلك فثبت
 شهادتهما فان اختلف في مكان اقراره ووجوب اقراره جازت
 الشهادة وان شهدا بهما انه دفع اليه ثمنه بحضرة من غير
 اقرار وشهدا لاحرازه دفعها اليه عدو بحضرة من غير اقرار
 وادعى المدعى اقرارهما او كلفهما لا يعمل بشهادتهما ولو اقر
 الكفيل بعد ذلك انه لم يدفع له المال فادفع له وان كان قد اقر
 الشهود وشهدوا انه باطل فاما لازم ولا يرضع اداؤه على المكفول

بكره

المدعى واد شهد بشايد على الكفالة معا به وشهد الآخر على اقرار
 الكفيل بالكتلة فثبت شهادتهما واد شهد بشايد هذا على الكفالة
 بالف درهم واد اختلف في اللفظ فقال احدهما كفل بها وقال الآخر
 ان كفلها او قضي له والا حرمي عليه بالشهادتين فانه لا يرضع الا ما
 انقصود ومو الكفالة ولو شهدا حداثته على رجل انه اصاب
 لهما عليه وسهلا الآخر انه شهدا له على ان ابرأ الاول والطالب
 يدعى الحوالة فانه يعنى بشهادتهما ولو شهدا الحوالة عليه بالمالك
 ومو الذي علمه الاصل ولو شهدا احدهما بالحوالة وسهلا الآخر
 انه ضمن له وكفل من غير اقرار الاصيل وللطالب يدعى الحوالة
 كان للطالب ان ما قد الحوالة عليه بئنه ولو ادعى الطالب
 الضمان على الكفيل بعرضه قال لم اقبل وبان كلفه كالحق
 انه يعمل سهادتهما ولو شهدا الحوالة عليه واد شهدا بشايد اقرار
 لرجل على رجل على انه كفل بهما عن فلان بالف درهم
 عريان احدهما قال لا يرضع وقال الآخر لا يرضع الحوالة والطالب
 يدعى الحوالة وكذا الكفيل الكفالة او اقرارها وادعى الاصل بانها
 ل عليه فادفع له الوهمس واد ادعى رجل على رجلين كفالة
 بالف درهم وكل واحد منهما كفيل بئنه لهما وسهلا بشايد اقرار
 فشهدا احدهما بذلك عليهما وشهدا الآخر على احدهما فان للطالب
 لب ما قد الذي اجمع عليه بالف ولو شهدا بشايد عليهما
 وشهدا احدهما على احدهما بعينه كان للطالب ان ما قد جميعا
 ولو شهدا اقرارا على احدهما انه كفل له بالمال حالا وسهلا اقرارا
 ن على الآخر انه كفل له بالمال الى اجله او اقرارا حالا وسهلا اقرارا
 صاحب المال الى اجله او اقرارا بالمال حالا وكذا
 اذا اختلف الثريمان في مبلغ المال للطالب انهما ساهما شهدا
 الشاهدان عليه واد ادعى رجل كفل له بالف درهم له على
 رجل قد ساهما فشهدا بشايد اقراره كفل له بالف درهم عن رجل
 وقال اقراراه ولم يعرفوا او قال لم يرضع ولكن الكفيل شهد
 على ذلك فاما لازم الكفيل فاد ادعى المدعى المكفول
 فاما اذا لم يسم له ادعى كفالته بالف درهم له على رجل لم يرضع
 فاد الاصيل في الدار وحكي عن شيخ الامام محمد بن ابي حنيفة
 انه لا يرضع دعواه ويكفي ان يرضع الدار عن عيني والحاصل كان
 ان المكفول عنه اذا كان مجهول الدعوى لا يرضع الدعوى ولا
 لا يرضع الشهادة واد كان مسمي في الدعوى الا انه مجهول
 في الشهادة ليعمل الشهادة فاد ادعى رجل على رجل كفالته بنفسه
 فلان ذلك لعينه او كان عليه وحلف له على ذلك عند

وال

كان

العاصي ثم ادعى على لؤي انه كفله بنفس فلان فذكر نفسه كان له
 ان يحلف الثاني وادعى على رجل كفله بنفس او مال فقال
 الكفيل له كفله بنسبي وقد ابرأني عن هذه الدعوى ما سألته ما ابرأ
 بنسبي وقال الرجل بنسبي بل اسأله ما كفله لي قال اسأله ما كفله
 عليه فذكر ما اذا حلف الكفيل فلا يحتاج الى حلف الطالب ما ابرأه
 وان كفله الكفيل صار كفلا للكفيل فحلف الطالب بعد ذلك ما
 ابرأه وادعى على رجل كفله بنسبه وقال احد غلامي كفله
 لي فلان وحلف الكفيل فذكر ما كفله وادعى على رجل كفله
 له وحلف الكفيل فادعى على ان كفله ما كفله لي فالحاضي
 لا يحلف على كفله فادعى على كفله ما كفله فادعى على كفله
 وان ادعى الكفيل بالنفس انه دفع الكفيل بنفسه الى وكلاء الط
 لب وانكر الطالب فذكر حلف الطالب على علمه وادعى
 له رجل ليعوم اسهله والى فحلف فلان بنسب فلان
 ما كفله بنسبه حلف الطالب بحلفه فان كفله ما كفله
 انفق انه كان السبا ولم يكن اقرارا بكفله وقد فيها الخطاب
 بالنسب وعلى قول ابي يوسف الفلاني يكون حلفه او اما اذا اخطا
 بعد ما عدم الطالب فقال اردت به الا اقرار بكفله وحلف
 فيها خطاب وقول وقال الكفيل لا اريد به الا نشاء ولم
 اردت قطا ولا قبولا بالنسب فحلف الطالب فهداه الجمل
 لهما ساني ولم اردت قطا وعلى قول ابي حنيفة وحلفه فاعلى
 قول ابي يوسف ما كفله بنسبه حلفه على الاقرار على الا
 نشاء **الحاكي** بنسبه بنسبه واخذ منهم فشهدوا بان منهم اثنا
 عشر علي رجل انه كفله بنسب اخطأ فحلفه فذكر وان كان
 الدين مشترك بينهم لا يعلى رجل مال الاخر حتى فلان عليك
 ما كفله بنسبه فقال ذلك الرجل بعد ذلك قد فني على فلان ما
 جعله الى وانكر الكفيل ذلك واقام الرجل بنسبه على فلان ما كفله
 عليه فهذا حلفه والكفيل حلفه والعصاة فاعلى الحائي ولا يعاد
 السببه عليه **وعنه الظاهر** بنسبه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 ادعى على رجل انه كفله بنسب فلان فذكره فاقام الحادي بنسبه
 الكفيل انه كفله بنسبه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 منه انه كفله بنسبه وقال لا اقبل بنسبه رجل اقصي من رجل الد
 رهم وهم من رجل بنسبه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 لا يزوج من العاصي فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 من ذلك بنسبه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 فيها محال لزوج واما حلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه

يستبدل من الكفله حتى كثر الذي اقصي منه الحال فحلفه فحلفه
 ثم يرجع الطالب على الكفيل ويحلف فحلف الطالب على الكفيل
 اذا وفده فيما افصاه ان كان استبدل على مدعيه فحلفه فحلفه
 كان استبدل على مدعيه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 لا يعلى قوله ولا عين على اخطأ فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 ابو يوسف عليه الحسن ما كان فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 بنسب رجل على انه ان لم يوافق به عدا وعلى الحائز الى بكر
 عليه واسير الكفيل على الطالب وقال الطالب بنسب ان لم
 يوافق الحادي عدا فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 فقال الكفيل واقرب به عدا ولم يوافق است فحلفه فحلفه
 ويرب الكفله بالنفس وقال الطالب واقرب ولم يوافق
 به است ولم يمت الحال فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 بنان فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 واما ما عليه بعدم الحوامه الكفيل عدا فحلفه فحلفه فحلفه
 الكفله بالنفس اذا بدت فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 لا يلزم الكفيل الحال ويحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 انه دفع الكفيل بنسبه الى الطالب لانه بدت ميوا ما منها فحلفه
 لم يوافق بنسب الكفله الحال ولا يبرط البراة عن الكفله
 عن النفس ابراع الكفله عن النفس حلفه فحلفه فحلفه
 بنسبه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 الكفله الحال ويحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 واحد منها على دعوى صاحبه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 ان حلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 اما ان يخطأ فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 ثم حلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 حلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 رجوع ونسب الكفله والنسب حلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 رجوع ونسب الكفله اذا عاب عن امره فحلفه فحلفه
 حلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 المهر فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 هذا الرجل بنسبي فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 حلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه
 في ولو كلفه اياه بالعقد وافر لهيمان المهر فحلفه فحلفه
 لها ان يدفع بها حال على الكفله فحلفه فحلفه فحلفه
 ان ساءت رخصت على الزوج **فانه العاصي** بنسبه
 فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه فحلفه

على المكفول عنه اذ كان بغير امره ولو ثبت الكفالة باعمال اليد
 له على فلان وهو غير مفقود واعلم عليه حال مفقود حكمه الكفالة
 كان وضاعها **الفصل الثاني عشر**
عشر في الجمع بين الكفالة والوكالة والكفومة قال واذا كفلت
 بغير رجل على ان لا يوافيه عداه ولو كفلت بغيره فهو مضمون
 ضامن ما اداك عليه ورعي به المطلوب فذلك جائز كله فان
 وافى به في العقد فهو بغيري من ذلك وان لم يواف به في العقد صار
 كفلا باعماله وكفلا بالكفومة بان سلم المكفول بعد ذلك بغيري
 عن الكفالة عن النفس وعلى من اعن الوكالة ما كفومة وعلى
 الكفالة باعماله ولا يسكن ان لم يشترط بدائه عنهما في واجي به لا لهما
 واذا اشترط بداءه عنهما بغير الكفالة باعماله ولا لهما عن الوكالة ما
 كفومة ولو قدم الوكالة في عقد الصورة بان عاين المطلوب بقدر
 وكفى في كفومة ما بيني وبينك صام من دابة على ان وافى
 به عداي برفعي اليك ما ياتي من ذلك كله فهذا جائز ولم يرد عليه
 وهذا جائز حوار يعلق الراجح عن الكفالة باعماله ولو كفلت
 بنفسه على ان لا يواف به عداه فلان رجله وكفى في كفومة
 منه مما بقي به عليه فلان رجله لغير صام من له ورصوا به فهذا
 جائز ولو كفلت بغير رجل على ان لا يواف به عداه ولو كفلت
 في كفومة ورعي المطلوب بذلك ولم يواف به في العقد فهو
 وليك ما كفومة فان قضى عليه شيء لم يدرم المكفول فان قضى
 المكفول الطالب منه فله الطالب ان لا يقبل ذلك منه ومضى
 عليه لا يرضع على المطلوب بذلك ولو كفلت بغير رجل الى
 اجل مسمى على ان لا يواف به فهو ضامن عاين عله وكفى
 في كفومة ورعي المطلوب بذلك فاد الطالب ان ما قد
 المكفول ما كفلة بالنفس قبل الاقل من نفس له ذلك وعلى هذا
 ظاهر الرواية وليس له ان يخاصه قبل مضي الاقل ارضا ولو كفلت
 بغير رجل بغير رجل وصلة المكفول به وكفلا ما كفومة صام من
 ما اداك عليه ورعي المكفول بذلك مات المكفول فلا كفومة
 من الطالب وبين ورثة المكفول ما بين وفاد الطالب المكفول
 به وفاض الى العاض مما قضى ما قضى له شيء كان في مال المكفول
 ولكن لا يدرم كفومة الطالب مع المطلوب واشتات
 الطالب بعد واجي وقضى الثاني بذلك ويكون الطالب بعد
 ذلك ما كان ان شاء الله مع المطلوب وان شاء الله بركة المكفول
 وان اصابه اساع المطلوب وادى المطلوب احواله ما يطلب
 لا يرضع عاين احدى واذا كفلت بغير رجل على ان لا يواف

علم

به عدا لا شك انه بغير كفلا باعماله وعلى بغير وكفلا ما كفومة فهذا
 على وجهين اما ان مال مفقود وكفلا ما كفومة ولم يرد عليه وفي هذا
 الوجه لا بغير وكفلا ولو ارسل الوكالة ما كفومة بان قال وكفلك
 ما كفومة ولم يرد على هذا لا بغير وكفلا واما ان قال جعلتك وكفلا
 كفومة ما بينا او قال في كفومة التي بيننا او قال في كفومة
 ما بيننا ذكر اليك الامام احمد الطوالي والشيخ المعروفي كذا في
 انه بغير وكفلا وذكر سمس الامام السرخسي انه لا بغير وكفلا
الفصل الثالث عشر
عشر في العفو شرط الكفالة قال يجب ان يعلم ان العفو الذي شرط
 فيها اقسام ثلثة قسم ادا كان المكفول عاينا وعمل الكفالة اوله قبل
 او كان حاضرا ولم يقبل ان يقبل عاينا واسمها ان كان عاينا
 ضرا او قبل بغيره اسمها ان ودك كل عقد بطلان الشرط العاين
 نحو البيع الاجارة والسم وقسم لا يقبل شرط الكفالة منه سواء كان
 المكفول حاضرا او غائبا فلا يقبل ودك كل لا بطلان الشرط
 العاين كحواله العرض والعنف عن مال والديار والصلح عن دم
 العقد الا انه اذ لم يقبل المكفول الكفالة لا يثبت الكفالة واذا قبل بغير
 ما ابا العقد لا يثبت بشرط الكفالة في الاحوال كلها وقسم ادا شرط
 فيه الكفالة قبل المكفول بغيره سواء كان المكفول حاضرا او غائبا
 واذا لم يقبل لا بغيره ودك كل على رجل الف درهم حاله من عن
 بيع او سلم وسأله ان يحبه كفو ما على ان يقبل له ملان فعلم ان
 قبل المكفول مع البا حبر سواء كان المكفول حاضرا او غائبا وان لم
 يقبل لا بغيره البا حبر ما ادا اخطى المطلوب الطالب كفلا على ان
 جعل له اقل ما معلوما فهو جائز ان دون كلها ورعي موطنه الا في
 البصر من **الفصل الرابع عشر**
عشر في الكفالة مع الجهالة قال واذا كفلت رجل لرجل فليس هذا
 عاين على فلان وموالب درهم او لم يدا عاينه على فلان الا حبر
 فهو باطل لان المكفول له مجهول ولو مال رجل كلف لك عاين على
 فلان او عاين على فلان الا حبر فارتفع ويكون المكفول باخبار وان كان
 ان المكفول عنه مجهول لا بعد جعل جهالة المكفول له ما بعد حوار الكفا
 له ولم يجعل جهالة المكفول عنه باعده واذا مال الرجل لعنه كلف
 لك بعينه فلان ما لم اوامك به عدا وصى ما عله وموالب
 درهم او بغيره فلان الا حبر فان لم اوامك به عدا وصى ما عله
 وموالب درهم او بغيره فلان الا حبر فان لم اوامك به عدا اقبل
 ما عله وموالب دينار فذلك جائز بعد ذلك بغيره وان وافى
 ما عله في العدم بغيري عن الكفالة ما ادا لم يواف باقدهما

حتى يرضى العبد ما به يلزمه الكفالة بما حال عن اقدارها وله الخيار الا يرضى
 ان الكفالة على هذا الوجه لو كانت مرسله كان الكفيل الخيار **وع**
العناوين العناوين ولو كفل بنفسه او بفلان او بمار به او بما عليه
 دفع اليها بشا وكذا لو كفل بما عليه من الدراهم او الدنانير بخلاف
 الكفالة لا قد بمالا يجوز ان الكفالة المكفول به لم يجمع وجماله المكفول
 له يجمع ولو مال فجمع كذا وقد اوان سبقت بهذا ان في الاول
المقرر لو مال كفلت بنفسه او بما او بما عليه فانه يعتبر الكفيل
 باشا من هذا من **الفصل**
 في كفاية المدين ومووب الكفيل مال المدين من ماله او من ماله
 كذا عن رجل مال فان كان عليه دين محبط عاله فالكفالة كلها باطله
 وان لم يكن عليه دين حارث الكفالة بعد التلث وان كفل الوا
 رث او عن وارث لا يصح اصلا وان كفل المدين عن رجل
 بثلث ولا دين عليه لم يقد من كبط عاله لا حتى يتم ماله الكفيل
 كان المكفول له او لم يكن الكفيل من المكفول له وادان كان بركة المدين
 من الدين الذي اقر به بطلان كذا في الكفالة لا كذا من ثلث
 ما في بعد الدين حيث كلها وان لم يجمع كلها من ثلث ما بقي
 صح بعد ثلث ما بقي وان كانت الكفالة من وارث او الوارث
 لا يصح اصلا فان اقصى المكفول له شيئا من المدين ان كانت
 الكفالة عن وارث او الوارث ستر ذكرا من المكفول له وان
 كانت لاجني ولا دين على المدين فانه يوفى منه الثلث ان كان لواء
 او وطلب له ماله ولا دين عليه فان سلم له الثلث وشره منه
 الثلث ان **الحا** مدين كفل عن رجل مال بمار به ماله
 الكفيل وان الوارث ان كسر الكفالة فان لم يكن على الكفيل دين
 محبط عاله حارث الكفالة من ثلثه وان اقرض المدين
 الكفالة بذكر كانت صح لزم جميع ذلك في ماله اذ لم يكن الكفالة لو اقرض
 ولا عن وارث **م** وادان المدين الكفيل له الكفالة في حاله الا
 مان كان عليه دين محبط لا يصح اقراره سوا كان عليه دين الرضوخة
 او دين المدين وان لم يكن عليه دين اعرض من جميع احواله اذ لم
 يكن لو اقرض ولا عن وارث وادان كفل في الرضوخة كذا في قوله
 فلان لم يرضى وعله دين محبط عاله لم اقرض المكفول عنه ان يفلان
 عليه لزم الكفيل ذلك ويكون ذلك من جميع ماله وكذا ان اقرض
 مائة فان اقرض حاضرا عر ما الكفيل بذكر وكذا لو كان كفل عارا
 لفلان على فلان او بما في له عليه او بما صار له عليه وكذا اذ كان
 ن لو اقرض او عن وارث او الوارث عن وارث مال فجم
الحا رجل مدين واسن المدين كفل للمدين بنفسه

عزم للمدين علمه مال كذا ما برا المدين الا من عن الكفالة
 ومات مالا راضيا وان كان الا من عد كفاية العزم على انه
 ان لم اوف به اليوم كذا فعليه ما على العزم من المال ولم يوافق
 به في ذلك اليوم حتى صار الا من كفلا بما حال او كفل بما حال اسدا
 عزم معلق ثم ان المدين ابراه عن الكفالة بما حال لا يجوز ابرا
 عنها الا ما كان ما في الورثة وادان كفل المدين ولا دين عليه
 ثم استدان ذميا محبط عاله بمات فالكفالة باطله وادان
 الكفيل بما حال وعليه ديون يسوي ديون المكفول له فان
 المكفول له لم يرض من بركة العزم مع سائر عزمه ما كذا
الفصل
 وما يكون فيه خصما من الكفالة قال في **الحا** في رجل اد
 عني على رجل انه كفل له عن فلان بالث درهم له عليه بامر و
 كفل الكفيل ذلك فاقام المدين بدينه على دعواه ما بقى في يده
 مال على الكفيل فان حضر الغائب فلا دفع الوكيل الى المدين
 كان المدين الخيار ان يشا طلب الكفيل وان شاطا لم
 يصل وادان الكفيل رجع فادان على الاصيل ولا كذا
 الى اقرار السنة ولا يكون للاصيل ان يحل عليه كذا الامر
 ولو ان المدين ادعى الكفالة لم يدعي الا امر قضى القاضي عليه وعلى
 الكفيل بما حال ولا يكون ذلك وصا على الغائب حتى لو حضر
 الغائب لم يكن لا قدر عليه سدا الا بعد اقرار السنة عليه **وفي**
الحا ايضا رجل ادعى على رجل انه كفل له على فلان بامر
 ركن مالي قبله ولم يعبر الحال بذاطلق والهم وكذا الكفيل ذلك
 ما قام المدين بدينه على الكفالة بامر فلان وان له على فلان الث درهم
 كانت ملت السنة وصفي الحال على الكفيل ويكون ذلك وصا على
 المكفول عنه الغائب حتى لو حضر كان مطالبا بما حال ايا من جهة الكف
 لب ان لم يرض الطالب من الكفيل او من جهة الكفيل ان
 قضى الطالب من الكفيل وكذا ان لم يشهد الشهود ان الكف
 له كذا ما المكفول عنه فالقاضي يرضى بما حال على الكفيل وعلى
 المكفول عنه لكن لا يرضى بالامر حتى لا يدفع الكفيل على الاصيل
 عارا في وكل حواص عرفته في الكفالة هو الحواص في احواله وفي
 الكفالة شرط براءة الاصيل لان الكفالة شرط براءة الاصيل حواله وكذا
 كذا ادعى عليه ان كفلت لي فاما بعد فلان من سني وقد
 بعث منه كذا كذا وان كفل المدين عليه فلان والما بعد او ان كفل احد
 بها وامام المدين بدينه على دعواه وصفي الحال على الصام من يكون
 ذلك وصا على الغائب وهذا الفصل من كتب الاوصية وقصة

رجل وفي نوادر من سماعه عن ابي يوسف لو ان رجلا ذبح شاة
 ليرفد واكلها ضمن رجل يملك الشاة لم يكن عليه الضمان للشاة
 وكذلك لو اقرض رجل رجلا شاة وفضلها واسهلها وصنعها رجل
 عليه يلزم الضمان وكذلك كل شئ لا يباع ومن الناس مما يبيعهم فهو
 مثل الشاة ومقدار حله قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في العقب
 رجل شاة ورجلها وصنعها اقرضه فاني الدمة الضمان وكذلك الحيوان
 كله وكذلك لو عصب عيدا ومات عند عذبة وصنع رجل اصمعة ابي
 قال الا يرى انه لو اراه من عذبة يرى من عذبة والابري ان
 العبد عليه وقال ابو يوسف في العصب ادا وصي العاصي عليه
 بالقيمة او ما كنه عليها من ضمن له رجل بعد ذلك الشاة لم يحد الضمان
 وكذلك لو اقرض الطائر المطلوب من الشاة بعد ذلك لم يكن
 البراقه قال في الاصل واذا عصب رجل عيدا من رجل او امه
 او شاة من الحيوان او من العروضة وكفله كفله صحته الكتاب
 ووجب عليه التوكيل رد عصبه مادام قاعا ورد عيدا ان يملك كما يجب
 على الاصل والقول في مقدار عصبه ادا وقع الاصل في ممان
 الكفيل والطالب فالقول قول الكفيل وان اقرض الغاصب
 بغيره احد الكفيل بالربان ولم يذكر في الكتاب ان الاصل
 اذا حلف على الربان فاني لدمه الربان وعلى يلزم الربان الكفيل
 قالوا ويجب ان يكون الحلف على التفصيل ان سبق من الاصل
 اقرار بخلافه وان قال كانت قيمة جسمه او انقصه بغيره
 لابل كانت القصاص على الاصل فاني ان يحلف في لزمه
 الا ان لم يلزم الكفيل الا ان لم سبق منه اقرار بخلافه وان
 كان ساكتا فاني ادعي المعصوب منه ان عصبه اليه فيهم ما سئل
 فاني ما يلزم الكفيل الا ان يقرضه من لزمه عيدا او
 عصبه في رجل وادعاه واقرضه العبد كفلا وامام السنة انه عصب
 وقضي له بالعبد فبان الحلف عليه والكفيل يات العبد او القو
 محنة كانت مائة وقال الحلف لم يات العبد ولم عنت بل موصي
 حاضره ومحمد بن زياد في القول قول الحلفي واذا جعل القول قول
 الحلفي حلف الكفيل على ما ياتي به كما حلف الاصل في اقراره
 العاصي فيعرف من الناس فقالوا به هكذا او ابق او طالع
 الحلفي حلف وجمع حلف القاصي انه لو كان حاضرا لكان
 بران الحلف الى مثل هذه الحلف على سبيلها ووصي العاصي بالقيمة
 فالقول في مقدار القيمة قول الكفيل والغاصب فان كان مكان
 العبد جارية واحدا كالك القيمة من عمر العاصب ثم ظهرت
 الحارة لا يبيع العاصب وظهر الا ان تسلم المعصوب منه

على الكفيل

ومن اشترى

حارة اكره البائع على بيعها لا يملك المشتري وظهر ما لم يكره البائع البيع
 بعد الاكراه كذا في لو كان الحائز احد القيمة بغيره بغيره حل له وظهر
 ولكن بعد ان يشتري بها حصصه عند حردى رجل اذ عاه رجل
 واحد كفتل بالعبد وكفلا ما كصومه منه ثم يعرب المطلوب وعرب
 العبد مان الكفيل حلف في كفي بالعبد ولم يفسد في كفي بالعبد
 والمطلوب لا يذلا حاضره الى اقرار المطلوب لان الحلفي يمكن
 من الخصومة مع الكفيل بكونه وكفلا ما كصومه ولو لم يكن الكفيل
 وكفلا ما كصومه حلف الكفيل مان ظهر المطلوب وعرب العبد
 حلف الكفيل في كفي بالعبد مان قال الحلفي ان كفي بالسنة انه عصب
 قبل ذلك منه لم يحد الضمان من العبد ان عذبة والقيمة ان لم يحد
 امان شهد شاة عدا ان العبد الذي ضمن هذا الضمان وانه يملك
 عدا الحلفي وصار على الكفيل ان ياتي بالعبد ومات الضمان وان لم
 مات العبد ومات الضمان وصار على الكفيل بغيره ثم قال اذ لم ياتي
 بالعبد ومات الضمان بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ما حلف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بالقيمة ثم قال حلف ولم يحد الضمان الكفيل ذلك ما سئل
 الا انه الحلفي في سرج هذا الكتاب قبل انما حلف الحلفي ادا
 طلب الكفيل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وان لم يطلب الكفيل ذلك وذكر في الاسلام الحلف في كفو
 زان ان حلف الحلفي بدون طلب الكفيل على قول ابي يوسف
 اما على قول ابي حنيفة وجملة الحلف الحلفي بدون الطلب
 الكفيل وصار على الحلف حلف الحلفي الحلفي ان المشتري
 اذا امام السنة على العبد وطلب من العاصي الرد ما لم يرد
 بعد ما حلف بالعبد ما رخصت وان لم يطلب البائع من المشتري
 وعلى قول ابي حنيفة وجملة الحلف الحلفي بدون طلب البائع
 قال حلف وكون ان يكون الحلف كورقها قول الكل وان شهد
 شاهدا ان العبد الذي يقال له ملان السلافي وعلية كذا
 لهذا الحلفي لا يفسد العاصي ذلك الا ان تسلم القيمة وان
 مات الكفيل احد العاصي الحلف عليه ان ظهر العبد في ياتي
 العبد شاة في السهود وان لم ياتي الحلفي بالعبد حلف عليه
 ولا حلف الحلفي في ياتي بالعبد عند حردى رجل اذ عاه رجل
 وكفله كفله حلف ان يقيم الحلفي بغيره حلف الكفيل
 لا يفسد الحلف بعد امامه السنة ووصي العاصي بالعبد
 الحلفي حلف الكفيل لا يفسد الحلفي الحلفي الحلفي الحلفي
 العدا والحق واما ما على ذلك بغيره احد من الحلفي و

بالعبد

بعد لو اقرضه

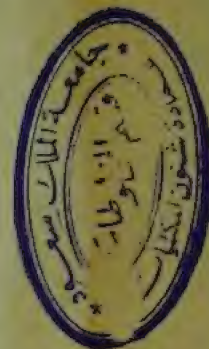
لكن لا يكرها عن الكفالة لعن العبد ما دأوه في العاقبة بالعبد
 عني سنة اخذ من كل واحد من الكفلاء نصف مئة العبد وان
 لم يكن للمدعي سنة فلا شيء على الكفلاء اذ لم يظهر انهما كفلا
 لعبد معصوب ولا كذب ايضا ولو استودع رجل رجلا
 عبدا او محلا استودع واحدا منه كفلا بنفسه وماله ثم مات
 العبد بغير استودع وامام رب العبد سنة انه اودع عبدا
 ممتعة بدم الابداع كذا ويوم الحذر كذا ويوم الكفالة كذا فالمدعي
 يدعي على المستودع بمئة يوم الحذر وعلى الكفيل بمئة يوم
 الكفالة وان قال استودع بمئة يوم الابداع كذا ولا يدري بمئة
 يوم الحذر ويوم الكفالة فانه يدعي على المستودع بمئة يوم الابداع
 ولو كان العبد حسن اقدصوا احد اعني وجد اعنثودع لبيد
 السهولة استودع وهو على لسانه في البتة درهم بالمدعي
 يدعي على المستودع بمئة الا عني وكذا لو لم يكن اعني وقت
 الحذر ولكن ارفع السوف بواحد صفا وجد العبد ومعه
 يوم الحذر بمئة وعلم العاقبة ذلك ووصي العاقبة على المستودع
 بمئة ويوم يعلم العاقبة بذلك ضمن المستودع البتة درهم بمئة
 يوم الابداع كما شهد الشهود بها ولا يفتل من العودع منه على الصا
 ع السوف امامه السنة على الصبا عهلا الحذر او بعد الحذر
 ولو لم يعلم العاقبة ذلك وشهد الشهود انه مات بعد الحذر
 واطلوا الشهود كان المستودع ضا فله ما مات قبل الحذر ولا
 ضمان ماله الا سلام ع شجرة وما ذكر من الجواب ع مسلم
 الاستشهاد ان السهولة ادا سهد واعلى الحذر قبل الحذر انه لا
 ضمان محمول على ما ذكرناه اما اذا ادا الكفيل العودع البتة دون
 الابداع فان قال ليس لك عندي ودعه ولم يقل لم يودعني انه
 سهر متنا وصيا ع طهر الدعوى واد السعار دانه الى مكان
 معلوم وجاوز ذلك المكان وصحبها واعطى بها كفلا فهو حابر وكذا
 ذكره الا فان الى مكان معلوم مسبي ادا حاور ذلك المكان
 والمستودع ادا حاوره بعصر الودعه وضمن له رجل تلك الودعة
 صحت الكفالة بعد ما جاوز فنه واد السرى من رجل عبدا او ولد
 الثمن واحدا منه كفلا بالعبد حتى يدفعه اليه صحت وان طلق
 العبد بغير السبع قبل التسليم قبل بركي الكفيل وكذا لو ضمن
 البرك ع العبد ومات قبل التسليم لا يواحد الكفيل بشي
 وكذا لو دفعه اخري ووجده عسا فله ما لا يواحد الكفيل
 بالثمن ولو لم يجد عسا ولكن استحق رجل نصف الثمن
 ورد اخري نصف الباقي لم يضمن الكفيل الا نصف الثمن

منا وان

السبعاني واد ادعى عبدا بدي رجل فلم يقدره الى العاقبة فانه
 مكفلا بنفسه وبالعبد فمات العبد بغير اخطار رب وامام العبد
 عني السنة ان العبد عبيد فان الباقي يدعي له بمئة العبد على اخطار
 رب وان شاع على الكفيل وان لم يمت بمئة السنة ولكن اخطار
 رب عن الثمن يدعي له الباقي بالعبد فمات العبد قبل ان
 يدفعه فانه يدعي له بمئة على الاصل دون الكفيل الا ان يقدر
 الكفيل عهلا ذلك او باي الثمن فله منه ما يدرى اخطار
 ولو اخطار رب رجل عبدا فضمنه رجل لصاحبه فهو ضامن له حتى
 ياتي به فان طلق ففعله فضمنه والنفوس تولى الكفيل عهلا فان
 ادخل الغاصب باكثر من ذلك لدرمه الكفيل باقراره ولا يصدق
 على الكفيل ولو كثر ما سلم الجميع قبل القدر **وعني اعبط**
 ولو اشترى عبدا من رجل وقدره الثمن واحدا منه كفلا بالعبد
 حتى يدفعه اليه فمات العبد لم يكن على الكفيل بشي ولو كثر ما سلم
 الجميع قبل القدر اي بعد دفع الثمن الى الباع او يسلمه الرقيق
 بعد القبض الذي كثر ما سلم الرقيق عن المهرتين الى الباع
 بعد ما استوفي المهرتين الرقيق الذين تار و ع الاضاح فان
 كثر كثر ما سلم الرقيق الى الراغبين فان طلق فلهما
 الرقيقان وكذا في **العبود** واد الكفيل رجل بالرقق ومعه فله
 عن الذين هلك عند المهرتين لم يكن على الكفيل بشي ولو كان
 ضمن لصاحبه الذين ما يدعي الرقيق من دينه وكان الرقيق
 ممتعة لجماله والذين البتة ضمن الكفيل مائة درهم ولو اسبقان
 الراغبين المهرتين من المهرتين على ان اخطاه كفلا به فلهما
 عند الراغبين مكان خارجا من الرقيق ولو يكره داره او عبدا
 ومحل الاخر ولم يضمن العبد ولا الزاء فلهما كفلا به بغير
 وجه الله فان الكفيل يوفيه ما دام صا فان طلق اعنتا جبر
 لم يكن له على الكفيل بشي ومن استاجر عبدا بغير الجار فان كانت
 بعينه لم يضمن الكفيل ولا يجر ولو اكرهه اربلا ما عطاء كفلا
 بذكر حار وكذا كانت الابد ع عا بها ما عطاء كفلا بها كانت
 حان ما دامت ماعة عا بها ما دامت عا بها عا بها العبد
 ويرى الا قبل عن التسليم ملا فان على الكفيل ولو اخطاه كفلا
 ما يحول لم يحق فها كان لعنه **وعني** واد الرقيق من رجل
 ماعا وكثر له رجل بالرقق للراغبين وع الرقيق فله على
 مائة فلهما جميعا عند المهرتين ملا فان على الكفيل ولو كان
 ضمن لصاحبه الذين ما يدعي الرقيق من دينه وكان الرقيق
 ممتعة لجماله والذين البتة كان الكفيل صامنا ادا كانت

٢٨٧

جازته سن اثنتين اقدمها بغير ادن صاحبه وضمن رجل لصاحبه
 فبقي منها ربع الفهمان ولو ان رجلا رفق من الآخر رفق
 ثم ان الداهن استعار الداهن من امرئتين على ان اعطاهما كفا
 به فبقي الداهن في يد الداهن كان جازعا عن الداهن ولا ضمان
 على الكفيل ولو كان الداهن احد بغير ادن امرئتين جازع
 الكفيل واحده ولو ان رجلا استعير من رجل مالا على ان
 يعطيه مالا عنده رفق وكفله بذلك الداهن كفيل مالا ضمان
 على الكفيل واذا عاين من رجل عبد او دابة وحماره الاخر ولم
 يضمن العبد ولا الدابة وكفله كفيل بسلام العبد والداه
 واذا عاين العبد والداه فبقي الكفيل ولا ضمان بالآخر
وعن النعمان ان فحقن تسليم العارية الى الكفيل او تسليم
 العين المبيحة الى الاخر مع وبرا عن ضمان السلم بالهلاك
 وكذا اذا فحقن تسليم المبيحة للمشتري او البائع بعد الفسخ مع وبرا
 بالهلاك **وعن النعمان** ان فحقن تسليم المبيحة مع وبرا
 بغير هلاك المبيح او اطلاق البائع **وعن النعمان** وانما الكفالة
 يمكن المودع من الاخر في حقه والكفالة بعين العارية واعتبار
 باطل **وعن النعمان** واذا اطلق عن المشتري بغير ضمان جاز وان
 كفل المبيح عن البائع لم يضمن **وعن النعمان** وكل من عكس استغنى
 ومن الكفيل لا يضمن الكفالة كالحذر وان كان حذر العتق وتضمن
 من والعين المبيحة بغير ضمان لو كفل عن البائع ما عكس لم يضمن
 لانه عن مبيحون بغير ضمان وموالمين والمرفقون ويضمن الكفالة
 بالحق عن المشتري وبالعين المبيحة بغير ضمان كما يعصرون والمبيح
 نعم ما سدا او المبيح على سوم الشرا وما لا يضمن ولا يضمن
 له الكفالة بالحق للموكل ورب المال اى اذ اذاع رجل كذا فبقا
 ما عكس فحقن البين عن المشتري فلا امر او باع المبيح ما عكس
 به ثم ضمن البين لرب المال لا يضمن خلا عن المامون بيع العمام
 من حقه الامام اذا ضمن البين عن المشتري حيث رجع ضمانه وكلاؤ
 الوكيل بالبيع اذا ضمن الممسر للمراه عن الدوح والرسول
 في باب البيع اذ اذاع وضمن البين عن المشتري للمرسول
 الفهمان وكذا الرجلان ما عاين من رجل صفة واحد فحقن
 احد منهما صاحبه فحقن من البين بطل الفهمان وان باع العبد
 صفة من باع كل واحد منهما بصفه بعد على حدة عن صفه
 احد منهما صاحبه فحقن من البين مع الفهمان **وعن النعمان**
 ولو كفل بالزكوة نفقة وجوهها الاموال الرطام والباطنة لا يضمن
 واذا اولى لرجل يافته وهي صلي ولا اخر عافي رطام وهي



مخرج من البيت فافق صاحب الولد عن صاحبه الامة كفيلة ما
 في بطنها كذا الكفالة سوى احد صاحب الامة بغير صاحبه الولد
 او بغير صاحبه ولو احد صاحب الولد اكاره واعطى صاحبه اكاره
 بما كفيلة ان كان احد بغير ادن صاحبه اكاره صاحبه الكفالة
 ولو اولى يارم لرجل وكفله باللاحر فانما يكون عده صاحبه
 احدهم فان احدهم صاحبه الداهن كفيلة بما لم يملك الكفالة سواء
 ما صاحبه احدهم بادره او بغير ادن ولو ان صاحبه الداهن اخذ
 اكاره بغير ادن صاحبه الداهن احد اكاره بغير ادن صاحبه
 الكفالة وان اعطى صاحبه المخدمه كفيلة بما حي سلمها اليه فحقن
 الكفالة فان ما من اكاره بغير ادن الكفيل وكذلك لو كان
 مكان الوصية ما كخدمه وصية بالعله ولو ان رجلا باع من رجل
 دارا وعبد او امته واذاع رجل فيه دعوا ما اراد المشتري ان ما فحقن
 من البائع كفيلة بنفسه او بما اراد من ذرر ماله لا كخدمه البائع
 عليه ولو اعطى مع ذلك كفيلة لا يضمن ولو ان رجلا من اطلق الزم
 ادعى على دمي بغير حجة البين او بغير بر البين واحدة كفيلة من
 اطلق الزم حار وان كفل له رجل مسلم فان كانت الكفالة بالحق
 الكفالة بالحق سواء كان المخر بغير ضمان ان كان طاهرا وان كانت
 حار الكفالة في نوادر من سماعة عن محمد بن عمار قال سمعت
 الى طان عشرة ابواب فقال له رجل انا صام من ثيابي او ثيابها
 الف درهم فحقن هذا فان قالوا وطهرا عدا على انه ناعما مالا باللف
 درهم للضم له بعد الداهن ان باي ثيابها او بغير ثيابها التي لم يبراعن
 الفهمان الا ان ثابته بما حذر داهن عليه حقا او كاد روية او عكس
 ما اراد داهن ما يبرع بعض به البيع سنة وسن طان فلو يرضى من الالف
 فان قاما فقال قد باع ذلك فلان البيع او قد رد داهن عليه حصار
 شرط او روية لم يكن ذلك شيئا الا ان يقول وكلني مالا ثابته
 عليك او ارسلني اليك ما به وصك البيع فحقن مالا ثابته
 ذلك يرضى من ضمان الالف فان حضر المشتري وانكر ذلك فله ان
 ما فحقن ابواب ويرجع الفهمان على حاله وروى ثابته عن
 ابي يوسف اذا باع من رجل ثيابا بغير درهم وضمن
 انسان للبائع الثوب او عشرة دراهم وضمن الرجل باطل
وعن النعمان رجل باع ثوبا بغير درهم وضمن الرجل باطل
 فقال ذلك العبد انا صام من ثيابي او الالف درهم فالحصان باطل
وعن النعمان وعن محمد بن ميمون ادعى على انسان انه عصبه عبدا
 فقال رجل انا صام من العبد الذي يدعوه قال مو صام من صني

الحزب ما كلفه لا يرجع على الزوج فان اسلمت المرأة عليها ان رطبا
لبي الزوج بغيره الحزب وليس لها مطالبة الكفيل وان اسلم الكفيل
فلهما ان يطالب الزوج بعين الحزب ان شئت وان شئت
طالبت الكفيل بغيره الحزب هذا اذا روجها على حزم بعينها فان روج
جدا على حزم بعينها فان اسلم الزوج فعلى قول ابي حنيفة
ان يطالب الزوج بغيره الحزب ان شئت وان شئت رطبا
الكفيل بعين الحزب فان احدثت النكاح من الزوج بغيره الحزب وان
احدثت الحزب من الكفيل لا يرجع على الزوج شئ وان اسلمت
المرأة عليها مطالبة الزوج بعين الحزب وليس لها مطالبة الكفيل
واما على قول ابي يوسف ابي حنيفة ان اسلمت المرأة الكفيل
واما على قول حنيفة ان اسلم الزوج فلها ان تطالب الزوج بغيره
الحزب وان شئت طالبت الكفيل بالحزب فان احدثت النكاح من الزوج
بغيره الاصل وان احدثت عن الحزب من الكفيل ما كلفه
يرجع على الزوج بغيره الحزب وان اسلمت المرأة عليها مطالبة الز
وج بعين الحزب وان شئت طالبت الكفيل بغيره الحزب ولو ان دشا
ادعى على دمي حزم او حزمير وكفيل بعين الحزب على عاتقه مسلم وجعل
وكفيل بعين الحزب صامعا فمضى له عليه حازت الكفيلة بالنكاح
وحازت الدكالة ارضا ولكن بغيره فان امام السنة ووهي الحزب
والحزب بغيره كلف الكفيل ذلك هذا على وجهين اما ان كلف
به بغيره الحزب الحزب والحزب بغيره وهذا الوجه لا يلزم الكفيل شئ
وان كان كلف بعد ذلك الحزب والحزب بغيره لا يلزم شئ ووجه الحزب
ير ان وصي العاقبة على الاصل بغيره الحزب وراهم او دنا بغيره الكفيل
وكذا وان لم يوصي العاقبة عليه بالنكاح فعلى قول ابي حنيفة لا يلزم
الكفيل شئ لان الحق ينتقل من العن الى النكاح بعين الاستبلاك
فدبر كنفلا بالنكاح وذلك جائز **وفي الثاني** بغيره الحزب
حزب اسلم الحزب من او اسلمت المرأة الحزب ولو اسلم الحزب
حزب فلهذا عند ابي يوسف وعند حنيفة يرجع بحول الى النكاح ولو
كفلهما بغيره لا يحول عليه فان ادى الحزب رجوع على الاصل
بغيره فان احد الطالبت النكاح من الاصل بغيره الاصل والكفيل
ولو اسلم الاصل ثم الكفيل صار ما على كل واحد حزمه ورجع
الكفيل على الاصل بالنكاح ان احدثت النكاح من النكاح
اسلم الكفيل فوط بحول ما عليه حزمه وبعي على الاصل عن الحزب
ولا يرجع الكفيل على الاصل ان احدثت النكاح من الكفيل وان اسلم
الكفيل ثم اعاد من او اسلمت معا طولا بغيره ولا يرجع الكفيل
على الاصل ولو اسلم الحزب من ثم اعاد من ثم الكفيل بحول

على الاصل

على الاصل حزمه وبعي كنفله وبعي كنفله بغيره الى ان اسلم الكفيل ثم الحزب
ثم اعاد من بغيره ان قال بغيره الحزب على حزمه على ان كلفوا
حد كنفله ما سلمه او اسلموا معا بغيره الحزب على حزمه على ان كلفوا
النكاح وان اسلمت احداهما بحول ما عليه حزمه وبعي ما عليها من
حزب فان ادى الحزب النكاح لا يرجع على صاحبها وان ادى الحزب
حزب الحزب يرجع على الحزب بغيره ما احدثت عن الحزب وان اسلمت
معا ولم يسل الزوج بحول ما على كل واحد حزمه الكفيلة والاصل حزمه
وايهما احدثت كل النكاح لا يرجع على صاحبها بشئ ولو لم يسل بحول
ما عليها حزمه فان احدثت الحزب النكاح لا يرجع على صاحبها عادت
عنها وان احدثت الحزب الاصل لا يرجع على صاحبها عادت
احدهما ثم الزوج ثم الاخرى بحول ما على الاو كى حزمه ولا يرجع على صا
مها بشئ ويحول حزمه ما على الاخرى الاصل ويطالب الزوج بمعا عليها
كفالة بغيره اى صامع بغيره الحزب عن دمه له عليها على حزمه وكفله طرعا
الاخر فمضى كالحزب مما بغيره الحزب عن دمه بغيره الحزب كالحزب
واحد على حزمه ما سلم احداهما صامع الحزب حزمه وبعي الكفيلة وكذا
لو كان الحزب لدا حزمه واسلم احد ورثته وكذا لو كان حزمه
لدا واحد وكفله كل واحد عن صاحبه ما سلم الحزب او احد معا بغيره
كالحزب او كالحزب معا على نكاح فلو طبع ووهي بغيره على احدهما
صار على الاخر حزمه اقر صامع ورثته فان الطبع ووهي لا حزمه بغيره حزمته
فعاذ بان الدليل في حزمه الحزب لا يطالب فلو قد صامع النكاح
عدهم بالدليل او انعه وله ان يشركه فيما اخذ من النكاح او لعدم
له ربع الدين وما يبي على العزم من الحزب الدليل يكون يكون سهمها
بصفتين كذا بغيره ووهي بالنكاح على اصله لا انقطاع او انه يبي على
الكفيل عن الدليل ولا يحول عنه لعدم الحزب وان احدث النكاح
من الاصل بغيره الكفيل وان ادى الدليل رجوع على الاصل

في النكاح والعشرون

في اجتماع الكفيلين رجله على رجل الدار من حزمه او حزمه
او من عن مبيع باعه وكفله زجل بصف الحزب وكفله رجل
لغيره نصف الاخر كذا ليس بمعروفين او كفاله واجل ما دى الا قبل
صماه ولم يتل سكاك المودى عنها ولو مال بعدا بما كلفه فلان
هو على بلان وكذا ان اداك ان الثالث مبيع ما عليه الاصل بان
كان من حزمه او بغيره او كالحزب بغيره وبعي حزمه
بان كان احدهما من حزمه والاخر من مبيع ووكفله احد
الكفيلين با حد الحزب وكفله الكفيل الاخر ما حال الاخر ما دى الا
صل حزمه وما هي من التي كلفها فلان هو على ما قال واذا

اذا كان احدى الحمايين كنفيل فادى الاصيل **جاء** وقال ادبها عن
الكفاله قبل قوله واذا وجب عليه الثالث من عن بيع ماعه ثم ان صاحب
الحال اخرج نصف الحال الى سنة او وجب نصف الثالث من الاستاذ
خارج وجب النصف الاخر من الاستاذ موحلا الى سنة وكفيل بكل نصف
كفيل على وجه ثم ان كان الاصيل ادى جسمه ولم يقبل شيئا فهو عن
الكفيل الذي كفيل عن الحال وان قال هي عن الكفيل الذي يقبل
بالموجب قبل قوله **والمعنى** اذا كفيل رجلان لرجل ثالث ولم
يكفل واحد عن صاحبه صار است الكفاله وعلى كل واحد منهما جسمه
وايهما ادى شيئا عليه لم يرجع على صاحبه شيئا لولم يفي صاحب الحال
احد الكفيلين فكفيل له على صاحبه حكم الكفاله وهو جابر وان ادى
جسمه وقال اذنته عن كفاله صاحبه فكل من رجوع عليه فان لم يخذ
من شيئا حتى لقي صاحب الحال الكفيل الاخر فكفاله عن شريكه على
فرو فانه واياهما ادى شيئا لم يرجع على صاحبه حتى يرد على جسمه و
كذلك لو قال اما ادى عن شريكى لم يعلم منه وكان عن صاحبه الاصيل
وعلى العاوى العاوى ولو كان الحال كنفلا مما اداه الاصيل ولم
يسن فهو منها ولو ابر الطالب احد منها واحده من الاخر لم يرجع
عاصا عنه ولو كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ومما كنفلا ان
صلى واسترا الطالب مما كفيل به عن صاحبه واخره عما كفله
عن الاصيل لم يرجع على صاحبه ايضا ولو اجد احد منهما من غير اداء
وقال انما اجد كنفلا لك عن الاصيل لا عن صاحبه فلا يطالبه
لم يعلم قوله ولو ابر احد منهما عن كفاله الاصيل واخره كنفلا عنه
صاحبه لم يكن رجلا ن كنفلا من رجل كفاله واحدة وقد دفع احد
بها الى الطالب قال بربان جميعا من الكفاله وقد ذكره في المسألة
في كتاب الكفاله قال وقد امدتني وقال بعض الناس ان لا يبر
الذي لم يمسك الله وهو قول زفر وقال محمد لو ان رجلا كفلا
بالثالث صار كل واحد منهما كنفلا بالسطر وجب النصف قال زفر
واحد منهما كفيل الجماعة الكفاله بالحال ادا صار كل واحد منهما كنفلا
لجميع السطر لو ادى احد منهما جميع الحال رجوعا على صاحبه ثم ذكر
اكتشاف بعد مقارعة مسئلة الكفيلين بالنفس رواه الحسن بن
زباد عن ابي حمزة وابي يوسف استرا بالادى الذي لا بد
وكان للعاوى الامام ابو على السبكي يقول الذي صح عندنا ان
الحال في مخرج المسألة زفر الا ان اخصايت روى عن ابي حمزة
واي يوسف استرا وجب بعض كتبه وسخره كوفيل وفكلا روى
محمد وصار مع المسألة عن اصحابنا **فمن** واذا كفيل البتة عن
رجل ثالث على ان كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه مما اداه

احدما لا يدفع بدفعه على شريكه يرد ادا كفيل كل واحد منهما بجميع
الحال ثم كفيل كل واحد منهما عن صاحبه بالحال اما لو كفلا عن رجل
بالثالث ثم كفيل كل واحد منهما عن صاحبه مما اداه احدما لا يرجع بدفعه
على صاحبه حتى يرد ما ادى على النصف فاذا رجع عليه يرجع النصف
ما دون **وفي الحاشية** ولو كفلا عن رجل ثالث على ان كل واحد منهما
كفيل عن صاحبه فادى احدما شيئا كان له اكسار ان يشارجه بجميع
ذلك على الاصيل ان كانت الكفاله بامره وان يشارجه بنصف ذلك
على الكفيل الاخر فلو ادى او كثر **والمعنى** رجلا ن استرا من رجل
عبد ثالث درهم **والمعنى** او استر ضامرا على ان كل واحد
منهما كفيل عن صاحبه بجميع الحال فهو جابر والطالب ان يطالب
بأيهما شاء بجميع الحال النصف حكم الاصل والنصف حكم الكفاله
فان ادى احدما شيئا وقال قد ابر كنفلا به عن صاحبه لم يقبل
قوله ما لم يجرى اذ اوردى حصته حتى لا يرجع على صاحبه شيئا فاذا
صار اوردى حصته كان اوردى عن صاحبه واذا كان على رجل
الثالث درهم وكفله كنفلا ن على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فادى احدما شيئا وقال قد ابر كنفلا به عن صاحبه لا يقبل قوله
ويكون اوردى عنه وعن صاحبه واذا وجب على رجلين الثلث
درهم بالشرا فكل واحد منهما عن صاحبه ولم يكفل الاخر عنه فادى
الكفيل شيئا وقال قد ابر كنفلا عن صاحبه قبل قوله رجلا
استرا من رجل عبد ثالث درهم على ان كل واحد منهما كفيل عن
صاحبه ثم ان الباقي الاخر على احد الاخرين صاحبه ثم ان هذا الذي
لحقه ادى نصف الحال وقال قد ابر كنفلا به عن صاحبه
قبل قوله **وعلى الثاني** ولو كان ما علمه موحلا وما على الاخر قال
صح بعضه وان كفلا رجلا ن عن رجل ثالث وكفلا كل واحد
منهما عن صاحبه مما اداه احدما رجع على شريكه بدفعه فليلا كان
او كنفلا وان يشارجه على الكفيل عنه بدفعه كله ومعنى المسألة
ان كل واحد منهما كفيل بالحال كله عن الاصيل وبالفعل عند التزكية
ويصح الكفاله من الكفيل كما رجع من الاصيل ولا يبر احواله من
اعيناه عليه فان ادى احدما شيئا ومع ذلك سابقا عليهما لا
سواهما اذ كل واحد منهما كفيل عن صاحبه وعن الاصيل وكل
الثالث ولا رجحان لاحد منهما على الاخر وان كانت عند كنفاله
واحد وكفلا كل واحد عن صاحبه بطرسي اداه احدما رجع
على صاحبه بدفعه وهذا يعود صحيحا استرا والعاوى استرا
لا يرجع ولو اعقب اقولى احدما رجع ونرى عن النصف وهي
البدعت على الامر بجميع الثلث وليس كذلك ما ذهب منه من

مكونا احوال كذا الكفالة والرضان ما لم يكن له عنه وامر المحضون
عنه انما يوجب الرجوع على الامر عند الا اذا كان الامر محض
مجرد احوال على نفسه في لو كان المكفول عنه صبي محجورا لا يرجع
عنه وان كان مائرا ولو كان عبدا محجورا لا يوافق له الحال اياها
به الحال انما يوافق بعد العتق **والسابع** ولو وطلب
الطالب الدرس من المكفول والكفالة ما يرفع به على الاصل
ان كان يعتبر امره لا يرجع وكذا لو وطلب الطالب من الاصل ولو
ما ت الطالب فوريه المكفول رجع على الاصل سواء كان مائرا
او غير مائرا ولو وطلب الطالب ليعوض الكفالة العينية وبعضهم
كفلا عن بعض فان شأ احد كلفه من الاصل وان شأ اخره
من احد صاحبه ثم يعلق الاصل بالمدعي ولو وطلب لاسر
رجعه على المطلوب او يعلقه على الثالث ثم يعلقون الاصل
2 وادرس سماعه عن ابي يوسف ايضا رجلا ادعى على
رجل الدريهم وسميها رجلا مائرا كذا عليه ودعيها ارضا من ابي
لوا كذا عني عليه ثم ان كذا عني مع كذا عني بضا وقا على انه لم يكن
على شئ ما كذا عني يدفع ما دفعه ابي كذا عني الفضا من من يرجع
بما على كذا عني عليه **2** **الشمس** رواه مجهول رجلا باع من رجل
عبدا وكفلا له رجلا بالثمن مائرا فوطلب الثاني الثمن للمكفول و
دفعه المكفول من الثمن كما به وجد الثمن بالعبد عتقا ورد على
البايع يرجع على البايع بالثمن ولا يسأل لواءه منها على المكفول و
2 وادرس سماعه عن ابي يوسف رجلا كفلا عن رجل محال بعد
ايرام ان الطالب وطلب المال من المكفول فان الطالب ان
ما جد الدرس عليه الا اصله بالمال **2** **الشمس** رجلا على رجل
الث دريهم فامر الطالب المطلوب ان يضمن عنه لرجل الناقالة
او الى اخره فالف ابو يوسف ان يضمن الثالث التي يلامر على الا
ثم حاله وضمن الامور التي يلامر الناقالة رجل مالا فان دفع عنه
بالت ان قلت او كذا وان كانت للثالث التي يلامر موطلة يضمن
النا موطلا الى مثله ذلك الا فلا يضمن قلت لم يكن له ان يضمنها وكذا
لو كان له عتق ودفعه وانما ان يضمن بغيره العتق ليس له ان
يضمن من الوديعه وروى ابو سليمان عن ابي يوسف رجلا
كفلا لث دريهم عن رجل مائرا ثم ان الذي عليه الاصل اذا اعطى
من المكفول ثم جد الطالب بذكره وطلب ما قدم من المكفول والمكفول
ان يرجع به على المكفول عنه ولو كان المكفول مائرا الذي دفعه محض
ممن عليه الاصل ثم جد الطالب العتق وقلت واخذ
الحال من الاصل فليس المكفول ان يرجع عما ادس عليه الاصل

وعن محمد رجلا قال لعنه اوهس فدا عني الف درهم التي له على صبي
ادفعها اليك فدا عنها محض من الامر ولم يكن يلامر على الامور سي محمد
الطالب ان يكون مدنها واحدا من الامر لم يكن للدا عني ان يرجع
بما على الامر وحال ابو يوسف اذا لم يكن الدامع كفلا يدفع على الامر
من قبله وكذا وقال محمد اذا كان العتق من لا مدنها من سي
مور واما بقصتها من الامور التي يلامر فان الامور مودع
فان الامور يرفع على الامر **السابع** فان ابر الاصل المكفول
من الدرس بشرط قوله فان قبل سقوط عتق الدرس فان رده اردنا
ان مات ولم يعلم به مودع ولا رد كعلم مكانه قبله فهو له موصى
له اذ مات قبل الفيل والرد ولو وطلب الدرس من المكفول او
رصد في به علمه كحاج ابي الفيل فان قبل دفع المكفول على الا
صل كان المكفول له فقه من الوكيل عتق وقعه منه ولو ان
المكفول ابر المكفول عنه باضمنه قبل ادا له وقعه جاز الا ابر والقبه
صبي لواءه المكفول بعد ذلك ليس له ان يرجع عليه بذلك لان الا ابرا
فصل بعد وجود السب ودكر **السابع** **الشمس** ولو
ضمن الوصفي دس المحسب يرجع بكونه ولو ادس المكفول بخصه
الاصل ومحمد الطالب لم يرجع المكفول وكذا ثبت الكفالة مقدمه
ولو ادعى الاصل الطالب بخصه المكفول ثم جد الطالب واخذ
من المكفول رجع على الاصل **الشمس** واما العتق المحجور اذا
اقر بالكفالة لم يرجع عليه صبي يفتق **الشمس** **الشمس** المكفول بالمال
اذا ادعى الا اذا وكذا الطالب وصدا المكفول عنه المكفول الا اذا
او كذا واخذ الطالب من المكفول عنه مائة لقي لم يرجع للمكفول على
المكفول عنه ولو ان صاحبه الحق احد الحق من المطلوب بمر محمد
ما قدم من المكفول والمكفول بكونه ان صاحبه الحق ادا يرفع المكفول
به على صاحبه الاصل ومحمد رجلا يري الما بعد اعانها مما حمل
وروايل واحد المكفول بمر غاب الحال ومحمد المكفول بمر على المكفول
ري ما قدمه يومه فغن وكذا كذا الكفالة بالخطا واذا حال المكفول
صاحبه الحق بدنه وانراه صاحبه الحق كان له المكفول ومو المكفول
ان يدفع على الذي عليه الاصل في قول ابي يوسف وقال ابو
يسف وز فليس له ان يدفع عليه رجلا له على رجل الف درهم
فامر رجلا صبي كفلا بمر غاب الطالب بمر مال لرجل يعني من عليه
الاصل قال لرجل انما يضمن هذا المكفول فمعلوم احد الط
لب المكفول بالسب لم يكن المكفول بالسب على الذي امر به
لك سب ولو كان امر رجلا صبي كفلا عن المكفول بالمال ثم ان الط
لب اخذ المكفول الثاني واحدا منه المال كان له ان يدفع على الذي

المكفول الاصل

عنه في الذنا على ان فلا ناضا من ذنبا ولا ان سافر وقتا بغيره
الامور التي في ذنوبهم فانه من الصامنين ويكون الحال من هذا
على الصامنين **وعنه في العنايه** ولو قال يفت لي له عني
ولم يفت على الصامنين فانه من الامور ولا يرجع الامور عليه
بشيء خلا من قوله افرصه عني او اعط عني حيث يرجع وان لم
على الصامنين ولو اخطى غير ما امره لم يرجع **عنه في**
الحاميه رتب له على رتب الذنوب فيهم دين فامر العزم رتب
ان يوصي بها حسب الحال ماله فقال الامور قد مضى صاحب
الحال ماله ما تارفع بذلك عله وصده العزم بذلك وقال
صاحب الحال ما مضى شيئا فالبول قول صاحب الحال
مع عزمه ولا يرجع الامور على الامر بشي وان صدقه الامر
وكذلك الكفيل على هذا يرد لو كثر رتب عن رتب حال بامر
الكفيل عنه فقال الكفيل بعد ذلك وقيل صاحب الحال
وصدقه الكفيل عنه بذلك وكذا صاحب الحال وحلف
واحد ماله من الكفيل عنه لم يرجع الكفيل على الكفيل عنه
ولو ان الامر في الذنوب الصامنا فامر الامور بدينه وصياه
صاحب الحال رجع الامور على الامر وبغيره الله على الامر
ارضا فان كان الطالب غايبا اذا كان الامر صاحب
الامر فتم عن الطالب ولو ان الامر مال للامور ان الامور
ان لعل ان على الذنوب معه عندك بها كان هذا جائز فان باه
العزم بها لم اختلف فقال صاحب الحال يا عني الا اني لم اعد
العزم في هذا رجوع ومال الامر والسابع لا بل وصيته فا
لنور قول صاحبه مع عزمه ما اذا حلف بدين فلكل المحتج
في العزم وذلك بدين العزم من الاصل في هذا
فيكم انما صامه وكان لصاحب الحال ان يرجع على عزمه وهو
الامر ولا يرجع الامور على الامر وان صدقه وان لم يجد الامر
مدعى الطالب فامر الامور بدينه على الامر على مدعى الطالب
فقلت بدينه ويكون هذا وصيا على العنايه ولو كان
مدعى له صاحب ماله من الذنوب التي له على عندك هذا وصيا
فقال الطالب لم اعد من هذا الاول سواء الا ان صاحب
العزم يرجع على الامر بدين العزم وحصل يرجع بالدين
الحاميه رتب الامور على الامور بدينه الذي لعل ان عله
الامور بالدين واراد ان يرجع على الامر فقال الامر ما كان
لعل ان على شي اصلا ولا امر بك ان تتصدق وان لم يصدق منك
شيئا وصاحب الدين غائب واما الامور بدينه على الدين

وعلى انه من بالدين وانه وصيا فان العنايه يوصي بها العنايه على
الامر ويوصي بحق الرجوع للامور على الامر رتب حال كجاءه استندوا
اي قد مضى لهذا القول بالدين التي له على طلاق ثم ان العزم
ان اقامه بدينه ان كان قد وصياه فله ان يرجع الكفيل فله بدين
وبالامور عن دين الطالب ولا ير الكفيل عن الطالب
ولو اقام العزم بدينه فامر الامور عن الصامنين الكفاله
بدين العزم والكفيل جمعا رتب الامر رتب ان يوصي الامور
دينه من ماله يفت ما يسمع الامور عن الصامنين الكفاله
وكذلك محمد كثر على الصامنين **الحاميه** ولو قال اذفع الله
الدين بدينه كثر او يفتها على اي صامنين لك صدقه الامر
ع الرجوع وكذا الطالب رجع الامور على الامر كثر على قوله
وصيا كثر حيث لا يرجع الامور عليه او دعه الف او عدا او ادن
الحودج المودع ان يوصي بالدين الوديعه دينه او يوصي عده
عن دينه على العزم في هذا وكذا عزمه وادفعه من
العزم بدينه بعد ما حلف صامنين العزم الوديعه كثر في امر
بدينه بدينه اي بدينه اي اذن رب العزم العزم ان سعه
بان الحودج لا يرجع على العزم بدينه بدينه وحلف عله
بدينه عن اسره صامنين وكذا عن اصني وعلى العزم بدينه
رطب او دعه رطب الف درهم وعلى الحودج الف درهم دين
لدي هذا قال الحودج رب الوديعه ان يادن له في يوصي دينه
من الوديعه فادن له في ذلك فقال الحودج قد مضى وصده
صاحب الوديعه وكذا رب الدين فالبول قول رب
الدين وله ان يرجع على الحودج كثر ويرجع رب الحودج في
الحودج لصان ماله مع ان العزم لم يدر وكذا اذا كانت
الوديعه عدا فادن صاحب العزم المودع في وصيا رب
الدين على هذا العزم ومدى سالت الحودج في هذا الحودج
الطالب قد صام كثر على العزم وقبضه وانكر الطالب ذلك
فالبول قول الطالب ويرجع الطالب على العزم
بدينه ويرجع الامر على الامور بدينه العزم ولو لم يامر بالدين
وككن امره بالدين فقال الامور بدينه وسكنه ومال الطالب قد
ما مضى في هذا العزم وصده صاحب العزم الحودج في
البول قول الطالب ويرجع بماله على الامور ولا يرجع صاحب
الوديعه على الحودج بشي فان مال الحودج في وصده
الدين اي قد مضى العزم لم يصدقه في مال العزم وصده

الطالب في ذلك فقام صاحب العبد يدينه على المطلوب انما من
 الطالب وسأله الله قبل العاصي ذلك المنة ووصي بالدين للامر
 على الامور ولا يكون ذلك سببه على الغائب وهو الطالب حتى
 اذا حضر كان له ان يرفع على المطلوب كنه ولو كان امر
 صاحب الوديعه المودع ان يدينه عنده يدينه فعاد رفقته و
 عذبه المودع من عذباته يدينه وصدقه صاحب العبد وسأله الله
 الدين والعول قول صاحب الدين ويدين الطالب على
 المطلوب ولم يرفع الامر على الامور سني ولو كان الامور
 مال لينة قال ولم اسلم الله والطالب ايضا يقول ما قدضت
 فقام الامر المنة على انه عذبه الطالب ومات عذبه ورضي
 العاصي للامر عذبه الدين على الامور ورضي الطالب ايضا
 عاله على المدين ولم يكن العذبه على الطالب باستفادته
 وادان كان الدحل على رجل الف درهم فقال المدين له قد ادمع
 لي بعد الدحل الف درهم بعد منها من الف الف التي له على ابي صاحب
 بكر الف التي يدينها رضى اذ عذبه المدين فقال الامور دمع و
 صدقه الامر بذلك وكذا الطالب كان يقول قول الطالب
 ورضي الامور على الامر بالف ولو كان المدين قال له
 ادمع ابي فلان الف درهم وصاحب ماله الذي له على ابي صاحب
 ما يدين الله فقال الامور دمع وصدقه الامر بذلك وكذا
 الطالب ورضي ورضي على العدم يدينه لم يرفع الامور على
 العدم ولو تجد الامر والطالب المدمع واما الامور المنة
 على المدمع والوصي فان امار يدينه على الامر عادم ورضي
 الطالب على الامر يدينه في الحله الاولى وفي الحله السابعة
 يدين الامر عن دين الطالب وادامه عن ان يدينه مالا
 عنه ويلزم الدخ ويلزم يدين الامر الله فادى الامور الدخ
 لا يدين على الامر وادامه الدحل المدين فلان الف درهم
 ولم يدين على المدين ثم اراد المدين ان لا يعطى الطالب شيئا
 فهدا على وجهه من امان ان يكون الامور بابيضان حله الامر
 او لم يكن واما ان كان الامر حاضرا او عاسا فان كان الامر عاسا
 ليس للمكفلة ان يدين عن سلم ما كفله الى المكفول له سواء كان
 الامور حله الامر او لم يكن وان كان الامر حاضرا ان كان
 الامور حله الامر فله ان يدين عن سلم ما كفله الى المكفول له اسما
 عندكم جميعا فاما اذا لم يكن الامور حله الامر فعلى قول
 ابي حنبله وجهه ليس له ان يدين عن سلم ما كفله الى المكفول
 القياوي العباسية وان قضى دين غيره على ان له ما على المطلوب

ورضي

ورضي له فامره الطالب بعهده بان يدينه من الدين فامره وادانته
 بها واما انه لم يكن رد الطالب على المطلوب ورضي المكفلة عليه
 ولو كان بالدين يدين عبد الطالب من المطلوب ووصي المكفلة
 الدين فلا يدينه على الدين وكذا المصنف قبل العدم من كان
 الدين وكذا الوصي يدين الوريث دين المكفلة الدين ورضي
 في حقه ودين العبد لم يكن اوصى العبد **السابعة** اذا قال الف
 رسول اوصى فلانا مائة مائة في يد الرسول فعلى المكفلة العبد
 ولو كان الرسول اوصى فلانا المكفلة ما قدضه رضى على الر
 رسول **الصغرى** اذا موع النسيان بعهده الدين من رضى من
 علمه الدين مع وصا دين عذبه بعد امره فان ملوا المكفلة يوم الوفا
 يعود الى ملك العاصي لانه يدين بعهده الدين وعبد الوصي بامره
 يعود الى ملك من علمه الدين وعلى العاصي من ملك **السابعة** امر
 رطلان يدين عذبه الف الف على الف فقال رضى وصدقه
 الامر وكذا صاحب المال مائة رطلان على الامر قضى فاستد
 عذبه مائة رطلان يدينه من غير شرط الرجوع عذبه رضى
 المصنف حله من الدين ورضي المكفلة العبد **السابعة** من الظاهر
 اقلها في المصنف **السابعة** العبد **السابعة** العبد
 في المكفلة اذا كفله فلان او فلان فهو عاذر ويدين المكفلة
 انما شاء وبها وكذا اذا كفله يدين فلان وما علمه او يدين
 فلان لفرع ما علمه حان واذا كفله يدين رطلان حان
 الطالب فالتالي فالكفلة بالنسيان على حالها فبعد ذلك
 ان دفع المكفلة المكفول له الى وصي المكفلة رضى عن الكفلة سواء
 كان في التركة دين او لم يكن وان دفعه الى وارث المكفلة ان
 كان في التركة دين لا يراى المدمع الله سواء كان الدين مستغرقا
 او لم يكن فان لم يكن في التركة دين يراى المدمع ابي الوارث
 وان كان وريثه احدث جماعة مدمع الى واحد منهم ما عاير اعن
 وجهه المدمع الله فاما ان لا يراى عن وجهه الباقين **السابعة** وادامه
 مات الدحل وعلمه دون ولم يترك شيئا فله عذبه العذبة
 لم يرضي المكفلة عذبه ابي حنبله وماله لا يدينه ماله المتافعي
 والحق قول ابي حنبله **السابعة** ولو كفله عن رجل بالدين
 موهله مما كان المكفلة يدين من تركه حالا ولا يدين وريثه على
 المكفول عنه الا بعد فلول الاصل وان مات الاصل حل
 الدين في حقه مدمع موهله في المكفلة حتى لو اصاب المكفول
 ماله المكفلة دون وريثه الاصل رطلان في حقه الا قبل **السابعة**
 المكفلة بالنسيان اذا صاح لم يدين في رواه ابي سلمان وفي

الدين

وسئل عن سبك بقدر فقال ان كان له حل وموعد ما جده مهنه وان
لم يكن له حل وموعد ما جده حيث يشاء ولو اسرا الطالب او تركه لم
يكن رداً وكذا كسر المهر ولو قال له حل فممنبت لك الف درهم على
فلان على ان لا او دهما لك مهادا طلر بان قال على لار دهما لك
في صديتي كوز وما جده بعد موعد من مبراة **القاضي** ولو برهن
رجل على رجل ان له على فلان العاسب درهم وان قدر الكفيل ما عده
بامر وفي القاضي ما حال على الكفيل واكفول عنه وندت امره
وبرفع الكفيل ما ادري على الامر وان ادعى الكفيل له بعد امره وفي
القاضي ما حال على الكفيل دون الاصل **صاحب العناوي** ولو
ان فلانا كفيل لفلان لا بد مني لانه وصا على الغاسب والدسن على الاصل
على حاله قال محمد ممن قال الامر ما حسي عليك فلا تاهم على
ولو اذكر الكفيل ومام السنه على الحيا به ما الكفيل له وفيه علمه
ويكون وفي على الحاني ومام السنه على الحيا به ما الكفيل له وفيه
بعض علمه وصا على الحاني **وع الحاني** وان كفيل عن رجل بالكفيل
ثابت اصله وانه **القاضي** ولو قال كفيل لي عن فلان بك ما لي
ان كان مام **القاضي** ولو قال كفيل لي عن فلان بك ما لي
علمه وان كان علمه الف درهم ويرهن على الحال والكفيل وفيه
علمه وعلى العاسب اذا جاء رجل دارا كفيل رجل لم يترك عن البائع
ما ادرك منه من درك كنفاله بالدرك سلمه الجميع جبي لو ادعى الكفيل
على اخبرني ان الدار ملكه لا سمع دعواه ولو كسب شيئا به على
الشرا وفيه على ذلك الصك ثم ادعى الشرا به بعد ذلك ان دلوله
بهم دعواه ولا يكون كتابه الشرا على الصك وجمه سلما واقرارا
بان الجميع ملك البائع ومن ضمن عن لوف حراج ارضه او رهن
به او ضمن به او ضمن براسة او فمته صم خلا في الدكوع حيث
لا يصح الضمان بها وكذا ما وطف الامام على الناس عند الحاجة
الى كسر الحسن فقال الحشركمن وقد جلدت الحال على الحال
واضاح الى فدا اسارى الحسن فوطف على الناس ما لا حل
ذلك فهو واجب مضمون بحد الكفاله وان اراد به النواصب التي
لطالب به الانسان يعرف كالحسابات في زمانه لا يصح الكفاله
له بها وقال بعضهم مهنه في الاسلام على البرودي بحد الكفاله بها واما
الغنى فبحد من النواصب لعمها وفيه على الناس الموطوعه الزايله
وهي الحفاطعات الذواته في كل شهر او بلسه اشهر واقرارا
لنواصب ما يموه غير راس بل لمخنة احياها وكحل ان يقع
ويحل ان لا يقع وقيل اقرارا بالنسيه احره القسامه ومن قال
لاحر لك على ماله درهم الى شهر فقال الكفيل في حباله ما لوف لوف

عندنا

عندنا وان قال لاحر فممنبت لك عن فلان ماله درهم وقار الشاخي
السول لم يدرج الوصل من **العناوي** وكوز الكفاله
ممن البائع في الدرر والكفاله على الحول باطل وكذا على ان يكون
فلانا او مهنه كذا **صاحب** واذا كفيل رجل عن رجل حال علمه ثم اقبلت
الكفيل واكفول عنه له واكفول عنه فاحد الكفيل واكفول عنه
مما احره والافراد بطل بالكتاب وطا بما لم يدر او ادعى الطالب
علمه عشرين ديناراً ولو كان كذا كفيل كل واحد منهما على دعوى
الطالب علمه فكل واحد منهما فلفا برعا عن الدعوى وان قلت
احد ما ذكره الاخر فالذي بكه يلزمه الحال والذي قلت برى عن
الخير بكفيل رجل حال ورضي به صاحبه الحفا قال لا يلزمه الكفيل
شي **البري** ولو ان رجلا قال فممنبت ان ادفع اليك من مالي لم
يلزم هذا الضمان **صاحب العناوي** ولو قال لا كنت كفيل
لك بالدين الذي لك على فلان الى شهر وبعد الشهر لا ما يبرى من
اعطاله وقال صاحبه الحال بكفيل فان لا ملط لك الى شهر و
بعد الشهر اطلبك به ما لوف قول صاحبه الحال ولا بعد
قول الكفيل لانه لو سطر ان لا يطاله بعد شهر او كان مكان الحال
نفس ما الكفاله فان **صاحب** قال محمد في **الحامع** لم يدرهم على
رجل بلسه الف درهم لوف واحد منهم الف على حد فشهد اثنان
مهم للثالث على رجلاه كفيل بمس فلان المطلوب له فقلت
شهادتهما ولو كان الدس كله ميراثا بين البلسه لا يقبل شهادتهما
واذا كان لرجل على رجل الف درهم فامر ان كفيل بها لرجل علمه
الف لعي امر رب الدين مدونه ان كفيل عن رب الدين لرجل
على رب الدين ذن وكفيل ودعها ثم جده اكفول له ان يكون فيه
شاهان الكفيل اكدون لا يراو قال ابو يوسف في الكفيل بالدر
ما جنه الحشرك بالحق اذا وفي علمه لا سحاف وقال ابو حنيفة
لا فقص برسن وسن الكفيل في بعض على البائع **وع السعيا**
في اي لم ياحد الحشرك الكفيل بالحق ولم يطلب دكر منه في بعض
الحشرك على البائع **وع** وهذا بناء على ان ممن الاستحقاق على
بمسح العقد وطلر كسب على البائع رد الحق على الحشرك في
قول اي حيبه لا يفسد البيع ولا كسب على البائع رد الحق
على الحشرك فكيف واخذ للكفيل **وع الحشرك** رجل وفي رجلا
الف درهم في كسب محاف ان يلقه من الاكف ومن لرجل
ما يفسد من الف فوجدها واحدا الا انه يوف ملاصقان علمه
في فاس قول اي حيبه من فله انه لو افسدها لم يرضع لسي و
في قول اي يوسف ضمن الحيا وورد الرزوف على العدم

وكذلك ان كان له علمه الف درهم وضع فقال المطلوب ج هذا
كذلك الف درهم وضع فوجدوا رصا صا وصها رطل فادعي
على الفهمان باطلا فماتت في يوم ابي صبيح ومات ابو يوسف
عليه الف درهم وضع يعني على الكفيل قال ج هذا الاصل وادان
الدين من رطلين مثل احد الرطلين لثمنه خمسة فالكفالة باطلا
وادان كان لامرأة على زوجها الف درهم من صداقها فكلت به لهما رطل
عن الزوج ثم ماتت المرأة فوجدوا رطلين وادانها الف درهم
عن الزوجين وبقي كفلا نصف الف وادان الف رطل عن رطل
بالف درهم مائة الطالب والمطلوب فعدس الكفيل ولو
كان كفلا ثمانية رطل لكان الاصل مائة الف الطالب والمطلوب
وارة طر له ان سيع الكفيل بان كان كفلا مائة الف المطلوب بشرط
بداة المطلوب لم يكن المطلوب اساع الكفيل السني سواء كانت
الكفالة مائة او غير مائة مادام ان الطالب والكفيل وارة فان
الكفيل ساع ان الحال وعلما بوضع على الكفيل عنه بطلان
كان كفلا مائة درهم وان كان غير مائة لا يرفع عليه **القاضي**
كفلا من مائة رطل مائة رطل الا حلا وطول وارة بطلان وعلا
وارة لا يرفع على الاصل ج كل الا حلا فانه قد رطل
اشترى امة وقصها وكذا بطلان رطل بعد فاسجد او وقد
قضى او بدين او ملكا منه او امر ابيع الكفيل والبايع او اشترى
ولو كانت الكفالة مائة لم يرفع الكفيل على البايع ولو بعد حسن
ومنا عن عشرة دراهم لصلح او بيع مع البايع حال دفع الكفيل وهو
البايع في الصلح براد الباطل او الدراهم ولو كلف كسده وبعد مهره
دفع ما كسده على الكفيل وان اسحق الباطل البايع ما كسده او الكفيل
ما مهره وورع الكفيل على البايع ما كسده وان ملك الامه قبل الكفيل
وقد كلف ما رجع الكفيل على البايع ولا يرفع الكفيل على البايع
وكذا البرد كسار رونه وسر رغب قبل الكفيل او بعد بوضا
او بعينه وضع قبل الكفيل مع البايع عن الثمن بالدينار لا بوجه
الحال بواحد بالثمن حسن وسار الا بوجه **السعي** المدعي اذ يثبت
كفالة الكفيل بالثمن انه كفلا مائة الكفيل عنه كان حكم البايع في ثمنه
السنة حكم على الكفيل فاحصه رطل ادعي على رطله كفلا غير فلا
ن بكل مائة قبله من الحال في كسده الكفيل وادان ما كسده البايع
على الكفالة والحال في الكفالة والحال على الكفيل عنه الغائب
سوى ادع الامر ولم يدع وحصل الحسم **الحاكم** الكفيل على
اربعه اقسام وجه فقال اما ان كانت الكفالة مطلقة رطل او
تتوكلت بحال على فلان او بغيره كحوان بغير كفلا

ك عن فلان بالف درهم وكل وجه وعلى وجهين اما ان كانت
الكفالة مائة الكفيل عنه او بغيره مائة الكفيل عنه فان كانت
مطلقة بالوضع على الكفيل يكون قصا على الاصل سواء كانت
مائة او بغير مائة وادانها الف درهم ان الكفيل على العائد كحوان الا
ادان ادعي على الحاكم حقا ولا يمكن اثباته عليه لانه على العائد
قال مشاكها وطلد الدين من اراذات الدين على العائد
من غير ان يكون سن الكفيل وسن الغائب ايقار وكذا
ادان الف الطالب فدت الشا فقد قصا مع رطل وندعي
عنه مثل مائة الكفالة مائة الكفالة وسن الدين على الاصل
معهم اذ ادعي البينة على الدين فيقصي به على الكفيل والاصل
هم بر الكفيل وكذا الكفالة على مائة الدين وكذا كل من
ادعي عليه من لا يثبت عليه الا بالدينار على الغائب كان الحاكم
مقصيا عن الغائب الا يرى ان من قد رطل مائة مائة
احد فقال العادف قدس وموعدا فامام الكفيل ومن علمه السنة
انه كان عبد الفلان وعدا عنه وهي بعينه وكذا عيندنا مائة
عليه من فقال رطل رطل الدين انا صا من الدين ان
اعده لولاه مائة فامام الدين سنة ان مولاه اعده بعد
كفالة الكفيل وان له عليه من الدين كذا والعبد والحولي غائبان
فقصي بالعين على الحولي وبالحال على الكفيل وان كان فقه
وقصا على الغائب والغائب مائة الكفيل ان احده علمه وانا
صا نه كسوف الحسم والبايع ان لا يرفع الكفيل على البايع
وضما عن العائد ولا يرفع البوضا على الغائب كذا فامام الحسم
عماي والتمه ناسي وانما الحسم وارة الكفيل بالکفيل رطل الطالب
قبل البوضا لا يرفع الكفيل الحال وان ابي العبد كسده
وادان ادعي مائة على مسلم مالا وحجز واعطى الطالب كفا رطل
من اهل الدمة عبد الحال مائة وحجز الكفيل بطلان ذلك دنان
فارت شهدا على الحسم ولا يجوز على الذي في لواء الحال
لانه رجع به على الاصل فكلد كسده طاعة الروايات كفالة الاصل
ودكره بعض الروايات انه لا يرفع من الثمن اصل ولو
قال نعم ان عصبك فلان من سبي فانا كفلا حجت وان كان
الحكموم به محولا للحال فاما ما نعت فلا ما كفلا حجت
لكم عليه من الثمن سلا فالحال ان عصبك السان شيا
ما كفلا به حجت لا كسده الكفالة قال ج هذا بطلان الحسم لا
غير ولو قص السان او فوالمه دكر وطرا مائة حجت لا
صلح فالحال اذ حص فو ما حجت اذ اشار اليهم بان قال ان عصبك

اعمال ويدل الخط صحتها وادادى الضامن اكمال كان له الرجوع
 على الحقون عليه وتفكرنا فنحن في سبيل الله **السم** فان لم يرجع
 بذكره قال على ان يرجع على يدك كان له عليه وان لم يعل على
 ان يرجع بذكره اقبلوا فيه والحق انه يرجع **السم** وسئل
 علي بن احمد ويوسف بن محمد عن رجل من رجال احمد بن
 محمد بن الحسن الذي على غيره وفي كذا دسار وسن مقدار او كملت
 له بروفيل الكفيل له ذلك واسم الكفيل على ذكر اليهود او لم
 يكن الكفيل عنه حاضرا ولم يعد في اليهود او ضا فلا يكون مع
 كفاية فلا يفي كفاية فيمن الكفيل له والكفيل وسئل
 وقد سئل عن رجل من علمه دين موافق الي شهر بيت عبد العباسي
 انه يدعي سبيل الى بعد فلي للثاني ان ما قدمه كذا ما دفع
 الدين اذ اهل الاجل الحق بطلت ذلك فقال اذا عرف الرجل
 بالظلم والسوق مطلقا في ذلك والا فلا مال رضى الله عنه
 كان هذا احصاها لان ذكر الاسمي في حق الكفيل وقال ليس له
 احد الكفيل مطلقا ودلر ايد بذكر هو مقرر ان كتاب الكفاية
 في باب الحسن في الدين فاما اذا طهر بالدراهم صاحب الحق
 وصحة في الدنانير او طهر في الدنانير وصحة في الدراهم فلا ان
 ما جردت كحق لم يذكر هذا الكتاب قالوا وذكر في كتاب
 العن والدين وذكر فيه فاسا واسميان فقال القياس
 لا يكون له الا احد لهما حان محققان **وفي الاسميان** في ذلك
 لانهما في حق الحق اختلفا في اعتبار احدهما والامانة لا يكون لهما
 صاحب الحق احصاها في على ملك العديم له احد صفة من عده والقا
 في ذلك لان احصاها في وان كانت السامعي ومويع من حيث
 الكفيل وامامه من علمه ولا به مع مال العبد في الحجة وذلك
 الثاني لا يوافق الدين **السبع** في ومن اشترى عبد اقصم
 له رطل بالعلم اعلم ان يفتي بلسه مسانل صمان العبد وصمان
 الدرك وصمان الخلاص وصمان العبد باطله بالاعاف واصلوا
 في صمان الخلاص في غيرهما حان وصمان الدرك حان لان بعنه
 صمان سلم المسع ان حذر عليه وسلم الثمن ان عجز عنه وطهر
 صمان الدرك ولو جسد يقول بغير صمان الخلاص كخلص
 المسع وسلمه الى اشترى على كل حال وذلك باطل بغير
 الثالث سبيل الله الرضى فقال ليس الدرك اشتراط
 رد الثمن على البايع عند اسحق في المسع ومويع شرط صحيح
 الضمان في البايع شرط العهد ومويع عند ابي يوسف
 ومحمد فانه عناية عن صمان الدرك عندهما وذكر صدر الشهد

ان يشر الخلاص والدرك والعهد وعبد ابي يوسف و
 ومحمد ومويع في سبيل الله البايع عبد الاسميان وعبد ابي
 حنيفة شرط العهد باطل ومويع عند الصك الاصل الذي كان
 ان هذا البايع شرط اشترى عليه ان سلم الله وبهذا شرط لا يفتي
 العهد ولا حذرا حذرين مسع مكان باطلا والضممان لا يكون با
 طلا ايضا **جامع الفتاوى** ولو ادعى عدا في يد رجل يضمن
 السان بفسه او بفسه ثم مات العبد او لم يعل الضامن
 فحذره عند من وعبد ابي يوسف ان ضمن الدفعة فذكر
 وان ضمن نفسه لا يضمن اذا هلك **العلم في العباد**
 ولو امر باطلا يضمن عن ملان الفاعل على انه ان لم يعطها فلان
 هو عليه فلم يعطها ضمن الامر ولو كان الامور عند ضمن الاجل من
 حذره ومن الدين وكذا ضمن الدرك وكذا لو كان الامر موافقا
 لي وقد اراد عن ملكه وحذره شرط ولو قال اذا قدم ملان
 على الف ومويع على ملان الف حان ضمانه كذا في قوله على
 الف لم يحز وان ادعى ملان عليه كذا وكذا لو قال ان قدم فلا
 ان فاق ذلك بالثان ضمان حان ولو ادعى كل واحد من
 الكفيلين ان اكمال على صاحبه وانه كفيل عنه بامر كالفان
 حذره كان عليهما ككان ولا يصدق الطالب على احدهما ولو
 شهد وكذا الطالب ان اكمال كان على هذا او الا حذره عنه
 كفتلا اذا كان اكمال طاهر بلسه او اقرار وكور شهاد ولو اقر
 الكفيلين ان اكمال على اسنه والا حذره عنه وبالعكس لا يفتي
 ولو اقر الكفيل من الاصل الدسار بدل الدراهم حان ولو اقر
 ثمن الكفيل من الاصل فملكه فانه مويعا ولو كان ثمن الكفيل
 له ميسر بالدين الاصل على الكفيل لانه الكفيل بامر الاصل
 مملوك المسع وروى عن الفوقه بالفتح قبل الدخول
 وكذا الوامر الطالب المطلوب ان يضمن ما عليه لغريم
 على ان يودي ما عليه ويضمن بامر ان يضمن الطالب لم يراعى الكفا
 له ولو كفله عنه بامر على ان يضمن الاصل هذا العهد باطل
 بالكفاية لانه لا يضمن الا ان يقول الطالب الكفيل على ان يضمن
 من الاصل فاما ان لم يضمن فانه يضمن وكذا لو شرط
 الكفيل على الاصل كفتلا فهو على ما ذكرنا ولو قال ان لم
 يواك به ما ضمان اكمال وان لعني اكمال عليه ما ضمان
 من وان مات قبل الاداء اعطاه دفعا لم يحز ويكون امانة
 وكذا الدفوع ضمان الدرك ولو قال ضمن اكمال او في
 فانه يضمن او مال اذا حل ملك ما ضمان بامر اعطاه رطل

حان وكذا لو كلف ما يحل والاخر واعطاه دفتنا وعقوله اذا حل بك
فما من الصام من قبل الحلو رطل الدين ولو قال ان لم يعطك
ما من صام من فمات الكفيل بعد موت الاصل فاعماله تركه
وكذا اذا حل الا حله بعد موته ولو اسهل لك الدار تركه حتى
الا قبل من الدين ومن التزكه ولا يحذر ان يكون الكفيل وكذا
بعض الدين ولو بعد من وطعك لم يصح ومن وكذا لا يحذر ان يو
صنع الدين الطالب من المطلوب على يد الكفيل ولو وضع
الدين على يد صام من كماله لم يصح لان يد صام مستنفا وكذا
من وضع عند الكفيل رطلين لكونه في يد الاصل لم يحذر ولو
ربعتهم عند كنفه حان ولو كان عليه الدين درهم عن جميع
الدين من الكفيل فادى الدين والدين من الكفيل فادى الدين الطالب
اخذها الا منها حله ذلك ولو اداهما مطلقا جملتها من اهما شاك وكذا
لو كان يدين الدين كنفه فادى الاصل يدين صام في انه
ادى كنفه به او ما لا كنفه به وكذا لو كان يدين يدين كنفه
فقال بعد اذ اطلق الا ان يكون اذ ينه من الا حله بكذا
لا حله بدين من اهما ادى وكذا لو كان الدين في الاصل
حالا والدين موقلا فادى يكون عن الحال الا ان يدين
على الا حله وكذا ان يدين دونه او احد كنفه عن الا حله واخر
السابع اذ هما معا عليه دون ما كنفه به **وفي** الجعبر اذا احدث كنفه من
ان يدين بالرد وان يعصوب منه اذا احدث كنفه من العاصب
بالرد حتى حاربت الكفيل على ما ذكرنا مع صدر الكفيل ثم ان
الكفيل حله الكفيل وسلكه الى الحال كان للكفيل حق الرد
ع على الجعبر والعاصب بدينه الجعبر وموثره مثل عله
قد استحسنان والعباس ان لا يرجع عليه بشي ملوان الجعبر
وان يعصوب منه كنفه ما يحل ولكن اقدمه وكذا لو لم يكن
في يده او قبل استعار منه او عصبه كور التوكيد وبكسر
منه وكذا لو ع ذلك مره او صحت استعار منه او عصبه كور
التوكيد ولكن لا يجب التوكيد على النقل بخلاف الكفيل
وفي الجعبر رطل على رطل الف درهم وكنفه ما كنفه فمات
المطلوب وكان في الكفيل ما لم يترك المطلوب الذي درهم
لا عذر في الطالب وذكر من تركه واخذ من الكفيل العاقبة
ثم قال الكفيل الطالب وقد وجب لي على الطالب الدرهم
ولي ان اصاحه كنفه الا ان ياتي بي تركه المطلوب قال لا يخفى
صحت سداد الشئ الا امام سمع الامة محمود الا ان يدين عن
قال لعنه عذبه برادران يدين منه على لا يصح بعد الصمان

وقد اختلف اهل الفقه في بعض ما لو ادين من ذكر ذلك
في الصمان رطل الفضة وقدر الفضة يقولون ان ادعى رجل
على غيره مالا ليسب الصمان لا على رجل لا بد منه الدعوى
من ان يقول صمن لي وبعض من كنفه ما لو ادين شرط ذكر
ذلك وذكر محمد بن سبل ذلك على ان ذكر ذلك للشرط
صمن جمله ذلك ما ذكرنا من سماعة **وفي** رواية اذا قال
الرجل لعنه ان حتى عليك ملا ان ما كنفه يدين فقال ذلك
الرجل بعد ذلك فادى على ملا ان وادى الى وانكر الكفيل ذلك
فامام الرجل يدين على ملا ان ما كنفه عليه فهذا حله وادى اطلسه
ولم يعطه لزم الكفيل الحال وذكر **في** الجامع الصغير اذا
كان الرجل على رجل ماله درهم فكل رجل لنفسه وشرط في
الكفيل بالنفس انه لم يوافق به عدا فكله اياه فهو حله
انه لم يعل فكله اياه **وفي** الجامع الصغير اذا كان
الرجل على رجل ماله درهم وكنفه رجل يدين وشرط في الكفيل با
لنفس انه لم يوافق به عدا فكله اياه فهو حله يدين الكفيل
مع انه لم يعل فكله اياه **وفي** الجامع الصغير اذا كان الرجل على
ان يوافق به عدا ما حال الذي طالب عليه فمات الكفيل يدين
فكله العدم مقي العدم كنفه ما حال حوان الكفيل ما حال مع انه
لم يعل عليه الطالب **وفي** الجامع الصغير اذا كان الرجل على
واذعى عليه ماله دينار فقال رجل للمدعى دعه فانه كنفه لنفسه
فان لم اذ فكل به عدا فكله ماله دينار وحوز هذه الكفالة وقال
اعلى **وفي** رواية عن ابي يوسف رطل في كتاب يدين الرجل
معهها ثم لتي ان يدين ما فيها ماله ذلك ان سماعة في رطل حله
كتاب يدين الى رطل من تركه او حله وادى له وقوا
ثم قال فكل كنفه كنفه عدى هذا الدين رضوان وكذا لو قال له
الرافع اصبها لي فقال فادى كنفه عدى او قال فكل كنفه
لك بان قال كنفه كنفه على او اصبها لك فهو صام وبافزع
به صاحب الحق **وفي** رواية الجعبر فمات روى عن
لي حله وان لا يلزم العكس ان كان الحال الا ان
يدين فان صممه يدين ذلك **وفي** الدرهم لو اقرضه على ان
يكسبه له الى بكذا الا كور وان اقرضه بعد شرط وكسبه
ان سعى الى ملاه فان وكذا لو قال الكفيل لي سعى الى مو
صنع كذا على اعطيك فقال الى امام ملا حله **وفي** رواية
الدرهم ورد سعى من ما حله على بعض النصارى على
من حله الحال بعضه وليس منه بعضه ان كان الذي كتب

قال هذا المكتوب الله فكيف الله ان دفعه الى صاحب الكتاب
واحد المكتوب الله بالكتاب وان اكل الدين عليه احد على
دفعه وان لم يدفعه لم اجر وان لم يكن الذي كتب هذا المكتوب
الله مال الاخر على دفعه الا ان يكون ضمن احوال رصا
الكتاب ومع احوال الفصار باحوال بعد اجدراله الى بلد من البلدان
ن وان الله بعد حروجه من مدبره شيا من لسواد ريان ثم
كتب الخوف الى اجبره هذا بغيره فلما وصل الكتاب الى الاخر
فلما وادى بعض احوال ويدل حقه بالسماي ورد كتاب من عنده
اسان ان لا بعد البعد كنهها بالاسم علان وان كتب
عليها ملان وحوال ورد عليه كتاب اكله فانه بعد الامر
فان كان الاخر ضمن احوال رصا صاحب اكله فارد ذلك وساعده
مع فانه ولم يكن له ان يبيع من دفعه ذلك الى صاحب السماع
وان كان صاحب السماع لم يدفع احوال الى اسناد لم دفعه ففان
الاخر وله ان يبيع من دفعه احوال الله ولم يكن له ان يرد ما
ومع الله وان كان الاخر لم يدفع له احوال كان له ان يبيع من
دفعه احوال الله في الوهمين ففان ويدل احوال لا يكون ففان
الا ان بعد بالسماي او يكتب لعلان على من احوال كذا وكذا
لشبه على ذلك شهود **الرواية** رطله على رطلين الف درهم
فكذلك رطله على احوالها على ان يرى الاخر فالكفا باطله دلال
معروف في ذلك بلوب حسن انه مروق فصار رطل على
الذي احدث يرى **القباوي** **العمالي** ولو ادى الكفا اردي
به ان ساعلى السابع ان ساعلى الخشري ثم موبرع على الخشري
السابع هذا اذا ظهر الكفا ولو فسد بعد الرضا في الاردي رجو
عه على الخشري عهده ومع الاخر دفع على الخشري عاهده
موبرع على السابع ولو وطب السابع الكفن من الكفا ثم
فكذلك الكفا هذا الكفا لم يدفع الكفا على احد وكذا الكفا
بالسبع عند ظهور السناد يدفع على الكفا شيا وان فسد بعد
الرضي دفع على الخشري **طامع القباوي** كفا له الاصل رواته
اسي سلمان وبن شام لا يحسن الكفا مع دين مولا من الكفا
وعبرنا مع رواته ابن سماعة كذا في الاخر احوال الكفا ولا ينظر
الكفا في الكفا كذا لا بد فالكفا كفا له الدرك ولا يسد
بعد الكفا الكفا لا سيما بطل فالكفا **الطبري** قال فاضي يدفع
الدين ويدفع احد الكفا بالدين الخوف ان كان بعد
يون معروفا بالامانة والديانة لا باحواله والا فاحد ما يقتضيه
فان في الله لا يوجد على قول لبي يوسف واسعد عن ما

الدين فافق الله لا يطالب عديم حاجت عليه يرى بوقدمه كفا
ع الدين الخوف كفا له عصام لو قال اكر ان سافر سافر بدين
له ابن قال راجوا كويم لا رجع وعلى عكسه دفع ومعه الدين
للمدين وبالدين كفا له فرد اعدت من الهبة بعود الدين ولا
بعود الكفا ادا كفا له بعض السان لا رجع فباسا على الطلاق
الطبري الكفا ما يحمله عاهدا على الدوي بالدين لا يرد الا يوجد
الدين سبها ولا رجع الكفا له بدل الصلح كذا في عن ساجد
الاسلام على محمد الاسماي **طامع القباوي** ع الكفا له اذا
من على ان كفا له ملان حار حار كان او عاهدا صحت او لم
تصحت واذا باع ان يوطي كفا لا يجوز الا ان يكون كفا حار او لو
كفا لا حار بل كفا ان باع عاهدا بالامانة في يودس
ولكنه يورم فله ان يارم الكفا عنه في يوك ويورم عهده فادا
ادى الكفا له كفا له ان باع بالامانة **طامع القباوي** رطل فاك ليعبر ادا
مع الى ملان كل درهم فاهما من ذلك يك ما عطا ما دفعه له
بالرسم فذلك لا يارم الصمان فهو عهده فوله فانا بعد علان
فان باع فاهما من ففان عن محمد رطل ففان عهده كل شهر ومع
كذا وكذا عن رواتهم ادا ان يدفع عهده الشهر بالدين له
لك ولو كان احد دارا كذا وضمن له انسان باعها كل شهر
فلهما من ان يبيع ففان عهده راس الشهر اس سماعة عن محمد
قال ابو يوسف اذا احوال الكفا وصحة وقال الكفا عنه
اذا وصحة وقال الطائفة مدحه من الكفا فالكفا قول الطائفة
وعنه **رواية** عن لبي يوسف رطله على رطل البادر ثم
الدين من الكفا كذا من الرطل ففان الله درهم فله ان كفا
من اى ما ليس سماه وان مات قبل ان ين ملان حار ليرويه
في ذلك **الطبري** رطل اسرى من رطل عهده بالدين وكفا
بالدين كفا له باع الخشري وعهده الخشري العهده وكفا
الدين السابع ثم عاهد الكفا ثم الخشري العهده وكفا
او مدبره هذا على وجهين اما ان يدفع على السابع عاهد الكفا
اولا ومع الوفاء السامي لا يسد الخشري على السابع واذا كفا له
كان حار فاهما بكمبار ان شيا دفع السابع واذا دفع الله
لاه مدفن بعد صق وان شيا دفع الخشري ففان عهده
لان الامر بالكفا ان رطل يفي الامر بالدفع ولو كان كفا
بغير امر الخشري كان يدفع على السابع عاهد الكفا واذا
كفا رطل ففان رطل من ان الطائفة احواله لا حق له قبل
الكفا بل يفسد سم ادا ان باع الكفا له ذلك رطل

اشترى من رجل دينار بعشر دراهم ووقع مائة الدنانير التي
سار ولم يصدق الدراهم حتى كثر الدراهم ورجل يبيع الكفيل
سواء قبل أو لم يفتقر وأما الكفيل في غيره فان قبل الايراد ولم
وان لم يفتقر عن مائة البعثة فادرك مائة البعثة فاحال بها
صاحبه على رجل فافترق ورجل يبيع الكفيل في مجلس
الفاخرين وكذا في الكفيل فان لم يفتقر حتى ابوا الحال المحال
عليه عن الدين فقبل الايراد وافتقر الفرج فقبل المحال الايراد ولم
يصدق الكفيل حيث لا يصدق الايراد ولا يصدق الفرج فالم
يصدق الكفيل عنه الايراد ولو كانت الكفيلة بغير من علم الدرا
هم يبيع المحال عليه لانه قد ابرأ من يبيع ويوفى في حق مائة
البعثة على رضاء وقوله **الفاخر** كثر ورجل يبيع الكفيل ان لا يصدق
بدوى الطالب عنه حاله احرأ وعلى ان يبيع الكفيل ان لا يصدق
عسا وعلى ان يبيع الطالب الدين لا يصدق بطلب الكفيلة
الحال رجل ادعى على رجل انه عصب نورا فاحرم من اعدا عليه
كفيلة بنفسه وقال الكفيل ان لم يرد على عذرا فاعتذر من مائة البعثة
ب عشر دراهم وقال الكفيل لا بد عشر من درهم فاستكر الكفيل
له قال فحار مائة مائة مائة مائة وقوله لا بد لزمه الا بعينه
دراهم وقوله في يوسف وموفايد مائة مائة مائة البعثة
وان لم يصدق الطالب رجل ادعى على رجل مائة فقال اعدا عليه
كدر الكفيل عني كان ذلك اقرارا منه للمال لم ادعى بالسلطان
اذا صدر رجل يبيع رجل غيره ان يودي عنه رجل يدعى على رجل
ان يصدق الدخول بطلب الكفيل على الف اذا قدم ملاك البعثة
فاد ولو قال ان اقولك ملاك بالدرهم فالكفيل يدرك فان
رجل عليه دين لرجل فقبل رجل بالدين كحضرة الطالب المحلول
بغير امر اعطى بغير مائة الكفيل عنه مائة الكفيل له رضى
بالكفيل فان وان ادى الكفيل الحال رفعه على الكفيل عنه
ولو قال الكفيل له اولا فدر رضى بكفيلك مائة الكفيل عنه
رضيت او مال الف وادى الحال لا يرفع على الكفيل عنه
وكذا لو حضر صاحب الدين وقال رضى لا يجوز ايضا
عن لي يوسف في رجل كفل لامرأة رضى عنها عن زوجها
ب الدخول واما الكفيل الممنون ان الفاح فاسد بوجه من الوجوه
فالفاح لا يصدق الممنون وهو ادعى انها ابرأت الدخول وان
الدخول اعطى لها او باعها مائة مائة مائة وقيلت مائة وان كان
الممنون عن مائة مائة لا يصدق بغيره رجل يبيع عن رجل مائة مائة
قال لي فثبت انهما ان باطل الا ان يعلم انها من الكفيلة مائة

وقال

وقال ابو يوسف موفايد العصب والمهر رجل قال
لا فوام باعها مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
الضمان **فيما وي** **مهر** و قبل الضمان صحح اداي
ن القوم كصحة **فيما وي** **الضمان** رجل اشترى من
رجل حذوة وكفيلة رجل باحذوة قال لا يصدق الكفيلة ولو كان
ملاك الشراستها رجل الكفيلة **فيما وي** **الضمان** رجل اشترى
من رجل ثوبا بعشرة دراهم ورجل يبيع الثوب للمائة
قال ان كان في المبيع حذوة يملكه اياهم ملاك الضمان فان روات
لم يكن فيه حذوة فملاك باطل ورجل يبيع من رجل او مال
مائة مائة اداكهم ان كسح من الكفيلة قال ان كان ضمانه على
رجل فليس للكفيل ان يبعده وان لم يكن ضمانه الى اجل فله
ان يطالبه حتى يحل له اياها اداكهم او يملكه النفس فاذا كان
لرجل على رجل دين يوفى وطلب رب الدين من الفاح
ان اهدا حال كفيلة في طاعة رواته لنفسه ذلك وذكر
فيما وي ان له ذلك وقد ارضى بطلب المحض من مائة مائة
كفيلة بالدارك بطلبه اسما في كان للمشتري ذلك في الدين
اعطى اولى وذكر المصدر الشهيد حرام الدين ان في الدين
المحلول لو اهدا الفاح كفيلة من الكفيل الذي يريد ان يبيع لانه
استند الا بالمرأة اذا طهرت كفيلة عند ارضاء الدخول للفسخ
فان يملك الفاح في حرك كفيلة بغيره مائة مائة مائة يوسف
اسما مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
على قول لي يوسف مع سائر الدخول لو افترق المحض بذلك كان
حسنا في الفاح **فيما وي** **الضمان** و في الاقضية المحض
ان في الدين المحض ادا مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
لا يحرم على اعطاء الكفيل **فيما وي** **الضمان** رب الدين لو قال للكفيل
ان يديني ملاك يريد ان يبيع عني مائة مائة مائة مائة مائة
وان كان الدين موطلا **فيما وي** **الضمان** اعدى ادا ارا دان
يبيع للممنون الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال
ابو يوسف لو قال فاملا ان له ان يطالبه مائة مائة مائة مائة
لا يصدق **فيما وي** **الضمان** و ادا اعدى الدخول رجلا الف درهم واخذها
كفيلة فقال الكفيل الطالب على عشرة دراهم حار ادا مائة
الدراهم في المجلس كما لو صاح المحلول بغيره و ادا مائة
الطالب بالدرهم من الكفيل رفع الكفيل على الكفيل عنه
بالالف ولو كان الكفيل صاح الطالب على مائة درهم و اداها
لم يرفع على الكفيل عنه الا مائة درهم هذا اذا صاح الكفيل مع

الطالب واما اذا صاح الكفيل مع المكفول عنه فدان بودى الكفيل
الى الطالب ما عليه عشرة دنانير فلو كان له من ماله ما يدر
الطالب ان الكفيل لو ادرك الى الطالب بعد ذلك الف درهم لا بد
مع المكفول عنه ودين الطالب عليها على حاله وكان له ان
يطالب بها شيئا من جميع الالف فان اجد من المكفول عنه الف
درهم كان المكفول عنه ان يدفع على الكفيل بالف درهم الا ان
لش الكفيل ان يورد الدنانير التي احدث له الرجوع على الطالب بالف
درهم واد الكفيل يفسد رطل على ان كان اذ كان له في ماله
عليه حال ما دفعه الى الطالب في السنة الاولى من رطل على حاله
الاول ولو صاح الكفيل مع الطالب على الف درهم مبرجة
او ردت دفع الكفيل على الطالب عما كفله وهو الالف
الخصم ولو صاح على الف اجد من الدين دفع ارضا كالكفيل
ولو لم يكن كفلا ما كان ولكنه كان مأمورا بالتقصا الدين قضى
اجود عما امره او اوردى ماله دفع على الامر عما عليه فان كان
مادى بما امر دفع عا دى وان كان مادى اجد بها امر دفع
عما امر لا عا دى ولو ادرك الكفيل وانما مودر يوصا الدين فلا ف
جنى الدين ورضي الطالب بذلك دفع الكفيل عما كفله
واما مودر بما امر العا دى **الحال** اذا كان له رطل على الف
الف درهم وما كفله وصاح الكفيل الطالب على ماله درهم على
ان يرا الاصل من الالف والكفيل ماله دفع الكفيل على
الاصل عا دى درهم لا الالف ولو صاح الكفيل على ماله درهم
على ان يوفى التسعائة للكفيل دفع الكفيل بالالف فما لو
وطلبه الف وكذا لو صاح على عشرة دنانير كان الكفيل ان يدفع
جميع الالف وكذا لو صاح على مائة او موزون بغيره او
عدوه من اما محله فهو ان ولو كان له رطل خمسة دنانير صاح
الكفيل او المكفول عنه على مائة دنانير يوى الكفيل والمكفول عنه
من الدنانير ويدفع الكفيل على المكفول عنه مائة دنانير وان
مال الكفيل للطالب صاحك مائة درهم مائة دنانير على ان
يدين مائة على الطالب مائة درهم يدفع الطالب على الا
صل مائة درهم **وفي** **الحال** وعين محمد من كفله خمسة
دنانير وصاح الطالب الكفيل على مائة ولم يفل على ان يرا
سنى هذا الصلاد مع نفسه وعددا ويدفع الكفيل على الاصل
مائة دنانير **الحال** مائة رطل عدا وصاح من الدم
على عا دى عشرة وكفله رطل مائة هذا الكفيل مائة رطل
ان لو لى الدم ان مائة الكفيل مائة العا دى وان شأ طله اعطاك

ايضا نعم العا دى وماله لو كفله رطل مائة موصوب مائة الف صب كان
على الكفيل مائة وان كان الطالب حرا وصاح من الدم على عا دى
وكفله رطل العا دى مائة الكفيل مائة رطل كان هذا الاول سوا
وكذا لو كان العا دى مائة او رطل صاح ولصاح ان يبيع العا دى
مائة الف وبنوان اعطاك صب صاح عن الدم على مال مائة رطل
في الدية والعقوبات باعده او بالسننة وكفله الشان من اخذ
اعطاك صب وردع البرد لم يكن للمصاح ان باعده اعطاك صب حتى يعق
وللمصاح ان باعده الكفيل مائة رطل عن اعطاك صب رطل مائة دارا او
حان ومعه من السهم ولم يسم اعطاك صب مكفله رطل ان سلمها
الى او دفعها اليه فهو سوا وموصا من كس حتى يدفع الحارة
الى المختصر فان مات الحارة قبل ان يدفعها يوى الصمان عن
وعين لى يوسف ع الموادر اذ اباع دارا او طارته ومعه من
الغن ومن رطل مائة الف من السهم او رد الدين او مال
الصمان لم يسمها ولم يرد على ذلك ابو سواع قول لى يوسف
ان ماتت الحارة او اعطاك صب او كس حتى او مدين امه و
او مكافاة للبائع او لغيره كان على الصمان رد الغن والمكس
ما كمار ان شأ اذ البائع بذلك وان شأ اذ الصمان ولو كان
البائع دفعها الى المختصر واعطاك صبها كان للمختصر الحمار ان
شأ دفعه بالغن على البائع وان شأ دفعه على الصمان ع قول
بى يوسف وقال الحسن من قول بى يوسف **الحال**
ان عا دى لو كان ضمن هذا اللوط ما اذ ركه مائة درهم او ما
سوى قال ذلك قبل ان يصد بها المختصر او بعد ما قد صفا و
اعطاك صبها كان للمختصر ان باعده البائع والصمان بالثمن
رطل اذ اروح السنة عن مهرها او وطب منه على ارض صا من
فلم يكن الا سنة لا يجب على الولد شي لانه لم يضمن شأ كان له عا
عنه فلا يصح الضمان الا اذا مال الولد ان الا سنة وكلية بالخير
اولا او اذ اروح عن مهرها او دهب منه ويضمن انها لو اكرت
اليوكيل وطالبت زوجها وادرت منه المهر والاب ضامن
لذلك كان على الاب ضمان ما اجد من الدوا بعرض رطل ككفله
عن رطل بالف مائة درهم ادعى الكفيل ان الالف التي كفله
بها حمارا وعن حمارا وما اشتم وما لا يكون واحدا لا يفل قول
ولو اقام السنة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له كحد
لا يفل يمينه ولو اراد ان يالف الطالب لا يفل له
ولو كان الكفيل ادعى ما مال الى الطالب وادان يدفع على
المكفول عنه ما الطالب عا دى صا المكفول عنه كان

احال موارا ومن بعد او ما اشبه ذلك واراوان نعمة السنة على الكفيل
لا يفتل منه فموم اذا احوال الى الكفيل ويقال له اطلب حصى
وحاشه فان حصر الطالب قبل ان ياحد احواله من الكفيل فاحذر الطال
لر بعد الفاني ان احوال كان عن حصر او ما اشبه ذلك واراوان نعمة
السنة على الكفيل لا يفتل منه فموم اذا احوال الى الكفيل ويقال
له اطلب حصى وحاشه وان حصر الطالب قبل ان ياحد احواله
من الكفيل فاحذر الطالب عبد الفاني ان احوال كان عن حصر
او ما اشبه ذلك يري الاصيل والكفيل حصى فلو ان الباهي ابرأ
الكفيل ثم حصر الكفيل عنه فاحذر ان احوال من حصره او عن
نعم وحده الطالب لزمه احوال ولا يصدق على الكفيل واحوا
له في هذا بمنزلة الكفيل له رجلا ان لها على رجل دن فكفلا احدهما
لصاحبه كحصة من الدن لا ربه كذا له ولو برع احدهما فادا
رجعت صاحبه عن الدن كان حازا وكذا الدخول اذ مات
وله دن على رجل وترك ابنه فكفلا احدهما ما دى حصة صاحبه
من الدن في برعه ومو عزمه الوكيل بالسبع اذ كفلا بالتمش
عن الحشرى لا ربه كذا له ولو برع فادا الحمن عن الحشرى
صبر برعه رجل كفلا في حصى فقال ما احره فلان فلان فهو على من
مريض بالكفيل وعلمه دن كطعنه فاحذر الكفيل عنه بدلك بعد
ما مات الكفيل لزم الكفيل وحاشه الكفيل له عزم الكفيل رجل
كفلا لرجل بالحق درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه يري
الكفيل عن الكفالة ويلي المال على الكفيل عنه على حاله وان كانت
الكفالة بعد ابراء يري المطلوب ايضا فان مات الطالب في
الكفيل عنه وارثه يري الكفيل فان الطالب اس لم يجمع المطلوب
يري الكفيل عن حصى المطلوب ويلي علمه حصة ابن الاخير
الطلي **وي** قال واذا صحت الدخول الدخول مالا عن رجل باع هذا
لا يخلوا اما ان يكون كفالة بشرط براه الاصيل او كفالة بعد
شرط براه الاصيل فان كانت كفالة بشرط براه الاصيل صار
حواله وان لم يكن بشرط براه الاصيل فهذا كفالة والطالب با
كمار ان شأنا حصة من الاصيل فان لزم الكفيل كان له ان
يلزم الكفيل عنه على ذلك واذا حلت له ان يحل له او اذا
ادى كان له ان يرجع على الاصيل بهذا اذا كان لم يكن على الكفيل
دن مثله للكفيل عنه فاما اذا كان عليه دن مثله فليس الكفيل
ملازم الاصيل اذ الورم دلاله ان يحس اذا حلت دلاله ان
يرجع علمه اذا ادى ولكنه ليس بوط عنه دن الكفيل عنه ولو كانت
الكفالة مقلده ما علمه من الدن انطوت مطالبة الاصيل منه

وان كانت الكفالة مطلقة فلا تقطع مطالبة الاصيل الى وقت العقب
بعد الكفالة اذ كانت الكفالة باسم الدن علمه الدن واما اذا كانت الكفالة
بغير اسم فليس الكفيل ملازم الاصيل اذ الورم دلاله ان كانت
اذا حلت ولاه حقا الرجوع اذا ادى الى لا يمتنع في ذلك **الكفيل** **سلطان**
احذر رجلا والدمه عزمه وكفلا بدلك احوال رجلا فباع السلطان حاشا
من بعد الكفيل عزمه رجلا مال الغداه فبيع رجلا لمطلوب فله الله
فاراوان السلطان احذر الكفيل بختن الحاشم فان كان الكفيل مكره فاني
شراة فالسبع فاسد وان كان طائعا لكن حصر الحاشم وحده بالسبع
امضا باطل وان كان غير الفضة حاشا بالسبع فان بعد ما قبل البهمن
فان كان وحده حال فمما الا شرب فسد السبع في الكل وان لم يكن
في رعه حصر فمقص الحاشم حصر الحاشم وفارح حصر الفضة **حاشا**
معهم اموال اسبوا الى بلد بها وان طمع الدن ان ياحد منهم سباعي
حق فاحذر بعضهم فقال الى الدن احدهم اذوا الى كذا على ان يرجعوا
على الباهي ناكحهم ماد وديك ولا يكون لهم ان رجعوا على
الباهي نسي ملوا لهم ان يودوا الى السلطان سباعي الباهي اسي
السم الحشون والوالا يطلعون علينا وما احكامهم فهو علينا
كفيل ثم بعد ذلك اذوا ملهم الرجوع عليهم ناكحهم **وفي ما**
وي **في** دخل من في سبعة ومعه سباع كثير فلما انتهوا الى مكان
فدرك احوال احدهما صاحبه الف ساعه فان ساعه بينك
وسني بعثان ما في هذا فاسد ورهمن الامر للملح نصف
معه سباع نفسه وطريفة انه يضر من سباع الحاشي بدصف سباع
وفي الغنا **وي** **الغنا** ولو قال من ربي من السبع شئ فهو
علينا ناكحهم فهو باطل ومن ربي سباع صاحبه كوف العزف
صنن **كتاب الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة**
لشمار على لسوء فصول **الحق** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة**
عن البهمن منه ومنه حوالة البهمن لانه يبيع من موضع الى موضع
وسمي هذا الحوالة لان حقه يبيع الدن من دمه الى دمه وانما
اقتضت بالدين لان الدن يبيع في الوكيل **وع السامع**
الحوالة **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة**
عن البهمن عن بيلحق من دمه الى دمه فاميت الدمه الباهية
معام دمه الاولى بشرط استئنا حقة فادا بعد ذلك حق الدن
حوق على الاول **وفي الكافي** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة**
اقلت رجلا حوالة على رجل فاحال رجلا على الدخول فان
محل والدن محال ومحال له واهال محال والدخول محال عليه
الحوالة **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة** **في** **الحوالة**
وكفلا بشرط صحتها اما بان وحوهها روى الحسن عن لي صفة

وجوز احواله ان يقول المطلوب لرجل اى اريد ان احصل هذا
 عليك مالت فاهتمت له فقول بد فتمت او يقول الطالب للمطلوب
 احلت علي فلان فقول المطلوب اجمعها عني فتمت او يقول
 اعطوب الصمعا عني وانما من رضى او يقول الطالب لرجل انك
 لي عن فلان فلهذا الثالث وهو يرضى ومن ذلك ان يقول العزم
 الطالب احلك عاك على من الدرس على هذا فقول الطالب احلك
 وبقول الذي احصل عليه فقلت **الظاهر** اختلف اختلفا
 ان احواله نزل الدرس واعطاله او بقول اعطاله مع بقا الدرس في ذمه
 المحل بعضهم قالوا بالاول وبعضهم قالوا بالثاني واما اختلفوا على
 بقا الوجه لان هذا ذكر في احواله مساهل بعضهم بدل على القول
 الاول وبعضهم بدل على القول الثاني اما التي بدل على انها بدل
 اعطاله مع بقا الدرس في ذمه المحل فتمت ان المحل لو ابرأ الحال عليه
 رضى ولا يبرأ بالرد ولو وقع له رضى ويرد بالرد جعل المحل عليه
 عزمه الكفالة ولو استدل الدرس الى ذمه المحل عليه ليدل ابراه
 برده كما لو ابرأ الاصل ومما ان المحل ولو قضى حق المحل عليه
 كبر المحل عليه القول ولو استدل الدرس الى ذمه المحل عليه ليدل
 ابراه برده كما لو ابرأ الاصل ومما ان المحل ولو قضى حق المحل عليه
 كبر المحل على القول ولو استدل الدرس عن ذمه يكون مبرعا
 ولا كبر الطالب على القول ومما ان المحل لو كفل المحل ليدل
 الدرس من المحل عليه لا يرضى ويجعل عاملا ليدل ولو استدل
 الدرس عن ذمه كان احصيا فوجب ان يرضى التوكيد واما التي
 بدل على انها بدل اعطاله والدرس فتمت ان المحل لو ابرأ المحل عن
 الدرس او وطلبه لا يرضى ولو رضى الدرس في ذمه رضى كما لو ابراه عن
 الدرس المحل ولو عليه الكفالة **والظاهر** واما ما سان حكمه فقول
 حكم احواله براءة المحل ووجه اعطاله على المحل عليه عند علمائنا
 السنية والكفالة في حق براءة الاصل كالف احواله واما
 السج الاسلام في ترجمته فاصلى ابو يوسف ووجه فتمت ان
 احواله بوجه براءة الاصل عن الدرس واعطاله جميعا او عين
 اعطالة دون الدرس قال ابو يوسف عنها وقال محمد عن الطا
 لب لا غير قال محمد ومما اختلف في وصلين احدهما اذا امر
 المحل له المحل عن الدرس بعد احواله فعلى قول من يوجب
 لا يرضى ابراه وعلى قول محمد يرضى ابراه والثاني ان الدرس
 اذا حال الكفالة من الدرس على الشان كان للراهن ان يرد
 الدرس منه عند اى يوسف كما لو ابراه منه وعند محمد لا يسر
 له ذلك كما لو ابراه الدرس **ووجه الثاني** ان يجمع

وكذا

ذكر

وكذا اختلف في مساله الدرس على عكس ما ذكرنا واما الى التوا
 در وجه ايضا عن بعض من كان في مساله الدرس عن محمد واما
 ن **الظاهر** من علمه الدرس اذا احواله صاحب الدرس على رجل
 وعلمه ذلك الرجل صح وبرا المحل وان لم يكن للمحل على ذلك الرجل
 المحل عليه عند ر فدا المحل عليه له ان ياحداها ساجم في الكفالة واما
 لملك وان اى اسلى وان يرضى فتمت ان المطلوب **الظاهر**
الظاهر قال ابو يوسف اذا احواله الرجل رجلا عا له علمه على
 رجل علمه **مثلا** فوضي المحل له والمحل عليه بذلك بعد رضى
 المحل من مال المحل له وصار مال المحل له على المحل عليه فتمت
 بالكفالة عند رضى الطالب والمحل ان شاطا ب حده من الاصل
 وان شاطا ب من الكفالة الا ان يكون الكفالة بشرط براه الاصل
 فكون حواله ووجه قول ر فدا احواله والكفالة سوا وكل واحد منها
 غير مبره الاصل والطالب ان ياحدهما من الضمن فاحص
مس واما ما سان شرا بطها ان شرا بطها وصار المحل عليه وهو
 احواله سوا كان على المحل عليه دس المحل او لم يكن عند علمائنا
وجه الرابع وعند الشافعي عن كان على المحل عليه دس فرضاه
 ليس بشرط **مس** وكذا رضا الطالب وقول شرط لرضي احواله
 بلا خلاف عند اى حنفية فاما رضى من علمه الدرس فامر ليس
 بشرط الصحة احواله حتى ان من مالت يرضى ان يك على مالت
 كذا من الدرس فاحاله على ورضى بذلك الدرس صححت احواله
وجه السابع فان ادى المحل لا يرضى بذلك على الذي علمه الا
 صل ويرى الدرس علمه الاصل كما في احواله بالامر **الحاشية** صحى احواله
 له بعد قبول المحل له والمحل عليه ولا يرضى احواله في علمه المحل
 له في قول من يوجب حنفية ووجه فاحص الكفالة الا ان يرضى رجل احواله
 له عن الغائب ولا بشرط حنفية المحل عليه رضى في احواله رجل
 غائب م عالم الغائب بعد حنفية احواله وكذا لا يرضى حنفية المحل
 لو قال رجل لرضا حب الدرس لكر على فلان من فلان الدرس درهم
 ما فعلها على فوضي الطالب بذلك واما رضى احواله في لا يكون
 له ان يرضى بعد ذلك ولو قال رجل لكر على فلان الدرس درهم
 علمه الدرهم ما فعلها له على فاحص الكفالة الا ان يرضى رجل احواله
 اب ما كان لا يكون في قول من يوجب حنفية ووجه الصاوى **الحاشية**
مس ووجه قبول احواله بعد امر المحل كما لكفالة وظهر رضى
 احواله على احواله بدس للمحل عليه من غير قبوله فيه رواها
 ن **سج الطحاوى** قال ولا يجوز احواله الا بقول المحل
 له في قول من يوجب حنفية ووجه سانه ومما ان الدرس علمه الدرس

صاحبه

اذا قال لرجل ان فلان ابن فلان علي حق فاحمله في عني فتعلمه
 الاخر فبلغ الطالب ما حار به الحور في قول من صنفه ووجد
 في قول من يوسف يكون فان بلغ هذا الحد او لا الى المطلوب
 ورضي به ثم بلغ الطالب ورضي به وصار كان الحواله فحصلت بالها
 من قد جمع على المطلوب اذا ادى وان بلغ هذا الحد او لا الى
 الطالب ما حار به ورضي به ثم بلغ الى المطلوب ورضي به صار كان
 اقال بعد امر **السابع** الحواله حازه الدين ان ترا من الاعمال
 ان ما ان الحواله بها لا يفي **العشر** **الثاني** في بيان
 انواع الحواله فان كانت ان تعلم بان الحواله نوعان فمطلعه ومقتضى
وعا **الحال** وكلاهما حاضرين **م** فالمقتضى ان بعد المحل الحواله
 بالدين الذي له على الحال علمه بالعين الذي في يد المحل علمه با
 للعين او بالوديعه **وعا** **الحال** صورهما ان يكون للمحل قال
 عند المحل علمه من وديعه او عصب او علمه من فقال احدث
 الطالب عليك بالالف التي له على ان يودعها من اقال الذي له
 عليك اذا قبل المحل علمه بها المحل عن دين الطالب **م** واظهر
 ان يطلع المحل الحواله اطلاقا ويرسلها ارسالا ولا بعد بها الدين
 الذي له على الحال علمه ولا بالعين الذي له في يد المحل علمه او كذا
 على رجل ليس له علمه من ولا له من عن **وعا** **الحال** وصوره
 المطلعه ان يحل على رجل للمحل علمه من او لم يكن وقال الطالب
 لب اهلك بالالف التي على علي هذا الرجل ولم يزل يودعها
 من اقال الذي له علمه وهذا النوع من الحواله نوع براه المحل
 عن دين الطالب الا ان يملك اقال على المحل علمه فيعود الدين
 الى دمه المحل وملك اقال على المحل علمه في قول من صنفه
 يكون على وجهين احدهما ان يحل على المحل علمه فليس له بدع
 مالا لا عسا ولا دينا على رجل ولا كفتلا ما اقال المحل به والثاني ان
 يحل على المحل علمه الحواله ويحلف ولم يكن للمحل ولا للمحل له سنة
 على الحواله وهو من حله الهلاك اقال على المحل علمه فمطلعه الحواله
 وعود اقال على المحل في طاهر الدوايه وعلى قول من يوسف
 ويحلف فذاك اقال على المحل علمه يكون من اقال من اقال
 ويملك الباقي المحل علمه ولو مات اقال علمه فليس له وعبد
 المحل له رضى ما اقال امر المحل علمه بان السوار المحل علمه من ل
 عسا فمطلعه عند المحل له او رضى من رضى عن المحل له رضى
 بوعا وفعل المحل لم سلطان على بعد ولم يحله مات المحل
 علمه فليس له ولم بدع مالا يعود الدين الى دمه المحل **وعا**
الطريق **وي** والحواله حاضرين في هذا كله ويرى المحل دين المحل

كما كان في الاصل عندنا وعند الشافعي التوري على المحل ولا يعود
 الدين على المحل ثم التوري على من عدا من عدا من احداهما ان يودع
 المحل علمه فليس له ترك سماعا ولا دينا على الناس ولا كفتلا
 عن المحل له والثاني ان يحل على المحل علمه الحواله ولم يكن للمحل له
 للمحل به ومطلعه المحل علمه الحواله ولم يكن للمحل له ولا للمحل من
 ومطلعه المحل علمه فمطلعه وعاد اقال الى المحل ولا يكون
 التوري عند من يوسف عود الدين الوحيين وعبد من المحل علمه على
 ملته اهرب من ان ما ذكرنا وهو ثلث ان يكون حكم اقاله
 على المحل مالا لا عسا والدين من الحواله الحدين واظهر ان
 الحواله اذا كانت مطلقه لمطلعه المحل من اقال علمه
 ولو بين براه المحل علمه من الدين الذي قد است الحواله لمطلعه
 الحواله والى سوط عبد الدين عني عا من ولم يبين براه
 من الاصل لا يطل الحواله وهو ان ليس له المحل علمه بعد الحواله
 عند السابع فذا لم يطل سوط المحل علمه ولا يطل الحواله ولكن
 اذا ادى المحل علمه سوط الدين يرضع عا على المحل وليد
 لو بعد الحواله ثالث دريم وديعه عند رجل فلهك الثالث عند
 دغ بطلت الحواله ولو كانت بالالف على المحل علمه فمطلعه فلا
 يطل الحواله بالهلاك ويطل بالاسحقاق ولو كانت الحواله مطلقه
 لا يطل مطلقه المحل من المحل علمه الا ان يودع عا سوطا
 علمه وصاها ولو بين براه المحل علمه من دين المحل لا يطل
 كذا في لو اسحق مال المحل الذي له عند المحل علمه لا يطل الحواله
 بخلاف الحدين ولو مات المحل فذا ان يودع المحل علمه الدين
 الى المحل له وعلى المحل دين من دين المحل له وليس له
 مال سوا هذا الدين والحواله كانت مطلقه فالحال له لا يكون
 اقل بملك الدين من سائر الغنم عندنا ووجه قول من رضى موافق
 به من سائر الجرم فذا اراد المحل له ان ياد المحل علمه فمطلعه
 دينه فليس له ذلك ولو كان الحواله مطلقه بالدين محال المحل عند مقتضى
 ولم يترك مالا سوى ما على المحل علمه دين ماله يودع من المحل
 عليه جميع الدين الذي علمه والنم من الغنم المحل ولا يترك
 المحل له في ذلك واما يودع من المحل علمه ان الحواله لم يعلق
 به فلهك ملك المحل ولكن للباقي ما قد عدا المحل كفتلا وان
 المحل له ابر المحل علمه من الدين مع الا بر هذا المحل علمه البراه
 معه اوله فذا ولا يرضع المحل علمه وله ان يرضع على المحل كما ادى
 ولو مات المحل له يورثه المحل علمه كذا في ان يرضع على
 المحل ولو عصب الدين للمحل او اشتراه منه لا يطل ولو رضى

الخيال له من الخيال علمه بدون قدرة القدر وانه عن الناس
 ما يرجع على الخيال يدرك العبد ولو صاكر على خلاف حسن حسنة
 كما اذا صاح من البراءة على دناش او على ما لم يعرفه من رجع على الخيال
 كجمع الدرس بعد اكله اذا كانت احواله بغير الخيال ما اذا كانت
 احواله بعد اكله ما يرجع علمه في الاحوال كلها ما في الخيال ان
 رجع الخيال علمه بعد اكله الذي اقبله علمه في احوالهم اذ ارجى يدرك
 الخيال علمه بعد ما علمه في احوالهم دناش او مكان دناش في احوالهم
 ولكن التدريس قبل الاعتراف بشرط وراعي منه شرط ان يكون
 فان بعد ما قبل التدريس او اذ علمه الا جلت رطله في رطله وحي
 الدرس علمه كما كان **م** وانما على نوعين ارضا حاله وموضعها
 اعطاه واما له منها ان يحل اكله فيون الطالب على رطله فيون
 ويكون الالف على الخيال علمه حاله وليس للخيال علمه ان يرجع
 على الخيال قبل ان يودى ولكن اذ الورم ملان لا ارم الاصيل
 واد اقبلت كان له ان يحل الاصيل في حله عن دناش
 الكمال واد اذ رجع على الخيال اذ كان احواله الخيال له الخيال
 علمه من الدرس ما الخيال له لا يرجع على الخيال وفي **الدرسين** وان
 كانت له احواله ما **م** ولو وقع الدرس من الخيال علمه رجع
 الخيال علمه على الخيال ان لم يكن للخيال علمه دناش وان كان للخيال
 علمه دناش الخيال له واد ان يرجع على الخيال قبل الخيال كان علمه
 دناش ما قصبت عني وما الخيال علمه لم يكن يدرك على دناش
 يقول قول الخيال علمه وكان له ان يرجع الا انهم الخيال علمه
 ان كان علمه ولو مات الخيال علمه وان لم يترك واما لا يلدن انما
 لعاد الدرس الى دناش الخيال علمه وان تجد الخيال علمه احواله ولم يكن
 للخيال علمه حاضره على ذلك في طاهر الرواه يعود الدرس الى الخيال
 وروى حماد عن نبي صفة انه لا يعود واد فلسفه الناصي واحد
 من السخن فعلى قول نبي صفة ونبي يوسف الاول لا يعود الدرس
 الى دناش الخيال وعلى قول نبي يوسف الثاني يعود الدرس
 واد امانت الخيال علمه وما كان كغيره عن الخيال علمه كغيره ما
 او بعد اكله لا يعود الدرس الى الخيال ولو مات الخيال علمه
 ووقع الاصل من سن الخيال له وسن الخيال قبل الخيال
 له امانت مفلسا وعاد الدرس الى الخيال وما الخيال لادامات
 ملسا ولم يعد الدرس الى الدرس قول الخيال له وعلى الخيال السنين
 واد كان لرجل على رجل الف درهم بان الخيال له ما كان ان شا
 احد الخيال علمه كجمع الالف وان شا احد من الخيال علمه
 عساه ومن الذي لم يحله كجماله وليس له ان ما احد الذي لم يحله

في ان و...
 في ان و...
 في ان و...

بالزيان كجماله رجع الخيال علمه كجماله وان احد من الالف كلها
 رجع على الخيال كجمع الالف ثم الخيال رجع على صاحبه يدرك
 رطله احوال رطله على رجل الف درهم وقدر الخيال له الالف
 من الخيال علمه لعل الخيال لا يسي لك على وانما انت
 وكنت في مدح دناش كان لي علمه وما الخيال له كان لي علمه
 الف واد اقبلت يدرك علمه على ان يودى ما قبله فيون الخيال
 فان كان الخيال له عساه ما راد الخيال ان ما قبله من الخيال
 علمه وما احواله اقبلت بواحدة لا بد من لم يحله يدرك له كغير
 الخيال له ولو احواله على عده واما الخيال علمه على الخيال دناش
 ولم يلدن احواله يدركه وهو وكنت بالفسن ما اذ اقبلت وجعله
 وصا صا يدركه فله ذلك واما احواله اقبلت احواله رطله على
 رطله الف درهم من عن مع الى سنة ما حاله ما على رطله الى
 سنة ما كواله حاضره واما على الخيال علمه الى سنة لانه قبله
 ولم يدركه في الاصل ما اذ اقبلت احواله مهم على يدرك
 الا اقبلت في الخيال علمه فالوا وسبغ ان يدرك الخيال علمه وان
 فان مات الذي علمه الاصل لم يحل احواله على الخيال علمه وان
 مات الخيال علمه **وع** **الدرسين** قبل حلول الا قبله والا
 صلا حتى طر احواله على الخيال علمه فان لم يترك وما رجع الخيال
 له ما حاله على الذي علمه الاصل **م** ولو كان احواله على الذي
 علمه الاصل من مدحه ما حاله ما على رطله الى سنة فهو حاضره
 ان كان البا قبله العرض فان مات الخيال علمه قبله في
 الا قبله مفلسا عاد احواله الى الخيال كذا وكذا لو كان احواله
 على الذي علمه الاصل من مدحه او عرض او عن مدحه ما حاله
 به على رطله الى سنة فهو حاضره وان كان البا قبله العرض فان
 مات الخيال علمه قبله في الا قبله مفلسا عاد احواله الى الخيال كذا
وع **الدرسين** فدرق سن احواله وان كان الكفيل اذ اقبل
 الى دناش اقبل واحد الطالب الدرس ولم يصف الا قبله الى الكفيل
 صار الا قبله شرط الاصل في لومات الكفيل كان الدرس موقلا
 على الاصل **وع** احواله في مصاف الا قبله الى الدرس و
 لم يصف الا قبله الى الخيال علمه لانه الا قبله شرط وطاع في
 الاصل في لومات الخيال علمه مفلسا يعود الدرس الى الاصل
 حالا **م** وكذا لو كان احواله على الذي علمه الاصل من
 عن مع او عرض ما حاله ما على رطله الى سنة ومات الخيال
 علمه قبله في الا قبله مفلسا ما يعود احواله الى الخيال كذا وكذا
 لك اذ كان لرجل على رجل الف درهم عرض حاله ولم يطلوب

اعلنتي

على روافد درهم حاله فان كان مثلاً لعدم وعلى روافد الف واذل
 عرو على بكر بالالف التي لربد على السبب فهو **الكافي**
 فان مات الحمل وعلمه دس قبل ان يلد من الحمل دس الكواله
 والدين الذي للحمل على الحمل علمه نسيم سن عرو الحمل والحما
 لاسوء العروا قد وعبر روفد ن للحمل على الكووصر
 واداسم الدس سن عرو الحمل لا رجع على الحمل علمه ولو هلك
 الوديعه او السحق المعصوب او الوديعه رطلد الكواله وان
 طلق المعصوب لا يطلد الكواله ولو احوال حواله مطلقه لا يعلق
 حق الحمل بالدين الذي للحمل على الحمل علمه ولا بالوديعه او
 العصب الذي علق بل يلد منه الحمل علمه وحس على الحمل
 علمه اذ ادى الحمل من مال يلد والحمل ان يلد دس ووديعه
 وعصبه الذي قبل الحمل علمه سن عروا دون الحمل خلاص
 الكواله انقذه فان ادى الحمل علمه دس الكواله من مال نفسه
 رجع على الحمل وصار عرو الحمل على عروا من مال احد واد
 ولو ان رجلاً اقال على رجل الف درهم الى سنة ان كان الحمل
 علمه تركه الا علمه رجلاً ما حاله كان ذلك حاشا ان اداه لم يكن
 ان يرفع على الحمل قبل مضي السنة واد احوال الرجل حاله لانه
 وموصوفه الى اقله لم يرفع اطلق الكواله مع هذه الحاله
 اطلاقها وذكرك موصوفه لظهور الحاله من غير ذكر الا قبله واد
 ان كان الثاني اصلاً من الاول كحور واد اطلق ظهور الحاله
 فكان الاول لا يفسد للاب ان لو قد دس الصغير لا يرد
 يوفت صغيره بالاسرا الحويد والاب لا يملك ذلك كذا في احوال
 ان دشا ورثه الصغير لا يعلق الف فاما ادا وحس بعد الاب
 فاحال بها الى رجل فانه كحور عبد لى حسبه وعبد جده لا يعلق ونعيم
 وعبد لى يوسف لا يعلق ولا يملك الا احوال وهذا الكواله
 الوحي فاما الكواله والوكيل بالصدق ادا احوال ان كان الموكل
 عرو الدراى حاروان لم يعوض الله الدراى لم يكر وهذا
 ادا ان وكلاً بالصدق فاما ادا ان وكلاً بالبيع فاعلم على
 الا قبله واد احوال رجل ما حاله الى اقله سم ان الحمل علمه
 احواله على لومثل ذلك او اقل او اكثر لم يكن له ان يرفع
 على الاصيل حتى يفتقر الطالب ماله واما حواله المعصوب فهو نوعاً
 ان انصاف معصوب العن الذي في الحمل علمه ومعصوب بالدين
 الذي على الحمل علمه صورهما رجله عند رجل الف درهم
 ووديعه او عصبه سم مات الحمل وعلمه دس فادع ماله الف
 سوى الف التي في الحمل علمه فالحال له لا يضره حق

دس
 الوكيل
 ادا

غداً

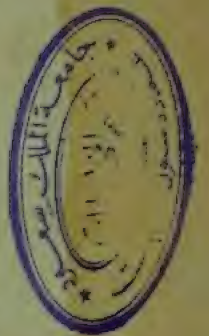
بها بد نسيم بينه وبين سائر العروا الحمل ما يخص ولو كان من الكواله
 مطلقه غير مقيده بالوديعه والعصب فليس للمودع والعاصب
 ان يودي دس الحمل له من الوديعه والعصب ولا الحمل ان يافد
 الوديعه والعصب من دس الحمل علمه فان اقد الحمل ماله من الحمل
 علمه **وهو الدرس** سم ان الحمل له احواله من الحمل علمه
 كان للحمل ان يرفع على الحمل ولو لم يافد منها شيئاً حتى مات
 الحمل وعلمه دس كسنة احواله من الحمل علمه فليس ولكن
 ادى الحمل علمه دس الحمل له رجع الحمل علمه على عروا الحمل
 وشاكرهم مما عصفوا وان وجد الا دامن الحمل علمه مدرج موت
 الحمل حكم الكواله واد الكواله كانت ح حاله الرضى وكان دس دس
 الرضى وصار مساً واد سائر عروا به من طهر الوجه واد ان الكواله
 معصوب بالالف التي في الحمل علمه لم يرفع الحمل الف الف
 الى الحمل له حتى يوفى الحمل دس معصوباً سم مات الحمل وعلمه
 دس كسنة ولم يدع ماله سوى هذه الوديعه فلا ضمان على الحمل
 علمه ولعروا الحمل ادا شاد كواله الحمل له مما عصف ولو كان
 الحمل علمه فليس للمودع واعطى الحمل له من درهم نفسه
 بالنفاس ان يكون منبر على ماله ادى ويكون الوديعه لعروا
 الحمل وحي **الاستحسان** لا يكون مدرجاً وله ان يترك عروا
 الحمل بركته ووديعه بعد ما ادى **وهو الدرس** فاما المعصوب
 بالعن الذي في الحمل علمه صورهما رجله عند رجل الف
 درهم ووديعه او عصبه وعلى صاحب الوديعه لرجل الف درهم
 دس احوال صاحب الوديعه الطالب على المودع بالالف على
 ان يعطيه من الماله التي على له ووديعه عروا او عصبه وليس
 للحمل ان يافد دس من الحمل علمه بعد احواله فان دفعها
 المودع الى الحمل صار ماله لها ولو كانت الكواله مطلقه عصبه
 بالوديعه والعصب فليس للمودع والعاصب ان يودي
 دس الحمل له من الوديعه والعصب ولا الحمل ان يافد الو
 ديعه والعصب من دس الحمل علمه خلاص ما ادا كانت الكوا
 له معصوب ولا الحمل ان يافد الوديعه **وهو الكاف** فان كانت
 الكواله معصوب بالالف التي على الحمل علمه فمات الحمل علمه
 فليس او وجد الحمل علمه الكواله وحليف ولم يكن للحمل ولا الحما
 له يدين على الكواله رطلد الكواله وعاد دس الطالب على
 الحمل وكذا ادا افسس العاضى الحمل علمه عروا وان كانت
 الكواله مقيده بالوديعه كان عند الحمل علمه وطلد الوديعه
 او السحق مطلق الكواله ويعود الدين على الحمل وان كانت

الحواله مقدره يودع كانت عند المحال علمه او استحوذت بطل
 الحواله ويعود الدين على المحل وان كانت الحواله مقدره بغير
 كان عند المحال علمه فاستحق العقب بطلب الحواله وان هلك
 العقب لا يطل الحواله اذ كان فيه وفعال الحواله فيكون فيه
 الضمان فاعا تمام العقب وما دام الحال الذي مقدره الحواله
 فاعالا يكون للمحل ان ياحد ماله ولا دينه من المحال علمه لان ذلك
 اعطى صار مسودا لعمال الحواله **الطبر** ولو ان رجلا
 حال على نفسه دين على ان يودي من عن دار المحل وقد
 كان المحل امره بذلك حتى حاربت الحواله لا يحذر المحال عليه
 قبل اعطى الحال قبل بيع الدار **مر** رجل اصاب على رجل
 اى قبل الحواله على رجل بالغ درهم على ان يعطيهما من عن
 داره ففزع او من عن غرضه هذا دينه دار الذي قبل الحواله وعقد
 بالحواله جازم ولا يحذر المحال علمه على بيع داره وعقبه ولا يحذر
 المحال علمه على اعطى الحال قبل بيع الدار والعقد وهل يحذر
 على البيع بطل ان كان البيع مشروطا بالحواله كبر علمه **وفي**
الطبر كما في البرهن **وفي الكتاب** وهو بمنزلة ما لو قبل
 الحواله على ان يعطى الحال عند الحصاد وما اشبه ذلك فانه لا يحذر
 على ادا الحال قبل الاجل **مر** ولو باع المحال علمه دار نفسه
 في الفصل الاول او دار المحل للثاني اليمن فلا ضمان عليه بعد
 ذلك **وفي الكتاب** ولو كانت الحواله بشرط ان يعطى المحال علمه
 مال الحواله من عن دار المحل او من عن عبد كان في الحواله
 باطله **مر** واذ كانت الحواله مقدره بالعن التي هي للمحل في يد
 المحال علمه بم ان المحال اى المحال علمه عن دينه كان للمحل
 ان يرفع على المحال له علمه عال ولو وطب المحال له دينه من
 المحال علمه او مات المحال له وورثه المحال علمه لا يرفع
 المحال على المحال غاله **وفي الطبر** ان كانت الحواله
 مقدره بالعن التي هي للمحل في يد المحال علمه بم ان المحال وهب
 الدين للمحل علمه ملكها علمه ومقد الفصل في كل ان المحال
 له بالحواله لم يملك العن فكيف يملكها المحال علمه بملك
 المحال العلم لكن يقال ان المحال له من التملك فهو بمنزلة
 التملك بنا على من التملك **الحاق** ولو كانت الحواله مقدره
 من المحل على المحال علمه فاستحق المحال علمه عن دين الحواله
 ورجع المحل دينه على المحال علمه ولو وهب المحال له او مات
 المحل فورثه المحال علمه لا يرفع المحل على المحال علمه
 وان لم يكن للمحل على المحال علمه دين ففي الهبة والارث

مبتدع

يرجع المحال علمه على المحل وفي الاثر الا يرفع وان كانت الحواله
 بلا امر المحل لا يرفع المحال علمه على المحل في الهبة ولا يرفع
 لو ملكه بالاد او لو وطب المحال من دين الحواله للمحل او مات
 المحال فورثه المحل يرفع على المحال علمه لو كانت الحواله بلا
 امره ولو كانت بامر لا يرفع المحل على المحال علمه ولو وطب
 الدين بملكه بامر يرفع على الاصل وان كانت لا من الاثر
 مع ولو ادى المحال علمه من الحواله المقدره من دين علمه فدين
 المحل وعلمه يكون للمحال يكون افض من مقدره وما على
 المحال علمه دينه ومن عدا المحل ولو كانت الحواله مقدره بغير
 دينه او عصب عند المحال علمه فرفع المحال علمه الى المحال
 في مرض المحل بم مات مع ولم يسم للمحل بل عدا المحل بغير
 المحال فصار دينه من حقههم بان حسن الحودع الوديعه او
 دي من مال نفسه لم يكن مبرعا استحقا كما لو كبر بالسرا او ما
 لا ينافي على عمال الحوكل او بقضا الدين اذ القضا راسخ او فني
 من مال نفسه وعنده مال الحوكل ماله لا يكون مبرعا استحقا
 فكل ما اثار بيعه بدل كتابه على رجل مطلقه رطلت و
 لو كانت الحواله مقدره من او ودينه او عصبه هي
 ويكون بكونها للمحال علمه ما داندل الكتابه عن مال المحال
 الذي عنده او علمه واذ اصبحت الحواله بركي المحال تب وعقب
 فان يوي ما على المحال علمه او علمه قبل الادا رطلت الحواله
 وعاد بدل الكتابه على المحال تب وفي العقب وان اثار بيعه
 عديمه على محاله ولم يفسد بدل الكتابه لا يرفع وان قبله بدل
 الكتابه صح وصار المحال تب وكلا عن الدين اذ ابدل الكتابه
 به الى غيره ولا يعقب ماله يودع ان مات سيده قبل الادا وعلمه
 دينه بدل الكتابه من عدا المبتدع والمحال من علمه وان
 باع المحال تب عدا من سيده بدل الكتابه مع ووطب المحال
 من العقب ومن بدل الكتابه وعقب من مات العقد المبيع
 قبل القبض رطل البيع وعاد بدل الكتابه على المحال تب ولا يطل
 العقب وكذا لو اسلم العقد المبيع وعاد بدل الكتابه على المحال
 تب ولا يطل العقب وكذا لو سلم العقد المبيع واستحق وان
 سلف العقد قبل التسليم الى المولى لم يعقب المحال تب وان ابرأ
 السيد المحال تب بعد الحواله علمه بركي وعقب ولا يطل الحواله
 عدا نا خلافا لفرس وكذا ادا اثار البايع عديمه على المشتري
 بالثمن بم البيع البيع مملوك المبيع قبل القبض او سلفه
 فبيع من كل وجه كذا السرد كذا السرد او الشرط او العقب

فعل القدر او بعينه وضا لا يظلم الكوالة عندنا فلا فالزمن و
 الساع او حال عرجه على العسرى باليمن رطل حق فليس المبيع
 لا حال الثمن وكذا العسرى اذا حال عرجه على الدائن فاعليه
 رطل حق وحيث الدائن وان حال العسرى او العسرى
 الساع او العسرى على رطل لا يظلم وحيث الساع والعسرى
 في الكس **وفي الكس** فان رطل الدين في الكوالة المقتدر
 رطل الكوالة من ان رطل من رطل شيئا بالثمن درهم ولم
 يرد الاثني حتى اقال عليه بما رطل فليس رطل المبيع او كما
 ان المبيع عندكم طر فربما ان الكوالة في طين الدخمين يظلم وكان
 للمحذر ان يرفع على المحذر بدنه وكذا الوالة بالثمن ودفن
 عند المحذر عليه وعلقت فليس سلبها الى المحذر له ولو سوا له
 من بامر عارضي لا يظلم الكوالة وله ان يطالب المحذر على
 حال الكوالة من ان يحذر على رطل بالثمن درهم من ثمن مبيع باو
 اناه فليكن المبيع في هذا الساع فليس سلبها الى المحذر او الى يانه
 فان الساع السبع وسقوط الثمن لا يظلم الكوالة وكذا لو وجد
 به عسارى على الساع سوا كان فليس القدر او سوا او
 بعينه وضا وكذا لو رطل المحذر او محذر رطله وضا رطل
 يظلم الكوالة في الوضو **وفي الكس** ولو وطقت المحذر له دية من
 المحذر عليه او مات المحذر له وورثته المحذر عليه لا يرفع المحذر
 حاله واداك انت الكوالة مضا فالى العسرى يوطى المحذر
 العسرى من المحذر عليه ملك المحذر عليه واما الكوالة المقتدر
 من الدين للمحذر على المحذر على صورته بما رطل اقال على رطل
 اثني درهم دين على ان يورثها من الاثني الى المحذر
 عليه من ان المحذر له اذا المحذر عليه من دية هي الاثني او كان
 للمحذر ان يرفع على المحذر عليه بدنه ولو وطقت المحذر له
 دية من المحذر عليه او مات المحذر له وورثته من المحذر عليه لا يورث
 ان للمحذر ان يرفع على المحذر عليه بدنه واستسلف المحذر
 عند الكفالة ايضا فاعليه الكوالة عند الاثني ان اعدت لوقته
 مدونة ان يظلم عنه بعد رطله وكذا اعلى ان يورثها له عليه
 الدين مكنه ان يكتفوا له ابراعن الدين كان يكتفوا عنه
 ان يرفع على الكفالة بدنه **وفي الكس** واما الكوالة المقتدر
 بالدين الدين للمحذر على المحذر صورته بما رطل على رطل
 درهم اقال المحذر له رطل بالثمن درهم على رطل المحذر
 عليه اثني درهم دين على ان يورثها من الاثني الى المحذر
 عليه فانما عانق فان مات المحذر في هاتين الصورتين وهى ما



اداك انت الكوالة مضا بالدين الدين للمحذر على المحذر عليه او
 بالدين الدين في المحذر عليه وعلته ديون كسره ولم يدع شيئا
 سوى الدين الذي له على المحذر عليه او العسرى الذي له في المحذر
 عليه ولا يكون اخص بذلك المالك استسلفا نعم اذا قسم ذلك
 الدين بين عسرى المحذر وادراك المحذر فليس له ان يكون للمحذر
 ان يرفع على المحذر عليه بدنه وادراكه وادراكه وادراكه
 مضا بالدين الدين للمحذر على المحذر او بالدين الدين في المحذر
 به من عسرى او دية نعم ان المحذر له الوالة المحذر عليه من دية
 صحيح الاثر **وفي الكس** ولو وطقت المحذر له الدين
 للمحذر او مات وورثته المحذر فان كانت الكوالة مضا
 لدين للمحذر على المحذر لا يرفع المحذر على صاحبه وضا
 ن وان لم يكن للمحذر دين على المحذر يرفع المحذر على المحذر
 وكذا الوالات المحذر فورثته المحذر او وطقت المحذر
 بعسرى او يرفع على المحذر ولو اقر المحذر عن المحذر بدنه
 حالا والصلح عن التعرض كالاثر للثاني ولو رد المحذر الاثني
 لم يرد محذرا في القيمة يرد ولو اقر المحذر المحذر المحذر
 رطل للصرف لغرض التعرض وكذا لو وطقت المحذر له دية من
 لو كان مكان الكوالة كفا له بان كفل رطله عن رطل امه
 بالثمن درهم بعسرى ما مات يكتفوا له وورثته المحذر
 يرفع على المحذر عنه ولو مات يكتفوا عنه ولو مات
 يكتفوا له وورثته المحذر عنه فاعليه المحذر لا يرفع على المحذر
 ما حال واداك مضا الكوالة مضا فاعليه المحذر بالدين الذي
 للمحذر على المحذر عليه فانت المحذر فليس له ان يرفع المحذر له
 شيئا من المحذر عليه وعلته ديون كسره ولم يدع مالا عند الاثني
 التي له على المحذر فاعليه المحذر لا يكون اخص بها استسلفا بل بدنه
 وسن سائر عسرى المحذر بالخصص **وفي الكس** وان وقعت
 الكوالة مضا فليس له ان يرفع المحذر له وورثته المحذر
 ان كانت الكوالة مضا فانت المحذر فليس له ان يرفع المحذر له
 عليه ما حال ولو كانت الكوالة مضا فاعليه المحذر على المحذر
 لا يكون للمحذر حق الرجوع على المحذر عليه حكم الارث و
 ادا وقعت الكوالة مضا بالثمن الذي للمحذر على المحذر عليه
 فلم يورث المحذر عليه شيئا من عسرى المحذر بما رطل الى المحذر
 بمات المحذر من مرضه وعلته ديون كسره ولا مال له سوى
 ذلك الاثني سلبت الاثني للمحذر له لا حق بعسرى المحذر فضا ولو
 حد الاثني لوى من المحذر عليه ونعم سن عسرى المحذر عليه

وع **البرهان** وثم من غير الجدل والجمال عليه ولو كانت الكوالة
مبتدئة بالالف التي هي ودرجتها على الجدل والجمال عليه وما في عمله
على الجدل والجمال عليه الى الجدل له فلا يمان على الجدل عليه
وكن من غير الجدل شاك الجدل له مما يقتضيه **البرهان** **البرهان**
ص لو كان الجدل عليه دين واحال له مطلقا ولم يشرط الكوالة
ان يعطيه مما عليه ما كواله حايث ودين الجدل كماله وله ان يطال
ولو احال بالالف الذي عليه ليس له ان يطال له وحيث ان الجدل
الامام رطل حاله الى رطل وقال انا لاني عليه بل ان يكد وصدق
الجمال عليه وعمل صحت الكوالة ان كان الجدل عاسا وعلى البلد
بان رطل حاله على رطل واحاطه الدقل واحاله على صاحب
الخط والجدل عليه عاس لا رطل الكوالة رب الدين اذا احال
رطل على غيره على ان يودى من الف التي عليه ودرجته ودرجته
للجمال له على الجدل من جهة وكاله وليس كواله هي لو ابيع
الجمال عليه من الا اذا لم يمت الجدل له اذا اقر الخط من الجدل
عليه بعد ما طلبت الكوالة صحت الكوالة ثم قال الجدل له مناس
وما له الجدل ابعث الى الخط الذي احدث منه وانكر الكوالة
صحت ولم يبق بلسان شيا يسمى الكوالة ولو لم يبق البعث
الخط لكن الجدل له اذ احال منه بالخط بالجدل ان ياقض
ما على الجدل وكذا لو ادرك الجدل ما حسان ولو ادرك الجدل دين
الجمال له ولم يبق الجدل له **وع** **البرهان** بل لو ادرك الجدل
حاز ولا يكون مبرعا ولو ادرك الجدل له الجدل عليه من الدين
وقد احاله بدنه من الجدل ان يرفع على الجدل عليه ولله شبه
كالا سلفا ولو ورت الجدل عليه من الجدل له فهو كاله **وع**
البرهان بل اذا ادرك الجدل عليه الى الجدل له او وطله او
يصدق له او مات الجدل له فورثه الجدل عليه يرفع على الجدل
على الجدل ولو ادرك الجدل له الجدل عليه يرفع على الجدل
ولو يصدق له عن الدين اياهم او ياتي به غير ما يرفع على الجدل
ص مكاتب اقال مولاه على رطل بدل انكته ليس عليه دين
ولاله عده ودرجته او عصب الا انه لم يبق الكوالة بل اطلق اطلاقا
فاما كواله ما طله وان قبل الكوالة عاله عده او عليه يودى من
ذلك صحت وطريق الصبح ان جعل الجدل عليه وكلا يرفع ما
عنه او عليه الى الجدل على هذا اذا دل الكتاب والموكل ياد ابد
ل انكته صحت يكون معي الصبحان معا فان يودى ما على الجدل
ل او ما عده من الودعه كان للجولي ان ما عده الجدل باما
ل لان الكوالة قد طلبت ما مضى البراة وعاد الدين الى

الكتاب الا لا يرد العقب بعد صحت وبعده لا يقبل الرد والنقص
ومو نظير ما لو ادرك الجدل بدل انكته هي حكم بعد ثم وجد
الجولي رطلها او مبرعا كان له ان يرد ولا يرد مثله ولا يقبل الغنى
وان استحب الودعه او العصب فاعطى مكاتب على صلاته
هذا اذا اقال الجدل بتم مولاه ما اذا اقال الجولي عده من عده
على الجدل فان اطلق الكوالة لا كوز وان قبل الكوالة بدل الكتاب
كوز فان مات الجولي قبل الادا وعده دين كشيء فاعطى صلاته
من سائر الغنى ما على الجدل **الحاشية** ولو كان الجدل الكوالة
مقتضى من كان الجدل الجدل عليه ثم انكته مع العبد كمار رطل
او شرط او عصب قبل النقص او بعد ما ينفق ما من او يملك العبد
العصب قبل التسليم رطل الثمن عن الجدل عليه ولا يطل الكوالة
استحسان وان استحب العبد الجدل رطلت الكوالة فبا سوا
سبحان رواته الا قبل من الكتاب وكذا لو كانت الجولي ام
ولله ثم اقال عليها عده من عده بدل انكته بتم مات الجولي
بعصب ام الولد ويطل الكتاب ولا يطل الكوالة استحسان ولو كانت
الكوالة بالالف كانت للجدل على الجدل عليه ثم ان الجدل له اسرا الجدل
ل عليه من مال الكوالة يري الجدل والجمال عليه من مال دين الجدل
الجدل الكوالة والجمال عليه بالا يرا ودرجته الجدل بتم على الجدل عليه
ولو كانت الكوالة معصية يودى عده على الجدل الجدل عليه الجدل
مرفع الجدل عليه الودعه الى الجدل له ثم مات الجدل وعده
دين كشيء لا يضمن المودع شيئا بعده الجدل ولا اسم الودعه
للجمال له بل يكون منه ودين عده الجدل ما يخصه ولو كان الكوالة
مطلبة ثم ان الجدل وهي دين الجدل له كمال الجدل له على الجدل
ولا يكون الجدل مبرعا ولو ادرك الجدل له الجدل على الجدل او
وقد منه لا يرفع رطل عليه الف حاله لدرجته وللجدل على رطل
لو الف في دينهم حاله ما حال اعدون الاول صاحب دينه على
اعدون الثاني كواله معصية عاله عليه صحت الكوالة **وامع**
وي **وع** اعطى اذ ادين براءة الجدل عليه من الدين قبل الكوالة
رطلت الكوالة **وع** امره لا يطل ولكن يرفع على الجدل اذا
ادى ولو سوط عده الدين عني عاده ولم يطل براءة من الاصل
لا يطل الكوالة معصية كما سب او امره ويرفع على الجدل عاده
الا اذا كانت البراة بقصص ذلك الدين منه رطلت الكوالة
العصب والا قبل ان الجدل يرا من الدين الجدل له والجمال عليه
لا يرا من الدين الجدل الا الذي من كان له عده الجدل بتم الف
درهم وطلقاته على رطل الف درهم او عده رطل الف عصب

والاحمال عليه بما ادعاه على اخرى وان دلت الحواله والكفاله وان
لم يكن احدهما للمحمل على الاحمال عليه وما في المحمل حاله فليكن على
ان يرفع على المحمل ما عليه الاحمال **وعنه الثاني** وان كان
ان حاصر احدهما على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الاحمال ان كانت الاحمال عليه يرفع على فليكن على ان يرفع على
ويرفع على الاحمال وان كان عليه يرفع على فليكن على ان يرفع على
ما حصره ولو كان المثلوك حصارا وصاح الطالب بالهرج
على ان يحمله ما كان له حصره نصف الحصر وصاح الطالب بالهرج
على فليكن على ان يحمله ما كان له حصره نصف الحصر وصاح الطالب بالهرج
ويكون على الاحمال لم يكن الا ان يكون حصارا وصاح الطالب بالهرج
فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ما به درهم حاله المديون بما عليه وجعل المحمل عليه ما به حاله الى سنة
بدره ان الحواله كانت الى سنة وان الباعث على ان يرفع على فليكن على
ما ان امر الاحمال عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
بما عليه حاله **عنه الثاني** ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الكفيل الطالب بما على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
فان يرفع على الاحمال عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
عليه الاصل وعلى الكفيل فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الكفيل احوال الطالب بما به على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ما به الطالب ان ما قد الدى عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ولو ان رجلا ما الطالب مدطوعا فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ما حواله عن الاصل والكفيل فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
يرى الكفيل كما ست الحواله للكفيل ولا يرى الدى عليه الاصل
رجله على رجله في درهم وليمديون على رجله في حصارا
ل من عليه الهجره على غير ما يعطى له الهجره ويكون الاحمال
للحمال عليه فليكن الحواله باطله فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
حاصر او فليكن الحواله ما ان اعطى الاحمال عليه فليكن الحواله الف الهجره
رفع بها على الاحمال ان شئ وان شئ رفع على الاحمال له وادار رفع
على الاحمال بالهرج فليكن يرفع على ما حصره ولو صاح الاحمال
عليه فليكن الحواله على الف الهجره على ان يحمله ما على من الهجره
ما حاله ما عليه فهو حاصر ويرى الاحمال عليه من الاحمال وصاح عليه
الف درهم بهجره للحمال له فان ما في الاحمال فليكن على ان يرفع على
دون كثره فليكن دس الاحمال له بدو من الاحمال عليه الا ان
الهجره وتسلم بين الاحمال له ومن سائر العبر ما ولو كان الاحمال

احمال

بالاحمال عليه اقلت الاحمال له عليك بالهرج ليعطيه انا من
الاحمال او ما ليعطيه الاحمال التي عليك والاصول عليه كما ست الحواله
باطله سواء كان الاحمال حاصر او عاصبا ليعطيه فليكن على ان يرفع على
بطلت الحواله ولو كانت الاحمال دس الاحمال عليه فليكن على ان يرفع على
وهو ما على حال الاحمال صاح الهجره على الهجره او على الهجره
فليكن الاحمال عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الهجره على فليكن ليعطيه عدا رافع صا دا عزع ما حواله حازه ان
قدضها الاحمال له فليكن ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الدين على ان يحمله بالما على عده حان كذا فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الف درهم وليمديون على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
من الدماير التي عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
استاد **عنه الثاني** ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ذلك ما **عنه الثاني** ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
المديون رب الدين على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
رفعت اى رفته بدنه من طعه او رفته اى رفته من طعه او رفته اى رفته من طعه
رفعتا ما به او بغير امره فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ان يرفع على الاحمال ولو ان صا قد الدين لم ما قد الدين بعد ما
ست الاحمال عليه فليكن على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
مومهمون به وان سوط الدين عن الاحمال عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
صاح من الدين على مومهمون به وان سوط الدين عن الاحمال
عليه فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
رفعت فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
لدين الدين مومهمون به بطلت فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
في الدين لا يرفع على احد شي وان رفته فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الاحمال عليه فليكن على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ولم يرفع من ما قد ذكر من الاحمال واختلفت اعشاج فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
مال صا قد الدين ونهم من مال يرفع الفاضل فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
عن الاحمال ويضع الى صا قد الدين **عنه الثاني** ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
لا يرفع ولو عكس بطلت فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
الدين فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ورفع الدين بدمه الدين فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
ان كان للرافع مبرعا في الدين لا يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
عن رفته ما به فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على فليكن على ان يرفع على
دس كفاله صح وسوط مطاله المحمل عن الكفيل ليعطيه الاحمال

مقام المحمل في مطالبة مستطاع مطالبة المحمل والمطالب ان يطالب
 الاصيل ولو ادى الاصيل دية بر ما وندب الحوالة فلا فاعل
 ملو ادى الكفيل اقال الى المحمل رفعه على المحمل فوط ولو اقال
 المطالب عن عهده على الاصيل فوط وسقط مطالبة عن الاصيل
 والكفيل وكذا لو اقال المحمل عليه عن الدين سقط دين الحوالة
 عن المحمل والمحمل عليه وعاد مطالبة المحمل على الاصيل والكفيل
 وان اقال عهده على الاصيل والكفيل معا او سدا بالكفيل صحا وحت
 احواله على الكفيل مبدع بمطالب مطلقه ورفع على المحمل وور الا
 صيل ان ادى وان بر ما كحواله على الاصيل بم على الكفيل صحا
 حوالة الاصيل دون الكفيل **البراهين** رفعه عن عهده رفعه
 فاحل العهده بم اقال على رفعه فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 في اصح الروايتين والحمد لله لو اقال عهده على الراعي لم يكن
 رفعه عن عهده **الفصل الثاني** في احواله في
 محال بها على الكفيل او على الاصيل فاحل **في البراهين**
 رفعه على رفعه في رفعه فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 الدين لرفعه في رفعه فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 مدية على ان يود من اقال الذي كفله ما كحواله حاض وهو
 لم يقين بالدين ويرى الكفيل من مال الكفيل ولا يراه مطلقه
 والكفيل ان ما قدر الكفيل عنه حاله فان اسوى في المحال له اقال
 من الكفيل يرى الكفيل عنه ولو اقال الكفيل ان يرفع عاهدي
 على المحمل ويقر فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 يرفع الكفيل على الكفيل عنه ولو لم يرفع المحمل له اقال من
 الكفيل ولكن طالما اقال كان الكفيل ان يطالب الكفيل عنه
 ولو لم يكن سبي من ذلك عني احد المحمل وهو المطالب اقال من
 الكفيل يرى الكفيل عنه ماداه ويرى الكفيل عن حق الكفيل
 حكما ولكن لا يطل احواله عند علمنا بالبراهين حتى كان المحمل عليه
 ان يطالب الكفيل حكم الكفيل وليس الكفيل ان يرفع على
 الكفيل عنه عن كلفه عن مطالبة المحمل وكذا اذا ادى الكفيل
 دين المحمل له لا يرفع ما ادى على الكفيل عنه فاحل فاحل فاحل
 الكفيل من الكفيل بغيره الكفيل عنه فاحل فاحل فاحل فاحل
 من الكفيل يامر الكفيل عنه سواء الاح فاحل فاحل فاحل فاحل
 اذا طوبى للدين ان يطالب الكفيل عنه حتى كلفه فاحل
 ادى لا يرفع عليه هذا الذي ذكرنا اذا اقال المطالب بعد ذلك
 ان يحل عهده من عهده على الكفيل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 لا يجوز ولو اقال المطالب الكفيل في هذه الحالة كان اقالا فان

مقيد

في كونه احواله
 احواله
 احواله
 احواله

ماث المحمل وعنده دين كثر لا مال له عند ما على الكفيل عنه و
 الكفيل بطلت احواله فلا يصر المحمل له اقص بذلك اقال استحسانا
 ويصحب بلحاظي وكذا حتى ما قدر المحمل ان شام من الاصيل وان
 سام من الكفيل ولو لم يمت المحمل ولكن المحمل عليه وهو الكفيل
 عنه فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 وكان المحمل ان يطالب الكفيل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 عنه ان كان كفله مبدع ولو ظهر لم يمت ما كان له كرس له على ملي
 او ودعه عند راحل او مدقون ولم يعلم القاضي فاحل فاحل فاحل فاحل
 لم يكن المحمل احد شام من المحمل رفعه بدنه في اقال الذي ظهر المحمل
 عليه وان كان قد احد شام من المحمل رفعه بدنه ما احد وكذا لو ادى
 الكفيل شام رفعه عاهدي على المحمل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 لقيت دين على الكفيل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 احواله وعلى قولها فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 لا كسوف لا يصدق فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 احواله وعهده الدين الى المحمل ولكن المحمل اذا ادى دين المحمل له
 كبر المحمل له على العهده وليس الكفيل على العهده في هذه الموضع
 فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 احواله ورفع المحمل ان شام بركة الكفيل عنه لو ظهر له مال وان
 شام على الكفيل وان كان الكفيل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 المحمل الى المحمل لم يمت بالمال لم يرفع الكفيل على المحمل
 وما لم يرفع المحمل عليه ولكن احواله عليه وعلى كلفه فاحل
 اذا اقال المطالب عهده على الكفيل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 لو اقال عن الاصيل سببه حتى ما قدر المحمل عن الكفيل ايضا فاحل
 ان الكفيل ادى دين المحمل له لا يكون للكفيل عنه الكفيل عنه
 سبل ولكن يرفع عاهدي على المحمل ولو لم يرفع الكفيل دين
 المحمل له حتى فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل فاحل
 المحمل ولو ان المطالب لم يرفع اقال عن الكفيل عنه ولكن
 احواله الكفيل عهده ويرى الكفيل عنه بالبراهين ويرى الكفيل عن دين
 الكفيل حكما لمرارة الكفيل عنه فلا يطل احواله عند علمنا بالبراهين
 بصر مطلقا ولا يكون الكفيل اذا ادى دين المحمل له ان يرفع على
 على الكفيل عنه ولكن المحمل ان ما قدر المحمل حتى كلفه اذا
 ادى رفعه عليه **صاحب العبادي** ولو ماث المحمل احواله فاحل فاحل
 وعنده دين والماله يودي الى المحمل له العاهدين ان يرفع على المحمل
 عليه عاهدين سائر الغرض وليس له ذلك ومالك دفعه ادا كانت
 احواله في المحمل ما يكون المحمل له اقص من سائر الغرض وفي كونه

الكفيل

الحمد لله الذي جعلنا من الحمد لله تعالى من الحمد لله تعالى ونقسم من الغنى
كفيل إذا كانت هذه الحوالة ما من الحمد لله تعالى وأما إذا كانت بعد أربعين
بقول الرجل لصاحبه الحمد لله تعالى قلت بديك الذي على فلان وقيل
صاحب الدين صحت الحوالة وبني الأصل ولا يصدق صاحب الدين
عليه إلا إذا بوي على الحمد لله تعالى معبود الدين عليه ولو أن صاحب
الحمد لله تعالى لا يعتبر له قدره وكذا لا يصدق أنه أو وصيه
أما إذا كان الحمد لله تعالى بهج قبل أو لم يصدق ولا يرجع على الحمد لله تعالى ولا يصدق
دين الحمد لله تعالى إذا كان عليه دين ولو وصيه لا يصدق عليه وقيل
عنه صار كالأدوية وإن كان الحوالة من الحمد لله تعالى رجوع الحمد لله تعالى عليه في القيمة
والصدق إذا لم يكن عليه دين وإن كان عليه دين بمثل سوط وإن
كانت الحوالة بعد أمره لا يصدق دين الحمد لله تعالى إن كان ولو لم يصدق القيمة
والصدق وردها بطلت والدين للحمد لله تعالى له عليه على حاله وكذا
لو مات الحمد لله تعالى فورته الحمد لله تعالى بعد ما عليه الحمد لله تعالى وصيه
كانه أدى ولو أدى الحمد لله تعالى مكان الحمد لله تعالى وكحور الحمد لله تعالى
له رجوع الحمد لله تعالى على الحمد لله تعالى وكذا إذا صار كحاله في حقه
وإن قلت صحت رجوع بعد ما أدى ولو كان عليه دين سوط منه
بقر ما أدى ولو مات الحمد لله تعالى فورته الحمد لله تعالى والحوالة بعد أمر
بذبح الحمد لله تعالى على الحمد لله تعالى ولو كان ما يرجع ولو كان مكان الحوالة
له كفالة فإن الطالب فورته الكفيل صار كانه أدى كالحوالة و
إن ورثه الأصل لا يرجع على الكفيل سوا كان الكفيل له ما من أو
بغير أمر ولو كان مكان الحوالة كفالة أو عامية أو ضمانا أو حماله
أو حوالة شرط براه الأصل فهو حوالة رجله على رجله في دينهم
ومما كفيل وعلى رب الدين أصل الفادريهم دين له واحد منهما الف
ديهم أو حال غيرهم الفادريهم على الأصل حوالة مضمون بديك
الدين أو حال غيرهم الفادريهم على الكفيل حوالة مضمون بديك الدين
فهذا على وجهين الأول إذا حصل الكفيل الثاني على التناقض
فانه على وجهين أيضا الأول إذا كان الحوالة على الكفيل ومضى هذا القول
صحت الحوالة الثاني فإذا أدى الكفيل شيئا لا يكون له أن يطلب
المكفول عنه بما أدى ولكن يرجع على الحمد لله تعالى ولو أن الكفيل لم يصدق
شيئا ولكن أدى المكفول عنه بغيره يرضى المكفول عنه بالاداء
الكفيل عن دين الكفالة حكمه إياه المكفول عنه وصارت الحوالة
على الكفيل مطلقه عند علمائنا السنية وإذا أدى الكفيل إلى الحوالة
له ولا يكون له أن يطلب المكفول عنه ولكن يطلب الحمد لله تعالى
وإن براه الحوالة على الأصل يحكم الحوالة على الكفيل ما كواله على الأصل
صلى صلح والحوالة على الكفيل ناطلة ولو طلب الحوالة على

صلح عوده من فلسيا وودعه من البقوم حتى عادت اعطاه الى المحمل
والى الكفيل فاحواله اعاضه على الكفيل لا يعود ولو دعوت الكوالتان
معنا رادقه العاني من هذا الوجه فاحواله على الاصيل في هذا الوجه
بسم الله على الاصيل وطلب احواله على الكفيل **الفصل**
الثامن في الشهادة والعين في احواله قال ادا شهد احدان
من اهل احواله شهدا على غيره فلهما على ان الاصل الاول
اوله بذكر السراة وادعى للطالب الفضان والبراء واحواله مائة برا
هذا العهد واما على الاصيل فامرار الطالب لم يكره ان يكره
بالفضان السراة والشهادة ان ذكر السراة ولو ادعى الطالب الفضان
على الكفيل بغير سراة وقال له اهل عليه فلهما شهادة وانما اذا كان
لده على رجلين البت درهم فاحال سماعه على رجل فلهما على مال محمد
الطالب الحق فشهد عليه اساءه او سواه فاحواله فلهما حائنه وان
شهد اساءه اعطى من الاولين لا يفسد شهادتهما اذا ادعى اعطى
ن ذكرك وان محمد الكفيل شهدا فلهما وادى شهد على رجلين من اهل
درهم حكم احواله وشهد عليه شاة لثالث ومحمد درهم حكم احواله
واعتمد دعوته يدعي الثا ومحمد درهم واعتمد دعوته على بني محمد فلهما
الخاص على احواله عليه مائة درهم وادى اسامه على المحمل بالبر
درهم وان كان في درهم لا رجوع بالالف وادى ادعى رجل على رجل
الب درهم حكم احواله عن فلان والادعى عليه محمد با ادعى سبعة
شهدت له بذلك والاصيل عاصم فعصى الناصي على احواله
مائة درهم ويكون ذلك فضاء على الاصيل في لو ادعى احواله
دفع على المحمل بذلك ولا كمال الى امام التبعة وانصب احواله
فضا لفاضل الغائب قال ولو عاب الطالب وجهه الاصيل
فامام احواله عليه مائة عليه ان كان فلان عليك الف درهم وقد
دلت بها فلان على وعدا فلهما مائة مائة ولو ان شاة بر
شهدا على رجلان فلان احواله على هذا الف درهم واما كمال
لا يعرف للطالب وكذا هذا او فلا كمال لا يعرف احواله
كلمة بعد معنى عمله انها شهدا فاحواله على فلان لاشان الا انها
لا يعرفان احواله وله وامحمد دعوته بالاسم والسرير بالناصي
بشهادة سبها وادى ادعى حواله على رجل ومحمد احواله عليه
فان ادعى على الف سبع دعوته على الناصي ايضا لانه كور ان يكون
ما عاب الواحد حوالتان فادى احواله على رجل عاصم على رجل
حد فان حلف احواله بر من عن دعوى احواله وادعى
احواله على المحمل فاذا حال الدليل عاصم على رجل واحد فان
حلف احواله بر من عن دعوى احواله وادعى احواله على المحمل

وان نكل لزم الحواله كما لو افترى ما جدد واد ادى الى الحواله
ر بعل برقع على الحواله هذا على وجهين ان كان الحواله مقرا بالحواله
ع من الحواله بوضع علمه وان رجع الحواله علمه ان ليس له حق الرجوع
ع الا ان الحواله بالحواله من حق الرجوع بعد ذلك والتكليف السبق
بق لا يمنع صحة الافتراض بعد ذلك وان كان الحواله للحواله ع هذه الحواله
له لا بوضع علمه فان امام الحواله علمه ع هذه الصور السبعة على الحواله
انها اقامتها بما عهدا على وجهين ان انكر الحواله اصلا عند دعوى ا
الحواله له بان ما كان ما كان فلان على هذا الحال او ما كان ما كان
هذا الحال ولا امر بلان يدرك وعقد الوجه لا يسمع بسنة ولو اراد
ان يحلف على ذلك بان لم يكن له سنة لا يحلف وان كان حال
ما كان على حق من جهة الحواله واقصر على هذا الوجه دعواه ادا وافق
وسمع بسنة ولا يحلف الحواله ان لم يكن للحواله علمه بسنة ووجه
الرد على ان يقول احال بها على وقد كذب ادب هل دعوى
الحواله له لم يكن له على شئ وان كان المدعى حسن ادعى الحواله
ووجد اعدا علمه الحواله امام المدعى بسنة على الحواله وعلى الامر
من جهة الاصل له ان يرفع بما ادى على الاصل الحواله الاصل الحواله
له والامر ع هذه الحواله او افترى بها **الفصل الرابع**
التاسع ع اعترف بانه **ع الحاشي** رجل اسرى سبا وقد صدق
واحال بالثمن على الشبان ثم ادعى قضاه عن اسرى لم يكن
للمحال علمه ان يرفع بذلك على اسرى ولو كان قضى عن المحال
علمه رجع المحال بعد ذلك على اسرى ولو قضاه الاحسن ولم يكن
بالقول قوله ولو كان عاينا او مستمرا لم يصح عن المحال علمه رجع
الحال علمه حتى يضمن الواقع وقد قضاه المحالون ادا احال
رب الدين على رجل ثم احاله بعد ذلك على رجل ثم احال على
الاضر ويرى الاول وقد ارضاه رجل احال وطلاله قال على رجل
ثم ان المحال علمه احاله على الذي علمه الاصل يرضى وان يرضى بما
على الذي علمه الاصل لا يعود الى المحال الى دمه المحال علمه الاول
وقد ارضاه رجل له على رجل الف درهم وما قد الا لئلا كفى ثم ان
المطلوب احال للطالب على رجل يرضى درهم فقال الطالب
احلني بالالف التي كفى بها فلان على بالقول مورد المطلوب
ولو ما لم يكن لي سنة يومه ولكن اليوم اجعلها من الف
التي كفى بها فلان على فليس له ذلك والالف التي كفى بها من
الالفين جميعا يضمن فلان على فليس له ذلك والالف التي
احال بالاس سماعه وكذلك فتناس قول محمد ع الف الف التي
دونها المطلوب الى الطالب وما لم اس سبا ومن دفع

ولكن اجعلها اليوم من الف التي كفى بها فلان ولو لم يجد المطلوب
لطالب ولكن للطالب احال رجلا على المطلوب بالالف كان الدحل
على الطالب قد عهدا له فقال الطالب انما اطلبها عليك بالالف التي
ليس بها كفى عليك فبالقول قوله وكذلك لو كان احال علمه الدرهم
من كفا له رجل الف درهم من كفا له رجل احد ومنه ايضا ادا احال
بعد عدا على فلان على انك صا من لذكرك فهو جائز وله ان ياخذ
عاشا وبعد اعطى له الكفا **الفصل الخامس** ولم يرفع المحال له على
الحال الا ان يحال الحواله علمه الحواله وحلف ولا يضمن علمه او يحول
الحال فليس عليه كفا ادا طالب المحال علمه من المحال
ثم قال الحواله فقال احل بدين كان لي علمك بالقول للواقع
اذا طالب المحال له مما احاله و قال احال عليك بقوله لي
وما احال لا بد احلني بدين كان لي علمك بالقول للمحال ورجل
اودع عند رجل الف درهم واحال باعده لغيره حار وان طرقت
بري الحودج خلا ف ما ادا كانت الحواله مطلوبه عند معصية يدرك
احال رجلا على رجل الف درهم واما كفا فلان احال ربه الدين
عدها على المطلوب يدرك ثم احال عدها له لولا على الكفا يدرك
بما الكفا له السبا ولو احال او لا على الكفا ثم على المطلوب
يدرك الدين او كما ست الكفا فلان معا صحت رجلا على لولا الدين
واحال علمه عدها له الى سنة ثم ادى المحال احال الى المحال له قبل السنة
فله الرجوع على المحال علمه فلان رجلا على رجل الف درهم هما دما
لا اعطى عدها على هذا النما سهره فمعه مملوك عن احال ورجل
علمه دما ثم احال عدها له علمه دراهم على رجل للمحال علمه دما ثم
على ان يعطيه دراهم من الدراهم التي له علمه لم يرفع الحواله ادا
قال لا حذ فلان من فلان على كذا من ما هال به عني فمعه
مبلغ الطالب واحال لم يحال ادا مان فله عنه ما بلغ المحال
محمد بن موقت على احاله **الفصل السادس** ادا اصلو الطالب
للمطلوب بعد موت المحال علمه قال الطالب لم يرضى
وما لم يطلوب قد ترك بالقول مورد الطالب مع الدين ادا
مات المحال بعد ما احال فخرجه حله فمعه احال من المحال علمه
وعلمه دون كثره ما كان له وسائر عدها المحال سواها على
الحال علمه ما جدد علمه من الدين ومما الحواله ولو كان الحواله
معدا بالرد بعد ما كان الحودج صاغت وحلف بطلب الحواله و
لو كانت مفقده بالعلم لا بد طلب رجع ما ج حار به بالف واحال
عدها على اسرى فمعه للمستر ان ما ج حار به من البائع
وان لم يرضه الثمن الى البائع واول الى المحال له محلا ف ما ادا احال

وفي النهج وكذا الوصل على جادان يضمن ملان او كحل على ملان
ولا دين عليه رجل له على رجل مائة درهم يملكها رجل واحال الكفيل
ان الطالب على رجل حواله مطلقه برأوا ان شرطه برأه الكفيل
خاصه فهو كاشط وكذا ان صاحبه الكفيل او اوصى عن الالف
على ضمانه ان اطلق برأوا وان قيد برأه الاصيل خاصه فهو
كما قال رجله على رجل الب بعدت اعالم وعلمه ريت
ما حاله رب التوفيق على الذي علمه الحمار على ان يعطيه
الحمار او على ان يعطيه الربوف واحال له يطلب ولو
كانت الدراهم ودينه عند الحمال ولو صاحبه الحمال الحمال علمه
من الحمار على ربوف على ان كحل خاصه الدين من
له ربوف وعلمه حواله على ان باحد الذي هو وكذا الو
صاحبه الحمال الحمال علمه من الحمار على الربوف على ان
كحل برأه على ملان حار مان مات الحمال علمه مفسدا
رجع الدين الى الحمار درايم ودين الحمار ديار ما حاله
ان يعطيه الدار او على ان يعطيه درايم من الدار الى
علمه يطلب الا ان يكون الدار ودينه او عصا
وفي فاعه اقال عديمه على رجل على ان يعطيه من عن
دان الحمال علمه صاحب الحواله ولا كحل على السبع ولو
باع كحل على الادا ولو احال على ان يعطيه من عن دار
الحمار لا ربح الا اذا امر بالسبع كحل سدا الربوف و
ادى في محله هو ولا عزم برأوه للكفيل مان ابراهم
الكفيل قبل او رد الاصيل ان لم يملك مان كان مكان
الكفاله حواله مان الحمال له الحمال علمه هو قبل او لا
رطل الربوف ولو كان ست الحواله بذا امر الحمار لا يطل
الربوف مان يملك رجله على احرايف حواله على اعطى
سماهره هو وكذا الوصل او ص عديمه هذا الناسم
باع برأوا ان كحل على الحمار باليمن عديمه يطل ولو
باع شرط ان كحل باليمن هو **الامانه** اذا احال الحمار
لطالب على رجل بالوف او جميع حصه وعلمه من حاله
ارضا جميع هو على لفر وقدر منه صار السامي بوضا اول
وبري الاول **الناسم** **العباريه** ولو احال الطالب
طالعه على مطلقه حواله مطلقه بالدين الذي له علمه وذلك
في مريض الحمار او كانت الحواله في النقي والاداء الى الحمال
في مريض حار على دينه الذي هو الحمال ورجع
الغرمه على الحمار ولو كان ذلك من ودينه او عصا

له سلم الحمال ما يدين الا ان يكون الحمار قضي من مال نفسه
ثم يرجع مع الغرمه الا بدفعه اسحبنا كالحال الدين ولو دفع الحمار
الوديعه الى الحمار ضمن الحمال كالحال الدين ولو احال المانع باليمن
على الحمار عديمه هو السبع لم يطل الحواله كحاله فان ادا قسم
اذا قسم دين الحمار من غرمه واداه من الحمال من الحمار
رجع الحمار على المانع وكذا الوكيل للسبع ادا باع واحال الحمار
طالعه على الحمار باليمن ثم رد الحمار بعينه بسنة يطل الحواله
وكذا اذا رد سكر الحمار الوكيل لا له كالمدين كحاله فان اراد
ما عوار الوكيل بعينه حدث مان خاصه الوكيل مع مسله الا اذا
رلم يطل الحواله ولو رد الوكيل على الحمار يطل الحواله
وعلى هذا اذا مات الحمار فوردت الحمار الوديعه او الدين لم
يطل الحواله الا رواجه مال ولو احال على ان يودي من عن
دان ادا ما علم كحل على ميعها لكن ادا ما علم كحل على الادا الى
الحمال ولو مال على ان يودي من عن دار الحمار لم كحل
الحمار بسبعها بسبعها ولا كحل وان باع يبيع ضمن الى الحمال
مان العبد كما دون ادا حواله عديمه علمه مفسدا لاد الا ان
يعين ولو مات الحمار مفسدا ويرك كذا مال الحمال الحمار
اعلمني بالالف التي لا كحل بها ولا ان ارجع عليه ومان الحمار
بل احل بالالف التي لا كحل بها بالمولد من الحمال ويرجع
علمه ولو مال الحمار جعلها الا ان علمه التي لا كحل لم كحل
ان احال الطالب طالعه على الحمار ولا يعبر فيه الطالب
ولو مال اعلمني عن ملان ثم مال لم اقل لم يصدى والحمار في
الحواله كحل الطالب وان طالب كالحال الكفاله ومن يبيع بعضا
دين يصدى انه ادنى من الحمار او الحمار او من الكفيل مان من
مات او عاب فهو عن الحمار والكفيل ويرجع ولو اداه من
الحمار لم يرجع علمه حويله ولو اداه الحمار فهو عن نفسه ولو احال
الحمار الطالب على احل لم يرجع على صاحبه حتى يودي البيا
في ولو مات الحمار قبل حلول الا ان مفسدا عاد على الحمار
الى احل ولو كان مريض احاله على عديمه الى احل ومان الحمار
مفسدا عاد على الحمار حالا ولو كان علمه مريض فاحال الطالب
على رجل الى احل حار ولو اطل الحمار وعلمه دين وله على
الناسم دين لم يرجع الحمال على الحمار حتى يوضع رطل
الامر قبل ادا طالب واسترجع **وهو** ادا احال الربوف
وملا حال علمه على ان الحمال بالحمار فهو فاسد للحمال الحمار
ان شامه الحواله وان شارح على الحمار وكذا ان

احال عليه على ان المحال له متى شئنا جمع على المحال فهو جائز والمحال
له ان يحال برجع على انهما شئنا وقد ارجعنا على احدهما البتة في ربه
ما به من صفاته فقال حدثت احديكم كما على فلان ما كنتم الطالب
ما ان العاقل لسبب المطلوب السبب على ما ادعى من الكوالة فان
اقام السبب عليها وكان المحال عليه حافزا قبل سببه وان كان
المحال عليه عاقل العاقل سبب السبب على الطالب انه قد ارجع
على فلان ما ان اقام سببه على ذلك ووب الامر ولا يحصل للطالب
لست سبب عن المطلوب ولم يري الطالب عن المحال حتى تقدم
المحال عليه ما اذا قدم واقرا ما كواله امر العاقل ما بعد وبانرا المطلوب
ب وان اكرهنا كلف المطلوب عاقل السبب بر ما الكوالة وان
كانوا غائبوا وما توافقت المحال عليه على الكوالة ولو لم يكن المطلوب
سببه على الكوالة سبب سبب الطالب ما ارجعنا على فلان ما ارجعنا
كلف على ذلك **وفي تواريف** قال سالت ابا يوسف
عن رجل ارجع رجلا عال على رجل سالت المحال عليه فقال
المحال له ان صاحبي يجر الكوالة لا يصدق ولو اقام سببه على كونه
لا يصدق سببه **وروي ابو سليمان عن ابي بصير** في
رجل باع عبدا من رجل بالف درهم فلم يداقنا حتى ارجعنا البائع
عده عن اخبرني بتمن العبد بمات العبد في يد البائع او
فني اخبرني المبيع قد حكم او بعث حكم رطل الكوالة وان ارجع
البائع بعد القبض بعد حكم لم يطل الكوالة ما ان اراد هذا البائع
ان يرق على باعه بذلك العبد وقال بعت وانا اعلم به فان
اقر باعه بذلك او الى الممن فيه رد عليه ولم يطل الكوالة وان
رد سببه رطل الكوالة قال الا يري ان رجلا لو وكل رجلا باع
عده فباعه وبعث اخبرني العبد ما حال الكوكل عده بتمن
العبد على اخبرني بتمن يرق اخبرني على الكوكل يرق يرق
الكوكل عن الممن رطل الكوالة وركه الكوكل على الكوكل و
استرق على الكوكل ما قران والعبد كد سببه لا يطل
الكوالة الا مصلح بالدين الذي للمحال على المحال عليه اذا ارجعنا
ل من المحال رطل بيق العبد وقال ان المحال عليه مفلس
ما المحال مصلح يرجع على المحال عليه بالدين الذي له على المحال عليه
اختلف مشايخ زماننا فيه قال بعضهم لا يرجع وقال بعضهم لا
يجع موارده **وفي الحنفية** رجل اسرى عبدا بالف درهم وبعثه
ثم ارجع اخبرني البائع بالتمن على عده من ارجع الذي له عليه
ثم رد اخبرني العبد بعت العاقل ما ان البائع يطل الكوالة
ما ان كان البائع ارجع المحال عليه بالمحال فان ارجع بعض ارجعنا

ادان كان الرد حكمه وان كان الرد بعد حكم لا يطل الاصل والمخير
ما كان ارجع البائع له حالا وان شئنا ارجع المحال عليه وان كان البائع
اخر المحال عليه من ارجع او وبعثه او اشترى له يوما وبعثه ثم
رد اخبرني العبد بعت بعضنا او بعثه بعضنا فداقنا رب الله و
الامر والبائع صامن بها لك ولذلك لو مات العبد في يد البائع
فداقنا العبد وكذلك الاستحقاق بعد القبض وقد ارجعنا البائع كذا
ل عليه من ارجع او وبعثه واذا ارجعنا صاحب المحال على عده
الى ارجع ودره حال لم يكن له ذلك من دينه فله ان ما عده عده
حالا وموالات جواب الاصل بر عن ابي يوسف اذا
اختلفت ارجعنا بعد ارجعنا على رجل او كلف بها مصلحها رجل
ب الزوج واقام الكفيل السبب ان الكفاح ما سدد سوجه من الوجه
لا يصدق سببه ولو ادعى انها ابرأت الروح او ان الرجل اعطاهما
صداهما او باعها بعد ارجعنا شيئا ومعه سبب فبعت سببه وان كان
ن ارجع عده موقوف لا يقبل سببه وكذا الكوالة الى الكفيل
الدين ما كان كلفه قال **في الحنفية** رجل له ماله درهم ولا يري
على رب الدين ماله درهم الصاوس ما حال الرجل ارجعنا
على رجل عده على ان ما قدم من الدين الذي له عليه ما كواله حافزا
وهدى خواله مصلح بالدين ما كان كلفه ويرى عده ارجعنا
عده ماله كلفه لا يطل على ان الكوالة لا يطل الاصل عن
الدين ما عطله ملوان المحال عليه وصاها ارجعنا او وبعثه فيها
للمحال عليه ويرى موهو والمحال وسالت امانه التي كانت على المحال
عليه للمحال له ولم يكن سبي من ذلك لكن ارجعنا ابرأت المحال
عليه من عده مصلح صحت البزاة ويرى المحال عليه والمحال من
دينا ورجع المحال بدينا على المحال عليه واستشهد الكتاب
لا يصلاح هذا ارجعنا الا يري لو كان لا مراه على رجل دين فاجا
ل الرجل ما حال على رجل من عده ان يكون المحال عليه شيئا
فوقه للمحال عليه رجع المحال عليه بذلك على المحال ولو
ايراه لا يرجع ماله في ماله الكتاب ولو لم يكن سبي من ذلك
ولكن ارجعنا المحال عليه سببه صحت وليس للمحال ان يرجع على
الرجع عليه ما ان ابراه ارجعنا بعد القبض رجع المحال على
المحال عليه بدينا ولو ابراهنا صحت المحال عليه بالمحال صحت
لو كانت ارجعنا صاكت المحال عليه من امانه على عده
وبعد سلم المحال عليه من امانه التي كانت المحال عليه قبل
الكوالة عده رجع المحال على المحال عليه بحسن ولو ارجع
صحت جميع عدها لم يرجع المحال المحال عليه شيئا ولو ابراهنا

عن جميع فقهاء رجع المحمل على المحمل عليه بجميع ذبته ما اذا استوفيت
الموصف واثباته عن البعض كان لغير بعض حكم نفسه ولو ان
المرأة لم يصبها ولكن احدى سنة ثم مات المحمل وعلمه دون كثره
سوى من المرأة لم يصب من عدل المحمل والمرأة من حملهم
وقد استحسن وقد سئل عن هذا في عدم عمران ما اصاب
المرأة يكون مدخلا وما اصاب العمد يكون حالا وادام المحمل
علمه فقال الطالب يعني الحال وقال المحمل فلا ادب والفقير
الطالب وقد من حسن هذا في هذا الكتاب **الحاشية** السابع
اذا اثار عدل على المحمل على حواله فله من المصنف لا يعني السابع
الحسن ولو اثار السابع المحمل على عدله في السابع حسن
في طاهر الرواية وذكره الطالب اذا اثار الدوح امراته بهذا
فها على لغير كان الدوح ان لا يجرى في حقه ولو اثار
امرأته على زوجها ما لم يجرى عدلها ان يصب نفسه لان عدلها
ممنول وكملها ما لم يصب هذا الى وكملها كان لها حق الجمع رجع
علمه ان لا يجرى ما قاله بها على رجع ثم ان المحمل عليه اثار
الطالب بها على الذي علمه الاصل **ذكر السواد** ان المحمل
علمه برامه وان يوصي الحال على للمنفى علمه الاصل لم يجرى
المحمل علمه الاول رجع له على رجع قال الطالب للمدعيون
الحلى على علمه على ملان على انك صام من يدرك جعله
من وله ان ما هذا الحال انها سا رجع اثار رجع على رجع
المحمل علمه بعد ذلك ثم قال المحمل له وقد تجد المحمل علمه ان يكون
له علمه شئ قال ابو يوسف لا يصدق لا المحمل له وان اقام
السنة ان لا يجرى الاصل عليه لان المصنف علمه غائب وان كان
المحمل علمه فاصبر او تجد الكوالة وليس للمحمل له سنة كان
فمنى الكوالة فيكون القول قوله في ذلك رجع اثار امرأته بهذا
فها على رجع وهذا الكوالة ثم غاب الدوح فاقام المحمل علمه
سنة ان رجاها فاصبر او من يدرك وها منه رجع اسرى من
رجع علمه ان لا يجرى في رجع وكذا المصنف كقولهم ان المصنف اثار
السابع على رجع السابع على رجع ثم ان السابع اراد ان ما هذا
لر من اسرى لم يكن له ذلك اسرى من رجع عدله او عدله ثم ان
المصنف اثار السابع بالمصنف على رجع ليس للمصنف علمه ما رجع
ان يرجع بذلك على المصنف وكذا لو وصاه اخيه عن المصنف
والمحمل علمه كان المحمل علمه بمنزلة وفيها المحمل علمه ولو وصاه
الاخيه ولم يصب كان القول قوله بعد ذلك كما كان الاضحية
او عاينا كان المصنف عن المحمل علمه وهو بطور رجع اسرى

المصنف على السابع

من رجع ذبته ومضاهيها واكثر السابع بالمصنف على رجع ثم ان المصنف
وجرأه ان عاينا رجع بعضا فاص لم يكن للمصنف ان يرجع
اعلمه على السابع ولكن السابع محمل بها على الحال علمه شئ كان
المحمل علمه او عاينا ويكون القول قوله السابع ان لم يجرى اعلمه
من الحال علمه وكذا لو كان المصنف رجع فاص فاص لا يجرى اعلمه
السابع وان كان السابع فاص فاص فاص فاص فاص فاص فاص فاص
المصنف على كان له علمه ولو كان المحمل له عاينا فارجع المحمل ان
يصد من ماله من المحمل علمه وقال اصلى بوجهه ولم يكن له على
دين ماله ابو يوسف وقال لا يصد من ولا يصد منه وقال تجد
يصد قول المحمل انه بوجه رجع علمه من في الطالب بالمصنف
عدله المطلوب به اطلبك بها على فلان وبلان غائب وموت
المصنفه فقال الطالب لم اقبل الكوالة كان القول قوله الطالب
والسنة على المطلوب وموالمحمل فان اقام المطلوب سنة
على ما ادعى في الرجوع الاصل ان المصنف يصد السنة ولو جازا امر
في وجه الغائب ما اذا قدم الغائب وانكر الكوالة من المطلوب
باعتبه السنة رجع وهو الطالب في حضور الغائب كان له ذلك فان
ذلك الطالب يرضى المطلوب عن الدين رجع علمه من رجع
ما قال الطالب على رجع ليس علمه للمحمل من في وصولي وفي
الحال علمه برعا كان المحمل علمه ان يرجع على المحمل كما لو ادعى المحمل
رجعه اثار نفسه وليس علمه من كان ان يرجع على المحمل كما يجرى
لوا دى الحال علمه ولو كان للمحمل من على الحال علمه فاحال
الطالب على مدونه نذكر اثارهم فاصول في رجع من المحمل له
عن المحمل الذي علمه اصل الحال كان للمحمل ان يرجع ندسه على
المحمل علمه وليس للمصنف ان يرجع على الذي علمه اصل الحال
ولو اختلف المحمل المحمل علمه فلا واحد منها يدعى ان المصنف رجع
عنه والوصولي لم يصب عدلها في احد ما رجع رجع الى حرك
الوصولي عن انها في ماله ان الوصولي في اللسان او
غاب كان للمصنف عن المحمل علمه **الطاهر** وادام حال
رجع قال انه متى رجع على المحمل هو حار والمحمل بلا عا
رجع على انها شئ **المصنف** المحمل علمه اذا تجد وحلف
على ذلك ولا يصد له رجع على الاصل في طاهر الرواية وروى عن
اسي فصد رجع رواه الاصول ان لا يرجع المحمل علمه اذامات
فقال المحمل لى يوصي اثار علمه ما رجع عليك انها المحمل وقال
المحمل ادى القول للمحمل رجع على المحمل اثار رجع على
رجع له علمه من على ان يصد من ذلك الدين ثم مات المحمل

عند

عنيفة او يستحيل ان يكون عبد لتمام وهو مضموم ولا يحل ان
يكفر بالطعام وعلمه من مال ولو صرف الطعام اولا الى الدين
ثم صام عن عيشه جاز وقد نفى الى اكله فان كان قد اذن عن جمل
اكان اكله صام عن جمل ماب الزكوة وواسان رطله على قدر
مال واراد ان يصدق على غيره وكسب به عن رطله ماله قد
عرف من العيش ان لا يصدق بالدين رطله العيش ولا رطله دين
اخر فاكله في ذلك ان يصدق صاحب المال على العبد دفعه
الى صاحب المال وصاحبا علمه من الدين محذور وذكر في
النوازل ان جمل سلب عن هذا ما حاب وما رطله افضل من
ان يدفعه الى غيره ومشا كما كانوا يفعلون هذه اكله مع
عدمهم اكله ليس وكانوا لا يرون به ناسا وان كان للظا
لب انه لو دفع مقدار الدين الى العبد لم يجمع العبد من
وصا الدين فلا ينبغي له ان يحا من ذلك لانه يمكن ان يصدق
وما قد ذكر منه قد ظهر كسب حقه فان العبد لم يرا فحده وما
بعد من الامر الى العاقل في محله للعاشي ملأه من كل ما في
وقد اخرج في ان يقول الطالب للمطلوب من الا بغيره
وكذا اخرج من جمل يصدق ذلك رطله مالى به وكله معصا وذك
فاد اصدق الزكوة وهو اكله من ملكه فكله وموا اكله من
كله بالدين وكذا يصدق رطله مالى به من هذا المال كله
وكذا لانه يصدق على اكله نوع رطله من اكله من رطله
قد اكله من هذا الدين بعد ما يصدق اكله فلا يصدق الزكوة
على هذا الدين فلا يصدق مضموم صاحب المال ولكن قد اثنى
الا انه يمكن لصاحب المال لا يصدق الزكوة فكله اكله من
بعد ما قد اكله وما قد اكله من الزكوة او يصدق الامر
الى العاقل على كونه من وطريق رطله المحذور عنه ان يقول
صاحب المال للدينون وطريقه وعنه ان ما اذا عاب لاكله
عذر الزكوة بعد ذلك ومن اثنى من يقول في طريق المحذور
عنه ان يقول اكله من الزكوة وطريقه غرضك ما ست وكله الى
ان صاحب الشر وطريقه كلون في هذا بعضهم قالوا لا يصدق
كله على هذا الوجه قال الشيخ الامام حسن الامام اكله من
ما يصدق اكله من اكله ان يعطى صاحب مال اكله من
ماله العيش به ما على مقدار الدين حتى يعطى ان يعطى صاحب
المال الدين مقدار من المال العيش ويبي له بعد وصا الذ
من سني يصدق به فلا يقع في قلته ان لا ينبغي مما شرطه علمه فان
كان الطالب شريك في هذا الدين فان كان كذا طرس

على رطل

على رطله في دينهم ارادوا حلهما ان يحال بما ذكرنا في رطله ما زاد
الشريك الا حوان بش رطله مما يصدق من الدين فان كان له ذلك
ما ان اراد ان يصدق ذلك العيش مما يصدق فاكله في ذلك ان
بعد ما دفع صاحب المال من مال العيش الى العبد ما يصدق
الزكوة يصدق صاحب المال على هذا اكله من رطله من
الدين ثم ان اكله من رطله دين اكله من رطله من هذا
المال مضموم ولا يكون لصاحب حق اثنى رطله مع اكله
من ومن وقد اثنى ليعرض اكله من رطله من رطله لال قدر
وهو من هذا الشريك ان هذا الشريك يصدق بذلك
على اكله من ما وفي عن رطله ماله اذا اراد ان يكون مضافا
عن رطله ماله لا يكون واكله من ان يصدق بها على مضموم
اكله اكله من مضموم يصدق به اكله من يكون له ثواب اكله
فه ولا يصدق اكله من ان يصدق وكذا في جميع النوازل
التي لا يقع به اكله كفا ان اكله من رطله من رطله من رطله
لا كذا في رطله الى هذه الوجوه واكله من ان يصدق على هذا
رطله على بغيره ما بعد ذلك بالشرط الى هذه الوجوه من كل
لصاحب رطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله
وللغنى وان كان هذا الرطل الذي علمه الزكوة حراما وما وج
اما ان او اثنى او اكله من رطله من رطله من رطله من رطله
وموا اكله فان اكله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله
اراد ان يصدق عليهم كذا بعد ان يكون على رطله من رطله من رطله
لو وكلوه ان يصدق عليهم ما يصدق عليهم من رطله من رطله من رطله
عنه الزكوة ولكن ينبغي ان يصدقوا رطله من رطله من رطله من رطله
علمه الزكوة فان دفعه عن الزكوة رطله من رطله من رطله من رطله
العاقل في رطله علمه من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله
الهم من الزكوة لا يجوز الا اذا ادى رطله على مضموم لهم العاقل
في هذا الزكوة الرطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله
مواضع موثقة على شرط يكون عمرها اقوام للسلطان ان ما قد
العشر من علامها وطريقه اكله من رطله من رطله من رطله من رطله
البحر من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله
شأن من ذلك ارتباطه لا يجوز ولا يصدق لعل ان يصدق الى الرطل
ط واما اكله في ذلك ان يصدق السلطان بذلك على النوازل
ثم النوازل يصدقون ذلك الى النوازل ثم النوازل يصدقون ذلك
الى الرطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله
صام رطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله من رطله

وفي ما وى الشك

مدى الشهر فمدى اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه وادرا
اراد ان يودي العدة عن صوم امة او صلوة ومو عتبر فانه
يعطى مئتين من الكحل فغير ان يزوجها بمو عتبر فانه
يهم ووع العدة وله طلق لا صوم بقدر الشهر يعني شهر رمضان
سنته بطلت است امراه ما اراد ان لا يكثر واجله ان ياف
ويوطر الدخنة **الفصل الثاني**
في الكحل للاحاح الا اراد دخول مكة من غير احوام من اعمات
ان لا يصدد حول مكة واحا يصدد لها نورا اعمات خارج الحرم
كوسان في عام او موضع عال في مكة كاحم ادا وحل ذلك
اعود صبح بل حله مكة بغير احوام وعن امي يوسف ادا سوط الامام
بذلك الحظان خمس عشر يوما في لوسى الامام اقل من خمسة عشر
يوما لا بد حله مكة بغير احوام **وفي السرا حله** ادا اراد ان يكون
لا سنة فارمى طلق الح ماله نرو واما نعلها من عده نفسه ولا يعلم الحله
بذلك **الرجوع اليه** **الفصل الرابع** في الدخاخ
اذا ادعت امراة على رجل دكا حواله حله ولا بد لمرأة الا
سحلا في لا كدرى في الدخاخ عده لى قيسه ومالك الحراه لى
صنى لا عكن ان الزوج لان طلاق رجعى وانكر الدخاخ حرمه ان يطلق
صنى سروج والدوخ لا عكن ان يطلعا لان بالطلاق يفسد بغير
بالطلاح مما دال صبح على عن السى الامام حواله سلام على البدوى
لان الباهى يقول للزوج اقل لها ان كنت امريتى فانت
طالق بانها فانه على هذا الطريق لا يفسد بغير الطلاح ولا يلزمه
دخا ادعى على امراة دكا حواله حله لا يفسد بغير الطلاح ولا يلزمه
في دفع العمن عن نفسها ان يزوج بزوج لهما بعد ما روي لا
سحلا في الدخاخ ولو اعدت بدخل عات بالدخاخ بغير احوام
دخا على قول القصة لى فعن بغير احوام ولكن بالكدس
من الغاصب وعلى قول السج الامام محمد بن الفضل الحلى لا يفسد
احرارها ادا اراد الرجل ان يحد دكا حواله امراه ولا يلزمه مهر احد
بلا طلاق كنف بصبح كنف من تعلم من ان يزوج امراه على مهر
معلوم م م م واما ما ساهرا حرمه بغير احوام السحمان فعنى
احله حلالا في م ادا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر احد بلا طلاق يعنى
ان يحد الدخاخ بذلك المهر ملا كنف علم مهر احوال اب ادا
زوج ائمة من الشان فطلبوا منه ان يقر بفسد شى من الصدا
ق فالافراد بالفسد ما طلق لان اقل الحلس يعرفون انه كذب
فبفسده واما الطهية فان كانت الا سنة كبيرة مالا ب يقول احب
ماذن السمك كذا وكذا م يضمن للزوج وان سحر ان الكثر الا

اخره

لى كثر

ذن بالله ورحمتك لك ما صام من كحل هذا عتبر ويكون هذا
الصمان حلى لى يكونه مضافا الى سبب الدخوب وان كانت الا سنة
صعنه ماله لا يفسد حله ولكن يعنى ان يحد الزوج بعض الصدا
ق على ان الصعنه وصدع دمه ان كان اب الصعنه املا من الذوق
او بغيره العدة على ما وقع الا لى قى على طهية انه وقع الا لى قى
على ان يكون الحو عوب من احكامه ماله ماله يعنى ان يحد العدة
على اربعه ما دا فعله من ائمة الساحة محلا والمفسر موطا و
العدة بعض منه كما هو المحمود وطلبوا من الاب الصمان
ومراد الاب ان لا يلزمه شى يقول الاب سبب كذا وان لم يكن
الا سنة الله هو على ولا يقول انك كذا ما ذن الا سنة على
بجد ما ذكرنا في الحله الا لى قى على الحله الصوم لا يلزمه الاب
شى رجل محلو كسالة ان يزوج امة او رجعى حلى احولى ان يزوجها
بذلك سلة امون او لا يدعى في احد في سلة بعد ذلك ما كحلته
لحولى ان يقول له رويك امي بغير احوام الحله على ان لى قى
بدي احولى بطلها احولى كذا ادا اراد ان يزوج امراه ففى
فنت الحراه ان كدتها من ذلك البلد او فاعت ان يزوج عليها
ما ردت اللوى منه بغير عمن ما كحلته ان يزوجها لى قى
مضى على ان كدتها من البلد فان احدتها من البلد عليها عام
مهر ماله ويدر الدوخ ان مهر ماله مثلث كما كذا وكذا شى كثر
منها ماله على الزوج ولله ماله على نفسها فان عدم على
احداهما من ماله البلد احد به ساهم مهر مثلث ماله وهذا
ذكر في الطلاح المحسوط ادا يزوج على احوام مهر مثلثا على ان
يطلق ماله فان وفى بالشرط فله الحسمى وان لم ينفط عليها فاحم مهر
مثلثا كذا فعلى ماله في طلاق الحله ومو الدوخ ان مهر مثلثا كذا
بشئ كثر بغير على الزوج فان للباهى الامام انا على اللسنى يقول
امى بغير هذا الا احوام من الدوخ ادا حان في صمد الاحمال اما اذا
كان في كثر الحال ملا كنف ماله لى قى على نفسه الا ع درهم
ارائه بدي التى وطوع وبيع عند موطوعة او ماله بغير على ار
شئ سبب وللسنى روى انه لا يفسد بغير الا احوام مهر كذا كذا
وبعض من كذا ماله لى قى ماله كذا كذا كذا كذا كذا كذا
فجد كذا كذا ماله ادا احوام الرجل ان يفسد بغير على
البدوى روى من بعض احوام منه او من عمن مبيع ما عتبر
والله لى قى من اقل السبع ماله بغير احوام وان كان لا يفسد
وجود بغير السبب من جهة الدخاخ احوام ماله بغير ان يفسد
احقر كحل لسوت الدس لا يفسد عليه في الحله عتبره البولى

اعمله اعتمدته على الكبري ان من حلت ان لا يروح اسننه فوط
رحلا صي روجها انه كور ولا كبرت ع عنه وظهر الحيلة كما لا يخفى
على الكشاف او ما كان ذكره الكبري صحاح **نوع اخر** في التلاقي
ادخل ان لا يطلع امراة بخار فالحيلة ع ذلك على عباس سله
التي التي يعدم ذكرها ان كرج من بخار وطلعها ووطك رطحي
بطلعها الوصله خارج بخار ملاكبت ع عنه وادام ان يروح
ملايه هي طالق يروحها يبع عليها رطله ويلم يصف الكبري وان
اراد ان يروحها يبع من عذر ان يرميه ربا على الكبري سماه
ع النكاح الاول فالحيلة ان يروحها على النكاح الذي رطله منه
ع النكاح الاول ولا يبع رطله ع هذا النكاح وادام ان الرجل
ان يروح ملايه هي طالق ع ملايه ان يروحها يبع رطله منه
جما من اخرى وعلل محمد يروحها من يروحها ان حلت
عند حد رطلها بعد ما حلت بالنكاح الاول وان لم يكن حلت
لم يبع النكاح الثاني فحق هذا التعليق ان لا يبع النكاح
هو الحسن بالطلاء الكشاف الى ملك النكاح بعضهم قالوا انها
صححة وادام رطلها رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
قالوا انها ليست رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
عنت الشامي مان كان وضع الرطله في كاه مومند طيب الصبي
عند حد النكاح بالروح الثاني وان لم يبع الرطله لم يبع النكاح
ع الثاني قال يبع الامام سمع النكاح النكاح قوله لم يبع النكاح
النكاح مسمي اذ لم يكن ع النكاح النكاح اذ لم يكن ع النكاح
النكاح سمع يرميه الكبري عند نكاحه فان من اصله ان من
يروح امراة وسمي لها مسمي يروحها يبع رطله منه وسمي لها مسمي
الكبري الثاني يبع النكاح الثاني ع يبع النكاح ع هذا النكاح
ع عظمه رطله ع ملايه اخرى ان من قال ان يروح ملايه هي
طالق ملايه يروحها هي طالق ملايه ع رطله منه ان رطله
رطله اخرى رطله الا حيا ط لا حيا رطله ع رطله ع رطله ع
الحسن ووقوف الثلث طهر الروح مان كان النكاح فالحيلة
الثلث ان لا يبع الرطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
ان كانت الصبي فالحيلة ان لا يبع الرطله ع رطله ع رطله ع
رطله رطله اخرى والكبري يروح رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
اصحابنا وسمي امراة الروح الاول وطهره وسمي وان كان الا حيا
ط ان رطله رطله اخرى في حسن مسمي اما حكم طهر الرطله
واما حكم الحسن السابق في رطله الروح يروحها واما حكم طهر
اخر في العلق اذ اراد الرجل ان يروحها فليروحها

كل حارة يروحها فليروحها كبري حارة يروحها فليروحها
هذا ان يروح يروح يروح يروح يروح يروح يروح يروح
سمي حارة لا يروح عليه وظهر الحيلة كبري ان الرجل اذ اخرج
على عذر عمن من الامان فمقول ذكر العذر يروحها يروحها
الحسن الذي عذر عليه وهو اوصله صلت عمن حارة قال
بعضهم يروح عليه وظهر الحيلة كبري وهو النكاح **وع** النكاح رطله
قال ان يروح كبري حارة يروحها ع رطله منه فالحيلة ان
يروح كبري حارة يروحها ع رطله منه فالحيلة ان يروح
اراد ان يروح حارة ويطاها فانه يروحها ع رطله منه
لم يروح حارة ويكون اولها حارة **وع** النكاح ولوان رطله اراد ان
يروح حارة يكون يروحها ع رطله منه وابت ع ملكي ماست
حارة وادام ان يروحها يروحها ع رطله منه رطله ع رطله ع
صحة ان يروحها **نوع اخر** في النكاح ع النكاح ع النكاح
ادام النكاح يبع بين النكاح والكبري فالحيلة او ما شبه ذلك
ادعي النكاح او اعترض النكاح على صاحبه كبري الكشاف ع رطله
للحالة عليه ان يروحها يروحها ع رطله منه او ما شبه ذلك
الذي وقع فيه العذر او عذر الرمان الذي وقع فيه العذر
الكشاف ع رطله منه الكبري يروحها ع رطله منه
ان رطله ساوم رطله يروحها يروحها ع رطله منه ان يروحها
عذر الكبري عذر حارة ان يروحها ع رطله منه ان يروحها
عذر رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
وكان يروح ان كبري لان عذر الكبري ان لا يروحها ع رطله
رطله او ما يبع مسمي الكبري ع رطله منه ع رطله ع رطله ع
وعذر الكبري ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
لها ان يروحها ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
لست طهر النكاح كبري اذ اراد ع رطله منه او يروحها ع رطله
عذر رطله من رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
الصلح لان اسم الرطله لا يروحها ع رطله منه ع رطله ع رطله ع
الحسن ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
الثوب يروحها ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
اكثر من الرطله ومن رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
عن سواه ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
اراد ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
الثوب ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع
اما على جواب الاستحسان ان كبري ع رطله ع رطله ع رطله ع رطله ع

ان لا سبع عند بعثه دراهم الا ما كثر او لا باريد فباع بسبعة ودراس
العباس ان كحنت لان الحنكي موال السبع اعطى موال عيسى السبع
ما كثر من العشرة او باريد منها لان الكثرة والرياء اعمال كون في
الحسن الواحد والدراهم والرياء من حيث ان محملها ان علم يكن
هذا السبع واعلا كحبت الحسن وفيه سبى ان لا كحبت ع عينة
لان الدراهم والرياء جعلت فليسا واحدا فمما عدا حكم الرياء وبكر
الدراهم بالرياء وكان هذا السبع كثر ولم يكره هذا الفصل ما اذا
باع بسبعة وبنى سبى قال مساكنا سبى ان كحبت ع عينة فبا
سا واسكسا سا ولا يكره الدراهم بالثوب ولا يكون هذا السبع
مسي عن الحسن بل دا حل كحبت الحسن فبا سبى واسكسا سا ولو
ان راعا ساوم دطلا بئوب محلف صاحب الثوب ان لا يسع
بعثه دراهم ثم اراد السبع بسبى ان يسع مالى عسر ذرعا او بعثه
دراهم ودراسا وثوب ولا كحبت ع عينة وكان سبى ان كحبت
لانه جعل سبى كحبت السبع بعثه ودراسا بعثه ورياء والر
ما على سبى كحبت لا يبيع كحبت الا بى ع حاسب كحبتى جعلها
الشرا سبى عثر او بائى عثر وثوب بئوب بعثه وكذا ع جانب
البائع مالى عثر مالى بعثه كما ان كحبتى مالى عثر مالى
بعثه الا انا بركب للعباس ع حاسب البائع حكم العرف والعباس
وسان ذلك ان السبع بعثه بئوبان بيع بعثه مبرر وسبع السبع
وربما وعرض البائع حرقا وعاد مبيع البائع بئوبان بيع
بعثه مبرر وسبع بعثه ورباه مبرر مبرر من عه السبع بعثه
وربما حكم العرف وبنى السبع بعثه مبرر دا حل كحبت الحسن
ومحلف مبرر كحبت الحكم العرف حاسب ع حاسب كحبتى لا
عدو فاما كحبت ع عينة الشرا موالا من عثره واما الشرا
بعثه مبرر والشرا بعثه ورباه مالى دا حل كحبت الحسن
مكحبت كحبتى اذا اشتراه بعثه مبرر او بعثه ورباه
وان كحبت البائع اذا باعه بعثه ورباه وكحبت اذا باعه
بعثه مبرر هذا كله اخرى بسبع بسبع دراهم ولا كحبت
عينة الرضا وبنى ان كحبت لان البائع اعم مبيع بسبع ع السبع
بعثه لهما فمما من البهتان والبهتان ع نحة اكثر وع
سبع كذا وطبا كبر لوباع بعثه او بسبع كحبت ع عينة با
سبع بسبع اعم كحبت اذا ردا ع عينة او بسبع ولو ردا ذلك
رباه عثر العرف لا يوط لان لوط لا كحبت السبع لان لوط
العثر لا كحبت ما دوما والرياء لا يلبس كحبت العرف ولوط
ان لا سبع عند بعثه دراهم حتى يراهم اصاح مبعه ولم كح

من شري مالى مالى قال سبى ان بسبع بسبع دراهم حتى يراهم اصاح
الى بسبع ولم كحبت من شري مالى مالى ان بسبع بسبع دراهم
ولا كحبت ع عينة وكان سبى ان كحبت لانه جعل عينة السبا
بع مالى مالى على العشرة ولم يوجدها عينة فبعت الحسن على ان
كحبت كمال لوباع بئوب كحبت لا يبيع مالى الحسن واما السبع
لو جود سبى كحبت ولكن ع قال بئوب الحسن وفتا ادا مالى بسبع
ولم يوجدها سبى كحبت فلا كحبت لعدم شرط كحبت لا لعدم
ابا الحسن وفتا ادا مالى بعثه ودراسا كحبت والحسن وافته
مكحبت وقد كذا كحبت الا حبرا مالى **ع نوار** ع عينة عن ابى يوسف
وقال العباس ان لا كحبت وانه ما جرد ادا حلفت بسبع هذا السبع
من مالى بئوبان كحبت ع ذلك ان بيع الثوب منه ومن رطل
لوط ولا كحبت ع عينة حمله اخرى ان بيع هذا الثوب منه بعثه
حمله اخرى ان بيع بعض الثوب منه وبئوب البائع مالى حمله
اخرى ان يوطر حلا حى بيع الثوب من الخلق عليه وبع اعان
الاصح ان من حلفت ان لا يسع ولا شري حاسب السبا بذلك
لا كحبت الا اذا كان سلطان لا يوطى ذلك يفسر كحبت فالامر
حمله اخرى ان بيع هذا الثوب فصولي من الخلق عليه ثم ان
اكاله كحبت السبع ولا كحبت ع عينة ادا قال ان اسريت هذا
العبد فهو حر ثم بداله ان شري العبد فاكحبت ان شري العبد
على ان كحبتى عدى حمله فلا علة كحبتى مالى الشرا ولا حلف
علة كحبتى مالى حتى لو باعوه الشراهم الشرا حتى لو باعوه الشرا
ثم الشراهم الشرا مالى لا يوطى عليه فليذا كذا كحبت ع حمله وعه
لوع سهمه فعلا كحبت **وفي الجامع الصغير** ان من حلفت وقال
ان اسربت هذا العبد فهو حر فاشتراه على انه ما كحبت ع عينة
من عثر كحبت حلا وكحبت حلا حى حلا حله على بئوب السبا مالى
حمله اخرى ان شري هذا العبد مع رطل لوط حمله لوطى شري
بسبعه وسبع مالى من هذا العبد بسبعه ثم شري السبا مالى
لانه الصغير او لا مالى مالى او لوطى بسبعه وسبع مالى
للسبى ثم ان البائع يوطى بالسبا مالى وعلى هذا اذا قال ان اسربت
هذا العبد فليذا او اسرى بسبعه وسبع مالى بسبعه والسبا
للسبى مالى لانه او لا مالى ولو وطى له السبا مالى فليذا
وما اشبهه مالى كحبت السبا مالى واما السبا مالى فليذا
لا يوطى السبا مالى واما السبا مالى فليذا **ع نوار**
ع احد الدس واعدها ادا كان لوط على رطل مالى دراهم فقال
رب الدس عدى حرا ان اعدتها اليوم مبرر **ع حمله**

بما عينا اخر يسمى فخر من العبد لا يمكن الرد على المشتري الا اول
 لانه عام ولا يمكن الرد على بائع مشتري الا اول لانه لم يشترط منه
 في حله معصود البائع قال في البيع الا سلام وما ذكره في رواية في الشك
 او في حله على اكاره لان حله في العقد وان كان يرجع الى الوكيل عند
 ما الا ان عند بعض العلماء يرجع الى الوكيل وما يرجع المشتري الا اول اى
 فاقب من الرد على الوكيل فلا يحصل معصود مولى العبد رجلا را
 وان بيع اكاره لانه عام وجاز البائع ان لا يعطيه المشتري ولو اشترى
 عليه ذلك في البيع فيسقط كونه اكره في ذلك قال في البيع البائع للمشتري
 استمر على نفسه ما كان ان اشترى منها في حقه فان مال المشتري في ذلك
 ما لم يعط عليه بالشر او يجوز هذا الا ان اصابه العقب الى الشرائط
 وان قال المشتري اما اكره ان اعطيه في حقه واصاح الى حذمتها
 ولكن لا يسعها ما را والبائع السبع في ذلك ما كمله ان يقول المشتري ان
 اشترى منها في حقه فان مال المشتري في ذلك فانه يعقب عليها بشرط
 يجوز هذا لان اصابه العقب الى الشرائط فان قال المشتري
 اما اكره ان اعطيه في حقه واصاح الى حذمتها لاني لا يسعها ما را
 البائع السبع في ذلك ما كمله ان يقول المشتري ان اسير بها في حقه بعد
 مولى ويقول ان اسير بها في حقه فانه يسجد بها في حال جنوبي ولا
 يسجد بها لان بيع الحذر لا يجوز الا بعضا الباقى في حله معصود البائع
 والمشتري قال في البيع الا على اكره الباقى في حله ان يعلم بان البيع بشرط
 العقب فاسد في طاهر الرواية ولو اعطيه المشتري مع ذلك قال
 ابو حنيفة يملك العبد حارسا وكس الثمن على المشتري وقال
 لا يملك حارسا وكس الثمن واكره العقب في حله معصود البائع
 وفي اكره عن ابي حنيفة ان البيع بهذا الشرط جائز ان اعطيه
 المشتري والا عا دها البائع في ملكه وواقعه البيع ومداورده في حقه
 اعطى اكاره مع الثمن في مواضع وبى الا حكام عليها في حله
 البيع على رواه الحسن بهذا الشرط وان كان هذا الشرط لا يقتضيه
 العقد وفيه شبهة المعقود ومثل هذا الشرط يقتضيه العقد لكن انما
 حوز لعلمه المعروف فيه هذا كما قلنا في الرد على المشتري في حله بشرط
 ان يوفيه الى ميزان المشتري كان البيع جائزا للعلماء المعروف فيه وان
 كان العقد لا ينافي الى ميزان المشتري كذا اعدا وكذا لو باع بشرط
 ان يكتل بملان وملا ان الكفيل حاضرا في المجلس فله ان يبيع بشرط
 الدفن والدفن معصون في المجلس حاز العقد اسما في القلعة المعروف
 كذا اعدا على ما سلف من الرواية لا يحتاج الى اكره ولكن ان و
 في المشتري بذلك امضى الشرائط والا كان للبائع ان يعطيه العقد
 اما على طاهر الرواية البيع بهذا الشرط فاسد في حله الى اكره

واكره ما ذكرنا في رد المشتري من رد حارسه عامه دسار وبعد العقب و
 معصون اكاره في حله ما كرهه عينا ما را رد ولا وكاف ان اذ اعطى
 البائع اكره على حله عا دها دسار ففقد اكره ما عا منه ولم يعطيه الثمن
 وكلف على ذلك فان رد حارسه لم يكن للمشتري ان يرجع عليه الثمن
 او يقول اكره على حله عا دها دسار وكلف على ذلك وما عاها ما كمله فيه
 قال اكره فيه ان يقول المشتري للبائع فانه يسجد وبن المشتري
 قد اشترى منك حارسه عا دها دسار وبها طهر العقب وقد رد حارسه عليك
 ما عا منه ثم يرد الى الباقى ويقول على طهر اكره دسار ولا يقتدر
 بالسب الذي ثبت الدفن قال في حله عا دها عا دها عا دها لان
 البيع اذ اتم بين البائع والمشتري وما كره بعض لا يقتضيه بالرد والعقب
 الا بعضا او يرد حارسه فله ان يقول المشتري رد حارسه عليك لا يقتضيه البيع
 لا يقتضيه الرد على البائع ما كرهه عا دها عا دها عا دها لان
 في مال الى قول بعض العلماء ان الرد بالعقب بعد الدفن مما لا
 يحتاج فيه الى القضا والرد حارسه يرد الرد به كما يرد الرد بالرد
 في حارسه يرد به وع عا دها بشرط وكما في البيع العقب يقول المشتري
 رد حارسه ببيع ان يدعى بالثمن دسار مطلقا او كمله ان اكره عا دها
 ارا اذا و حارسه عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها
 ملا يبيع فله ان لا يسجد حارسه اكره كس ان يعلم ان في حله معصون في حله
 للمشتري في الرد بالعقب اذ اقال في حله البائع سدا لطلب البائع
 ان كان قبل العقب يبيع البائع وان لم يرد لا يبيع فان قال
 المشتري اطلب البائع يبيع بعد حله من البائع لا يبيع البائع وان
 كان ذلك قبل العقب فان حله ما كرهه عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها
 عن الرد على البائع يرد حارسه الى حله اكره عا دها عا دها عا دها عا دها
 وعنه اكره عا دها عا دها لان حله العقب اكره عا دها عا دها عا دها عا دها
 بع اكره الرد على البائع فان حله المشتري عند البائع اكره عا دها عا دها
 الرد على البائع فان حله المشتري عند البائع واني البائع يقول
 معصون الباقى في حله العقب ولم يرد حارسه عا دها عا دها عا دها عا دها
 عا دها ان يدعى حله العقب من الثمن قال في حله عا دها عا دها عا دها
 العقب ويعد حله حله عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها
 ثوبا محاطا به لا يمكن ان يرد حارسه في حله البائع فله ان يكون له حله
 العقب من الثمن وان لم يرد حارسه عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها
 ان يدعى حله العقب فله ان يرد حارسه عا دها عا دها عا دها عا دها عا دها
 حله العقب للبائع ان يقول اما اكره كذا وكذا ولا عا دها عا دها عا دها
 الثمن ولا يبيع من حله المشتري في حله العقب فله ان يكون عا دها عا دها
 ان يدعى ذلك وكان للباقى الا عام لم يرد على الباقى يقول المشتري

يختلفون فيما اذا اطلع الخشري على عيب ما لم يسمع بعد ما سئل العيب
ويجوز ان يطلع بعض من الخشري على بعض من المعصية بعضهم قالوا
ببعض وبعضهم قالوا لا بد من فلا كان عند سئل العيب لم يسمع
احتملا في جميعا غير في السمع ما كثيرا واما ما اولى ان يسمع
في الخشري في حصة العيب فلا على ان يطلع الخشري على عيبه
وذكر اخصا في حصة اخرى وهو الاصل ان يقول الخشري للعا
في ايمان العاصي الشريك فيه ان كان من رجل حر جاز الامر بانه
دسار وودعت الله الخشني وقد وجدت بها هذا العيب على الر
جوع على هذا الرجل وهو قبيح في ذلك فان العاصي بكل كلام الخشري
على العيب وحله امانا او وكلا بالسمع او وكلا ما كفوته في
هذا العيب من جهة السماع فان كان الخشري العاصي في هذا العيب
عند ما من فوكل هذا الرجل ما كفوته وما كان ان يسمع على كفوته
ببعض من الخشري فيما اذا ادعا على هذا الرجل في سائر
عن دعوته فان اقر به ناه وقد علمت حكم بينهما بالسمع الحكم
وان لم يسمع في العاصي حكم بالسمع بالسمع ما ادعا به
العيب ولا في ذلك حق لغيره ولا يجب له عليه رد عنها علمه
ومما به دسار ثم اذا حلف العاصي على هذا الرجل في كل من
وجب عليه فبشره ان كان ورد ايمانه بالسمع الخشري وكان للمدعي
ان يخلص ان كان له في الخشني ويكون عمره بالسمع
في رجل عيب من رجل صبيح وامي بردها وما يعتقها
وموثر له في الشرح والعلانية فادخله في العاصي
صبيحة ما كمل ان يسمع المعصية مع الصبيحة من يوق به
شرا وشهد عليه بمسح من العاصي وكحل من العاصي
منه لا يسمع العاصي على الشهود ما اذا جعل ذلك في الخشري
الا اول ولهم سنة ان يشاهد كان اسبق ما قدم العاصي
وهو شرا المعصية اذا كان العاصي حادرا حلا في الدوا
بدوا به الشواذ فيكون يكون حله على ملك الرواية حله
بعض ان يسمع المعصية من الصبيحة عن يوق به بمسحها من
العاصي ثم كفي الخشري بالسمع على الاقرار والوقف ما قدم
العاصي فان حذر العاصي حله وقال للمعصية منه
لا اسري منك فله الصبيحة بنفسه واما امره عري بها على
منكر ما راها المعصية منه حله بدع الله صبيحة ما كمل
ان يسمع الا لا يسمع من يوق به ولا يكتف في الصبيحة
الصبيحة وهذا لان الخشري الاول يوافق العاصي ثم جادعي
انه اشترى بها من فلا ان لا يسمع سنة ولا يسمع دعوته وادام يسمع

بالسمع سنة دعوته لانه اذا لم يسمع من الخشري ما اشترى ولم يسمع
منه الصبيحة وكان له ان يسمع من ملكه حله ما وجد ولا يكون مع دعوته
منها وقفا ويكون معا ولى لان سماعه من يسمع ويكفي العاصي
على العاصي بالسمع لانه لا يسمع له الخشري ما كان وكذا العاصي
لا يسمع له الصبيحة بل يسمع للمعصية من ان يقول لا اقر
لك بغير الخشني العاصي قد يظن بالوكيل فيقول بغير الصبيحة بان
قال العاصي للمعصية من الخشني كتاب الاقرار فان
يقول الصبيحة في يسمع للمعصية من ان يسمع الصبيحة ولا يسمع
بغيره من يسمع بها العاصي ويكفي في الاقرار الصبيحة بدع الله
الخشري السنة بغير اولى حكمه السابق وهو عام العاصي ولو
اراد ان يترك ما دفع بالوكيل في يسمع وليس معه الا حسنة فاد
ان يسمع ما ولا يطلع العاصي على حسنة من الصبيحة من يسمع
معا فانه لم يسمع ولا يسمع السمع وادار بالوكيل بالسمع ان يكون
عنده السمع على عينة ما يسمع في يسمع او يسمع والوكيل في كل
ونهر العاصي على الوكيل الثاني في السماع حله في كل
من من دخل عينة في يسمع لم يسمع الا يسمع في يسمع بالسمع
ان يسمع منه بالسماوي فليس يسمع من يسمع من يسمع
الخشري من سائل الاستبراء في كل اسري من رجل حاد
ما را ان لا يسمع منها الاستبراء **في كل** ذلك ان يسمع بها الب
مع من رجل يثق به وليس حله من يسمع من الخشري عيبها
الخشري ثم يطلعها بطلعها الروح قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء
على الخشري ولكن شرط ان يكون الخشري الذي روجها استبراء
اولا كحدها ثم بدوها لانه لو لم يسمع ذلك يكون في طرد اضماع
الرجل على اسراة واجوع في طهر واحد وبها بار رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم عن ذلك وطردا الخواب فخن
وطي امته ثم اراد ان يزوجها من السنان يسمع ان يسمع بها حله
ثم بدوها طردا ذكر اخصا في ه و ع الحامع الصبيحة لو كان
السابع وطها قبل الروح فلا يسمع بالروح ان يطاها قبل الاستبراء
عند يسمع وامي يوسف وقال في هذا لا يجب له ان يطاها
في يسمع بها حله ثم اخصا في ه و ع يعلم حله اكله بغيرها
الخشري ثم يطلعها الروح وانما شرط الطلاق بغير العاصي لانه لو
طلعها الروح قبل قد خشي ثم يسمع الخشري كذا
سراة في الرجل واسن عن محمد لان الصبيحة له سنة بعد
وعلمه الا فقام خصوصها على ما يسمع على الا حياط ولو استبراء
ها الخشري في حله كالة كذا الاستبراء وكذا اذا وجد العاصي

له بعد الحذف شرط الطلاق بعد مدس الحشرى فعلى الحشرى ان
 تسري بها كحده ووجوب حبل الاصل لا اسرها على الحشرى فعلى رواه
 الحبل اعترى ووجوب الشرا ووجوب الشرا على مشغولة كحل العذر
 وهو العكس فان ابى السابع ان يدورها قبل البيع ما اكمله فابى
 اكمله ان تسري بها الحشرى ويدفع المثلث ولا يفسد الحكرية ولكن
 يدورها من يفسد من يفسد تحته فخرج ثم يفسد بها بعد التزويج ثم
 يطلعها الزوج بعد مدس الحشرى فلا يكون على الحشرى الاستبراء
 لانه حين يأكده ملكه فيها كان بعضها حرا ما عليه وحين صار بعضها
 خلا لا لم يكن ملكا ملكها فلا يجب الاستبراء الا ما كسا وقتا
 لو اوجب الاستبراء بعد الزوجه الحشرى الذي افسد عن محمد لانه
 حين استبراء بعد وجوب الاستبراء كحلها كحلها واثبت الحبل فلا
 يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالزوج ما اذا طلقها الزوج وقد
 الاستبراء الا ان يكون صاحب حقه بعد النكاح قبل الطلاق
 في مدس الحشرى فحسب لا يجب الاستبراء بالطلاق لانه اذا قرأ
 الاستبراء من فان حافت الحشرى ان لا يطلعها الزوج فأكفها
 ذلك ان يدورها منه على ان امرها في طلاقها كحلها فلو لم يفسد
 الحولي اذ ادبروها واداروها اياه على ذلك كان طلاقها في مدس
 لي واجبا اسرطا ان يكون الامر في مدس الحولي كحلها لانه لو لم يفسد
 كليتها بعد مدس الحشرى على المجلس على ما عرفت في موضعها على ما يمكن
 الا في المجلس على ما عرفت في موضعها وربما يمكن الاستبراء
 في المجلس فخرج الامر عن يد ما صار بعد اللوط لم يمكن الاستبراء
 في الطلاق في ميسر ولو كان الحشرى يدور حرة اكاره بنفسه
 قبل الشرايم الشرايم وفسد طلاقها الاستبراء لان ما كان
 ثبت له عليها الفرائض فاما استبراءها ومضى في فرائضه وتمام
 الفرائض عليها دليل فزاع وجهها شرعا وفي الجمع رواه
 سماعة عن مدس الحشرى ان تسري بها وروى عن ابى يوسف
 في مدس الحشرى ان لا تسري عليه واثبت ابو يوسف عليه
 الاستبراء وسبب عن سبب الامام طهر الدين قال رابن في
 كتاب الاستبراء بعض المساجح انه اجماعا يجب الاستبراء على
 الحشرى في مدس الحشرى اذ ادبروها وفسد طلاقها لانه حينئذ
 ملكها وهي مشغولة بعدة اما اذا استبراءها قبل ان يطأها فحاشا
 اسرها لطلوع النكاح في حال بلوغها الحشرى مع ما به
 الاستبراء ان الحصراف لم يذكرها كذا في الحبل لا سقوط
 الاستبراء وذكر بعد هذا فقال على قول محمد بن علي قول
 ابى يوسف لا يملك الا ان مشا كذا في هذا الباب

يقول محمد لان الباب باب الفروج رحا ويلي السابع في الطهر الذي
 ما عاها ما اذا حال الحشرى لا سقلا لا اسرها وسقط طهرها الحشرى
 يجمع رطلان على امساة في طهر واحد وذكر مهران وابدر علمه
الكتاب الرابع عشر
 في الحراميات رجله على مال بعد شهود فابى الذي عليه المال
 ان يقره به الا ان يقره ومال صاحبه على الطهر ويدبرها
 حب اجماع حمله في يقره حاله ولا يجوز حمله وصاحبه ما علم بان الحذر
 يكون اذا مال ليرت الدين لا اقره بمالك فابى يوجبه او لا
 فذكر في بها الحشرى او لا اقره في كسلا عما يدعي فهاهنا طهر يكون
 اقرارا بمالك فعند بعض العلماء يكون اقرارا بمالك صاحب
 اجماع الى الحبل وذكر محمد بعد اجماعه في كتاب الاقرار وقال
 لا يكون اقرارا واذا طلب صاحب اجماع حمله في يقره مقرا
 بالطلاق ولا يصح ما حمله ولا يصح ما كمله في ذلك ان يقر صاحبه
 اجماع هذا اجماع لرجله يفسد به وتشهد له به ان اسمه في ذلك
 عاربه ويؤكد مدسه على ما ذكرت ثم يفسد الرجل الحشرى
 اى العاصي ويعدم صاحب اجماع ويقول ان ابى باسمي هذا على
 ملان كذا او كذا اقراره به عند القاضي فالحشرى يقول للقاضي
 امسح هذا الحشرى من مدس هذا اجماع ومن ان كذب فيه
 حذره وانحر عليه في ذلك لان الحشرى هو الذي عليه المدس على
 ما ياتي بعد هذا الشا الله تعالى فلهذا اقول في الحشرى العاصي ما اذا
 طلب من القاضي ان يحضر عليه القاضي في حله ويعدم من المدس
 ومن ان كذب فيه فلهذا اجماع في الحشرى في حله ويعدم من المدس
 كذا او يقر حله في يقره بالدين فادا اقره بالدين في الحشرى
 لقاضي ويعدم المدس على ما جرى من الامر فلهذا ويطلب الرطل
 من الحشرى حمله وما حذر اجماع وطهر الحبل لا يوجبه الحشرى
 واما بعدت من هذه الحصراف وقد مال بعض ما كساحي
 هذا الحبل نوع نظر وكان يدعي ان لا يحضر القاضي على الحشرى
 لان في حله عليه الرطل حق الرطل لان الرطل هو الحق
 البراه عا في حله بالحق الى الحشرى وما يراه وما حله بقى
 حوا هذا الحشرى الرطل حق الرطل عليه والقاضي لا يحضر
 في مدس هذا الموضع وكان الحصراف اخذ هذا اجماعا ذكر محمد في
 كتاب الحشرى ان القاضي اذا ادن لرجله بالمدس فلهذا
 ف وداس الناس افسد الرجل بعد محمد بن محمد وان لم
 يحضر عليه للقاضي وعبد لي يوسف لا يحضر القاضي
 واذا حضر عليه القاضي صح في حله والحشرى الرجل فلهذا

عبد

٧٤٠

الذي على الامر اعثرنا ولو كان هكذا رجع الامر على الامر بحيث
العدد وهو مثل الدين كذا فعنا ولو ان المطلوب لم يرد ذلك وانما
اراد الطالب ذلك فاحكم ان ليس الطالب العدد واحتجاج من
موافا بالف درهم مطلقا ولا يور بالالف التي له على فلان المطلوب
لانه لو مال على هذا الوجه في هذا علمك الدين بين عبد من علمه
الدين وانه لا يجوز ولكن ليس بالف وطلب في حكمه السابع
على احدون فصور ذلك السابع وان لم يكن الذي علمه مال الكوالة
فلم يور بالالف فان الناس حاسبوا وور في الخطا ولا يجوز الخطا
الى عبد الا بصره فان طلب حله وهو ذلك الحال للدين من غير
حواله فالوجه ما ذكر ان ليس الطالب بالدين لئلا يور ولو لم يور
على حو ما ذكرنا ثم نأخذ العدد من عن من العدد واد ا حاف
اعمله ان يور عن الكوالة فالوجه فدمر قبل طذا ايضا فان
قال اعثر له بالدين وهو السابع اذ المراه في عن العبد لا ان يور
ان وكل في فصور هذا الدين وكل في فاحكمه في ذلك ان يكون
اقرار الطالب بذلك الدين فصوره على فلان المطلوب عند
ص من وصاء العا من انه وكل في فصور هذا الدين وعلقه
على ذلك فلا يحسن لي علمه بعد هذا في طرق الدعوى فاد اقر
بهذا لم يكن له على العمل ولا على الذي علمه الحال بعد ذلك
رحله على رحله ما قال المطلوب للطالب ان يور هذا
الحال الى وقت معلوم فاحاله الطالب الى ذلك فحاف المطلوب
ان يقال علمه الطالب فصور ما حال لعنه ثم يور له ويح فلا يجوز
ما حله ويح في يور في يوسف وطلب حله في رحله ما حله
ويح عبد الظل فاحكمه في ذلك ان ليس الطالب ان هذا الحال حسن
وقد على المطلوب اما وقت موطلا الى وقت كذا وان كان
يور ان يحكم علمه ليس الطالب ان هذا الحال وقد على المطلوب
له وقت ملحا الى وقت كذا ونصف الكوم وهذا ان العا
ان اعلقوا ان الوكيل بالسبع فصور علمك الباهل والسبع بعد
عام السبع العفو على ان ذلك السبع يحسن موطلا ويح فصور ان
ليس الطالب على هذا الوجه فابو يوسف لم يحرك الباهل وطلب
بعد ثلث الدين اذ كان من كاس الدين فاد ا حله ان
يور له في نصفه ولي الاخر الا كور هذا الباهل اصله وان ما
ل احد ما هذا الدين في وجب موطلا واكر الا فصور الباهل
حله في نصفه احد وكذا في هذا العرف اذ اوص على
العادف فاد ا عذوف ان يعفو الا لعمال عفوا ولو قال
اعذوف كنت مطلا في دعوى سقوط احد عشر هذا ان

June

1351

[illegible]

المسألة الثالثة والعشرون

فكر في الحدوث وسوالها
وقال لا يسمع السامع وان

في الوطن رجل اراد ان
يعال كونه عينا والمسلم
سمع يسمع وان او صماء
فقد كثر ثلثه امام قادات
في بيع على حكم الوطن بذكر
دخله عن دفت من
وفض المصلحة على ان
مضنون بالحق لا بالعمه و
شروط ما بال الغرض في
الشروط للمانع بعد الش
بحار البريه والرد بالعمر
وذكر وطن المسلمة في حيل
رصف دان من العرف
فان رد المال فيه ملائع به
وقد عرفت من شرط المس
سما في على قول ليس حنفية
امام وكذلك ان شرط الخمار
فاكواب في واحد الا ان
عيب وسقوط الدرس رط
وسردان الوصل وان كا
من رطل رطل وادان
اراد ان يزرعها
ما كمل في ذلك ان يوطن

ذكر الشيء من الدافع فاذا عار آياه وادان له في الاصل في طاب
له ذلك والعار به لا يرفع الدفن ولكن ما دام يمتنع به انكرت
لا يظهر حكم الوطن حتى لو طلك لا يسقط الدفن ما اذا قرع من الا
سعاد يعود رطلان في كل من الا حاله فان عدا الا قال بطل
الدفن المسله معروفة في كبر الحصاص في انه اذا ترك الا بقاء
بالدار وعرعها يعود رطلان في سن ان مع ترك الا بقاء المرفوع
شروط يعود رطلان في كل من الا بقاء الدفن في عدا رطلان
وظاهر ما ذكر في المسوط لفضي انه اذا كان المرفوع دار واستغنا
المرفوع من الدفن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكنها بعد ذلك



زمان انه يعود الدفن وان لم يعرج الدار بشرط الحصاص السبع
فمنع ان يحفظ طراد من الحصاص رجل في يد رطلان والراهن
عابث فاذا اذخر من ان يذبح رطلان في يد رطلان في يد رطلان
له ذلك وحكم ما يراه من في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
غير ما في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
المرفوع من يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
وفض في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
من الحصاص ان السنة على الراهن مقبولة وان كان الرا
وطن عابثا وقد ذكر في المسله في كتاب الدفن وسوس
في الجواب في بعض المواضع بشرط حصة الراهن سماع
السنة على الوطن والمشتاق كما يكون في بعضه فالواحد كبري
كتاب الدفن وفيه علق من الكتاب والظاهر انه ليقبل
في السنة كما لو اقام صاحب السنة ان يدرك الشيء في يد
ودفعه من كماله او مضاربه او عصب او حارة وبعضهم قالوا
في المسله رواسان في احدى الروايتين يقبل هذه السنة
وقد لا يمارق في هذا المسوط ما اذا عذر على الحوط الا ما فامه
السنة واشتات املك للراهن صار حاصلا في ذلك كما في النود
لغة واشتاتها في رواية اخرى لا يقبل هذه السنة لاسات
الدفن للغائب واليه قال الشئ الامام سمى الامة
السرخسي وهذا لان في قول هذه السنة لاشات الدفن
فصاع على الغائب ولا فاقه لاصاف السنة الى اشات الدفن
لرفع المحصور عن نفسه فان عجز الدفن مع المحصور عنه كماله
اقام سنة لها ودفعه في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
بطايع فقال العبد ان يوطن اذا اشترا او وقع في السنة فوجد
العبد من قبل العتمة واقام السنة له رطلان في يد رطلان في يد رطلان
لا يكون حضا على الغائب بالوطن لا بالحجاج الى اسات البر
من فان كون العبد في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان في يد رطلان
لا فاقه السنة في حاص الغاوى ولو اراد ان يطل الدفن كماله
الدفن لشركى من عدا ذلك الدفن ولا العتمة ولو مات العبد
لا يطل دسه ولو مات المطلوب ما يطلب الحق من سا
سرخسي فلو وصا دسه في حصة اقاله السبع ولو اراد ان يدفع اما
لدار بما لم يدر به السافه على ان يعمل اعم عمل احد ما يجوز
والدفع بها على الشرط الدفني في العتمة في المزارعة فاسد عند

لي حشفه حلا فالتبها قال الحشاف اكله في ذلك كوز على قول الحكم
ان يذبحه الى ما من يري الخزارع جازن في حكم كواره فهو من خد الحكم
وان لم يذبحها امر للفاقي يبيع ان يكتسب كذا با اقدار منها ان فاحشا وقضى
منها ما يذبحه الخزارع في كوز عبد الحكم با اقدارها الا ان اقدارها في
عليها وحده لئلا ان يكتسب ان يكتسب الا اقدار منها لئلا ان يذبحه
الارض في يذبحه وان يذبحها كذا وكذا من السنن في رعيها با
يداله من على الشيا والصف سدنه ونعده له بالحق واجيب لازم
مادا اقر على هذا الوجه سدا اقدارها عليها ويكون كل القول بشر
يعم ان يذبح المبراع كمال لصاحب الارض في نصف العلاء منها
كحله القصة وعنه ذلك قال الشيخ الامام محمد بن الامام اكلوا في
ما قاله الحشاف في هذا الحكم الذي ذكرناها اولها انما يذبحه الى
ما من يري جوار الخزارع سدا الى ان يذبحه الى قاض مولى فيمن
يذبحه فيها يذبح كوز في كل ارضه ما يذبحه على ان لا يذبحه في حكم الحاكم
وكان القاضي الامام لم يذبحه على السنن يقول بعض من كان يقولون
عنه كوز حكم الحاكم في مثل الخنداب والوكما في قاض مولى
وكذلك في الطلاق الحشا وبعض من كان ما قالوا عن كوز الحاكم
كم فيه قال الشيخ الامام اكلوا في والكل في من الخديب ان كوز حكم
الحاكم في حكم في مثل هذه الخندابات الدليل عليه ذلك كما في الصلح
في مواضع ان يذبح حكم الحاكم في كل شئ الارض والود والعصا و
اللعان ولكن لا يذبح في حكم الحاكم انما يذبحه في السلف وادا
حكم يقول واحد منهم وجب ان يذبح حكم الحاكم في المولى الا ان
حكم الحاكم لا يذبح في قاض القاضي المولى يذبح حكم الحاكم الى قاض مولى
يرى الطارة وان يذبح في لوطا والدليل على قوله ما قلنا ما ذكره الكرخي
في محض ان القاضي اذا وقع له حادثه واستغنى عنها لافاجابه
رضاه فان القاضي ان يذبحه في لوطا فلا يذبح في لوطا في حق
القاضي بلان يذبح حكم الحاكم فيها اختلف فيه السلف اولى وكذلك في
الكرخي ان يذبحه اذا كان يذبحه لاطهاره من الخراج من غير
السنن في كوز ربه فاذا يقول من يري لاطهاره منه فانه لا يذبح ما عان
الصلح في حقه وكذلك اذا كان لا يذبح في اعانت البدل فريضا
اذا لا يذبح في محال ما عدا اذ يذبح في صلوة مطلقه في موضع فساد
صلوة يذبحه في كوز ربه فانه لا يذبح في اعانت الصلوة في حقه فاما جاز
الصلح في هذه المواضع فلان كوز يذبح حكم الحاكم في اعانت الخندابات
التي اختلف فلان كوز يذبح حكم الحاكم في اعانت الخندابات التي
اختلف فيه السلف كان اولى اذا شرط في الخزارع ان صاحب
الارض يذبح في يذبحه ويكون القاضي يذبحها الخزارع فاسد لان

الحكم

عند شرط

عند شرط يذبح الخزارع في الخراج عسي ومثل هذا الشرط يوجب فساد
الخزارع فاحكم في ذلك ان يذبح صاحب السد الى مقدار يذبح
والي ما كوز من مثل ملك الارض عان حتى يعلم ان يذبح من الخراج
كم يكون فان كان يذبح من الخراج العشر شرط لنفسه العشر
وان كان يذبح من الثلث شرط لنفسه الثلث وعلى هذا العلاء
من ما فهم في العلاء يذبح يذبح يذبح يذبح يذبح يذبح يذبح يذبح
يذبح الخراج فاحكم في ما سدا الارض وانه عن لي حشفه فان
طلبا حشفه في ذلك في كوز ملا خلاف فاحكم ان يذبح صاحب
الارض من صاحب السد نصف يذبح ويذبح صاحب السد
عن اليمن ثم يقول صاحب السد لصاحب الارض اذرع اذرع
صلك بالسدر كله على ان اذرع يذبح نصفان سدا الامام محمد بن
عن دفع كرمه وارضه معاطم ومزارع الى الشبان يلزم القائل
فمن واصلاح المسان وكسب السعوف واشترط ذلك في العقد
يعسد ولو سكت عنه لم يلزم ذلك العامل والخزارع ولو واعده
فله ان لا يذبح في ذلك واراد صاحب الحكم ان يذبحه ذلك بالوجه
عنه قال صاحبنا في ذلك بعد علامه ما يذبحه عند مشرو
واصلاح الخندات وحفر الانبار عمل فاما القائل من فانه
يذبح عنه الى جميع او فاذ كثر من الشر من اولها فان اشترى
منه كان الشر لعدم لئلا في ملكه ولو سلم منه فهو معارف لان
يعصر روث ويعصر عدس ويعصر برات وكذا ملا يكون
مضبوط الوصف ولا يذبح السلام ولا الشر ولو اسما الى السد
الى ملكه وان يقول بعدوم والكان الحفول عنه عند معلوم مما وجب
ارضه فان اشترى وطالبه عن الملك ويواقيها عان ويذبح
ذلك فليل لا يذبح الى الشارع والجوع فلا يذبح عن معلوم وما يذبح
معلوم على ملك المسافر يذبح والمعهود عليه من العلاء وهو
المعقود وكان صاحبنا في ان يذبح في العن كذا في العن
موا العلاء كاسلار السفا يذبح كذا اذا اقره من الخالصة فانه يذبح
ذلك وكان في الاخر عان العلاء وان كان في اعانتا لم يذبح
ول العقد ويرك اعلاء مكان السد عنه لم يذبح حتى يذبح ولو لم
يذبح ان يذبحه من اعلاء من حوص كذا اوله ان يذبح في موضع
شأ ولم يوجب ذلك جهالة المعقود عليه كما ذكرنا ان يذبح العلاء
لا يذبح الى التنازع وكذا اذا استاجر ليحيط به كذا اذا وقفا
وكنش له كذا وقفا هو فانه على هذا فكذا هكذا
في الحوصي والوصية رجل
فعلد فلو وصه فماله بالكونه وفعلد فلو وصه فماله بالشام

الخزارع

او هي الى غيرها وسن كل وصي حولا واكثر ما نهم جمعوا كونه او وصيا
2 جمع احوال حتى لا ينفرد احد منهم بل من كون عند كل واحد
وكذلك الوفاة من كل واحد مع غيره من كل واحد فلا ينفرد
العدد كما لو كان كل واحد من الاعداء الساتر عدلا للآخر الا ان يعزله
عند ان الوكيل لا يعزل ما لم يعلم والوصي بعدد وان لم يعلم با
يعزل عدو ذلك 2 موقوف
2 احوال الخديعة مال اخصا من مدين علمه من بعض ورثة
وان اذ ان عدله بدنه بعد عرف من احوالها سائر ان احوال الخديعة
بعض بعض ورثة لا ينفرد واحد من ذلك حتى ينفرد هذا الوارث
الى دونه ان ينفرد الخديعة بالدين لا يقيني من موقوف لا يقيني للدين
مولى واعا موقوف ان كان هذا الخديعة احوال على قولنا احوال
موقوف لا ينفرد لان عدله لا ينفرد هذا الوارث احوال على
بقا على حوله ان ينفرد الخديعة بالدين لا يقيني من موقوف لا يقيني
الا يقيني حتى ينفرد ويدفع الى الوارث وان مال الا يقيني احواف
ان كل على احوال ما بعد هذا الدين واحد على احوال وما احوال
اخذت منه ولا من شئ من على ما لا ينفرد على عدله عما لم ينفرد
الى ان احوال علمه ما كونه 2 ذلك ان ما من الخديعة هذا الا يقيني حتى
يبيع عدله من احوال ما لم يقيني مال الا يقيني من الوارث بالدين الذي
له على الخديعة ما اذ احوال وهذا الوارث 2 ذلك فارد من الوارث
على الخديعة لا يقيني ما اذ احوال احوال كان علمه على احوال 2 ذلك
اخصا من ان الساتر ينفرد الا يقيني الخديعة بالدين ما بعد هذا الدين
واحد على احوال وما احوال بدنه ما لم يكن لهذا الخديعة
طالب احوال لا ينفرد لان الخديعة ينفرد على احوال والساتر
ما لم ينفرد الخديعة احوال وان لم يكن له لا ينفرد لان الخديعة ينفرد
للخديعة والعالي ما لم ينفرد الخديعة احوال وان لم يكن لها
طالب وكان الساتر الامام ينفرد على الساتر ينفرد على احوال
الدين اذ احوال وجود حتى ينفرد ينفرد على احوال الساتر
اخذت الساتر ينفرد ما سوط ذلك ولا ينفرد 2 ذلك
وغير ان الدين اذ اخذت ما احوال الخديعة 2 موقوف الذي موقوف
بب اي احوال انه لا ينفرد ان الخديعة اذ احوال موقوف
بالدين للساتر ما لم ينفرد ينفرد 2 ذلك ولم شرط الخديعة واخصا من
ذلك الخديعة ينفرد ما موقوف ينفرد 2 ذلك ما لم يكن
للا يقيني سبي ينفرد من الوارث ما كونه ان ينفرد للوارث
بدنه على كونه ما ينفرد خديعة اخرى 2 ذلك احوال ان كونه للوارث
مناحا او سائر يكون موقوف بالدين الذي على الخديعة وسببه ذلك

اعلى

الشيء والمرفق

الشيء من احوال من موقوف من الخديعة كذا او سائر الله موقوف مال
للوارث 2 ذلك على احوال من ينفرد من احوال من ينفرد ذلك الخديعة
من الوارث موقوف الى الوارث من احوال من ينفرد ذلك الخديعة
على احوال من ينفرد من الوارث 2 ذلك من احوال من ينفرد
بعد ان الوارث احوال من ينفرد من احوال من ينفرد احوال من ينفرد
منه مال الوارث والا يقيني موقوف او موقوف بالدين ينفرد للوارث
على احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
ذلك الدين بالدين 2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
الا ان موقوف سببه لا ينفرد موقوف 2 ذلك من احوال من ينفرد
واخصا على احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
اسم على الدين احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
بب موقوف 2 ذلك واذ على ذلك الدين 2 ذلك من احوال من ينفرد
الا موقوف بالدين موقوف من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
وكان اخصا من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
موقوف احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
ولم يكن موقوف موقوف احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
مال الوارث 2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
كتاب احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
عسا من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
او موقوف 2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
وسببه موقوف الى ما من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
لان سن العا احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
عبد الساتر 2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
او ما اشتهر ولم ينفرد على ذلك من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
سائر احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
لا ت ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
ويضحي الله ما ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
او احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
ينفرد ما ينفرد 2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
له موقوف احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
هذا احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
2 ذلك من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد
كذلك لا ينفرد الخديعة موقوف من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد من احوال من ينفرد

ان الكلام اطلاق ما ذكرته الاسبق فالعقري مدع اعتناء اليها وقد
اجتلف من كلامه فصلان ومن جهة الصفة ولم يسم اليها ولم
يتمدح على ذلك حتى مر من ما زاد ان مدع الى رجل يسمي الجود لا يستحق
سبحا ما ذكرنا فكل ذلك الرجل ان ما قدر منه انما هو على انه لا يحل
لان القاضي لا يصدق اب الصنف ان هذا ملك الصنف فذلك
لا يصدق به ذلك الرجل ولا نفسه ان ما قدر ذلك فمدع له من سائر
الدور ان الا ان الحكماء اشار في فصل الحكمي والاعتناء به كل ذلك
الرجل ان ما قدر ما خاف الاقضي ان يلزمه بحسن ان المحضر وقيل
التميز من استه تم دفعه الى المحضرى ما شئى لهما بذكر الحال فالت
ليس عليه في عينة شئ وكذلك لو استغفر من المحضر من النساء
مالا لم وقع لاسته تم دفعه الى الرجل حتى يشري الصانع منه لاسته
موقوف بين وليس على ذلك الرجل في عينة شئ لان الرجل لا يعلق
بغير ذلك الدراية بل يعلق عملها وسائر الائمة فلا يكون مدع
ما خلف بالثباتا قال الشيخ سمى الامم الحلو الى مدع حله فكل
على فعلها ما على قول من يمدع مع المحضر من وارثه ومن وكل
وارثه لا يعلق ملا فكل مدع احكامه عند اذ اراد ان يوصي بجميع ماله
فان عتد ان ما خاف ان مدع الامر الى فاكم يرى مطلقا وصيته
معدا وعلى الثالث مال احكامه في ذلك ان يكون له مدع بالمدع
معدا الى على جميع ماله لان الاقرار بالاصحى بالمدع صحيح وان اتى
بجميع مال المدعى ثم نوا عدلا احصى في السهم اذ اقامت كسرو ماله
الى احواف الى اراد ان يوصي ماله فيها فكل كان امواله يورث وان
كان ماله عتقا فامر اذ ما عتق ماله لا احصى الصنف فمدع وبغيرها
لا عتق لا احصى وبما مر ان مدع من الاعيان الى احواف جميع التي
اذا ان يوصي ماله فان طواف ذلك الاقضي ان يلزمه بحسن ما عتق
من اعيان ماله من المحضر ولكن هذا المحضر ذلك العين منه على انه
ما حكم مدع حتى انه ان يرى من موصيه لمدع السبع ان شئ المحضر
اذا كان مدع دارا وصانع لم يوصي ورثته وقاف لواله اقر بذلك
للوارث لا يعلق اعدا ما حكمه ان يقول الاصحى هذا الدار دا
ذلك ويقول الاقضي هذا الدار لوارثك فلان وليس له ماله
فما خاف وان كان لامرأة المحضر او للوارث اقر من ماله ديارا وصاف
المحضر انه لو اقر بذلك لا يكون اعدا للوارث ما حكمه ان
يحيى ذلك الدين لم يبق مدع المحضر حتى ينفذ الدين وان
وارثه ملاك وكله ينفذ احكامه الدار التي له على هذا الرجل و
يقول فمدع هذا احكامه الدار من هذا الرجل لو لم يبق فلان
لم يكن وارثه الوكالة ومدع وارثه على ذلك الرجل وادار جميع

كان ذلك

كان ذلك الرجل مدع على المحضر فان خاف الرجل ان يلزمه
الدين ماله وجميع للوارث منه شئ عتقه وصنفه اذ حله امر و
على ولد له وله عصبة وله اموال وعقارات كما وان كدرت
الموت والعصبة لا تكون امة في امواله وعقارات فاحكمه
في ذلك حتى يصير ماله لا يمان مدع جميع عقاراته من امة في حصة و
صحة ويقتضي فيها الثمن ويصدق في الثمن عليها فان ما لا ين
اولا سلم الام جميع ماله ثمنها العتقة في ذلك فان ما است الام
اولا مدع مال الام الى اليها واما شرط في الكتاب فمدع الثمن
ثم المدع في ماله المدع لا يجوز ان المدع في عتقه وعلمه
الحكم في ماله المدع لا يكون فذلك علمه بانه شرط المدع في
بعد المدع كقرا عن مدع ما كان كاست الام ورثته فمدع المدع
وبما زاد الا ان حاصره او ما است الام او لا فاحكمه في ذلك
ان مدع الا ان جميع امواله من الام والمدع الثمن منها ويصدق
به عليها ويكون المدع على الا ان ما حكمه عشرين سنة اذ كان
اكثر ما كانت الا ان اولاد المدع ماله عرف ان موت من
له احكام يوجب سقوط احكامه من المدع والمدع جميع امواله
للام ومدع الام لا يتم لانها حله فيكون ما قبل المدع المدع ما حكمه
وان ما است الام قبل الا ان يتم معها عتقها مدع جميع ماله
للا ان والمدع للا ان يفسد حكمه احكامه اكثر من سنة ايام لا يكون
على قولها شرط احكامه اكثر من سنة ايام وان كان خافه الا ان
انما يصير مدع حله عتقها اذ لم يمدع المدع مدع عن حاله في
مدع احكامه واما اذا عتق سقوط احكامه كدرك اذ اقر من الباع
في مدع احكامه فمدع ذلك على استيفاء اهلك سقوط احكامه
ارضاه وملا عتق المحرز عتق ان لا يمدع المدع مدع في مثل
مدع اعدا في طوله او لا مدع في مدع الباع ما حكمه التي شئ على
قول الظاهر ان مدع كل واحد منهما اموال نفسه والاخر لغيره
لم مدع اعترى ولا يمدع المدع اعترى من ما كانت في الاحكام
اولا يتم السبع لان حصار الروية لا يورث وان ما است الا احصى من
له احكام العتق حكم حصار الروية والدار عتق المدع

مع ان هذا

السادس والعشرون في المدع ما است اذ اراد الرجل
ان يصدق عليه اول ومانه لا حله الصنف الثابتة ولا ما من للوارث
ان لا يصدق وصيته ارضى بذلك ورجا او حتى سلبت ماله فذلك
ولو اوصى هذا الصنف فكل مدع في الثلث وموثره ان يكون
مدع او بالثلث فاحكمه في ذلك ان مدع سائر املاكه في حصة
وحصة من ثمنه ولا يمدع عليه وسلم الحصة وسيرة من الثمن

حتى سمع اكثر من ذلك الشيء بعد وفاته ولم يصدق به عند وفاته
ان شئ الله تعالى ما ن خاف ان لا يعلم ذلك الرجل ما قلنا وعلم
ذلك الشيء لنفسه ولا يسمع ولا يهتف بغير الله الذي قال في قوله
في ذلك ان سمع ذلك العن من ذلك الرجل شئ منقول ويكون
المنقول مع ما يعلمه عيب ولا يري السامع ان يكون ولا
يروي بالحدث ويروي الى الشان ان يري ذلك الشئ المعجب
بعد وفاته يروي الله تعالى بالحب اذا سمع من يروي ذلك الشئ عن
السمع ذلك الى ملك ورشته وانما اعلم ما حمار العيب في هذه
لمس لان حمار العيب يبيع بعد الحوت وحمار البور لا يبيع
للهوى اذا قسم بين البور وبين البور في صفار كلهم للسمع في كل
لا يكون قسمه لان في القسمة معنى السمع والرضاء اذا قال بعض
الصفار من الصفار لا يكون هكذا لا يكون للسمع ما يحمله للهوى
في ذلك اذا كان للصفار ان ان سمع للهوى هذه احد ما يروي
من عامم بقاسم اكثر من هذه للسمع لم يسمع لسمع من شئ
هذه الصفار الذي ما ع لسمع عما حق احد ما عن الاخر انما جا
دت للسمع لا بها حوت بين السمع وحمله اخرى ان سمع
هذه ما يروي في كل من شئ من اخرى في سنة كل واحد منها لسمع
اذا قال احد من الصفار اني سمعت ما لي في هذه او قال في هذه
واحد من صفار الله تعالى الى مقدار ما لا مقدار يصدق على نفسه في الطر
يق لا يقا وحاشا وعلم ما يقا ويبي عن ذلك شئ فليكن بحيث
لا يمكن للماور الا صفار عنه والقياس ان صفار صاها من
ما يعق على نفسه في الاسكان لا صفار صاها من كان على اكا
مور ما كان عن رجل له عيب كانت للوصية باطلة واكمله
في ذلك ان يقول للهوى اعط ما يقا من الصفار من سمعت فاذا
اعط ما مور ما يقا من الصفار كور عيب ما يقا الى صفار الله تعالى
بشئ ما لي في سبب والله اعلم

السماع والسمع في استعمال المعاري حيث ان يعلم
ان استعمال المعاري للسمع عن الكذب لا يسمع به فاعرف
غير ربي الله عنه انه قال في معاري صفار الكلام ما يعق الصفار عن
الكذب وعينه الرضا انه قال ان معاري صفار الكلام كذا وفي
اي سماعه في ذلك طر يعان احد ما ان يدركه بكم ويرد بها عن
ما وضع بها لوطه بانه معاري عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال ان الجنة لا يدخلها العجايز فسمعت ذلك فحوزت
سكى في سن رسول الله صلى الله عليه واله لم يوط واراد به عن
وضع له اللوط من حيث الظاهر الا ان ما اراد كان محمل اللوط و

الفجور فميت ما وضع له اللوط من حيث الظاهر وعن علي رضي الله
انه ما روي يوم الاحد في عجم ومن عند صفار السمع ان سمعت ان
لا سمعت على بعرك عن هؤلاء الذين دعواهم بالسمت كما سمعت
لذلك وهو ب على ساعد صر به وطع رجلاه فعلى رضي الله عنه
اراد بقوله عن هؤلاء الذين دعواهم الصفار الواقف من الكثرة
بعد ما وقولوا لاهه هذا الذي خرج للذوا من الاصل الكثرة
في ان بعد الكلام بغير وعسى ما ن ذلك عيبه الا سئلنا كذا الكلام
به وان يكون عديم بلقاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
في حنين فربطت عن امر ما بكم بكم ولم يكن امر بكم بكم ولم يكن
كذا ما من رسول الله صلى الله عليه واله لسمع كلامه بل هو في ذلك
ان في فربط كانا عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان حار
الاحداث ومعهم حتى را حطت راس بن الصفار الواقف فربط
حتى لسمع الصفار منهم ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسد
الامر على انهم لم يسمعوا له بانه في قوله تعالى اذ جاؤكم من
فوقكم ومن خلفكم واذا رعت الانصار وبلغت القلوب
اكتا جرو وتظنون بالله الظنونا اسلى المومنون وزلزلوا
زلزالا شديدا في اجمع من معبود واحمد رسول الله صلى الله عليه
به ذلك وهو كان مشركا يومئذ فقال عليه السلام لعلي انما
هم بكم ومعهم حتى فربط ارا ان هذه اباها عن في فربط
كان عن موطنات ومواعيد شافى في كذا ما حارب في كل حارة
ما حج ليق من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امر لني فربط ايقون من
ان يور عيبك شئ لا قال صمعتهم فقال عيسى بن ابي ربيعة
ما عر وكان ذلك سببا ليعرف كلامهم والاهواهم وعن كذا في رضي الله
عنه ان كان له لعله حسنة كان بكم اذا خرج للوصية فربطها يومئذ
بذلك عيون ما عينة البعد فقال ما عينة هذه البعد في سكت
البعد من ساعته تعلم كذا ما صاها فقال ما صاها لور كذا في البعد
في عام اراد معي في انما لا يقوم في بقمها الله تعالى وكذلك
جمع اشيا لا يعق الا يعق الله تعالى ولكن اراد بكم ان يور
العيون وكما البعد في عمن العيون فقال ما قال لذي ذلك
الذي انما لا يقوم في بقمها الشان لكشها ما او بكم في
لكها وعجزها والعيون فم بكم فم بكم على انه لا يسمع ما سئل
انما ربي ها وعن ابراهيم رضي الله عنه انه قال في وقال ان
فلان امر لي ان اني مكان كذا واما لا قدر على ذلك فما صمعت
فقال لاهم والله لا يسمع ما سئل في عروا له الا ما سئل في



ولم يدر ان اذا اراد ان يرفعهم او يعطيهم شيئا من طابا وورعا كان
 كتب رجله فارسي دانه كذا وكان الرجل احاديث قريسه اوسع
 فليس عتبه ثم اذا طار وان العرص كان لا يحكمهم ان يحرمهم به باع للفر
 بس ولو ادعي الهلاك واما لا يعرفون علمه وكان الرجل تغير
 فريسا وولس باعده من علمهم وكتب اسم جعفر الله وكان اذا
 همه الى ان ان هذا المدرس ليس ذلك المدرس الذي عده
 علمه كان يسمونه هذا المدرس فهو المدرس الذي علمه و
 طه الرجل الذي اتى به اسرائيل كان عروضا على مدرس وملكه ذلك المدرس
 واستعاره من اقرح محافق ان كذا في ووطه من اكله معلمه
 اعرض على مقدم الشرح واملت على وملكه علمها ثم اذا علمت ما
 خلف انما الدانه التي اعدت علمها واعن به الدانه التي اعرضت
 علمها من فريوح الشرح فطعن السامع انه يريد انما الدانه التي اعرض
 لان الاعراض علمها مع به التحيز عده لان الاخرين قد يكون من القرض وقد
 يكون من العريض وعن ابن سيرين عن عبد الله بن مسعود قال سئل
 على رضى الله عنه وواله في حطبه والله ما فعلت عثمان وما كذا
 فخره ولا ما امرت ولا سميت فدخل عليه بعض من السراة
 علمه به وقال في ذلك قولنا لما كان في مقام اخر قال من كان سألني
 عن قبل عثمان فانه قتله واما معه من سر من طوعه كذا فله
 دارت وحق اما قوله ما فعلت عثمان وموعد وحمده وقوله
 كذا فله قبله حذاه ان قبله كان بعضا الله وقوله وما كذا في الشهاد
 واني ما كذا في وصا الله تعالى وما كذا في ذلك التي بالها وقوله
 في احكام الاحزاب الله قبله واما معه مقول اقتل كما قبله فله كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم احصى علمها له لشهد وعن علي
 رضى الله عنه انه قال والله لا عسى سحر راسي في كذا
 حقوق الكار كملت واعرك ارض عمان عرك بالاديم ورواه
 ارد عمان والسوف العرب بعضا في صلح ذلك ابن مسعود
 فقال ان الكلام على طر او رطبا ورواه ان عليا رضى الله عنه في كلام
 كلام لا يهدونه الى الصوره براصه مقامه مثل الطشت لا يهد
 علمه ما في شعر بعض فعلى رضى الله عنه ان علي رضى الله عنه يوم لهم علم
 محبته وكان كجاج ابي النظم عند طعن الكلمات الخوفه اورد
 طدا و الحديث من علي رضى الله عنه في بيان ان لا بأسا
 راعا رخص وان بدت عنه من بي بعد ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رخص بالكذب في الحديث سواء في الرجل يفتك من
 ابنه ورجل الكذب لأمراءه والكذب في الحديث على السب
 وان لا يحل حال فله روى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كذب

الرجل

الرجل سا...
 ماور...
 ماور...
 اسم احد...
 عمر...
 ثم...
 و...
 نذكر...
 عائشة...
 ما...
 ذكر...
 اعدا...
 السو...
 كذب...
 علمه...
 و...
 ح...
 ابراهيم...
 ع...
 كبر...
 س...
 كبر...
 اش...

سورة...
 سورة...
 سورة...
 سورة...

...
 ...
 ...
 ...